

ایکچ

[illegible]

في الحنة
 من الغم
 عظام
 وقدا
 مع فقه
 راض
 زبدي
 السع
 محتاج
 في الحنة
 وقدا
 مع فقه
 راض
 زبدي
 السع
 محتاج

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a large, dark, irregular shape, possibly a stain or a piece of tape. The visible text includes phrases such as "فإنه لا يكون إلا أن يكون" and "فإنه لا يكون إلا أن يكون".

ولا يحتاج الى قوله. ان ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما ينبغي به ان يراد معنى المنفرد
لمعنى مفرد يعنى به المعنى الذى لا يبدل جزء لفظه على جزئه سواء كان له ذلك جزء نحو معنى ضرب الدار على
المصدر والزم ان لا يبدل المعنى بغيره وضرب بالمعنى المركب على ما هو الذى يبدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب
عدو بعد اسم اذا لم يعلل واسمع العلم فنعنا ما مفرد وكذا المظنه لان اللفظ المفرد لا يبدل جزؤه
على وجه واحد وما كان ذلك واللفظ المركب لا يبدل جزؤه على وجه واحد والمشتبه فى اصطلاح اسهل المنطق
جعل المفرد والمركب صفة اللفظ متبعا لاعتقاده واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخبره فى كونه والناظر له
الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيما لان الحد للقياس وليس له ان يقول ان اريدت بالمعنى المفرد
المعنى الذى لا يتركب فيه لا وجه الا انما اذا نخرج عن هذا كله ولولا ان كلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا
ولم يرد على ايضا حرام بان المركبات ليست بموضوعه على ما يحكى واخرى يقول لفظ على نحو الحذف والبعد
وقاها نرى انما ذلك بالوضع على معنى مفرد وليس بكلمات ويجوز الاحتراز بان يحكى ايضا
اذا كان اخص من الفصل لوجه وهو هنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واخرى تقول
وضع عن لفظ الدار على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كالحج الدار على السعال ونحو ذلك وعن الحرف وعن العمل
وعلى الصوت لانه لا ايضا على معنى كناية المشكبه ولكن عقلا لا وصفا ويقول لفظ معنى مما يصح للمعنى كالمركب
كلمة ونحوه من هذا ياتى وقد مر الكلام على هذا الاحتراز ويقول مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو بعد
وضربه وتغير على ان التام لفظ الكلمة للوجه لان كلمة وكلمة كقوله وعنده واللام منه الجنس
فنعنا فنعنا لدلالة الجنس على الكثرة المتناقضة للوجه فالجواب ان اللاحق في مثله ليس للجنس ولا للبعد
كما يحكى في باب المعرفة وليس سندا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استقراق الجنس وموالاتى الجنس
لفظة كل كونه تعالى الى الانسان لجنس الانسان هو الذى يحكى انسان والامم من الاستقراق لانه عند
الجهل من الحاجة يخرج ما لولاه لوجه حوله تحت المستثنى منه وهذا الاستقراق مفيد لكثرة فينا قسرا
والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل على احتمال عقل كانه قد يقال له ان كل
الذب ولو لم يكن هناك ذب مبهود وليرد استقراق الجنس ايضا ومثله قوله ادخل السوق واشترى اللحم لاكل اللحم
وكل الجنس هذا النوع من الجنس لا ينافى لوجه الا لا دلالة له على الكثرة والمتنوعه في هذا الموضع من
موالاتى الى ماهية الجنس من حيث هو لان الحد اذا يذكر لسان ماهية الشيء لا لبيان استقراقه
وليرد لفظه لخواص الجزاء السند الى ثابته بالحرف انه لا يجب توافقها فيه الا اذا كان من ابعين الكثرة
الجزءه مشتقة من سببية مخصه حسنة اوفى حكمها كالمشرب اما في الجوامد فيجوز تحريكه الدار مكان
طيب وزيد فسمه بحسبه وقوله لفظه هذا وان كان بمعنى الصفة اى ملووظها كما ذكرنا لان اصله مصدر
ويستعمل الاصل في مثل نحو امرأة صوم ورجلان صوم ورجل صوم فلا يثبت ولا ينفي ولا يخرج فان قيل كان ينبغي
ان يقول لفظه يخرج عنه الكلمات اذها لفظتان وكما الكلمات قلت لا يخرج مثله ذلك بقا الوجه لان مثل
قوله تعالى لا قالوا لا رطب وبرق لفظه واحدة وكما كل ما يلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان
مخالفات سابغين انى قيل هلا استثنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يوضع الا المصرفة اما
المركبات فلي الى المستثنى بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالحجاسنا لا لاسلمون المركب ليس موضع ومبانه
ان الواضع اما ان يضع الفاظا معتمدا على ما لا يحتاج في معرفتها الى العلم المعنى واما ان يضع قافرا
بمعنى يعرف به اللفظا فيعرف ذلك العارف ان يعرف بما المفردات الصائبة وذلك كما بينت في كل
الاجزاء

كما ينبغي ان نعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا ان كان
نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم
فسي عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم **والثاني** ان العامل في
الفاعل هو العمل لانه صار احد جزئي الكلام ولذا العامل في كل واحد من المبتدأ والمفعول
هو الآخر على مذهب الكسائي والفرع اذ كل واحد منهما صار عملة بالآخر واختلف في نصب
الفضلات فقال الفرع هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور زاد في زيادة
احد هما الى الاخرى صار فضلة فقامت سبب كونهما **الثاني** ان فاعل الفعل
علامة الفضلة وقالت هاشم بن معوية هو الفاعل وليس بهيجه لانه جعل الفعل
الذي هو الجز الاول بانضمام اليه كلاما نصا وغيره من الامثلة فضلة والابصر يولد
الفاعل هو الفعل نظر الى كونه المقضي الى الفضلات وقول الكوفيين ان
الاصل الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا للجزء
ظاهر الفضلة اذ سببه حصل كونه ذلك الاسم مضافا اليه تلك العلة ثم قد يحد
حرف الجزو وما مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص والتعريف
في الاسم كما ينبغي في باب الاضافة فيقول النصب المحل عن الجزو ولعلنا لكون الناصب افعال
مع الفاعل فحدوا فاعليا مفسيا مع حرف الجزو اذ كان اصله علام من غير علام حصل
بزيد فاذا حذف الجزو فاعلام المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا
يفصل بينهما كما لا يفصل بين الحرف ومجروده ومعنى ايضا لانه على معنى الاسم في نحو
علام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مشير بالثاني فحال
عمل الجزو على هذا الاسم كما حصل على حرف الجزو باجي فاصل الجزو ان يكون عمل الفضلة التي تكون
بواسطة من يخرج موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علم المضاف اليه فقط **والثاني**
فيما اضيفت اليه الاسم **والثاني** في الجزو والمبتدأ اليه نحو مريد والاصل فيهما
ايضا ذلك كما بينا وكان قياس المستثنى غير المعزى بالاول والمعزى بالثاني
اذ هما فصلتان بواسطة الجزو لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص
باحد الفيلين وكان الاو لا يخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المعزى لم يرد
نفي ما بعدهما منصوبا في اللفظ هذا انما الحروف فلا يطر على معانيهما في معانيهما
طارئة على معاني اللفظ اخر كما مر في احد الاسماء والافعال فلا يلزمها الاعمى واخذ
طاردي كما مر في تدبير اعلم ان بعض المواضع احدهما عينيين فليستين كما في قولك
ما باله حجة فيك على ما ينبغي في شتم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا انما
المضارع افعلي لا يضاف اليه الاسم خلافا للذين يسمون على ما ينبغي في بابه فظهر من ذلك
ان الاصل في الاعراب الاسماء والافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معزيا
فان كان كذلك واصل الاسماء الافراد وهي في طائفة الافراد غير مستغنى للاعرا
كما تقدم في الاسماء المعقدة قلت انما حكم بذلك لان الواو في بعض الاما لا تستعمل
في الصوامير مركبة فاستعملها مفردة في اللفظ الواضح في ذلك وان كان اصلها

للمركبات عارض لها لا يستعملها مفردة غارضا لها غير وضعي وقد خرج من عموم قولهم
اصل الاسماء الاعراب صنفان منها **الاحد** اسماء الاصوات كنج وده لان الواو وضع
لموضعها المفردة بالمرتب في الاصل كلمات كما ينبغي في **الثاني** اسماء الحروف والهمجي
التي لا تكون له حرف الهمجي التي ليست بكلمة ومن ثم كانت او لم تكن تلك الحروف المحكية الاله
لفظه ما ينبغي ان يكون النطق بالالف الساكنة توصلا اليه باللام المتحركة كما توصلا الى النطق
بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهزة واما الف فهو اسم الهزة لان اوله الهزة فينبغي ان
يقول لا ولا تقو لام الله ا قوله يكتبان في الطريق لام الف المقصوده باللام والهمزة لا
لا ولو نظر الواو في موضعين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم يجز ان يصوتا
في ذلك لا يحد معربا على اقل من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه شي كبد ودم
فيهما على حرفين كنج وده وباننا وانما صاع على اقل من ثلاثة ما كان يعرف انه في الترتيب
مشابهة للحرف كما ومن ونا الضمير وكافه يعلم انه يبنى ثبوت عليه نحو زبارة على اقل من ثلاثة
فترتقو لا يلزم الكسائي والفرع انما في ترفع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم الفاعل
على المفعول فيلزم تقدم الفاعل على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الذي تقدم عليه الذي تقدم
المرتب على ذلك لان الفاعل الخوي ليس موثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره في موطنه
كما مر ولو اوجبت ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر **فقلت** ان كل واحد من المبتدأ والخبر تقدم
على صاحبه من وجه متأخر عنه من اخر فاذا اختلف الجهتان فلا دورا ما تقدم المبتدأ انما كان حق
المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وقرئالة واما تقدم الخبر فلانه محط الغاية وهو المقصود
من الجملة لانه انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه
متقدم في العقل وهو العمل الغاية وهو الذي يقال فيه اول الفكر اخر العمل فيرفع كل منهما
صاحبه بالتقدم الذي فيه فترافع المبتدأ والخبر اذ في كمال كل شرط والشرط كل منهما في الآخر
نحو قوله تعالى يا ثمود عواذنا الشرط متقدمة على الشرط اذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه متأخرة
عنه تاخر الفضلات عن العدة فالمبتدأ والخبر على هذا التقرير اصلان في الرفع كالفاعل والبناء
محمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من
ما فرغ من في الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى
التقرير المذكور في التفسير والحال والمستثنى الفضلة اصول في النصب كالمفعول
وليس في محمولة عليه كما هو مذهب النجاشي ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر ترفع المبتدأ
والخبر لما تقر به الاذ هان من تقدم المور على الاثر واستحالة تقدم الشيء في موطنه ضعف
علمها فليس علمها كثير مما دخل عليها موثرا فيهما معني ككان وكن وكاد وان واخواتها
و. او لا الترتيب على ما ينبغي في ابوابها فصارت العلة في صورة الفضلة مستصبة وهي اسم
او لا التبرية وخبر كان وكاد ومعقول لظن ووجه مشابهتها في ابوابها وانما تارة
تقدم كل واحد من جزئي الاسم على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر والمعامل متقدم
الرتبة على مموله لكن الاول في تقدم المبتدأ اليه لسبق وجود الخبر عنه على الخبر وان كان الخبر
متقدم في العنايه لم يلزم على هذا اجواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معقول

في الأصل على ما علمنا من كتابه كما كان المستداني الحبر ولم يعقنو اجمال المدخل ولم يلزمه ههنا موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل كقولنا فصلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعرابية هي ما وجدت منها مبنيًا فاطلب لبنه به علة كما ذكره في المضمرات والتميمات واسماء الافعال والكلمات ونقص الظروف واسماء الاصوات واما حروف التمني فينبأ ان اصلها لا يحتاج لتعليل واعرابها في قوله تداعين باسرها الشيب في مستلزم وقوله اذ احتموا من بعد زوايا ويهاج بلسانهم حداد معطل يكونان مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم **قوله**

وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم القاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة العلم ان الحركات في الحقيقة ابغاض حروف العلة تضم الحرف في الحقيقة بعد بلا فصل ببعض الواو وكثرة الاثبات بحروف الياء ونقطة الاثبات بعد ياء من الالف والافعال والسكرات من صفات الاحتمال فلا تخل الاصوات لكلك لما كنت تأتي عتبه الحرف بلا فصل من المدح والحق في الحرف متحركا كان حركته الحرف الى يخرج حرف المد وبعضه ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فطر انضالها به يتوهم انها معه لا بعلة بلا فصل فاذا اشبهت الحرف في بعض حروف المد صارت حرف مد تاما وانما قبله الحرف التام على رفع لانك اذا أضمت الشفتين لأخرج هذه الحركة ارتفعت عن مكانها فالرفع من لوازم مثل هذه الضم وتوابعه في حركته الى ضمها وحركة الاعراب رفعًا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذا في نصب الغير تابع لنقطة كان الفاعل شيئا فظا فنصبته اليه فتمت لفظة اياه فتمت حركته الساقية وحركة الاعراب نصبا واما حركات الاسفل اسفل وخفضه فهو ككسر التي اذ المكسور يسقط ويهوي الى اسفل فتمت حركته الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسر الان الاولين والجمع واظهر في المعنى المقصود من صورة الغير من الثالث ثم الحرف بمعنى القطع والوقف والتكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالتالي الناطع للحركة والحرف في الاعراب في الجازم والاثباتي وتفاوت سكونا وانما في العرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكسف عنه من قول الله صلى الله عليه وسلم النبي يعرف عنهما لثافتها اي بين وبين المعنى بقاءه على حاله واجدة كالتبني المخصوص **قوله** فالرفع علم القاعلية اي علم القاعلية في الاصل ثم يرد على انه في العهد تشبيها بالاضافات كما مضى وعلى قول المصنف ان في الاصل علم القاعلية والنصب على المفعول ليدل على ان فاعلا في بعضهما واما الجرح فاعلم الاضافة اي كونا الاسم مضافا اليه معني او لفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه فالرفع دلالة المضاف والمضاف اليه والواو في نحو جاسم وسلمان وسلمون وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء في نحو ان سلمة وسلمان واباك وسلمين وسلمين والجر ثلاثة اشياء الكسر والفتح والياء في زيد واباحمد وسلمين وسلمين وابيك وكل ما سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والالف في الجرح فغضا كما في بين ضم والرفع غير مخصص اما كون الرفع اعترافا بوقوعه على الضم والالف والواو اما كون الرفع لان الضم قد يكون علم القاعلية كما في جازم الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذ الطائفتان الضم والفتح والكسر في عبارات البصريين لا تقع الاعراب على حركات غير اعرابية بناء كانت كقوله حيث ولا كلمة فاق فقل مع القرينة نطق على حركات

الاعراب

الاعراب ايضا لالمص بالضمية رفعا والكوفون يطلعون القاص احد النوعين على الاخر مطلقا **قوله** وانواعه رفع ونصب وجر والرفع والنصب والجر عند الحركات كما ذكرنا او الحروف على مذهب من قال الاعراب الاختلاف قاله الرفع انتقال الاخر الى علامة العمد والضم انتقاله الى علامة الغضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب اختلاف لا تفرق ان البناء وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل الاعراب في اخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اي كونه عملة او فضلة والدال على الوصف في الموصوف **قوله** العامل ما به يتقوم المعنى المقضي انما بين لغايل لاحتياج قوله قبل ويجوز ان لا يختلف العامل في بيانه ونعني بالتقوم نحو امن قيام العرض بالجوهري فان معنى الرفع والمفعولية والاضافة كون الكلمة عملة او فضلة او مضافا اليها في الاعراب والفضل والمضاف اليه بسبب توسط العامل في المصوب كما ذكرنا في هذه المعاني هو المتكلم والالة العامل ومحلا الاسر وكذلك الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الالة كانهما في الموجد للمعاني وعلاماتها كما تقدم فليصدق اسميت لالات نحو اميل في الثانية قوله به تقوم الاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة الع والمقوم هو المتكلم وليس اليها كما في قولك قام هذا العرض بهذا الحول والاشك ان في لفظ المص ايهما لان الظاهر في نحو قام به وتقوم به هذا المعنى الاخير واذ ثبت ان العامل في الاسم ما يحل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عملة او فضلة او مضافا اليه العملة او الفضلة فاعلم ان يبينه خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من والمضاف فن قال انه الحرف المقدرة نظرا الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد معنى الاضافة قابلية بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خيرني قول ردية وذلك لقوة الدل عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه كما ان نصب ان المقدرة في نحو أخضر اليه عاضف فاذا وقع موقعها في السببية او او الجمع كما في باب نواصب المضارع جاز بعضها مطردة وكذا الجر يرتبة ورة بعد الواو والفاء بل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر يرتبة ملسوخة والمضات مفيدة معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيدا يكره كعلا لزيد فعني كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاولى فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معني الاضافة وليس لي لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فقد امو المعنى المقضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه دن فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قاله خلد فاعلم ان العامل هو الاسناد لا الفعل **قوله** فالرفع المنصرف والجر المكر المنصرف بالضمية رفعا والفتح نصبا والكسرة جرا الى الواو عشرون واخواتها بالواو والياء هذا لتسيم الاسماء المدية بحسب اعرابها المختلفة وذلك انما يبين ان الرفع ثلاثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلاثة فهو يري ان يحاط هذه الاعراب وان كل واحد منها في اي معرب يكون فينبأ

في الأصل على ما علمنا من كتابه كما كان المستداني الحبر ولم يعقنو اجمال المدخل ولم يلزمه ههنا موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل كقولنا فصلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعرابية هي ما وجدت منها مبنيًا فاطلب لبنه به علة كما ذكره في المضمرات والتميمات واسماء الافعال والكلمات ونقص الظروف واسماء الاصوات واما حروف التمني فينبأ ان اصلها لا يحتاج لتعليل واعرابها في قوله تداعين باسرها الشيب في مستلزم وقوله اذ احتموا من بعد زوايا ويهاج بلسانهم حداد معطل يكونان مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم

بمعربات اعرابا بحركات لانها الاصلية الاعراب لحقتها وفسها ثلاثة **أحد** ما استوت الحركات الثلاث كل واحدة منها في محلها اعني الضمة في حالة الرفع والفتح في النصب والكسرة في الجر وهو شيان **أحد** المفرد الذي لا يكون مثني ولا مجر مما استوا كان مضاعفا او لا المنصرف احتراز عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قد اخر وان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احتراز عن المضاعف فيخرج الاسماء الستة ولو احتراز عنه لوجب ان لا يستوي في شيء من المضاعفات الحركات الثلاث **وثانيها** الجامع لثلاثة قنود الجمعية احتراز عن المثني اذا اعرابه بالحروف وعن المفرد انما يزداد والتكثير احترازا عن السالم لان اعراب المزدكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركة والانتصاف احتراز عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء وانما اعراب الجمع الكثير اعراب المفرد اي بجميع الحركات لمساخطة للمفرد بكونه صيغة متأنفة مغيرة عن وضع مفرد ر و **ثالثها** مخالفا لبعض في الصيغة كالمنزوات المتألفة الضم والفتح والجر في آخره حرف لين صاير لانه يجعل اعرابا كانه الجمع بالواو والنون **قوله** بالضم رفع الجار والمجرور خبر المبتدأ وقوله رفعاً مصدراً بمعنى المفعول كقولهم لنا على رفق اي مرفوع وانتصابه على الخاب اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور ووزن الحال الضمير المسكن فيه والباقي قول بالضم بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبس بالضمه ومعنى الكلام مما مع هذه الحركة المعينة في حالة كونها مرفوعة اي متصاحبة لعلها العلة وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المحققين ان في الدار او في الدار او في عمر ابي يحيى **والثاني** من الثلاثة انما يزداد الضمة رفعاً والكسرة نصباً وجرّاً وهو في واحد اعني الجمع جامع القسامين **أحد** ان يكون جمع المؤنث احتراز عن جمع المذكر الذي يماؤه بالواو والثاني **الثاني** ان يكون سالماً احتراز عن الكسر المستوف للحركات نحو رجال والضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح وانبع الكسر اجزأه مجرياً ضله اعني جمع المذكر السالم على ما يبي **والثالث** ما فيه الضمة رفعاً والفتحة نصباً وجرّاً وهو ايضا في واحد غير المنصرف مفردا كان او مجزئاً مكسراً نحو واحد ومساجد وانما نقص الكسر وانبع الفتح لما يبي باب ثرثني بمعربات اعرابا بالحروف وفسها ايضا ثلاثة **أحد** ما استوت في الحروف ولا في محلها وهي الاسماء الستة بشرط ان زادها وكونها غير منصرفة واصاها الى غير المتكلمين لانها اذا انبت او جمعت فاعرابها اعراب ساير الاسماء الستة والمجموعة وكذا اذا صغر لان المصغر منها متحرك عينه ولا يحد وجوباً لغيره وان قيل في حرف العلة المحمول اعرابا يجب سكونه لبنائه الحركة وانما اشترط اصافها الى غير المتكلمين لما سبق وان المقطوع منها على الاضافة محمول بالحركات لما سجد كذا والمضاف الى المتكلم لا يبين اعرابه على ما سبق وقد تحه لجهه الاتما الستة يعني عن الاحتراز عن ثنيتها وجمعها وتصغيرها وتصغيرها اعراب هذه الاسماء الستة الاقرب عندي ان الالفة اربعة منها وهي حوك وابوك وحوك وهنوك اعلام للنقاسه المتساوية بالحركات وكذا العين في التافين منها اعني قولك وروماك في قولك الرفع لام الكلمة او عينها علم العلة وفي النصب والجر علم النقصلة والمضاد ليه في مع كونه سا

بدلاً من لام الكلمة وتشتد هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المعوله فيها فنسبوه ان هذه الاسماء ليست مع بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها اعراب المنصوره لكن اتبعته في **هـ** في الاسماء حركات ما قبل حروف عوا لهما حركات اعرابها كما في امر وانبم ثم حدثت لهم بالاستدلال فيقولوا ساكنة وحدثت الكسرة ايضا للاستعمال فاقبل بالكسر ما قبلها وقلت الواو المفتوحة الفاعل حركتها والفتحة ما قبلها والاعراض عليه انه كيف قالته الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواناً من يد ودمشاً رد اللاندر في الاضافة النبي الغرض من هذا اذا الركن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب بحركة **ب** اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في نظا لهما ليجعلها مصابة كوضا اعلاما على المعاني وقال المصنوع مذهب سيبويه ان لها اعرابين للحركات ولغظي بالحروف قال لانه قد مر الحركة ثم قال في الواو في علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكتابة باحد الاعرابين وقال الكوفيون انهم معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لئلا يماضف له ما تارك المصنوعين به وقال الاخفش انما من يد الاعراب الحركات ويتعد ما قال في قولك وروماك ايضا المعرب على حرف واحد وذلك ما لا نظير له وقال الوهمي انما معربة بحركات من حروف العلة الى ما قبلها والفتحة الواو بالانكسار ما قبلها والفتحة لفتحة كما في اجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لغريب الا وفتحة ليرط سكون الحرف المفعول اليه وقال المازني انما معربة بالحركات والحروف تامة منها للاشباع كما في قوله ادنونا فنظروا وقوله يساع من د فري غصوب جسرته وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك الضرورة الشعر ويسوع خذ قد بلا اختلاف الالفة الواو ايضا يبي قولك وروماك على حرف وقال الجري انقلها هو الاعراب واسامي فاما لامرا وعين وعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لعل الالفة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو ابي ان حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد ان كانت حروف اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت للحركات فذلك ما احتزنا وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الان مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حل المصنوع كلام سيبويه عليه وقال المص ان الواو والالفة والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقين ان دليل الاعراب لا يكون من سبع الالكامة في يدك يعيد ما لم يقل المبدل منه وهو الاعراب كالنانية بنت يعيد النانية بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبي في وفوك على حرف لقصار المبدل ومقام المبدل منه هذا الكلامه ويقال عليه اي محذو دريل من جعل الاعراب من سبع الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سبعة كما اقتصر في المثني والمجوع على ما يصلح للاعراب من سبعة اعني علامة التثنية اذ هي من سبع المثني والمجوع ثم تقول انما جعل اعرابها بالجر جود ووزن الحركة على ما احتزنا نوطيه لجعل اعراب المثني والمجوع بالحروف لانهم طوا انهم يجوزون في اعرابها لئلا يستفاد المفرد بالحركات والحروف وان كانت فردا بالحركات في باب الاعراب لثقلها وخشيت الحركات الا انها اقوى من حيث تولد منها فاستبد لها المفرد لان الحركات اقوى لان كل حرف منها كحرفين او اكثر فذكر هو ان يستبد المثني والمجوع مع كونها من غير المفرد

ليرجى بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالما في مقدار في
 مطلق الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب وهذا قريب من قول توفيق في الاسماء
 الستة والكلام عليه ما مر هنا نالك **فان قيل** علامة الاعراب لا تكون الا تمام الكلمة
 واستمر اختتم في الاسماء الستة وفي المشي والجمع حصولها قبل تمام حروفها **فان قيل**
 ان حروف الاعراب الكلمة ان يكون بعد صوتها وحصولها بكمال حروفها وفي اخرها كما تقدم
 ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها
 الاخير وبحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة اذا كان هـ
 بالحروف التي هي من سجع الكلمة فلا بد وان يكون الحرف اخر حروفها وبوجه اب لها ايضا
 بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت حروفها اخر حروف الكلمة
اما نون المشي والجمع فالذي يعقوب عندي انه كالنون في الواحد في معنى كون
 تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان النون مع انادتها هذا المعنى يكون على حصة
 اقسام كما مر بخلاف النون لا يشوبها من تلك المعاني في وانما يسقط النون مع لام التعريف
 لا شكا في اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتشكيك ولا يسقط
 النون معها لانها لا يكون للتشكيك وكذا يسقط النون البناء في نحو باريد ولا رجل بخلاف
 النون نحو باريدان وباريدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للممكن كالنون كذا
 يسقط النون وقعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي
 في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو النون
 فقط حذفت بعد الضم والكر وقلت الفاء بعد الفتح لانها حرف متعوضه للحذف
 بعد لزومها للكلمة وضعها بالسكون والوقف محل التحقير والحذف تخفيفا بعد
 الفتح قبلها الناحية الالف وحذفت بعد الضم والكر لتقل الواو والياء وقبلها حرف
 عليه لما يجي في المصروف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا خيرا من جوهر الكلمة فان
 كان حرفا صحيحا نحو لتضرب ومن وكر بعيت بحالها وكذا ان كانت الناحية نحو الفتي وحيل
 ونحني وان كان واو او با نحو القاضي ويرمي ويدعونا لاوي الاثبات وجازا الوقف كما يجي
 في باب الوقف ونال سيبويه النون في الاصل عوض من جرئة الواحد وتنوينه مقالات
 حروف المد عند حروف الاعراب استنعت من الحركة في النون بعد حروفها عوضا من الحركة والنون
 اللذين كان المفرد يستحقهما تام والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه
 لكن لما لم يظهر كانت كالعذر بمرجح جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا عنها بعد ما كان عوضا
 منها فثبت معانيات الحركة وجانب النون مع الاضافة تحذف معها حذف النون لضعف
 نحو جاني من جلا ن في غرض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقا وفي رجلان
 من النون فقط وفي رجلان فقط ليس عوضا منهما ولا من احد منهما وفي نحو باريدان ولا
 عوض من حركة البناء فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة
 معيية عن النون من الحركة وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركته للتأكيد فيقوت الحركة
 وهي ما اخترنا ان ارادوا لانها كالنون في معنى كونه علامة التمام لانه الغائي الحسنة وقيل

في النون من النون
 ونون المشي والجمع

منه عند سيبويه في اصل النون
 من حركة الواحد وهو واو

هو بدل من كة وحدها وهو ضعيف لحد فانية الاضافة وقال الفراهيدي الفرق بين المفرد
 المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام بمنعته ولذا منع
 الياء والواو فيل هو بدل من تنوين في المثنى ومن كثر في المجموع بناء على ان المثنى كانت
 في الاصل مفعول مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما دون نقصان في حروف القناد
 رح تسليمه يقول انما مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان
 الانوين واحدا لانه اهدر ذلك التكرير اللغوي واما كلا فاعرب اعراب المثنى بسببه
 به لفظا بغير اخره لا ينفك عن الاضافة حتى يمتنع عنه بالجر من النون ومعنى
 يكون منه مني وحصل ذلك بحال اضافته الى المفرد وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلاهما
 وكلاهما اذا كان مضافا الى المفرد لا اغلب كونه جاريا على المثنى تأكيد له نحو جاني الرجلان
 وحيثما كلاهما وحيثما كلاهما وان جارا ايضا ان يقول كلاهما جاني بعد ذكر شخصين
 فلا يكون تأكيد وكذا كلاهما جيتما وكلاهما جيتا اذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو
 موافق له معناه لفظا كما مر واصل المثنى ان يكون مفعولا لا وبعده مواضع متنوعة في
 الاعراب ثم طرد ذلك فيها اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جيتا وكلاهما وكلاهما وكلاهما
 وكلاهما جاني اما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا لانها لا جاني الخوال
 وكلاهما جيتا وكلاهما جيتا مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المعنى ان بعض
 العرب يثبت الالف في كلا وكلاهما مضافين الى المظهر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر
 ولا ادري ما صحته والالف لا بد من الواو عند سيبويه لا بد ال النامتها كما في اخت وبنيت ولم
 يبدل التام الياء الا في اثنين وقال السيرافي هو الياء السماع الاسالة فيه واما الكسيرة فلا تواف
 عند المصنف في اسالة الالف المنقلبة عن الواو ويجي الكلام عليه في باب الالف وكلمتي نخل والاف
 للتانيث جعل اعرابا كما في كلاً واغايي الف التانيث بعد الواو والركن جمعاً بين علامتي التانيث لان التا
 لم تحذف للتانيث فلهذا اجاز توسطه بل يفتار ايجه منه كونه لا بد من اللام في الموث كاخت
 وبنيت وبنيتان وهذا الموضع ما يفتا ولم يفتا تانيث واخت في الوقف فها واجاز يونس
 اختي وبنيت ولو كانت المحض التانيث لم يجز هذه الاو والالف ايضا لما كانت تنوين للاعراب
 ما راها العيسيت للتانيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مشله
 في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلمتي التثنية ولو حذفت نونها لزمها الاضافة
 وقالوا اصلها كل المعربة للاحاطة تخفيف بحذف احدي اللامين وزيد الف التثنية حتى
 يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لانه الجمع قالوا ولم يثبت في احدتها اذا لاحاطة في
 الواحد فلهذا كلما في الاثنين سواء قالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قاله
 في كتابه سلاوي زيادة كلاًهما مفردة بواحدة وقالت كلاًهما كلفه نوناً في ايتا بحوش
 من . . . **والجواب** انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع صير المفرد اليهما **فان قيل**
 كلاهما اذا ما نال شيئا قال تعالى كلاًهما الحزبان انتا اكفوا ولو جوب قلب القيرما نصبا وجزاء
 اضيف الى المظهر كسائر التانيث اما البديتان فالله حدث فيهما للضرورة بوليل
 فتح التانيث لو كانت في لوجب كسر التانيث فوايه كلاً وكلاً في قوله كلاً وكلاً ومعنى المفرد

في الموث

مخالفاً للمعنى المشي واعلم ان كلا وكلاً لا يضافان الى المعارف لان وضعهما لك لا
المعنى لا المعارف كما يجب ان يكون معنى ما له معنى نحو كلا الطرفين
او نحو معنى كلا ولا يجوز تغريق المشي لاني العشر نحو كلا زيد وعمر والحاق
موت انت من جريد نحو كلا المرأتين ويجوز الحلق على اللفظ مرة وعلى المعنى
تعالى ككلا الجنين انت اكلاً ثم قال **والقصر الثالث** ما فيه
والثالث انما افترت اولاً وعشرون بالذکر واخواتها لان جمع المذكور السالم كل ان
نحو الحق بذلك المفرد او ونون دلالة على ساقوا الاثنين وليسوا
كذلك لان اولوا موضع وضع السلامة وليس به اذا المرأتين او كذا في المفرد
وليس عشر وثلاث واربعه احاد العشرون وثلاثون واربعون وان اوم ذلك
لقل لثلاث عشرات مع كل عشرة تريد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلاثه وكذا قيل
لشعبه مع كل ثلاثة تريد عليها واما عليون وفلون ونحوها فالحق جمع علة وقوله ونحوها
وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ولما انخذ المشي بانه اسم دال على مفرد من
او باونون مزيد تان فيدخل فيه انسان وشيان ومذروان واللدان وهذا ان خلاف كلاً فلا
يجتاج الى افراد هذه التثنيات بالذکر ويجمع المذكور السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين
في اخر او باونون مزيد تان فيدخل فيه الواو عشرون واخواته واما ذوالفرد داخل في
الجمع المذكور على اي وجه كان لان واحد ذوالفرد ولكن اريد به الذوات **قوله** التثنية
فيما تعد تركضي وغلاي مطلقاً او استثنى كفاضاً ونحوها وهو مسلي رفعا واللفظ
فيما عدا هذه ايمان ان الاعراب المذكورة اي الاثنا العشرة تكون مفرداً وانما يكون ظاهراً
حصر الاما المقدرة الاعراب لا مكان ضبطها فيبني بالمرید كرمها ظاهراً الاعراب **قوله** فيما
تعد رأي في معرب تعد اعرابه فخذ المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير مقام
فصار مرفوعاً واستتر في الفعل اعلم ان تعد ير الاعراب لاحد الشيين اما تعد في النطق به
واستخالته واما تعد في استعماله فالمفرد ربي بابين يستحيل به كل واحد منهما على الاطلاق
اي رفعا ونصباً وجر **الاول** باب عصي يعني كل معرب مقصور فانه يتعد اعرابه لظا
في الاحوال الثلاث لان الالف لو حاولت تحريكه لمخرج عن حركته وانقلب حرفنا اخراي ههزة ف
يمكن تحريك الالف مع بقاها في الالف **والثاني** يعني كل مفرد احترازاً عن نحو علاماي ومسلي
مضافا الي المتكلم فانه يتعد الاعراب اللفظي فيه مطلقاً ايضا لان اعراب المضاف مناجزة
عن اضافته وذلك لان الاما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تعرف في قولك جازعلاً
زيد مثلاً ليسحق المضاف الاعراب الابد كونه مسند اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو
المتعني لرفع الاسماء كونه مسند اليه مسبوق بشيئته اولاً في نفسه والمسند اليه المحمدي
مثلاً ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصرف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسند
بالاضافة فالاول الاضافة فيكون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فتقول المصنوع
اضافوا الاسماء المفردة الى المتكلم الزموا ان يكون حركته ما قبل الياء كسرة لوافتها ارادوا
الاعراب بعد ذلك وجدوا جعل الاعراب مشتقاً بحركة لازمة احتمال الجوف

منه في اعلى من المذكور
السلم

في اريد الزوي
منه في الاعراب

باب عي

الذكر

كقبح متخالفين كانا او متلين مستحيل ضرورة واما المستقل اعرابه فمما ان يستقل في
احدهما ونحوه وفي الاخر دفعا **قال اول** المفعول اي الذي حركت اعرابه باقبلها
تستقل الف ككسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وتغل الحركتين مع
توك ما قبلها فركة تعيلة فان سكن ما قبلها واما قبل الواو لم يستقل الحركتان عليها نحو طي
ويو وكسي وعزو واما الفتحة لم تقفها لا تستقل على التامع كسرة ما قبلها نحو رايت القاضي
وفي هذا النوع منقوصاً لانه نقص حركتين وسمى نحو الفتحة والعصى مقصوداً لكونه صد المدد
ولكونه ممدد ركات والقصر المنع والاول اذ لا يسمي نحو غلاي مقصوراً
وان كان ممدد من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالف وايضاً مذهب
الجماعة وغلاي ممدد على ما يجب والمقصود من الفاء المعرب **والثاني** كل جمع مذكر
يرضاف الى المتكلم فان راعى وحده فيه رد لك نحو جاني مسلي والاصل مسلي
اجتمعت الواو والياء مع تاملهما في اللين واولهما ساكنة مستعدة للادغام فقلت
اشتملتا الى اخفصتها اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الياء
واو نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلبه لاول الى الثاني كما يجب فيه
التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولاً يائياً الاخرى وكسر ما قبل الياء لا تامة
ما سرعوا فيه من التخفيف وتكون الضمة قرينة من الطرفين لا الطرفين محل التغيير فمن لم يغير
الضمير نحو سبتل وميتل اي لانه لم يبيد تخفيف اخر حتى يتمم به ولم يكن الضمير في
من الطرفين وليست الياء الساكنة المدعمة في امتناع الانضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير
المدعمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطبيب طوبى واما
المدعمة في المتحركة فكأنها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد فيجوز سيل كهايم
وان كان الاسر الذي قلب واولها لادغامه في الياء على اخف الاوزان اي ثلثاً ساكن الاوسط
جوزوا وايضاً الضمير على حاله فقالوا في جمع الوي ياء معاً فقلت ان الواو الذي هو علامه
الرفع مقدّم في نحو جاني مسلي واما في حالة الجر والنصب فالياء يائية الا انها ادعت
المدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جاني صالحا القوم وصالحوا القوم ورايت صالحا
القوم ومرت بصالحا القوم من المقدّم خرجت لظهوره وشروط الحذف لان الكلمتين مستقلتان
بخلاف نحو مسلي فان المضاف لكونه ضميراً متصلاً بجر المضاف اليه واما لفظه في في الاحوال
الثلاث فقد دخلت في باب علامي فلذا لم يفر بالذکر وكان عليه ان يعد في قسمه
المتعد واهرابه مطلقاً المحكي في من زيد ومن زيد او من زيد لكونه معرب مقدر والآخر
وجوب الاشتغال بحركة الحكاية واستعمل ان مذهب الجماعة ان باب علامي لاضافته الى
المدغم وحاله المصنف كما رايت لانه عدل من قسم المعرب المدغم اعرابه وهو الحق بدليل
الحركات نحو علامه وعلامك وعلاماي ومن ابن طبرستان الاضافة الى المبني مطلقاً سبب البناء
بلطاشه كما يجب في الظروف المبنيّة فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقاً او في
بعض الاعراب دون بعض فابقي من المعربات اعرابه ظاهراً وموقولاً واللفظي فيما عداها
قوله المنصرف فيه علتان من قسم الى حكمه ان لا يكون لا متوبين **قوله** ما فيه علة

منه في اعلى من المذكور
السلم

16

[illegible]

الث مع احد السببين نحو احمران ومسلمون علمين للموت لان النون فيهما ليس المتحرك كما
ذكريا حتى يحذف تنبيه الكسر وايضا فان النصب فيهما نابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان
سمي بهما واعرابا المفرد اي جعل النون معتق الاعراب وجبت منع صرفهما للمعتنين لان
ذكريا فيهما تنوين يمكن ولا يتبع نصبهما الجر ثم تقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا
يتفوق المجتهد للفعل وهي على ثلاثة احرف وهو اقواها ان يصير معنى الاسم
معنى الاسم سواء كان اسم الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى
شمله **ونما** وهو واسطها ان يوافقة من حيث تركيب الحرف الاصلية ونسأله في شيء من
المعنى كاسم المفعول والمصدر والصيغة المشبهة فيعطى عمل الافعال التي فيه
معناها يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب
فلا سوا الاقوي المشابهة للافعال اي الذي معنى الفعل سواء كان اسم الفعل **ونما**
وهو اضعفها ان لا يشابه لفظا ولم يتضمن معناه ولكن يشابه بوجه بعيد كونه فرعاً
لاصل كما ان الافعال فرع الاسماء فاما الاشتقاق اما الافادة فلا يحتاج الفعل في كونه لا
الى اسم واستغنى اسم فيه عنه واما الاستقاف فيجوز في باب المصدر فلا يبنى هذه المشابهة
لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى لها عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب
للفاعل والمفعول وهو مخلو منه بل يشرح لفظة المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا
بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول اوينزع التنوين والكسر معاً كما تقدم وانما اجمع
في هذا الحكم الى كون الاسم فرعاً من جصاص ولم يفتتح بكونه فرعاً من جهة واحدة لان
المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا تويه اذا الفرعية ليست من خصائص الفعل
الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب
هذه العلل غير ظاهر كما ينبغي فلم تكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين **فان قلت**
اذا اشابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاه الاسم حكم الفعل
اولي من العكس **فالجواب** لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك
لطلاق المناسبة بينهما وذلك كما يصير اسم الفعل معنى الفعل ويتضمن اسم الفاعل واسم
المفعول والصيغة المشبهة والمصدر معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى
فتعطى حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفعل وعمله معاً وعمل البواقي حسب وهذا
مطرد في كل ما يعطى حكماً لاجل مشابهته لنوع اخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل
بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا عمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتواء
الي غيره كالموصلات والمضمرات والغايات او يتضمن معناه كما في الشرط والاستقهار ونحو
ذلك **باب** المبنى في الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وهذا يكون اذ في مشابهة
اسماء بخلاف مشابهة الافعال وذلك لتمكن الحرف ورخصه في البناء والفعل
واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف
في عدم التصرف كما في عسى وفعل التجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما ينبغي في باب
تطهر ان الاسم قد شابه الفعل والحرف وكذلك الفعل قد شابه الاسم والحرف والاعراب

بسم الله الرحمن الرحيم

موقوفه عماره

فانما يشاء العقل والحرف وكله
فانما يشاء العقل والحرف وكله
فانما يشاء العقل والحرف وكله

كما تقول في صريح العدد ستة ضعف ثلاثة ولا تقول ذلك ضعف ثلاثة وقد هي حقيقة
 في باب العدد فالألف فيها اذن غير الالف المنسوب اليه تقدير الكوايد من احدى يالي
 النسب وكذلك اليا غير البا كما قيل في محان وذلك وقد جازع في الشئ من مصروف
 شاذ اقال يحد ونماي مولعا بلقاها وهو على التوهيم لما راي فيه مع الجمع ولعطفه
 بسببه لفظ الجمع طنه حقا اما سراويل فاجمعي وقد قيدنا الاحاد بالعربية او سري مع
 وجمع تقدير كايحي واما حواكيب واجاكة فانها وان لم تات لظن نظير في الاحاد الا ان
 كلفها جميعا فله وحكم جمع الغلة حكم الاحاد بدليل تصديره من الغلة في بعضه
 جميعها مع انه نسب الى سيبويه ان الالف لا مفرد ولذا اقال تعالى في محج طونه والصبر
 للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار ونوب اسماء ونطفة امح ولسر
 يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجوز ولا يصح الاعتناء بالحج في الالف الواحدة
 ادرج في اسم موضع لكونه منقول عن الجمع لمداين ولا بالخير وانك لا تهما العجيان ولا
 بالبر لا لغة رديه شاذ والفصح ضم الميم ولا ياشد لانه جمع شدة على غير القياس اجمع
 لا واحد له بدليل قوله بلغتها واجمعته اشدي فان الفعل قال بعضهم انما في حتى نام
 مقام سيبين لكونه لفظا جمع التكسير اي جمع الجمع الي ان ينتهي الى هذا الوزن فيزدح وقد
 سمي بالانقي حواكيب واكلب واسكالب ونعم وانعام وانا غير واما قوله عليه الصلاة والسلام
 ان كن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراطين بالكرور جمع صرا جمع صار بمعنى الملايح
 فبهما جمع سلامة عن قلنا لفظا جمع التكسير وقيل لما لم يكن له نظير في الاحاد نظيره
 اسمه الاعلى الذي لا نظير له في كلام العرب لغير الجمع وشبه العجمة وعلى هذا فغيره سببان
 لاسباب كاسبين وقال الجزولي في الجمع وعدم النظر في الاحاد وعدم النظر فيها لعدم
 سبب مستقل يحتاج الى الجمعية كما ياتي في سراويل لغيره عند ايضا سببان والاسباب
 عند اكثر من التسعة وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرار الجمع حقيقة هو
 كما قال او كونه على وزن جمع الجمع كساجد فلا اثر عنده لكونه اقصي جموع التكسير وشا
 قيام التي الثانية اعني المدة والفتوة مقام سيبين فاللزم من ههنا الكلمة وبنا
 الكلمة عليها بخلاف الثانية فان بناها على العروض وان اتفق في بعض الاسماء لزمها الخفة
 وتجدد وجازية كايحي في باب الثانية فالعدل مخرج من صيغة الاحاد
 تحقيقا كذلك ومثلث واخر وجمع او تقدير كايحي وباب نظام في قيم العدل اخراج
 الاسم عن صيغته الاصلية بغير قلب لا للتخفيف ولا للالحاق والاعني بقولنا لغيره
 القاب يخرج كوايس في ليس قولنا لا للتخفيف احترازا عن نحو قولنا في قولنا في قولنا وعق
 وقولنا ولا للحاق يخرج كوايس قولنا ولا للمعني يخرج نحو رجل ورجلا
 مخرج اي خروج الاسم ولو قال اخرج لكان اوفق لمعنى العدل وهو
 اسم معدون اي مصروف عن نصيبه والعدل الانصاف والخروج
 يخرج عنه اخرج قلنا انه معدون من الآخر وسحر عند من قال الامعدا غير مصر
 وامن عند قيم اذا ما معدون لان عن المحكم والاسم واللام است من صيغة الكلمة

لان الكلمة لم يوط عليها الا ان تقول كانا من صيغة الكلمة وبنيتهما السدة امتزاجا بينهما
 تحقيقا نصب في صدر لان الخروج اما خروج تحقيق اي خروج تحقيق كرجل سوا بمعنى
 رجل سوا او خروج تقدير اي خروج مقدار وعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل
 يدل عليه غير ان الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك
 طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة
 وجد ان الهم غير منصرف وتعدو سبب اخر غير العدل فانه غير مثلا لو وجدناه منصرفا
 لم نعلم قطبه وله غير ما كان كادد واما ذلك ومثلث فقد قارده ليل على نفسها
 معدولان في ستة ثلاثة وذلك اننا وجدنا ثلث وثلثة لانه بمعنى واحد فابدينا
 تقسيم اما في اجزا على هذا الامر المعين والفظا المنسوب عليه في غير لفظ العدد مكر
 عا ادرج في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزا جزا وجاتي القوم من رجلا رجلا وبصر
 العراق بلدا بلدا ان كان القياس في باب العدد ايضا التكرير خلا لا استقرار الحافا للقر
 المتنازع فيه بالاعتراف اعلت فلما وجدنا ثلث غير مكر لفظا حكم ان اصله لفظ مكررة
 ولربما لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلث ثلثة فقبل انه اصله وقد جازع في باب
 العدد من واحد الى اربعة اتفقا وجاهل من عشرة في قول الكتيب ولربما يكون حتى
 ربيت فوق الرجال خصا لا عشارا والميرد والكونيون يقتسمون عليها الى التسعة نحوفا
 وخمس وسداس مسدس والسماع منقول في بيتهم على وزن فعال من واحد الى عشرة
 مع ياي النسب نحو الحماشي والسداسي والسباعي والحماشي والتساعي وعند سيبويه ان منع
 الصرف في هذا العدل والوصف الصرف في هذا المكر عا راض كعروضه
 في نحو اربع في نحو تسعة اربع فكيف اربع فيم وهو لم يوتر في اربع هذا التركيب
 المعدول لم يوضع الاوصاف ولا يستعمل الامع اعتبارا في الوصف فيه ووضع المعدول
 غير وضع المعدول عنه والعنرا بغير صرف هذا المعدول اذا لم يخرج عن الموصوف
 وليس بوجه اذ الموصوف على الوصفية كاحمر يوتر فيه الوصف وان لم يترفع الموصوف
 وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثلي مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا
 انه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين لغيره عدل لفظي وعدل معنوي
 وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كائنين مرتين فجعل مرة واحدة
 من غير لفظ اثنين الى مثني وقال الكونيون وان كديسان ان فيه المعدل والمقر
 كائنة غير اذ لا بدخلة اللام واذا جرى على التكررة فحول على البدل ولا دليل على ما قالوا
 ولو كان يعرفه لا ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو
 يقع حا في القوم مثني واما اخر فانه جمع اخري التي هي مؤنث اخر وهو اقل التثنية
 بشد رت نحو اخر اخر ان اخر وواخر واخرى اخرين اخر بات واخر مثل الاصل
 الافضلان الاضلاون والافضل والافضل الاضلاون والافضل والافضل الاضلاون
 في الاصل لانه كان في الاصل معنى جاني زياد ورجل اخر اشد اخر من تربيته
 من المعاني شرفا لا معنى غير فبني رجل اخر رجل غير زياد ولا يستعمل الا في ما هو من جنس

المذكور اولاً فلا يقال جاني زريد وحمار اخر ولا امرأة اخري وليست غراب في المعنى
الاول فلا يستعمل الاعم اللام او الاضافة كما هو حق جاني فلا غراب في الناس
اي في الجماعات المتاخرة وكذا الاخر فلما خرج اخر وسائر تصاريدها بمعنى التفضيل
استعملت من دون لوازم الفعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وبق بالمجرد
اللام والاضافة ما هو له بخلافه لان اخران ورجال اخرين وامرأة اخرى وارب
اخرين ونسوة اخرين الدليل على عدل اخرانه لو كان مع من المقدره كان الله اكبر
المزمن يقال بنسوة اخرى لان الفعل لا يفعل التفضيل بمزمنة او مقدره
لا يجوز مطابقة من هو له بل يجب افراة ولا يجوز ان يكون بتقديره لان المضاف
اليه لا يجزئ الاعم بنا المضاف كما في الغنابات اومع ساد مسد المضار اليه وهو
التنوين كناية حينئذ وكلا اثبتا اومع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف
مخو قوله الاغلاة او بداهة ساج احدا من استقرار كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله
اللام ولما منع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في الجمع واخواته
من كونهما معرفات بتقدير الاضافة مع عريضة من تلك الوجوه فالاي ان يقال في امتناع
كون اخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحدث الا اذا كان اظاهرة ولا يجوز اظهاره
فهمنا ومنع كون ابو على كون اخر معد ولا عن اللام استدلالا به لو كان كذا الوجه
كونه معرفة كاسر وتكثر المعدولين عن ذي اللام وكان لا يتبع صفة للتكرار كما في قوله
لغالي من ايام اخر واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف
الى التكرار ومن ابن له انه لا يجوز بحال المعدول والمعدول عنه تعريفات وتكرار ولو كان
معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بنا سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه
معنى الحرف فتعريف سحر ليس بكونه معدولا عن ذي اللام بل بكونه علما وذهب ابن حنبل
ان قياس اخر لما جرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويورد لفظه في جميع الاحوال
فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخر
واخر اخر واخري واخرات معدولات ايضا عن اخر الا ان اخري واخر عيان عن اعتبار
العدل بالغ الثاني والجمعية والمثنى والمجوع بالواو والنون لاسين فيهما حكم
الصرف فيما موضع نحو اخران وجمعون كما مر واما اخرات فاستعملها باللام والاصح
كما هو الاصل ولم يكن ايضا لم يبين فيه اثر منع الصرف لكونه كغرات هذ اونه اذا كان
الفاظ المونث والمثنى والجمعية والمجوعين ومعدوله عن لفظ الواحد المذكور بعد فلا بد
ان لا يدعى كونا اخر وتصاريده معدولة من احد لوازم الفعل التثنية والتثنية بل تقول
كما كان حقيقا ولازمها اعني احد الاشياء الثلاثة مطلقا وانما عدل عنه لانه
افعل التفضيل الذي هو مستلزم لاحد ما لا يجي في باب افعل التفضيل
صاد بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا يفسر العدل بما قرره المصنف اعني بخر وجد عن
صيغة الاصلية بل تقول العدل اخرج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون مفعلا
من الصيغة واستلزام كلمة اخري فيه دخل فيه سحر واسم ونحوه عشية ومسا بكر

في تخصيص اللفظ المطلق بشي معين مما كان يقع عليه وعنه ان يكون باللام
والاضافة وانه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لفظها عن المضاف الذي كان يقتضيه
وضعا يعني هو اذا كان المعدول معربا وانضم اليه سبب اخر امتنع حرفه فلم
يتمضي واذا لم يعد مراعاة العلم في كذا اعتبرت في سحر واما جمع ومثله اخواته
من تقع وتبع وبضع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعا وتباس جمع فعلا
الفعل فعل عجم وجر وقال ابو علي ليس قياس كل فعلا ان يجمع على فعل بل قياس فعلا سوت
الفعل المجمع سوا وجمع مجموع على اجمعون لا جمع قوله حلايل اسودت
واحرنا شاذ كما يجي في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكور المؤنث
لجاء حاني لرجال جمع قالت والحق ان جمعا اسر لا صعد وقياس جمع فعلا اسما فعلى في
حسب وفعلاوات في التجميع كقري وسجرات تجمع معدول عن احد قما ورد عليه
ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع كذلك ايضا لجمعة اذن على اجمعون شاذ لا يجمع بالواو
والنون الا العلم او الوصف كما يجي في باب الجمع واما السبب الاخر فانه في جمع فعل الخليل
انه تعريف اضافي لان الاصل في جاني النون اجمعون اجمعهم اري جميعهم وقوات الكتاب
اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وله ان يقول
انما لم يثبت ذلك مع وجود المضاف لان حكم منع الصرف لا يبين فيه كما يجي واما مع حذنه
فما مانع من اعتباره ونال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تسمية اللفظ
بالاعلام التعريف فالوكيد لا يكون الا معرفة الاما جواز الكونين من نحو قوله قد صرت البكرة
يوما احما مما كان المؤكد محذودا فغيره ما يجي في هذا القول شبه العلمية ويرد عليه صاحبنا
وبكر او صحا وعممة ونحوه معينات فانها معارف بلا علامة تخصه بعد المهور كالاعلام الفا
نحو الحمر والصبر ففيه العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرفة وايضا شبه
العلم لم يثبت جمعة بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف وقال
المصنف فغيره في الجمع مع العدل الوصف الاصل وان صار ابا علمية في باب التاكيد
فهما عهدا كاسود وارقم ونحوها وهذه اقرب لكوني الكلام في ان اجمع في الاصل من ان
لصفات هو ان باب احر حرا من باب الافضل والفضل لا يجوز ان يكون من باب احر طعه
على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى مشتبه الى الاصل ان كانا واداء
قال الثاني وعبد الحوض من الجعفر فيا عبد عمر ولو نصبت الاحاوصا
فانعاون لا يجوز فيه لا قبل الفعل ولا بعدهما وايضا افعل فعلا لا يجي في الاغلب الا في
الاولان والاولان ان يقال انه في الفعل التفضيل شهادة اجمعون وجمع كان به
رأى الكتاب اجمع الاصل انه اقر جمعا في قرينة كل من تفضيل لفظه
جميعه هو حمد واثمونه الجود والمشهور شر جعل بمعنى جميعه وانما معنى التفضيل
فعل في اللفظ من لوازم الفعل التفضيل الثلاثة اعني اللام والاضافة ومن كذا ذكرنا
في اخرنا مع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف
يرد على جعل اجمع من الافضل ان يثبت جمعا وجمعه جميعا كاخري والجواب عنه

ان لما اقي عند معنى التخصيص جاز ان يغير بعض تصاريفه عما يقاس به
مع و ذمة الفعل صار كاحتر الذي هو على نفسه وهو صفة جاز مجتمعا جازا
حسنا وخشنا وعلينا مع مذكر الحاشي وحسن وعالي لكونها صفات فكر
وزن فعلية او كان على المصنف ان يذكر مختصا معينا في العدد المحقق ان
في قول المشهور ويدكر ايضا اسم رفعا على لغة يتم كاجبي في الظروف المبني لبقاء
عدها وهو ان كل لفظ جدير اطلاق وايد به فريد من افراده مع عدم تعلقه
سواء بالعلية علم الجواز الصق او لا نحو قوله فعصى امر الله
استقر كلامهم ثبت عدل سحر واسم محققا واما علمية فمقتدرة كاجبي في الظروف
المبني **قوله** او تقدير ان تد مضى التقدير اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء
ثلاثة اضرب اما اسم جليس غير صفة وذلك على ضربين مفرد وكسرة ومدى وجمع لغز
ومحجر فذلك كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان المسمى بها كوا اما صفة وذلك على ثلاثة اشياء
الحد ما لفظ فاعلى غير مختصة بالند الخطم وتختص به مبالغة كاطم وناتع فهو كسرة
في مبالغة ضارب **ونائبها** مبالغة فاعلى مختصة بالند نحو يا فتى وبالكع فهو في الند
كفعال في الموث نحو يا فتى وبالكع كاجبي في باب الند او فعل وفعل المختصان
بالند امعا ولان عند الحاجة بخلاف نحو حطمت وفتح قالوا لولم يلونا معد ولين بل كانتا
كحطمت لم تحتما بالند ابل سا وناهما هما المبالغة في سبوح الاستعمال كاشا وحطمت
الاستعمال كاطما ولم تحتص باب دون باب وانما لا اري في نقصان بعض الاشياء المشتركة في معنى
عن بعض في التصرف دليلا على ان الناقص معد ول عن الشايع وسمي هذا مزيد تحت نية انما الانفعال
ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبني كانت او ممنوعة من الصرف معد وله وكذا الفعل
المختص بالند افرعوا عليه انك اذا سميت بها فاعلى لا ينصرف اتفاقا نحو فسق المعدل والعلية
وكذا فعال عند بني تميم نحو تراك ونجارت ونساق اعلاما وهذا الذي قالوا حق لو ثبتت
لهم ان جميعها معد وله و ذمة شرط التنازع وكاجبي في اسم الانفعال ونالك الاتساع جميع فعال
انقل التخصيص ولا عدل فيها الا في اخر دمج واتباعه كاذكرنا اما علم وهو ان جميع بشرط
يثبت فاعلى وعدم فعل قبل العلية فهو غير منصرف كقصر وحجي لانه ثبت قاصر وجاج وع
قصر وحجي قبل العلية تحتكمنا بكونه معد ولا عن فاعلى حشا وقطعا بعد مبعثله عن فعل
الجدي يعلنا هو علم من فعل غير منقول عن شيء وهو معد وله وانما حكمنا حملنا على كونه
معد ولا لانه يجوز ان يكون من تحلا غير معد وله كمران وسفاد لكثرة كون فعال الجامع للشرطين
غير منصرف واضطر انما الى تقدير العدد على ما تقدم من دليلا تحتصر
فعال جامع للشرطين على كونه في كلامهم منصرا او غير منصرف فعليا
فيه ونسبة الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاعلاد فانه وان دمج الشرطين شئ
سمع في كلامهم منصرا فلا يقدّر العدل فيه وان اختلف احد الشرطين وذلك بان لا يجزى فاعلى
قبل العلية ولا فعلى هو منصرف لوجاهة ذلك في كلامهم ولا عرف له مثالا لذا ان جاز
له فاعلى قبل العلية مع ثبوت فعال ايضا فاعلى هو منصرف كحطمت علم الجواز فاعلى

كون معد ولا عن فاعلى ولا سيما ان التعليل في الاعلام اكثر واغلب من العدل
لواجبه على هذا الاصل صرفهما لانه كما جازنا فاعلى قبل العلية جازنا
المراد السيد قال الاعنى الى الظاهر منه التوفيق الزفر لکنهما لما سمعا
انما حال العلية غير المتولين عن فعل الجدي بل هما معد ولان عن فاعلى
كلامهما فلا يصح ان يكون منصرا ايضا لوانتق محبة
في نحو موهب ومكوزة ومجيب وجوة عن موهب بكسر الفاء وتارة ومجيب وجبة
ان كانت خارجة عن قياس لان هذه التغيرات رجوع الى الاصل من وجبة
اذ العدل خروج عن الاصل وهذا الرجوع اليه انما له محبة وكونه
محبة فانه وان كان قياس معتل لانا بالوار ان يصاح منه بفعل بكسر اللام
يفعل مفتوح العين ان يلى منه بفعل بالفتحة فالعدول الى الكسرة في نحو
يحل في اللغة للاصل للاصل انما هو لاجل على الاكثر وذلك لانه لا معتل لانا
من باب بفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع
ما على الاصل واما ما ورد في اسم رجل فاقصاف اما بناء على انه فاعلى او على انه
يكن كونه كسر من فعل كاجبي في التصريف او لعل كونه غير معد وله عن فعل
او كذا لك موكل علم واما شمس برسان لك يصغر الشين فلما لم يلزم لم يثبت في الوزن
سما لا زومه قلنا انه منقول عن جمع شمس والازم جواز صرته وترك صرته كما في هذابة
امر العدل ظاهر وليس كما يظن في نوح ولو لم يثبت في الثلاثي الساكن
او سطر واما حيوة فان الصيغة لم تتغير والعدول خروج عن الصيغة الاصلية فوجبه وجوه
جميعا فعلى قلنا ان تركب كونه معد وله **قوله** وقطاع في تيمم اي في لغة تيمم اما في لغة
العلم الجاز فيها ايضا عدل مقدر وعند الحاجة لكانها مبني وكلامه في المعربات غير المنصرفة
ومعنى باب قطاع ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان الموثقة وذلك ان فعال على اربعة
اقسام كاجبي اسم فعال ككزاز وبنو طاهر وعلم القضاة على اربعة اشياء كجواز المحبرة وصفة
للوثة ككسار بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان بالاناق قالوا المشاهدة باب نزل عدلا ووز
لويكفوا المشاهدة بالوزن ليل يرد نحو سباب وحصار وكما مر فانها معرفة فقالوا ان كان
نزل معد وله عن نزل فيسياق وجاز في التقدير معد ولان عن فاسقة والخبرة والقسم
الرابع علم الاعيان الموثقة فليكن الجازيين كدسا مسميتها ايضا نزل وذا وعد لا يقتدر
ويشتمل على اربعة اشياء ككسار على ان اشد الراس هذا القسم مبني على الكسر للوزن
والعدول المقدر بخضار وانما قد تروا العدول فيها تحصيل الكسر اللازم بسبب البنية
اذ كسر الراء منه فاعلى المطلوبة المستحقة وغير ذات الراكظا معد به غير منصرف
للتنازع ولما جاز في ترك الصرف ههنا الى تقدير العدول كما احيى اليه
في غير الان بعض الحاجة يقدرون فيه من غير ضرورة لانه من باب حصار الذي وجب
تقديره اليه في غير البنية الذي هو سبب الامالة فقد روه فيه ايضا طرد الباب
واقدم على جميع هذه القسم غير منصرف من مراد ان كان اول سبب الكلام على تقدير

6

العدل في شمله في اعمال **قوله** الوصف شرطه ان يكون في الاله
الوصف بقدر الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلهذا لم يصر
يضر الغلبة فلهذا لم يمنع اسود و **قوله** وانا الى الان لم يقم دليل
العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مرتك بشوة اربع
الصرف شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله للتثنية فلهذا لم
لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان الباء اربعة ليست بطارية على اربع
للمذكر واربعا للمؤن والمذكر في الرتبة قبل المؤن بخلاف المؤن ولعله
قالتا طارية لبني وان دقوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالبر
فد يعرض له بعد ما يخرج عن الاعتبار وهو التثنية للمؤن فكيف يعتد
في اربع مع كونه قبل حاله خرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله
الوزن في الحال حاصل بينهما والمخرج عن اعتبار في حال اخري فتساو كان
قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم فلهذا لم
استعمال الاصل اعني اربعة المذكور في الثاني اعني بجملة وزن الفعل اصل
غير لازم لانه يقال للمؤن بجملة فالوزن متساويان في عدم الزم واربع ميز
يعرض الوزن على جملة **قوله** فلا تنظر الغلبة معني الغلبة ان يكون اللفظ في اصل
عاما في اشتراك يصير بكثرة الاستعمال في احد هاتين حيث لا يحتاج لذلك
الفرق في خلاف ما كان راعيا عليه كائن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد
العباس ثم صار اشتهر في عبد الله فلا يحتاج له الى فرقة بخلاف سائر اخوته وكذا
الشراب والبيت في الكعبة فلهذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فلهذا استعمل في الحجة
السودا حتى لا يحتاج فيها الى فرقة من الموصوف او غير اذ اعني به ذلك النوع من الحيات
بجلا سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من فرقة اما الموصوف نحو ليل اسودا وغيره
فوعند اسود من ارجاله وهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة
عن معني الموصوفة ولا سيما اذا انحصرت اعمالا بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلم
فيه نظر كما يجب فكيف يخرج عن الوصف ومعني الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما
له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اذ لا يطلق على كل ما وضع
له في خروج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال في اداهم
لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان لهذا
قوله المصنف في شرح قوله بعد لا خالف سبويه الاختش وهو قوله ومذهب سيبويه
او في ما ثبت من اعتبار الوصف في الاصلية وان زال جمع **قوله** بالاسود
له في باب احمر اذا تكلمت بالعلمية باب اسود الغالب لان معني الوصف **قوله** ازال
بالعلمية تحقيقا للمعنى **قوله** التثنية لان معني ريب احمر ان ريب سمي باحمره في هذه الحجة
او لا حتى يجوز في السود ان السمي كل واحد منهم باحمر ريب احمر لفرقة فاذ لا يد تحقيقا
لم يعتد به في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا ان يباقي الوصف كما يجب فيجوز ان يعتد به

والوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون
البيان به جاله قطعا ويعضد بقامعني الوصف في مثله عند هشر
قوله اي على كذا الشعر الابرق والابرق وان استعمال الاسماء وكثرة تكررها
مخالع عنها **قوله** الوصف بدلالة انه لم يصير ثوبها ولا ثوبها في التكررة فلهذا لم يعتد
الوصف مقرون واذا اقر بينهما معني الوصف علقته الحال والطرف بهما هذا اللفظ ونحن
نعلم ان اسود الغالب حية سودا ومعني اقر حية فيها سواد وبياض ومعني ادم قبيح
فيه ذهبة سواد اي تد من حديد لان الحديد اسود فليرتبط بنحو اسود ان الوصفية
الاصلية تعني **قوله** والمخالف لا حجة لسبويه في منع صرف احمر المتكرر بعد العلمية كما ان
لم يثبت بارج ان الوصفية العارضة لا تتغير وقال بعضهم ربما لم تعتبر الصفات الغالبة
في الحيات ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لتقصها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريانها
على الموصوف وان كان معني الوصف بالبيان **قوله** وصف منع افعي معطوف على قوله صرف
اي يكون الوصف الاصل معتبرا اضعف منع افعي لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع
ولا يثبت ايضا في الاستعمال فخواص افعي بل توهم انها موصوفة للصفة لما راولها للحدة
الحديثة الشديدة من قولهم غوة السراق شدته وكذا توهم في الاحمر الذي هو الصقر
بند موضوع في الاصل للوصف اي طائر ذو حجل وهو الاحكام وقد قيل المدح جدد لا تكافا
مؤن احمر وكذا التوهم في اخيل ان معناه الاصل طائر ذو خيلان وليرتبط ما توهموه
تحقيقا ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان استعمالها لا يقصد معني الوصف مطلقا
لا عارضا ولا اصليا فابقي وان كانت في نفسها خبيثة واجدل طائرا ذاقوه واخيل طائرا اذا
خيلان الا انك اذا قلت مثلا لقيت احدا لا تمنعنا هذا الجنس من الطير من غير ان يقصد معني
القوة كما نقول رايت عقابا لا يقصد فيها معني الوصف بالشدّة وان كانت اقوي من الصقر وليس
صرفها لكونها غير موضوعة للوصف كما اشار اليه المصنف فاما منع صرف مثله فلهذا وسمر
التأنيث شرط العلمية اي قوله وعقب ممتنع اعلم ان التأنيث على ضربين تأنيث بالالف وتأنيث
بالتاء فاما مؤن بالالف فتقتصر التأثير بالشرط للزوم الف وصفا على ما مر وكذا اقام مقام السبين وتريد
بالتأنيث ازايدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها فتقلب في الوقف ها فتحوخت وبت ليس مؤن
بالتأنيث بالتاء بل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤن دون المذكور لتأنيث التأنيث
فعلى هذا الوسميت ببيت واخت وهنت مذكر الصر فيها والتأنيث بالياء على ضربين **قوله** ان يكون
البائنة ظاهرة بشرط العلمية سواء كان مذكرا حقيقة أم حجة او مؤن حقيقة كعزة او لا هذا ولا
ذالك كعزة فلا يول من دور العلمية بدليل نحو امرأة قايمة وفي قايمة الوصف الاصل والتأنيث بالتاء
فالحال **قوله** في شرط الوصف هو كونه وصفا على ما ذكر المصنف حاصل **قوله** في
الحال **قوله** التأنيث في الاصل على العروض وعدم الثبات في قايمة قائم فلم يعتد
به واعماله في الاصل لان الاصل وضعها للفرق بين المذكور والمذكر ولا يوجب هذا المعنى في الصفا
والاسماء غير لازمة للكلمة كصاربه ومضروبة وحسنة وامر ورجلة وحجارة واما في غير
هذا المعنى فلا تكون لازمة كما في حجارة وعزّة كما يجب في باب التأنيث ثم ان العلمية حيث

كانت الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم
 كراجه كذا صارت لازمة لا تحذف الاية الترخيم كما يحذف الحرف الا
 القسمة باللفظ وضع له وكل حرف وصفت الكلمة عليه لا ينك عن كلمة تقولك غايته
 في الجلس ليس موضوعا مع التافاذا سميت به فقد وضعت وضعنا نياهم التافاذا الت
 كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلمة العربية بانصرف الرب
 فيها بالنقص وتغير الحرف وفيه الحرف ان استغفلوها كما في جبريل ميكائيل واطا ليس
 قالوا جبريل وجبرال وجبريل وميكال وارسطوا وارسطا لم يحو ذلك ودها على غير
 او ان كلهم الحقيقة في تركيب حروفها المناسبة مع عدم مباله من اوصافهم
 وذلك قالوا انجي فاعب به ما سميت واما الزيادة في الاعلام فتقول ان كان الحرف الرايد
 لا ينسب معنى كالف التانيث في نحو ليري وذكري والتانيث في نحو غرة والحق الا لما
 في نحو مغري لم يكثر زيادته لان مثل ذلك لا يكون لاحال الوضع وكلامنا فيما نراد على العلم
 بعد وضعه اذا استعمل في وضعه العلم وكذا الحكم ان لم يزد الزيادة الا ما اتاد العلم كما الوجه
 ولا التعريف من غير اشتراك العلم واذا افادة الزيادة معنى اخر فان لم يقع لفظ العلم به للتعريف
 على ما وضع له او لا لم يكثر لرب الوضوح العلمي فلا يزيد عليه التانيث المعنى التانيث وان
 لفظ العلم مع تلك الزيادة وانما على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم
 بخلاف التعيين كذا النسبة والالتصير وتوهم التمكن نحوها شي وطلحة وان خرج بها عن التعيين
 جازت بشرط خبر ال التعيين بلامقة كما في الزيدان والزيد ورسالة ما في باب الاعلام
 فانه اذا زاد التانيث العلمية لازما فله لا قبل في نحو حمزة انه قام مقام سببين كالا لفت
 تكون العلمية شرط قيامه مقام سببين ولا يكون سببا لما ذكرنا من ان وضع التانيث الاصل
 على الحروف فلزومه غرض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على الزوم ان يكون التانيث
 مقدرا وهو الذي يما المصنف بالمعنوي سواء كان حقيقيا كقوله ويلب او غير حقيقي كقوله
 ومضرا والالف لا تقدر كالتا اذا الالف للزومها لا تحذف حتى تقدر ولا توتر التامعة زه ايضا
 الامع العلمية الا ترى اني في حواظ منصرف التانيث والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف
 كما في وانما شرط فيه العلمية اعتبارا لان المقدار عند امضعف من الظاهر وشرط الظاهر والاع
 بينهما ان العلمية تصير التا الظاهرة محتملة التانيث مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة
 ساكنة الاوسط كقوله علم لان العلامة ظاهرة وانما التا المقدرة لتضعيف فان سدت مسئلة في اللفظ
 حرف اخر او رجوبا والالف فيه الخلاف كما في وما يند مسد الحرف الاخير في الرايد على الثلاثة
 لان موضع التانيث في كلامهم فوق الثلاثة ولا يزداد التا واما نحو ثبة وساء فحذف اللام ودليل
 سدة مسد التانيث فيهم عطف على عطف من دون التا خلاف يدس ان هذه قد تيزه
 فالتوهم بالتا المقدرة حقيقيا كان او لا اذا زاد على الثلاثة وسميت به لربها في سوا سميت
 به مذكرا حقيقيا او موت حقيقيا او لا هذا ولا زال ذلك لان فيه تامقد ر حرا فاسادا
 مسئلة فهو بمنزلة حمزة وان لا نيا فاما ان يكون مححرك الاوسط او لا وان لم يكن
 به موشا حقيقيا كقوله امرأ او غير حقيقي كقوله لجمع التوهم مع صرفه للتا

العلمية

23
 المقيدة ولقبها تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القام مقام التا والدليل على قيام حركه
 الموسعة تمام ان الرابع انك تقول في جلي جلي وجليوي ولا تقول في حمزة الاحمزي
 كما لا تقول في اج بي الاجمدي وحالهم ان التانيث جعل سقرا كقوله في جواز الامر من
 نظر الى ضعف التا مسد التا وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عند حمزة
 حوت صرف بعد مرتبة التانيث وذلك لرجل سميت بسقرا وكتاب سميت بقدر واما
 لرب في لظان التا كبر في الوضع الثاني على ما ضعف تانيثه في الوضع الاول فعلى هذا القول
 في تضعيف سقرا سميت اجا سقير واما اذ يند وعينه لرجلين سمي لهما بعد التصغير وان لم يند
 مسد التا مسد التا مسد التا في ذلك اذا كان لانيا ساكن الاوسط نلاح ان يكون فيه حمزة
 او لا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا او لا كقوله اذا جعلته اسم رجل واسم سيف
 مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت به موشا حقيقيا او غير فالزجاج وسيدويه والمبرد جزوا
 باقتناعه من الصرف لكونه موشا وضعين اللغوي والتقليظ فظهر فيه امر التانيث وغيرهم خبروا
 فيه بين الصرف وعدم لغوات الساد مسد حرف التانيث وما يند مسد التا وكذا الخلا
 فيما سكر حشوه للاعلال لا وضا كذا رونا وفي التانيث كقوله اسم امراه وان كان فيه الحمزة
 كما وجوز ان سميت به مذكرا حقيقيا او لا فالصرف لا غير كنوح ولوط كما في وان سميت به موشا
 حقيقيا او لا فترك الصرف لا غير لان الحمزة وان لم تكن سببا في التانيث الاوسط كما في
 لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بقا متصرفا يمنع ظهور
 بعد التفتيل ان الموش اذا سمي به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي يعتبر في مع صرفه زيادة على الالف
 اسرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا الهمزة وهما شرط اخر لمنع صرف الموش اذا سمي به مذكرا
 تركها المصنف ان لا يكون ذلك الموش منقول عن مذكرا فان زيانا اسما امراه لكن اذا سميت
 به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية الموش كان مذكرا بمعنى الغير وكذا الوسميت بنحو طين
 وطان مذكرا انصرف لان في الاصل لفظ مذكرا وصف به الموش اذ معناه في الاصل محض
 كما في لان الاصل المطردة في الصفات ان يكون الموش من التانيث صيغة المذكر وذو التا
 موضوعا للموش تكل لغت للموش بغير التا فوصيفة موضوعه للمذكر استعملت للموش
 ان لا يكون تانيث الموش الذي سمي به المذكر تانيثا يحتاج الى تانيث غير لازمه
 فان لسا ورجلا وكل جمع مكسر حال من علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرف لان
 تانيثها لاجل تانيثها بجماعة ولا يلزم هذا التا ويل لسا ان تانيثها بالجمع فيكون مذكرا
 ولربيق التانيث الحقيق الذي كان في المفرد ولا التا كبر الحقيق في نحو ساء ورجلا تانيثها
 باعتبار التا ويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا ان لا يغلب استعماله قبل تسمية المذكر
 به وذلك ان سميت الموشة بجماعة كذراع وعناق وسمال وجنوب على اربعة اشرقت
 فيه اما ان يتساوي استعمالها مذكرا وموشة فاذا سمي بها مذكرا جاز فيها الصرف
 وبوجه وبغلب استعمالها مذكرا فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها
 موشة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكرا وجاز الصرف ايضا ولا يستعمل لاموشة فلا يس
 بعد تسمية المذكر الا منع الصرف اما ان عكست الاسم اعني سميت الموشة باسماء مذكرا

اذما

حقيقين كانا اولاد كان الاسر نلانيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او راعلي التند
 كجفر نلا كلام في منع صرفتها لظهور امر التند بالظرا ان مع ساد مسد او ساد مسد
 الساد وان كان نلانيا ساكن الاوسط كريد وجري سمي مثلها امرأة فالحليل سيبويه وابو عمرو
 يمنعونه الصرف متحكما كجاء وجوز لظهور امر التند بالظرا ان وابو زيد يسي والجري
 يجعلونه مثل هندية في جواز الامر من ويرجحون صرفه على صرف هندية نظر الى صله
 وشرط تحتم تأثيره اي تأثير المعنوي والمراد به تانيث ما التانيث مقداره سوا كان حيا
 كزيب او لا كعقرب زيادة على التانيث او تحرك الاوسط العجمة اي اية يسه
 الموت وذلك لما ذكرنا ان اخر حروف الزايد على التانيث يقوم مقام التند الاوسط
 يقوم مقام الزايد الساد مسد التاد اما العجمة فانها وان لم تسد مسد التاد ولا مسد الزايد
 المذكور وليست ايضا سببا في التلافي الساكن الاوسط كما يجي لكنها مقوية للتانيث الضعيف
 تأثيره تكون علامته مقدرة تانيث فالضعف من قبله لا قبل العلمية فهو المحتاج الى التوقف
 لا للعلمية فلذا قال شرط تحتم تأثيره اي تأثير التانيث المعنوي فصد بجوز
 صرفه لظهور من جميع شرايط التحتم الثلاث وذيبت متمنع للزيادة وسقرا لتحرك الاوسط
 وماه وجوز للعجمة فان سمي به مذكراي بالموت المقدرة تادوه قوله شرطه الزيادة
 اي الزيادة على التانيث ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعب امر التانيث بسبب
 تقدير علامته فيزيل التند كبر الطاري في الوضع العلم ذلك الامر الضعيف اذ الساد مسد
 علامته حرف ولا يناديه الحركة القائمة مقام الساد ويكون ماه وجوز كنوح ولو ط لان الجميع
 علم المذكر فلا تكون التامقدرة وسجي ان العجمة لا تأثير لها في التلافي الساكن الاوسط بالسببية
 بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقد مر وجوز منصرفان لعدم الحرف الزايد
 وعقرب متمنع لان الباني مقام التانيث واما اسما القبائل والبلدان فان كان فيها منصرف
 العلمية سبب ظاهر بشرطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتعلت وبعداد وغيره
 ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستعقار فلان وجدتم سلكوا اية صرفها وترك صرفها
 طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرف تقيفا ومعدا وحينا واما وترك صرف مسد وس
 وحندق وهجر وعمان فالصرف في القبائل يتاويل الالب ان كان اسمه كعقرب او الجي
 وفي الاماكن يتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل يتاويل الامر
 ان كان في الاصل تحرك او القبيلة وفي الاماكن يتاويل البقعة والبلد ونحوهما
 وان جاز واصرفها وترك صرفها كما في غود واسط وقرين لجوزها ايضا على التاويل المذكور
 وان جهلت كيفية استعمالها فيها تلك الوجهة او بما جعل الالب ما ولا بالقبيلة
 فيمنعونه الصرف قال وهم قرين الاكرمون اذا انتموا طابوا في حيا
 ويصفونه ببيت نحوتم ببيت وبيت غيلان وكذا قد يكون اسر الامر الجي
 بان نحو باهلة من اصغر داه امرأة وقد يوث ما اسند الى اسم الالب مع صرفه
 حذف مضاف موت نحو جاتي ريش مصر وفاي اولاد قرين قال تعالى كذبت
 بصرف غود على ما قرى فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى وكرم من قرين ملكها

لما

باسمها هم قايلون ويجوز ان يكون صرف مثلثة لتاويله وتاويل المسند لتاويله
 انهم يوم بالمد كز والموت باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا يمنع من ذلك
 واما نحو فوضر هوذا ان جعلته اسر اليه صلى الله عليه وسلم على حذف المضاف اي
 سورة هوذا فان جعلته اسر السورة فترك الصرف لانه كجاء وجوز واما اسما الكلم
 المنية في اصل نحو ان تنصب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربت
 تلك صرف يتاويل اللفظ وتركه يتاويل الكلمة واللفظة ويجي بسط القول فيها وفي اسما
 حروف انتهت اسمتها السور وغيرها في باب الاعلام ان شاء الله تعالى المتروكة
 من طرفها فذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات ونما مبدئيا ان لا يدخل
 لها في غير المنصرف اذ هو مفعول واما د واللام والمضات فلا يمكن فيها منع الصرف عند من
 قال غير المنصرف ما حذف منه الكسرة والتنوين معا واما عند المص فمكن منع صرفها
 لا قال هو ما فيه علتان او واحدة ناعية مقامها لكنه لا يظهر فيها عند حكم منع الصرف
 وهو ان لا كسرة ولا تنوين لمساخية الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر
 الخليل في اجمع واحوانه لسقوط المضات اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر
 اثر منع الصرف العجمة شرطها علمية في العجمة وتحرك الاوسط او زيادة على التلا
 فنوح منصرف وسقرا و ابراهيم متمنع علمية في العجمة اي كون الاسم علميا
 في اللغاة العجمة اي يكون قبل استعماله العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب
 ان لا يستعمل في كلام العرب او لا الامع العلمية سوا كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابر
 واسمعيلا ولا كفالون فانه الجديد بلسان الروم سمي نافع به رواية عيسى لجودة قرآنه وانما سطر
 استعمال العرب له او الامع العلمية لان العجمة في الايجي تقتضي ان لا تنصرف فيه صرف
 كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان ينصرف فيه صرف كلامهم فاذا وقع فيه مع العلمية
 وهي منافية للام والاضافة فامتنع معها كما ان امتنع ما يعاقبها ايضا اعني التنوين علة
 لحق العجمة حين امكنت فينبع الكسرة والتنوين عيانا موعادة وبني الاسر بعد ذلك قابلا
 تصرفات كلامهم على ما يبتدئ فيه وقوعه فيه لما انقرر ان الطاري يزيل حكم المطر وعلية
 فيقبل الاعراب وبيا النسبة وبيا التصغير ويخفف ما يستعمل فيه تحذف بعض الحروف
 وقلب بعضها نحو جرجان واذريجان في كوكان واذرباكان ونحو ذلك واما اذ الربيع الاع
 في كلام العرب او الامع العلمية قبل الام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا
 مع الجرم مع ساير التصرفات كالجارم والغند والبرق واليدج فيصير كالكلمة
 العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعل الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه
 مع العلم سبب سر غير العجمة منع من الصرف كز حبس وبقمر فقيهما الوزن وكذا الجري
 لم يكن صرفت كلجاء علما ففقه العجمة على المص الشيطان معا واجبات
 العربية في العجمة مع احد الشرطين الباقيين وبما ان زيادة او تحرك الاوسط وعند
 سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تأثير له في العجمة نحو ملك عند من منصرف متحكما
 كنوح واهم يعتبر الشرطين المعينين كون الاعجي علميا في الاول استعمال العرب له

والزيادة على الثلاثة وهو ابي وذلك ان تحرك الاوسط في المونث سقر انما بشر
 المعطية مقام الساج مسددة علامة التانيث واما الجملة فلا علامة لها سجد
 بل لا تحرك كونه ثلاثا ساكن وسطه او تحرك لثابت كلام العرب ويصير كانه خارج عن
 وضع كلام الجحيم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الحقة لا خلاف كلام
 العرب والاشعري تجاوزا عما ذهب اليه المصنف بان يجعل الاعمى اذ كان ثلاثا
 ساكن الاوسط جاز صرفة وترك صرفة مع ترجيح الصرف فقد جوزنا ثبوت الجملة مع ساكن
 الاوسط ايضا فكيف لا يجوز مع تحركه وليس لبي لاند لا يسمع بحولوط غير منصرف في شيء
 من الكلام والقباس المذكور ايضا يمتنع والذي غرضه منع ظهور جواز ثبوت
 الجملة كان مثل هذا ودع جواز صرفة وهو هل غل ان ثبوت النسي على ضربين اما كونه
 شرطاً كزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي واما كونه سببا كما تقدم في ثلث الجملة
 في ما وجوز من التفسير الاول اذ لو كانت سببا في التانيث في الاوسط لسمع بحولوط
 غير منصرف في كلام فصيح ويتبين بما تقدم عليه وجوب صرف بحولوط وجواز سمع هو صفة
 مع ان كل واحد منهما مالا في ساكن الاوسط وذلك ان حقه الاول الجملة بالعرضة وايضا
 التانيث له معنى يوجب في الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصريفات وهو التغير
 بخلاف الجملة فانه لا معنى لها بوجه بل معناه امر عديم وهو ان الكلمة ليست من اوضاع
 العرب ولا علامة لها مقدرة في التانيث اوي منها وشعره هو حسن بازان ويجوز ان
 يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تأويله بالجملة او العلامة الا ان نقول انه لا يستعمل
 الا مذكر الا بجمع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمالك الصحيح ملك لانه اسر
 ابي نوح النبي صلى الله عليه وسلم الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع الى قوله وجوز
 جواز رعا وجرا كفاض صيغة منتهى الجموع اي وازن غاية جموع التكرار لانه
 يجمع الاسم جمع التكرير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكرير
 كجمع كلب على اكلت وجمع اكلت على اكلت وكذلك نعم على نعم وجمع نعم على انا نعم
 وانما قيد بانه جموع التكرير لا يمتنع جمعه جمع الثلاثة وان لم يكن قيدا لمطرح اعلا
 ما يحكي في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم ايكن صواحيات توفيت
 وقوله جازب الصرايين بالكرور وقوله واذا الرجال راوا يريد رايتهم خضع
 الرقاب نواكسي الابصار كما ذكره ابو علي في الجملة ان يكون او لها
 مفتوحا وتاليا لها وبعد هاء فان ادغم احد هاء في الاخر او لا كما سجد ودوا
 او ثلاثة ساكن الاوسط فلو كانت هذه الصيغة لم توثق الجملة كما في جهر وحيثان
 مع ان في كل واحد منهما الجملة والصيغة وانما شرط في هذه الصيغة ان يكون
 بغيرها احترازا عن نحو ملان لان التاء تعرب اللفظ من دون المفردة
 وعلانية وطوا عليه فيكسو من قوة جمعيتها فلا يقوم مقام السببين والاسم على
 مذهب من قال ان ثبوتها مما لا يكون لا نظيره في الاحاد كما ذكرنا في الاصل
 منع ثمان ورباع وجواب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة

المونث هو المونث مع الشرط وحضاجر علما للصنيع غير
 علما حال من الضمير في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما
 للصنيع وصب يطلق الا على الانثى وادكر صبعان وذلك لانه لا يبقى اذ فيه معنى
 الجمع اذ يقع في كل واحد منها وهي علم للجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة
 الاسد على ما في باب الاعلام ففيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع
 كما ينبغي ان يكون منصرفا كتمان ورباع عند المص من الجمع الاضي
 اذا سمى لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عند ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف
 فلا يضر جمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع
 مساجد علما بل المونث الجملة الاصلية القائمة مقام السببين
 الجملة والعلنية تضاد كايضا كالمصنف بعد من تضاد الوصف والعلنية
 للثبوت متضادين ويصح اعتبار حقيقة الجملة مع العلمية كما سبق
 جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هلك الجماعة المسماة بهذا اللفظ
 فيكون معنى الجملة باقيا كما سمي باباين جلالا فروع مع العلمية معنى التثنية اذ
 هما وان جلا كني واحد سمي بلفظ المثنى لكنه يفهم من معنى اباين معنى التثنية اذ
 هذان الجلالان المعنيان فلا ينافي بين العلمية والجملة والتثنية والاولى عندي
 الاتنا في الضابطين الوصف والعلنية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية
 تفيد الخصوص والصفة تفيد العموم فثبوتنا فنقول لا نسلم ان ماهية الوصف
 لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع
 ذا اعلى معنى غير المثل وصاحبه صفة الشبهة لما يخص ذلك صاحب كما يحكي
 في باب الوصف فاذا ثبت في اسم لان دلالة على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص
 وضعيتان فلا يضر في منع الصرف عروض ما يمنع جربة على ذلك المخصص وتبعيته
 له الاتري ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو العلمية لكن لما كان المعنى
 الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضر ذلك الغرض على ان في اعتبار
 كونه دالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعيتان نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن
 ان يعبر في خاتم معنى الختم فيكون ذا اعلى معنى وصاحبه لكن عرض له المتابع من
 الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود والرقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية
 هي كالفعلية هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخضر منها
 بالعلمية وحدها لان العلمية تخصصها بدات واجدة والعلنية بنوع واحد كلي
 بعينية والعلنية مطلقا ان الغلبة لا تنك عن مراعاة معنى الوصف
 في دار قمر والاكثر في العلمية عدم من الدليل على امكان الجمع الوصف
 مع العلم فوطر انما سميت هاتين التين وقول حده وشق له من اسم العلم
 في دار قمر محمود وهذا الحمد وايضا نحن نعلم ان لقب كالمظهر وقفه من الاعلام
 واللقب الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصل ويؤكد

وهذا

لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرقة نفوس التتوين من الباخلاف نحو احو والسبي فانه
 قدم الاعلال في مثلثا ايضا ووجد علم منه الصرف بعد الاعلال في اللفظ
 احوي المتون ثابت تغديرا فهو على وزن الفعل حذف تتوين الصرف لانه يعرض التتوين
 من الالف الحذف وانه لا من حركة اللام كما فعل في جوارى لان احوي بالالف في منه بالتتوين
 واما جوارى فهو بالتتوين اخف منه بالياء والحقة اللفظية المتصودة في غير المنصرف تنو
 ما يمكن تنبيهها بذلك على ثقله المحتوي بكونه متصفا بالفرعين الا ترى انك تقول غايا
 وبرايا وادوي بلا تتوين اتفاقا لما انقلب التا الفاي في الجمع الا في كل غير منه في منقو
 حكمة حكيم جوارى فيما ذكرنا في في الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرأة واعمل واعلى واذا
 جعل هذا النوع اعني جوارى واعلى عالما فيولس يجعل حاله محالفا لحاله في التنكير وذلك بان
 يقدم منع الصرف على الاعلال فيسبغ اليه الساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو
 جاتي جوارى وقاضي واعلى يساكنة ورايت جوارى وقاضي واعلى ومررت بجوارى وقاضي
 واعلى بيا مفتوحة في الحالتين وانما قد منع الصرف لان الفتحة سبب قوي في باب منع الصرف
 حتى منع الكوفون الصرف لها وحدها في حق قوله فيقولان مرداس في مجمع كما تقدم
 واما عند سيبويه والتحليل محال نحو جوارى واعلى عالما كان او تكلم سوا واعلم انك اذا
 صغرت نحو احوي قلت احيى حذف التا الاخيرة نسبيا لكونه متطرفة بعد ثبات
 مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجراه كاحي والمحي وقياس مثلها الحذف لتساكنا في
 في التصريف ان شاء الله تعالى سيبويه بعد حذف فتا لتساكنا مع الصرف لانه بقي في اوله
 زيادة دالة على وزن الفعل عيسى ابن عمر صرفه لتقصانه عن الوزن بحذف التا نسبيا
 بخلاف نحو جوارى فان التا كانت ثابتة بدليل كمنسرة الركاذا كرا فلم يسقط عن وزن اقصى
 المخرج والاولي قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف بعد ويصح علما وان كان قد
 سقط حرف من وزن الفعل وابوعمر وان العللا لا يحذف التا الثالثة من نحو احيى نسبيا
 بالاعلى اعلا في فعل وذلك لان زيادة الالف في الفعل والهمزة بخلاف عطى
 تصغير عطى لجعله كالجارى بحري الفعل اعني المحي في الاعلال فاحي عنده كاعلى سوا
 في الاعلال ومنع الصرف وتوقيف التتوين من التا كما ذكرنا وبعضهم احيوية تصغيره
 احوي كاسوداني تصغير اسود كما يحكي في التصريف ويكون في الصرف وتركبه
 كاعلى على الخلاف المذكور التركيب شرط العلمانية وان لا يكون باضافة ولا استناد
 مثل علمك انما كان شرط التركيب العلمانية لان الكلمتين معاندا خلا في وضع العلم
 فيوزن حذف احدهما اذ العلمانية كالتا لوم من النقصان ولولا ان التا في التركيب
 عرضة للانفكاك والروايات وان لا يكون باضافة ولا استناد لانه ار
 وحب انما الجزء من على علم العلمانية كما يحكي في باب المبتدئات وكان عليه
 ولا معراجوه الاخير قبل ان يخرج نحو ان زيد عالما وكذلك في باب المبتدئات
 ايضا وان لا يكون التا في ما يبنى العلمانية لخروج نحو سيبويه وخسعة على علم
 فان الاصح اذ من اعلا التا الاول على ما يحكي في باب المبتدئات ما في الالف

والنون الى ثور دون سكران زيد ما ان اعلم ان الالف والنون انما تورا انما يصحهما
 الفاء ثا الامة ودية من جهة امتناع دخول التا الثانية عليها معا وبنو اب هذه الجهة
 اسقط الالف بنون عن التا ثور وبنو اب ايضا بوجوه اخرى لا يضر في الالف نحو ثا وكت
 الصدورين واما فسكر من سكران لخر من حرار وكون الزايد بن في نحو سكران مختصين بالذكر
 ان الزايد بن في نحو حرار مختصان بالمولد وكون المولد في نحو سكران صديقه اخرى مخالفة
 للمذكر كما ان المذكور في نحو حرار كذلك وهذه الالف والنون موجودة في فعلان فعلى غير
 طاعيله في عمران وعثمان وعطفان ونحوها وبنو اب ايضا بوجوه اخرى لا يضر ان
 من دون ما سيج من التا واما زيادة الالف والنون معا كرايا في زايدي حرار معاشا
 وكون الزايد الاول في الموضعين العاقلان اجمع الوجهان في ثمان وعريان مع انصرفا
 فالاصل على هذا هو الامتناع من التا الثانية وقال المبرد جهة الشبهة ان النون كانت
 في الاصل هزيم بدليل قلمها البديع في عندي وهراني في النسبة الى صنعها وهراني وليس هو
 او لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني وهراني
 فالقياس صنعاني وهراني لهما في فابد لوان النون من الواو شاذ او ذلك للمناسبة التي
 بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وحراس على هذا الايد الى قولهم في السبب ابا
 الحجة والرتبة والحما في وسقيا في زيادة النون من غير ان يبدل من حرف تاسمها او لا
 ثم انهم بعد اتفاقهم على ان التا ثور الالف والنون لاجل مناسبتها الف الثانية اختلفوا
 وقال الاكثر ولا يحتاج الى سبب اخر ولا يتصور تنفيسها مقام سببين كالف نقصان المشبه
 عن المستبه به وذلك لان الامرا ما العلمانية كهران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم
 الى انها كالف غير محتاجة الى سبب اخر فالعلمانية عند في نحو عمران ليست سببا بل شرط
 الالف والنون اذ لا يمنع عن زيادة التا الوصف عند في نحو سكران لاسبب ولا شرط
 والاول اذ لا تضعفها فلا تقوم مقام علمانية اذ كان اما غير صفة وانما شرط فيه العلمانية
 ليمر من فاعل دخول التا كما ذكرنا في التا ثور بالثا اوصفة فالتا فاعلا مستغ
 عطف بار على غامدين مختلفين عطف صفة على مكان وقوله فالتا على ان لان التا
 او ان كان صفة فشرطه اتفاقا فعلا في وليس هذا مما جوز المصنف مثله كما يحكي في باب العطف
 وتيسل وجود فعل والاول اذ لا لان وجود فعل ليس مقصودا بزيادة بل المطلوب منه
 اتفاق التا لان كل ما يحكي منه فعل لا يحكي منه فعلا في لغتهم الا عند بني اسد فانهم
 يقولون في كل فعلان جاء منه فعل على فعلا في ايضا نحو غضبان وسكران فيصرفون اذن
 فعلا في فعل وهذا ادل على ان المعبر في تاسير الالف والنون اتفاقا التا لا وجود فعل
 فاذا من وجود فعلا اتفاقا التا وقد خص من المتصوود في وحرر لوانسطة
 بل انهم خصصوا هذه اللفظة بالباري في كل يطلوه الى غير ذلك فيقولون
 منه سالا من لفظه اعني بالتا والام من غير لفظه اعم على فجب ان يكون غير منصرف
 لا سكران وجود فعل مطلوب ليطرق الى اتفاقا فعلا في بل هو مقصود
 بزيادة لانه يحصل بوجودها مناسبتها بين الالف بنون وبين الف الثانية لكونها

في زيادة منع كونها مبتدئة

وقوله

هذا على غير نظمه كما ان مذكركه كذا على غير نظمه
 به بينهما مسابقة الالاف ليس وجهها للمساواة ضروريا بحيث لا يكون
 بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التناهي الثاني الاثري الى
 مروان وعثمان بمجرد انتقال التام دون وجود فعل فيقول منع الصرف
 لان المنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا في كلام العرب
 فثبت لهذه البطان اشتراط انتقال التام في اشتراط وجود فعل وللخصم ان
 بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب او لا او في لانه الاصل
 بينهم قائم في فعلان صفة هل انتهي منه فعلا او لا وهل وجد له
 صرفته لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنع الصرف لانه الغالب في فعلان وقد
 جاءريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كمدون
 بيثنة من حرق ومن غير كانه لامع عريان مشلوب وقد جات الفاظ يمتثل ونصا
 موضع الاصل فيكون مصدرة اذا سميت لقا وتحتل الزيادة فلا ينصرف نحو حسنا
 وقيان فهما اما من الحسن والعين فيصرفان واما من الحسن والفت فلا يصرفان وكذا
 نحو شيطان ورفان وقال الاخفش اذا سميت باصيلا منعت الصرف لان اللام
 بدل من النون كما تنصرف اذا سميت بهراق اذا طاب بك من الهمة ومن سمر
 اختلفت نيا رحن يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتقال فعلا لانه
 يصرفه في قولك الله الرحمن الرحيم لحصول الشرط اذ لم يجر حانة ومن قال الشرط وجود
 فعل صرفه اذ لم يجر رحن ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين
 ولان صرف ندمان لا انتقال الشرط على المذهبين
 بالفعل كمن وصرب الى قوله وانصرف فعل فعل تحت الفعل ولم يات في الاسماء
 الا انما يحو بقر وخوسلم بليت المقدس وكلامنا في كلام العرب او منقول عن
 الفعل نحو سمر لفرس وبذر لما وعثر لموضع وخضمر لرجل فاصل هذه كلها افعال
 فعلية هذا نحو يزيد ليكره ورجس حواص بعد هذه الاوزان في اجناسها انما التربة
 فيزيد وليكره في الاسماء منقولان ورجس العجمي نحو تنصب ويرمع واعصر واصنع
 وتذرا وانما من الغالبه واما فعل فمن الحواص اذ لم يات فعل في اسم الاجناس
 الادب له وبيته وقيل ان العرب قد ينقل الفعل الى اسم الاجناس وان كان قليلا
 كقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى بهاكم عن قتل وقال وقد ظهر لطاير تبشر ولا
 تنوط لتبويله عشه فجوز في ذيل معني وبيته ان يكون منقول لا فاعلا لما لم يسم فاعله
 من معني فظهر في ذيل اي اسم والذال ان مسني سربع واما ذيل علما
 من ذال ويجوز ان يكون منقول قال والتعبير لانه النقل الى العلم كما ثبت
 مالك فيكون في ذيل علما والعدل مع العلمية وان صح ما نقل ان الوجه في
 في الوصل والرمع معني الاستفادان او يكون اوله دة كذا
 ابا اول وزن الفعل الذي في سر زيادة كزيادة الفعل من حرف اتين غير هكا

منه مالمق اذا سمى به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا التثنية لما يكونه لما جعفر
 فاعلم اصلية ولو كان الفعل لوجب الادغام كما يستد واجب واما الباء علمنا
 فمنوع ان يكون منقولا عن جمع ب والفت شان في العرياء في الكلام فاعلم
 حتى يكون ملحوظ ونون لمصلحة اصلية لصرته مع العلمية والحاجة قالوا في موضع قول
 المنصف او يوزا له زيادة كزيادة او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال
 ان في الاستحسان ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو علم الوزن في الاسماء
 او في الاسماء الفعل لم يبق له وزن الفعل الذي حمل المص على مخالفتهم شيان
 راي فاعلم في الافعال اعلم ولو سميت بخا لم ينصرف اتفاقا ولو كانت
 الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل عليه علمته في الافعال ان باب المفاعلة
 اكثر من ان تحصى في الماضي منه فاعلم فاعلم الاسمي اقل قليل لخالته ورواسم
 انه راي ان نحو احمد واحمر لا ينصرف وعندك ان هذا الوزن في الاسماء اكثر منه في الفعل
 قال لان كل فعل يلا في ليس من الالوان والعيوب يجر منه الفعل التفضيل ومنها يجر الفعل
 فعلا كاحمر واعمر وكلاهما اسمان واما فعل الفعل فلا يجر منه الا ماضيا للافعال من بعض
 الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لاسم ككاتبها فليس مع نحو اقبل في الضر وكذا اردع
 الاخفش نياس احسب واخل واطن واوجد وازعم على علم واري قال ويجري فعل ماضيا
 للافعال من غير ما جاز منه فعل يلا في قليلا كاشجر والحرق والتمز وبقايله في الاسماء من غير الفعل
 الثلاثي ايضا في القلة نحو ابدع من افعل واريب والقبيل ان يقول على قوله افعل فعلا لم يجر في جميع
 الافعال الثلاثية بل على ما اخترت انت من مذهب البصريين وهو ان افعل التبعي فعل
 ومن كل ما يجر منه الفعل التفضيل الاسمي فعل التبعي الفعلي والذي جاز في فعل الفعل
 مفتوح العين وفي فعل الفعل بكسر العين في الماضي ونحوها في المضارع من حركات
 النفس في المضارع نحو اذهب واحمد ويزيد على فعل فعلا اذ لا يجر من غير من غير ما فعل
 بفعل الا قليلا كاشيب على ما يجر في التصريف ان شاء الله تعالى لكن الانصاف ان الغلبة
 في افعل الفعلي ليست بظاهرة اذ كون الوزن غالبا في احدهما القليلين لا يمكن الا بعد
 الاخطاء بجميع اوزان القليلين وهو اما متعد او متعسر ولا سيما في المبني فلا
 يصح ان تجعل الغلبة شرط وزن الفعل وبيته نظرا اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون
 ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل مثلا قياس
 في الامر من افعل الكثير الغالب كاذه واحمد وليس في الاسماء قياسا في قياسه وارضاه
 كون الوزن خاصا باحد القليلين وهو القليل به في نحو سمر وصرب لا يمكن الا بالاختاططة
 بجمة
 القليل الاخر وهو متعد او متعسر او
 مذكورة تكون ههنا الزيادة قياسا في جميع
 صرف الاول مضارع ولا يخلو المضارع من
 كمنع ليس عني فاعلم فاعلم هذه الزيادة لا
 اشتداد ماضيا بالفعل فحزت الوزن وان كانت
 فعل في جانب الفعل حتى صح ان يقال

هو وزن الفعل واسما فان هذه الروايد في الفعل لا يكون المعنى وانما في الالف مقدر يكون
 معنى كالحجر والفضل من ذلك لا يكون كارب وتلك البدع فكأنها لم ترد بها فصار
 بالفعل اسما لان اصل الالف ان يكون معنى وانما اشترط مع هذا ان يكون الوزن
 بما يحققه في التانيث ولا يكون عروضا له لان الوزن يصفه التانيث خرج من اوزان الفعل
 لا يحقق هذه التانيث في الزيادة المصدرية لوزن الفعل بحجج التانيث في باب الاسماء
 اختصاصه بالاسم وبشرح التانيث في الجواز والوزن في الاسم فانصرف ارملة ويجوز
 الاضطرار للتعليم من المثال والوزن المشروط بتصدر الزيادة لجواز الحاق التانيث بملء ربه
 لان التانيث اسوة في الحية فلا يضر لان هذا الحاق عارض بسبب غلبة هذه الاسماء
 والاصل ان يقال في موشه سودا هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استعمل
 واستعمل واستعمل واستعمل ومنها تقابل وتقول ودحرج ودحرج وانقل وانقل
 وانقل وكذا الفعل وانقل وانقل وغير ذلك واذا حجب بنحو كبر النون وترتب بضم
 التانيث الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا يكون وزن
 المشروط ولم يصر بها الزاج نظر الى وزنها المشهورين اعني توحش ورياء بضم
 وترتب على وزن الفعل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابا في الزيادة المعنى
 في اول الوزن في حروف اخر كهاق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان لفظا لا حقا
 له بالفعل كما في قوله لك بعد وزوم ذلك الالف لان الاكثر في الاستعمال اراق وان
 كان التغيير في غير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرية المعنوية حاصلة فلا يضر ذلك
 التغيير ايضا لانها خرجت من وزن الفعل وبذلك عليه نحو ليد ويصيب وكذا المحذوف العين
 كيقول ويصع ويخف من قولك امر قتال وترتفع وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويوم ويوم
 وكذا الخش وارب واعر لان يمزنة الوصل بالفعل ايضا لانها مطردة في الفعل اذا لا
 فعل تلاف في تصرف الاوتاس امره ان يكون يمزنة الوصل ونحوه وفل اصله الهمزة لولس
 يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين واللام لاجل
 الجزم او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان الجزم والوقف الجاري مجزما والجزم
 لا يكون في الاسماء فتقول في المسمى يتقل واخش جاني يقول واخشي وكذا في المسمى يتقل ويخ
 جاني قول ويصع وان لم يكن في التغيير الزيادة المعنوية المصدرية وكان التغيير لفظا كما في
 يتل ويصع وعدا وقبل ويصع لم يعتبر الوزن في التانيث الاضطرار في قول جاني يتل ويصع وفي قوله
 ويخف جاني قول ويصع ويخاف وان لم يكن التغيير لفظا كما يقال في علمه علمه سيدي ويصع
 بالوزن كما في قوله ويصع وقال المبرد ان كان التغيير قبل الفعل اخل بالوزن لانه لا يجمع اذن
 العلمية وانما ان كان بعد الفعل في التسمية كما اذا سمى بغيره خف في قوله ويصع منه لا يند
 بالوزن العلمية وزواله ان يكون فيه غارضا غير لازم وانما التغيير في
 في العلمية لازما في التسمية لان العلم لا يخلو عن الالف لان الالف في الاسم
 والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يكون مطلقا خلافا لليونان في الالف في وزن
 الفعل مطلقا سواء على الفعل او قبله لئلا يقع الصرف في نحو جيل وعصا وكعب وجعفر

وحاشا لعلنا نعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولاً عن الفعل نحو كعب واستدلوا به
 انان جلا في التانيث في وضع العامة تعرفوني انان كان علما فحلى
 يكون الفعل مجزما مع الضمير فيكون جملة كبريدية قوله بيت اخواني بني يزيد علما علينا
 لغيره فبدوا وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر راي انان من اجل خلاصة ابي كعب
 اي الامور اي كعب وفيه ضعف لان الموصوف بالمثل لا يقدر الا بشرط تذكير في باب
 الصفات لا يغير ذلك فقليل نادرا ولا سيما اذا التزم فيه اضافته غير الظرف الى الجملة
 وانه علمه موشة في قوله بقي لا سبب او على سبب واحد يعني تكون العلمية
 موشة ان يكون مع الصرف للاسم موشة فاعلمها وذلك على ثلاثة اضراب لانها اما ان يكون
 سببا لا غير او شرط لا غير او شرطاً مستقلاً في موضعين اتفاقا
 ان يكون مع العدد في اسم لم يوضع الا علما كعمر وفطار في تغيير ان يكون مع
 الوزن سواء كان الاسم ممنوعا للصرف قبل العلمية كاسم او لا كاصبع والحمد ويزيد ويذكر
 وفي موضعين على الخلاف باب ساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي الجزم
 والسبب الثاني عند ابي علي سبب الجملة وعند الجزم في عدم النظر في الاجاد والاعتساب
 عند المصنف لا اعتبار الجمع الا في فيكون اذن نحو ثمان وربع علمين منصوب فاعتد المصنف
 غير منصرف عند غيره وانما سراديل علما فتدس فيه العلمية والتانيث المعنوية وقد
 يذكر لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر كأمور في التانيث فقال سراديل كعقرب اذا سمى
 به وعند الجزم في العلمية والتانيث والجملة وعدم النظر في كل القياس ينتهي
 ان لا يؤثر العلمية عند الحصول الاكتفاء بالجملة الخمسية عند عدم النظر في
 لكن شاذ فان لا يفي سببا فيقول في حصر علما سببان من الموضعين كل عدل كما
 قبل العلمية ممنوعا للصرف نحو مشي وثلاث فالأخفش وابوعلي في التانيث يصرفونه لزوم
 الوصف بالعلمية وزواله يبطلان معني العدد وذهب الجزمي وابن بابشاد الى منع صرفه
 اعتبار العدل الاضطرار العلمية وهو قياس قوله من في حصر المنكر بعد العلمية ولا
 تنافي بين العدل والعلمية بدليل غير واحد اخر وجع علمين غير منصرفين عند سماعنا
 للعدل والعلمية وكذا الكعب لان فيه العدل كما ذكرنا عند سماعنا ان سميت بفصل من
 قولك الفضل فانما تصرف الالف في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اخر
 وجمع وكعب علما اذا العلمية وضع اخر قوله من اقرب لان العدل امر لفظي والعلمية
 امر بغير اللفظ وعكس سبب في الامور في حصر او اسمي به غير ما وضع له او لا من ظرف
 كزمان او ظرف مكان او رجل او غيره فحمله منصرفا فلذلك لظهور فعل في باب
 العدد من وزون وكعب عند سماع خلاف فعل اعني كون العلمية شرطا لا غير
 في سماعه عدل على الخلاف وهو الالف والنون فان العلم شرط عند بعضهم في الاسم
 نحو ان وعلم ان لانه تمنيع باسم التانيث في الثاني فيقولون مطلقا سبب
 وعندنا قبل العلمية سبب معها كأمور اعني ان يكون العلمية شرطا وسامعا
 في اربعة مواضع اتفاقا في الموشة بالالف او تعدد في الالف في المركب وفيه خلاف

وخاله سيبويه لا يختص في مثل احمر على اعتبار الصيغة بعد التكرير ولا يلزم
باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد **قوله** اعتبار
مصدر القول في قوله بين ان صناعه اعتبار سيبويه دون الاختصاص **قوله** ولا يلزم
باب حاتم هذا جواب عن الزام الاختصاص ليس في اعتبار الصيغة بعد زوالها وتقريره
الوصف الاصيل لوجاهة اعتبار بعد زواله لكان حاتم غير منصرف للعلية والطلية والصف
الاصيل فاجاب المصنف عن سيبويه بان هذه الالزام لا يلزم لان حاتم ما يمنع من اعتبار
في اللفظ الوصف الزايل بخلاف احمر المنكروه للمانع اجتماع المتضادين وهما اللفظ والعلية
اذ الوصف يقتضي العموم والعلية الخصوص وبين العموم والخصوص **قوله** في حكم
واحد يعني الحكم منع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون
جمعه المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جازا او لا يلزم
اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى حمر لا
العلية فتد حصل في هذا اللفظ متضاد ان كان يحكم فلم يجتمع في حالة واحدة
احمر فانه ليجب اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية على
يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحق بل معنى رب احمر رب شخص يسمى بهذا اللفظ
سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصيل بعد التكرير انه كالنائب
مع زواله لكونه اصليا وزواله ما يصاحبه وهو العلية فصار اللفظ بحيث لو ازاله من
ينافى معنى الوصف الاصيل فيه لجاز بالنظر الى اللفظ لانه المانع هو ان يكون
ما زال بالكلية والرب سببه في باي تاويل كان خلاف الاصل اذ المعادوم مر كانه
لا يؤثر في كونه موجودا اذ لا يوجب ان يباله ان اعتبر معنى الوصف الاصيل في حالة التسمية
كما لو سمي مثالا باحمر من فيه حمره وقصد ذلك ثم نكر جازا اعتبار الوصف بعد التكرير
لنتايم في حالة العلية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاسم في وضع الاغلاط
المقولة غير ما وضع له لغة وله لانه انما في الاغلاط مجردة عن المعنى الاصيل كزبد وعمر
وقليلا ما يلزم ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصيل في قطع النظر عنه بالكلية
كما لو سمي احمر اسود او اسود لم يعتبر بعد التكرير ايضا قال الاختصاص في كتاب الاوساط
ان خلافة في حكم احمر انما هو في مقتضى القياس ولما السماع فهو على منع الصرف لهذا كله في
افعال فعلا وكذا افعلان فعلا اما افعل التوضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به لم تكن تدان كان حمره
من التوضيلية انصرف اجتماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصيل كما اعتبر في خواص
وان كان مع من لم يصرف اجتماعا بخلاف من لا يختص في احمر اما الاول فاختص في
التفصيل في معنى الوصف وكذا الا في الظاهر كما يعلى في الفعل فعلا في حمره في النفس او
الاسم الذي لا يعني الوصف في كل واحد ولا يظهر فيه معنى الوصف في اللفظ والعلية
عليه في الظاهر قبل العلية في اللفظ بالالوان والحق الظاهر في الوصف كونه في سيبويه
صفتة ناذ التمثل في قوله تبيع من نحو اكل يظهر فيه معنى التفصيل الذي هو وصفه
فانما ان الاختصاص سيبويه في الصرف مع من الظهور وصفه اذن كما ذكرناه في من منع

فانما ان الاختصاص سيبويه في الصرف مع من الظهور وصفه اذن كما ذكرناه في من منع

تد للوصف اعني من بخلاف احمر لغيره عن العلامة الدالة على الوصف
ولو لم يثبت في الذي يؤكد به ثبوته صفة البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف
اعني من افعال اللفظ لانه صار بمعنى كل قبل العلية واتمى معنى الوصف على ما تقدم
في جمع هذا من لا ينصرف في حال العلية وبعد ما علم ان التصغير يخل من
منع الصرف بالعدل عن وزن الى اخره لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير
وذلك ان مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يختل بالتصغير
وجوبه في واحدة فيقال في رابع ومسا جد وبيع وسجد ولو سميت بالمدرك ثم صغر
تصرف ايضا لزم في اللفظ الجمع ووزنه المعبر واذ اصغرت سوا ويل على ان ينصرف لان
التصغير لا يذهب بالتأنيث المعنوي الذي يكون فيه فيكون كعناق اذا نكر بعد التسمية به
ويختل بالتصغير وكون الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل فان التصغير لا يزيله
كما نقول في تصغير احمد ورجس ويشكر والتب احمذ ونرجس ويشكر وتبيلت لانه على وزن
مضارع فيعمل وانما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما يقول في تضارب تضيرت وفي
تخلي على لا يعتبر لغز وصد والاكثر ان يعتبر وانه لان التصغير وضع سنانف قال بعضهم يعتبر
الوصف الغارض في التصغير لكونه تبا سنانف كما اعتد بالوصف الغارض في نحو شئ وثلاث
لكونه وضع سنانف لا ينصرف او اثر في تصغير اذ وزن للوزن والوصف الغارض في التصغير واللفظ
على عرض الوصف في التصغير قولهم غليظون وزجياون في جمع مصغر غلام وزجل فان كان القياس
ان ينصرف المصغر في جميعه تصغير حرة لغرض الوصف المتاني للعلية الا انه لم يكن ظاهرا في
التصغير لغيره وانه في ذلك ليل على خفا معنى الوصف في المصغر مدرجية فلا يقال شخص وجيل
وفيما قال نطرون الوصف المعبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية لما تحضر اللفظ
المبهم المذلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الغرض انما يتبين في مثل هذا الوصف ويجوز النظر
في غير المصروف وانما البناء بين الوصف والعلية فقد ذكرنا عليه واما الالف والنون فنقول
ان بقي الالف في التصغير كما فلا يخل التصغير بهما نحو سكران وعثمان وان نقلت
يا كما نقول في سلطان علمنا سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما يقلب اللف مما لا يقلب يبين في القصر
في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن
من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلية والتأنيث والتركيب والمجته **قوله** وجميع الباب الى
بالكسري كان بدونهما بخبر بالفتح فصار بهما بخبر بالكسرة اعلم انه من ذهب في منع غير المتصرف الكسر
الى انه لا يخل بتبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف فان لم يحذف الكسر منع اللام والاضافة لانه لم
يحذف التنوين مع الالف الصرف حتى تبعها الكسر بل حذف الالف لانها لا تمنعها اذ التنوين ليس
تماما الا ما نته مشعره بعدم تمامه فتنا فوا واما تنوين والتنوين فتد مرق بيان
نحو المشجوع ويجوز ان يقول لما عاقبت اللام والاضافة تنوين صارتا كالعرض منه مكانه
ثابت بخذوه الكسرة ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين في حذف مع اللام والاضافة لانه
من خواص الاسماء فترجم بهما جانب الاسمية فضعف شبهة الالف فانه ليس فيه علتان هو توسع
فدخل الكسرة في هذا اشارة الاسم بهما منصوبا وفعل الرخا بول وهو باق على حاله من عدم

الانصراف فكانه لا يثبت في الاسر وقد ذكرنا قبل ان يكون الاسر هنا منصرفا او باقية على قدم الامر
 في اول باب ما لا ينصرف ويورد على الثاني ان كون الاسر فاعلا ومنعلا لا يثبت في الاسر
 او مقدر من خواص الاسر ايضا ولا يعود المنصرف الا في قول **قوله المرفوع** **اثبت** **قوله**
على الفاعلية قد ورد المرفوعات على المنصوبات والمجوزات لان المرفوع قد ورد في الكلام كالفاعل
 والمبتدأ والخبر والباء في محموله عليها والمنصوب في الاصل منصوب في المحل كما تقدم تحقيقه **قوله**
 ان وخبر كان واخرها وخبر ما ولا والمجوز في الاصل منصوب في المحل كما تقدم تحقيقه **قوله**
 ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى الموصوفات نظرا الى خبر الضمير انما لان المبتدأ
 هو الخبر بخبره منطوقا بالمبتدأ له كطابقته للمعود اليه ومثله قوله من كان من كان فاعله
 على علم الفاعلية فاعله ايته بحيث يكون علم الفاعلية احدا جزاءه وتعيينه بعلم الفاعلية العلم والاعمال
 والاولى والاولى على الفاعلية والابتداء والخبر وما جرى مجراها فاعله ايته احد هذه الاشياء المرفوعة
 وان لم يكن فاعلا كالمبتدأ والخبر وخبران واستمر كان واستمر ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا
 لتقيد الجذر اذا دل كل واحد منها على كون الاسر الذي هو في ارض عدة للكلام كل ما فيه احد هذه
 الاشياء المرفوعة والاولى على ما اخترنا قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم المرفوع لان المرفوع
 في المبتدأ والخبر وغيرهما من المعود ليس بمحمول على وضع الفاعل كما يتبين من مواضع في جميع النسخ
 على ما تقره قبل **قوله فانه الفاعل وهو ما اشتمل على الفعل او شبهته وقد**
عليه على جهة قيامه بمثل قار زيد و زيد قاتل **قوله** فانه الفاعل اي ما
 اشتمل على علم الفاعلية وقاله بعد ومنها المبتدأ والخبر مما لا على معنى ما انما تقدم الفاعل
 على ما في المرفوعات بناء على انه اصل المرفوعات ولهذا يسمى المرفوع علامة الفاعلية وقد
 ذكرنا ما عليه **قوله** ما اشتمل قد عرفت في هذا الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما خبر الفاعل
 منه ليدخل فيه فاعل الفعل لانما في نحو مبيت وهل ضرب زيد ونحو **قوله** او شبهته يعني به
 اسمي الفاعل والنوع والمضمة المشبهة والمضمر واسم الفاعل ولم يقل ومضمة المبتدأ
 الظرف والجار والمجوز والمرفوع للمضمر في زيد قاتل انك اذ في الدار او الفاعل هو زيد المبتدأ
 فانه لكون الراجع في الحقيقة هذا الفعل واسم الفاعل المقدس خلافا لما قاله انه الظرف
 والجار على ما عجي في باب المبتدأ **قوله** وقد مر الضمير فيه للفعل او شبهته وفي غلبته لما واخبر
 بقوله وقد مر عليه من المبتدأ لان نحو زيد قاتل زيد قام مستند اليه فاعله لان قام خبر عنه
 والمستند اليه هو الخبر فند في الحال اول الاصل كما مر في هذا الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدأ
 يجوز ان يقال هو مستند الى المبتدأ وان يقال هو مستند الى ذلك الضمير والمجوز مستند الى
 المبتدأ وكل خبر يرفع خبر ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مستند الى المبتدأ او كل خبر يرفع خبر
 كالجواب فهو وند مستند الى خبرا انت زيد ان قيل فالمبتدأ في قوله مستند الى
 ان فاعله لان المستند اليه فاعله هو خبر تقديره وتقدم كماله **قوله**
قوله على جهة قيامه بدو امر الفعل وشبهه والضمير في ما اي على الطريقة الثانية
 وشبهه سواء كان قائما او لا يتقدم هذا الفعل على وجه محال وعلى جهة اخرى
 وطريقة الجاز في قوله هل هو متعلق باسمه او وصفه لصدره اي اسنادا على طريقة

اسنادا الى الفعل فانما يتلك الجملة ان لا تغير صيغة الفعل الى قبل وتعدل واشباها هذا وقد
 ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة مخوطفة ويبدى عدم التغيير فكل اسناد
 الى الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعله سدا الحاجة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة
 كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقيل لان الضرب
 انما بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما الصدارة عن احدهما وقوله
 على الاخر بقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يشتر فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري
 فاعله اصلا لا يحترق ان منه ليدخل في احد ومنه من جهة هذا الحد ليس بقا على خلافه
 لنفي راجع اليه هل يقال له في اصطلاح الحاجة فاعله اولاد ليس خلافا فاعله في قوله
 قاتل ابو له رفح شبه الفعل للفاعل ليس فصلا فيما قصد لاحتمال كون قاتل خبر مفعول ما على بوجه
 ولو قال ابو له لكان نقصا للفاعل في الفاعل المستند خلافا لخلقت فانه قال هو الاسناد وقد
 ذكرنا في هذا الاعراب عدة وجوب تقيد الفعل على الفاعل **قوله** **والا فاعله ان يلى فاعله**
فعله لك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيد **قوله** فاعله اي يكون بعده
 بلا فصل من قوله وليك الشين اي قرب منك **قوله** فاعله اي جاز هذه المسئلة معلال
 يكون الاصل في الفاعل ان يلى الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد رفع ان ما
 يرجع اليه الضمير هو غلامه لان زيد فاعله واسم الفاعل ان يلى الفعل فهو مقدر على الضمير
 فتدبر فاعله عدم جواز ضرب غلامه زيد امعلا ما ذكره وذلك ان يقال انما يجوز ضرب
 غلامه زيد لان غلامه فاعله واسم الفاعل ان يلى الفعل فهو مقدر على زيد الفاعل اصلا
 فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بعد الا في ضمير الشأن لغرض تقييد الشأن
 بذكره بهما اشرا مشتملا لكون اوقع في النفس كالحج وليس هذا الغرض مقصودا ايضا فاعله
 والضمير الذي يجي مفسر فيهما بعد مقصودا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يتجابه بالقرن
 رفع الابهام عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيد في سبيلتنا فان محييه يكون مفعولا لا
 لكونه للتمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبتدأ بشي الغرض من محييتك به تفسيره فقط لم
 يبق الابهام واما اذا جئت بعد بشي الغرض الاصيل منه غير التفسير كالفعلون هاهنا
 فلا يكتفى في التفسير لانه يعمل على ما هو المراد الاصيل منه ويبقى الابهام بحال فلو شمر مع
 الغراء والكساية في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالغا
 عليه كما عجي خلافا للبصرية وقد جاوز الاخفش واتجه ابن جني نحو ضرب غلامه زيد
 اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل بشدة اقتضاء الفعل للمفعول به
 كاقصاويه للذاعه واستشهد بقوله جزي ربه عني عدي بن حاتم جوا الكلاب لعابوات
 وقت **قوله** لما عضي اصحابه مصعبا اذى به الكيل صاها بصصاع ونحو
 وهو انما يدل بربوت الجراء واصحاب العصفان **قوله** لا ليت شعري هل يلوس قومه
 ذه اهل اناجر من كل جانب **قوله** والاولى تجوز ما ذه اليه من قلة وليس للبصرية
 منع من قوله في باب التنازع ما قالوا واوكد افقوله من اعطيت دوماه زيدا لان
 لبتة ان يكون الاول قبل الثاني وان تاخر عنه كما هو المعنى في مفعول ما اثر

31

وفي نسخة والاصل
 ان يلى الفعل

يسمى فاعله ويقبل نحو اعطيت صاحبه درهم قلة ضرب غلامه زيد او زيدا ان لفظا
 مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فترتبة اقدم مما يتعدى اليه الفعل فترتبة اقدم
 نحو قتلت باخيه زيدا او مقتله نحو اخرب قومه زيد اي قومه فمن لم يحسن رجوع الضمير
 الى المتأخر عنه في المثالين قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقريبه او كان مضمر
 او وقع مفعوله بعد الا او معناه وجب تقديمه هذا بيان لما يعرض فيجب تقديمه
 على المفعول بعد ان كان جائزا لتأخير عنه **قوله** لفظا منصوب على التمييز اي لا تنفي لفظ
 الاعراب لا تقتضيه **قوله** فيهما اي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام
 اي اذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معان انتفا الترتيب لداله على
 تمييز احدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعه للتمييز
 بينهما اي الاعراب لما في الترتيب اللفظي والمعنوي التي قد توجد في بعض المواضع
 دالة على تعيين احدهما من الآخر كما يجي فيلزم كل واحد مكره ليعرفا بالمكان الاصيل
 والترتبه اللفظيه كالاعراب المظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى
 الطريف واتصال علامته الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى جلي او اتصال ضمير
 الثاني بالاول نحو ضربت فتاه موسى ونحوه والمعنويه نحو اكل الخبز موسى واستخلف
 المرتضى المصطفى صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا
 وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا
 منفصلا كما ضربت الاياك او مضمرا متصلا كضربتك ليلا يصير المتصل منفصلا
فان قيل ففي المثال الذي اوردته اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل
 منفصلا من عامله **قلت** لما كان النافعا مفعولا وضميرا متصلا وكلا الامرين متوجبا
 للاتصال بالفاعل صارت ههنا كغير حروف الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربت
 بخلاف ضربتبه ذلك لا يضم لا يجر ونحوي اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار
 هذا المركب كالكله الواحده عامله معاملة تضافه ضمير المفعول في ضربتك كانه
 متصل بالفاعل لما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل
 غير متصل بفاعل ولا بما هو كالجزم من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه
 مفعولا فضله **قوله** او وقع مفعوله بعد الا اي مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب
 زيد الاعراب وينبغي ان تعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثنا مفعولا خاضعا للعا
 فيما تعدها وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعل عليه او المفعوليه او الحاليه او
 غير ذلك محصورا في المتأخر وما لذلك المتأخر من تلك المعاني ثمة اما الاحتمال لم
 يدخله الحضور ولا الغور كما
 محصوره في غير ذل ليس ضا لاحد الاعراب واما مضروبيه وعرو فغير الاحتمال
 اي يجوز ان يكون مضروبا له زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضربت الا
 مضروبيه وعرو مقصوره على اي لم يضرب الا وهو مضروبيه زيد باق على
 الاحتمال اي يصح ان يكون ضار

في غير ذلك محصورا في المتأخر وما لذلك المتأخر من تلك المعاني ثمة اما الاحتمال لم يدخله الحضور ولا الغور كما محصوره في غير ذل ليس ضا لاحد الاعراب واما مضروبيه وعرو فغير الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا له زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضربت الا مضروبيه وعرو مقصوره على اي لم يضرب الا وهو مضروبيه زيد باق على الاحتمال اي يصح ان يكون ضار

في حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاز في الايدي ما اذا اقتصر ههنا
 في قولك ما ضرب زيد الاعراب مقصور على عمرو ومضروبيه وعرو على الاحتمال فلو
 قدمت عمرو على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الاعراب ما ضربت عمرو الايدي فيه انعكاس
 المعنى اذ يصير المضروبيه خاصه والصاربيه باقية على الاحتمال ولا يجوز قولنا ان تقدمه
 عليه مع الاعراب ما ضرب الاعراب زيد فمضروبه هذا نقول ان اردت ان عمرا او زيدا مستثنيان
 ما المراد ما ضرب احدا الاعراب زيد اختلا ايضا لان مضروبيه وعرو في اصل المسئلة
 اعني في ما ضرب زيد الاعراب كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور لان ضارب الاعراب
 من يد ولا مضروب الاعراب مضاربه مضروبه على هذا ومضروبيه هذا
 مقصوره على هذا ههنا مع ان استثنائين باداة واحدة بلا عطف غير جائز
 مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثنا او الاصل فيه الا وهي حرف الاستثنائي
 بها شيئا لا قبل وجه البذل ولا على غير فلا تقول في البذل ما سخا احد بشي الاعراب زيد
 ولا تقول في غير البذل ما سخا احد بشي الاعراب زيد فيكون مطلقا عند جماعة وبعضهم
 فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورا في المستثنى ان يكون مستثنى ما قبل الاعراب
 ما ضرب احدا الاعراب زيد عمرا ذلك لان الاسمين لكونهما بدلين ما قبل الاكثرتا وان كان
 موقع ما ابدل منهما اي كاهما وقعا قبل الاولي مستثنيين فكانت قلت ضرب زيد عمرا
 ومثل هذا عند الاولين بدلا مفعول ما قبل مضمر من جنس الاول لا بد لان والتقدير
 ما ضرب احدا الاعراب زيد ضربت عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب
 القوم بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنى لم يبدل لانها نحو ما ضرب
 احد بشي الايدي او الايدي الشرط ليجز لان المستثنى اذا البس كالمواقعين
 قبل الاولي لضعف عن استثنائين لاعلى الوجه المذكور فان استدله من اجاز
 مطلقا بقوله تعالى وما تراك انبعلك الا الذين هم ارادوا ثابا دي الراي فانه لم يبدل
 المستثنى منهما والتقدير ما تراك انبعلك احدا حالة الا ارادوا ثابا دي الراي اي بلادوه
 فليغيرهم ان يقتدروا بانه منصوب بفعل مقدراي ابتغوا في با دي الراي او بان الظرف
 يكفيه راحة الفعل يجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب
 الاعراب زيد ان يبدل مقدم معني وليس مستثنى فلان المراد ما ضرب زيد الاعراب
 لعن لا يبدل ولا يلزم استثنائين باداة الاستثنا الا ان الكراهية منعوا ان
 يبدل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مفعول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى
 منه نحو ما جاز الايدي احدا وتابعا للمستثنى نحو ما جاز الايدي الطريف او مضروبا لغير
 العامة مستثنى نحو قولك دابيتك اذ لم يبق الموت ضا جكا وذلك ان ما بعد
 من حيث المعنى من جملة مستثنا منه غير الجملة الا لان قولك ما جازي الايدي يعني
 ما غير زيد وجازي زيد فاحصر الكلام وحيد لئلا واحدة فالاولي ان لا يتوغل
 في الحديث الاجنبي عن عامل ما المستثنى فان طريق ذلك الحيز غير متوغل
 فيه واجاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له

ضارب

جاز

وان كان المستثنى منهما مقصورا
 نحو ما ضرب الاعراب عمرا

طرف

تعلق بهما من وجه نكاه وكله واحد منهما كالشيء الواحد وإنما غرضنا هنا ليس بالاختيار
 الاجنبي من عاملة أو قولك لم يبق إلا الموت فهو رأيك وضاحكاً معاً، **قوله** فإذا
 ثبت هذا فإن وقع مفعول آخر لما قبله لا بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة، ما مرفوع
 أو منصوب ولا يكون إلا في الشعر كقوله كان تقريباً حتى سواك ولم يبق أحد إلا عليك التواضع
 وقوله لا اشتبه يا قوم إلا كارهياً باب الأمير ولا دفاع الحاجب، أضروا له فإبلاً
 آخر من جنس الأول فقامت التواضع واشتهى باب الأمير كارهياً والكسائي يجوز حذف
 عمل ما قبله لأنها بعد المستثنى بها سوا كان الفعل زناً أو نصيباً صريحاً كان المستثنى
 كذا ذكرنا أولاً كما في قولك ما فورت إلا زكياً يزيد في الشعر وفي غيره بلاقتد، لنا صيب
 ولا دفع وابن الأثير يوزن رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصيب فتبين لك قول هذا
 أن ما قبله لا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الأصح سوا كان ذلك أيضاً مستثنى أولاً كما
 مضى فلا يجوز فيها ضرب زيد إلا غيراً ما ضربت إلا غيراً زيداً وإنما قلت في أول بيان أن
 المسئلة معزولة لا لأنها إذا كان المفعول عاماً نحو ما ضربت أحد الأزيد فلا يقال
 أن مفعول زيد باقية على الاحتمال لأنه لم يبق بعداً حدشي يمكن أن يضرب زيداً
 كما كان فيما ضرب زيداً إلا غيراً يمكن أن يضرب غير زيد أيضاً **قوله** أو فقتلها
 يعني ما في انما من معنى الحصر وذلك أن المشهور عند النحاة والأصوليين أن معنى انما
 ضرب زيد غيراً ما ضرب زيداً إلا غيراً فإن قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكر
 فيما ضرب زيداً إلا غيراً وقد خالف بعض الأصوليين في إعادته الحصر استدلالاً بنحو قوله
 صلب الله عليه وسلم فاعمالاً بالنيات وإنما الواو للتحقيق واجب بان المراد في الخبرين
 التأكيد فكذا ليس على الأباينية وليس لولا الأبا لتعق كقوله عليه الصلاة والسلام
 لا صلاة لحار ولا لمجد **قوله** وإذا انفصل به ضمير مفعول أو وقع بعد
 إلا أو فقتلها أو انفصل مفعوله ونحو غير متصل وجب تأخير **قوله** بيان لما يعرض
 فيوجب مخالفة الأصل أي تأخير الفاعل عن المفعول قوله انفصل به أي بالذات على ضمير
 مفعول أي ضمير راجع إلى مفعول وجب تأخير الفاعل عند الأكثرين ومثاله ضرب
 زيد غلامه أو لو قدمت له كان اضراً قبل الذكر لفظاً واحكاماً مرفوعاً ينبغي أن يجوز
 عند الأخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو انفصل ضمير المفعول بمصلة الفاعل
 أو صفته نحو ضرب زيداً الذي ضرب غلامه وأكرم هذا وجعل ضربها هكذا قيل ولو
 قيل يجوز أن يجر هذا ضربها جاز لأن انفصال بين الوصف والموصوف بالاجنبي
 غير ممنوع بخلاف الصلة والموصول إذ الانفصال الذي بين الاثنين أقل مما بين الآخر
قوله أو وقع بعد إلا أي وقع انما على نحو ما ضربت غير الأزيد أو معناه انما ضرب
 غير الأزيد انما وجب تأخير الفاعل انما لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه فيما ضربت
 زيداً إلا غيراً فان مفعولاً ما لا يجوز في تأخيرها والضمير به محتمل فلو
 الفاعل بلا إلا لا انعكس المعنى **قوله** قد شاعرت بها تحملاً للمذكور **قوله** وقد
 جحد في الفعل لقيام قرينة جواز

ووجه في مثل فإن أحد من المشركين استجارك وقد جحد فإن معاً مثل نعم لمن قال انما
 في لقيام قرينة جواز إلا جحد في شيء من الأشياء الا لقيام قرينة سوا كان
 الجحد جوازاً أو واجباً **قوله** زيد قال من قام الظاهران زيداً مبتدأ فاعل
 لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى ومن شتر قالوا في جواب ما إذا كان ذا معنى الذي
 انه رفع لأن السؤال بحملة اسميه بخلاف ما إذا كان ذا زيدا ابداً فإن الأولى تعصب
 الجواب كما يجز في باب الموصولات وايضاً فالسؤال عن التاخير لا عن الفعل والاهتم
 تقديم المستزول عنه فالأولى أن يقدم زيداً قام بل قوله الا خطية فلا إتيه ورفع
 خطية من باب حذف الفعل بخلاف أي أن لا يكون لك خطية من الغشاقا لا إتيه
 أي غير مقصورة فيما يحل به الفسوان عند ازواجه من الخدمة والتصنع وزوي
 النصيب بينهما على تقدير ألا الك خطية فلا اكون الية **قوله** وليك بريد ضارع هذا
 ايضاً من جنس الأول أي مما المتيه فيه السؤال إلا أن السؤال ايضاً ههنا مقدر مدرك
 عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لأنه يلتمس الفاعل إذن على السامع فيقال عنه وكان
 لما قال ليك بريد سال سائل من يبيكه فتبيل ضارع أي بكيه ضارع والسؤال
 في الأول مصرح به والبيت للحادث بن تفضل وتماه

وخطبتهما تطيح الطوايح

يقال بكيت أي بكيت عليه جحد في حرف الجر كتحرك الاستعمال وليس بقياس كما يجز في
 باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع الذي من قوله صرع ضارته
 قوله كحفومته متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لأن الجار والمجرور يكتفي بواجبة الانفا
 أي بكيه من يضرع ويذل لاجل الحفومته فإن يزيد كان ملجأ وطهر اللاد لأدوا الضعفاء
 والمحتبط الذي ياتيك المعروف من غير وسيلة يقال اختبطني فلان واضل من خطبت الشجرة
 إذا ضربتها بالعصا ليصفق وزرقها مما تطيح أي تذهب وتهلك والطوايح بمعنى المطبات
 يقال طوحته الطوايح وطا حته الطوايح أي ذهبت به ودمت به ولا يقال المطوحات ولا المطحا
 وهو اما على حذف الواو أي مثل اورس وهو وارس وأعشب فهو عاشب أو على النسب
 مثل ما دأق أي ذوق فحق يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطوح وهو داوي من
 باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند التحكيل وقوله ما تطيح متعلق بخطبته أي سال من
 أجل أذهاب الرقايع ماله وما مصدرية أو يبيك المقدم أي بكي لاجل خلاص الكرم التي
 طوحها الطوايح وتطيح على كل تقدير بحكاته خالماً صبية يورد الماضي بصورة الحال إذا كان
 الأمر هائلاً لتصوره المحاطب نحو لنتيت الأسد واضربه فاقته **قوله** وجوباً انما
 كان الجحد واجباً مع وجود المنسوخ الظاهر نحو استجى **قوله** المحجج إلى التفسير انما كان لاجل
 استدراكه لغيره لتركيب المنسوخ كان **قوله** التفسير أحداث وقع في التفسير
 لغو البهم لأن النفوس تنشوق إذا سمعت البهم **قوله** بلم المقصود منه وايضاً في ذكر
 الشيء بين بهما مشر مفسراً تركيد ليس في ذكره

خبره بعلمهم بالاستقرار باختصاص حرف الشرط بالفعليته على انه تنسب الى الاختصاص جازا
 الاسمية بعد ما بشرط كون الخبر فعلا فاما لئلا يثبت له ليس من قبيل ما نحن فيه فينبط بالاسم اليه
 بوجوب النصب في ان زيد اضربته الاعلى ما اجاز ان الكويين من نحو لا تجزي ان من من اهلكته
 وضع ذلك ما اقلوه الا باضمار فعل رافع لنفسه اي ان اهلكته بنفسه وهو مردود على ما جازي الكلام
 عليه بعد جميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف بطور في نحو لو ذات سوار لطبعتي وهذا زيد تار
 اعني كل حرف لا يليه الا الفعل ومنه الفعل المقدم لثابت فعل صريح كامر او حرف يودي بمضي
 الفعل مثل ان الموضوعه للشعوت والتحقيق هي اذن ذال على ثبوت وتحقيق والتعزم ان يكون
 خبرها فعلا كما جازي في قسم الحروف لكونه ان مشعر بعينه الفعل المقدم وجها في سورة
 ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المستورد ذلك بعد لو خاصه
 نحو قوله تعالى لو ان الله هداي الى لوثبت وتحقق الله هداي فان منع ما في حيزه فاعمل
 ذلك المقدم **قوله** وقد يجزى ان مقام مثل بعض اى هذه الفعل والفاعل اما حدث
 الفاعل واصل في ثبوت الاعند الكساي كما جازي في التنازع وانما حكم بعد خبره في الفعل
 والفاعل معا لان خبر حرف لا يبعد معناه الا وادى الا باضماره الى غير ما سبق في حد
 الاسم وهما انا والمفعول الكلافي فلا بد من تقدير الكلام المذكور عليه بقرينة الكلام
 الذي صدقته لفظ لغز وذلك الكلام في مثالنا جمله فعلية فيفقد بعد نعر جمله فعلية
 فاذا كان السؤال بحمله اسميه كان المقدم بعد نعر اسميه كما يقال ان زيد قايض تقول
 نعر اي نعر زيد قايض وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جاز لا واجب وكذا
 قلت وقد يجزى فان **قوله** واذ انا نزع الفعلان طاهر بعد ما فقد يكون
 في الفاعلية نحو ضربتي واكرميتي زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرميت زيد وفي الفاعلية
 والمفعولية مختلفين **اعلم** انه لرقا في الفعلان فصلا او شهما ليشمل اسم الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل واسار زيد ويشمل اكثر من عاملين نحو ضربت
 وهنت واكرميت زيد ان كان اعم لكنه يقتصر على الاصل وهو الفعل وعلى اول المتعديات
 وهو الاثنان **قوله** طاهر بعد ما انما قاله ذلك لان بعض المضمرات لا يبع تازعه
 وذلك لان المضمر المتنازع لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ولا يستحيل التنازع في المضمر
 المتصل بالفاعل الاخير من فوفا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في التنازع
 فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لولا الاخر والفاعل الاول يستحيل عمله في المضمر
 المتصل بالفاعل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بهامله او بما هو كبريه ولا يتصل بهاميل
 اخر واما المنفصل فان كان سرفعا نحو ضربت واكرميت الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا
 الموضع نحو ما قاروا فقد لا زيد لا يجوز ان يكون ايضا من باب التنازع على وجه
 الذي التزمه البصريون وهو ان لا اذا توجه الى التنازع بالفاعلية والعتبة فلا بد
 ان يكون فيه ضمير موافق للتنازع انما يجوز ان يكون منه لان الملقى ان كان هو را
 ما ضمير فيه ضمير مطابقا للتنازع فان كان بدون الاضمار كما ما ضربت واكرميت
 الا انا قاروا اي هو را اي زيد وقد لا زيد فيكون الا انا مستثنى من ذلك والمقد

الكرم فانه لا يثبت شي من المتعد والمقد في ما لا يجوز ان يكونا مستثنيين من
 ما ضربت واكرميت لانه لا متعدد بينهما لا ظاهرا ولا مقدر فيصير الضرب والقيام منفيين
 عن التنازع وانما كان مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في
 الملقى وان كان الاضمار في الملقى مع الاقل في الاول ما ضربت الا انا وما اكرميت الا انا ولا
 يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالافلا يكون من باب التنازع لان الملقى في باب التنازع اما ان
 ظاهرا من العمل في التنازع وفي ثابته اعني الضمير كضربت واكرميت وكذا اضربت
 واكرميت ههنا عند الكساي او يكون فيه ثابته عن التنازع اعني الضمير في غرضها واكرميت
 الزيدين ليطرأ كونه ملقي وكون الاخر هو المفعول ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضربت
 ثابته عن الا انا الذي بعد ما اكرميت كما طهرت في الف ضربا ثابته عن الزيدين في قولك
 ضربا واكرميت الزيدين فلا يظهر كون ما ضربت ملقي وكون ما اكرميت عاملا في لكل منهما
 من الفاعل مثل ما لا اخر على السواء وكذا يجب ان يقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا
 زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قار وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون
 هذا من باب التنازع عند الكساي ويكون الفاعل محذوف من الاول مع اعماله الثاني
 كما هو مذهبه على ما يجزى ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام متابع الكساي في منتهى
 لا ضمير واقتونه هاهنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار فالضمة في الفاعل
 مع الالة الثاني عليه لانه هو وكل ما ذكرنا فاعله الاول في المتصل المرفوع بجز
 مثله في اعماله الثاني فيه وان كان التنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرميت
 الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذف المفعول مع الا من الاول مع اعماله
 الثاني او من الثاني مع اعماله الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور
 المنصوب المحل نحو قتلت وفقدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل
 المنصوب والمجرور ولا سيما اذا اتت ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت
 واكرميت فتقول المصنف بعد ما لا حاجة اليه اذ قد بينا دعان ما هو قائلها اذا كان
 منصوبا يجوز ثابته وضربت وقلت ذلك فقت وتعدت واياك ضربت واكرميت **قوله**
 فقد يكون اي التنازع اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ ما اما متفقان
 او مختلفان والمتفقان على ثلاثة اضراب لانها اما ان يتفقوا في التنازع في الفاعلية
 حسب نحو ضربتي واكرميتي زيد وفي المفعولية حسب نحو ضربت واكرميت زيد او في
 الفاعلية والمفعولية معا نحو ضربت واكرميت زيد او في المصنف هذا الثالث
 لانه يتبين بالفتبين الاولين لانها اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا
 فتد تباين في الفاعلية وتباين في المفعولية ايضا في المصنف هذا الثالث
 اما ان يطلب الاول الفاعلية والثاني المفعول نحو ضربتي واكرميتي زيد او بالعكس
 نحو ضربت واكرميتي زيد فتقوله مختلفين خال من
 التنازع فقد يمتنازعان اي فقد يتنازع
 مختلفين واختار بقوله مختلفين عن القسم
 ث من اقسام المتفقين لانها

على وجه الظاهر بلا خلاف من اسد لانه ليس ضمرا قبل الذكر لكون المتنازع من جهة
 كونه معولا للادلة متقدما على الغايل الثاني فقد براه وان كان موقرا على **قوله**
 والمفعول على المختار اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالمفعول على المختار
 يكون ضميرا بارزا ولا يتخذ نحو ضميرتي وضميرته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة
 اما اختيار الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولي ان لم يحذف بمطلوبه مع الامكان
 ان يشغل بما يقيم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للبعد الذي
 ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تاتيح فيه مع القرب انه ليس
 مطلوبه وانه موجه الي غير ذلك اتفق البصريون والكرينيون في مثل هذه المسئلة اي
 عند افعال الاول وظل في الثاني للمفعول على المختار ايضا للمفعول في الثاني كان خلو
 الثاني عن الضمير في قوله تعالى ها وراقرؤا كتابه وقوله تعالى اتوني افزع عليه نظرا
 دليلا للبصرية على ان المختار افعال الثاني فالأول انصح الكلام اي القراءات
 على المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند افعال الاول **قوله** الا ان يمنع
 مانع فيظهر ذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعول علت ويلزم من اضماره مطابقا
 للمعود اليه محال لانه بينه وبين المفعول الاول في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
 او التانيث نحو حسبي وحسبتهما منطلقين الزايدان منطلقا في المصنف لا يجوز
 حذف منطلقين لكونه ثانيا في مفعولي حسبت والاعتراض قد سبق قال ولا اضماره لانك
 لو اضمرت مفعولي ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل ونظما بينهما في الافراد
 والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب بخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو
 اضمرت مفعول ليطابق المرجع اليه بخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار
 وجب اظهار هذا كلامه والعلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق
 ولوسلم له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه او لم يلبس المحالفة
 بينهما قال تعالى فان كانت واحدة وقبله فان كن نسأ والعصير للاولاد والضمير
 قد باني على المعنى المقصود ويجوز نحو حسبي وحسبتهما اياهما الزايدان منطلقا
 وان كان المعود اليه مفعولا مراعاة للسند اليه وقرا نقول حسبت وحسبتي اياها هاتفا
 الزايدان تابين وحسبت وحسبتي اياه هندا قايمة وحسبتي وحسبته اياها هاتفا
 وفي كل هذا التبع حاصل لفضل الاجنبي بين الغايل والمفعول وفي بعضها
 بين المستاد والخبر في الاصل **قوله** **وقول امرئ القيس كفاي ولم اطلت**
قليل من المال ليس منه لفساد المعنى هذا جواب عن الاستدلال الكوفي
 بهذا البيت في كون افعال الاول المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصح وقد
 اعد الاول بلا ضرورة الاول الثاني لم يكثر محذورا وان كان يكون التبع عليك
 مضمرا في كفاي فاختار افعال **قوله** **ولم مع انه لم يثنى غير مختار بالاتفاق وهو**
 حذف المفعول من الثاني كما **قوله** **يبدد كليل ان افعال الاول مع انه لم يثنى**
 مختار بالاتفاق وهو حذف **قوله** **ل من الثاني كما مر وفيه دليل على ان افعال**

الاول مختار عند الفصحى اذ الغايل لا يختار احدا الامور مع لزوم مشقة ومكروه له
 في ذلك الامور الاسرار الاخر لا زيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخراج
 البصرية ان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه
 لفساد المعنى وبيان مبنى على مقدمته ويان لو شئت في شرطها وجزاها سواء كان
 شئت او منفيين فان كانا مثبتين وجب اشتقا وبما حو لو كان في مال بحيث
 فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتها لان نفى الشيء اشبات
 نحو لو لم يثنى لم يثنى لمر اكركم فالزيادة ولا اكركم مثبتان وان كان احدهما مثبتا
 ودون الاخر وجب ثبوت المسمى وانتفاء المثبت نحو لو لم يثنى لمر اكركم مثبتا
 شئت لم اكركم وجبنا الي بيان فساد معنى البيت لمر اكركم من باب التنازع فتقوله
 اوله تلوا انما اسمي لادني معيشة وقوله انما اسمي لادني معيشة شرط لادني
 ان سميت لادني معيشة اي ان طلبة لتقليل من المال وقوله كفاي جزا لو قوله
 لمر اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل
 من المال منفي اي ثبت ان طلبة لتقليل من المال وهو اشبات لما فناء بعينه في
 المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض
 انما يجحدك الواو في ذلك المطلب للعطف ونحو نقول ان الواو للمحال فالجواب انك
 يكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف والراجح والحال المروج اذ واو العطف
 اكثر من واو الحال والاستشهاد ويظهر ان يكون بالواو او بما هو نص في المقصود
 لا بما يحتمل في غير محل السؤا كيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود غير راجحا
 فان قلت في قوله فترقه ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى تقليل قلنا
 قيل الى الجواز المحذوف المدلول عليه بقوله بعد
 ولكنها اشبهت بجهد مؤنث **قوله** **وقد يترك المختار الموشل امثالي**
 فالمعنى لو ان سميت لتختل اقل ما يعاش به من المال كنت الكافي **قوله**
 لانه قد حصل في ذلك ولم الى اطلب الجواز الاظهر ان مفعول لم اطلب
 محذوف شيئا كافي قوله تعالى يقبض ويبسط اي ليد القبض والبسط وكذا هاتفا
 معنى البيت لو كان سميت لتقليل من المال لسميت ما وجدته منه من الشيء ولم
 يكن سميت طلب مع ذلك الوجود ان بل كنت استغنى واظن ان سميت لتختل
 بجهد مؤنث الى موصل مدخر لنفسه ولتقضي بوجه اليه عند التنازع فاعلم
 انه قد يمتنع في الفعلان المتقدمان الى ذلك خلافا للجري في اعملى
 زيد اعزنا على افعال الثاني وحذف منها الاول واعلمى واعلمت
 اياه زيدا اعزنا على افعال الاول واخترنا منها الثاني والاولي ان يقال
 المنة ذلك قصد الاختصار او مفعول على في الحقيقة كما ذكرناه في
 المدح لئلا يكون ذلك اشارة اليه وانما الجري لعدم السماع وكذا
 بقا فعلا تحت خلافا لبعضهم نظرا لقلته تصرف فعل التبع بقوله

بذلك

ما احسن وما اكوم زيد على افعال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن واكرم زيد
 على افعال الاول **قوله مفعول ما لم يستعمل فاعله** **قوله مفعول حذف فاعله** **قوله**
ان يغير صيغة الفعل الى فعل **قوله** **ويستعمل** **قوله** **مفعول ما لم يستعمل فاعله** اي
 مفعول الفعل الذي لم يستعمل فاعله وقوله **مفعول ما لم يستعمل فاعله** اي فعل المفعول
 الذي لم يستعمل فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له **قوله** **الى فعل** **قوله** **ويستعمل**
 اي الى فعل ويستعمل ونظايرهما ما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل اخره حتى يعبر
 نحو افعّل وافعل واستعمل وقيل ونوعل وفعلل وتفعّل واشتالها ويضمر اوله
 في المضارع وينتج ما قبل اخره حتى يعبر فيفعل ويستعمل ويفعّل واشتالها لكنه
 اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة **قوله** **ولا يقع المفعول**
الثاني من باب عطف ولا الثالث من باب اعلت اعلم ان الثالث
 من باب اعلت هو الثاني من باب عطف كما يجي في باب اعلت الذي زاد بسبب التثنية هو
 المفعول الاول اذ معنى اعلت زيد اعزّا فاضلا صيرت زيدا يعلم عرا فاضلا والثاني
 والثالث مفعول اعلت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب عطف ثبت الثالث فاعل
 اعلت فتقول اذا كان ثاني مفعولي عطف طرفا غير متصرف او جارا او مجرورا او جملة نحو
 عطف زيد عندك او ابوه منطلق او في الدار لم يقيم مقام الفاعل اذ معنى الظرف
 الذي لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او اجزائه من نحو من قبلك والجار لا يثبت مع
 المفعول به الصريح كما يجي والجملة كما لا تقع فاعلا لا يقع موقعه ايضا بل اذا كانت محكية
 بآزيتها قيامها مقامه كقولنا بحقيق المفعول اي اللفظ نحو قوله تعالى وقيل يا ارض ابلقي
 ما لك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد يجي الجملة في مقام الفاعل ومفعول
 ما لم يستعمل فاعله وفي الحقيقة مفعول بالاسم الذي تضمنته كقوله تعالى وتبين
 لكم كيف فعلنا بهم وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بهم وقوله والم
 يهد لهم اهلا كما نبيح خويع كيف فعلنا بهم وما اجازة الكسائي والفراس قيا م
 الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعبد بوجهين
 احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المستند والخبر وحذف في هذا الباب
 من الفاعل فليس منوي ولا يحذف المستند الا مع كونه متواليا فلا يثبت على هذا خبر كان
 المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قايما وقد اجازة الفرزدق والكسائي والثاني ان الجملة
 لا تقوم مقام الفاعل لا محكية او مفعولة بالاسم مفعول ولا معنى لكن القيام والمقتدر
 مفعول من قيام ثاني مفعولي قلت مقام الفاعل قالوا لانه مستند اسند الى المفعول
 الاول فلما قام مقام الفاعل والنا سند اليه صار خالة واحدة مستند او مستند اليه فلا
 مجرور فيها قالوا نظر لان كون الشئ مستند الى شئ وسند اليه شئ اخر في حالة واحدة لا يضر
 كان قولنا اجهنن ضرب زيد مجرور مستند الى ضربت وصرت مستند الى زيد ولا يضر
 لفظ مستند الى شئ اسند ذلك اليه ذلك اللفظ بمعنى لم يجز وهذا كما يكون في
 مضافا اليه بالنسبة الي شيئين كقوله في تولد فرس فلان زيد فاة اشأرو

ما احسن وما اكوم زيد على افعال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن واكرم زيد
 قايما لان التثنية يربط اليه وهو الخبر في الاصل والاي الذي اري انه يجوز قياسا نيابة عن الفاعل
 مفعول كان او مفعول في القيس يرتفع مع الزاوي كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا
 عن الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا يجوز في نحو علمت زيد اياك مع اللبس فتقدم الثاني على
 الاول وهذا كما قلنا في نحو ضربت موسى عيسى وكذلك في نحو علمت زيد اياك فاذا ازم كله فاجيد
 سريره لم يلبس اذ اقام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل
 ان ييلي الفعل بالافضل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول علمت زيد
 ابوك والرفع في المفعولين واعلم ان زيد ابوك والرفع في المفعولين فالثالث المفعول وكذا يجب
 حفظه المراتب في باب اعطيت اذ اللبس في اعلت نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم يلبس
 اقربيه جازا العدد كقول تعالى ابراهيم من اتخذ الله هواء هذا الذي قلنا من حيث القياس
 ولا شك ان الصراع للرياء لا يقع في اول مفعولي علمت لكون مرتبة زيد الفاعل بلا فضل
 واجازة حق بصحته وكذا العريسيه لا ياتي اول مفعول اعطيت كقوله بعثت عرا غرشا كثر
 نعمتي لانه في الحقيقة فاعل علم اذ مفعلي اعلم زيد عن اسطفا علم زيد عن اسطفا علم زيد
 عن اسطفا وقيام ثاني مفعول اعطيت مقام الفاعل اذ في سراج القياس من قيامها اليها
 كما كان قيام اول مفعول علمت اذ في فتقول اهلك زيد اياك ولا يلبس مع لزوم كل مركز
قوله والفعل له والمفعول منه كذا في انما لا يقع في مقام الفاعل لان
 المناصب متناهية ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات من حيث المعنى وان جاز ان
 لا يدرك لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفاعل لا بد له من مصداق
 اذ هو جزوه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيها ولا بد للمقدي من مفعول به يقع
 عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر والفاعل كان كل مجرور ليس من
 ضروريات الفعل لم يمتص مقام الفاعل كالمجرور بل الام التقليل نحو جيتك للتمتع فلا
 يقال جيتك للتمتع اذ في فعل بل لا فرض لكونه مضافا في شتم يقيم المفعول له مقام الفاعل
 وانما ليرتفع المفعول مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل فعل بل مصاحب مع ان
 معه الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل خبر الفعل ولو حذفها
 لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والتمييز ليس من ضرورياته والجاز
 الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طائفة زيد نفسا طيبت لنفس
 ذاتها الخالفان وان كانت من ضروريات الفعل لكون قلة مجيها في الكلام متعها
 عن النية عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه **قوله** **واذا وجد المفعول به تغير** اي التغير
 مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد كما عمل اسند منه لسائر المفعولات
 عند امدهت البصرين واما الكونين واما فقه بعض لا يرون فذهبوا الى ان قيام المفعول
 به مقام الفاعل اذ لا واجب اسند الا بالضرورة الشئ لولا نزول عليه القرآن بالنصب
 ويقل الشاعره ولولدت فتيرة جرد كليب **قوله** **لست** **قوله** **لست** **قوله** **لست**
 وامثاله منع الجروبي نيابة المصوب ليقطع الجاز وجرد المفعول به المصوب من مجرور

الجاري في امرتك الخبز والوجه الجواز لا لاحتاجه بالمفعول به الصريح والاختصاص جاز
 والمضد مع وجود المفعول به شرط تقدمهما على المفعول به والشرط في المفعول به القام
 مقام الناجل ان يكون مفعولاً به وقد جاز سيبويه ان المصدر المعهود فيقال لمن يذبح ظمراً للفقير
 قد تقدم الخبز وقد خرج بنا على تربيته التوق اي قد تقدم التوق ويحوز نيابة المصدر بالمدلول
 عليه بغير لفظ العاقل اذا كان المصدر مفعولاً به نحو قلت فاشترى اي استحسن قياي ويشتري
 في المفعول ايضاً ان لا يكون المحرر التوكيد اذا التائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما يرب
 الفعل حتى يقتضي احتياج الفعل اليه ليصير امثلاً كلاً ما نزلت ضرب ضرب المجزولان ضرب
 مستغن بدلته على ضرب عن نحو ذلك ضرب بل يقال ضرب ضرباً او الضرب الغلا في ذلك قال
 المصنف ضرب شديد وكذا يشترط التائيد المتجددة في كل ما يتوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شديداً
 مكاناً وزماناً في موضع لان هذه الاشياء مغلوطة من الفعل ولا فائدة مجددة في ذكرها وليست
 في الظرف التائيد ان يكون مستقراً مفعولاً به وقد جاز بعضهم في غير المنصرف نحو فقد عندك
 وليس بوجه واجاز بعضهم في غير المفعول به مع التربة نحو انت في دار ضرب اي ضرب فيها وتول
 تعالى على اولئك كان عنه مسئولاً عنه مرفوع المحل بمسئولاً المقدر المفسر بمسئولاً الظاهر كانه قوله
 ثانياً وان احد من المشركين استجارك لكن ليس في مسئولاً المفسر صميراً كما في استجارك المفسر
 وذلك لاصالة الفعل في رفع المستند اليه فلا يجوز خطوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول
 والاكثرون على انه اذا افتقد المفعول به تساقطت النواتق في النياية ولم يفسد بعضها بعضها وزج
 بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة ورجع بعضهم الظرفين والمضد من لافها
 فاعل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولي ان يقال
 كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واعلم انه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنياية وذلك
 اذا اختار **قوله** من باب اعطيت اي ماله مفعولان اولهما ليس بمبتداً وانما كان اولى لان فيه
 معنى الناعلية دون الثاني فاعطيت زيداً او مائة عايط اي اخذ والدرهم معطوف
 في كسرت حمراً جته عزم ومكتسب واجته مكنتاً وكذا في غير **قوله** ومنها **المبتدا والخبر**
فالمبتدا هو الاسم المجرد عن العوازل اللفظية مستند اليه والصفة الواقعة بعد
 حرف النفي والالف الاستفهام مرفوعة لظاهر مثل ما قايس الزيدان واقام الزيدان فان
 طابقت فمجرد اجاز الامران والخبر هو المجرر المستند به **المقايير للصفة المذكورة**
 اعلم ان المبتدا اسماً مشتركاً بين ما هيئين فلا يمكن جمعها في حد لان احد مبدئين للماهية
 يجمع اخراتها الذاتية فاذا اختلفت الشبان في الماهية لم يجمعها في حد فافرد المصنف لكل منهما
 حداً وقد مر منها ما هو الاكثر في كلامهم ونسبوا الزمخشري والمصنف للعوازل اللفظية في حد
 المبتدا بنواحي المبتدا اي كان وان لم يكن واخواتها وما ذل ولا والاولي ان نطلق ولا نخص
 عاملاً دون عاملاً موصلاً للحد من المجلد ويجيب عن قولهم بحسبك درهم مائة ان الدار
 من احد بزيادة البارس فكانها وان ومن قولهم من نحو ان زيداً منطلقاً وعمروان عمرو
 معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوعاً محل لا ابتداء بحرف تريت من الاول وذلك ان لفظاً
 ان لعدم تغييرها معنى الجملة كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التاكيد

الاسم المبتدا

يبقى لاجل نظير في الدار جلا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدا
 ان اختر مذهب الاختصاص والمبرد وموان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب
 محل وزجه لا مكان موان لا ليس زائداً ولا حارياً على مجري الزايد فاسمها اذا استمر ليس
 بمجرد عن العاقل اللفظي وهو مبتدا والالعلم بجرا محل على موضعه بالرفع ولا يشك ان اخترنا
 مذهب سيبويه وموان لا هذه ليست عاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدا فان قيل
 نحن نجل الصفة المرفوعة على اسمها وحل بل على المحل الموكب الذي هو لا منع اسمها وهذا المركب
 مجرر عن العوازل فاجوز ان قد خرج اذا هذا المركب عن حد المبتدا بقوله هو الاسم المجرد
 وليس هذا المركب باسم بل موصوف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن
 الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبريد اذا كان مصنفاً
 نحو فلا م رجل ظريف في الدار لانه لا يصلح فيه دعوى التوكيد وصيرورتها كاسم واحد
قوله الاسم المجرد لا يرد عليه تسع بالمعنى خبر من ان تراه وقوله فقال سواهم انهم
 عند من قال انهم لغير مبتدا ولا ويلهما بالاسم اي ساءك بالمعنى وسواهم انهم انذارك
 وتزله ولو قال المبتدا الاسم المستند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد
 من العوازل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لا تركت مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدا
 الثاني فبقوله مستند اليه خرجت الثلاثة **قوله** او الصفة الواقعة اخ هذا هو حد
 المبتدا الثاني والخاصة تكلفوا ادخاله هذا ايضا في حد المبتدا الاول فقالوا ان خبره
 محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتدا اصلاً من خبر حتى يحدث
 وليست غير مسد ولو تكلفت له تقدير خبر لم يثبت او هو في المعنى كالفعل او الفعل
 لا خبر له ممن شمرتم بنا عليه كلاماً من بين جميع اسام الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 وهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يشي ولا يجمع الا على لغة اكلو في
 البراغيت ونفي بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة **قوله**
 زافعة لظاهراً حتران عن نحو اقايمان الزيد ان قايمون الزيدون فانه خبر يدبريد
 بالظاهر ما كان بارزاً غير المستكن سوا كان مظهر أو خائماً الزيد ان او مضمر اكثر ذلك بعد
 ذكر الزيد ان قايم مما فاعل مع كونه مضمر **قوله** بعد حرف النفي والالف الاستفهام وكذا
 بعد هل الاستفهامية نحو ما قايس الزيدان واقام الزيدان وهل حسن الزيدان والالف
 والنون جروا رفع الصفة لظاهر على انه فاعل لها من غير تمام على الاستفهام والنفي نحو
 قايس الزيدان كما يجزول في نحو في كذا زيدان يعمل الظرف بل افتادوا جرو نحو غير
 قايس الزيدان مجري ما قايس لكونه بمعناه قال غير ما سوف على من ينتضي بالهرو الخون
 ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك لا زيد عند اي على في باب الاستفهام وكذا قوله
 خطية يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك ويجزول ولا اصيد فيه اي يقل ويذ
 فذه كلها مبتدات لا اخبار لها فيها من معنى الفاعل لا يدخل نواحي المبتدا عليها لما فيها
 من معنى النفي فيلزم الصدد ووب صنداي عروبي والاخر له كقول رجل لما فيه من
 معنى التاكيد الذي هو قريب من النفي كما يجز في باب

خبر

خفش

ان قايما الزيد ان وسوخ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا مخوطت قايما الزيد في قولها
بعيد عن التماس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالنعل الاسع دخول معني يناسب المعنى
عليها بمعنى النقي والاستفهام او دخول مثلا لا من تقديرها فاعلا بعده كاللازم الموصول
واما ان وظن فليست من ذينك في شي بل مما يبدل ان الاستفهام فلا يصح تقديرها فاعلا بعد ما
واما العوامل في المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء او فسروه بتجريد الاسع عن الفاعل
للاستناد ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسع عن العوامل للاستناد اليه
واعترض بان التجريد البصري فلا يورث وجوب ان العوامل في المبتدأ في علامات في الحقيقة
لاموترات والعدم المخصوص عن معنى عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء مخصوصته
فالعامل على هذا غير ممكن للاستناد اليه في المبتدأ الاول وتجريد الاسع للاستناد اليه في
اخر المبتدأ الثاني وفسر الجوزي في الابتداء بجعل الاسع في صدر الكلام نقطا تحقيقا
او تقدير الاستناد اليه والاستناد هو حق يشتمل من الاعتراض بان التجريد بصرى فلا يرشد
ثم قال المتأخرون كالزنجشيري والجوزي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لما على
السوا وقيل لا بد لشيء من سيمويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ ويجوز هذا عن ابن علي
واي النسخ وقالوا لئلا يمتنع ما في العوامل ان قد فوينا هذا في حد العامل وقال
بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باستناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال
الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لا بشرط اظهر الضمير في الخبر الجاد
ايضا كما يجي **قوله** فان طابقت معز و اجاز الامران ان كانت الصفة المذكورة
مطابقة للمفرد بعد هاء الافراد اجاز الامران كونها مبتدأ ما بعد هاء فاعلها او كونها
خبر عما بعدها فتقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان تكون مفردة
او لا فان كانت مفردة فتقول المبتدأ اليه بعد هاء لسا حرفة او لا والمفرد ما بعدها محتمل
وجمين كاذكرنا الان والمفردة التي ما بعدها البس بمفردة مبتدأ لا خبر ما بعدها فاعلها
والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها نحو اقايمان الزيدان واقايمان الزيدون
ولا يظهر انه خبر عن ما بعدهما ويحتمل ان تكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون
فيكم ملايكة والعامل في المبتدأ الثاني تجريد عن العوامل للاستناد اليه في شي اخر وعلى اخرنا
في حد العامل بترافع هو ونا على كالمبتدأ الاول وجوز لان كون كل واحد منهما على يقين
بالاخر كالمبتدأ والخبر **قوله** والخبر هو المجرور دخل فيه المبتدأ الاول والثاني والاشياء
المعدودة **قوله** المسند لخرج منه المبتدأ الاول والاستناد المعدودة **قوله** المعيار
للصفة المذكورة اخرج به المبتدأ الثاني **قوله** وانما المبتدأ المتقدم ومن شر
جاء في دارة زينا شنع **قوله** انما كان اصلا المبتدأ المتقدم لاحد
محكوم عليه ولا بد من وجوده قبل المبتدأ المتقدم في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر
الحكم عليه وانما تقدم الحكم في الجملة المنطوق به فكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبته
العامل قبل المبتدأ وانما اعتبر في الامر المنطوق به في العلم الذي الامر المعنوي اعني
تقدم المحكوم عليه على الحكم لان طارئة والافتقار بالطاري دون المعطوف عليه

فانما وجوب تقديم الحكم في نحو اقايمان الزيدان مع ان كل واحد عامل في الاخر على الصحيح
فيكون المسند في الفعل في القول وتبين انما قدر الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الامر
واستحقاق الامر عنه فلو زاد وافي الجملة المركبة منها تتميز الناقص بالكمال وقد صدق ايضا الايدان
من اول الاسماء في قوله قد قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الاسماء اسكن صير ورته كذا ما اسر
اخر **قوله** ومن شر بان من جهة كون اصل المبتدأ المتقدم جازت هذه المسئلة يعني ان قيل
لما جازت فيها اخبار قبل المبتدأ كقولنا لان اصل المبتدأ المتقدم في التقدير من يد في داره فالجواب عليه
بقدر الضمير لفظا وقبلة تقدير **قوله** واشنع ضاحك في الدار او اشنع هذه ايضا مع كل
يكون اصل المبتدأ المتقدم فيكون الضمير في ضاحك واجبا الى الدار المحررة لفظا في اصله لا يكون ضميرا
قيل له ان لا يجوز ومن هو من جاز غلامه ان يلبس في البيت فلو كان طلب المبتدأ كطلب
الفعل المنعول بل يشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف ههنا الموضع الذي الترتيب
في تقدم المبتدأ في الموضع الذي يجب ان يذكروا الموضع الذي يجب فيها تاخره بشرط ذكر
الموضع الذي يصح فيه التذكير المبتدأ **قوله** وقد يكون المبتدأ نكرة اذا خصصت
بوجه ما قبل **قوله** ولقد مومن خير من شرا من رجل في الدار امر امة **قوله** وما
أخذ خير **قوله** ومن شر دانا **قوله** في الدار رجل وسلامه فيك اعلم ان جميع
الخصائص على انه يجب كون المبتدأ معرفة او نكرة في تخصيص ما قاله المصنف لانه محكوم عليه
والمحكوم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة نظيرة في الفاعل مع الخبر لا يشترط فيه
التعريف ولا التخصيص وانما قوله المصنف ان الفاعل يختص بالمحكمة المتقدمة عليه فم لا نه
اد اخصص تخصيصه بالحكم فقط كان بغير المحكوم على يختص فتكون قد حكمت على الشيء قبل
معرفة وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال
ما حصلت القايمة تاخير عن اي نكرة شبيهة وذلك لان الفرض من الكلام اعادة الخطاب فاذا
حصلت جاز الحكم بتو اخصص المحكوم عليه بشي او لا فضا بطريق لا يخبر عن المبتدأ وعن
الفاعل سواء كانا معرفتين او غيرتين تختص بهن بوجه او كرتين تختص بهن بشي واحد
قد علم الخطاب بمحصول ذلك الحكم المحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد
اشلا فتالت زيد قايمة لغيره لولم يعلم كون رجلنا من الرجال فاعلمنا جاز ذلك ان يقول رجلنا
تاخير في الدار وان لم تختص نكرة بوجه وكذا تقول لو كنت انقض الساعة قال الله تعالى وجوز
او ميثدا ضرع وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم الخطاب بقيام زيد ان تقول قايمة زيد وجوز ان
تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان تقول قايمة في الدار رجل ولا انكر ان توجع المبتدأ في
اكثر من وقوعه نكرة لا شتبا بالخبر الصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه
عليه وجوبا لا يلزم من بصفته شر فتقول يقع المبتدأ نكرة غير تخصيص في كثير من المواضع
اخرها ما انتخبته على مذبح سيمويه كما يجي في باب الثاني المبتدأ الذي هو الفاعل
في المعنى نحو ستر اهدا ثياب واقرا فقهه عن الحرب وشره بما الي محبة فرتب انما المبتدأ
الذي خبر ظرف او جاز مجوز في الترايع كليات الاستفهام من عندك وما خذت وما يقع
بقدره لاستفهام نحو ارجل في الدار امر امة **قوله** في الدار امر امة **قوله** في الدار امر امة

و شحنت بغير نكاح و السادس بعد اما نحو اما فلام فليس منك و انما جارية فلا ارهاها
 الجواب نحو قولك رجل في جواب من جاك اي رجل جاني لان السؤال بالاسمية فالجواب بحالها
 و غير ذلك مما لا يحصى فلا ضابط له كقولهم شهر ربي و شهر ربي و قولهم امت في جرح لا نكح و قوله
 تعالى و جوه يومئذ ناضرة اما قول المصنف في ما لا يتجسس و في نحو ستر اهتز انا قد ان ذلك لما كان
 في المعنى فاما لا و انما على يختص بالحكم المتقدم عليه فلذا يختص هذا ايضا فتذكرنا ما
 و مؤان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فان كانت حاكمة على غير المختص فلا يتم قولهم اذن في تعديل
 كون المبتدأ معرفة او محققا ان الحكم بعينه ان يكون على مختص و في الاختصاص من حاصل من
 الخبر بجواز الابتداء اي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان المختص في
 عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار و يقول لو كفي الاختصاص من حاصل عند المتكلم في جواز
 تنكير المبتدأ بجواز الابتداء اي نكرة كانت اذا كانت محصورة عند المتكلم بل انما يثبت الاختصاص
 في المبتدأ عند مخاطب على ما ذكرناه و لو كان الجوز للتشكيك في ارجل في الدار او امرأة معرفة المتكلم
 يكون احدهما في الدار لزم امتناع ارجل في الدار و هل رجل في الدار و ارجل في الدار او امرأة لعدا
 لفظه ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم و قدم شي اخر يختص به المبتدأ **قوله** في ما
 خير منك ان وجه التخصيص فيه ان النكرة في سياق العموم فتلك اخذت من جنس لان حيث
 لم يبق احد منهم و فيه نظر و ذلك ان التخصيص ان يجعل بعض من الجملة شيئا ليس بشاير
 امثاله و انت اذا قلت ما اخذ خير منك فالقصد ان هذا الحكم هو عدم الخبر ثباتا بت
 لكل فرد فرد فلم يختص بعض الافراد لاجل العموم بشي و كيف و لخص من هذا العموم
 بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه و هو كل فرد فرد و لو حكمت بعدم الخبرية
 على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فايدك لعدم تعيين المحكوم عليه اما اذا بينت ان الحكم
 على الواحد حكم على كل فرد فرد فتد ففان المحكوم عليه و هو كل فرد فرد و كذلك كالات الشرط
 مخرون صحت نجاحا يحصل القايده فيها بسبب تعيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها
 بشي و قد اضطربت اقوال المصنفين فاخيارا لانه ليس ان الخبر هو الشرط دون الجزاء الجزاء
 خلوه من الصبر دون الشرط فانه اذا ارتفع كلة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من صير
 مخرون فامرت وفي الدوام كان الناس ثمتته و رجاء فان ثقتي و رجائي و قيل الخبر هو الشرط
 و الجزاء معا الصبر و رجاء ثمتته كلة الشرط كاجلة الواحدة و قيل كلة الشرط مبتدأ الاخر له
 هذا ما قيل فيه و يمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلة الشرط و الاستفهام كانت مع
 حرف الشرط و حرف الاستفهام مع حرف الاستفهام على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلات
 الشرط اما فاعلة للفعل مقدما **قوله** اول لفظا من قولك من قام قتل اي ان من قام اي
 انسان قام كقوله تعالى ان امرك و قوله من ضربت ضربته اي ان من ضربت اي انسانا
 ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر **قوله** انك و قوله من ضربت ضربته اي ان من ضربت ضربته فهو مفعول
 للمقدما المفسر بالظاهر و كذلك **قوله** انك و قوله من ضربت ضربته اي ان من ضربت ضربته فهو مفعول
 في كلات الاستفهام **قوله** انك و قوله من ضربت ضربته اي ان من ضربت ضربته فهو مفعول
 سلت سلاما سلاما المشهور

ان الخبر هو الشرط و الجزاء

في حال انصبت غير مطرو في جميع النسخ اذا ليس متعق و بل لكل لا متعق في حال انصبت
 ايضا و بلة لك ان كان خلفا من القول بل المراد مطلق الاملاك لك فالاولي ان يقال تنكيره لعلانية
 اصله حين كان مبتدأ منصوبا فلا يختص فيه تخصيصه بالنظر الى مخاطب كما كان يذكو الفعل
 التا صبت و المستند اليه و انما تاخر الخبر عنه منع كونه جازا و جرحا و لا تنكير لاهتم و التنا و الى
 فانه المراد و لو قدمت الخبر و قلت عليك فقبل ان تقول سلاما ربما يذهب الهم الى اللغنة
 فيظن ان المراد عليك اللغنة و لهذا انحزل ابو تمام و ترك الانشاء على ما يحكي لما ابتد القيد
 و قال انت على سلاما من اربع و سلاما ع. فصار منه شخص كان خا خرا فقام له الله و الملايكة
 و الناس اجمعين و بعد المصراع ثلثا من صورقات التوحيب التواكب هذا المعنى ان سلاما لا يجوز
 ان يكون بمعنى مصدر سلت لان سلت مشتق من سلاما عليك فليبت من ليك و سلت من سلت
 الله فغنى سلت قلت سلاما عليك كما ان لبيت و سجت بمعنى قلت لبيتك و سبحان الله فغنى سلاما
 الذي هو بمعنى مصدر سلت قول سلاما فليبت فليبت و ليس كذا بل سلاما في قولك سلاما عليك
 بمعنى مصدر سلت كما ان الله اي جعلك سلاما فاما لاصل سلاما فاما سلاما فاما سلاما فاما سلاما
 الاستعمال بفتح المصدر منصوبا و كان الضم يد على الفعل و الفعل على الحدث و لما قصد
 و اخرجت سلاما و الله عليه و استمراره ان الواو انصبت الدال على الحدث و ففوق سلاما و كذا
 اصل و قيل لك فليبت و بلة اي هذا كما فخره بعد حدوث الفعل ففوق سلاما و الاستفهام
 متعق الحدث **قوله** و الخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قايير و زيد قام ابو و فلا بد من
 عايد و قد عرفت اصله ان خبر المبتدأ يكون جملة اسمية و فعلية كما مثل به المصنف و انما
 جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كضمم المنفرد له و قال ابن الانباري و بعض
 الكرخيين لا يشع ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق و الكذب و هو و ما انما اتوا به
 انما ايقار لفظ خبر المبتدأ و ليس خبر المبتدأ عند النجاة ما يحتمل الصدق و الكذب
 ان النما على عدم ليس من فعل شيئا فقي قولك ازيد عندك يسعون الطريق خراسان
 لا يحتمل الصدق و الكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف و هو الجرح و المسند المتاير للمصنف
 المذكورة و بلة على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لامر حيا و ايضا انتم اعل جواز
 الرفع في نحو اما زيد فاضربه و قال انت تغلب لا يجوز ان تكون تسمية نحو زيد و الله لا ضربه
 و الاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من ما يد لا تحلوا الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي
 المبتدأ بمعنى اول فان كانت لم تحجب الي الضمير كافي ضمير الشأن نحو زيد قايير و كان قوله
 متروك زيد قايير لا يرتبنا طاربه بلا ضمير لا فاما و ان لم تكن لواء فلا بد من نظاير او قد
 و قد يقاير الظاهر و متاير الضمير و انما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل
 فانه انقصدت جملة خبرا كلاما فلا بد من وابطة الربط **قوله** الجزاء الاخر و تلك الرباطة هي
 الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الفرض من شتر قيل في خبر الاخبار كما يحكي ان لفظا بعد
 قايير مقام الضمير و هذا الضمير الرباط يجوز حذفه اشياء و اما القياس في موضع
 و هو ان يكون الضمير محذورا و ان كان الجملة الخبرية ابتداء و المبتدأ فيها جزء من المبتدأ
 الاول نحو و الكرخيين اي الكرخية لان جزيته تشبه ضمير فيجد في الجاز و الخبر و و

قوله و جرحا و انما جازا
 الدالة و انما جازا و انما جازا

فلي ما في الخبر ان يكون
 سلام عليك فولي لفظ
 سلام

ضمير

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

معاً فان كان المبتدأ الثاني نكرة فاجازوا المحرور نصفه له نحو التمن منوان بغيرهم وكذا ان كان
محرراً فاللام الجليسية كما في البر الكرمه بستان لان التعريف غير مقصود قصده تقرر كقول
ولقد امر على اللبم يستبيح ويجوز ان يكون خبراً من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر الكرم
الكر كالمبتدأين كايامه قال الفراء حذف ايضاً قياساً اذا كان الضمير منصوباً مفعولاً به والمبتدأ
كل قال قد اصبحت قرأ بخيار تدعى على ذنبك لمر اصنع وقال ثلاث كل من تدعى عدا
فما جرى في البقرة نفوذ قال لان كلهم ضربت بمعنى المحدث اي فامتهم اخذ الاضربت وقال
التي راي ليس هذا بحجة اذ كل موجب يتبعها زدة الى المحدث كما تقول في زيد ضربت فما زيد
الاضربت ثم يقال له لا باثراً المحدث في جواز حذف الضمير معه والتمتع به غير ذلك اما
في المحرور فهو قوله تعالى ذلن صبر وفقران ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه وانما في المنصوب
فيستلزم كونه منصوباً بفعل لفظاً قال ثوب لبست وثوب اجر او نصفه محلاً لخواتم
زيد ضاربت ولا يحض مع كونه سماعاً بالشعر خلافاً للكوبيين واما المرفوع فلا يجوز ان يكونه
عدة وقد يجوز في الصلة في بعض الاحوال كونها اشد ارتباطاً بالموصول من المبتدأ كما يحكي في
باب الموصولات ويجوز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة كون اتصاها بالموصول
اشد اذ لا غنى للموصول عنها واما بتقدير مفعول محذوف قوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا
الحذف بعد هاء في الصفة احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاني رجل ضربت لان فاعل الموصوف
جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتحقيق فيما موع غير كالكلمة الواحدة اولى
واما كان الحذف في الصفة انقص حسناً منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف
كما كانت لصفة من لوازم الموصول وضروريات الجملة اذا كانت خبراً للمبتدأ على
المضمين ان كان معرضاً للتخييم جاز قياساً كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي ما حي وان لم
تغند سيبويه يجوز في الشعر تليط ان يكون باللفظ الاول قال
لعمرك ما مغن بتارك حقه ولا مغن مغن ولا مغن
بحر مغنى فاذا رفعت فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال لا اري الموت يسبق الموت شي
الموت في العجى ان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز ان لم
يكن بلفظ الاول في الشعر كان ارضي غير قال اذ المزمع لغش الكلمة او شكك
حباله التوثيق بالفتى ان تطفأ وليس هذا في خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قام ابو طاهر
اذا كان زيد يكنى بابي طاهر قال تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لانقص اجرهم
احسن مما اوضع بعضهم في غير التخييم مطلقاً ولا وجه له مع ورود قوله واذ وقع طرفاً
فلا كراهة في حذف اي طرفاً او جاز لم يذكره جريه بجواه في جميع احكامه حتى سماه بعضهم طرفاً
اصطلاحاً وانتصاب الظن هو المبتدأ في زيد قائم او كان في نحو اواجهها لهم ارفع ارتفاعه ولما كان محالاً
حيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيداً عندك خالفه في الاخر
فيكون العامل عندهم معنواً وبقي الخالفة من التي انصفت بها الخبر ولا

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

مسما حوالہ افرو

محذوفاً عن المخالفة التي انضمت بها الجذور لا يحتاج عدمه الى تقدير شيء يتعلق به الجذر وإنما
 يصحون لقول الابد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي اذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه وقال
 بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون انه منصوب على انه مفعول فيه كانه كذلك اتفاقاً
 في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوبان محل على انه مفعول به كانه كذلك
 في مررت به الا ان العامل ههنا مقدر ويصح ان يكون ذلك العامل من الافعال
 العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو كان وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصاً كالكل
 وشارب وحار وتاجر لم يخرج لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك د
 بالهذه ان من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اضلاً لقيام القريضة
 على تعيينه وسد الطرف مسدداً كما يحكي في لولا زيد لكان كذا لا يقال زيد كاي في الدار
 وقال ابن جني جواراه ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما راه مستقراً عنده فعناه ساكناً غير
 متحرك وليس بمعرف كاي ساكناً الطرف في ثلاث مواضع اخر الصفة والصلة والحال
 وقيامها بالمواضع الاربع لا يتعلق الظرف والجار والمجرور الا بلفظ الجورده والكرم على ان
 المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف المتعلق وانما يتعلق الظرف باسم
 الفاعل في نحو انا سائر بزيد لمشا بهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل
 اوي وايضا للقياس على الذي في الدار زيد وكل وجل في الدار فله دارهم والمتعلق في
 في الموضوعين فعل لا ضمير كاي في وذهب ابن السراج وايا الفتح اي انه استمر لكونه فزراً
 والاصل في خبر المبتدأ ان يكون مفرد ولما منع ان يمنع قالوا انما كان اصله الاقوال لانه
 القول المتضمن نسبة امر الى اخر فيلحق ان يكون المنسوب شيئاً واحداً كالمنسوب اليه
 والا لكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالقدر في زيد ضرب
 غلامه زيد مائل للعلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيئاً واحداً كما قلتم لكنه ذو
 نسبة في نفسه فلا يتقدم بالمفرد والمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب علامه الذي
 تضمنه الجملة قالوا انه يفضل بالطرف بين اما وجوابها ولا يفضل بينهما الا بالمفرد كما يجب
 والجواب ان الطرف في مثله ليس بمستقوي متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد
 الفاعل اذ قد امك فزيد قايماً فهو كالمفعول به في نحو اما زيد فانا ضارب كما يحكي في حرف الشرط
 واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم يكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد
 بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الطرف معوله نحو زيد خلفك
 واقفا فعند اي على مؤمولا الطرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال
 غيره هو العامل المقدر لان الطرف جامد لا يلائم الفعل في تركيبه ملاقاته اسم الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا الجار
 السير في الي ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب
 لانه بذكر قوله فان قواي عندك الدهر اجمع ويعط
 عليك ورحمة الله السلافة وينتصب عند الحال لقوله
 ابو علي في بعضها انه يجمع على ان الظرف اذا

عَمَّا الْفَرْف

استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقوله بالاعتقاد كما ينبغي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وكذا ان كان اذا وقعت بعده ان المصدرية لقوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض
خاشعة لا صريح المصدر اما قوله احتجابي **بلي** بن جندب **لقد** ذكر اباي وسط المجالس
تلا عماد الظرف قيل انما عمل في ان بلا اعتقاد لشبهها بالمضمون في انها لا توصف مثله ويجوز ان
يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدأه اما في غير المواضع المذكورة يجوز ان
يحل فالمرجع مبتدأ مقدم الخبر وعند الكوفيين لا يخفى في اخذ قوله هو فاعل للظرف
لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو تاييس زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر
لا يتقدم على المبتدأ معز واذ ان او جملة فيجوز ان ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد تاييس
زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الصريح على مفسره وليس بشئ لان حق المبتدأ التقدم فالصريح
متأخر تقديره كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه
بالابتداء ايضا انتهى بخلاف تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لا اجازة لعمل الصفة بالاعتقاد اجاز
كون زيد زيدا في تاييس زيد فاعلا ايضا وله ان جواز عمل الظرف بلا اعتقاد قولان وذلك
لان الظرف اضعف في العمل من الصفة وشبوت الاجماع على جواز في دارة زيد يصح
تقديم الخبر ويصح كون زيد فاعلا والارام الاشارة قبله ذكره كذا اقرأه في الدار زيد
اول عمل ان زيد كان مبتدأ والا لفرق بصب وسمع بعض البصريين من نحو في دارة تاييس زيد
وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدأ اخذ التقدم فجاء عود الصريح من الخبر اليه نحو في
داره زيد فاعلا اما اضعف اليه المبتدأ فليكن له التقدم الاصل والاولي جواز ذلك
كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرّف المضاف اليه بسبب التركيب لاضافي الحاصل
بنيته بين المبتدأ والصريح ورتبه معه كاشعر واحد مرتبة التقديم بقا المبتدأ وان لم
يكن له ذلك في الاصل وتقدم في كلامهم في كنهه ووج المبتدأ واعلم ان طرف الزمان
لا يكون خبرا عن اسم معين ولا حاله ولا صفة له لعدم الفائدة الا في موضعين احدهما
ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا وكون وقت نحو الليلة الجملة الثانية ان يعلم
احدنا معنى اليه تقدم نحو قول امرئ القيس اليوم غم وغدا امرؤي شوب غم وتوالت
الكل عام لغم غمونه اي حوايته ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يحسن
لانه لا فائدة في تخصيص حصول شي بزمان هو في غير حاصل مثله ويكون طرف الزمان
خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او
كان الزمان نكرة وقع غالبا نحو القول يوم السبت والسير شهر اذا كان السبب في
الكرم لانه باستغراقه اياه كانه مود لا يجمع التكميل المناسب للجزئية ويجوز نصب
هذا الزمان المنكر وجمع نفي نحو انه في يوم او يومنا خلافا للكوفيين فذلك ان في مقدم
نحو التبعيض فلا يجوز ان يثبت في جملة بل يجوز ان يثبت في الاولى جوازه كما هو
منه في البصريين ولا فائدة في تعيين زمان كان معرفة نحو اليوم يوم
الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين ووجب الكوفيين النصب كما هو
في المنكر للعللة المذكورة فان وقع اللاحق اكثر الزمان سوا كان الزمان اسم او مفعولا

في يوم الجمعة واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلما كيد امر الحج ودهاء الناس الى الاستعداد
حق كان افعالا الحج مستغرة لجميع الاشهر **والا** ان ظن المكان خبرا عن اسم معين سوا
كان اسما كان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان
متصرفا مذكورا فالرفع واجب غرانت متى كان قريب واذرك متى عمن او شمان وهو باق على
الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما في الابتداء اي مكانك متى كان قريب
او في الخبر اي انت متى ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه
وليس بظرف كما يحكي عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجح نحو زيد خلفك ودارك فاما
وذلك لان اصل الخبر التذكير ورفع ذلك فرع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الاجبريل
اخاها خلافا للبحري والكوفيين واذ كان المكان في موضع الخبر من معين والمراد تعيين المنزل
من قرب او بعد قال سيبويه لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا تقبل مومني مجلسك
ومتكازيد ومربط الفرس قاله ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جازم ونحو مومني مكان
مجلسك ومكان متكازيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد ومما
استعملته العرب قولهم مومني مزجرا الكليلي مهران ومقعد القابله اي قريب وكذا مقعد
الازار ومقعد الحاتن وهو مومني مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذؤيب فو زودن والعيون
مقعد رايض الضربا فوق النجم لا يقتلغ اي عال مشرف كالامين على اليا سوس فانه اعل منهم
ليشرف عليهم كي لا تخونوا قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار
لجعله طرفا او لي من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمنط الثريا فرفعها اولى قال
لان الظرف جازم للمظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء بعده عنه بعد من الاخر
وفيه نظرد ذلك لان الظرف في قولك انت متى مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف
بل هو محتو عليه لكنها بعيدا عن المتكلم وتجب رفع كل واحد من طرفي الزمان والمكان
اذا كان متصرفا وموقفا محذورا واخبرت به عن اسم معين لارادة تقدير المسافة القريبة
او البعيدة نحو دارك متى فرسخ وانت متى مبريد ومنزلك متى ليلة اي ذات مسافة فرسخ
على حذف المضاف بعد مضاف وكذا اذا مسافة سري ليلة ومتى متعلق بمذلول الخبر اي بعيدا
من هذا المقدم وكذا قولهم مومني فوت اليد اي اذا مدت اليه يدي لم انله وهو
موني دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل تبلىه صحبته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو
مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو قولك داري خلف دارك فرسخين وميلا ومبريدا
ويومنا وليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونفسها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر
اي ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور مومني عن اي تباعدت فرسخين
فالفرسخان مبعدان لها كما ان الماني امتداد الا ماني ويجوز ان ينصب على المصدر
كتو لك وفوت اعملة اي دنوا عملة كاتيل في قرناي ورفعا بعضهم فوق بعض
درجات ويجوز رفعها وخلف طرف الخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك اوها
خبرها كذا قولهم داري من خلف دارك فرسخ او فرسخان لان دخول من في مثله

وهو وجه على النواحي ان قولك جيت فذلك اذا دخلت من وجه الرضف في الظروف والى بعد
 المجرور لان التغيير ضرورة ووجه من خارج الكلام من التمام وليس يشي ان كان داوي من خلف
 دارك وبسكت عليه وتجاوز ايضا انت من رخصته. **المنصب** ايضا قيل ان من جبر المسد الى من اشياء
 ونصب في رخصته على الحال ان في رخصته او على الطرف ان في رخصته اي ان من اشياء
 ما سرنا في رخصته كقوله صلى الله عليه وسلم طماننا فاعلم ان نحو خيلت وقد امر من لثا من
 ظروف عند البصرية اصبحت اوله فصبه وتكون الاضافة قليل وفي الكونية لا يكون طرفا الا
 مع الاضافة اما عند الافراد في معنى اسر الفاعل فصبه خيلت خلفا عندهم اي ما خرا نصب
 على الحال ان قام مكانا طبيا اي مضطربا فاذا وقعت خبرا عن المبتدأ وجب عندهم رخصتها انت خلف
 وقد امر اي ما خرا ومقتدره البصرية نحو رخصتها على قلة كذا وكذا واما رخصتها عندهم فخل حذف
 المضاف كذا من رخصتها باقية على الطرفية وهو الاول اذ خراج الشيء من معناه خلاف الاستدلال
 فلا يتركب ما اسكن عمله على عدم وجود منه وقوله
 وسأخ الى الشرايب وكنت قسلا. **الكاد** اعترض بالآراء الخبيثة اي قبله لكن يقوي يذهب
 البصريين واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظي الجملة والسبب في ذلك ان رخصته على ضمة كونهما
 في الاصل بعد رخصته في اليوم الجملة والسبب في الاجتماع او السكون والاول في رخصته الجملة
 والسبب في رخصته اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاشياء انما بعد في اليومين
 واليوم لا يكون في اليوم واجازة الفرق وهما في ذلك لتاويلها اليوم بالان كايضا ان اليوم
 انقل كذا اي لان لغتي اليوم لا اخذ اي الان الاحد بالان اعترفت من الاحد فيصح ان يكون
 ظرفه هذا ولذا ذكر طوقا ما يتصل بخبر المبتدأ اذا كان مقدره ان تقول هو اما مشق واما سبب
 وكلاهما اما ان يخبر المبتدأ لفظا او لا والاول اما ان يتحد به معنى نحو زيد اخوك وزيد قايصر
 او يقاربه معنى ايضا والظفر يقع خبرا عنه اما لسانا وانه في معنى كقولك تعالى وازواجهن
 او بعد المضاف من المبتدأ الذي يخبره داوي من رخصته اي في رخصته داوي من رخصته
 دار مسافة في رخصته او تكون فاما من المبتدأ والخبر معنى والآخر معنى والآخر في ذلك المخبر
 لتلك العين حق صار كانه في رخصته كقولك خلفك ساءا ترع ما زعمت حتى اذا ادركت فاما في رخصته
 وقوله تعالى ولكن الذين آمنوا وان قدرنا المضاف في رخصته في المبتدأ لكن والآخر من ان رخصته
 اقبال او في الخبر من رخصته من رخصته اقبال او جعلنا المبتدأ بمعنى الصفة نحو ولكن السيار
 وهي مقابلة جاز كانه يجاز من معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغير المبتدأ لفظا يذكر
 للدلالة على الشهرة او هو من التغيير كقوله انا ابو الخمر وشعري شعري. **ادوا** المشهور
 المعروف بنفسه لا شيء اخر كما يقال مثلا شعري ملبح وتقول انا انا اي ما تغيرت بما كنت
 رافوني وتال يا هو بيله لا **ترج** فعلت فانكرت الوجوه ههههه
 ولما جاء مدحان كلاما موقولا بالمشق وتلك هذه القاع مرجع كلمة اي غليظ فيقول الضمير
 وكلاهما تاييد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ من خبر ان الخبر ان لم يكن جزوا لانه لم يتجدد خلافا
 للكسائي وكذا نظر المان معنى زجاء كمنصف بالآخر وهذا زجاء اي منصف بالزبدية
 او مذكور غليظة لان الخبر عرض فيه معنى ساء بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو اي يقد

والمخطوب بين المبتدأ والخبر فالجاء مدح كل على هذا احتمال للضمير عند الكسائي لكنه لما لم يشابه
 الفعل لم يرفع الظاهر كما المشتق ولذا لم يجز على ذلك الضمير تابع لحقابه واما المشتق فهو متحيز
 للضمير اتفاقا ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او فعلا او حالا فنسكن فيه ان جري على من موله نحو زيد
 تاييد من جري على غير من موله اكد المستكن به بمنفصل خبرا كان المفضل للضمير نحو انا زيد ضارب
 انا لانه ولقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيت زيدا مكرمه انت او صلة نحو الضارب
 لانه زيد وان اشئ اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية واما البصرية
 فارجوه طرفا نحو ههههه ضاربته وتماز البحث فيه في باب الاضمار ان شاء الله تعالى
قوله واذ كان المبتدأ مشتملا على ماله ضد الكلام نحو من ابوك او كانا مفرقتين او متساويتين
 نحو افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب الفصل تقديمه قوله من ابوك
 بي على مذهب سيبويه وذلك لانه خبر عن مكرمه عن مكرمه متضمنة استفهاما او مكرمه فعل
 التفصيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مكرمت رجلا افضل منه ابوه وغير سيبويه
 على ان مثل هههه خبرا مقدم مان والمثالث المتفق عليه في مثل هذا المقام من قايضا جازا
 واخبر قايضا ومن قايضا وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير
 معناه الكلام مرتبة التصدير لان السامع ينبغي الكلام الذي لم يصدر بالغير على اصد له وجود
 انه يجي بعده ما يغيره لم يرد السامع اذا سمع بذلك المغير اهوا جع الي ما قبله بالتغيير
 او مغير لما سيجي بعده من الكلام فيشوش لذلك ذهنة وكذا حكم المضاف الي اداة الشرط
 او الاستفهام فيجب مقدمه نحو فلا من قايضا فلا من يقره اقر لان معنى الشرط والاستفهام
 يسري الي المضاف والالتجوز تقدمه على ماله المصدر قوله او كانا مفرقتين او متساويتين
 ليس على الاطلاق بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر مفرقتين او متساويتين مع قيام القرينة المعنوية
 الدالة على تعيين المبتدأ كما في قوله بنونا بنوا ابناينا وبناتنا بنوهن بنا الرجال لا باعد
 وذلك لانا نفرقان الخبر بخط الفايك فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لاجله فهو الخبر
 كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل في حنيفة ولو اردت تشبيه اي حنيفة باني يوسف
 فابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام لكاتب الاقايغ الفانلات لغائه واثر الجاني اشتارته
 اي بنوا ابناينا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الاقايغ **قوله** او كان الخبر فعلا له اي فعلا
 مسند الي ضمير المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم المبتدأ بالفاعل فان قيل فيلجوز ان
 كانا الضمير بارزا نحو الزيد ان قاما والزيد واما ما قلنا ليس تشبيه المبتدأ بالبدل من
 الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم فلا يكة او يقول منع ذلك فعلا على الموضع مع انه قيل
 في قوله تعالى شعروا وصقوا كثر منهم وقوله واسروا النجوي الذين ظلموا ان كثير والذين يبتد
 متقدم الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذي ياتي بي فله درهم نظرا الى
 اصل الفاء الذي هو التعقيب وايضا لكونه قايضا وهو عقيب الشرط لاستحقاق اوائه
 صدرا لكلام ويجب ايضا تاخير خبر اذا جاء بعد الالف او معنى نحو ما زيد الا قايصر
 وانما زيد قايصر لان قدمته من غير لا انعكس على كذا كذا في تقدم الفاعل وما جاز
 ولا يبي مقدم مع الالف في باب الاستشهاد ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدأ

ايه راسل

وما انصرف عن المبتدأ انما يرفع الاكابر
 المصنوع الاكابر في رخصته
 فاما جازا في رخصته
 فاما جازا في رخصته

بلام الابتداء نحو زيد قايم او كان صغيرا الشان للزوم تصد رما **قول** واذا تضمن الخبر الم
وجبت تقديمه هذا بيان لوجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المنزول لانه ان كان الخبر جملة
متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لتزجيب تقديمه نحو زيد من ابيه اذا الاستغناء من زيدا
ما يقتضي صدر الكلام كقوله ان يقع صدر جملة من الحال بحيث لا يتقدم عليها احد من كنى تلك
الجملة والامتناع من تمامها من الكلام المعبر عنها ها كان واخوالها وسائر ما يجزى
من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من ياتني اشكوه واما قوله علمت ليس في الدار
فان الفصل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوي بظاير كذا في العلاج فانها محسوسة
الاتاركة لضرب والمسيحي جوز تقديمه على الكلام المصدر باداة الاستغناء مردا في ولا
الابتداء مع تأثيره فيه معنى مع ان تقدمه كالتقدم اذ معنى ظننت زيدا اقاما زيدا قايما
في ظني ومع من العمل فيه طاهرا احترازا للفظ المتضمن للمصدر واما قوله الذي ما يضر
والذي ان يضر به يضر بك فاما الموصول وان كان مع الصلة كالجملة الواحدة الا انه لا يوشك
في صلاته معي ونحو قوله زيد من ابيه وعمرو في دارس هو اولي بالحوال لان المبتدأ كانه
لا يوشك معنى من المعاني في الخبر ليس هو معنى ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلت
فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا ان مفرد وقوله قبل وما وقع طرفا في الاكثر انه مقدم
جملة قلت لا شك ان اين اسم مفرد في الوضع سواء قد رابا جملة او بالمفرد فابن في ال
زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستغناء مرد
طرفا متعلقا بالخبر المنزول الموقوف به وجبت تقديمه على المبتدأ اما مع الخبر نحو علما
راك زيد اوبد ونه نحو علما زيدا **قول** واذا تضمن الخبر المفرد اعلم
انه لا يقع من جملة مقتضيات المصدر خبر مفرد الا كلة الاستغناء من زيدا ومضاف
اليها نحو علما زيدا **قول** وكان معججا اي او ان كان الخبر تقدمه معججا لمجي المبتدأ
نكرة على ما ذكر قبل من جواز تنكير المبتدأ ان تقدم حكم النكرة عليها خصة صحتها حتى جاز
وقوعها مبتدأ وقد قلنا عليه ما فيه كفاية فالاولى ان يقال في اجاب تقدم الطرف
خبر من المبتدأ المنكر في الاعتب بما لا يتضمن معنى الدعا ان الصلة فيه حرف ليس خبر
بالصنة مع كثر استعمال الطرف خبرا فلو قل وقوع الطرف خبرا عن المنكر انشغاف ذلك
الليس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وجوه يومئذ باسمر وتقدم
الخبر غير الطرف على المبتدأ لا يرفع الليس ولا يعينه الخبرية اذ لو قلت في رجل قايم
قايمه رجل احتل كون رجل خبرا عن قايمه اوبد لانه زائما للطرف فانه اذا تقدمت
الخبرية بسبب انشغافه لفظا او محلا هذا كله جل مذهب سيبويه واما على مذهب
الاحفش والكوفيين فالطرف حامل لما الاسم الذي بعده فليس هو من هذا الباب
قولنا في الاعتب خبرا عن قوله امث في حجر لانيك وقوله اما لا يتضمن معنى الدعا
احترازا عن خبر سلام عليك وويل لك فان الاقلب تاخير الخبر لما ذكرنا قبل قوله او المتعلق
اي المتعلق الخبر بكسر اللام وتعني المتعلق جز الخبر فقولك على الثمرة خبر والخبر دور
جزوه ونحو ذلك يريد بالخبر ذلك التدرج لان الجار والمجرور متعلق به الخبر دور

حده متعلق بعامله لان الجار ليس متعلقا في الحقيقة بل بسبب تعلق الخبر وعامله
القاصر يعني اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الي جز الخبر وجبت تقديم الخبر حتى لا يلبس
ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زيد من الثمرة كان مثل صاحبها في الدار وقد تقدم
امتناعا واذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو عمل الثمرة زيد مثلها جاز تاخير الخبر
المبتدأ بان يتوسط بينه وبين صفة نحو زيد عمل الثمرة مثلها اذا الفصل بين
الصفة والموصوف جاز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ اذ الضمير
وتاخر الخبر عنه نحو في الدار ما لكها فاقايم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين
خلا لباقيين وكان المانع نظرا الي ان المفسر مرتبته التاخير لتعلقه بالخبر وليست
بشي لان التقدم للنفيل كاف في صحة هو الضمير لا ترى الي قوله تعالى واذا ابتلي
ابراهيم ربه ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا فلان صواب لا في نحو
زيد اغلامه ضرب وكانه فظير في شدة طلبه للفعل لمفعوله فكان مفعوله متاخر بخلاف
اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابغة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم
للفعل **قول** او من ان يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد ههنا اذا كان
ان مع صلتها مبتدأ او جبت تقديم خبرها عليها وقد تقدم ان الفاعل صلتها مبتدأ وجب
تقديم خبرها عليها وقد تقدم ان الفاعل صلتها فاعل مند اي على اذا كان الخبر ظرفا
واما تعين تقدم الخبر لئلا تلبس ان المكسورة لان المكسورة لا تصلح ان تكون
مع اسمها وخبرها مبتدأ كقولنا جملة والمبتدأ مفرد فاذا تقدم الخبر عرف من اول
الامر ان الية هي بعده ان المفتوحة لان الخبر لا بد له من مبتدأ ولا يصلح له الا المتو
داما ان قلت ان زيدا قايم مندي فربما التبتست المفتوحة بالمكسورة لانك لو جيت
بالخبر فبعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قايم مندي او مظهر نحو ان
زيدا قايم مندي او غير ظرف نحو ان زيدا قايم حق لاشتهت المفتوحة بالمكسورة
ولم ترفع الفتحة الخفية الليس يكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام
بخلاف المفتوحة كما يجي في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجي خبر المبتدأ
بعد خبر ان الليس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن انه
خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن ان الطرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان
صرف انه خبر المبتدأ وانه ليس في حيز ان المفتوحة اذ هي حرف موصولة ويجي في باب
الموصول ان ناتي حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لان
لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون
مبتدأ لانها جملة والمبتدأ مفرد تعين ان ما بعد الخبري ان المفتوحة لا غير واذا كان
ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو انك خا رج فلا اصدقه فالحق تقدم على خبرها
لما ذكر في حروف الشروط ان الجملة التامة لا يتوسط بين اما وقايمها فلا تلبس المفتوحة
بالمكسورة ويجب ايضا تاخير المبتدأ الذي هو الا لفظا نحو ما قايمه لا زيد
او نحو انما قايمه زيد لانك ان قدمت زيدا لا انعكس المحصور وان قدمت

وقال له فخران فانك تقاتلهم واكرامة الحيين خلوكا هيا وسيبويه يقول مثله بخوة
 خولان فانك **قول** وليت ولعل ما نعان بالفتن في جميع نواحي المبتدأ منع وحذا في خبر
 المبتدأ المذكور لا ما نذكره وذلك لانه انما في العالم المشاهدة المبتدأ الكلمة الشرطية وليتها
 التصدير ولا بد خلفها نواحي المبتدأ لان تلك النواحي تؤثر في معنى الجملة وقد تدفع ان ما يوشع
 فاجملة لا بدخل على جملة مصدرية بلازم التصدير الا ان هذا المبتدأ يكون فيه راسخ
 في الشرطية جاذبان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهر وهو ان يحذف قوله تعالى
 ان الذين يقتولوا المومنين لا ينة والحق المالك بها ان المفتوحة ولكن من غير ما ع لكنه لما
 راي انه يجوز المعطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على اسم ان كما يجي في الحروف المشبهة
 بالفتن وكذا اجزي بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها بجزي المكسورة
 على ما يجي في الموضع المشار اليه اجراما مجري ان المكسورة رافعا كلمات الشرط الجازمة الثانية
 لا قد مر في الشرطية فلا بد خلفها شي من نواحي المبتدأ لان الضرورة فيضم مع ذلك
 بعدها صيرها لسان حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدير في جملتها وذلك بخبر
 ان من يدخل الكتيبة يومنا يلق فيها جاذبا وطنا والحق بعضهم ان بهما اي الحق ان في المنع
 من دخول الفا بليت ولعل قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق سيبويه خلافا
 للاختصاص ونقل العبدى وابو البقاء ابن يعيش ان يجوز لدخول الفاعل ان سيبويه خلافا
 للاختصاص **قول** وليت ولعل ما نعان بالاتفاق لوجه تخصيصها بل كل ناسخ للابتدأ
 فكذلك يجرى ما استثنى وما ذكره المصنف من ان امتناع دخول الثاني خبر لليت ولعل
 لزوم التناقض وذلك ان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اي محتملا للصدق والصدق
 وخبر لليت ولعل لا يمتثلان ذلك ليس بشي لصحة قوله ان جازيد قاضيه قال الله تعالى
 ان الذين يكفرون بايات الله يقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالعقل
 من الناس فبشرهم بعد اياتهم **قول** وقد تحذف المبتدأ في قوله جواز
 كقول المستهل القلان واخر جواز اخر خرجت فاذا التزم وجوبا انما التزم
 في موضع غير مثل قوله لانه كان كذلك وشي من زيد انما يما ومثل كل رجل
 وسيفه وشي من لانه كان كذلك المستهل المبصر لللال وقد ذكرنا انه لا يحذف شي
 لا وجوبا ولا جوارا الا مع قرينة دالة على تعيينه اعلم انه قد تحذف المبتدأ وجوبا اذا
 قطع النعت بالرفع كما يجي في باب خبر الحمد لله اهل المهد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذوه
 ليعلم انه كان في الاصل صفة قطع لعقد المدح او الذم او الترحيم كما يجي فلو ظهر المبتدأ
 الترتيبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال في نحو نعم الرجل زيدان فقد يره
 هو زيد وفيه نظر على ما يجي في باب **قول** جوارا وجوبا نصت على المصدر اى حذف
 واجبا وجاريا واذا نزل في السبع المتأخرة واختلف فيها منتقل عن المبرد انها ظرف
 مكان فنقل قوله يجوز ان يكون خبر المبتدأ الذي بعدها اي في المكان السبع فتقول
 على هذا مررت فاذا زيدا قايما واذا صعد متعلق بكايين وشبهه من متعلقات الظروف
 العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذ امضافا الى الجملة المحذوفة الخبر اذ لا

ظروف المكان الى اجل الا حيث على ما يجي في الظروف المبينة وما ذهب اليه لا يطرده في جميع مواضع
 اذ المتأخر اذا لا ينعى لتوكل في المكان السبع بالباب في تاويل قوله خرجت فاذا السبع بالباب
 وقال الزجاج ان اذا المتأخرة ظرف زمان مخبري قوله يجوز ان يكون قوله فاذا السبع خبرا
 عما بعدها يرمض ان فاذا حصول السبع اي في ذلك الوقت حصوله لان ظرف
 لا يكون خبرا عن الجملة كما مر ويجوز على هذا القول ان يكون الخبر محذوف فاذا ظرف
 لذلك الخبر يرمض ان في ذلك الوقت السبع بالباب تحذف بالباب لانه لا قرينة
 خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مصنفا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على
 ما قاله المصنف اي فباجازات وقت وجود السبع بالباب لانه اخراج اذا عن الظرفية
 او هو اذا استعمل به الفاجات والاحاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير مقترنة على
 الصحيح ونقل عن ابن بسوي ان اذا المتأخرة حرف فعل هذا خبر المبتدأ اي يجوز فاذا السبع
 محذوف وبلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المتأخرة فنقل عن الزبيري ان الفاء جوارى شرط
 مقدم وقوله اراد الفاء في التسمية التي المراد منها بعد ما بعد هذا لما قبلها كما تقدم
 اي متأخرة السبع لازمة للخروج وقالة المازني في زبيري وليس بشي اذ لا يجوز حذفها
 وقال ابو بكر مبرما ان في المعطف جلالا للمعنى اي خرجته فباجازات كذا وهو قريب
قوله التزم في موضع يقال الزمته الشئ فان لم يمتد الى قبل فلا يمتد الى في خبر
 التزم والرب وكر غير الخبر المقدس في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة
 العامة على تعيين الخبر المتقدم من بين سائر الاخبار فانظروا مسدود ذلك الخبر وهو في اربعة
 ارباب على ما ذكر المصنف اولها المبتدأ الذي بعده لولا ههنا على ما ذهب اليه البصريين وقال
 الزمرا لولا في الرفع للاسما الذي بعدها لا اختصاصا بها بالاسما كذا في الفواصل وقال
 الكتاني الاسم بعد هذا فاجل لفعل متقدم كان قوله لولا ان سوا اوله في وهو قريب
 من وجه وذلك ان الظاهر منها ايضا لولا في تعيينه امتناع الاول امتناع الثاني كما يجي في
 حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للعقل كونه حرفا للشرط فتشقي مع دخولها
 على لا على ذلك لاقتضاء معناها مع لا ايضا باق على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروفه
 الشقي فعبي لولا على فعلك غير لولا غير واحد على فعلك غير يشقي الاول اي استقام وجوده على
 لا يشقي ههنا لانه لو انتقام لا انتقام شقوت فنشركا ان لولا لا يفتق شقوت الاول انتقام الثاني
 كفاية لولا في قولك لولا انك لم تكن في شمتك كما مر في بيان قوله
 ولولا انما السبي لادى في موشة البيت لكن منع البصريين من هذا التقدير وحلهم على ان قالوا
 لولا كلمة بنفسها وليست لولا داخلية على لا لان الفعل بعد لولا اذا الصبر وجوبا لا بد من
 الاثبات بمنسوخا حرف في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي
 في غير الدعاء وجواب القسم لا مذكورا في الاصل كما يجي في قسم الحروف ولا يكون بعد
 لولا فتان البصريون الاسم المرفوع بعد مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره
 كما مر في اما يبد فقايمه كونه جملة خالية عن العايد الى المبتدأ في الاصل كما في لولا
 على هذا من خبر محذوف وجوب الحصول شوي في جواب حذف آخرها الدالة

في قولك انما السبي لادى في موشة البيت لكن منع البصريين من هذا التقدير وحلهم على ان قالوا
 لولا كلمة بنفسها وليست لولا داخلية على لا لان الفعل بعد لولا اذا الصبر وجوبا لا بد من
 الاثبات بمنسوخا حرف في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي
 في غير الدعاء وجواب القسم لا مذكورا في الاصل كما يجي في قسم الحروف ولا يكون بعد
 لولا فتان البصريون الاسم المرفوع بعد مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره
 كما مر في اما يبد فقايمه كونه جملة خالية عن العايد الى المبتدأ في الاصل كما في لولا
 على هذا من خبر محذوف وجوب الحصول شوي في جواب حذف آخرها الدالة

تقول حذف المفعول الذي هو ذوالحال فبقى ضمني زيدا بلا بس قايما وتجوز حذف ذوالحال على
 مع قيام الغرضية نقول الذي ضربت قايما زيدا اي ضربه شمر حذف بلا بس الذي هو خبر المبتدأ
 في الحال وقام الحال مقامه كما نقول زيدا مدينا شمر حذف بلا بس الذي هو خبر المبتدأ
 اذ اضع شرطه الذي هو العامل ولم يثبت مثله في كلامهم ولا يحتاج الى الاستدلال ان كان ثامه
 لا ناقصة وعلى مذهب من جواز ان يستعمل في الحال غير العامل في صاحبها يجوز ان يكون
 ضمني حاصل قايما فيكون العامل حاصل لا ذوالحال محمول ضمني وانما يجوز اختلاف العاملين
 على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقديره ضمني زيدا حاصل قايما والعامل في الحال حاصل
 وفي صاحبها ضمني وهو الينا او زيد فنقول حذفنا كاس او حاصل العامل في الحال كونه
 فاما ما سألنا جميع الانفاق كما حذفناه في تخريد عندك او في الدار المشاهدة **الحال للظرف**
 والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كالتقدم بيانه واعلم انه يجوز
 الحال السادس خبر عن فعل المضاف الي ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب
 ما يكون الامير قايما هذا عند الاختش والمبرد وسنعه سيبويه والاولي جواز لا تذهب
 ذلك الكون اخطب مجازا مجاز جعله قايما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في
 الضرورة فلا تقول ضمني زيدا قايما اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يورس
 بالمجاز ويجوز ان يقدرك في الفعل المذكور كانه من مضاف الي ما يكون بخلاف نحو اكثر شرفا لستون
 وضميني زيدا ذلك اكثر وتوقع ما المصدرية مقام الطرف نحو قولك ما ذوارق فيكون التقدير
 اخطب اوقات ما يكون الامير قايما اي اوقات كون الامير فتكون قد جعلت الوقت
 اخطب وقايما كايقال بخاره صاير وليله قايما **ويجوز** هذا التقدير انه سمع اخطب
 ما يكون الامير يوم الجمعة يرفع يوم الجمعة وايضا كثرة وتوقع ما المصدرية زمانا وكثرة
 وتوقع الزمان مسند اليه الواقع فيه كقوله وما ليل المظلي بناير ومنع المبرد من نحو
 قولك احسن ما يكون زيدا القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس
 القيام واجازة الزواج وهو الاولي لانك جعلت حسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدر
 وذلك بانما فقه الي ما المصدرية **قوله** وكل رجل وصنيعه الضيعة في اللغة العقلا
 وهي هاهنا كناية عن الصفة وضابط هذا كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع فكا
 قلت كل رجل مع شيعته فاذا صرحت بمع لم تحتاج الى تقدير الخبر فكذلك مع الراو التي بمعنى
 فلا يكون هذا المثال اذا ما نحن فيه اي مما حذف خبر وفيه نظر لان الواو وان كانت
 بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان وصنيعه عطف على المبتدأ الم
 يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منفردا من الراو بكونها خبرا للمبتدأ
 كما هو مذهب السرا في نصب المفعول معه على ما يجي في **باب ما يجي في**
 ان مع اذا وقع خبرا من المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا حتى يشغل الي ما بعد بل يكون منصوبا
 لفظا مثل الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وقالت
 البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وصنيعه مقدوران وفيه ايضا اشكال اليس في تقدير
 لفظ مسند الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر مشي محذوف

الواو
 على
 التي بمعنى مع

مسند الخبر ولو جاز ان يقول ان المخطوف مسند الخبر المحذوف لم يصح الاعتراض على
 تقدير كوني في قولك ضمني زيدا قايما حاصل بانه ليس هناك ما يمسد مسند الخبر المحذوف ان
 يقولوا ايضا خبره عن حله مسند مسند ولو قلنا قلنا التقدير كل رجل مقرون بضمته
 اي مقرون به عند وصيغته مقرونة به كما تقول زيد قايما خبر محذوف مقرون قايما
 اليه مسند ببقى الخبر في حذف خبر المخطوف وجوبا من غير مسند ويجوز ان
 يقال عند ذلك ان المخطوف اجري عليه في وجوب حذف خبره او الظاهر ان حذف
 الخبرون مثله غالبة لا واجب وفي لحن البلاغة وانتم والساية في قرن فلا يكون اذ لا من هذا
 الباب لا الاشكال **قوله** الكوفون ان وي مخطوفنا على مبتدأ محذوف لا جرمها واقع
 على الاخر جازا الا كون ذلك الفعل خبرا عنها سواء دل ذلك الفعل على التفاعل او لا فالاول
 نحو زيد والرجل سار بها فيبنا رايها خبر عنها كونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمر ويضيه
 وتوبيه منه قول السير الموصفين على رضي الله عنه فسموا جنة كن قد رايها وانما جاز ذلك لتضمن
 الخبر ضميرها والبصريون ينعون مثل هذه بل ان يكون الفعل خبرا اذا الفعل في ذلك كالصفة
 فلا يقال زيد وعمر ضاربه بالاتفاق ويجوز ونها على ان يكون الفعل حالا لا غير فزيد
 والرجل مثل كل رجل وصنيعه وسار بها حال **واعلم** انه قد يعني ما اضيف اليه المبتدأ
 عن المخطوف فيطابقها الخبر كايقال راكبا لثلاثة طليحان وقولك متقابل زيد قايما اي
 زيد ومن يتاوم به زيد قايما **قوله** ولعمري لا فعلان ضابطه كل مبتدأ في الجملة الفنية
 مستقيم للقسمة نحو لعمري ما يجي في باب القسمة فان تعيينه للقسمة والعل
 فليس الخبر المحذوف اي لعمري ما اقسمة وجواب القسمة مسند الخبر المحذوف
 والقسمة والقسمة لا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسمة موضع التحنيف اكثر
 استعماله وقد يستعمل لعمري في قسم السؤال ايضا نحو لعمري لتفعلن وقد ذكر المصنف
 قسما اخر ما يجب في حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد
 قد امكنه او في البار على ما ذكرنا قبل ويجوز ان ياتي الظاهر في ذلك المتعلق ليس بوجه لان
 الاخرى ان الله لا ياله على تعيين الخبر وسد شي اخر مسند حاصلان فوجب الحذف والفعل
 المصنف انما ذكرنا ذلك لكون هذا الساد مسند الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون شامير
 ما تقدم مما ساد مسند الخبر مشوا على ان الاغلب في الاستعمال تقريبا لمبتدأ وتكثير الخبر
 لان الاصل ان يكون الخبر عنه في الاستعمال تقريبا لمبتدأ وتكثير الخبر لان الاصل ان يكون
 الخبر من معلوما والخبر مجهول والا انكرة مناسبة للمجهول وقد يعرفان وينكران بشرط الظاهر
 نحو الله الصناديق خبر من مبهوم ولا يخبر به بالمعرفة عن النكرة الا عند سيبويه ونحو كسر
 ما لك ما كذا وقصد به لا خبر مسند ابوع كاذرنا فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان
 الخبر معرفة فما الغاية في ذلك الكلام فالجواب ان المقاد في نحو احوك زيد اطلاق لفظ
 زيد المعرفة على احوك المعرفة وهذا الذي حصل مخاطب لا اذ زيد يخبر تعريف لفظ الخبر
 لان المجهول اسناد لفظ الخبر اليه المبتدأ وحله عليه لا نفس الخبر لكنه يجي بالخبر كونه
 الاغلب مناسبة النكرة للمجهول كاذرنا لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل

تكميل الخبر لانه مستند مشا به الفعل والفعل خاله من التعريف والتكثير كما ذكرنا في
الكتاب ولا يصح تجزئتها لاسم منها مجزئتها مما يطرد ويحتاج الى العلانية وهذا حريف
وبقيناه على الاصل فكان نكرة وانما كان للاسم الاستناد الى الاسم لان
الاسم يصلح لكونه مستندا ومستند اليه والفعل يختص بكونه مستندا للاسم
لازم له دون الاسم والاعمال الفاعلة اصل الخبر التكثير لان المستند ينبغي ان يكون
فليس ينبغي لان المستند ينبغي ان يكون معلوما كالمستند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا
هو ان كانت تلك المستند الى المستند اليه فالجهول في قولك زيد اخوك هو انك انتا اخوك
المخاطب الي زيد واسناده اليه لا اخوته فاذا نقضت المبتدات بخروج زيد اخوه اخوه
ثم خاله ابنه بنته صميرها جاريتته صميرها صديقه فاذر فالمبتدات الاخيرة مع خبره
خبر عما قبله بلا فصل فصد بيقته قادم خبر عن صميرها وهذا الى المبتدات الاولى
فتكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من محل خبر عن الاول ويضاف كل واحد
من المبتدات الى صميرها قبله لانك تأتي بالعويد بعد خبر المبتدات فيكون اخر العوید
اول المبتدات وما قبل الاخر لما بعد اول المبتدات وهذا على الترتيب وذلك
بخروج زيد عمرو بكر خالد فاصبح عند في داره بامرهم فكانت قلت عمرو بكر خالد
فاصبح عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد خبرا عن عمرو
ومع رابطة فكانت قلت عمرو بكر مع خالد في داره اي عمرو وداره مشتملة على بكر وخالد
ثم جعلت هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة بامرهم فكانت قلت زيد عمرو بكر خالد
ثم جعلت هذه الجملة خبرا عن همد مع رابطة معها فكانت قلت همد زيد عمرو بكر خالد
بمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدات اكثر قوله **خبران واخواتها**
هو المستند بعد دخول هذه الحروف مثل ان زيدنا فاصبح وامره كما مر خبر
المبتدات الا ان تقدمه الا اذا كان ظرفا اعلم انه لما كان منه هبة ان الاصل
في دفع الاسماء الفاعل في نصيبها المفعول لم يكن له يد من ان يدعي ان كل من فروع المنصوب
يترجمها فيها مشبهان بها من وجه كما يقال ان المبتدات يشبه الفاعل لكونه مستندا اليه والخبر
يشبهه لكونه ثاني جزئ الجملة وخبران واخواتها يشبهه لكونه فاعله اي ان واخواتها
للفعل المتعدي الا انه قد مر منصرفه على مرفوعة بغير عية العمل على فرع عية
العامل وخبر لا التبرية مشبه خبران المشبه للفاعل واسم ما الحجازية مشبه لاسم
ليس الذي هو فاعل وقد تبين لهذا وجه مشابهة اسمان واسم لا التبرية وخبر
ما الحجازية للمفعول بكر لفا فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمل فاعلة
كانت افلا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولانا لا يحتاج الى تشبيه هذه
المرفوعات بالنا على بل يحتاج في نصيب بعض العهد وهي اسمان واخواتها واسم لا التبرية
وخبر كان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما ينبغي في بابها علة وتقا ونصبا مثله
ولم يقدم الرفع على النصب كما تقدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل
الذي يعمل عليه اعني شيء واحد فكان ترتيب معوي ليس معنى تقدم فروع على

تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على السرايل معناها
يسمى معنى وجه وكذا العظما لفظه والمشا بية فزية كما ينبغي في بابها فاعلت على الفعل
على قوته ومن انصرف في اسم الرفع عند الكوفيين ان خبران واخواتها
وكذا خبر لا التبرية فروع بما ارتفع به حين كان خبرا لمبتدات لا بالحروف لضعفها عن عملين
ومذهبنا ان ربي اولي لان انتصاها للخبرين على التثنية فالاولي ان نقل بينهما ولا سيما
مع مشابهة فزية بالفعل المتعدي **قوله** بعد دخول هذه الحروف يخرج خبرا لمبتدات
وكل ما كان اصله ذلك سوي خبر هذه الحروف لكن دخل فيه خبر المحدث فان نحو حسنا في قولك
ان رجلا حسن فلامه في الدار مستند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يزدج
على خبر لا التبرية نحو لاجل حسنا فلامه في الدار وكذا يريد على حد اسم ما ولا المشبه
بليس بخبر ما زيد الظريف فلامه في الدار فان غلامه مستند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا
يرد على خبر المبتدات بقوله المجرى المستند الى صفة المبتدات في قوله تعالى ولعبد موسى
خبر لوقال هناك المعايير للصفة المذكورة ولتتابع المبتدات او قال ههنا المستند بعد دخولها
الذي كان في الاصل خبرا لمبتدات وفي اسم ما هو المستند اليه الذي كان في الاصل مبتدات
للمسلم من الاعتراض **قوله** وامره اي حاله وشانه كما مر خبرا لمبتدات اي في اقتسامه
من كونه مصدرا او جملة وفي احكامه من كونه متجدا او متفردا او مثبتا او محذورا او غير ذلك
وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الصمير ولا يحذف الا اذا علم **قوله** الا في تقدم
اي ليس امره كما مر خبرا لمبتدات في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسمان وقد جاز تقدم
الخبر على المبتدات وانما كان ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كما ينبغي في بابها
فان يدان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع
لا مثل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل
بل فعله فلما عملت هذا العمل لفرعيتها فلم تنصرف في معمولها بتقدم ثانيا عليها على
الاول كما تنصرف في معمول الفعل لنقصا لهما عن رتبة الفعل وقد يقال خبرها خبر
المبتدات في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا اليه صدر الكلام
كما ينبغي في قسم الحروف **قوله** الا ان يكون ظرفا استثنائيا من قوله في تقديمه الذي كان
منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من معنى اي ليس
امره كما مر خبرا لمبتدات في تقدمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقدم
اذا كان الاسم نكرة نحو ان البيان لسبحا وانما جاز تقدم الخبر ظرفا لتوسعه
في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او
مكان فصار مع كل شيء كترية ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيرها كالخارج
يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار مجرا المناسبة بينهما اذ كل طرف في التقدير
جاء ومجروا يحتاج الى الفعل ومعناه كاحتياج الطرف لكثرة في الكلام مثله واحتياجه
الى الفعل ومعناه كاحتياج الطرف لكثرة في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل
امعناه ساسيته له لان الظرف في الحقيقة جاز ومجروا يعني في **قوله** خبرا الي

هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدما ما كان يوم الجمعة
فليس مما فعله فاعل الفعل المذكور واوجده ذلك المفعول منه واما المفعول له اذا كان مفعولا
للفاعل وصار منه الا ان فاعليته ليست هي هذا المفعول الا ترى ان لو كان المتكلم
زيدا في قولك زدتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيادة فيان المفعول المطلق
اخضر بالفاعل من المفعول له فهو الحق بتقدير ذكره وايضا لا فضل الاوله معر طلق
ذكره لانه لا خلاف المفعول له قرب فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان
طلب الفعل الموضع للفاعل له اشده من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصورة على
صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصورة اسم مفعول منه بل في اخره
قوله ضربت زيدا يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالف مضروب معه اكراما مضروب
له فتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتخيير صيغته من غير تباين نحو ضربت زيدا واما الى غيره
فبحرف جر نحو ضربت في يوم الجمعة واما قوله سير في سحابة وصيغته يوم كذا فجاء قليل وكذا
فرسخ مسير في يوم مضروب وهو على حذف حرف الجر لا تشايع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال
سبحويه في قوله حيثك حقوق الخمر اصله حين حقوق الخمر فاشنع في الكلام واختصر
قال وليس هذا في سنة الكلام بل بعد من قوله صيد عليه يومان وولد له ستون عاما
وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول المتساويا واختصارا لاجل
كما ترى ان غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول منه لان احتياج الفعل
منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول
معه اذ الفعل الذي لا علة له ولا عزم قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه لا ينفصل عن المصاحب
وايضا يصل الفعل الى حطة الواو بخلاف ساير افعال عيل ولولا مراعاة التسمية كان
تقدم الحال على المفعول والمفعول له معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى
وانما سمى ما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس بتقدير الكونه مفعولا حقيقيا بحرف جر كالمفعول
به والمفعول فيه والمضروب له والمفعول منه **قوله** هو اشهر ما فعله **قال** انما قلت
هنا اسم بخلاف ساير المحدثات يخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله
المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور **تتبع** ان اردت قوله فعله المتكلم اوجده بالقول
اي قاله فالمفعول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهره اصطلاحا لهم يطلق
على ضمير القول فيقال هذا مفعول وهذا مفعول فلهذا كان اذا خلا في قوله ما فعله حتى يخرج
بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مفعول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا
اللفظ المفعول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبتاويله باللفظ يبرهن في الحذف
جميع المتأخرات فان لفظ زيدا ويوم الجمعة واما حذفت لفظ وجعل الفاعل بالقول في قولك
ضربت زيدا يوم الجمعة اتماما فان اردت هو الظاهر بقوله انه فعل مضمونه الذي
هو الضرب فلهذا كان خلاصته لا يخرج لانه اذا فعل مضمونه ولم يفعل هذا يعني
باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله هذا الحدث نحو ضربت في ما ضربت
ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان يقول النبي فتخرج اثبات

افلا قدر له فعلا وان لم يكن له كما قيل في نحو التهنئة على ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا
على وضع موضع سهولة ومن الالحاح اخبار فعلها اسما عما قولهم هذا ولا يترك كان المخاطب
يزعم زعمات كاذبة **تتبع** انما يخالف ذلك قول عليه سيما الصدق صادر من غير قيل له هذا
ولا زعمات كاذبة **تتبع** الحق او لا تؤمن زعماتك ويجوز ان يكون التقدير اذ عثر هذا ولا ان ضمر
او لا ترفع زعماتك ومنها قوله من انت زيد او اصله ان رجلا غير معروف
بفضيله يعني زيد وكان اسما رجلا مشهورا فذكر ذلك عليه اي من انت ذاكر ان يدا وتذكر
زيد وانتصا ذاكرا على الحال من معنى من انت اي من يكون كما قيل في كيف انت وقصته من
شريدان كيف يكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيم بسواي من انت تذكر زيد ويروي زيد
بالرفع اي كلامك زيد نحو كلمته فوه الي في والنصب اقوي واشهر ومنها قوله عذرك من فلان
والعذر ما يعين العاذر كالتبعية او المعذر كاللايم بمعنى المولم واعد واعد بمعنى ويجز
ان يكون بمعنى العذر الا ان النعت في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات
كالصهيل والنبم فكثير والعذر ايضا الحال بحالها المراد بعذر عليها **قال**
جاري لا تشكرني عذري **سيري واشتقاني قبل بعثي**
بتن بقوله سيري واشتقاني الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اشتا
تخص الضيع اي المخاطبة اي احضر عاذرك اي عذرك او الحال التي يعذر فيها ولا يلام وهي
فعل المكروه الى ذلك الشخص اي لك العذر فيما تجازيه لسوء صنيعة اليك ومعنى من فلان
اي من اجل الاساة اليه او ايداه اي انت ذو عذر فيما تقامله به من المكروه ومنه ما يروي عن
النبي انه قال لا يكره عذري من عايشته اي من جهة تاديبه وتقر بها وفي الخبر ان ليلك الناس
حتى يعذروا من انفسهم اي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لعذبتهم ومهلكهم فغنى من انفسهم
اي من جهة انفسهم واهلاكها ويقال من يعذرك من فلان اي من اجل ايداه اي في عذرك
ايداه بهل ههنا من يعذرك ومنها قوله اهلك الليل ان كان الواو فيه بمعنى منع فالمتعني
الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك اليهم وان كانت اللفظة انتصب الليل بفعل اخر غير ناصب
اهلك اي الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتما اي اعطين كليهما وتمرا واصله انه قال
شخص بين يديه زبد وسنار وتمرا لخر اي هذين تريد مشيرا الي الزبد والسنار فقال ذلك
الاخر ذلك ومنها قوله الكلاب على البقراي ارسل واحشفا وسوكيله اي اتبع حشفا وكل
شئ ولا شئتمه حراي اصنع كل شئ ولا تركت شئتمه حروا و ان تاتي فاهل الليل والنهار اي
فتاتي اهل الليل والنهار اي اهلك بالليل والنهار وويار الاجه اي اذكرها وقولهم
كاليوم رجلا اخر ما ديت رجلا اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وحذف ما اضيف الي اليوم
وكال يوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاما بالرفع وتمرا وكل شئ ولا شئتمه حراي كلام
لي وكل شئ افسر وجوب الحذف في جميع ما ذكرنا امثالا لكونها امثالا لا او كما مثل في كثرة الاستعمال
والامثال لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا في افعال القلوب كالحج والبا
وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعينه نحو ما احسك واجل اذلا
تتبع في محب من دون المتعجب منه ولا يحذف المحاب به نحو ضربت زيدا في جواب من

اي يسمع وتوقع الفعل منه ولا يمنع وليس قطعا وقوع الفعل بخلاف له صراح فانه قطع بحيث
 الفعل على الوجهين الآخرين لا يكون هذا الباب لا **ان** يدي الا الثاني
 من هذا الاثر الثالث في قوله تعالى صنع الله ووعده الله وكذا باله وصيحه
 معنى افعالها فيقال هذه المصداق منصوبه بالمذكورة قبلها لقيام مقام افعالها
 وقع هذا المصدر المنصوب اعلى خصوصية حماره صراح التثنية اما على البدل وانما على الوصف
 على اخذ وجهين فالتحليل بل حذف المضاف اي مثل صوت حماره يجره فان تعريبه مع كون
 الموصوف نكرة لان مثلا لا يعرف بالاضافة وبني عليه انه يجوز هذا الرجل اخر زيد على اللفظ
 اي مثلا اي زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا كان هذا وتفسير الطويل اي مثل الطويل
 وقال في التحليل هو جامد مودع بالمشتق اي له صوت منكر كما يقول مررت برجل اسد اي جري
 ومثله قليل كما يجي في باب الوصف فاذا تعريف هو عند هؤلاء لا بدك لا غير واذا انضمت المصدر
 اعني خصوصية حماره ان يكون على احد التاويلين المذكورين في الوصف وذلك الحال الضار
 المستكن في له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجامد مودع فاعرف ان له صوت صوت حسن
 فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه
 بالتبدل لا التوكيد للفظي كما في جاتي زيد بدل لان الثاني مع وصفه صار كاسم وانما
 ما لم ينفذ الاول ولم يكن معنى الصفة كان توكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف
 ليس فيه فلو كان مع وصفه كاسم واحد الا بوي انضم جعلوا الحال الموطنة جالا لان في وصفه
 معنى الحال كانه تعالى انما انا عرفتنا عرفتنا وهذا كما قال سيبويه في نحو لا ماما ماما ردا
 فان كبرت فصار وصفا فان فيه بالخيار ان شئت فقلت وان شئت لم تقول جعل الثاني لكونه
 تكريرا للاول موصوفا بشئ كما لو وصف الاول ومن جعله بدلا فان معنى الوصف في تابعه في الظاهر
 لا فيه ولا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن توكيدا لفظيا كما يجي في باب السند
 واجاز التحليل في هذا المصدر الموصوف النص ايضا اما على المصدر او على الحال وانما اختلف
 سيبويه الاتباع في الثاني دون النص فالاولي انما يجعل الثاني مع تابعه تابعا للاول حتى يكون
 تابع الثاني كتاب الاول لكونه بلفظ الاول وصفا فالاولي ان تجعله تابعا للاول فاذا جاء تبدل
 الجملة المذكورة صفة للمصدر الموصوف من غير تكرير المصدر فالاولي لا يتبع ويجوز النص على حذف
 المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان قلت الجملة المتقدمة
 من ما جاء لا سمع معنى المصدر فالاولي الاتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا بدلا كما ذكرنا
 نحو مررت فاذا ان الدار صوت متون حماره وانما قر من نصبه لان الجملة المتقدمة ليست
 ان كالفعل فاعلم ان اسما ليه الحرف معنى ولا بد للفعل من سند اليه وقد اجازوا
 النصيب فيه على المصدر او الحال كما مر وروي في بيت روية بها الزدهان اما الزدهان
 نصيب ايماع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو غاية الضعف فالوجه الاتباع
 ومثله **و** منها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غير عزله على الف درهم اعترافا وليس
 توكيد لنفسه يعني يكون ذلك المصدر مضمونا لجملة لا محتمل تلك الجملة من جميع الاسماء لان
 المصدر لا محتمل لها الا ان المصدر اذا كان المصدر ولا محتمل ان المصدر انما هو

يكون نفسه فاعترافا في له على الف درهم اعترافا بكونه الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة
 كان الله له موكدا **ال** لان الموكد هنا مضمون المعركة اي الفعل من دون
 الفاء لان **ان** يدي وحمل على التعريف والامان وامان سبيلنا لا اعتراف مضمون الجملة
 لان **ان** يدي وحمل على التعريف والامان وامان سبيلنا لا اعتراف مضمون الجملة
 الذي هو المراد الحق ان هو هذا الى الصلوة فاعتراف الحق كرجل صدق وحماره ومنه قوله **و**
ان لا يحتمل الصدق وانما **ان** **ال** اليك مع الصدق ولا ميل لان قسرا يعني التاكيد وهو الحاصل
 من الكلام السابق بسبب ان واللام فالصديق الموكد لنفسه هو الذي يوكد جملة تدل على ذلك
 المصدر نصا ومنه صيغة صنع الله وكاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام تنق على معاني
 هذه المصادر في مثل هذه المصادر وضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة
 وتكونها توكيدا لانفسها ولا يمنع في كل ما هو توكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة
 عالة فيه لقيامها من الافعال الناصبة وقاديتها معانها كما قلنا ان نحو زيد صوت صوت حماره
 يكون من المنصوب باللام واضماره **قوله** ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غير نحو زيد تايمر
 حقا وليس يوجب توكيد الفاعل اعلم ان قولك زيد تايمر حقا مثل رجوع زيد الفاعل في ان المصدر
 هو كونه لما محتمل غير لان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد ومن جرد الفعل من دون
 الفاعل شاعرا علم ان الموكد لغيره في الحقيقة موكد لنفسه والافليس بموكد لان معنى التاكيد
 تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن اليه ثابته فكيف يتقوى واذا كان ثابته فكيف انما يوكد
 نفسه بريان كونه موكد لنفسه ان جميع الاسئلة الموكدة بغير التوكيد في قوله **ان** هو
 في معنى القول قال تعالى ذلك عيسى بن مريم قوله الحق وقوله هذا القول لا قولك اي هذا
 هو القول الحق لا قولك مثل قولك انه باطل وهذا زيد في ما يقول ما فيه مصدره اي قوله
 غير قولك ومعنى هذا زيد كعني قوله انما ابو النخعي اي هذا ذلك هو المشهور والممدوح لا كما تقول
 ان حقه من صدق ذلك وقولك هذا تايمر حقا اي قولنا حقا وكذا هذا عبد الله حقا **ان** لا باطل
 وكذا قولك طالع اذن لا تبعه كل حالة من الدهر جند غير قولك طالع **ان**
 اي قولنا جدا وكذا قولك لا فعله التبعة اي قطعت بالفتل وجرمت به قطعة واحدة والمعنى انه
 ليس به تردد بحيث اجزم به شعر مدولي شعر اجزم به مرة واخرى فيكون قطعتا ان لو ان قطعت
 واحدة لا يقتضي فيها النظر وكذا قولك افعله البتة اي جرمت بان تفعله وتقطعت به قطعة واحدة
 بمعنى القول القطر به وكان اللام فيها في الامثلة للمفرد اي القطعة المعلومة في التي لا تردد
 فيها فتقول التقدير لا مبلي في مثل هذا المصدر لان جعل الجملة المتقدمة مقعولا لقلت
 وهذا المصدر مقعولا مطلقا لقلت بيا نال النوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة
 لان التكرار اذا تكرر بالجملة فهي مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة لغيره
 فلا صا وقا حقا مطا بقا الحقا **و** هذا المعنى تدل عليه الجملة السابقة نصا حيث الاحوال
 فيها لغير من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل على العمل البتة في
 واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو يقتضيه مدلوله وانما قولك خبر كذا خبر كذا
 او الكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول اللفظ كخبر كذا خبر كذا بل المراد انه محتمل للكذب

مفعول ثالث بالظن انما ضرب لانه مفعول فيبقى الضمير المتصل بعلامه كانه لا يتصرف
بخلاف قوله تعالى واذا ابتلي ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر عن الفعلية فقط وبخلاف
ضرب علامه فانه متقدم من جهة المفعولية والمنعوية واجازة البصر في الكتاب المقدس
اللفظي وكذا منع الكوثرية بخلافه او غلاما فيه ضرب زيد واي شي اراد الكتاب
وكذا منع الكوثرية عند اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المتبشر في هذه الصورة
ولا يجوز ان يقدره قبل المفعول المتقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف ينسب
ما هو متقدم من نظا وليس مقدم تقديره هذا بخلاف ضرب غلامه ربه فان مرتبة المتبشر قبل
الضمير ان يجوز تقديره عليه واجازة البصر بكونه وهو الحق نظرا الى مرتبة المفعول بعد ما جعل
مفعولا لم يجز تقديره المنسوخ وحل اي الفاعل اخر فاما المتصل به فكيف ينسب قوله ان قد غلامه ضرب
زيد ضرب زيد علامه وكذا اشعرا نحو ما طعمت اكل لا زيد لانك حدثنا الفاعل الذي هو الاصل
والهدة واقتضيت بالفعل الذي هو مفعوله وذلك بان تقدم على الفعل واجازة البصر بكونه
اولي لان المستثنى في مصدر الفاعل واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مشتركة النظا
الذي لا ينصبه فلا يقال زيد ضربت كلبا يعني في المنصوب على شريطة التفسير **قوله** وقد
يجذف الفعل لقيامه بقرينة جواز اخذ زيد لمن قال من ضرب ووجوبه في اربعة مواضع
سماي نحو امر او نفسه وسهوا خيرا لكم والعلا وسهلا القرينة الدالة على تبين المحدث وقد
لفظية كما اذا قال شخص من ضرب فقتل ويدا وقد يكون حاله كما اذا رايته شخصيا في يد خشية فامد
لضرب شخصه **قوله** انما ضربت اباي والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب
الحذف في التاميات بقرينة الاستعمال وانما كانت سماعية لغرض ما بطريق به ثبوت علة وجوب
الحذف اي كثر الاستعمال بخلاف الثاني فان الضابط لكونه هنا دي قوله تعالى انتهوا خيرا لكم تفسير
سبيبه انتهوا عن التكليف وايضا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه
لان كان لا يتقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول اي كن ذلك وقال الفرار كان اضرار كان جاز
انما له محسنا اي يكن محسنا وموعده بتقدير انتهوا انتهوا خيرا لكم وقوله خيرا لكم ووراك
او منع لك بتقدير خيرا لك وراكن مكانا او منع لك بقوي مذهب سبيبه اي قد
ايت في الآية وكذا قوله فواعده بترجي ما لك اول الذي بينهما شهلا اي قولي ايت مكانا
اصيل وكذا قوله امر اقا صدا اي انته عن هذا وايت امر اقا صدا وقرينة ايت في
هذه المواضع انك تخيت فالاول عن شئ شر حيث بعد بما لا ينبغي عنده بل هو ما يوسر به فيجب
ان يختص بامت او اقصد او انا يفيد هذا المعنى وليس قوله امر اقا صدا مما يجب
في فعله بل ما ذكره سبيبه واورده الزمخشري في ذلك واورده سبيبه وانتهوا خيرا لكم
وخيرا لكم فيها وجب اضرار فعله وفعله مع انته وايت امر اقا صدا بانها راناصت
امر اقا لم يسمح اظهار راناصت خيرا لكم وخيرا لك والافا لثلاثه متقاربة المعنى ومعنى امرا
قامعا ذا قصد والقصد في الامر خلاف القصور والافا ط قال بلا طر في قصد الامور
ذمير قوله اهلا اثبت اهلا لا اجاب بها لا اي وطئت مكانا شهلا اهلا لا عشا
وقال البردي منصرفه بل المصدر اي رخصت بلا ركن مرحبا اي رحبا واهلكت اهلا

فجرب اذ والحق به **قوله** كذا نحو مات موتا وفنى ففنا جار مجري ما فعله الفاعل واختر بقرينه
فاعل مذكور عن نحو **قوله** انما ضرب فان الضرب فعله فاعله فاعل ما لم يفعل فاعله
الفعل الذي هو **قوله** من فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسن الضرب
قوله من سنة فعل وكذا قوله معناه والضمير في معناه ما يرد الى اسما او الى ما **قوله**
بمعنى اختر عن نحو كرهت قياي فان قياي اسما فاعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن
ليس كرهت بمعنى قياي وبسطل هذا الحد نحو كرهت كراهي واجبت جري واجبت بمعنى
على المنصوب في نحو **قوله** وقد يكون للثا كيد والقوع والعند ومثل جلست
جلوسا وجلسة وجلسته فالاول لا يجي ولا يجمع جلوسا اخويه المراد بالثا كيد
المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيا ووشي عليه من وصفه وعدوه هو الحقيقة تأكيد
لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيد للفعل فيسقط قولك ضربت بمعنى احد شئت
ضربا فاما ذكرت بعلم ضربا ضارا بمنزلة قولك احدثت ضربا فاعله فاعله تأكيد للمصدر
المضمون وحل لا للاخبار فالزمان الذي تضمنه الفعل ويجي بالرفع المصنف والموصوف
وذلك على ضربين لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الموصوف كالقمر في والقرقضا والجلسة
والا لان الفاعلة المصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الشدة
او الضعف وغير ذلك فاما الجلسة ليست لمطلقا بل هي **قوله** وربما يذكرونها ما يعين ذلك الوصف
نحو جلسة حسنة وربما ترك نحو جلسته جلسته واما ان يكون موضوعا بصفة مع ثبوت للوصف
نحو جلست جلوسا حسنا او مع هذه فاعله ما لا خلاف في انه لا يضاف الى المصدر بل الى
حركات الموصوف فمضى حذف المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضربت الاسير
وذلك لانك لا تقبل فعل بكونه واما ان يكون اسما فاعله ما لا خلاف في انه لا يضاف الى المصدر بل الى
انواع الضرب واما بالاضافة وذلك اقا اي ضربته اي ضربته واما ان الفعل التفصيل
نحو ضربته اشده ضربا فاعله ضربا لان اقا وافعل بعضه فان اية كارجي في باب
الاضافة ويجوز ان يكون هذا ما حذف موضوعه اي ضربا اي ضربا اشده ضربا واما في بعض
او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير سيقن في اللفظ نحو ضربته اقرانها او جاسا ولما
ان يكون مفعولا لاجتناب الاختلاف الانواع نحو ضربته ضربا اي ضربته ضربا
نحو **قوله** ونظروا لله الظنونا او مفرقا بلام الهمزة كما اذا اشترى الى ضرب معمود شديد او خفيف
او غير ذلك فتكون ضربته الضرب ونحو المرفق فاعله في قوته القرفضا مفعولا بنفسه كاذ كرفا
عند سبيبه وقال البردي هو في الاصل صفة للمصدر في القدر القرفضا والوجع القرفري
والله بعض الكوثرية هو مفعول بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل وكانه قيل تقم القرفري
وتقم القرفضا ونحو وعد من سماع وقوع هذه الاستار منها لشي وعدم سماع اصلاها يصرف
المذهبين اذ هو اشبات حكمه بالادليل وتبيي بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا
وهو اما مصدر موصوع له نحو ضربت ضربته وضربتي وضربا او مصدر موصوف بما يدل عليه
نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد موصوع ميمر بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربا قال الله تعالى فاجله
ان من جلدة او مجرة على التمييز نحو ضربته الناذر بكون المجرة صفة المصدر وحذف اي ضربا

المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم زيد بالرفع والنصب
لا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد بلا سبب اي لما تقدم من الامور التي بعده وضمه بي لا يند
اي انما اذا جيت به بعد وصف اسم الاشارة يجوز فيه الامران لانه الاشارة قد
يستند من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وهذا اذا كان جارا على الوصف
وزيد بالضم وهذا المال جارا على هذا اذا كان ذلكا لتابع عطفت نسق مجزعا عن اللام
لم يجز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذو واحد لا تملك له حمله على الوصف كان وصفا
لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذي اللام كما قلنا في اي لا يجوز سبب المضاف لانه
ولا نصبا على المفرد الذي هو وصفه للمنادي المضموم نحو يا زيد الطويل وقد واجهته انما
النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جوارقيا منه
مقام المعطوف عليه لا يجوز يا زيد واجهته برفع ذوقا لانه لم يبق الا النصب في هذا على
زيد اجاز لما في الرفع من اقل الطويل ويمتنع من كون المنطوق كالمعطوف عليه في كل ما يجب له
ويستحق عليه الاتري الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز بالحارث الجواب انه كان
القياس من اجتماع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع
اللام لفظا ولم يجتمع في يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انها اجتمعت
تقدير اللفظ **قوله** لا تضربوا بعنق منكم يعني ان العرب لا يحل له والي انه لا يحل
على محله ويترك ظاهرا وعرايه ونه الموضعين نظرا **قوله** الاول فلان المضاف اليه اضافة غير
محملة له محله الامور انما هي كنهه ثانيا فلا يجوز من الوجه وهو بضم المضاف وهو رجب
زيد وكذا انما اضيف اليه المضاف **قوله** طلب المحقق حقه المثلوم **قوله** الثاني
قانه وانما كان في كلام سيبويه منع الكل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر وان جازي الظاهر ما يؤم خلاف ذلك فهو بضمه عاملا كقول
فاضارب زيد وعمران التقدير وفنارب عمرو ولا يجوز في نحو حشمت الوجه واليد رفع المعطوف
كل هذا كراهة لخالفه التابع لظواهر اعراب المتبوع الى المحل الحفي لكنه يشكك بانثاقهم على
جواز المعطف على محل اسم ان في نحو يا زيد انطلق وعمره ان يرتكب ان الجملة غير المؤكدة
اعني عروم مع ضم المقدر عطف على الجملة اعني ان مع اسمه وجزم ولا يقول ان الاسم عطف
على الاسم كذا يقول **قوله**

المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم زيد بالرفع والنصب
لا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد بلا سبب اي لما تقدم من الامور التي بعده وضمه بي لا يند
اي انما اذا جيت به بعد وصف اسم الاشارة يجوز فيه الامران لانه الاشارة قد
يستند من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وهذا اذا كان جارا على الوصف
وزيد بالضم وهذا المال جارا على هذا اذا كان ذلكا لتابع عطفت نسق مجزعا عن اللام
لم يجز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذو واحد لا تملك له حمله على الوصف كان وصفا
لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذي اللام كما قلنا في اي لا يجوز سبب المضاف لانه
ولا نصبا على المفرد الذي هو وصفه للمنادي المضموم نحو يا زيد الطويل وقد واجهته انما
النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جوارقيا منه
مقام المعطوف عليه لا يجوز يا زيد واجهته برفع ذوقا لانه لم يبق الا النصب في هذا على
زيد اجاز لما في الرفع من اقل الطويل ويمتنع من كون المنطوق كالمعطوف عليه في كل ما يجب له
ويستحق عليه الاتري الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز بالحارث الجواب انه كان
القياس من اجتماع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع
اللام لفظا ولم يجتمع في يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انها اجتمعت
تقدير اللفظ **قوله** لا تضربوا بعنق منكم يعني ان العرب لا يحل له والي انه لا يحل
على محله ويترك ظاهرا وعرايه ونه الموضعين نظرا **قوله** الاول فلان المضاف اليه اضافة غير
محملة له محله الامور انما هي كنهه ثانيا فلا يجوز من الوجه وهو بضم المضاف وهو رجب
زيد وكذا انما اضيف اليه المضاف **قوله** طلب المحقق حقه المثلوم **قوله** الثاني
قانه وانما كان في كلام سيبويه منع الكل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر وان جازي الظاهر ما يؤم خلاف ذلك فهو بضمه عاملا كقول
فاضارب زيد وعمران التقدير وفنارب عمرو ولا يجوز في نحو حشمت الوجه واليد رفع المعطوف
كل هذا كراهة لخالفه التابع لظواهر اعراب المتبوع الى المحل الحفي لكنه يشكك بانثاقهم على
جواز المعطف على محل اسم ان في نحو يا زيد انطلق وعمره ان يرتكب ان الجملة غير المؤكدة
اعني عروم مع ضم المقدر عطف على الجملة اعني ان مع اسمه وجزم ولا يقول ان الاسم عطف
على الاسم كذا يقول **قوله**

فان لم يجد من دون عدنان والذرا ودون معك فليترك عن العوازل
قوله فليستنا باجبال ولا احد يدنا
ان المنصوب مضاف على الجبال والمجوز **قوله** واتر موارف الرجل كانه جوارق عن
سبب من انما اذا كان صفة للمنادي المضموم فلم يحذفه النصب كما في يا زيد
الطريف **قوله** وتواضع كانه جواب عن سؤال واراد على الجواب عن السؤال الاول
اي اذا كان هو المنصور بالنداء والمنصور بالنداء كالمنادي المضموم فارجح ان يجوز في توابعه
ما جاز في توابع المضموم فعلى هذا نحو الرجل في يا ايها الرجل كانه انما اذا قيل لم يجب
لنعم قيل هو كالمنادي المفرد الذي باشره هو الذي لا يكون مقصودا ومن موصوفه فاذا

وكيفما بدلا من مفرق اللفظ يجمع بينهما الاقلية **قوله**
قوله سعاد الاله ان تكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة وزرب
اتما العجزة والصعوبة والي ربابه فان لامها لاؤمة لكنها ليست بدلا من الناول لئلا الناس
فان اللام يرضى من الناول اضله اناس ولا يجتمعان الا في الشعر **قوله**
ان المنايا يعطون على الاناس الامنيها

الا انها ليست لازمة اذ يقال في السبعة تسعة لولا اصله الاله فقال بمعنى منقول
والالهة العبادات والاله بفتح العين اني عبد فله بمعنى مالوه اي معبود فله في الا
من الاعلام الغالبة كالصق كانه كان عامرا في كل معبود مشرا خشن بالمعبود بالحق لانه
او لي من تولد اي بعيد وصار مع لام العهد فله فلكم في استعمال هذه اللفظة صار
تخفيف اغلب من شوكه وصار الالف واللام كالنوع من المانع لقله اجتماعهما تقول
جماعهم يخفف بحال الضرورة كما قلنا في الاناس ذلك انه قد يجي الاله في السعة او في
ابو الصنح الاصغى في ان امته من خلف كان ليسجي عبد الرحمن امية عبد الاله فلما
خففت لانه نقلت حركتها الي ما قبلها كما هو القياس وحذفت ضمها والله شمر انما
اللام الاولى واو عوها في الثانية ولا **قوله** سبب معني عبادة لان
التخفيف مع غرضه من غالب كغلب في الله فكان اللامين لم تلتقيا والالتقيا يا الله
قطع المهرم وذلك للايد ان من اول الامر ان الالف واللام خرجا على كانهما عليه في الاصل
وصار كحل كلة حتى لا يستكرا اجتماع يا واللام فلو كانا بقتيا على اوصالهما سقطت كلف
في الدرج او مفرق اللام المعرفة مفرق وصل **قوله** ابو علي يا الله بالوصل على الاصل
جوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه ليها ان يسترفيقا في قطع مفرق واجتماع اللام
ربا ان هذا اللفظ اختص بشيئا لا يجوز في غيره كاختصاص شماء قباي وخراصة في الحضر
ويا الله والله وها الله او الله مجوزا تحرف مقتدر في السعة وانما الله لافعل بقطع
المهم كايحي في باب التسم

من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عيني
شاذ وجه جواره مع الشدة والوزوم اللام **قوله**
فيا الغلامان اللذان فورا يا كما ان تغيالي شورا
اشد وبعض الكوفيين يجيز دخول ياء في اللام مطلقا في السعة واليمان في المهرم
عروض من يا اختراعات بر كالا ابتلا باسمه تعالى **قوله** القوا اضله يا الله امنيا بخير
خففت بحذف المهرم وليس وجهه لان قول اللام لا يؤم بالخير ويجمع بين لا واليم المشددة

والمتعدي تمام يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى انه ليس بآخر الاجزاء لم يمكن حذف الثاني ولا
حذف اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترقيم فيها بالكلية ويجوز ان يغلب امتناع ترقيم المضاف
والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتنع بالمضاف امتناعا بحيث يصح حذفه باسم او حذف
اخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا في اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن
المضاف بحيث يصح حذفه فاما المضاف للترقيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة
لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالتطاري سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء
الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترقيم احدهما والمضارع للمضاف المضاف وانما المر
يرحمه المستغاث المجرد باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من المضاف والبناء فلم يرد عليه
الترقيم الذي هو من خصائص النادى وهذه العلة تطرد في ترك ترقيم المضاف والمجمله
عليه واقنع الترقيم في المستغاث الذي في اخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف
وكذا المدوب لان الاقل فيه زيادة مدة في اخره الاطلاق والتنجيم وتشهير المدوب وخير
المريد منه دليل **قوله** ويكون اما على زايدها انما اشترط العلوية في الترقيم لكثرة نداء العلم
فناستد والتخفيف بالترقيم مع انه لشهرته فيما بقي منه دليل على ما اليق وانما اشترط في العلم
زيادة على الثلاثة لانهم كرموا نقص الاسم نقضا قياسا مطردا عن اقل اربعة
اي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف تخويد ودر فان النقص فيه وان كان بلا علة
لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعيابه وبخلاف نحو عمر وشي وعصافه وان كان قياسا لكنه
لعدم كونه من ثلاثة احرف نحو **قوله** البنانية عارض فهو في حكم المعرب وصحة مشابه للرفع على
ما بينا قبل واذ الميك على موصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشروط كونه بتا تانيث نحو شاة
وشبة فانه يرحم وان لم يكن لا على ولا زايدها اعلى الثلاثة وذلك لان وضع التا على الروايات
كاي باب تا لا ينصرف فيكفيه اذ في مقتضى السقوط فكيف اذا وقع مو تعاي كثر فيه سقوط
الحرف الاصل اعني اخر النادى وانما لم يبال ببقاء نحو شاة وشاة بعد الترقيم على حرفين
لان بقاء كذلك ليس لاجل الترقيم بل مع التا ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذ الثالثة اخري
لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقبة لاعراب فالأمر فيه كما قيل في المثال **قوله** قبل الكا
كت عالسة **قوله** وقيل الناس كنت مصرع **قوله** ولراغب ناسد التاسد لام الكلمة كونه
معتقبة لاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكثر بما يصير اليه حال الكلمة
بعد والدليل على عدم لزومه حذفه في جميع السلامة نحو عرفات ونقد برة في نحو الدار والشمس
ان لا يلقى التانيث هذه الاحوال **قوله** سيبويه كل اسم في اخره تا فان حذف التا منه
في كلام العرب اكثر كان الاسم من التا ثلاثة او اكثر وسوا كان لا اسم على او لا لعلبة الترقيم
فيه عرمل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع بمعاملة المرخم اعني فتح التا كما **قوله**
قوله كلني لعمري يا ابيته ناصب **قوله** وليل قاسيه بطل الكواكب
فصار في النادى غير المرخم وجان ضم التا وفتحها **قوله** ان الذين يجذفون التا مؤم
الاكثر ون علي ما قلنا اذا وقعوا الحقوا الحقوا في ياطح ياطحة وتليلا ما يوق

سكون الحالا اضرمحون هالتكت في الوقت كثير اباي ليست حركة اخر اعداية ولا شبهة بها
وه وقت وجهه وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقت فالحاجا كان هناك هاء في
وصل اعني النادى الذي كان اخره تا التا سيبويه اعني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو **قوله**
قوله قتي قبل التفريق يا ضبا غا **قوله** لا يكت موقت منك الوداعا

قوله ولا يرحم لغير ضرورة منادى ليرى في الشروط الا ما شذخويا صاح ومع شذوذة فالت
في ترجمه كثر استعماله **قوله** ليس اطرق كرامته لان الكرا ذكر الكرا وان **قوله** المبرد هو من جمر
كروان ولا ضرر وانما يقع ما ذكرنا من المجلد الصحيح **قوله** ويجوز وصف المرحم الامتد الغزاة
وابن السراج **قوله**

قوله فقالوا تعال يا ميري ابن محمودة فقلت لهم اني حليف صديقا

تكانها يا الوصف من تمام الموصوف لكونه ذا الاعل معنى فيه فاذا ارحم الكلمة بحذف شي من

جوهدها لا يراذ عليها شي اخر من الخااج فعلى هذا لا يمنع عندما يجي شي والتوابع **قوله**

قوله فان كان في اخره زيادة اثنان في حكم الواحد كاسما ومروان او حرف صحيح قبل هذه

وهو اكثر من اربعة احرف حذف اثنان كان مرثيا حذف الاخر وان كان غير ذلك

حرف واحد قسم ما يحذف للترقيم ثلاثة اثنان او هو اما حرفان او كلمة او حرف واحد حذف

حرفين في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادة اثنان في حكم الواحد بمعنى انهما زيدتا

لا انهما مضافا لغير واحد لان كل واحد من زيادتي مثلان وكذا اسلمون لغنى اخر فلما زيدتا معا

فنامعا وهاتان الزيادةتان سبعة اصناف زيا وتا التثنية نحو زيدان ويضمه فان على وزيادتا

جمع المذكور نحو مسلمون ويسلمون على وزيادتا جمع الموت السالم نحو سلميات وزيادتا

نحو مزوان وعثمان ونذمان وخراسان ويا الغيب وما اشبهها نحو كوفي وروي وكرمي والعا

ا تانيث كصخر او بمنز الا الحاق منع الالف الي قبلها كما في حريا وعليه **قوله** كاسما هذا اذا

لماها فعلا من الوسامية اي الحسن على ما هو مذ هبت سيبويه لا انما لجمع اسم على ما هو

مذهب غير هو المبرد لانه يكون اذا من باب عمار لان باب حرا ورج مذهب سيبويه بان التثنية

بالصفات اكثر منها بالمجموع ورج مذهب غير بان قلت الواو المفتوحة الا في احد وايضا لم يثبت

في الصفات اسما بمعنى الجملة ولا سيما حتى تكون اسما على منقولة منه وعلى مذهب سيبويه اذا

سميت به وجلال ينصرف لاني التانيث عند غير ينصرف لانه مثل باب اذا سمي به رجل في كونه

قبل تسمية المرنك به مذ كرا **قوله** او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح عزت

التانيث قبله مدح زايده **قوله** لان لا يحذف في نحو عفر بابة وسلا الا التا وجرها

قوله لان كونه كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكنتي بها وكذا اذا كانت الحدة غير زائدة لمر

يحذف كما في مستحاج ومستحيج **قوله** عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية **قوله**

خلافه **قوله** يعني بالمدة الفا وواو او يا ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا يحذف

مع الحرف الاخير الواو والياء المحركتين في نحو كره نور ومشرىف لخصصهما من الحركة من

جنسهما وقويهما بواو لا يحذفهما ايضا اذ لم يكن ما قبلهما من جنسهما سوا كانا باللاحاق

يسنور ويزدون ملحقان محذول اول يكونا له كذليق وقبيط وذلك لشابهتهما للحرف

انما لما قبله كما في قوله عجب لمولود وليس له **ب** وذي ولد لم يلد له **ابوان** **وقوله** انطلق في تحفيري
 انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترجيم بضمير رايه على نية الاستقلال شانه الفعل الذي هو
 الاصل في التصرف فحركة بالفتح لازالة الساكنين دون الكسرة تباقي لما قبله كما اتبع في العبر
 صيانة له من الكسر ما لم يكن خولم يلد له وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار **وسمي** سيبويه
 جيز في خواصجار مؤرخا الكسرا ايضا للساكنين والفرا حذف الراء الاولى ايضا في اسما مع الالة
 قبلها والساكن المدغم في نحو ارزب بنا على اصله في هوق على حاله على هذه اللغة اي الكسيرة كما
 في هوق ويبي بعد ذلك فاما اذا لم يكن المدغم اصلي الساكن فانه يترك اصله كنه وان لزم
 ساكنان اتفقا منهم تقول في المسيحي يتجارت يا تجار وفي راء اذ في مضار اسير معقول بامصار
 وان لم يكن ساكنان فالنحاة يقولون الساكن على منكونه اذ المدغم فيه كالساكن في لغات ميود الساكن
 الى اصل حركته لانه لا يزي كما ذكرنا ساكن الحرف الاخير في الترجيم فيقول يا محمد بكسر الراء ويقرر
 بسكون القاف وفتح العين في مقرولا يحذف الحرف الساكن في نحو حذبت لانه ما ودر على ازالته
 سكون الاخير غير الحذف وذلك بان يترك الى اصله ولم يمكن ذلك في حذبت اذ لم يكن للساكن اصل في
 الحركة **وهذا ذهب** اليه الفراء من زعم المدغم الى اصل حركته تباين مذهب الجمهور في قولهم يا قاضي
 ويا اعلى في المسيحي بقاصون واعلون الا ان الفراء في فرق بينهما ثانيا للبناء في قاضي والاعلى الثبوت
 في بعض المواضع نحو رايث قاصبا وقاصبة بخلاف الكسرة في نحو فانه لم يثبت في موضع من المواضع
ونحو نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور وجعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال فقط فيقول
 يا ثمود لان الواو التقدم للساكن الكلمة منه الفراء من ذلك لان الواو الظاهر اخر الكلمة وقبلها
 صنة وهذا قاله سرجيم هرهس في سيرة اجدوت انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن ليلا يشبه الحرف
 قال فاذ قصدت جعل حرف محذوف ثمرد في حكم الثابت حذفت الواو ايضا تباين مذهبهم فمن
 نحو سرياعتر وباسع وباعتر في ترجم عمود وسعيد وعاد كما مر **واذا** جعل المرخر اسما براس
 ضمير ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمة نحو يا خاد ويا مزر ويا قري في خاد ويا مزر
 وزيه وتثديرا ان كان ياكسورا ما قبلها والنا نحو يا قاضي ويا مشتر في قاصية ومشتر او
 كان واو اند صفة كان فكلسوة ومود ابدال الواو يا مشتر في قاصية كسرم نحو يا قلندي ويا نجي وفي
 الكثيرة قلت يا ثمر ويا قلندس لانه لم يأت في كلام العرب اسم مذكور اخر واو قبلها صفة الا
 وتثنت الواو يا والصفة كسرم نحو الثعاري والادي لما يجي في التصريف في باب الاعلان والمنا
 في حكم المتكسر لعرض بنيان **وان كان** ما قبل المحذوف يا واو البعد فحكة قلبتها الفاء تقول
 في عليان وستران يا علي ويا ستران في الكثير يا علي ويا ستران لانك اذا نويت المحذوف
 لم يوازنا الفعل تصديرا حتى تقلب الفاء فجاءا اذ لم تنو كاجي في التصريف ان شاء الله تعالى
 وان كان واو اويا بعد الف زائدة قلت همرم نحو يا شقا ويا خرا في شقا وخراية لان كل
 واو يا نظرت بعد الف زائدة قلت همرم كما في رة ادكسار وفي الكثير يا شقا ويا خرا
 لان مثل هذه الواو والياء انما يتلبان الفاء ثم مرر اذ انظر فشا كما يجي في التصريف **وان كان**
 ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول رددته لا ما كان
 كما شاء في ترجم شاة او كما تقول في ترجم شية ودية ياوش وياودي يبردة العير

بنو لها عند الاخفش وياوش وياودي بابقا حركة عند سيبويه كما يجي في باب التثنية
 فان الاخفش يقول وشقي وسيبويه وشوي **وان لم** تصرف ثالث الاصول صنعت الثاني
 في الذين كما تقول يا لاء في المستي بلا **وان لم** يركب الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا لاء
 ويا عد في ثبته وعدة كل ذلك لان المنا في المضمون حركة حكم المعربات كما مر ولا يجي في المعربات
 اسم ثانيا حرف لين ليلا يسقط ذلك الذين مع التنوين للتساكن فيبقى المعرب على حرف واحد
وان ادت هذه اللغة القلي الى قلب ما لا يكون منقلبا كما يرفع حليان وحليوي فقد
 ذكر المبرد ايضا لا يجي اذا الالف تودي الى كون الف منقلبا عن ياء واو ولم يترك الا
 للتانيث غير سقيمة عن ثني **وقيا** قول الاخفش جوازها لانه يكون اذا ملحقا بحذف
 بفتح الدال واما السيرة في قاجازها وان لم يثبت فعلا قال لان هذا شيء عرض ليس
 ببينة اصلية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادي شيعة الاستقلال فيه الى وزن لا يظن
 له انه لا يرفع الا بنية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفكر زدق وقد عك
 وسعود وهند لغ وعنوان واجاز السيرة في ترجم جميعها على نية الاستقلال فظن الى ان
 المثل ليست اصلية الا ترى انه يجوز اتفقا ان تقول في منصور على نية الاستقلال
 يا منصور وفي خضرم يا خضرم مع ان مقع وقع ليسا من ابدنيتهم فنقول يا طيلس ويا فرد وذا قد
 ربي سبي ويا سندل ويا عيني قالوا اذا رجت صحراوي على القلي قلبت الواو همرم فلو ازلته
 عن النذ الصرفة لان الممزم اذا ليست منتقلة عن الف الثاني بل هي منتقلة عن الواو
 المنتقلة عن الممزم المنقلب عن الف الثاني فيها والاولي ان لا تصرفه نظرا الى الاصل
قوله وقد استعملوا صيغة النداء في **وسمى** **جمع** **يهي** **او** **واختص**
بواو حكمة في الاعراب والبناء حكم المنادي **ولك زيادة الالف في اخر** هذا بناء
 على ان المندوب غير المنادي وقد ذكرنا ما عليه فلا يفيد **قوله** المتبجح عليه دخل فيه المندوب
 نحو تفتحت على زيد فلما قال بيا او واخرج وكل منادي يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة
 والتجيب والندبة لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخراها لانها امر
 فتصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد خلا المصنف باحد قسمي المندوب وهو المتبجح منه نحو
 واخر يا واو يلا واو ثورا قوله واخضض بوايمي اخضض لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظه
 واو اوزيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين الندبة والنداء **وقيل** قد يستعمل واو في
 النداء المحض وهو قليل **قوله** وحكمة في الاعراب والبناء حكم المنادي فيقال واو ازيد واعيد
 الله والاطالعا جلا اذا كان معروفا معينا وكذا اتوا ببقه كوابع المنادي على التفصيل المذكور
 وذلك لانه مناد في الاصل لحفة معنى الندوبة **وقال** المصنف تباين مذهبهم اعني
 المندوب غير المنادي ان المندوب مخصوص بالتبجح عليه كما ان المنادي مخصوص باستعمل
 لفظ المنادي في المندوب لا مشتركا كما في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل بانيا على باب اخر مع
 اختلاهما لا مشتركا كما في اعرام كثر لهما **باب** الاختصاص اما انما فاعمل كذا ايها الرجل
 فاستعمل فيه صورة النداء المشار كنه له في معنى الاختصاص كما سيجي **قوله** ولك زيادة
 الف في اخر اي لك الحاق الالف خرا المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا او وا

وقال الاندلسي بحسب حكايتها لا يلائم يلبس بالنداء المحض والاولي ان يقال ان ذلك
 قريبة حال على الندبة كنت بحسب حكايتها ايضا والوجه الاول ان يقال ان ذلك
وبحسب الكوفيين الاستغناء بالفتحة من الف الندبة بحسب حكايتها وقد ثبت وقد ثبت
 الالف المنادي غير المنسوب **وقال** ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيدا يا لها لك
 في غاية البعد ومنه يا هاهنا المنادي غير المنسوب **وقوله فان خفت اللبس قلت**
واعلامك وواعلامك وواعلامك **وقال** في حال الوقف اخر الكلمة لا يخ من ان يكون ساكنا
 او متحركا والمتحرك انما ان تكون حركته اعرابية او لا والمغرب بالحركات لا يلحقه الا الالف
 ويقتدر الاعراب بحسب حركاته اعرابية او لا والمغرب بالحركات لا يلحقه الا الالف
 يجوز اتباع المدح للحركات قياسا على من لا تكاد وتحوضض بالحركات والاعراب والالف
 ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مودة الندبة دون مدة الانكاد لان الندبة من
 مواضع مودة الصوت اعلاما بالخصبة فاخترنا في الالف دون الواو والياء لان المدح
 فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلد الالف واو الا في الضرورة كما يحكي واما الانكار
 فلا يثبت مدح انا ما قبله اصل مدحه ان يكون بالالف بل عروضا العلة فيه شواذ للفرق ان
 يقول الا في ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم تكن الحركة اعرابية ولم
 يرد الحاق الالف بالندس كما في قطام وعذام وحيث اعلاما مشهورة فالاجود
 لانها الاصل في مد الندبة كما ذكرنا فلا تقلد الالف **وقال** الاندلسي المصنف
 تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة الالف للزوم **وقال** سيبويه ويقول في ندبة
 يا زيدا يا علام يعني ما سقط منه يا الاصل قد وازيداه وواعلاما ففتح الكسر تحكا
 فتح الصلة في يا زيدا **وقال** في تراخيها هنا تحكا والاندلسي اتباع المدح للحركة غير
 الاعرابية كان اولي لمصنوا اللبس وقلت الالف يا بعد من التشبيه التي بعد الالف
 اكثر من سلامتها فوازيدا منه اكثر من وازيداه لئلا يشبهه المشي فاعلان واما الكسر
 بعد الالف فالالف هو الوجه بحسب قوله واجمع في الشا من بيناه وان كانت الحركة غير اعرابية
 واولي الالف الى اللبس تتبعها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واعلامك في علام الحاطبة لئلا
 يلبس بعلام المخاطب ووازيداه في المشي منه لئلا يلبس منها ولا يجوز في النداء
 المحض يا علامك لاستحالة خطاب المضاف اليه معاني حاله واما المنسوب
 فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل مستخفا عليه جاز واعلامك والمساكن لا يخ لئلا
 يكون تنوينا او الفا او واو او يا او ميم جمع او غيرهما فالنوين يحذف للساكنين نحو
 واعلام زيدا وانما خذت مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل المنسوب
 المنادي الذي هو محل التحقير واجاز القراني المصنوع المنسوب ثلثة اخرى اخذها
 لاجل الف الندبة والشا في حذفها للساكنين واتباع المدح حركة ما قبلها نحو واعلام
 زيدا على مذهب في جواز اتباع مدة الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرهما
 للساكنين واتباع المدح لكسرهما كما في مدة الانكار وما ذكرناه اولاهو المشهور
 وان كان الفاحذتها لالف الندبة مدحها نحو واعلامك واعلامك لان حذفها

اول الشا

انما تكون اذا كان مدحها للناس كما يحكي في الله **وقال** المصنف بل استغنى بها
 من الف الندبة وان كان واو او يا فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتحة نحو يا قاضيا
 ويا زاضيا ويا زاميا ويا يرميا ويا سدا و **وقال** اذا نبت يا غلاما يسكن الياء
 فكذلك تقول عند سبويه يا غلاما لان اصلها الفتحة عند واجازا لم يرد يا غلاما بحذف
 الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف الى المضاف اليه الياء نحو وانقطع ظهرا
قال السيرافي والفتيا من فيها واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين **قال**
 المصنف الحذف ليس بوجه وقال نحو واعلامك او وجه اما لان اصلها السكون فيمن قال
 بذلك فلا يرد به مدة اخرى كما يحكي واما لان السكون العارض فيه كالاصل في دليل قولك
 واصطفاه ولا يرد الالف الى اصلها استغناء بفتح الف الندبة بخلاف الف التثنية فانه
 تقلد لها الف المقصور نحو مصطفيا وذلك للزوم الف التثنية في المشي بخلاف
 مدة الندبة فانها لا تلزم المنسوب اما قوله اضلها السكون فقد تقدم ان ذلك يختلف
 فيه واما قوله السكون العارض فيه كالاصل فيقول ذلك في الالف كقولك يا قاضيا
 في الصورة لجاز ان يعني عنها كما ذهب اليه واما الالف فلا كقولك يا قاضيا في ياقاض
وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين اي كان ما قبلها من الحركة من جنسها
 وواعلامه وواعلامه وواعلامه وواعلامه وواعلامه وواعلامه وواعلامه وواعلامه
 المدح من الف الندبة تكون مدحا اصلها بخلاف مدح ياقاضيا فان اضل هذه الياء
 الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يوتي بها مع انه ليس احذر
 المنسوب مدح وازيد فليكن اذا **وقال** سيبويه يقول في ندبة
 الندبة بعد ما ان شئت نحو وقاتل لواه ويا قاتل كياه **وقال** سيبويه الجمع فلا ياتي بعدها
 الف الندبة لئلا يلبس بالجمع بالمشي نحو واعلامك وواعلامك وواعلامك وواعلامك
 مدحا اما اللتان حذفتا في الجمع للاستشغال كما يحكي في المضمرات ونداء الندبة
 واستغنى بهما عن الف الندبة كما قلنا في علامه وواعلامه **وقال** الف الندبة قبلت او
 ويا للبس **وقال** الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويكتفى الفا نحو يا مناه في المشي
 بمن **وسيبويه** يحذف نحو وافتسرونا اذ لا منع **وقال** الكوفيون المشي بالجمع
 السلام المذكور اعربته بالحروف لا يجوز ندبته كالا يجوز تثنيته ووجه فلا يجوز
 وازيد وناه فان اعربته بالحركات وجعلت النون معتقة الاعراب ولا بد او امن
 ان تلزمه الياء كما يحكي في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيد وناه وافتسرونا وكذا
 يلزم على مذهبهم انك اذا شئت بالمشي واعربته بالحركات والوزمة الالف
 جاز ندبته والافلا وليس شي اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى
 يمتنع فيما امتنع فيه وقول في المشي يا مناه في عشر عند سيبويه واثنا عشر
 بالالف في اثني لانه غير مضاف وعشر مضاف النون فكانت قلت واثنا
وقال الكوفيون واثني عشر بالياء لتثنيته له بالمضاف لان النون المشي
 لا سقط لان الاصل مضاف واجاز ان كيسان الروميين **قوله** ذلك

ما ان اردى هنا كراه فيسكن ويطلق حتى يضاد هذه مثل رقية الصنع **خامرا مهابدا**
والمنقوان النعارة الذي هو اكثر منك قد اصطفى وحمل الي القرى فلا تحبلي ايضا **وبتل**
 ذلك قولهم اقتد بخنوق قاله شخص وقع الدليل على سلبك ابن حلكة وهو ما لم يستلحق وقال
 اقتد بخنوق فقال له سلبك الدليل طويل وانت مقرا اي انت من ان لك فقيم استحقاقك
 في الاستمرار ضعفت سلبك شرط فقال عليك اضطرنا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا **قوله**
وتدجدف المناذي ليتاقرية جوازا لاي السجدوا المناذي منقول به فيجوز
 حذوه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف ما يرا المنقول به فانه قد عرفت شيئا منسباً كانه قد
قوله الا لا يسجدوا بتخفيف الاعلى انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم يسجدوا ووس
 قول لا يسجدوا بالتشديد باللام فانها صيغة المضاف او عنت مؤنثها في لام لا يسجدوا اصل
 منضارع سقطت منه في النص اي فسر لا يجزى دولة لا يسجدوا ولا لا ايدع او تقول لا يسجدوا
 قد ليس السبيل اي تقدم من السجود ويجوز ان يكون بلام لان قول اعلم انه لا يكون لان
 اي فربما السبيل ان لا يسجدوا وهذا واعلم انه قد جاء اسما لا تستعمل في غير النداء اي
 فل وفله وليس من غيرهم فلا واللام يجوز في المنة كرا لا يا فلا لاعلى مذهب الفراء كما تقدم
 من يجوز ان يقرأ يا عباد ولو كان ترحيم فلا في القليل في الحروف يا فلا عذبة
 قاله لانه من ذلك ما مكرمان ويا ملا منان ويا فزان اي يا كريم ويا كريم ويا فزان ويا فزان
 اي كرم وكل ما هو على مفعولان فهو محقق بالنداء والنداء فيه التثنية ومن الالمانية المنقضة
 بالنداء كل ما هو على مفعول في سكت المذكر وفعال في سكت المؤنث نحو ضفت ولكم وفتات لكاج
 ونحو هذه فيا سببة عند سببويه كاللبي بعيي الاخر من الثلاثي وكذا فعل في مذكرها
 ومفعولان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة في منادى المنقول به
 في حجة امسك فلا فاعل فل **وقال** اطوف منا اطرفي شمر اوي **وقال** اي بيت فغيره كما
 في الجمع بين الاسماء المنقضة بالنداء او صورا وما اصله النداء **باب** الاختصاص وذلك
 ان ياتي بضميمة بجزء من النداء من جهة والجمع لها التثنية في مقام المضاف اليه ووصف
 لجزء من النداء ذلك بعد ضميمة المضاف كذا في او الشاركة فيه نحو نحن واما الفرض
 بيان اختصاص مذكور ذلك الضميمة من بين امثاله ما نصبت اليه وهو اما في معرف من
 نحو انما اكرم الضيف ايها الرجل اي اذا اختص من بين الرجال باكرام الضيف وفي معرف من
 المتعارف نحو انما اكرم الضيف ايها الرجل اي اذا اختص من بين الرجال باكرام الضيف اي في
 من من الضيف نحو انما اكرم الضيف ايها الرجل اي يختصا بالصفة من بين الرجال او المختص
 بيان المتخصص به في النداء لا الاختصاص ولا التفاضل نحو انما ادخل ايها الرجل ونحن نقدر
 ايها الرجل فكل هذه في سورة النداء وليس به بل المراد بصفة اي هو مضاف اليه فتميز
 المتكلم السابق لا الخطاب وانما نقل من باب اليه الى باب الاختصاص لانه مشترك في معنى
 بين البابين اذا نادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص
 اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كانه لا يرد ولا يجوز ان يكون
 في المتعجب منه والنداء بغيره استعمال علم النداء في الخطاب من مكناه بالكلية واما النداء

ظاهرا ويؤصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني لهما في النداء لكن يجمع نحو ايها الرجل **باب**
 الاختصاص في محل النصيب لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كما قبل في نحو سواقت
 او وقعت وان كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة يتقدر ويشد اعطف عليه
 اسم اخر اي سوا قياتك وقوة كايحي في باب حروف العطف وتقدر مقار اي المذكور اسم
 منصوب دالة على المزا من الصير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اترى للترك او مضافا
 بخوله صلى الله عليه وسلم انا معاشر الانبياء فينا بك اي قلة كلامه وقوله نحن انلا كراما ورجبا كان
 المنصوب علما **قال** بنا تيمنا يكشف الضباب قال ابو عمرو وان العرب نصبت في الاختصاص
 اربعة اسب عشروا له واهل وبني **قال** انا بني ضبة لانفرا قول لاشك ان الاربع
 المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس لاختصاص محصور فيها **قال**
 المصنف لمعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان النداء لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل
 منقولة عنه قطعاً والمضاف يحتمل الامور ان يكون منقولا عن النداء في نصيبه بيلة المتقدمة
 كما في ايها الرجل وان ينصب بفعل مقدركا عني واخص وان **قال** والنقل
 خلاف الاصل والاولي ان ينصب انتصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والاولي ان يقال
 الجمع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المناذي اجرا لالباب الاختصاص مجزا واحدا
 ثم تنزل لكنهم جوزوا النصيب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة
 ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المذكور به جامعته للام وقد باني الاختصاص
 الذي باللام او الاضائة بعد ضميمة المضاف نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة اوسل
 تالوا وان كان الاختصاص باللام او سببة بعد ضميمة الغائب نحو مررت به القاسم
 او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا ان ليس من هذا الباب بل نصرت
 انما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامرته حائلة الخطب او الترخيم نحو قول
 لنا يوم وكرؤان يوم **تطير** اليا لبيات ولا نظير **وقول** ويا وري الى نسوة غفلت شعرا
 مرا ضيع مثل السعالي بفعل لا يظهر وهو اعني واخص في الجمع او امجد واذا قرأوا ترخيم كل في
 موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجمع بالنقل من النداء لم يبعد لان في الجمع معنى الاختصاص
 فيكون قد اجربنا هذا الباب مجزى واحدا كما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله
 نحو قوله تعالى وامرته حائلة الخطب ينصب عليه ما يشبهه به في القبح شي مما قبله
قوله حي الله حرمنا كلنا ذر شارق **وجم** كلاب هارشت غار بارق **وقال**
 انا ع خوف لا احول جزها **وجم** قد و قد تنبني من تجادح **واعلم** انه ليس في قولك
 يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لا خلاف اعراهما
 فهو مثل قولك اصنع ما شرباك واجب احرك الصالحين فاما ان تنصبه على المدح او ترضه
 عليه اي مما المسلمين واعني الصالحين كما يحكي في **باب** التعت واما اذا قلت يا زيد
 وعمر الطويلين او الطويلان فهما صفتان لا تشارك الموضوعين اعرايا وشاوا اذا قلت
 يا مولود الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا ينصل بين اسم الاشارة
 وصفته كما مر على الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف

لما فتح لفظ رفع او يصب على المندرج او الذوق او الخمر ان كان فيه معنى من هذه المعاني والافعال
 عطف بيان لادبته شرها وبيانها كالوصف **قوله الثالث ما اضمر عاملة على شرطية المقدر**
وهو كل اسم يندفع فعل او شبهة من قبله بضمير او متعلق به بضمير
لو سلبت عليه هو او مناسبت له ضمير او متعلق به بضمير
ضربت علامته وزيادته على ما يندفع من قبله اي ضربت وفارقت
واضربت ولا يضرب انما وجب اخبار الفعل ههنا لان المشترك العوض عن الناصب
 ولم يرد به الا عند تقدير الناصب للضمير فاطرها الفعل يندفع من نفسه حكم الناصب
 ههنا الحكم الرابع في قوله تعالى وان احد من المشركين استجار لك فاذكر نكاحنا عيل
 وهذا عند الكسائي والفراء ليس انما ناصبه ضمير بل الناصب لهذا الاسم فلهذا لفظ
 الفعل المتأخر عنه اما لانه ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو يضرب يضرب
 فضربت عاملة في زيد كما انه عاملة في ضميره واما لغيره وانما اخذ احد ما بتسليطه عليه
 قاله سيبويه فاذكر نكاحنا عيل فلهذا لفظ المتأخر عنه فلهذا لفظ المتأخر عنه فلهذا لفظ المتأخر عنه
 اخاه قاله سيبويه في زيد فلهذا لفظ المتأخر عنه فلهذا لفظ المتأخر عنه فلهذا لفظ المتأخر عنه
 لفظه سيبويه اهتت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما اخذ عندهما
 ان يعمل الفعل الطالع لفظا واحدا في ذلك المفعول وفي ضميره معاني خالصة واحدة لان الضمير
 في المعنى هو الطالع فيكون في ذلك تسليط على الضمير بعد تسليطه على الطالع المتأخر
 تاكيد اقحام الفعل عليه ولو قيل على انه ههنا ان المنصب بعد الفعل الطالع امر او شبهة
 سواء كان ضميرا او متعلقا به بضمير الكمال من المنصوب المتأخر كان قولنا الضمير في زيد
 ضربته بضمير زيد او الضمير في زيد او الضمير في زيد او الضمير في زيد او الضمير في زيد
 وكذا اخاه في قوله يضرب اخاه بضمير اخاه بضمير اخاه بضمير اخاه بضمير اخاه بضمير اخاه
 ضربت اخاه بضمير اخاه بضمير اخاه بضمير اخاه بضمير اخاه بضمير اخاه بضمير اخاه بضمير اخاه
 زيد ضربته بضمير زيد بضمير زيد بضمير زيد بضمير زيد بضمير زيد بضمير زيد بضمير زيد
 بكونه مفعولا في دار زيد بكونه مفعولا في دار زيد بكونه مفعولا في دار زيد بكونه مفعولا في دار زيد
 وان كانت الملا بضمير الملا بضمير الملا بضمير الملا بضمير الملا بضمير الملا بضمير الملا بضمير الملا
 كون المنصوب مفعولا لافعل مقدر بضمير ما بعد فاعل المندرج في قوله تعالى ان امرؤ
 هلك من اجله قد ذهب شاذ منهم الى ان المندرج في قوله تعالى ان امرؤ هلك من اجله قد ذهب
 الفاعل ولا يجوز ان يكون ان يرتكبه امرؤ هلك المندرج في قوله تعالى ان امرؤ هلك من اجله قد ذهب
 ان انتصت الاسم هذا المتأخر لان الفعل يتأخر عن جميع الخاء لا يترفع ما قبله
قوله كل اسم بعده فعل او شبهة من قبله بضمير او متعلق به بضمير
 الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل وشبهه جزا كذا الذي بعد نحو يضرب يضرب يضرب
 وزيادته ضاربه **قوله** او شبهة ما يشمل نحو يضرب انا ضاربه او انا محبوس عليه ويعني
 بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون متصلا بهذا الباب لان ما لا
 يصب بنفسه لولا لا يفسر كاجبي ومنصوب المصدر لا يندفع فلهذا وكذا الصفة

الشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر لاسم بحرف لازم للفعل
 اما اذا كان متقدرا فلا يكون المتصلا لافلا سوا فسر الرفع او الناصب نحو ان زيد قام وان
 زيد اضربه ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحذوف نحو زيد هذا صار
 بها او بعده نحو زيد انت محبوس عليه وزيادته ضاربه محذوف وكذا حرف الاستفهام وحرف
 التثنية نحو ازيد ضاربه العران وما زيد ضاربه البكران واللام ينصب ضمير الاسم
 المحذوف ولا متعلقه اللفظ ولا محلا فلا يجوز زيد ضاربه العران كما يجوز زيد يضربه
 العران **قوله** مشتغل بضمير او اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم من العمل
 في ذلك الاسم اليه اي انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك
 لعمل فيه وهو احتراز عن نحو يضرب يضرب فانه ليس من هذا الباب لان عاملة طامرت وهو
 الفعل المخرجه عن نحو زيد كما وايضا لان الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال
 اشتغل عنه بضمير فظهر ان قوله بعد لوسلط عليه هو او مناسبت له لخصه فيحتاج
 اليه مع قوله لاشتغل عنه بضميره لان معناه كذا ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم
 والفعل لا يرفع ما قبله لما اقتدر في مقامه فلم يبق الا النصب فعني مشتغل عنه بضميره
 مشتغل عن نصبه بضميره اي لوسلط عليه ولم لاشتغل بضميره لنصبه **قوله** او متعلق
 اي مشتغل بضميره او بما يتعلق به ذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه
 مضافا الى ذلك الضمير نحو يضرب يضرب علامته ومنه نحو يضرب يضرب عمر اخاه لان
 الفعل مشتغل بذلك المضاف بواسطة المطف او موصوفا بما مل ذلك الضمير او موصولا
 له نحو يضرب يضرب رجلا محبه وزيادته الذي يجبه او مضاف عليه موصوفا بما مل
 الضمير او موصولا نحو يضرب يضرب القيت عمر رجلا يضربه وزيادته القيت عمر الذي يضربه
 وغير ذلك من العلاقات **قوله** وكلاهما اصحوا بعقلونه صحاح مال طابعا
 مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذا التقدير بعقلونه كلا وصاحب التعلق ان يكون
 ضميرا المنصوب من تامة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا
 لفظا او محلا كاطن بعضهم نظرا الى نحو يضرب اضربه او امرت به او انا ضاربه بل الشرط
 انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذا لا ترى انك تقول هذا اضربت من
 تملكه او امرت من تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومردت مملوكها واخر
 بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لوسلط عليه هو او مناسبت له لخصه عن ان يتوسط بين
 الاسم والفعل كلمة واجبه التصدر كان واخواتها نحو يضرب يضرب وعمر وليتك تضربه
 واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كذا حرفا
 مصدريا ومن الواجب تصدرها كمر نحو زيد كمر ضربه وحرفا الاستفهام نحو زيد كمر
 ضربه واضربه وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحرفا التخصيص نحو زيد كمر ضربه
 او الا اولولا او لولا وكذا الالتماس نحو هذا الاصل يضربها ولا م الابتداء نحو زيد كمر
 ويضربه وكذا اما وان من جملة حروف التثنية نحو زيد ما ضربه بخلاف لم ولي ولا يجوز
 عولم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يخطاها **قوله**

نحو

قد أصبحت أم الخيارات تدعى على ذنبها **محلها** لمراد **محلها** يروي نرفع كله ونفسه اما ان
 قيل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العاقل يجوز ان يكون **محلها** **محلها**
 وانما لا تلامز اجزاها بالفعل بتغيير معناها الى الماضي حتى ضارت كجزية وانما لا تلامزها
 ان الكلام حق انها تقع بين الحرف ومفعوله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج مع هذا
 كله فالرفع بالاستدعاء للاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونها
 للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجاها عند تجرد الفعل
 عنها يجوز ان يضرب به ومن الواجب لقصد زعمها هو الشرط يجوز ان يضرب به يضربك وزيد
 لوضوئته يضربك وكذا ان يضرب ان قام يضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء في الشرط
 كما هو مذهب النصارى في قوله تعالى **باب** واما الكوميون فيجوز ان تقدم **مفعول**
 الجزاء على اداة الشرط يجوز ان قام يضربك واما مفعول الشرط فاجازه الكسائي دون
 الفاعل يجوز ان يضرب يضربك ومنها الاسم التي فيها معنى الاستقفا مود الشرط
 نحو هتد من يضربها الضرب وايم يضربها واضرب زيد ايضا عن الاسم الذي بعد فعل
 التبعيت لانه لا يتصرف في مفعوله بالتقديم عليه ولا يجوز ان يضرب ما احسن واحسن به وكذا الفعل
 بالتفصيل فلا يضرب استكركم عليه **مفعول** وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيها قبل المضاف **مفعول**
 بجواب الرفع ان يجوز ان يضرب بموت وكذا الاسماء الفعل لانه لا يعمل فيها قبله على مذهب النصارى
 يجوز ان يضرب هامة وكذا المشتقة والصفة اذا لم يلازمها في الموصولة والموصوف لان المشتقة والصفة
 مع الموصول والموصوف في تارة بل يسمون مفعولا فيها لكان كل واحد منهما مع مفعولها المقدم
 عليها كلاما فالرفع اذ ان **اجت** في ايهم اضرب زيد ان ايا مفعوله وكذا اقولك رجل لنته
 كرم وكذا لا تمل الصلة والصفة فيها قبل الموصولة والموصوف يجب الرفع في زيد ان تضرب
 خير وزيد رجل يضرب مفعولها وانما لا يعمل فيها قبلها كراهة لرفع المفعول حيث لا يمكن وقوع
 الفاعل وكذا لا يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف **مفعول** **مفعول** **مفعول** لا يعمل فيما قبل
 المفعول يجب الرفع في زيد ما به لا يضرب لانه لا يتصرف في صدره لثابتين في الكلام وكذا
 لا يعمل ما بعد الاقنا قبلها يجب الرفع في ما رجل الا اعطيت كذا ذلك لما ذكرنا في
باب الفاعل انما بعد الاسماء حيث الحقيقة من جملة مستأنفة لكن صيرت الحالتان في
 صورة جملة قصد للاختصار فانما تصر على ما قبل الاقنا ليزا فقط ولم يجوز فعله فيما بعد
 ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعد ما قبلها ومثل هذا العمل فيها جملة
 واحق على الحقيقة خلافا للاصل لان الاصل في الفاعل ان يتقدم على مفعوله وكذا
 اجتزبه من اسم بعد فعل مستند اليه ضمير متصل راجع اليه يجوز ان يضرب مفعولها
 والزيد ان يضربها مفعولها لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الاستدعاء وذلك
 لكونه مفعول عليه الفعل الموصوف تلت زيد اهل مطلقا لانه لا يجوز ان المفعول المقدم على
 الفعل لا يفسر الضمير المستند اليه ذلك الفعل لا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقابل
 زيد اضرب على ان الضمير ما بعد اليه زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيد الم يضرب
 الامور انما يجوز الاول اضرب يضربك ولا العكس اعني كون الفاعل مستندا

للنوا

للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لانه
 القياس ان لا يكون الخالفت لعنوي بين المفعول والمفسر هو الفاعل المشهور حتى يكون ضمير
 له ظاهرا ونحو نعلم ان الخالفت الفاعل والمفعول وتعايرهما هو المشهور فلهذا لم يجوز
 زيد اعطيت على ان الضمير لزيد وان المعنى اللغظية نفسه لان المشهور تعاير
 المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب فاعل هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى
 هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول كما هي في باب فاعل يجوز ان يضرب زيد فاعله الضمير
 لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو ظن منطلقا وظن مستندا الى ضمير زيد وكان
 قياس هذا ان يجوز ايضا كونه احتياج الفاعل لاذاته الى ان يتقدم عليه ما هو
 ان ضرورة المفعول مع تاهز مرتبة **فاما** نحو ضرب زيد استبداه وما ضرب زيد الا مفعول
 فالاختياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل
 الاكتمالين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا متصلا فيجوز ان
 يقال في الفاعل زيد الم يضرب الامور في المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل
 من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات
 نحو اياك ضربت تجمع بين ضمير في الفاعل والمفعول او احد ومثله لا تضرب الا اياك
ولا يجوز مثله في المنفصلين هذا وقد جاز بعضهم نحو غلام هتد ضربت على قلة
 والضمير لزيد اذ ليس نفس المفعول هو المفسر وكذا اجاز اتباع الفعل المستند الى الضمير
 المتصل على مفعول بالفعل الفاعل في المفسر نحو التي ضربت زيد اضرب اي ضرب
 زيدا التي ضربته وهو كالأول معني **باب** ضاربه زيد ضرب ومنع الفاعل الحالتين
 وببعضي لم يجوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المتقدم للفاعل في نحو غلام هتد ضربت
 ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هتد لان المضاف
 اليه يجوز المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التأخير في ضربت
 غلاما مفعول زيد والزيد لاري كما انه لا يفسر الفاعل للمفعول اذا كان متصلا وكذا العكس
 كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل للمفعول فلا يجوز ضربها غلام هتد وكذا
 لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هتد ضربت كما اختار القسرا
 او السماع في المسائلتين منفردة والقياس ايضا يدغم لان الفاعل لا يجوز احتياجه
 للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذبيلة ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه
 للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذبيلة ايضا اما نحو ضربت زيد استبداه **مفعول**
 زيد مستبداه فان ذيل كل واحد منهما يحتاج الى التفسير الى نفس الآخر فلا يستلزم
 يجوز بقوله مشتغل عنه ويقوله لوشطط عليه لنصبه عما جرد واوا العطف وقا ضميرها
 من حروف العطف وكذا اقام التبيينية الواقعة موقفا فان ما بعده هذه الحروف
 لا يعمل فيها قبلها لانها لا يمل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فمكة ووقع مفعول ما بعد
 قبلها اذ لا ينعكس الامر اذ ان اي يكون شيئا قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله
 تعالى اذ اجاب نصر الله الى قوله فسبح فاعلم ما بعد الفاعل فيما قبلها اي في اذ قبل المزمع

الصحيح كما يجي في الظروف المبينة ان العامل في اذ اجزاوها لا شرطها الا ان النازا اية لكن
 موقعا موقعا السببية وصورها صورها لذلك على لزوم الجزاء الشرط كما يجي تحققة في الظروف
 المبينة واما نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقوله تعالى ولما بقعة ربك
 فحدث فالفاظي الجمع للسببية وجاز مع ذلك على ما بعد هاتين قبلها الوقوع الفاعل موقعا للعرض
 الذي ذكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى الزانية والزاني
 فاجلدوا كل واحد منهما على مذنبه ليرد كما يجي ونحو قوله كل رجل ياتي بي فانا اكرمه لانها فالسببية
 المرافقة موقعا اذ هي داخلية على الجزاء لتضمن الموصول والموصول معنى كلمة الشرط
 وتكون الصلة والصفة كالشرط فابعد الفاعل لا غير كالجواب لولم يتضمن الموصول
 معنى الشرط وتلك ان الشرط مفقود ان الاصل اما يكن شي فاجلدوا الزانية والزاني
 فخرج على ما على نحو قوله تعالى وربك فكبر واما بقعة ربك فحدث كما يجي في حروف
 الشرط وتعمل جملته واما بقعة ربك فكبر واما بقعة ربك فحدث كما يجي في حروف
 على بعض التاويلات ويجوز ان يكون بناويل هذا كذا فليد وقوه وبمعني اما هذا فليد وقوه
 وبمعني هذا جيم فليد وقوه ويخرج ايضا بالفتحة المذكورة الفعل الذي لا يكون الا شمر
 المتقدم عليه مما جعلته على من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم
 ينصبه لانه لا ينصب للفعل الا من من جملة وذيل فخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزاني
 فاجلدوا كل واحد منهما على مذنبه ليرد كما يجي واما بقعة ربك فحدث كما يجي في حروف
 فاجلدوا وكذا يخرج زيد اضربه او لا تضربه لان الفعل المؤكد باليؤن لا يعمل فيما قبله
 كما تقدم **قال** البصريون انما يجوز نصب اسم المذكور الاقل بالوسلط مؤ
 او مناسبة لنصبه لان المنعوض من الناصب هو ال عليه فلا اقل من ان يكون مستعد للنصب
 وعلى شفا العمل بحيث لو لم يشغلنا بيب الاسم المنصوب المقدم على ضميره او متعلقه
 لنصبه فقام يصح ما هو مناسبة للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا
 زبدة كلامهم فان قيل اشترط هذا القول يقتضي فساد كون الناصب مقدرا مفسرا
 بالظاهر ويؤدي الى صحة مذهب الكسائي والفرابي ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه
 لو جاز ان يكون مفسرا للعامل بحيث لا اشتغاله بضميره المفعول لكان هو العامل لوجب
 اطراة في مفسر عامل الرفع في نحو ان امره لك اذ لا فارق فكان يجب الإتيان المفسر
 عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصح العمل في معقول
 المفسر كذا ذكرنا فان لم يصح وكان له محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محل اخر اضطر
 الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا في نحو زيد من ضربته وهلا ضربته للفعل محل اخر
 غير التفسير وهو كونه خبرا متندا خلفا عليه لما يصح للفعل في زيد واما في نحو ان
 امره لك ولذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محل اخر اذ لو جعلناه خبرا متندا لكان
 حرف الشرط داخل على القضية ولا يجوز لفعل ما تقرر لا يعمل الفعل على التفسير في زيد
 قام لما يضطر اليه وكذا في زيد قام بل نقول زيد مبتدأ لفاعل فعل مقدر وان كان
 المنع بالفعول اذ لا يضطر اليه جعل الفعل مفسرا اذ المنع قد دخل على الاسمية ايضا وهذا

سبويه والجري واختيار الاختش في نحو زيد قام ان يرتفع زيد بفعل متد ومفسر بالظاهر
 نظرا الى هجرة الاستفهام فرفعه اذ من نفسه لما سنبين في شرح قوله عند عدم قرينة
 خلافة وانما اذا كان الفاعل بين ممة الاستفهام والاشعر المحذود وظرف نحو اليوم زيد
 ضربته فالجواز النصيب اتفاقا لكون الظروف متعلقا بالفعل فالاولي هجرة الاستفهام
 اذ ان تقدر اذ احالة على فعل **وقال** الاختش في ان انت ضربته ان نصب زيد
 اذ بالظن الى ممة الاستفهام و انت فاعل فعل مقدر وزيد مفعول اي اضربت زيدا
 ضربته فلما حذفت الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سبويه اذ بنا على
 ان الفاعل يذلي لا يصح للعمل بنفسه لا يعمل على نفس من العامل ما كان هندا وجه ويلزم
 الاختش في سبويه ان تقام زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن متنازعا بين سبويه
 المرافع لا يكون الا في الاصل لا يضطر اليه اضمار الفعل المرافع الا بعد حرف لان من المتصل بحرف
 الشرط وحروف التخصيص واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسر بلا
 ضرورة الى كون مفسرا كذا كذا نحو زيد انا ضارب **قوله** او مناسبة لنصبه ليعني
 في اكثر النسخ هذه المعلقة اعني او مناسبة والظاهر انها ملحقة ولم تكن في الاصل اذ يتفرع
 لها في الشرح وانما لا يذلي منها والاخر نحو زيد امررت وايضا نحو زيد اضربت
 غلامه لانه لا يذلي منها من مناسب من يتصل به لانه لا يتسلط بعينه في صحة المعنى
 ولو سلطت ضربته على زيد في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تضربه انك
 ضربت زيد بنفسه بل تضربت انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذ ايطليت في موضعين
 احدهما ان يكون الفعل او شبهه واما حذفت لانه لا يمكن ان يتقدم اليه
 الا بحرف نحو زيد امررت به قال الله تعالى بزيقا هدي وفريقا حق عليهم الصلوات وانما
 ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واما حذفت لانه لا يمكن ان يتقدم اليه
 نحو زيد اضربت غلامه او امررت به غلامه والاولي عند قصد التسلط فيما استعمل فيه المفسر
 متعلق الضمير بالحرف غير ان يسلط ذلك الفعل حينه على الاسم المحذود وقد تقدم
 ذلك المتعلقين مضانا الى الاسم كما تقول فزيد ضربت غلامه ضربت زيد اي غلام زيد
 فتقرر ان هذا الفصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه **والثاني** ان
 يكون الفعل او شبهه مستغلا عن نصب الاسم بضميره او متعلق الضمير فورا كان قبل ذلك
 الاسم اسم اخر مرفوع او منصوب لفظا او مجازا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او
 سنا سبويه اذ رفته لذلك الاسم ايضا او لا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع
 قبله او بعد حذفت في الاختش نحو زيد قام زيد يكونه فاعلا بضرب المقتدر قبل زيد
 وغرا مفعول اي اضربت زيد غير اضربه كما تقدم من مذهبهما واساق نحو ان زيد غرا
 ضربه فالفعل متقدم التندير قبل المرفوع **والاسم** المنصوب لفظا قبله نحو اليوم
 غرا اضربه والمنصوب مجازا بالشرط ويبدأ ضربته وقد تقدم ان يجوز ان يتأخر
 عن الاسم المحذود قبل اسم اخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو ان غرا
 الحرام كالعلة واذ يذلي انت مجوس عليه وقد يكشفه اسمان نحو اليوم الحوان

الحمر اكل عليه وان زيد اجرا اليوم ضربه وقد يتوالي اسمان منصوبان المتقدرين او اكثر
 نحو ازيد اخاه ضربه اي اهنت ازيد اخاه ضربه وزيد اخاه غلامه ضربه
 اي لايت زيد اخاه ضربه غلامه ضربه **قوله** ينصب بفعل يفسره ما بعده
 التفسير كما ذكر على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيد اخاه ضربه اي ضربه
 زيد اخاه ضربه او يكون لفظ المفسر والاعل معنى المفسر واللفظ كزيد اخاه ضربه
 به وضربت غلامه وجبت عليه وهذا الثاني على ثلاثة اقسام اوله ان اسكن ان يقدر
 ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اي معمول
 كان فهو الاول نحو زيد اخاه ضربه فان جاوزت المقدر قبل زيد بمعين **قوله** سوا كان
 مررت عاملا في بك ادنى به ادنى بعلامتنا وفي با حيك ادنى اي شيء كان لا يتفاوت معناه
 باعتبار الفاصل وان لم يكن هذا فانظر الى معنى الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص
 الذي نصبه ذلك الفعل المتقدر فتدرك المعنى وذلك نحو زيد اخاه ضربه فان اهنت
 المتقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو معناه مع غلامه
 او اخاه او صديقه او ما جري مجري ذلك الاتري انك لو قلت زيد اخاه ضربه عدوه لمر
 يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيد بل المعنى اكرمت زيد اخاه ضربه عدوه فظهر ان اهنت
 المتقدر معنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى
 مررت مع اي معمول له كان وان لم يكن هذا الثاني ايضا اضربت معني لايت فانه يطرودني
 كل فعل مشتغل بصير او بمعلق الصير اي متعلق **قوله** ان تقول في تعيين الفاعل
 المتقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان **قوله** سوا عاملا في صير الاسم المتقدر مالا
 واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيد قام وان زيد اخاه ضربه وان عمل في الصير
 بواسطة حرف جر نحو ان زيد مر به وان زيد مررت به فذلك ان تضم فعل الملازمة مطلقا
 اي ان لو ليس زيد وان لايت زيد **قوله** كذا في ان الحوان اكل عليه وان الحوان اكلت عليه
 اي ان لو ليس الحوان او لايتسته واما ان قلت الحوان اكل عليه الحمر فانك تضمه لا بس فاعلم
 ما اسندت اليه الفعل المبني للمفعل اي لا بس الحمر الحوان اكل عليه الحمر وكذا السوط
 ضرب به زيد وكذا ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متد الي ذلك الصير بنفسه
 بمعنى ذلك اللازم اخرته كما في ان زيد مر به وان زيد مررت به اي ان جاوز زيد وان
 جاوزت زيد او لا تفعل الملازمة كما ذكر فاني الحوان اكل عليه والحوان اكلت عليه
 وان كان المفسر عاملا في متعلق الصير فذلك ان تضم فعل الملازمة مطلقا فاعلم انه يحرف
 الجزاء بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيد اخاه ضربه غلامه اي ان لو ليس زيد
 وان لايت زيد **قوله** كذا في ان زيد ضرب غلامه وان زيد مررت غلامه وذلك ان تفصل
 تضم في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الي ذلك الاسم المذكور
 فتقول ان زيد ضرب غلامه وفي ان زيد اخاه ضربه غلامه ان ضرب متعلق زيد ضرب
 غلامه وان ضرب متعلق زيد ضرب غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسير المتقدر
 ومعمل الظاهر تفسير المتعلق المتقدر وكذا في الحوان زيد لي عمرو واخوه وان زيد

لقيت عمرا واخاه والتفصيل اوله من اضمار الملازمة مطلقا لا يتعد واضماره للمرفع في ان
 زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه وتضمير العامل في متعلق الضمير
 بواسطة حرف الجر فعلا متقدرا بمعنى ذلك الفعل الملازمة وان وجد متقدرا مع المضاف
 المذكور فتقول ان زيد مر به غلامه وان زيد اخاه ضربه غلامه ان التضمير اجزوا
 متعلق زيد مر به غلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت به غلامه وان لم يوجد متقدرا معناه
 فالملابسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيد اكلت على خوانه اي لو ليس زيد اكل على خوانه
 وان لايت زيد اكلت على خوانه هذا وان جازي جمع الصيغة المذكورة في الفعل الملازمة
 المذكور طرقت في جازي اليوم زيد اخاه ضربه واما السوط زيد اخاه ضربه غلامه لان
 لان الفعل المتدري في ذلك الطرف ايضا والجار ايضا واما ان جازي الاسم المذكور
 مرفوع فان كان المفسر ما يجعل فيها مع استقامة المعنى كان ان زيد اخاه ضربه اي ان ضرب
 زيد اخاه ضربه فلا اشكال وكذا في ان زيد اخاه ضربه غلامه لان الملازمة كان
 ان الحمر الحوان اكل عليه اي ان لا بس الحمر الحوان **قوله** في جازي الرفع **الابتداء**
عند عذر قرينة خلافة او عند وجوب اقوي منها كالتامع في الطلب كذا
المناجاة حال الاسم المحذوف لا يعود واربعه اقسام اما ان تختار رفعه او تحذفه ونصبه
 او يجب نصبه او يستوي رفعه ونصبه ولم يذكروا في جازي الرفع فاما وجب رفعه وانصبه
 ابن كيسان **قوله** وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور زيد تحققت فاعلمية الفاعل
 بان يكون الالف الفاعل نحو السوط ضرب زيد ضرب زيد لا يخطا حقق فاعلمية الفاعل
 فكانت فاعل **قوله** مرفوع وقد تقرر ان الالف لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل
 عنه بمصوب وهذا الذي ذكره قياسا ببارد والوجه هو ان نصبه لكونه الفعل مشتغلا
 عنه بمصوب محال بل لابد ان المناجاة واجب الرفع في نحو خرجت فاذا ازيد يصرفه
 نحو وكذا في ثم اعلم ان المنصب ابتداء ما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الي
 حذوف حاشي **قوله** في الرفع بالابتداء بين بشره بالابتداء حاشي الرفع في جميع ما يجوز
 رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان دافعه فعل كانه ناصبه اذا نصب فعل قوله
 عند عدم قرينة خلافة الصير في خلافة المرفع وخلاف الرفع هاهنا المنصب لان
 هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينصب بفعل مقدرا اما الخبر ولا
 يدخل لانه لا يكون الايجاز وكلاهما في الاسم ينصب لفظا بهما بعد ان يرتفع عليه
 والمعنى يختار الرفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرينة المنصب الموجه له والقراين
 التي يختار منها المنصب والتي يقتضي فيها الامران على ما عجي شرحها وشال ذلك
 ان زيد ضرب غلامه ولا يرتفع مطلق قرينة المنصب لان المفسر قرينة المنصب ومع عدمه
 ليس الاسم مما يختار فيه بل ميسر في قران المنصب اليق سنذكر ما اعلم ما اشرنا اليه
 وانما اختير الرفع على المنصب مع ذلك التقدير لاحتياج المنصب الى حذف الفعل
 واضماره والاصل عدمها بخلاف الرفع فانه معامل معنوي عند عدم لفظه وقط في
 اللفظ حتى يقال انه حذف ما اضمر وعلى ما اضمر في ربح المبتدأ قوله انما اختير

الرفع على النصب لانه يعمل ظاهره دون النصب قوله او عند وجود اقوي منها اي عند وجود
 قربة الرفع هي اقوي من قربة النصب قربة الرفع التي تجتمع قربة النصب وتكون اقوي
 منها شيان فقط على ما ذكرنا اما اذا المفاجاة اما انما فتجتمع ثلاث قرائن للنصب
 هي مع احدا مما عكوبه ومع الاخرين غالبية اما الاولى فالطلب على ما ياتي والاخرى ان ينفذ
 الجملة التي بعدها على فعلية وكوفاها جوا بالجملة استغناء مية فعلية واما اذا فلتجتمع
 من قرائن النصب لا واحدة واذا غالبية عليها وتلك القربة كون الجملة المصدرية لها
 معطوفة على فعلية كما يجي اما انما فتخرج الرفع معها على النصب مع القريبتين
 المذكورتين لان تخرج النصب في مثلها بغير ما انما كان لمراماة التثنية
 المعطوف والمعطوف عليه في كونها فعليتين نحو قام زيد وعمر اكرمت او القصد
 التناسب بين السؤال والجواب في كونها فعليتين نحو زيد اكرمت في جواب
 من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملة بانما نحو قام زيد واما عمر فقد اكرمت
 واما زيد فقد اعطيت دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي
 يتبعها الكلام وليست تانف ولا ينظر معها الي ما قبلها فلم يكن قصد التناسب
 معها لكون وضعها المناسبة ما بعدها لما قبلها اعني الاستغناء فوجبت بسببها
 الجملة الي ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير
 فاما في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على
 السوا نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تهر لكن عملها في الصورتين
 انها منعت مقتضى النصب من التأثير في مقتضى الرفع بحالة وهو كونه الاصل
 سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى نحو قوله
 . **التي الصبيحة كي يخفف رحله** . والزا حتى فتلك القاهاء
 هي وان كانت ليست بعد هذا الكلام الا انها ليست مختصة للاستغناء فـ
 كما لا تدري انها لا تقع في اول الكلام كما لم يكن الرفع بعدها اولى مني كسائر
 حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو
 الامر الذي والى والد عا فقط لان سائر انواع الطلب نحو مل زيد ضربته
 وزيد ليبتك تضربه او لا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلاثة
 فهي مغلوقة نحو اما زيد اكرمه واما بكر اكرمه واما عمر اكرمه الله تعالى وانما
 صارت مغلوقة لان وقوع هذه الاشياء خبرا للبند قليل في الاستعمال وذلك لان
 كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لا يختص بالطلب بل الفعل الاتري الي
 اقتضا حروف الطلب للفعل حرف الاستغناء والعرض والتخصيص واما قوله
 تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يكن جعلها فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيد
 ضربه وكذا في نحو مل زيد ضارب وزيد مل ضربه وعمر ولا تضربه واما قوله ان قلة
 نحو زيد اكرمه ولا تضربه بالرفع لما قصته الخبر الذي هو محتمل للصدق والكذب
 لهذه الثلاثة الطلبية التي لا يجهلها الا بتاويل بعيد يخرج الامر والسمي

والدعاهن حقيقته كقولك في زيد اضربه زيد اطلب منك ضربه منقوض بان يكثر في الجملة
 الاسمية بقدر ما يجوز جها عن كونها خبرية مع انه ليس في الخبر فيها خبرا مبتدئا نحو
 اريد منطلق وليبتك عندنا وكذا اريد من اموره وعمر ومل ضربه وزيد ليبتك قتله
 ولا يجب في خبرا مبتدئا احتماله للصدق والكذب وانما هي خبرا اصطلاحا كما
 ان الفاعل على معنى فاعلا ولم يصدر كما ذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما بينا بين
 المتعارض في اما زيد فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير
 وترجيح الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير وترجيح الطلب في كلامهم
 وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية نحو دلتهم اعراب واما
 اذا المفاجاة فهي في ضعف الاستغناء بعد ما مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر
 كلام من دون ان يتقدمها شيء كما تقع اما في القاهة تالوا انها اذا جاءت حرفا
 عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبية على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من
 النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واما بكر يضربه وعمر فاما انظر وود لك
 انهم اتفقوا على انها لا يجي بعدها الا الاسمية فيقاب بينها وبين اذا الشرطية من
 اول الامر فالتباس وجوب الرفع بعدها مع جعلها عاطفا بل لمع نصت
 ما بعدها مع العاطف المذكور لكان المصدر ان يقع او انما لغت اصلها في هذا
 الموضع الخاضع رعاية التماسا مع الخطاوب وعدم وفي غير هذا الوضع يجب
 وضعها اي رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واما عمر اضربه واما مع عدم السماع
 في الاصل منعها على الامام المذكي **بشيء من النصب بالنقط على جملة فعلية**
التناسيب وبعد حرف النفي وحرف الاعتراض او اذا الشرطية **وجها**
الاشتراف وفي حرف النفي **بشيء من النصب بالنقط على جملة فعلية**
بشئ هذه قرائن يختار بها النصب في الاسماء المذكورة قوله بالاعطف على جملة
 فعلية نحو قام زيد وعمر اكرمه وكذا في النفي وذلك لتثنية سبب المعطوف
 والمعطوف عليه في كونها فعليتين وكذا في الشرطية وجعل ضارب عمر اكرمت
 يقتضيها لفظه على مشابهة الفعل واسمي نحو احسن بزيد وعمر وضربه فلا يخرج
 النصب لكون الفعل التخييل مجزوءة وتجزؤه عن معنى العرض لاحقا بالاسماء
 كما انما سمع سمي بزيد وانما انما سمع سمي بزيد لا معطوفة **قوله**
 وبيد حرف النفي في لا واما وان نحو **قوله**
 . **فلا خيبا خرت به ليقيم** . ولا جد اذا اذ حتم الجدود
 وكذا اما وبيد اضربه وانما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لان النفي في
 الحقيقة لمضغون الفعل فالاوه لفظا او تقديره لما ينبغي مضمونه اولى
 وليس لم ولا و من هذه الجملة الاولى من هذا الباب اذ هي عاملة في
 المضارع ولا يندرج معها الضمير في الفعل فلا يقال له لم زيد تضربه
 ولا ان بكر اكرمته كما يقال ان زيد تضربه او ضربه لقوة ان يجوزها للتولين

المقصود والرفع بحتم له ولغيره **والمثال الذي** اوردته المصنف من الكتاب العزيز اعني قوله تعالى فاعلم ان كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كاي تفاوت في مثالنا سوا جعلت الفعل خبرا او صلة فلا يصح اذن التمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء مخلوق نصبت كل اوردته سوا جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شيء بقدر لا يريد بخلقنا كل ما يتبع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الآية ليست كافي قوله تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير ممتناه فاذا اقتصر هذا قلنا ان معناه كل شيء خلقناه بقدر على انا خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدره وعلى ان خلقناه صفة كل مخلوق كاي بقدره والمعنى ان واحد اذ لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات سوا كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعترافه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا **ويختار** النص ايضا اذا كان الكلام جوابا عما **فمن** جملة فعلية كما اذا قيل رايت احدا او اياهم او اعلام اياهم رايت فتقول زيد ارايته وانما كان النص اولى ليطابق الجواب السؤال في كونها فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيد ان احدا قلت زيدا يضربه لانه لان معناه يضرب الزيد ان احدا فهو مقدر بالفعلية واختار الكسائي النص اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد هذا يضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدأ فنصب هذا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هذا **ويستعمل في الامران في مثل زيد فاروقا اكرمه** يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية اخرى في جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النص ليناسب المعطوف المعطوف عليه في كونها اسمية وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النص مع جواز الرفع ليشناسا في كونها فعليتين فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير هو من يكون اللام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال اعني زيد قام وعمر و كلمته مثال اوردته سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع قلنا لو اوجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير الي المبتدأ وليس في تقديره كلفه ضمير راجع الي زيد **وبعبارة اخرى** وهي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمر الم يجوز وبعبارة اخرى للاختصاص وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل **واعذر** لسيبويه باعذار احدهما للسيرة في وهو جواب عن جميع العبارات ان من سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبين جملة اسمية المصدر فعلمية الخبر معطوف عليها او على الخبرين **وتصحيح** المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمر وكلمته في دارة او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتيادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصح المثال اذا اراد **واجاب** بعضهم عن

عاطف
على
الاسم
الاول

الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الي قولهم رب شاة وسخلتها **ورد** بان سخلتها ايضا نكرة كما باقي في باب المضمرات **واجيب** عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمر او لو قلت زيد لقيت عمر لم تجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه **واجاب** ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاضرب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها **اسد** الاعتراضات هو الاول **والجواب** ما قاله السيرافي في حصر ان مثل هذا المثال جائز سيبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه للاختصاص لخلو المعطوف عن الضمير وجوزه ابو علي ان الرفع فيه اولى من النص **وان ريت** في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جوازه **ومثل** قولك زيد قام وعمر اكرمه قوله زيد ضارب عمر او بكر اكرمه يستوي في بكرة الوجهان لان اسما الفاعل الناصب للمفعول به كالمفعول انما اذا قلت زيد قائم فلا ماء وبكر اكرمه فالرفع فيه اولى لان اسم الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا للمفعول به تتم مشابقتها للمفعول كما يجب في باب الاضافة اذ قد يرفع الضمير المشابهة للمفعول نحو زيد مصري حمارة **قوله** **ويجب النص بعد حرف الشرط** **وبعد حرف التحضيض** **مثل** **ان زيدا ضربته والاريد ان ضربته** حرف الشرط ان ولو نحو زيد اكرمه وانما اما في وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعد هذا فلما تقدم لان النص في اخرها انما وجب لاجل الفعل المقدور المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجب في غير مفسر شيء فلا يكون من هذا الباب وتقدره اما يكن من شين وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة الا اذا ما عند سيبويه لكنه لا يفضل بينها وبين غيرها **ويصح** الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو ما زيد قام وما زيد اضربه كما ذكرنا في شين **وحيثما قوله** **وحرف التحضيض** وهو اربعة هلا ولا ولولا ولوما وعند الخليل الا المحققة كما يجب في قوله **الارحلا جراه** الله خير **الاروني** اي هلاشروني وحرف التحضيض لا يدخل الا على الافعال بالاستقراء اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما في قوله هلا زيد اضربه او غير مفسر كما في قوله **نقدرون** عقرا النبي افضل مجدكم **بني** ضروري لولا انما المتعاقب **عليه** اي لولا تقدمه **وكذا** اي ولو فانه قد يقدر الفعل بعدها بلا مفسر نحو ان سيفا سيفت **والعلم** ولو بالصين **ولاشك** ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال لا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص الحروف التحضيض وبعضها اختلفت بالاسمية كليت وفعل وبعضها استعملت في القبيليات مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلفت في اختصاصها بالافعال كالعرض على ما يجب الكلام عليه في اسم لا ينبغي الخس **وكذا** ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امره هلك يجوز عند الاصل والفراد ان يكون مبتدأ **والشهور** وجوب النص في ان زيد اضربه والاريد ان ضربته

فلا يرضى قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع اي نال رفع واجت انما قال
 انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا منه اي عن الفعل
 فيه اي عن نصبه لان فعل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا بالنصب كما ذكرنا **وقوله**
 بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره او بنصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب
 اسما برفع ضميره فني قوله ان زيد ذهب به خرج زيد من احد المذكورين بمتوله مشتغل عنه
 وقوله بضميره اذا المتعلق مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا فعل انه يجوز ان السراج
 والسيراق مثل هذا المعنى للمعول اسنادا اليه فيقدر استدراي ازيد ذهب الذهب به
 فيكون المحرور في محل النصب فينصب الاسم الثاني كحصوله الشرايط وهو ضعيف لعدم
 الاختصاص من المصدر المذكور عليه فبطلت وجوز الكوفيتون نصب الاسم السابق من دون
 حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدر ان قبل الاسم فعلا مستقيا نحو اذهب شخص
 زيد اذهب به فاللام من ضمير المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمنون في نحو ان زيد
 ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اي ان ضرب زيد ضربته وكلاما خلافا للاصل
 اذا الاصل موافقة الاسم المحذوف لضمير او متعلقه في الرفع والنصب اذ ضميره او
 متعلقه نائبة كما ان عامل الضمير والمتعلق نائبة عن عامل الاسم فتتخير في ان زيد ضرب
 او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب بغلامه فافقوا وتوفي في ان زيد ضربته او حقت
 عليه الضلالة او ضربت غلامه او حقت على غلامه الضلالة نائبا **قوله وكذا كل**
شيء فنقول في الزبر اي ليس من هذا الباب لانه خرج بمتوله مشتغل عنه اي عن
 نصبه مع بقا المعنى الحاصل بالرفع وهذا لو نصبت كل شيء بفعلوا لم يبق معنى الرفع
 اذ يصير المعنى ففعلوا في الزبر كل شيء ان غلقنا الجار ففعلوا ونحن لم نفعل في الزبر
 اي في صحايف اعلمنا شيئا اذ لم نرفع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون او قراءتها الكتابة وان
 جعلنا الجار نعتا لكل شيء صار المعنى ففعلوا كل شيء مثبت في صحايف اعلمنا شيئا اذ لم نرفع
 معني مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد في قوله تعالى
 وكل صغير وكبير مستطر ويصل صفة كل شيء في كل فعل مثبت في صحايف اعلمنا شيئا
 لا يتبادر منيرة ولا كبيرة **قوله ونحو الزانية والراي واجلة والفا بمبنى الشرط**
من المبرد وجلت ان عند سيمويه والافا المختار بالنصب جميع الشرايط فاصلة
 في كنه النظر لان ما بعد الفاعل قد يعمل فيما قبله كما في قوله تعالى وريك نكبر الا ان القرآن لما
 اتفقوا فيه على الرفع الاماروي في الشاذ من جدي من غير انه نزل بالنصب والنصب مع الطلب
 مختارا كما تقدم والنزان لا يجوز على غير المختار فيختل له الصفة وجها يخرج به من احد المذكورين بل
 يلزم منه غير المختار فيقول ما بعد الفاعل فيما قبله اذا كانت زائدة كما في قوله تعالى اذ
 جاء نصر الله واليه المرجع والنظر في المبينة او تكون التا واقعة في موضعها الغرض من كان وريك
 وكلم ولما اليتيم فلا تقهر اما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موضعها فاصلا لا يمتثل
 فيما قبلها كالتقدير **قوله** لا الية من ذلك لكون الالف واللام في الزانية مبتدأ موسولا في
 معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلاته كالشرط في خبر المبتدأ كالجاء وهذا الذي ذكرته

ينو

ولو

81
 مذهب الفراء والمبرد نالوا واقعة في موقعها فيخرج من احد بمتوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه
قوله سيمويه مما جعلنا اي الزانية مبتدأ محذوف المضاف اي حكم الزانية والخبر
 محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد **قوله** فاجله واهو الذي وعده واما حكم الزانية فيه
 والفا عند ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجله والخبر ايضا بمتوله مشتغل عنه
 بضميره كما قدمنا **قوله** والافا المختار بالنصب اي لولا التقدير ان المذكور ان المبرد
 كان من هذا الباب فكان المختار بالنصب للزانية الطلب التي هي اقوى قراينه وتقدر
 المبرد انما لم يدر الاضار فيه كان تقدير سيمويه هذا اخر شرح ما ذكره المص **واعلم**
 ان ما يشتغل به المنس من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الالف الفعل المختار
 ينبغي ان يكون مبتدأ فيقدر في نحو ان زيد لم يقر الا هو ان قام زيد لم يقر الا هو وفي نحو
 ان زيد لم يقر الا اياه ان تضرب زيد لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور
 يقع من الفعل المختار في موقع الاسم المشتغل به من المنس الا ترى ان اخذ واقع من
 استجار كالمقدر مقام الضمير من استجار كالمفسر وكذا اريد في ان زيد اضربه واقع من
 ضربت المختار في موقع الضمير من المفسر ما بعد الا اذا كان فعلا او متغولا مثبت لا غير
 لان الاستغناء المخرج لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الاحتمال
 ينتقض فني الفعل كما ينتقض الا المذكور قبل المشتغل به فني المفسر فلم يبق الاضار للفعل
 الموجب ليوافق المعنى المبني المنقوض فني بالاف قام زيد في مثالي بواقع في المعنى
 لم يقر الا هو وكذا تضرب زيد اياه لم تضرب الا اياه فاذ اقتدر هذا قلنا قد يكون
 في المنس ضمير ان للاسم المذكور مرجع ومنسوب وقد يكون فيه ضمير متعلق به كذلك
 اي متعلقا بغيره ففعل ونصب وقد يكون فيه متعلقا بضمير كذا فالاو على ثلاثة
 اضرب لان الضمير من اما متصلا او منفصلا او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين
 فلان الخيار في اضار فعل مرفوع لذلك الاسم المذكور او اضار ناصب مثل ان زيد
 لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبرا باياه قد تدمت هكذا لم يعطك زيد لم يعطك اياه الا
 هو فلو سلطت الفعل عليه قلت زيد لم يعطك الا هو لان المشتغل به اذ لم يبعد الا فلا
 بد من تقدير موجب كالتقدم وتسلط المنس هنا على الاسم المذكور محال اذ الفعل لا يرفع
 منافسه وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار بالمنفصل يعني ان كان سرفقا
 اضرب الرفع وان كان منصوبا اضرب الناصب فالاول نحو ان زيد اعطاك اياه وايه راجع
 اي زيد وجا وكون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما متصلا وكذا ان
 زيد لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب
 الا اياه واعتبرت المنفصل كان التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه والمفعول
 ينسب الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيد
 اضرب فكيف يجوز مع تاخره لكان بالتسلط ان زيد اعطاك فيكون نحو زيد اضرب ولا
 يجوز كذا الواقعة المنفصل في زيد لم يضرب الا اياه لكان التقدير يضرب زيد
 وبالتسلط زيد اضرب ولا يجوز ان الثاني اي الذي المتصل فيه مضروب نحو ان زيد



لم يضربه الا هو اي ان لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو او اعتبرت المنفصل كان التقدير ان ضربه
زيد والناس على منفسر المنفصل الذي هو ضمير متصل وتقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين
ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق به كقدمت وقدمت والاضحى ضمير
الفاعل والمنفصل عن المعنى متصلين ولا يجوز ذلك لان افعال القلوب كاجي في بابها
وظرفا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه
قايما اي ان علم زيد علمه قايما ان لو نصب كان التقدير ان علم زيد علمه قايما فبغير المنفصل
الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز لان افعال القلوب ولا غيرها مع تقدم المنفصل
نحو زيد اعلم قايما فكيف مع تاخر عن الضمير وكان بالتسليم ان زيد اعلم قايما ولا يجوز
لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا او جوبا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل
واحد من مبرري المنفصل كقولك بعد جري ذكر زيد ان اياه علمه قايما اي ان علمه علمه قايما
اتصل الضمير بالمنفصل لما ظهر عامله وبالتسليم ان اياه علم قايما ويجوز ان يكون
قايما اي ان علمه قايما باستتار الضمير لما ظهر عامله اما المنفصل الذي منه ضمير
ومنتعلق به مختلفان في زمان ومكان ونحو ذلك فان يضرب علامة وان زيد اضربه علامة او ان
زيد من علامة وان زيد من علامة فلا اعتبار بالضمير المنفصل لا بالمتعلق فيجب ان يكون
ضرب علامة الرفع ان لا يثبت اعتبارا بمتعلق الضمير كان التقدير ان لا يضرب زيدا وضرب
لا يس لزيد ولا يجوز كما تقدمنا وكل ما قد رآنا قبل من كون المتعلق بخلافه في شانه يكون
التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق بزيد يكون المنفصل في الظاهر منفسرا للفاعل وهو ضمير
متصل ونحو التقدير بزيد المنفصل منفسرا للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المنفصل نحو زيد
ضرب علامة وضرب ضربه فكيف مع تاخره بالتسليم ان يضرب زيدا لا يس لزيد
ضرب اي متعلق بزيد وضرب ولا يجوز اما ان كان الضمير في المسند منفسلا جاز رفعه
الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيد يضرب علامة الا اياه وان زيد لم يضرب علامة
الا هو متعلق بالرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيدا اي متعلق بزيد يضرب علامة الا اياه
وتقدم بر النصب في المسئلة الثانية ان زيد لم يضرب علامة الا اياه وبالتسليم ان
زيد اضرب علامة لانك اذا حدثت الضمير المستثنى حذف أداة الاستثناء فصيحت
الفعل مرجعا الى معنى ليجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدم الرفع في الثانية
ان ضرب علامة زيدا اي يضرب علامة الا هو وتقدم النصب فيها ان لم يضرب زيدا اي متعلق
بزيد لم يضرب علامة الا هو وان لم يلا بس زيد اضرب علامة الا هو على تقدير النصب
اي يلا بس يضرب علامة الا هو واما المنفسر الذي منه متعلقان الضمير والاسم
المذكور مختلفان في زمان ومكان ونحو ذلك فان زيد يضرب اياه فذلك في الاسم المذكور الرفع
ونصبه فتقدم الرفع ان ضرب زيد اي متعلق بزيد يضرب اياه وتقدم النصب
ان ضرب اياه زيدا اي متعلق بزيد يضرب اياه وبالتسليم ان يلا بس اي
اما زيد ضرب الا هو وهذا الباب والله اعلم بالصواب **الرايع التحذير والتحذير**
مقدرا في تحذير ما بعد وذكر المحذره منه مكررا نحو اياك والاسد واياك

وان تحذف في الطريق الطريق سمي اللفظ المحذره به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد
الاسد تحذير ما به انه ليس بتحذير بل هو الة التحذير **قوله** هو معمول بتقدير اياك تحذرا
مما بعد مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذلك ابل التحذير لفظ
المعطوف والمعطوف عليه الصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذره
منه مكررا معمول لا بقدر ما نحو الاسد الاسد او لفظ المحذره مع المحذره منه بعد معمول
لبعد مقدرا **قوله** تحذير ما بعد معمول له والعامل فيه المصدر احيى التقدير اي
ان نقتة تحذير ما بعد ذلك المعمول كالاسد الذي بعد اياك وتقديرا ان ههنا
فيه بعض الساجدة من حيث المعنى اي الضمير المعني اتق نفسك من الاسد ولا يقال انتيت
زيدا من الاسد اي تحيته ولوقال بتقدير رشح او بعد كان اوي **قوله** او ذكر المحذره
منه مكررا فيه نظره ذلك ان ذكر مصدره في عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى
الا ان يتدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذره منه وفيه نظر ايضا لان مراده
بالتحذير هذا المنصوب لانه في تقسيم المنصوبات الا ترى الى قوله الثاني المنادي
المثالث ما اضم عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا في بعض النسخ او ذكر لفظ
ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان اوههنا متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يسميه مثل
المذكور قبل كافي نحو جاني زيد او مجرول لو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعد
وما قبلها فتقول انا مقيم شريد ولكن فتقول او اسبق بمعنى بل انا اسبق فتكون للاضرب
عن الاول **قوله** سيبويه في قوله لا تقاطع منهم انما او كفورا او قاله او لا تقاطع كفورا
لا تقاطع المعنى لانها اذا اضراية بمعنى بل فيكون الاضرب عن التهي عن طاعة الاشهر
فلو قلت ههنا او ذكر لكان اضرايا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه
في لفظه نظره ضابط هذا الباب ان تقول كل محذره معمول المحذره او بعد او
شبهها مذكور بعد ما هو المحذره منه لما بواو المعطوف او بمن طامرة او مقدر ويجب
اضمار عامله **قوله** كذا كل محذره منه مكررا معمول لتقدم في الاول نحو اياك
والاسد واياك والشو وما زوايك والتسبيح فالحذره اذن ظاهر او مضمرة والظاهر
لايجي الامضا في المحاطب والمضمر لايجي في الاغلب الا محاطبا **قوله** قد يجي متكلما كالمتر
واذا كان معطوفا على المحذره جاز ان يكون ضمير غايب نحو اياك واياه من الشر **قوله** فطم
اذ ابلغ الرجل سنين فاياء وايا السوايت شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا
وليس بمعطوف ومن جهة اصنافه ايا الى المظهر **قوله** سيبويه يتدر نحو اياك والشر **قوله** نحو
لا تحذرو ونحو **قوله** التحليل بعضهم تقول له اياك يقول اياك اذا قبل منك
واستجاب كانه يقول احذر نفسي واحفظ **قوله** سيبويه يتدر في نحو اياك والشر حذر
خطابا كما في اياك **قوله** سيبويه اوي ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في اياك
والشر **قوله** علم رضي الله تعالى عنه لجاعة اياك وان يحذف احدكم الاربع بالصا
وليدك لم الاسد والرماح يحتمل امر المتكلم اي لا بعد تنسي عن مشاهد حذرك لارب
وامر المخاطب اي يتدوين عن مشاهد حذره واما الثاني اعني المحذره منه المكررا

فكون ظاهرا او مضمر نحو الاسد والاسد ونفسك ونفسك واياك واياه واياي واياي
 شوا كان الظاهر مضافا او لا والمضمر كذلك او مضافا او مضافا الى اجاز قوله هو من الفعل مع
 هذا القسم نحو الاسد والاسد واياك اياك احذر فظن ان تكرير المفعول
 للتأكيد لا يوجب حذف الفاعل لقوله تعالى ذكيت الا ومن ذكاد كما وسعه الاخرى وهو
 الاولي لعدم سماع ذكر الفاعل مع تكرير المفعول منه **ولا** قوله ان كل مفعول مكرر موجب
 لحذف عامله وحكمة اختصار وجوب الحذف بالمحذو منه المكرر كون تكرير وا لا على
 مقارنته المحذو منه المحذو حيث يضييق الوقت الا من ذكر المحذو منه هل الله ما يمكن
 وذلك تكرير ولا يسمع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الا في المفعول كما في قوله تعالى
 انما قالوا المصنف كان اصل اياك والاسد انتك شعرا لهم لما قالوا لا يجوزون بين بني يري
 الفاعل والمفعول لو احذف الفاعل لكانت مضافا الى المفعول فمما لا يوافق نفسه
 ثم حذفوا الفاعل لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع المفعولين من ان يحذف الفاعل مع انه يقال
 في جمع الكاف ولم يجوز ان يكون مستغنى لان عامله مقدر كما يحذف في باب المصنفات وضار
 اربك ان هذا الذي اوردته تطويل مستغنى عنه **والا** في ان يقال ان تقدير اياك ما عدا
 او نحو باضمار الفاعل بعد المفعول وانما اجاز استماع ضمير الفاعل والمفعول لو احذف لكان
 مستغنى كما جاز في ضربات الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت يبينها بقرينة ذلك ان المفعول
 في الحقيقة في ما ضربت الا اياي ليس ضمير المفعول بل هو المستغنى عن المفعول في ما ضربت
 احدا الا اياي قالوا في قوله فمما لا يوافق نفسه ان المحذو منه من ايراد قوله اياي ضربت
 قلت **الضمير** المستغنى عن المفعول حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكر في اول باب
 المنع وما على شريطة التفسير لكونه مستغنى عنه **وقد** صرح السيوطي بجواز نحو اياي
 ضربت **والضار** الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدر على الفعل فيه معنى المحصر
 ما عدا الضمير في شرح المصنف عند قول جاز الله الله احذر من اياي قوله **وقد**
 ما ضربت الا اياي واما ان تضرب ما مضى الا اياك وانما وجبت حذف الفاعل في نحو اياك
 والاسد لان في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اي تعد
 نفسك من الاسد **وتجوز** هذا الكلام واحذر الاسد ومعنى الاسد تعدد الاسد عن
 نفسك بان تقاعد عنه فكانت **الاسد الاسد** فان قلت **المعطوف**
 في حكم المعطوف عليه واياك محذو والاسد محذو منه ونما استخالفنا فكيف جاز العطف
 فاجاب ان لا يجب مشاركة الاسم بالمعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي
 انشئت لها المعطوف عليه اي عامله ووجه انساب اياك اي عامله كونه مفعولا به
 اي تعدد وكذا الاسد تعدد اذ معنى اياك تعدد وتعد الاسد **قوله** **وتقول**
اياك من الاسد واياك من ان تحذف واياك تحذف بتقدير من ولا تترك
اياك الاسد **الاستعانة** بتقدير من اذا جاز المحذو منه بعد المحذو فاما ان يكون مع ان
 نحو اياك والاسد يجوز فيه وجها فيكون مع الواو ومع سا وتقدمت معنى العطف واما
 من ما يفسر بالفاعل المقدر اي بتقدير من الاسد **والذي** مع ان يجوز فيه هذا

الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان
 ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتاويل اسم فلا طال لفظا ما هو في
 الحقيقة اسم واحد اجاز وانيه التحذف قياسا بحذف حرف الجر الذي هو مع المحذو
 كشي واحد وكذا ان المصدرية **وبعد** حذف الحرف صار ان مع صلته في محل نصب عند
 سيبويه نحو الله لا فضل **وقالت** الخليل والكسائي بي باقية على ما كانت عليه من الجر
 والاولى في ضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لا فضل نادى وحذف حرف الجر
 مع عز ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اي سوا ذنوب وبغاة الجزاي يعني له **وقالت**
 الاخفش سفيان بن عيينة حذف حرف الجر قياسا اذ اتبعين وان كان مع عز ان وان ذلك
 بحيث فلهذا لم يحذف الجار من اياك من الاسد اذ ليس بقياس ولم يسمع فان قيل
 فاحذف العاطف قلت **حذفه** ايضا لا يجوز وهو اسد من حرف الجر لانه قياس مع
 وان شاذ كسيرة عز بها اما حذف العاطف فلم يثبت الا نادى كما قال ابو علي قوله
 تعالى ولا عمل الذين اذ اما انوك لتعلم قلت اي **وقلت** **واما** قول الشاعر
فياياك اياك المرافاة **الى** الشرع **واللشر** **جالت**
 فاما ضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اي المحذو
 منه مكرر والمكرر منصوب باحذر **وهذا** قول سيبويه **واما** لان المرافاة مصدر ان
 تباري فحذف حرف الجر على ما يقتضيه ومع هذا لا يجوز قياسا سائر
 المضاد عليه **هذا** قول ابن ابي اسحاق ولا يمتنع ان يدعي ان الواو التي في المحذو
 منه بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا اخر ما يجب اصابه فعلة قياسا وهو باب الاغراء
 وصوابه كل معزى به مكررا او معطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو **قوله**
اخاك اخاك ان من لا اخاله **كساح** الى الهيجا بغير سلاج **وقد**
 والذي مع العطف نحو شاك والحق ونفسك وما يعينها والفاعل فيها المزمع ونحو
 وعلة وجوب حذفه ما تقدم في المحذو من الخلاف في وجوب حذفه في المكرر
 ها هنا مثله هناك وكذا يجوز ههنا ان تكون الواو بمعنى مع **قوله** **المفعول**
فيه هو ما فعل فيه فعل مدكور من زمان او مكان يعني بقوله فعل مدكور المحذو
 الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسم الاسم والحرف وذلك لانك اذا
 قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اي تكلمت به اليوم اي والحر
 الذي هو مضمونه فعلته امس فاس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله
 مدكور من نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لك
 لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يذكر في اصلاحه مفعولا به ونحو يوم الجمعة في قولك
 خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد **وقالت** **بعد** وشرط نصبه تقدير
 في معنى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وما ينتصب بتقديره وشرط نصبه
 تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جر وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلون
 المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بي من زمان او مكان

بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من دون العلوية وذلك لانهم
 جعلوا الزمان من دون عليه ولا الاثر في هذه الظروف المعينة لارها الطريق واحد
 اعني الظرفية بنيتها على مخالفة لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد
 فيها اما من العلوية او من اللام او الاضافة وهذه كانت نكرات فتعريفات بحججها
 المتكلم بالالة ولا بالعلوية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشيتة وصحوة
 من هذه الظروف متصرف على الاشهر مع تعيينها ولو كانت اعلاما لكانت تصرف
 هذه الاسماء اذا بكونها بعدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متصرفات لها كما
 تضمنت ليس في لغة اهل الحجاز اعني البسائط التي تضمنتها لم يثبت بناء على الدليل على
 كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم المبرهنة ان لفظ الجنس لا يطلع على واحد
 منه معين منه اذا لم يكن مضافا لامر فاما بلام العهد سواء كان علما او لا كما ثبتت
 والخبر والمضيق وقوله تعالى فصرى فرعون الرسول بن وجد يحجر من حلة هذه الاسماء
 المعينة ممنوعا من التصرف فاصطبرنا الى تقدير العلوية فيه بعد العدل عن اللام
 لتخصيص السببين **وقال** بعضهم انه عند تعينه متضمن للام فهو عند مبني
 كما مبني عند الحجازيين وعلى كل القولين فهو مخالف لآخواته المذكورة لمن محي ومكورة
 ومسا ومساخا ونهازا وليلا معينة فانها مبينة اتفاقا الاما زعم الجوهري ان صحت
 معيننا لا يتصرف كحجر ولا ادري ما صحت ابعاده ووه وبكرة فيما وان كانتا معينتين من
 العلوية الا ان تلك العلوية في الجعنية كافي اسما ويدكر في باب العلم ان علم
 الجنس في معنى النكرة على ان الخليل كما يحكي بعينه حكي لتلك النكرة ووه وبكرة
 مبنيين والحق عند القاهر عتمة وصحوة متعديتين بتجحر في منع التصرف لا عن سماع والدليل
 منعه اذ لم يسمع الا مبنيين فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فهو اما لتضمن
 اللام فيبني كحجر عند بعضهم واقبال للعلوية المفردة كحجر عند الجمهور القائلين
 بمنع صرته اما عدوة وبكرة فتد زعم الخليل انه اذا اعتقد بها التعيين جاز تنوينها
 كافي منحج خواتم تلك اليوم عدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع من يوق به
 اينك بكرة وهو يريد الاشارة في يومه او غدا لكن الاغلب المشهور فيها ترك التنوين
 مع التبيين كما كانت كذلك على الجنس كما يحكي فيعتد بالعلوية فيها كما في حجر فالمقصود
 مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون علوية ولا الاثر في
 وتعيينها لذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التبيين كحجر وسنة
 وساعة وفدية وغيرها فلا يثبت اذ ان عدم تصرفها فالظروف الثلاثة عشر المذكورة
 اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة كانت متصرفة نحو صبيد
 عليه مدرة فاذا تصرفت وادرت تعيينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة يقول
 رايته عند الشعر الاعلى ولا يقبل عند شعر الاعلى واما الكلام في ان تصرف الظروف
 وعدم انصرفها فيقول عدوة وبكرة غير متصرفتين اتفاقا وان لم تكونا معينتين
 لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة فيقول في التعيين اينك اليوم عدوة او بكرة ووي

وهذا الكلام في ان
 الظروف عدم انصرفها

غير التبيين لتيته العام الاول او يوقا من الايام عدوة او بكرة فتتمتع العرب في الحالين
 لقون غير التبيين كما تقول لتيته اسامة وان كنت لتيته واحدا من الجاهلين يعني
 وقد تجي العلم على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنوية
 تحتها واذا لم يقصد تعيينها جاز ايضا تنوينها اتفاقا **قال** تعالى ولقد صبحهم
 بكرة واذا فلكت كل عدوة وبكرة اورب عدوة وبكرة فيما سوتان لا جز لان كلا ذرت
 من اجاب المنكرات والاعلى الاكثر في اعلام الاجناس ان يكون موضوعه اعلاما لا متصرفا
 من النكرات نحو اسامة ونعالة وجيل فهي على سبيلها في اعلام الاجناس كسما وذرت
 في اعلام الاجناس فعدوة علم مرسل وعند اية الجنس كذلك هذا عدوة باردة
 ونحن في عدوة طيبة وقد جاز عدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالعدوة والعشي
قال سيبويه والاضل في هذين الاسمين عدوة وبكرة محولة عليها لاجتماعها
 في المعنى وفي البنية كما ان يدحجول على يدحج في حذف الواو وانما قال هذا لان
 بكرة ومنعت نكرة واعلام الاجناس من محولة كما مر وحكي ابو علي عن ابي زيد لتيته
 فنية ولتيته الفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهي علم الجنس كما يقول
 لتيته في تذكيري ولتيته في التذكيري اي في التذكيرة وذكر سيبويه ان
 لم يسمع العرب يدحج التنوين في عتمة كما في عدوة يعني ان يحولها ايضا علم جنس
 ورواه المسعودي **وقال** عتمة مبينة على كل حال **قال** السيرافي حكاه سيبويه
 لا **قال** في محجر غير متصرف الا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به محجر ومكة كما ذكرنا
 ومن الظروف المكانية ما هو عام في التصرف كغرف وتحت وعند ولدي ومع وبين
 بين بلا اضافة وحوال وحوالي وحول وحولي واحوال والتثنية للنكرة كما كان قوله
 نقالي ارجع البصر كرتين وكذا ههنا واحواته وتدل ومكان بمكانه ولفظها بين مثال
 كثير في التصرف وكذا اذات اليان وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسطا للتصرف
 وكذا الفظ في بين اذ لم يركب واتا حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام
 فنادوة التصرف **قال** الفراء في

صلاة ورين وسطرها قد تغلفا
 ووسط بحركة السين مقصور وقد يدخل دون اليان بمعنى قدام معنيان احوان
 في واحد ما مقصوفة وذلك معنى اسفل خزانة دون واذا كان لزيد سوتة عالية
 والمخاطب مرتبة تحتها فهو يصل الي المخاطب بقل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بغير
 المعنى نحو هذا شيء دون اي خبيث ومنها هذا الاخر غير ولا يتصرف في هذا المعنى
 وذلك نحو قوله تعالى آخذ من دونها لينة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة الكبرياء
 ولا اطلب اليه الذي هو خلفهم فورا ام فام كما هو قوله في المكان نقالي الله عز وجل
 صليها الظرفية عند سيبويه صفة زمايا اقيمت مقامه نحو قوله **وقال**
 الا قالته الجندب يوقر لتيته **وقال** اذا كنت جدينا ناعوا بالبال افرع
 اي زمانا حديثا وجوز في لفظي مليا وقربا خاصة التصرف نحو قوله سيبويه في الفرس

على من الدهر وترب وتربيا واتا من سيبويه فانهم اختاروا في المصنفات
المذكورة الظرفية ولم يوجبوا وانما اختير نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها الذي
هو الظرف المنسوب واما عدم تصرف ساير ما ذكرته من الظروف فسماعي واعلم انه
يكسر جعل المصدر حين السعة الخلام نحو انتظروني جز جز ورس وسير عليه قوا وحين
اي مثل زمان جز وجز ورس ومثل زمان مشر ويحسين قال **تقالي واديار**
النجوم اي وقت او بارها فكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر يقع
مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما متعلقين بالفعل
ولذلك ينصب الفعل بهما وتوافتها بخلاف المكان واما قوله كان ذلك مقدر
الحاج فليس من ذلك لان مفعولا يكون اسم الزمان ويتصل قياما بحسن مقام المصدر
لنوله تقالي وذكركم بايام الله اي بوقايعة وقد يفرق المصدر المضاف اليه مقام المضاف
الذي هو مكان نحو مشيت غلوة سهم وزمنية نشابة اي سنافة غلوة سهم وفي الحديث
اقطع النبي صلى الله عليه وسلم زيدا خضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم
عين مقام مضافه الذي هو مصدر اصف اليه الحين كقولهم نحو لا اتيك الشمس القمر
اي مدة طلوع القمر ومنه قول **يا كرت تخا خرا البدر حاج**
اي وقت صياحه هذا اذا كان يا كرت بمعنى بكرت لا غلبت بالبكرت قال النحاة
قد يتوسع في الظروف المتصرف فيجعل مفعولا به فحينئذ يتوهم ان يضم مستغنيا عن
لفظ كقولك يوم الجمعة صرته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله
تقالي بل مكر الليل والنهار وقول **يا سارق الليلة اهل الدار وقد انفقوا على ان**
معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء شمر ذوا على هذا الاصل فقال بعضهم
لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين حتى يمتد الى الثلاثة فلا يقال يوم
الجمعة اعطيته زيدا درهمما قال لان المتعدي الى ثلاثة محصور فلا يزاد عليه وجو
الاكروان واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلاثة فله يجوز الا الاحتش قالوا
لانه يخرج الى غير اصله اذ ليس معنا متعدي الى اكثر من ثلثة وجوزوا في الناقصة
نحو يوم الجمعة ليسه زيدا قائما هذا ما قالوا الذي اري ان جميع الظروف
توسع فيها فتوكل حرجت يوم الجمعة كان في الاصل حرجت في يوم الجمعة كان يوم
الجمعة مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار المفعول به من غير واسطة حرف
في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول به هو ايضا مفعول به تعدي اليه الفعل
بنفسه تعديا بعد ما تعدي اليه حرف الجر فها مثل ذبيبا قولك استغفرت الله ذبيبا
الا ان حذف حرف الجر في اللام صار قياسا في السمين كما كان حذف حرف الجر
قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة فلا يقول في مورث يزيد وقت
المعمر ومورث زيدا وقت عمر واداما كان قياسا في نائي المفعول فيه والمفعول له
بالصواب المعينة لكل منهما لقوله ولانها على الحرفين المتدريين فيل ما قرنا المفعول
فيه والمفعول له نزعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قولك

المصنف في يوم الجمعة صرته ان الصبر لا يجوز ان يكون مفعولا به اذ لا يكون الا ظرفا لزمان
اذ المكان المنقوض من نحو حرجت هذا اليوم فلفظة هذا هي هنا ظرف انفاق الدلالة
صنعة وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا انصت
والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا فلا يملك ما اصلها ان
جميع المفعول فيه هو مفعول به لا اسم المفعول به بحسب نفسه وان المفعول به في الجملة بالاضافة
نحو ما رتب زيد فكذا ان سارق الليلة والمخاطبة المفعول له صديرا ولا اسم المفعول به كالمفعول
فيه المفعول استمرا لافراد وان يكون المفعول المصدر من صفته اليه لا على كونه مفعولا له
فيقول له ان الصفة الى ظرفها كما في قوله ان المفعول به يكون مفعولا به بالشرائط
المذكورة في **باب** الاضافة فمفعول به في اللام كما في يوم الجمعة كادجي واما في
المصدر الى ظرفه كما في قوله ان المفعول به في اللام في نحو قوله لا اتيك الشمس القمر
المفعول به الذي كان مفعولا به بقرح المضاف كقول **يا كرت تخا خرا البدر حاج**
اي حاجين اليه اي حاجين اليه في اللام لان اللام لا تختص بالشيء من غير ان
يعلم ما في ذلك من الاستمرار نحو كرت تخا خرا البدر حاجين اليه في اللام لان اللام لا تختص
اليه المصنف على ما في **باب** الاضافة فمفعول به في اللام كما في يوم الجمعة كادجي واما في
شرائط التفسير **باب** ان المضاف اليه المفعول به في اللام لا يكون الا في جازم الا في
او ممتنع كما في المفعول به في اللام كقولك لا اتيك الشمس القمر في جواب من قال
من سرت اي سرت يوم الجمعة وقد جازم الا في جازم الا في جازم الا في جازم الا في جازم
كان ذلك جديدا واسمع الان في الثاني كما في المفعول به في اللام في جازم الا في جازم
ما ذكرنا في المفعول به في اللام في جازم الا في جازم الا في جازم الا في جازم الا في جازم
نفسه نحو يوم الجمعة سرت في جازم الا في جازم الا في جازم الا في جازم الا في جازم
سرت فيه وما يدري في يوم الجمعة سرت في جازم الا في جازم الا في جازم الا في جازم
فيه في الصف وما يستوي فيه الامران في يوم الجمعة سرت في جازم الا في جازم الا في جازم
ان يوم الجمعة سرت فيه في اللام لا في اللام في جازم الا في جازم الا في جازم الا في جازم
المفعول له هو ليس في المفعول به في اللام في جازم الا في جازم الا في جازم الا في جازم
من الحرب عينا خلافا للاجاء فلهذا قد مضى **باب** المذكور احترازا عن قولك وقت
شاهدت صرنا لاجل التام ييب العجب في التام ييب فان التام ييب فعل له الضر
لا يخالط نذ كذا الصواب في قولك عاتلا فلهذا ما في ان يقول في المفعول له هو ما فعل لاجله
مضمون عاتله وكذا في المفعول به هو ما فعل فيه مضمون عاتله من زمان او مكان
لا يثبت في الخبر ان يجر مفعول به في التام ييب العجب في التام ييب وسوت يوم الجمعة
زمان سوت وكذا المضمون مثا ليس المفعول له ليس في قوله لا يثبت في الخبر ان يجر مفعول به
علة له كما في خبره تاديبا وقد تقدم وجوزوا عليه كما في قوله تاديبا في خبره تاديبا
الحاصل على الفعل سوت تاديبا وجوزوا على وجود الفعل كذا في قوله تاديبا في خبره تاديبا

نفسه ولا يفتقره وينتقض ما قاله جواز نحو جيتك اصلا لا يكون وصريته تاديبا اتفاقا
فان كان هو يتقيد بحذف مضاف اليه ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا يجوز ايضا جيتك
اكرامك لي وجيتك اليوم اكراما لك فذا يتقيد المضاف المذكر ببل جيتك سندا لنا
فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فيقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم
وجوده على مضمون عامله نحو فقدت جنبا فهو من افعال القلوب كما قالوا انما لا يتقدم
على الفعل فتقورا اي يكون عرضا ولا يكون كونه فعل القلب نحو ضربته فتقورا وجيته
اصلا كما قال المصنف وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان عللة
الافعال كثيرا ما يجي جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرا مشهورة في العلية
والعرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المعينة للعلية وحصول الشرطين
فيل عليها ويتقيد الى الزمان وجوب تكيده للمفعول له لئلا يفتقر الحال والتميز ويثبت
الحاج تاض عليه وكذا قول كاتيم واغفر دعورا كبره ادخاره واعرض عن شتم اللين
وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الجزولي اذا انجز باللام وجب تعريفه فلا يقال
جيتك لا اكرام لك ومنه الاندلسي وقال لا اري منه مانعا قال ابن جعفر انه في حال
تمكونه يشبه الحال والتميز في كون البيان بنكره فوجب انتصابه شلها والظاهر جواز
ذلك الا ترى الي قوله تعالى فظلم من الذين هادوا حرمنا والياء للبيوت هاهنا
كاللام فان المالك اذا حصل الشرايط فخر المقتول بلام التعريف اكثر من بضمه
والمحذور بالعكس وليستوى الامران في المضاف هذا قوله والاولي ان حال ذلك على
السماح ولا يعمل **قوله** المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة فعل لفظا او معيا
قوله للمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو صفت في كل رجل وصيغته وانما مصاحبة لكل
رجل لان الواو بمعنى مع ويعين بالمصاحبة كونه مشارك في ذلك المفعول في ذلك الفعل في
وقت واحد فزيد في سرت وزيد امشرك في السير في وقت واحد اي وقع في
سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف لشاركه في السير لكن لا يلزم كون
السير في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه
فاعلا كما في سرت وزيد انظر الي ان عمرو ان قوله ضربت زيدا وعمروا معطوفان اتفاقا
لامفعول معه وينتقض ما قاله بنحو جيتك وزيد ادرهم فان كان مفعول في المعنى
اذ المعنى بكينك وانما تعين عمرا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل
المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعد عن العطف الي النص نصا على المعنى
المراد من المصاحبة لان العطف في حالي زيد وعمروا يحتمل مصاحبة الرجلين في المحي
ويحتمل حصول محي احدهما قبل الاخر والنص نص في المصاحبة وفي قولك ضربت
زيدا وعمروا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكن النص في العطف الذي
هو الاصل اظهر **قوله** فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جيت انا
وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النص نحو جيت وزيدا وان كان معنى وجاز
العطف تعين نحو ما لا زيد وعمروا لان تعين النص نحو ما لك وزيدا وما شاك وعمروا

لان المعنى ما فتضع اعلم ان مذهب جمهور البصريين ان العامل في المفعول معه الفعل
او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه احسن
لفظا واصل هذا الواو والعطف الذي فيه معنى الجمع كما يجي في باب فتناسب معنى الية
ان قالوا لا يتقدم المفعول معه على عمل في مصاحبه اتفاقا فلا يقال والحشة استوي لما
كما يتقدم ساير المضافات على عاملها وجوزوا الواو الفتح تقدمه على المفعول بمسكا بقوله
جمعك ونحشا غيبته ونهيمته **قوله** تلك خلا لست عنها بمنزعي
والاولي المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال ابن الكوفيتون هو منصوب
على الخلات ليكون العامل معنويا كما قلنا في الطرف خبرا للمبتدأ والاولي احالة العمل
على العامل لا على ما لم يفسط الى المعنوي وقال ابن ابي حنيفة هو منصوب باخبار فعل
بعد الواو كما نك قلت جاز البرد ولا يس الطيبا لبيته او صاحبها وكذا في غير ذلك
خلاف الاصل وقال ابن عبد القادر هو منصوب بنفس الواو والاولي رعاية لاصل
الواو في كونه غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع لكانت منصبة في كل رجل وصيغته
وقال ابن الاخشيش نصبه نصبة الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام المنصب
بالظرفية والواو حرف في الاصل فلم يحتمل النصب لعامل النصب مما يبدى عارضة كما
اعلى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب بنفس غير ولو كان كما قاله الجازي النصب
في كل واحد بمعنى مع مطروحا نحو كل رجل وصيغته **قوله** فان كان العامل لفظا وجاز
العطف فالوجهان الاول مما قاله ابن عبد القادر في نحو قام زيد وعمروا انه لا يجوز فيه
الا العطف ولعله قال ذلك لانه محالة للاصل الذي هو العطف لا ليداع وهو ممنوع
لان المحذور انما هو النص على المصاحبة وتوابعه حيث انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو
بل كان ينبغي ان يكون العطف في حيث انا وزيد عند عبد القادر اوجب وذلك ان
توكيد المرفوع المتصل في الاغلب للعطف ويل يشترط في نصب الاسم على انه مفعول
مع جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال ابن الاخشيش نعم فلا يجوز جليس زيد
والتأريه اذ لا يسند الجليس الي التأريه وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس
وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجازه غير استدلالا بقوله هاروت
اسير والقبيل ولا يقان سائر المأكل جري وله ان يقول ان ذلك الاستفارة السيرة
لجري القبيل لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تعالى فمنهم من يعيش على بطنه ومنهم من
يمشي على رجلين او على حذو جري في العطف كقوله علفتها تبتا وشتا باردا اي وشتيها
متا قتل ولا يجوز العطف في استوي الماء والحشة ايضا لان استوي هاهنا ليس بمعنى
استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرتبة فاستوي وله ان يجوز العطف في هذا
المثال ايضا ويقول استوي هاهنا بمعنى تساوي لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى
تساوي الماء والحشة في الغلوي وصل الماء الى الحشة فكيف الحشة ارفع من الماء
والحشة هاهنا مقياس يعرف به ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في
قوله انت اعلم ومالك لان لا تقتضيه مصاحبه المخاطب في العلم لما له والفتحة

الاصيل فيه انت اعلم بحال مالك فانت واما لك ثم خفف المخاطب في العلم لما له والتقدير
يحذف معمول اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالك لقيام الترتيب على كلا المحدثين
ويقترب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب لمضاف والجزء الاول من المركب المضاف
اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلثه عشر على ما ياتي في باب العدد وقلنا فانت واما لك
مثل كل رجل وصنفته اي فانت واما لك مقترنان والمعنى انا لا ادخل ببيتك وبين ما لك
ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قوله فانت اعلم وترتكب هذا
يستعمل في التهديد اي انت اعلم بترك فلعلك احترأك عليه لما علمت من ترك مكافاته للجرم
نقالي عنه فانت ورتبك اي انتما مقترنان فاننا لا ادخل ببيتكما ولا ادعوك لبيتك فانه حبك
وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتحريف وقال عبد الله بن عمر المعنى انت
اعلم وترتكب مجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه
بذاك وكذا قول العبد في ان تقديره انت اعلم من عندي ورتبك اعلم منك وهذا بعد ما
تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وترتكب **قوله** وان لم يحجز العطف لغير
النصب نحو جيت وزيد جمره النجاة على ان النصب مختار هاهنا لانه واجب وذلك
مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المنفصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف
والمعطوف عليه تبين لا يمنع كما يجي في باب العطف **قوله** وان كان معني اي ان
كان العامل معني والعامل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعره قوي
اولا فاولا وحومالك لان الجار والمجرور متعلقان بالفعل او بما فيه معناه واما شائك
لان قولك شائك بمعنى فعلك وضعيتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل حبسك
وقدك وكهيك لكونهما بمعنى كفاك ونحوه ولا لك وويلك لان الويل بمعنى الهلاك
وفي المصدر معنى الفعل وكذا قوله راسك والحايط وامرأ ونفسه وشائك واجاجا
جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا التفسير على ضربين
اما ان يحجز العطف فيه بلا تكلف او لا فاولا نحو ما زيد وعمرو وما شان زيد وعمرو
قالت المصنف العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصح ان يغير لعرض لغير ضرورة
وليس بشي لان النقص على المصاحبة هو الداعي الي النصب وقد يكون الداعي الي النصب
ضروريا ولو سلمنا انه ليس بضروري قلنا لا يجوز مخالفة الاصل لداعي وان لم يكن
ضروريا وقال عليم العطف هو المختار مع جواز النصب والاولي ان يقال ان النقص
اي قصد النقص على المصاحبة وجه النصب والافلا والثاني نحو ما لك وزيد وما
شائك بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور والكون في جوارف السعة العطف على الضمير
المجرور بلا اعادة الجار والمجرورين يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه تكلف
وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه فقالت المصنف ههنا انه يبين النقص
نظرا الي لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقدر
النقص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن بقوله نقالي نقالون به والارحامه
بالجر في قرارة حمزة وفي النصب مثل هذا اعني ما شائك او ما لك وزيد وما شان زيد

من افعال المعنوي
على امر من

وغيره

وعمر واربعة اوجه الاكثر ان على انه بالفعل المدلول عليه بما شائك وما لك اي ما تصنع وذلك
لان ما طالبة الفعل لكونها استغناء مية وبعدها الجار والمصدر وفيها معنى الفعل فتطاولا
على الدلالة على الفعل ومن شرا متنع في الاختيار ههنا لك واما لك واما لك لغوات
ما الاستغناء مية **قوله** سيبويه تقديره ما شائك وشان ملا بستك زيد وما لك
ولما بستك عمرو وما شان زيد وما بستك عمرو وهو معقول المصدر المقدر **قالت**
السيرة في هذا تقديره معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان ههنا
ملا بستك ايضا يعنى ان سيبويه لا يريد بتقديره ملا بستك ان الاسم منصوب
ههنا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالمرسول وصلته ولا يجوز حذف
الموصول مع بعلى صلته وابقا البعض الاخر كما يجي في باب المصدر واما تقديره سيبويه
بهذا التبيين المعنى فقط لان اللفظ مقدر بما ذكرنا **قالت** الاندلسي بل اذا دلت
المصدر المقدر هو العامل راجح ههنا القوة الدالة عليه لان مالك وما شانك
اذ اجابا بعد ما نحو وزيد ادل على ان الانكار انما هو للملازمة المجرور ولذلك لا ينسب
ولا سيما ان الواو بمعنى مع تؤذن بمعنى الملازمة **قالت** الاندلسي يجوز ان يكون النقص
بكان مقدره كما في ما انت وزيد اي ما كان ما شانك وما كان لكن **قالت** السيرة في
واين حروف الاسم منصوب بلا بس كالك قلت مالك لا بست زيد والواو دال
على معنى لا بس واما ارتكابه هذا تقاديا مما لم يسمي به من نصب الاسم بمصدر مقدر
ويذكرهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك
الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما في هذا الى مذهب عند القاهر في الجمع اعني الذي
لا يكون في لفظه مشعره بالعامل قوي نحو ما انت وزيد وكيف انت وقصته من زيد
وما الجدي والمثغور لفظا العطف اولى بالاخلاف وان قصدت لمصاحبة لعدم لنا
وضعت الدال عليه وهو ما الاستغناء مية وكيف وذلك لكثر دخوله في الفعلية
قالت سيبويه اذ انضبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قد رت كان بعد
ما الاستغناء مية ويكون بعد كيف وذلك لكثر وقوعها ههنا والشي اذ اكثر وقوعه في
موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق به ورز المبرد تقديره سيبويه **قالت**
لامعنى التخصيص بالماضي وكيف بالمستقبل **قالت** السيرة في لم يقصد سيبويه بمثيله
التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس حذرا لا يحتاج وزيد
الراعي ازمان قوي والجماعة كالدي منع الرحالة ان تمثيلهم لاي ازمان كان قوي
والجماعة وقول بعضهم انا واياء في الحاف اي كنت واياء في الحاف اقول من نحو ما انت
وزيد وكيف انت وقصته بالنصب وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل بما فيها من
معنى الفعل مع كثر وقوعه كان بعد ما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياء قوله في
الحاف كما ذكرنا ان المفعول بعد لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما عوكل رجل وضعفه
وانت ورايك فالرفع فيه واجب وان قصدت المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الضمير
نصبه بالخبر المقدر وانكره بن بان شاذ وبحب على مجيز النصب باضمار الخبر قبل الواو اولى كل

صب

رجل مقرون وصيغته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله
 بنا على اصله وانا لا اري منعاً من تقديم المفعول معه بل عامله اذا اثار عن المضاف
 فلا بد من ذلك مع زوال العطف الذي هو الاصل جائز يجوز بدو او عمر والقيت فيقول العالم
 في الجملة وايضا كانه في الجائز وانما امتنع النصب في الاصح في صيغته لكون الخبر المقدر
 اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او خبراً عنه نحو كنت وزيد
 قايماً وسرت وزيد اركبا تحركه في مطابقة ما قبله تحركه لوقوع قبل المفعول معه وقد يجوز
 ان يكون يعطى حكمه بعد العطف فيقال كنت وزيداً وسرت وزيداً اركبا
 نظراً الى المعنى والى اصل الزاوي العطف ومنع ذلك من كسبان وتكون المفعول معه
 قايماً خلافاً فيجب الاحتشاش وابوعلي الى كونه قياساً وقائلاً بعضهم يراها في الاحتشاش
 ما سمع منه وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم لا يجوز ان يعطى شركاءكم قبله على ما قبله
 الا يشهد برفعه لان الاجماع لا يتقدم الى الاعيان الا بالاجمع فيكون التقدّم
 اجتمعا امزجاً فاجمعوا شركاءكم فالاولى جعله متعدياً اي اجتمعا مع شركاءكم للتشابه من الاصل
قول الحالة ما بين كونه الفاعل او المفعول لقول او متعدياً نحو ضربت زيداً قايماً وزيد
 في القار قايماً وهذا زيد قايماً قال المصنف لا يدخل فيه النعت في نحو جاني رجل عالم
 لان المراد في الحد وهو ان يكون لفظ الحد ودالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاني رجل
 عالم وان من هيئة العالم لانه لا دلالة في لفظ عالم على انه لبيان هيئة فاعل اذ لفظ عالم
 هو ما يشبه في قوله زيد رجل عالم مع انها مبدية خبر المستند اليه الفاعل بل انما علم
 كون عالم في جاني رجل عالم لبيان الهيئة الفاعل من تقدمه في جاني رجل عالم في جاني
 راكبا في جاني زيد راكبا في جاني زيد راكبا لفظية دلالة على كونه هيئة الفاعل
 او المفعول حق لوقوع جاني فاعل الحركة لا يحرك لعدم الفاعلية والمفعولية في جاني اقول
 لا يمكن ان يقع ان الحد وبيت اركان على كل ما يدور في جاني يكون فيه ما يدور
 في حده وبيت التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ما هيته لانه زيدا
 يقوم انه موضح لبيان هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا حالة الفعل في جاني زيد
 راكبا ان راكبا هيته لانه الفاعل مطلقا لا حالة الجي فيكون مطلقا ويجوز ان يكون هذا الحد
 والحال الذي في جملة بعد ما قبل ليس بعد زوال حاله فيقول وقد مر الوظيف وساقا
 ليست ترى ان قد اتيت به زيد **قول** وقد اعتدي والظرفي وكذا **قول**
 بغير وقت الا وابداه كل **قول** ويجوز ايضا المضاف الى الحال اذ لم يكن المضاف
 مضافاً الى حاله ان كان ذلك قليلا كقولنا تعالى قل يا ابراهيم حنيفاً **قول**
 دابر هو لا يقطع مذهباً من مذهبين وقوله الشاعر كان حواميه مديراً خفيين وان لم تكن خفيين
قول مفرود ولفظه ما شددون عليهم خلق الحديث مضافاً الى الجيب **قول** فاما قول
 تعالى القار سوا لم اذكر اياك خالدين وقوله المحبني ضرب زيد قايماً وموضار رب زيد
 مجروداً فالمضرب فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا اعتراضاً **قول** ان يقول ان
 الحال على ما اضيف اليه فني الفاعل في الحال لا يجي الا اذا كان المضاف فاعلاً او متعدياً

منه الى

ب

يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نقيع ابراهيم مقام بل نقيع ملة ابراهيم
 ان كانه حال من المفعول او اذا كان المضاف فاعلاً او متعدياً وهو جزو المضاف اليه فكانت
 الحال عن المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كافي قوله تعالى ذا
 هو لا يقطع مذهباً من مذهبين فقولنا مصححين حال عاذك عليه صير مذهباً من مذهبين
 من دابر هو لا يقطع مذهباً من مذهبين فقولنا المضاف اليه دابر فكانه حال من المضاف اليه حال
 عن المضاف الذي هو جزو المضاف اليه لان دابر ليس اصله فكانه قال يقطع دابر مذهبين
 فكانه حال من المفعول ما لم يصب فاعله وذلك اقول كان حواميه مديراً اي تشبه حواميه
 مديراً او تشبه حواميه مديراً فكانه حال من الفاعل او المفعول وكذا قائله خلق الجديد
 مضافاً فالاولي ان يقول الحال على ضربين مستقلة ومزودة وكل منهما لا اختلاف
 ما هيتهما فالحال المستقلة جزو الكلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في
 ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول بما يجري مجراها فيقولنا جزو كلام يخرج الجملة الثانية
 في نحو زكيت زيد وركب مع روبة فلامته اذا لم تجعلها لا يخرج بقولنا حصول مضمونه
 المصدر في نحو رج الفهم قري لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج
 النعت بقولنا يتقيد بتعلق الحدث بالفاعل او بالمفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول
 مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجراها في جاني زيد حال الفاعل او المفعول المضمونين
 نحو هذا بعل شخصاً وكانه خارجاً من جنب صفحته على ما يجي والحال عن المضاف اليه
 الذي لا يكون في المعنى فاعلاً او متعدياً على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله
 يقول وقد مر الرضيع وقوله وقد اعتدي والظرفي وكذا **قول** وحد الموكدة واسم
 في جرحه ث بجي بقدر المضمون جملة كما يجي شرحها فيقولنا جرحه ث احتراز من المنصوب
 في نحو رجوع رجوعاً ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاني زيد راكبا وعن
 المفعول وحده نحو ضربت زيداً مجزواً عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان
 هناك قرينة حالية او مقالية بين صاحب الحال جازان يحتملها لما قامت له مبن
 الفاعل او المفعول وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه
 لانه لا اللبس نحو لقيت راكبا زيدا وان لم تتقدمه فهو عن المفعول واما اذا جازا لان
 عن الفاعل والمفعول معاً فان كانا متفقين فالاولي الجمع بينهما فانه اخضر نحو لقيت زيدا
 راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا
 مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف لما صاحب كل واحد منهما حالاً ونوعهما كيف ما كانا
 نحو لقيت هندا مصعداً متخدره وان لم يكن فالاولي جعل كل حال بحسب صاحبه نحو لقيت
 متخدره زيدا مصعداً ويجوز على جعل ضعف حال المفعول بحسبه وتاخير حال الفاعل
 نحو لقيت زيدا مصعداً متخدره والمصعد زائد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول قد مر
 من مرتبة الحال ما حوت الحالين وقد تمت حال المفعول على حال الفاعل او لا اقل من كون
 احد الحالين بحسب صاحبه كما لم يكن كل واحد بحسب صاحبه ويجوز عطف احد حال
 الفاعل والمفعول على الآخر كقولنا لقيت زيدا راكبا وما شئنا قال

دابر اسوف تدركنا المنيا **قول** مقدرة لنا ومقدرينا

منه السطر

منه حد الموكدة

منه انما يكون عن الفاعل وحده

عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك في خبر المبتدأ والاري المنع من الظاهر الكاف
ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس
طالعة جيتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان
العاقل مصدرا لتقديره بان الموصولة وما في جيزا صلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا
كان العاقل صلة للالف واللام او حرف مصدري كما وان لا تقدر الحال اذن على هذه
الموصلات لا يجوز وتقدمها على منلاتها متاخرا عن الموصولات ايضا غير جائز لما تجي
في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري واللام الموصول وبين صلتها
فلا يقول المحبني مجزوة الضارب هذا ولا مجزوة ان ضرب زيد هذا ولا ما مجزوة
ضرب زيد هذا واما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا جازيد فانه يجوز الفصل
اتقا فواذا كان العاقل مصدرا للام الابتداء والام القسم جاز تقدم الحال عليه
بان توحزه عن اللامين نحو ان يدا راكبا سايروا والله راكبا سير كثره تعالى لا اله الا الله
تخسرون وتقدم على اللامين لا يجوز لان لما صدر الكلام واما الفعل المنصرف
واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن المواضع المذكورة فيجوز تقدم احوالها
عليها نحو راكبا جازيد وزيدا راكبا ماش وسجدة امضوب **قول** بخلاف الظرف
يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا جيتك راكبا بمعنى
في وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجاز
خاصة سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوما الجمعة فذلك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو
في شان وقوله كل يوم لك ثوب الحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم
عند الاخفش من جمعه على الظرف وشبهه بشرط اخره عن المبتدأ كما مر وذلك لتوهم
في الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيده فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على
الظرف والجاز لانه لا يتقدم على معنوي غير مما من التثنية والتثنية وغير ذلك اتقا
واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال او في الاصل
وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على انه خبر ذلك المبتدأ وانتصابه على الحالية كقوله تعالى
واما الذين سعدوا فمضى الجنة خالدين فيها **وقوله** فكان عاقبتهم انما في النار خالدين
فيها فالكونيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الايتين لانه لو رفعه خبرا وعلقت
الظرفين لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على الجزئية لا واجبة
لان الاسم اذن يكون خبرا خبر الظرف الثاني متعلق بالخبر ويكون الظرف
الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تأكيد الاول والتأكيد غير يرفع في كلام
واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم مران معنى المستقر ان يكون متعلقا
بمقدّم الخبرية الاسم الذي يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين
نحو نيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز القراء الكسائي نصب
ذلك الاسم نحو نيك زيد راغب على تقدير نيك رغبة زيد راغب والحال والعللي
المصنف المحذوف اي هو رعب فيك خاصة في حال رعبه في شئ ان رعب في شئ فهو

ان الطائفة مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيجد عامل الحال وضابطا قلت
ليس المعنى على ان الابتداء باللفظ حلال للاسناد اليه فيقد يكونه موجبا فكيف يعمل في الحال
ما ليس بمقيد اليه واعتلم انه يجوز حذف ذلك الحال مع قيام الدليل على الذي هو مقتضى
يجوز ان يدعى ضربه **قول** ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الطرف ولا على
المجرد وعلى الاصح قد عرفت قتل في العامل المعنوي وان الطرف ضربه وكذا الجار والمجرور
ينبغي ان اتى المصنف ينبغي ان لا يتقدم الحال على الطرف وتبينه في هذا خلافا
ضربوه لا يجوز اصل النظر الى ضعف الطرف واجاره الاختلاف بشر ما تقدم من المبدأ
على الحال يجوز ان ياتي في الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة الطرف حتى جاز ان يقول
على بلا افتراء في الظاهر حتى يجوز الدار زيد كما تقدم في المبدأ فانما مع آخر المبدأ انه
وافق سيبويه في المنع فلا يجوز ان ياتي في الدار ولا قايما في الدار زيد اتفاقا وذلك
لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عدا الاختلاف ايضا لانه ليس بتركيب
الفعل وعلى صاحبه وعلى صاحبه نايب عنه اي المبدأ كما في يجوز ان ياتي في الدار فان
جوز ان يكون زيد صاحب الحال يتنا على اختلاف وابزار على الحال وصاحبه في الحال
متاخرين صاحبه وان لم يجوز ذلك قلنا ان الضمير في الطرف بعد ذلك حيث الحال يتاخر
وجوب اتحاد القابل في الحال وصاحبه فالحال متاخر في صاحبه نايب في زيد لما نحو
زيد في الدار قايما في الدار قايما زيد في الدار زيد قايما في الدار قايما فان كان
الحال طرفا او جارا او مجرورا فقد خرج من برهانهم ان تقدمه على عامله الذي هو طرف
او جاره ويجوز رد ذلك لتوهمهم في الطرف حتى جاز ان يقع مرفعا لا يقع من حافيه نحو
اداليا اياهم قالوا من ذلك انما التوهمين اي التوهمين بضمهم حاله العامل
فيه يستبين والعامل المعنوي اذا كان من طرف فلا خلاف في انه لا يتقدم في الحال عليه
وهو كل جامد ضمن معنى الاشتقاق كليت ولعل ويجوز ما شئت من حروف البناء وايضا الانوار
وحرف التشبيه والتشبيه والمبتدأ نحو غمحي ونحو شئت وغيرك واسما الافعال كل ذلك
ضعف شبيه الفعل لعدم موافقته لالتق بالتركيب ولذا لم يثبت نفس الفعل لعدم
النصرف حتى لا يتقدم عليه معوله كما في فعل التفتت فلا يقال ان كما هو صواب زيد فاطمة
بمثل هذه الجراميد وكذا المصنف المشبهة لا يتقدم على عامله لضعف شبيه الفعل
ولما هو لفظ جار الله في المفضل موقن يجوز ان تقدم الحال على عامله من غير ان يكون
من المصنف المشبهة الفعل التفسير الا ترى انه لا يطرر ويغيب المبدأ ومثل ان يحتاج
في شرحه كما يجي في بابها وانما نحو قوله هذا بشرط طلب منه زبطا ويزيد قايما اجزاه
قاعدة وكذا نحو قوله قاعدة ما يما ضحي الكلام عليه من قايما واداء انما يجي ان
يقول في ذلك موزنا درهم عبد الله والعامل في الحال معنى التشبيه في قوله درهم
عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حاله من غير وجهك في الحال
او من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف القابل قال فان اظهرت الكاف
وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حاله من درهم عبد الله لان حال المجزول لا يتقدم

عبد العال

وضابطه ان تاتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بحزبه مكررا وكذا ان اتي لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بحزبه
 معطوفا عليه بالفاء او ثم نحو دخلوا رجلا رجلا ومضوا ككبكة شم ككبكة اي متردين هذا الترتيب
 المعين ومنها حال هو اضل لخصه نحو يجني الحاتر دضة والثوب جزا او فرج له نحو تحبني
 الفضة خاتما والحديد سيقا او نوح له نحو يجني الحلي خاتما والعلم نحو او منها الحال في نحو هذا
 بشر اطيب منه او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشئ على نفسه او غيره باعتبار طودين وكذا
 اذا اشبهت شئ بنفسه او بغيره بالة التشبيه او بدونها نحو هذا بشر امله رطبا او هذا
 بشر امله رطبا واجتلفوا في عايل الحال الاول في مثله فقال ابو علي وابتاعه الغامل
 فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون الفعل التفصيل والة التشبيه لضعفهما في العمل
 فلا يتقدم معمولهما عليهما ويشكل ذلك عليه بمثل قولك زيد رجلا احسن منه را كانه جاز انفاقا
 مع خلو المبتدأ من معنى الفعل ومثل قولك تمر تخلي بشر اطيب منه رطبا والاشراشي بشر
 اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور الفعل بلا لاف ولا يصلح اسم الاشارة في
 هذا بشر الفعل وذلك لان العامل في الحال متقدم به فلو كان هذا عاملا في بشر التقيد
 الاشارة بالبصرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البصرية كما ان الانشا زه
 في هذه ولم يقع الاحال شخوصه والحي في جازي زيد رجلا لم يكن الاحال الركوب
 ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بشر اطيب منه رطبا في غير حال البصرية
 واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في اول الحالين بان المبتدأ اذا تقيد
 بحال لم يتقيد الخبر بالحال الا تربي ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما
 لم يتقيد الخبر فلا يتقيد بالحال المتدا وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف
 اما اولانا فانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع
 تقيد ثمان في جميع الامثلة فلعل في ذلك الثاب المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال
 والخبر بحال اخري وهو ليس في نحو هذا زيد قائما الاستحالة تقيدهما بحال واحدة
 ولو سلم ايضا طراد استحالة تقيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحالة واحدة لم يلزم منه استحالة
 تقيد كل واحد منهما بحالة اخري فالحق ان يقال العايل في الحال الاول ايضا
 الفعل التفصيل والة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم ولتقدم على بيان تقليله
 مقيدمة فيقول ما يدل على حديثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما
 ما يدل على حديثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الاخر نحو تضارب زيد
 وعمرو وضارب زيد وعمرو فان ضرب كل واحد منهما يتعلق بالاخر او يتعلق
 كلاما بشي واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوايل لا يتميز منصوب احد
 حديثها من منصوب الاخر منعولا به وقد يتميز حالاما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قائما
 وعمرو قائما او ظرفا ما نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا خالين
 ولا يختلف زمانهما لان الفرض وقوع الحديثين معارتهما مستقلا كما اختلف
 اهل البصرة الاسمي به وامل الكوفة الا الكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حديثين
 يجوزون على كل واحد منهما بعين محدث الاخر وبغير ما يتعلق به الاخر وقرعه في وقت اخر

اخر في حال اخري وذلك ان الفعل التفصيل يجوز ان يضرب من غير وجود اختلاف بينهما
 ذكرهما غيرهما نحو زيد وعمرو وضارب من بكر الحال فانك تقالي من الممكن ان يثبت منهم للامان
 وكذا يجوز اختلاف ما بينهما نحو زيد وعمرو وضارب من غير وجود السبب وكذا المكاتان
 نحو زيد وعمرو كذا الحسن منه عدي وكذا الحال لا يجوز ان يكون قائما احسن منه قائما او كذا الة
 التشبيه لا على حد يبين يجوز اختلاف زمانها نحو زيد وعمرو وضارب من غير وجود السبب
 واختلاف حالها نحو زيد قائما مثله قائما اما الفعل التفصيل فانه يدل على حديثين يعين
 اعني حديثي الفاعل والمفعول بصيغة واحدة معي زيد احسن من عمرو ان لم يرد الناصب
 خسناء وعمرو الفصل حسنا واما الة التفصيل فتشمل ثلاثا تصيغه على حديثين يعين
 بل يدان معناه امل حديثين مطلقين لان مسمى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها
 فلها حالان متماثلتان وانما تلك الحالة باي في غير مصدح به في اللفظ فدين قوله
 زيد وعمرو وضارب مثله يوم السبت اي زيد يشبه حاله ودايه يوم الجمعة حاله ودايه
 يوم السبت فالظرفان منصوصان بعين الحالة والباب اذ يعتبر بهما من كل حد
 الذي لا يرد كما حسن والحال او غير لان كمال الضرب والقتل لا يثنوي الى تعلق
 الحار والظرف في قوله كذا بك من اقر الحار كذا قبله ايك لما كان يعين تعلق
 فكني ولامر يصرح وقد يقوم مع الة التشبيه فيزيد تعلقه على الحدث المعين فيصير
 بها جازان كما يقال في الجاه في بيت امرئ في القيس في ايك المكنى به عن التمتع وذلك
 قوله صلى الله عليه وسلم انت مني بمنزلة هود ودايه في اي قريب مني بمنزلة هود
 المكرم وبقوله ما جولي مني بمنزلة الفرس من القنا ودايه في اي قريب مني بمنزلة هود
 اذا اقتصر رخصا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحديثين من الاخر في الفعل التفصيل
 والة التشبيه وياي فاعل وتعلقا على حديثين حتى يجعل منصوب
 كل واحد منهما الزمان يكون منصوب كل حديث بحسب صاحبه المصنوع به فتعلق
 بفعل زيد قائما وعمرو وضارب قائما او عمرو وضارب قائما او عمرو وضارب
 الدار عمرو في السوق كذا في الفعل التفصيل والة التشبيه نحو زيد وعمرو وضارب
 وبكر للصبي اكرم من الحار وعمرو قائما احسن من عمرو قائما او عمرو وضارب
 يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت وحيث حدث الفصل والمشتل
 نكبتها ومتعلق حديث الفصل هدية او المكنى به بحسبها ودايه في اي قريب مني بمنزلة هود
 على البيان فلهذا تقدم معمولها وما عليها مع ضمها واما الضمير المستكن في الفعل
 والة التشبيه فانه وان كان منفصلا عن مثله في اللفظ كما كان في قوله زيد وعمرو وضارب
 كله فلا يري ما شأن ان يقال في اي لم يسمع في اي احسن من عمرو قائما او عمرو وضارب
 في الجاه في اي طالع افسس بالموت من الطفل بشي في اي عمرو وضارب قائما
 ضرب زيد قائما عمرو قائما لعمرو الا لعمرو وياي في اي عمرو وضارب زيد احسن
 من عمرو وقائما وقائما او عمرو وضارب في اي عمرو وضارب في اي عمرو وضارب
 الباب في ضربت زيد قائما قائما قال المصنف في اي عمرو وضارب في اي عمرو وضارب

فانما هو
 في قوله

المصدر الاولي بعد اسرار ادب كمال خزانة الرجل على اي انت الكابل في الرحلة
 عالما وشبه هو زعفران او كونه كالا زاي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي
 انت العالم على اذ الذي اري ان المصدر في مثله تميز لانه فاعل في المعنى اي انت
 الكابل على اي علم وهو لكامل شعرا اي شعرة والدليل عليه انك تقول هو قارون كثر
 والخليل مروضا وسيبويه نحو او هذه ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس
 في شئ من المصادر ربيع جالا بل تقتصر على ما سمع منها نحو قلته صبرا ولفيته نجاة وميانا
 وكلته مشاة واتيته وكفنا ادغدا او مشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع
 حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا زحلة وشربة ونطاش ونحو ذلك واما ما ليس من
 تقسيمه واما ما فلا خلاف انه ليس بقياسي فلا يقال كذا صحكا او كذا ونحو ذلك
 لعدم السماع ثم انه قد ذهب لاختصاص المبرد ان تصاب مثل هذه المصادر على
 المصدرية لا الحالية والعامل بخلاف اي اتيته اركه وكفنا كما يؤخذ في علي في
 ارسلها العراكة ولو كان كالا لكانت تفرقها وغيرهما على ان انصافها على الكال لا كل حذف
 المضاف فعلى مشيا مشيا وقع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا في نحو
 قائما على احد المذهبين وعلى الثاني هو طان مؤكدة كما يجي ولا يمنع ان يقال ان جميع
 ذلك على حذف المضاف اي اتيته فاركض الا انه لا مبالغة فيه كما ترى خبرا للمبتدأ فمما جاء
 الحال فيه غير مشتق سماعا قوله كمنه فاه الي في وهشام فقيس عليه كما مر منه بعته
 يد ابيد وارسلها العراكة وسائر ما ذكرته عند ذكر مجي الحال معرنة ولما خرجا البرقيين
 من اوضاعين فالاولي ان المنصوب خبر جالا حال في الانفعال الناقصة **قول**
 ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والصير او بالواو او بالصير على ضعف والمضارع والثبوت
 بالصير وحسن وما سواهما بالواو والصير او بالواو والصير في الماضي المثبت بالصير وحسن
 من تقديره او مقدره اما جواز كون الحال جملة فلا ان مضمون الحال قيد عام لها ويصح
 ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلا ان
 مقصود زيد الجي بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال
 فعلى قولك جاني زيد راكبا ان الجي الذي هو مضمون الغايل واقع وقت وقوع
 الركوب لذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال ليست في الطرف معني
 والانشائية اما طلبية او انشائية بالاستقراء وانت في الطلبية ليست على يقين
 من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون الغايل بوقت حصول ذلك المضمون
 واما الانشائية نحو بعثت وطلعت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا في وقت يحصل
 فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وموئنا في المقصد وقت الوقوع بل يبرهن
 بالنقل لاسن دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه **قول**
 فالاسمية بالواو والصير انما بطر الحلية الحالية بالواو دون الجملة التي هي جزا للمبتدأ
 فانه اكتب فيها بالصير لان الحال هي فضلة بعد تمام الكلام فاحتجج في الاكثر الي
 فضل ربط فضلة الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو مفعول للربط اعني الواو التي

ايها الجمع ليؤذن من اول الامران الجملة لم تنق على الاستقلال زانما خبرا للمبتدأ والصلة
 في الصفة فانه لا يجي بالواو لانها خبر تيم الكلام وبالصلة سيتم جزوا الكلام والصفة
 لتعتمدا للوصف لفظا وكوفا للمعنى فيه معني كانها من تمامه فاكثرت ثلثها بالصير
 بل قد تقدمت الصفة والخبر بالواو او لا حصل لهما في انفصال وقد كان يوقعها بعد
 الا نحو ما حسبته الا انت بخيل زما جاني رجل الا وهو فقير اما الصلة فلا يفرق من
 لعل مثل هذه الحال فلا يري ايد مصدرية بالواو **قول** او بالواو او بالصير احتياج الواو
 والصير في الاسمية فانفرد الواو ومقتا وتان في الكثرة لكن اجتماعها او في اختصارها
 في الربط واما انفرد الصير فقلت الاندلسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال
 وجب الواو ايضا نحو جاني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في
 معنى المفعول سوا اذ المعنى جاني زيد راكبا فصدق به بالواو ايدان من اول الاسم
 يكون الحال جملة وان اذت يعني المفعول وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب
 الحال فظرفان كان الضير فيها صفة ربه الجملة سوا كالا مبتدأ نحو جاني زيد يديه
 على زانما وكنت فزه الي في اخرها نحو **قول** خرجت مع البازي على سواد
 فلا يحكم بصفة مجزاة عن الواو وذلك لكونه الرباط في اول الجملة فان لم يكن مضمونا
 بل تنويعا لقل من اجتماع الواو والصير وانفرد الواو وان كان الضير في اخر الجملة
 كقولك **قول** انظر في النهار لما ساه من **قول** فلا شك في صفة وفلته **قول** جارا لله بنا
 على ان انفرد الضير في الاسم كصفت بطلنا على ما ذهب اليه المصنف ان
قول جاني زيد عليه خيعة ويشي بمعنى مستقرة عليه خيعة ويشي ويدانه ليس جملة
 بل هو مصدر تقديره انظر في خلاص الواو وذلك لان الطرف اذا اعتد على المبتدأ جاز ان
 يربط الظاهر كالمشتق في باب **قول** المبتدأ فان اراد انه وجب ان يكون في وقت ليس
 المفرد فحينه فظفر كقولك فاحققه بالهاديات وروى من الاربعين وسما في قوله
 سملق لكر جوارحها في صفة لم حشر **قول** **قول** وان امر السرى اليك فعد من اول
 ومائة وبيد السملق ولو كان مفردا لكان الواو ايضا يقول ليقين فزان عليه حقة
 وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه لا يمنع ان يفتقر اليه ليل وحكم
 الجملة المصدرية وليس وان كانت تكتفي حكمة الاسمية في انما اجتماع الواو والصير
 او انفرد الواو اكثر من انفرد الضير وذلك لان ليس للضمير والشيء على الاصح ولا
 يدل على الرمان فهو ظرف لشيء داخل على الاسمية فالاسمية في انما بها قية على
 اسميتها بخلاف لا يكون وما كانا في خبرها وقد حلت الاسمية في الراد في عند ظهور
 الملائكة نحو فلكي جرحتي زيد على الباسية وهو قليل **قول** والمضارع المثبت
 بالصير وحسن وذلك لان المضارع على وزن استعمل الغايل لفظا او بتدويره معني
 جاني زيد يركب معني جاني زيد راكبا ولا سيما هو يصح في الحال وضمير الحال
 بناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين كما يجي فاستغنى عن الواو وقد مر في وقت
 واصلك عبته وذلك انما لانها جملة وقد شبهت المفعول واما لانها متعدي واما

لها
 في الصلة

في باب
 المبتدأ

اضك فيكون اسمية تقدير او يشترط في المضارع الواقع كالاخوة من حرف الاستعارة
كالسين ولن ونحوهما وذلك ان الحال الذي نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع
وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب حال يا حيد
المعنيين غير حال بالآخر لانه ليس في زمان الشكل لكنهم التزموا تجريد صدر هذه
الجملة اي المصدرية بالمضارع من علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال
في الظاهر فان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا ومثله التزموا لفظة قد اظاهروا
مقدرة في الماضي اذا كان حاله ان حاله بالنظر اليه عاملة ولفظة قد تدل على الماضي
من حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستشعر في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا
تجاوز العاقل الاول وتدرجت فالجى بلفظ قد ههنا لظاهرا الحالية كما ان التجريد
عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك **قوله** وما سواهما اي ماسوي الاسمية
والمضارع المثبت وهولاء اقسام المضارع المنه الماضي المثبت والماضي
المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكرنا ثلاثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكفاء
بأحد ما صارت تسعة اقسام وهذه امثلة ما جازي زيد وماركب غلامه وماركب
عمرو وماركب غلامه جازي زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جازي
زيد وقد ركب غلامه وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه ههنا
ما قاله المصنف وقال **الاندلسي** المضارع المنفي بالابتداء من الواو كان
مع الضمير ولا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماضيا معني كضرب فكما ان اضرب
لما مضى للحال ظاهرا احتاج الي قد المتعدي له من الحال لفظا او تقدير اذ لك
لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما يصلح معه لان قد لتحقيق
الحصول ولم للنفى واذا انتفى المضارع بلفظ ماضيا بدخله الواو لان المضارع المجزوء
يصلح للحال فكيف لا اذا انضم منه ما يدل على الحال وهو ماضيا فعل هذا
ينبغي ان يكثر الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع
المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاعراب مجتزؤه من الواو كما ثبت لان معني
جازي زيد لا يركب لي غير ذلك فهو واقع موقع المعزود ودخل لا لا يغير الكلام في
الاعراب عما كان عليه لكن استعجالها فلهذا جاز ان تترك في لا اترك فلا اترك
كما جاز ان تترك في اترك وفاز ورك وكذا تقول كنت بلا ما لك مصاحبه المضارع
المضد وبلا الواو اكثر من مصاحبه المضارع المجزوء لانه ليس الحال في الحقيقة
في نحو لا يركب مثله المعزود لفظا ومعني كاشابه في تحريك لان الحال في الاول
انتفا القسمة فلا نفع الجملة هو الحال ولا ينتفي المضارع حاله كما ذكرنا قبل
قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدمت في ذلك
والاكتفاء والكوفون غير المتراجم جوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة
استدلالا **بجمله** قوله **قوله** كما انتفض العصفور تلك القطر **قوله** وقوله
تعالى لوجا وكحضرت صدورهم وغيرهم اوجبه كاجبي والاول قريب وقيل

الماضي

من المضارع المثبت
المضارع المنفي والماضي
المثبت والماضي المنفي
نحو ظاهرا اوجه

سورة

الماضي

ان الولاية اراد الولاية العيادة اولاد العلات ويقول في غير المزمع تيمنا
 قد علم الله مرة وتيسيرا اخري بلا مخرج هذا الذي ذكرنا مذهب السيرا في والزحرف
 اعني كون هذه الاستانصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انصا بها
 على المصدرية فان المصنف لانه ليس المراد انك تتحول في حال كونك تيمنا وانك
 تبتلون في حال كونك اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول المحض ومنه عند السيرا في
 صفات تضمنت توبخا على ما لا ينبغي في الحال مع المزمع وبدونها تحولها اقياما
 وقد فقد الناس وقاعدوا وقد سار الريب وقاما قد علم الله وقد فقد الناس
 تقديره ايقوم قايما فهو عند السيرا في حال موكدة واما عند سيبويه المستند
 والزحرفي فالصفة قايمة مقام المصدر اي ايقوم قايما ويجوز رفع هذين القسمين
 على انها خبران للمبتدأ فيقول التميمي مرة واقايم قد علم الله اي انت تميمي وهو
 قايمة قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال
 كثر استعماله **قول** ويجب في الموكدة هذا على مذهب من قال ان الموكدة لا يجرى
 الا بعد الاسمية والظاهر انها جري بعد الفعلية ايضا لقوله تعالى ولا تعصوا في
 الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقوله تعالى جاثيا وقوله تعالى قال
 تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على اذن الرب في الاربعه **وقال**
 كالتى نقصت غزلها من بعد قرة انكاثا وتحالف العامل والحال اذن اكثر من توافقها
 وللاذن ان يرتكبن هذه المصنوعة كلها قايمة مقام المصدر على ما هو مذهب
 سيبويه في نحو قاعدوا وقد سار الريب **واما** الموكدة فليست بقيد يفتقد
 به عاملها كالمنتقلة واذا اجات بعد الاسمية وجب ان يكون جزاها مفعولين
 جامدين ونحو انا لتقير مضمون الخبر وتاكيد واما للاستدلال على مضمونه ومضمون
 الخبر ما نحن لقله **هـ** انا بن دارة مشهورا بها نسبي ومن يدارة بالناس من هاهنا
 وكقولك انا حاتم جواد انا عمرو وشجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالحضلة
 التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وشجاعا بالثجاعة وقصار الخبر
 متضمنا لتلك الحضلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او نصا غير
 نحو انا عبد الله اكلا كما ياكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما
 او تحذف نحو انا الحاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو ابوك عطوفاه وهذه
 قاعة الله لم اية وهو الحق تينا فتلك اكلا ومرحوما ومصدا للاستدلال على مضمون
 الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقوله كاملا وسفاك الدماء واية ومعروفا
 ومنا لتقير مضمون الجملة وتاكيد وفرك عطوفاه لكتبتها وانما ستي الكل خالا
 موكدة وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر موكدا
 اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدا فذلك ليس في كونه
 سايين معنى كونه مظلوما لان مضمون الحال لازم في الاقل للمسكنة
 واختلت في العامل الموكدة التي بعد عطوفاه الاسمية فقال سيبويه العامل

احوال موكدة

منتهى بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفاه يقال حققت الامر اي حققت
 وعرفته اي الحققت واثبتته عطوفاه وفيه نظر اذ لا معنى لتوك فقيقت الالان
 وعرفته في حال كونه عطوفاه وان اراد ان المعنى اعلم عطوفاه فهو مفعول ثان لاحال
وقال الرجاء العامل هو الخبر لكونه مفعولا بمعنى نحو انا خاتم سحيا وليس لشي
 لانه لم يكن سحيا وقت تشيئه بخاتم ولا قصد القابل بهذا اللفظ هذا المعنى
 وايضا لا يطره ذلك في هذه فاقه الله فكم اية وهو الحق مصدا فغير ذلك مما ليس
 الخبرية على **قال** بن حروف العامل المبتدأ تضمنته معنى التبيين نحو انا عمرو
 شجاعا وهو بغير لان عمل المضمرة والعلم في نحو انا زيد و زيد ابوك مما لا ينبغي
 نظيره في شي من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه من ممالك وهو ان العامل
 معن الجملة كما قلنا في المصدر ان كذا لنفسه او لغيره كانه قال يقطع عليك ابوك
 عطوفاه فاعلم من حروفه ذلك فقد قاد ذلك لان الجملة وان كان جزاها اجزاء
 مجزوا بعضها فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئها الى الآخر معنى من معاني
 الفعل الاتري ان معنى انا زيد انا كايين زيد فعل هذا لا يقتدر على الحركة على جري
 الجملة ولا على احد من الضعفاء في الفعل وذلك لخصا معنى الفعل في هذا ويجوز حذف
 الحال مع التزنية كقولك لقيته في جراب من قال اما لقيت زيدا اركبا ولا يجوز
 الحذف اذا ثابت من غيرهما كافي ضمني زيدا قايما واذا انقضت المراد على ذكرها
 كما يقول في الحصر لا تاتي من الراكبا وقد بلغ من بعض الاسماء الحالية نحو كانه وقاطعة
 ولاقتنا فان وقع كانه في كلام من لا يوثق بغير ميثقه مضافة غير حاله وقد خطوا فيه
قول القيد على رفع الابهاء المستقر على ذات مذكورة او مقدره **قول**
 ما يرفع الابهاء من جمل من يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة واشياء اخرى
 عن ذات احتراز على الحال فانه يرفع الابهاء من غير ان يرفع ذات قلست
 سلتا ان الحال يخرج عنه لا يرفع الابهاء من هيئة الذات لان نفسها وكذا
 القهقري فانك رجع القهقري يرفع الابهاء من هيئة الذات التي هي الرجوع
 لا من نفس الرجوع لان ما هيئة الرجوع معروفة غير مبهمه وهي الاسفل الى
 ما ابتدأت المذهب عنه كنه الصفة في نحو جاتي رجل طويل او طريف يرفع فيه لان
 رجلا ذات مبهمه بالموضع ضاحكة لكل فرد من افراد الرجال فيذكر احداهما
 تميز عما يخاله كما تميز طويل عن قصير فطويل اذن وضع الابهاء المستقر في الذات
 وضعا على ما فسره المصنف من الذات المذكورة وكذا ان يرفع فيه عطوفاه لبيان
 في نحو جاتي الرجل المديد وكذا البدل من التمييز الغائب في نحو مررت به زيدا لانه
 يرفع الابهاء عن المقصود بالضمير كافي فمورجلا و زيدا رجلا سوا يرفع فيه ايضا
 المضاف اليه في نحو خاتم فقرة كما يرفع فيه اذا انتصت لان معنى النص
 والجزئية سوا وكذا ان يرفع فيه الجور والعدا واخر في الحد وهو تمييز والتمييز
 نفسه قد يجرى اذا كان جزءا اخف من بضمه كما في هذا اعتد بذي حد المفعول

مرفق بالانظر

احوال تميز

عن الاعتراض بخبر ضرب شديد بأنه معقول مطلق لكن لم ينصب لعدد من مقامه
مقام الفاعل وكذا في ضرب زبد وسير يوم الجمعة وفي سحان **قول** الالهة والمستقر
قال احترزت بالمستقر عن الالهة في اللفظ المشترك فان ضمه المشترك برفع الالهة
عن المشترك في نحو ابصرت عيناً جارية لكن الالهة مرفوعة ليس بوضع الواضع فان الذي
يثبت منه بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظاً للمعنى صريح لكل نوع
كالعدد على الوزن والكيل لان يضع لفظاً للمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك
الواضع ارسا غير ان يضع ذلك اللفظ لعين آخر فيعرض له الالهة عند المستقر
لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الالفام غير مستقر في اصل الوضع بل عرض لسبب
الاشتراك العارض قلت معنى المستقر في اللغة في الثابت ودرت عارض ثابت
لازم والالهة في المشترك ثابت لازم مع عدم الترتيب بعد اتفاق الاشتراك
ومع الترتيب ينتفي الالهة في المشترك وفي العدد وسائر المقادير ولا فرق
بينهما ايضا من جهة الالهة ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسر **الحمد**
لا يتم بالناية والالفاظ المحملة في الحد ما يحل به **قول** من ذات مذكورة او مقدار
ليست الترتيب عن المفرد والتمييز عن النسبة **قول** فالاول عن مفرد مقدار
خالف اما في عدد نحو مثل عشرون عشرون واما في غير نحو طول زيتا وبنوان
سمنا وعلى الترتيب مثلاً زيدا فيفرد ان كان جنساً الا ان يفقد الانواع ويجمع في غير
شرا ان كان بنون او بنون التثنية جازت الضافة والافلا عن غير مقدار
نحو خاتمة حديد او الحفص **قول** فالاول يعنى الذي يرفع الالهة عن ذات
مذكورة **قول** عن مفرد لفظية عن مثله فمقدار ما بعد لها مصدر لما قبلها وسبب
له كما يقال فعلت هذا عن امرك وعن قدرتك اي ان امرك سبب لحصوله فالتمييز
صادر عن المفرد اي المفرد لا بهامه سبب له او عن نسبة في جملة او شدة اي
النسبة سبب له لانك ينسب شيئا الى شي في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة
غير فذلك النسبة اذن في مصدره ثبت لذلك التمييز وكذا معنى قوله بغير ان
كان اسما يصح جعله لما انتصت عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه
كزيد في طاب زيد نفسا لانه لا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينصب نفسا بل
كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب
نفسا وكذا معنى قوله ينصب عن تمام الاسم او عن تمام الكلام اي ان تمام ما سبب
لانتصاب التمييز نفسا له بالمفعول الذي يحى بعد تمام الكلام بالفاعل ونحو
ان يقال ان من في هذه الموضع يعني بعد كما قيل في قوله تعالى طيقا عن طيق
والاول اولى **قول** عن مفرد مقدار غالبا يقول التمييز على ضربين رافع الالفام
عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك
المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما بعد
به الشي اي يعرف به قدره ويبين والمقدار اما ما ليس مشهوره موضوعا لغيره

تدرا الاشياء بالاعداد وما يعرف بها فادراك الكيل كالقياس والادب والكروما يعرف
تدرا الموزون كصناعات الوزن كالطبخ والذائق والبنار والمنا والاطل ونحو
ذلك وما يعرف به قدر المدة وروح والمشرح كالذراع وكذا راحة وقد يشترط نحو
ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعا للتقدير كقوله تعالى ملك الارض وهذا قد
عندي مثل زيدا رجلا واما غيرك النساء وسواها رجلا فحول على مثلك بالعندية وقوله
يطولك رجلا وبعرضه ارضا ويغلظه خشيا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فلهذا المقادير
اذا انصبت منها التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان ذلك عندي عشرون
ورمما قد ذراع ثوبا وطول زيتا المراد بعشرون هو الدرهم لا الحجر والعدد وبنوان
المقدرة ولاما يذرع به ويطول الموزون لا ما يوزن له وكذا في غيرها وغير المقدار
كل فخرج حصل له بالتفريق المستخرج من اصله ثلاثة ويكون بحيث يصح اطلاق الاصل
عليه نحو خاتمة حديد او باب **جاء** ثوب خزانة الحفص في هذا اكثر منه في المقادير
وذلك لان المقادير يربطها اليها ويضرب الميزان على كونه مميذا وهو الاصل
في التمييز بخلاف الحجر فانه ملة الاضافة فهو في المقادير اولى لان الالهة ليس
كالهوام المقدرة من ان الحقة مع الحجر اكثر لسقوط التنوين والتنوين بالاضافة وان لم
يتغير لسمية البعض بالتعويض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجر انتصاب
التفريق على التمييز وقد خالفوا القاصم المذكورة فالترميز في العدد من
الثلاثة الى العشرة وفي المائة والالف وما يتضاعف منها اكثر استعمال العدد
فان شروا التحفيف بالاضافة مع انه قد جازى الشدة ود على الاصل عشرة اثنا اوسا
عاما واما تركوا الحجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المقادير
كما سمر واحد لفظا فخر اضعف العدد والمركب الي مميذة والمميز من حيث المعنى هو
المبهم المحتاج الي التمييز كما كان جعلنا لثلاثة اسما كاسم واحد لفظا ومعنى واما نحو
واما نحو ثلاثة عشر فكذلك فالحال المضاف اليه معنى للمضاف سميت بالاضافة وكذا
تركوا الجوز في العدد الذي في اخر نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال
ايضا وذلك لان النون ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب بل
مشابهة لها فلم يجر من الاضافة حذف نون الجمع فيها لما يبدلها اياها ولم يثبت
معها لمشاقتها النون الجمع فتعذر من الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها
وقد جاء نحو عشرون ودم قليل واكثر منه اضافة الى صاحبه نحو عشرون **قال**
وستكون قد ذكرت بكل اجزائه مجرى احد عشر **قول** واما في غير
العدد وليس مراده بقوله ووطول زيتا وبنوان سمنا ومثله ان يدا بيان انواع
المقادير بل بيان ما يميز به الاسم المفرد لانه يتصور بارجحة اشياء اما بنون الجمع
كعشرون وقد ذكره قبيل واما بالتنوين وهو اما ظاهرا كما في رطل زيتا واما قويا
كما في خمسة عشر وفي كروما بنون التثنية كما في بنوان واما بالاضافة كما في
مثلا والمبهم المحتاج الي التمييز في ملوها ومثلية هو المضاف لا المضاف اليه

منه ما يشبه الاسم واللام
بارحه

المان هو قدرنا يلا ولا معنى لكونك قد مرنا بالالفصل **قول** وعن غير معتد ذكرنا
 ان كان الجوفية اكثر **قول** والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها خطاب في يد
 وزيدي طيب ابا وابو ودار او على او في اضافة نحو عبيد طيب ابا وابو ودار او على
 وداره فارشا يعني بالشاي ما يرفع الابهة عن ذات معتدرة **قول** عن نسبة في
 جملة اي نسبة حاصلة في جملة اي نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه جملة اما اسم
 الفاعل مع مفعوله نحو زيد متعلق بجملة البيت مشتغل بدار او اسم المفعول مع مفعوله
 الاخر من جملة ايضا او انتمال التخصيص معه نحو انا اكثر منك مالا وخير استقرا او القصة
 المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصنف نحو عبيد طيب ابا او كذا كل ما فيه معنى الفصل
 نحو عبيد طيب ابا او زيد رجلا ويدا لزيد فارشا **قول** ان اضافة مفعول
 على الفاعل اي نسبة في اضافة نحو عبيد طيب ابا او قد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان
 المصنف مفعولا او كان في مضافا اليها ههنا ان كان مضافا اليها ههنا في المفعول في التمييز
 عن مفعول اخر في التمييز في قوله زيد فارشا وويلم لدارت الشباب معيشة في
 نسبة في جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عيشا من زيد فارشا وعيشا من دارت
 الشباب معيشة **قول** انا وابو ودار او على التخصيص للتمييز الكلي عن النسبة
 وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصبت عنه لا غير نحو كذا زيد رجلا ويدا ودارت
 رجلا ويدا هو زيد لا غير ونعني بما انتصبت التمييز عن الاسم الذي اقيم مقام التمييز
 عن باقي التمييز لاسيما في قوله كذا الاسم مقامه قوله كذا زيد وطاب زيد فضا فان
 الاصل خطاب نفس زيد وكما الارض في قوله تعالى وجعلنا الارض عيونا فان اصله جازنا
 عيونا الارض وكذا كذا زيد رجلا كان في الاصل كذا زيد رجلا ويدا واما ان يصح ان
 يكون نسبة مفعول خطاب زيد ابا جواز ان يزيد با يا نفس زيد ويدا ويدا ويدا
 ابا واما ان لا يصح ان يكون نسبة بل يكون صفة نفسه لا غير نحو خطاب زيد عبيد ابا
 واما ان يصح ان يكون صفة نفسه وصفة مفعول خطاب زيد ابا ويدا ويدا ويدا ويدا
 المصنف خطاب ابوتة لغيره او خطاب ابوتة ابيه واما ان لا يصح ان يكون نسبة ولا صفة
 نفسه بل يكون متعلقا له لا غير خطاب زيد ودار او على النسبة الحاصلة ههنا ان يقول
 اما ان يصح ان يكون نفس ما انتصبت عنه او لا ولا اوله اما ان يصح ان يكون صفة
 نفس متعلقه ايضا كخطاب زيد ابا او لا يصح نحو كذا زيد رجلا والشاي اما ان يصح
 ان يكون صفة نفسه او لا ولا اوله اما ان يصح ان يكون صفة متعلقه ايضا كخطاب
 زيد ابوتة او لا خطاب زيد على الثاني خطاب زيد ودار او على القصد اما ان يفرض
 بالذات المقدره ههنا قلنا في كذا زيد رجلا كل شي زيد رجلا ويدا ويدا ويدا ويدا
 خطاب شي زيد نشا او على او دار او دارا لدارت المقدره ههنا في الشئ المقصود اليه كذا
 خطاب كذا اظهره صا ويدا في كذا زيد رجلا ويدا لا منه في خطاب زيد نشا ايضا
 اليه شي ويدا لتمييز الشئ المقدره وكذا انتمال ودار او على فان قصدنا ان نرد التمييز

في انواع التمييز

في

في هذه الاشئلة كلها الي اصله حين كان مذكورا اليه اسم او شبهه ونرد الاسم الذي
 انتصبت عنه التمييز الى مكره الا مبني جعلنا ما انتصبت عنه التمييز ان كان التمييز
 نفسه بعلامة التمييز او عطف بيان له فيقول كذا رجل زيد وطاب اب زيد وان كان
 التمييز متعلقا ما انتصبت عنه لها او وصفه او غير وصفه اصفنا التمييز الى انتصبت
 عنه خطاب ابوتة زيد وابتون زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس
 كالمتعلق له حتى صح اضافة اليه **قول** ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصبت عنه حار
 ان يكون له ولتعلقه والافضل لمتعلقه فطابون فيه ما قصد الا ان يكون جعلنا الا ان
 تقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتلت حال يعني ان التمييز عن النسبة
 اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصبت عنه او لا فان صح جعله
 لما انتصبت يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوتة جاز ان يكون له
 ولتعلقه يعني جاز ان يكون صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا او صفة
 نفسه كابوتة جاز ان يكون ما صح صفة لنفسه صفة متعلقه ايضا كابوتة في طاب
 زيد ابوتة فانه يصح ان يزيد بها ابوتة زيد نفسه لا ولادة وان يزيد ابوتة ابيه له فاما ان
 يلحق له هذا الاطلاق فان رجلا في كذا زيد رجلا صح ان يكون لما انتصبت عنه ولا يصح
 ان يكون لمتعلقه **قول** فطابون فيها يعني بالمطابقة افراد ان قصد المزدوج
 ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع **قول** فيها اي في التمييز الذي جعلته
 انتصبت عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه **قول** ما قصد اي الى المقدر دولي
 والجمع تقول فيما جعلته لما انتصبت عنه طاب زيد ابا ويدا ابوتة ابوتة ابوتة
 ابا طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصبت عنه اي زيد فتبين ان ثلثت
 زيد وجمعت ان جمعت وادا جعلته لمتعلقه فان قصدت ابا ودارت ابا لان
 المقصود به مزدوا وان قصدت ابوي زيد ثلثت ابا فقلت طاب زيد ابوتة
 لان المقصود به معنى وان قصدت ابا وجمعت فقلت طاب زيد ابا لان المقصود
 مجموع وقد يلتبس الامر في خطاب زيد ابا وطاب زيد ابوتة ابوتة ابوتة ابوتة
 ابا هل التمييز لما انتصبت عنه او لمتعلقه فليخرج الى القران ان كانت فاما ان
 اختلت التمييز وما انتصبت عنه افراد او تثنية وجمعا لم يكن التمييز حبيسا نحو
 طاب زيد ابوتة واما فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصبت عنه بل هو لمتعلقه
 والاطابق ما انتصبت عنه واما ان اختلفا وكان التمييز حبيسا نحو طاب زيد ابوتة
 والزيدون ابوتة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصبت عنه ولتعلقه ولم
 يطابقه لكونه حبيسا وكذا تطابق به ما يقصد به فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب
 زيد دار او دارين ودارا ههنا قاله المصنف والاولي ان يقول فيما ليس حبيس
 سوا جعلته لما انتصبت عنه او لمتعلقه انه ان لم يلبس بالاولي الافراد وعنده
 المطابقة نحوهم حسون وجهها وطيبون عرضها ونحوها واعراضا قال تعالى
 فان طين لكم من شئ منه نفسا **قول** على عليه السلام فطيبوا عن انفسكم نفسا واما

اذا اللبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد ابا اباوين وكذا الايقول
 طاب زيد وادوات زيد اربين قال تعالى ونحوها الارض عيوننا واما قول الخطبة والاكبر
 اذا ما ينشرون فانما وجد الاب فيه لا لغيره كانا اسما اب واحد ونحو جمع المثني اذا لم يلبس
 نحو قول زيد عونا قال **ابو طاب** رحمه الله ونحو طاب النبي صلى الله عليه وسلم
 قام صديق بامرنا ما عليك غضا منه **وابشر** بذاك وقت كرمك غيونا **قوله**
 الا ان يكون جلفا ذكرنا مرادهم بالجلفس ههنا بقوله طاب زيد ابوة سوا
 اركلات ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابيه او ابوة ابيه اياه وكذا ايقول طاب
 الزيدان او الزيدون ابوة ونحو زيد ابوات المذكورة وكذا ايقول طاب زيد علما
 مع كثر علمه الا ان يقصد الانواع فيقول طاب زيد علما او علما على حسب ما يقصد
 قال تعالى بالاحسن **قوله** وان كان صفة ضمير قوله ان كان اسما فيجب ان
 الصفة لم تحي ضالحة لما انتصبت عنه ولما تعلقه كاجال سريل الى الاما انتصبت عنه
 فقط فيجب ان لا تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على التليل والكثير بل في الصفات
 حتى يكون جنسا وذلك نحو الله ورك اوروز زيد فارشا وكذا زيد شجاعا **قوله** واحتملت
 الحال ثالث الاكثر هو في غير **قوله** بعضهم في حال اي ما العجز في حال قروينيه
 ورجح المصنف الاول قال لان المعنى مدح مطلقا بالفر وسبحة فاذا جعل جالا
 اخفى المدح ويقتد بحال في وسبحة وانا لا اري فيها ما في الاول لان المعنى في المدح
 ما احسن في وسبحة فلا مدح في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى
 هو المستفاد من ما احسنه في حال في وسبحة ونحوهم في الله ورك من فارشا
 دليل على انه تميز وكذا قوله عز من قائل والتميز من المعنى في الله ورك من فارشا
 من نسبة وكان التميز نفس ما انتصبت عنه بدليل انهم يسمونها في نحو يا كذا من ليل
 وعز من قائل وقائله الله من شاعر ومررت برجل هذك من رجل وحسبك من رجل
 اي هذك هو وحسبك هو فالتميز هو ما انتصبت عنه التميز في هذه المواضع
 وقد تكلم بعضهم بقدر من جميع التميز من العسبة نحو طاب زيد ارا اوقا
 والبس لوجه واما معنى قوله في الله ورك في الاصل ما يند في اي يترك من البس
 من الذين ومن الغيم من الظلم وهو هنا كتابة من فعل المدح والعبادة واما
 قصد فعله اليه تعالى قصد التمجيد منه لان الله مديني العجايب فكل من عظيم
 يريد له التمجيد منه ينسبونه ويضيفونه اليه نحو قولهم الله انت ولسا ابوك
 فمن الله وركه ما العجب فعلة **قوله** ولا يتقدم التميز والاحسن ان لا يتقدم
 على الفعل خلافا لما في والمتقدم اي لا يتقدم على فاعله اذ كان من تمام الاسم
 اتفاقا وكذا لا يفضل بين عامله وبينه وقوله لا تقول للمجر حولا **قوله**
 منور وما لا يتقدم لان عامله اسم جامد متصرف في الفعل مثابه للفعل مثابه
 ضمنية كذا ذكرنا وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان من النسبة فان
 كان من الصفة المشبهة والفعل المتفصل والمصدر وما فيه معنى الفعل باليس

في قوله الله ورك

في الاصل

من الاسماء المتصلة به نحو الله وركه فارشا او زو زيدا فارشا وويلم زيد شجاعا وويلم زيد جلا
 فلا يتقدم على عامله لصنع الصفة والافعل وما فيه معنى الفعل وكذا المصدر بقدر
 الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحذو رجلا عمر وهو الفعل غير
 المتصرف اي بل الضمير واسم الاشارة كاتقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل
 غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل المصريح نحو طاب زيد ابا
 او اسم الفاعل او اسم المفعول نحو الما ذبي والكسائي والمبرد ونحو الي قوة الفاعل
 ومنه الباقر قبل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل
 الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو ونحوها الارض عيوننا اي تحركت عيونها او فاعل
 ذلك الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلا الانام اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم
 على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليس العلة لمرضيه اذ ربما يخرج البز من
 اصله ولا يراعي ذلك الا انه كقول ما لم يسم فاعله كان له سمي كان منصوبا
 ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان
 يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل
 ان الاصل في التميزات ان يكون موصوفات بما انتصبت عنه سواء كان عن نفرد
 وعن نسبة وكان الاصل عندي خل راقود ورجل مثله وسمي متوان وكذا كان الاصل
 في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولفت لها الغرض الالبهام او لا ليكون
 اوقع في النفس لانه مشتق النفس الى معرفة ما اهتم عليها وايضا اذا فترته بعد
 الالبهام فتذكرته اجمالا وتخصيلا وتقدمه مما يجلي هذا المعنى فلما كان تقديمه
 يتضمن ابطال الغرض من جعله تميزا لم يستقم واضل التميز التكرير لمثلنا قلنا
 في الحال وهو ان المقصود رفع الالبهام وهو يحصل بالانكارة وهي اصل فلو عرف
 وقع التكريه ضائعا واجاز الكوفون كونه معرفة نحو سفة نفسه وقين رايه
 وبطو عيشته والتم رطبته ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند
 البصريين معنى سفة نفسه اي سفة اوسفة في نفسه والتم رطبته مضمّن معنى
 شكاه ووفق امره ورشد امره وبطو عيشته بمعنى في امره وفي عيشته والحسن الوجه
 مشبه بالضارب الرجل كما يجي في باب الاضافة واعلم انه لو قيل ان **الفعل**
 التفصيل اذا اضيف اليه في قوله الذي يحكي عليه الفعل التفصيل بعض المضاف
 اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده على التميز فالمنصوب
 شئب لمن جري عليه الافعل ومعلقته نحو زيد احسن منك ثوبا فقولك زيد
 برة غيد زيد هو العبد وفي قولك زيد افره منك عدا هو مولي العبد اقول وليس
 هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا ومما حيزا الناس اشجع
 ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس ومما حيزا اشجع من الناس
 والمضروب على التميز هو من جري عليه افعل لاسببه والدليل على انه تميز
 قولك هو اشجع الناس من رجل ومما حيزا الناس من اشين كما يقول حبك بويد

في قوله الله ورك

رجلا ومن رجل قال الله تعالى فالله خير حفظا اسبق حفظا على التمييز بين من
حافظ فهو ذا الجرسوا بخير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الرحمة وقول الاعشي
يقول ايدي حين هذا الرخيل ابرحت ربا و ابرحت جارا اي ابرحت اي حيث
بالبرج او صرت ذابرج والبرج الشدة فعلى ابرحت صرت ذابرج اي بالفت
وكلت ربا فهو بخير ربا اي ابرحت جارا هو انت وكذا قوله ابرحتا انت
جاره لان ما الاستغناء بنية فزيد التخيير كان قوله تعالى القارعة ما القارعة اي
كلت حارة فعلى ما انت كلت فالنصب في عبارات النفاذ في غير قوله ربا هو
ذات ان شئت سدا لفظا فاعلى معنى المنصوب في مثله وكما في قوله تعالى
من النسبة بتدبر اي كاي مبتدأ لفظا بمعنى كل لفظ مبتدأ او مثله في كلامهم
قول المستثنى متصل ومنقطع المنفصل المخرج من متعددا لفظا او متعددا
بالاخر افعالا والمنقطع المذكور في غير ما يخرج آلم انه قسم المستثنى قسمين
وكل واحد واحد منها بخير من حيث المعنى قال وقد كان ما هيتهما مختلفا
ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في عدد وذلك لان الماهية لا يمكن ان يكون
اجزاها ساطعة او قاتمة او مختلفة لان الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى
يختلفا في احد الدليل على اختلاف حقيقة بينهما ان احدهما يخرج والاخر يخرج
بل يمكن جمعها في جند واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمكن اشتراكهما في
اللفظ نيقا لا المستثنى هو المذكور بعد الاو افعالا هذا اخر كلامه والظاهر
ان يمنع خلافا فيما في الماهية **قول** لان احدهما يخرج من متعدد والاخر يخرج
قلنا لا نسلم ان ذلك المنفصل يخرج من متعدد من اجزاء الماهية بل حقيقة المستثنى
متصلا كان لا منفصلا هو المذكور بعد الاو افعالا هذا اخر كلامه واما ما اذا
لما قبلها فربما اذا كانتا في قول كونه المنفصل واخل في متعدد لفظا او متعددا من شرطه
لان من تمام الماهية فبذلك المنقطع داخل في هذا الجند كاي جاني القوم والاحراز
لما لفظ القوم في قوله **قول** من متعدد اي من شي ذي عدد **قول** لفظا او
تقديره تفصيل التعدد فان كان يكون ملغوظا به جازي القوم لان جازي القوم يكون
مقدرا بخلاف جازي الاريد جازي احد الاريد **قول** بالاولا اخر افعالا يخرج
جاني القوم لا اريد جاني القوم بل اريد جاني القوم ولم يجز في يد المستثنى
الذي لم يكن له اطلاق التعدد الاول قبل الاستئنا منقطع سواء كان جازيا
المستثنى لكونه جازي القوم لا اريدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم
يكن جازيا في القوم لا احراز المستثنى ان المنفصل ليس هو المستثنى من الجند
كاظم منهم شعرا ان الاستئنا شكل اغنيا ومقرلية لان زيد في قوله تعالى
القوم لا اريدا لقلنا انه غير داخل في القوم في خلاف الاجماع لانهم اطلقوا
ان الاستئنا المنفصل يخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جازا المشكك في
مثله ابيض في قوله تعالى ويدا والاذنبا للعلم بان داننا مخرج من الدنيا

من المستثنى

والله

والباقي بعده هو المقربة وان قلنا انه داخل في القوم ولا اخراج زيد منهم بعد النقص
كان المعنى جازي القوم ولم يجز زيد وهذا بنا قص ظاهر ينبغي ان يجنب كلام العقلا
عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستئنا رثن كبير كقوله تعالى فليست فيهم الف
سنة الا خمسين فاما ان يكون المعنى لبث الحسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الحسين
تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم بخيرا انه غير داخل في القوم في قوله جازي القوم فامر
مخصوصا لي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله لا زيد اقربته تدل السابغ
على مراد المتكلم فانه اراد بالقوم غير زيد وليس ليش لا جماع اهل اللغة على ان الاستئنا
مخرج ولا اخراج الامع الدخول وايضا يتعد رد عوي عذرا الدخول في قصد المتكلم في نحو
على عشرة الاول واحد الان واحد داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا كان مريدا
بلقط العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى
والمستثنى منه والة الاستئنا بمنزلة اسير فاحد فقولك له على عشرة الا واحد اي يعني له
على تسعة ولا فرق بينهما من وجد فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لفظا
بان عشرة في كلامك هذا اذا الفعل المعنى الموصوفة هي له مفردة بلا استئنا وهذا الجند
والامنيذ للاستئنا وواحد هو المخرج وتسعة لا تدل على شي من هذا المعاني الثلاثة
وايضا اجماعهم على ان الاستئنا مخرج بطله هذا ويلزم مثل ما فروا منه في بدل البعض
وبدل الاشتمال لقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع لان الناس جند
يعبر المستطيعين ويميز فيكون كانه قال والله على جميع الناس مستطيعهم ويميز بينهم
بل لله على مستطيعهم وحده واما خرون وهو الصحيح المنقطع عنه الاشكالات كلها ما فوا
منها وما لزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل البعض داخل
في المبدل منه والتناقض نجح زيد وانتفا مجيء في جاني القوم لا اريدا لزم وانما
يلزم ذلك لو كان الجاني منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم
مع قولك لا اريدا كما ان يسيبه الفعل في نحو جاني غلام زيد ورايت غلاما ظريفا الى
الجزمين معا لكنه جري العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شي ذي جزين (واجزاء
قائل كل واحد منها للاعراب اعرب الجزوا الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوب
اليه في مثل ذلك الموضع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجوز ان يستحق الجز كالضمان
اليه ويتبع ان استحق التبعيته كما في التتابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك يصب
كالمستثنى لتبنيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزوا العدة في بعض المواضع
مخرجي القوم لا اريدا لان المجموع هو المسند اليه فزيد الكلام في ان دخول المستثنى
في جند المستثنى منه ثم اخرج بالاولا اخر افعالا انما كان قبل اسناد الفعل او شربة
اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاني القوم لا اريدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم
زيد جازي ولا يدخل على عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها
واحد على وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لا يلا بد له من
التقدم وجوز امل النسبة التي تدل عليها الفعل او المنسوب اليه والمنسوب سابقا

على النسبة بينهما ضرورة في الاستقنا لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا
والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قيل النسبة فلا بد ان من حصول التحول
والاخراج قبل النسبة فلا بد ان يكون **قوله** وهو منصوب اذا كان بعد الاعراب
المستثنى في كلامه موجب او مقدر على المستثنى منه او منقطعاً في الاكثر او ما عدا وما
خلا وليس ولا يكون شمع يبين اعراب المستثنى قبلها بما يجب نصبه اذ هو في باب
المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شوطان وقرعة بعد الاوكون الاستقنا
في كلام موجب ولم ينجح الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا
لوصف ليس المستثنى وانما اشترط كون الاستقنا في كلام موجب لان غير **الموجب**
لا يجب نصب مستقناه كما يجب في اختلاف في عامل النصب في المستثنى **قوله**
البصريون العامل في الفعل المتعدي وامين الفعل يتوسطه الا لانه في متعلق الفعل
معنى اذ هو جزو مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فتعابه المفعول وقال
المبرد والزجاج العامل فيه الالقاء بمعنى الاستقنا به والعامل ما به يتقو
المعنى المنقضي ولو كانا يابته من المستثنى كما ان حرف التثنية من انادي وقال
الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدره بعد الالقاء وحرفه تقدير بقاء
القوم الا زيد قام القوم الا ان زيداً يفتقر وليس بشي اذ ينبغي الاشكال عليه بحاله
في انتصاب ان مع اسمها وحرفها لا ينافي تقدير المفعول وانما الافتراض بانه كيتف
يصل الحرف الموصول مقدر والموصول لا يقدر على ان يكون عليه لان الكوفيين يجوزون
تقدير الاسم الموصول كما يجب ولما تقدم من الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين في
تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالشائب عنها فالأصله تكون
كالشائب عن ان المقدره **وقال** الفراء الامزجة من ان ولا العاطفة حذف النون
الثانية من ان وادخلت الاولى في لام لا فاد انتصب الاسم بعدها فبان اذا اتفق
ما قبلها في الاعراب فلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيداً قام القوم الا زيداً
لا قام اي لم يفتقر فلا ينبغي حكمه ما قبل الا ونقصه فلما كان ذلك الحكم او ثانياً فهو
كقولك كان زيداً اسداً الاصل عند بعضهم ان زيداً كاسد فقدموا الكاف وركبوا
مع ان وفيما قال نظروا من وجوه لان لا فعل المعين الذي اوردنا عن عاطفة ومع التسليم
فان لا العاطفة لا ياتي الا بعد الاشارات نحو جاني زيد لا عوداً وانت يقول ما جاني
المعنى الا زيد ولا ان فيما قال عز لا ان مرة وللأخري من مقتضياتها وذلك لانه
ينصب لها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخري ولا يجتمع الحكان في موضع ولا ان المعطوف
عليه ثانياً لا ما يحذف والمقدره الذي هو المعطوف عليه عند سقوط الحذف
نحو ما قام الا زيد **وقال** بعضهم هو منصوب بالمستثنى كما ان المنادي منصوب
بمنادي والآخر من المنادى ليعمل المقدرين في المستثنى على هذا القول
منعاً به وقد اعترض عليه بانه لا يرد منه جواز الرفع بتقدير استمع ولا يلزم ذلك
لأنه لا يعمل ما ثبتت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكما تقدرا استمع ونحوه لا

منه على المستثنى

تري انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بريد وحرفه ولو ورد الرفع عزرات والاسد
لكن بتقدير خواتم والاسد وقال المصنف في شرح المفضل العامل فيه المستثنى
منه بواسطة الاقال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معنى فيقول نحو القوم الا زيداً
اخريك وهذا لا يرد الا على من ذهب للبصريين ولهم ان يقولوا ان ان اخريك معنى الفعل
وان كان من اخوة النسب اي مقتضون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل
العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقوية الاول لا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا تقدم
على عامله وان كان فعلاً مرجحاً لان اصل الراو للعطف فزوي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة
ايضاً من الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقص شيئاً للفعل
التمام كلاً ما يعامله من المنرد الذي يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما
مع تقريرها باله الاستقنا والى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول على فيه
ما قبله كعمل العشرون في الهم هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فتذهب
سبويه انه ايضا منقصب بما قبل الا في الكلام كما انتصب المتصل به وذلك **قوله**
في الكتاب محل على معني ولكن وعلى فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرس وما بعد الا
منه بغير سوا كما ان متصلاً او منقطعاً في وان لم يكن حرف عطف الا انها كلاً في العاطفة
المعزولة على المعزولة في وقوع المعزولة بعد ما قبلها وجب فتح ان الواقعة بعد ما قبلها
زيد عن الا انه شقي والمتاخر من لما وادوها بمعنى لكن للاسماء وخبرها في الا فلت
محذوف نحو قولك جاني القوم الاحمار اي لكن احمار لم يجز قال الراوي قد يجز خبرها نحو
قوله تعالى الا قمر يونس لما اموا كشتنا عنهم **وقال** الكوفيون الا في الاستقنا
المنقطع بمعنى سوي وانتصاب المستثنى بعدها كما انتصابه في المتصل وتاويل
البصريين اذ لان المستثنى المنقطع يترك محالته لما قبلها نظراً لثباتها في كل
وفي سوي لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك ديناران سوي الدينار والدينار في ذلك
انه كان صفة وايضاً معنى لكن الاستدراك والمراد بالاسد وانك فيها مني تهتم
المخاطب مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستقنا المنقطع بمعنى وانما
وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التعرّيج لا يجوز فيه كما يجب والاندك
ايضاً لا يجوز في نحو جاني القوم الا زيد لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم
الساقط فيردى الى التعرّيج في الايجاب فلم يبق الا النصب **قوله** او تقدم
على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا او تقدم على المستثنى منه وجب النصب
لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب
فقد بطل البطل لان البطل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا
النصب على الاستقنا الا انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا برك
احد فجعل المستثنى منه المؤخر بلام المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واصط
بوله من مثله ويجوز لك ان تقول ما لي الا برك ضد يقابل ان ابوك مبتدأ ولي خبر
وضد يقابل ويقول من لي الا برك ضد يقابل مبتدأ ولي خبر وابوك بدل من

النصب على الحال ولهذا وجبوا الضم ليس ولا يكون واما عند افتقار في غير الاستثناء
ايضا وتامل خلا وعدا عند النجاء بعضهم وفيه نظر لان المقصود في جاني القوم خلا زيدا
معدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يكون من مجاوزة بعض القوم اياه وخلص بعضهم
منه مجاوزة الكل وخلص الكل فالاولى ان يضم زيدا لاجل ان مصدر الفعل المتقدم
ان جاني القوم خلا مجيهم زيدا كقوله تعالى اعدوا لهوا هو اقرب للمقوي فيكون مستند
الضمير سياق القول والنصب في قوله من النجاء وذكر هو بعد لضمه وقال
بعضهم ما موزول بالاول لم يثبت **قوله** وما خلا وما عدا النما لم والنصب بعد هذا
لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية قليلا غالبا كما يجي في قسم الحروف في الامة
قليلا وليس بعد هذا اسمية فتعين الفعلية قليلا فتعين كونها فعلية **قوله** والنصب
والمنضاف محذوف اي وقت ما خلا مجيهم زيدا اي وقت خلوص مجيهم زيدا وذلك
ان الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر ارق وجرز الجرمي الجتر
بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زيدا **قوله** وليس ولا يكون هما ايضا
في محل النصب على الحال اذ اضمنا مع الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غير نحو
ما كان ولم يكن محذوف ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الي بعض مضاف
الي ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضاف
فاعله خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله انا انزلناه في ليلة القدر وقوله
حق توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكر
او معرف باللام الجنية نحو جاني الرجال ليسوا او يكونون زيدا وسمع من العرب
ما اتين امرأة لا تكون فلانة ولست فلانة فيلحقها اذن ما لحق الافعال
الموصوفة بها من ضمير وعلامة تانيث يقول ما رايت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا
زيدا ولم يجي مثل ذلك في خلا وعدا ولم تستعمل هذه الافعال في الاستثناء المنزع على
انه قال الا حوص فيما ترك الصنع الذي قد تركه ولا العبط مني ليس جلد او غطاء
اي الاحلة او لا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المنفصل بخلاف غير فاعل يستعمل
في المنقطع ايضا كقوله وكل ابي باسل عيزاني اذ اعوضت اولى الطرايد البسل
قوله ويجوز فيه النصب ويختار البعد فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى
منه نحو ما فعلوه الا قليلا والاقليلا **قوله** ان لا يختار البعد في المستثنى شروطا
احدها ان يكون بعد الا ومتصلا ومخرعا للمستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي
او نفي صريح او موزول غير مردود به كلام يقتضي الاستثناء وان لا يوافق المستثنى
عن المستثنى منه فنزلنا المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي يدخل فيه الضمير الراجع
قبل الاستثناء بالاعل اسر صا ح لان مدله منه موزول للابتداء واحذوا نحوه نحو قوله
ما احد من بني الازد يداي جوز لك الا بدال من هاضمته لانه المعنى ما ضربت
احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذا اذا كان الضمير
في صفة المبتدأ نحو ما احد كريم لقيته كريما الا زيدا ومثال محذوف النواحي ما ظننت

احدا يقول ذلك الا زيدا الرفع بدل من ضمير يقول لانه المعنى ما يقول ذلك احد من طين
الان يد والابدال من صاحب التفسير اولى لانه لا يصل ولا يحتاج الي تاويل كونه في غير
الموجب ولولم يسير جمع الضمير الي المبتدأ في الحال او الاصل ولا يجوز الا بدال منه على
ما قيل ولا يقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيدا الرفع بدل من ضمير يقول لان القول
ليس بمعنى بل المضي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا
ورايت بمعنى البصوت وحيث نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الاستثناء اذ قوله
وانا لا اري باسا في غير نواسخ الاستثناء ايضا الا بدال من ضمير راجع الي ما يصلح للابدال
منه اذا اشتمل النفي على ذلك الضمير نحو ما كنت احدا يصفيني الا زيدا لانه المعنى
ما اصفني احدا كقوله الا زيدا ومنه قوله عدي بن زيد في ليلة لا تزي ايضا **قوله**
يجي علينا الاكواكبه وهو نوري من درية العين وفي جملة من درية القلب كاذب
اليه سيبويه نظر لكونه محال الظاهر معنى البيت فالاضاف والحكاية مستغنان عن
بعض لو قلت الا زيدا او جدي اريد الا بدال من ضمير يقول لان
التوجيه ليس بمعنى بل الا في فقط كذا يجوز الا بدال من المنضاف والمضاف اليه
المستند اذا كان المنضاف مفعولا لا ضميرا بوجه والمضاف اليه شعور محذوف جاني الخواص
الا زيدا وفي حكمه ما يوصف في وصف مفعول غير موجب نحو ما اتاني غلام احد الاريد
قوله او موزول به بدل نحو فلما دخل يقول ذلك الا زيدا وقيل رجل يقول ذلك لا عمرو
واقل رجل يقول ذلك الا رجلا وقيل رجل يقول ذلك الا رجلا يعني النفي قال
ابو علي فلما يكون بمعنى النفي المستوفى نحو فلما سوت حتى دخل بابا نصب لا غير
ولو كان للاستثناء لجاز الرفع كما يجي في فرا صلب الفعل قال في معنى اثبات النفي
القليل كقوله فلما خرج من تحت عجمه بالتشبيه من الصبح الا في
والاقلب الاول ويكون اقل رجل حوزا بالنفي لانه حظه في الجمع لا بد من
مثل ما التافهة ومن شعر كان وصفه لم يضاف اليه اقل في الاشارة فعلا او ظرفا
لان اصل النفي محذوف على الفعل فلما قلت اقل رجل ذي حمة لم يجس على اقل
الاخفش قال ابو علي وصفه بنحو صا ح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلاء
معنى الفعل الاتزان سيبويه اجاز حكاية نحو ليعيه وعاقلة كما يجي به كالحكمة
وفاعله قل وقيل لا يكون الا نكرة وكذا انما اضيف اليه اقل لكونه كالحجود ورويت
قال ابو علي اقل مبتدأ محذوف خبر وجوبا استغنى بوصف المنضاف اليه كاعرف
خبر ما يولد لا وفيما قال **قوله** نظر لانه لا معنى لقل اقل رجل يقول ذلك الا زيدا
موجودا لا معنى لقل اقل ايسر الابدان موجودا قال ابو نعول بوجه لا جزل
لان فيه معنى الفعل كما في اقام الزيد ان وقال بعضهم نقول ذلك في اقل رجل
يقول ذلك الا زيدا خبر المبتدأ والا زيدا بدل من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين
يقولان ذلك الا زيدا وان اقل رجال يقولون ذلك الا زيدا وقيل انما معنى
ضمير يقولان وجمع ضمير يقول لان الفعل التفضيل كما يجي في باب اء اضعف

الي نكرة فان كانت معروفة فهو معزود وان كانت مشتقة او مجموعة فهو مشتق ويجوز تحلافا ضعيفا
 الي المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثاني قولنا اني على لانيك
 يقول اقل من يقول ذلك لا يزيد وقل من يقول ذلك لا يزيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل
 رجل يقول اقل يعني رجل يقول بمعنى اقل من يقول فاجله اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا
 لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل تكون اذن في التعديد
 مضافا اليه ذلك البذل الذي هو مثبت ولا يضاف الي ما في الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله
 من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه اطرحته في التفسير فيبقى يقول ذلك لا يزيد ولا يصح فالمرغوب به
 الا في مثل هذا المقام معروفة كان (ونكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المورث به الكلام
 اذا التقدر بما جعل يقول ذلك لا يزيد ما يقول ذلك لا يزيد ويبلغ ان يكون تدويل النفي
 ظاهرا ومن شق ذلك على الزجاج في نحو قوله في قوله تعالى فلو كانت قرينه
 امنت لا يتجمل التخصيص كالنفي وقد يجري لفظه ابي ما تصرف منه مجري النفي فان
 تعالى نافي اكثر الناس لا كقوله اياي الله الان يتم نوره والمفرد لا يجي في الموجب
 الاناد وانقل هذا يجوز نحو ابي القوم ان يا قومي لا يزيد اذ حيث يجوز المفرد يجوز
 الابدال وتاويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادرا كما في الشواذ فشر بوا منه الاله
 قليل لم يطبقوه الا قليل ولا يجوز ثبات الناس لا يزيد لم يعيش الناس لا يزيد
 وكذا لا يجوز في الامر والشرط الا بالبدل والتعديج نحو ليعمر القوم لا يزيد وان قام
 احدا لا يزيد وكان الزجاج يحيز البذل في قوله تعالى فلو كانت قرينه امنت
 نفعها ايمانها الا قومي ليس لتاويله التخصيص بالنفي لان المعنى ما امنت قرينه اذه
 اللوم على ما فات دلالة على انتفايه وقد رده النحاة واما قوله تعالى فلو كان من القوم
 من قبلكم اولوا بنية يهون عن العناد في الارض الا قليلا بالنصب لاقر وقولنا غير
 مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم لا يزيد اقل من قال
 قام القوم لا يزيد اذا انقضت همنا اولى بقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا
 يتراخي المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني اخي كنت جالسا ههنا لا يزيد
 فان الابدال ليس باولي ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التظايق بينه وبين المستثنى
 منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك فاذا انقضى هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدالت
 عند البهريه لان ههنا ته يجوز حذف المتبوع وهو ههنا جازي وقالت الكسائي والفر الا
 حرف واحد عطف لهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الاوانه للاستثناء وانما جعلناه
 عطف لان البذل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى
 منه في اخر لان معنى ما قام القوم لا يزيد ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما في
 اللفظ كلام ولا يبدل مقابلة لفظية قال بعضهم لو كان بذل البعض وجه الضمير
 وليس من بدل الكل ولا الاشتغال فهو شبه ببدل اللفظ لا يكون في فصيح الكلام والجر
 انه بذر البعض ولم يجتز الى الضمير لثمة الاستثناء المتصل لا فادته لان المستثنى بعض
 المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للشاي في النفي والايجاب

نادر
 وهو المفعول لا محلي في النكره

وهو كذا في النكره والطره
 والمفعول

والجواب

والجواب انه لا يمنع منه مع الحرف المتقضى لذلك كما جاز ان العنة نحو مروت رجل لا يرب
 لا كرم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده منه لرجل والامر ان على الاستثناء كذا
 يعمل في نحو ما جاء القوم لا يزيد قولنا لا يزيد بل لا ولا امر ان على الاسم ولو كان عطف
 على معنى الكلام مع حذف المتبوع كمنه مع ثبوته اذ هو كمن احكاما لبدل الاحكام والخط
 والصواب يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه مكررا ومكررا فيجب البذل في نحو
 ما جاءني اخي لا يزيد ويجوز النصب في ما جاءني القوم لا يزيد لان ما جاءني القوم
 قاسي ولكن على الموجب فانه لا ينصب المستثنى منه الا والمستثنى منه معترف باللام فلا
 يقال ما جاءني قومي لا يزيد الا ان يكون في قوله للمكرر قطعي حتى يجتمع بالاشتغال وليس
 بشي لان اشتغال ذلك في الموجب لعدم القطع بالمرحول في غير الموجب المستثنى داخل
 والمستثنى منه المنكر ولهذا اذ اعلم في الموجب وخلا المستثنى في المستثنى منه
 المنكر في الموجب جاز الاستثناء انما اقا حوله في غير ما جاءني القوم لا يزيد
 ابي ان يجيب النصب على الاستثناء ولا يجوز الا بالبدل اذا سئل عن الكلامين لا يجازي
 حذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم لا يزيد انا ما جاءني القوم لا يزيد انا لا يجوز
 الا بالبدل الذي الموجب لا يجوز في غير الموجب قياسا فانه لا يمكن ان يكون في قوله تعالى ولم يكن
 لهم من الايمان الا انفسهم لا يبدل في قوله تعالى ما خطر ظاهرا لا قليل فان الفعل يفسح
 للايجاب مع ان البذل هو المختار وانما اذا المراد من الفعل الايجاب كجاءني اخي
 لا يزيد وما جاءني رجل الاخر وقامه بجاءني البذل والنصب اذ لا يجوز ما جاءني اخي الا
 نبي اذ انما من علمه في الموجب في وجوب النصب ومن جعل للقران هذا القام
 قياس من غير الموجب على الموجب ومن اين لما هذا لم يقتض ان الاشتغال هو الوجه مع الشر
 المذكور وانما كان الشرا القام على النصب وقوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الى امر انك تكلم
 جاز الله ان لا يكون قوله الا انما يجوز له ان لا يكون له وجه غير مختار فقلت انما انما في قوله
 من اخي وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسبر باهلك لامن قوله لا يلتفت
 منكم احد فاعتز من قوله المستثنى بغيره فبينا فقص القرانين اذن ولا يجوز انما جاز
 القران كله بالقران في كل ما قران ولا ينافي في القران اني قال وبينا ان التناقض ان
 الاستثناء من امر يقتضي كونه اخيرا فيسري لها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي
 كونه مسري بها لان الالتفات بعد الاستثناء فيكون مسري بها غير مسري بها
 والجواب ان اسر كان بطريق الظاهر لا انه في المعنى مقيده بعدم الالتفات
 اذ المراد اسر بالهك اسر بالالتفات فيه الامراتك فانك لتسري بها اسرا
 مع الالتفات فاستثني عن هذا ان يشهد من اسرا ومن لا يلتفت ولا يلتفت
 وهذا كما تقول مثل ولا يلتفت مني احد شيئا لا يلتفت فيه واذا كان المستثنى بعد
 المستثنى منه قبل فلفظه نحو ما جاءني رجل الاخر وخبر من يريد فعد سبويه انا
 اولى من النصب لان المبدل منه هو الموضوع متقدروا على سبويه بخلاف النصب على
 الاستثناء والملا في يجوز ان يكون في اللفظ انما في اللفظ متقدروا على سبويه بخلاف

لها

ان من حجة مجراء فقلت جاري ريد لرفع هذا التوهم مما كان في ذلك صوبته حتى لا يفتقد
 وفي حيث التوهم صار المستثنى منه فيما ضربت الاضربا المتعددا المشابه للمضرب
 وغير من حيث التوهم فكانت قلت ما فعلت شيئا الاضربا قال قلت واذا غير الشئ الا ان
 قال من حيث هذا الكلام محمول على التقدير والتأخير اي ان نحن ان نعلم الاضربا فافترق
 الا الشئ اغترار او هو كذا وما الاستدلال في التوهم في القول عموما جافا احد الا
 في ذلك من غير مخرج وكلاهما في المصراع ولا منع من كون شيئا من اوج الشئ ليس مفرقة
 نحو ما شئت ريد الاثوبه في بدل الاشتغال وما ضرب ريد الاضربه في بدل البقيش
 اي ما شئت ريد شي من الاثوبه منه ولا ضرب ريد عضونه الاضربه عطف النسق
 لم يجز فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتأكيد وذلك لان عطف البيان يجوز ان يكون
 مستثنى من متقدمه وهو ايضا عطف بيان وكونه متعددا وانما لم يكتف عطف
 بيان لانه انما علم او يفتقر مثله وكذا التأكيد لانه لا يفتقر وضع العاطفة فانه شاملا لان
 التأكيد نحو عينه ونفسه وكلاهما ولغيرها حتى تقدرها وتخرج العاطفة التأكيد
 منها والوصف نحو ما جاني احد الاطريف وما لقيت احد الاثبات خبر منه وفيه
 وفي حيثما يستلزم ما ريد الاضرب وفي الحال نحو ما جاني ريد الاضربا كذا شكك
 لان المعنى يكون ان ما جاني احد منصف نصفه الاضربه الظرفية وما ريد
 منصف الاضربه القيام وما جاني ريد على حال من الاحوال الاضربه كذا
 المركب وهذا محال لانه لا بد للمصنف نصفه الظرفية من الانصاف بغيرها
 وللم يكن الا التمييز وحده وكذا في الخبر والحال وكذا المصنف في قوله وجهين
 احدهما ان التقيد بالخصر لما لفته في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما ذكره
 في حكم العدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المعناه للوصف المتبعض
 لانه معلوم ان جميع الصفات ليس يحيل انتفاؤها وقال المالك في الصفه انها
 صفة بدل محذوف اي ما جاني احد الارجل طريف ويمكن ان يقال مثله في الحال
 وجنبا للمبتدأ ولكن فيه نظر لانه يلزم من يجوز المصنف على الاستثنا كما لو ظهر
 بوصفه فيقول ما جاني احد الاطراف على الاستثنا ولم يسمع والغرض ان المصنف
 على الاستثنا في المصراع نظرا الى المقدار استدل لا بقوله بطل الشئ على ثمانية
 ناقة وما يافتقرا لاثمانية ويجوز ان يراد الاثمانية محال فخر في غير التثنية
 ضرورية وما احازه مردود وجوب قيام المستثنى مقام المقدور في الاعراب
 ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قايمة مقامه وهو نحو ما قام الارثا
قوله وهو في غير الموجب ليعتد بغير الموجب الهامي والانتفاء مفرده
 في التثنية السرخ او الموزل كما ذكرنا **قوله** ليعتد قد تقدم انك لو قلت قام الارثا
 كان المعنى قام جميع الناس لاريد وهو بعيد وقرب منه تخصص جماعة من الناس
 من جملةهم ريد مستغنية في الاعلى فاشنع الاستثنا المصراع في الموجب
قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الاحباب معنى الاستثنا المصراع

في قوله
 في قوله

الذي يفيد عموم المستثنى من غير ان يكون الا بركه اذ لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم
 الشئ واغلبه ان يكون في الفضلات كالظروف والجار والجرور والحال كما تقدم **قوله** ومن ثم اي
 من جهة ان المنوع انما يجزى غير الموجب منع ما زال ريد الاضربا لان ما زال الشئ اذ انزل
 على الشئ انما لا يجزى الدائم كما يجزى في الانفعال الشافقة فيكون المعنى ما زال ريد على جميع الصفات
 الاضربه العلم وهو محال ولما قيل ان يقول انما لا يجزى الصفات المنبثه على ما يمكن ان يكون مثله فلما جاز
 لا يتناقض واستثنى من جملتها العلم كما قيل في ما ريد الاعمال في الصفات المنبثه او اجمل على المبالغة
 وذلك في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع فيه جميع الصفات الاضربه العلم كما حدث هناك
 على المبالغة في اثبات الوصف قال المصنف ووجد اخرهما في نحو ما زال ريد الاعمال وذلك انما زال
 لاثبات خبره لا للمعنى بعد ذلك لاثبات فيكون خبره مثبنا ولما قيل ان يقول ما زال لاثبات خبره
 وان لم ير من ما يتلوه الا الشئ لانه لا يفسد انما كان ليس لثبات خبره الا اذ عرض ما يقتضي اثباته نحو ريد
 الاضربا **قوله** واذا تقدم ريد الشئ على اللفظ لا بد لعل الموضع مثل ما جاني من احد الارجل ولا اخذ
 فيها الاعمال وما ريد شيئا الاثني لان من لا يراى بعد الاثبات وما ولا يقد ان عاملتين بعد
 الاثبات لانها علمنا للشئ وقد انتقص الشئ بالانحلال ليس ريد شيئا الاثبات لانها علمنا
 للثبات فلا اثر لتقصي معنى الشئ لبقا الامر العاملة على لاجله ومن ثم حاز ليس ريد الاثبات
 وامتنع ما ريد الاثبات **قوله** كذا انه يتعدى ما لعله على اللفظ في اربعة مواضع في الخبر ومن ثم
 والخبر وبالبيان المزمع لنا كذا خبر الموجب نحو ما ريد او ليس ريد لعله في الخبر ومن ثم
 اذا كان منصوبا او متروكا نحو لارجا ولا لارجا رجل وفي الخبر المنسوب بما الحجازية وانما تقدم الابدال
 من لفظ الخبر ومن المذكورة لانها وضعت لتبيين ان عدم الاجاب شامل لجميع افراد الخبر
 بما سواها بشرت الخبر وركا في جاني من رجل او كان تابعا لما شرها نحو ما جاني من رجل وامرأة والا لآية
 بعد غير الموجب ناقصة لعدم الاجاب ومع بطلان عدم الاجاب كيف يشق لواء ما بعد هذا
 وكذا تقدم لانه من لفظ الخبر وبالبيان المذكورة لانها وضعت لتبين ان عدم الاجاب مضمون
 الخبر وبما سواها كان مجزوا عنها ما شرها نحو ما ريد بقايم اي قيامه غير ثابت قطعاً او تابعا لما شرها
 لها نحو ما ريد بقايم ولا فاعدا والا لآية بعد هذا مبطل لعدم الاجاب ومع بطلانه كيف يبقى وكذا
 وكذا تقدم لانه من اسرلا وخبر ما المذكورين لان كل واحد من انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل
 والابتطال الشئ الذي فلا له فكيف يعلم ان مع عدم مسبب الخاضع ولا يجوز من ذهب لا خسر
 ايضا لانه من لفظ الخبر ومن المذكورة وان كان مذهبه نحو زيادة من في الموجب نحو قد كان
 من مظهر ويغفر لكم ما ذنبكم لان كلامنا في من الاستغناء ولا يمكن ان يتركب جواز زيادة في الموجب
 والتي يجوز زيادة في الموجب ليست هذه وكذا البناء المزمع في نحو اني سيدم وكذا بانه يحسب
 غير هذه التي نحن فيها اي لتأكيد غير الاجاب فلا بد من تجويز زيادة التثنية في نحو اني سيدم اي ان
 الموجب اعمال الباقى ما بعد الاثبات ريد الشئ الاثني وقد اجاز الكوفيين اعمال من والباء المذكورين
 اي الخفضتين بغير الاجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاني من احد الارجل فاضل وما ريد في
 الاثني خبره وانما اذا كان معروفا فلا دخل لهم نظروا الى ان عدم الاجاب وان زال بالالان
 من الاستغناء لانه لما رمت المنكرو وضعا والباء المذكورة اصلها ان يدخل على النكرة لان موضعها الخبر

من ثم تقدم ريد الشئ على اللفظ في اربعة مواضع

من المجرى

وجعلت على الاق الاستثنا كما جعلت على غيرها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكر
غير محصور لعقد الاستثنا مثل لو كان فيها الهاء الا الله لفسد تأضعف في غير قول غير
مبتدأ وصفه جزم اعلم ان اصل غير الصفة المفعول لغيره ويجوز لها الموصوفها اعا بالذات
مخبرت برجل غير زيد واما بالصفات مخبرت بوجه غير الوجه الذي خرجت به والاصل
هو الاول والثاني بخلاف الوجه الذي يبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه
المستثنى كما ذكرنا في صفة المفاخر لما قبل اداء الاستثنا نفيا وايجابا فاما اجتماع ما بعد غيرنا
بعد اداء الاستثنا في معنى المفاخر لما قبلها جعلت احوال الاستثنا في الاق في غير الموضع
على غير في الصفة وجعلت غير على الاق الاستثنا في بعض المواضع ومعنى الجمل انه ضابطا بعد
الامتناع لما قبلها اياها او صفة كانه غير ولا يمتنع بغيره لانه ضابطا اياها كما كان في
اصلها وضابطا بعد غيرها لما قبلها نفيا وايجابا كما بعد الاق لا يمتنع بغيره لانه ضابطا اياها
صفة كما كانت في الاصل الا ان جعل غير على الاكثر من العكس لان غير الاسم والتصرف في الاستثنا
اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الاق المفعول وغير والموجب وغير والمنقطف وغير
موصرا عن المستثنى منه ومقدما عليه وبالحكمة في جميع محله الا انه لا يدخل على الجملة كما لا يقدر
الاضافة اليه فلم يجعل الا على غير الا بالشرط التي لا يخلوها اذ دخل الا على غير والا في الاصل
حرف لا يحمل الاعراب روي اصلها جعل اعرابا التي كانت تستحقه لولا المانع المذكر على
ما بعده فاعربت واذا دخل غير الا على اصل غير من حيث كونه اسما جازما في حمل الاعراب وما
بعد الذي صار مستثنى ينقطع عن الا على مشغول بالغير كونه مصدرا اليه في الاصل
جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اذ استحقه بالحكمة على نفس غير عارية
واذا دخل فعل هذا التقدير لا حاجة الي ان يعتذر لاستصحاب غير في الاستثنا بما قاله
بعضه لما راي استصحابه من دون واسطة كما كان في المستثنى بالادوية لما استصحت
واسطة حرف لما استصحت الظرف المبهمة بابها منه وانما لم يحج الى مثل هذا العذر
المذكور لما قبلها حركة غير لما بعده على الحقيقة وهي عليها فاعربت وكان ميزي والواسطة
لا تصاب ما قبلها في الحقيقة والهيل على ان الحركة لما قبلها حقيقة جواز القطع
على محله نحو ما جاز في غير زيد مقصور بالرفع عطفا على محله لان المعنى ما جاز في الازيد
قالت الفرائد ان سبغ في الاستثنا متطابقا مع الاستثنا في العربي او سبغ
لكنه يعني الحرف يعني الاوسعة المجرى لان ذلك فيه عارض غير لازم ولا اعتبارا به
واما اذا اضيف اليه فلا خلاف في جواز سبغ على الصحيح كما في قوله
لعمريع المشرق منها غير ان نطقت كما في قوله في باب الاسماء ويجوز ان يكون محذورا
فيما قد استعجب على الله اذ اخذ بالشري النجاة من هذا الباب في مبدئها
على الصحيح لانه ان كان قوله تعالى مثل ما انكم تظنون ويجوز ان يكون منصوبا
لكنه استثنى منقطعاً وقوله بعد مثل غير ولا يفي الا في المنقطع مضافة اليه ان
وسلها قاله صلى الله عليه وسلم لانا افصح العرب بعدا في سبغ ليش ويجوز ان يقال
بليتها لا مضافة اليه ان وان يقال منصرفه لكونه في الاستثنا المنقطع قوله كما

قوله في الاق

كانت

جعلت عليها في الصفة اي جعلت الا على غير في الصفة قوله لجمع اي ما يدل على الجمعية
او لي كقولهم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثنائية وذلك
لانه لا بد لها في الاستثنا من مستثنى منه متعدي لفظا كان او تقديره فلا يتولى في الصفة
جاني رجل الا زيد ولا يجوز تقديره الموصوف قبل الاوصاف كما جاز في غير ذلك ليكون اظهر
فيكونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان مفعولا نحو جاني الرجال او القوم الا زيد احتل
ان يراد به استعراق الجنس فيصح الاستثنا واحتمل ان يراد به الجماعة تعرف المخاطب ان فيهم
زيد فلا يتعد الاستثنا الذي هو الاصل في الاق السامع على الاقل افضلها من الاستثنا
فاختير كنه منكر اعلم محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا في فيض السامع على الاقل
غير محصور لئلا الاستثنا المستغرق نحو ما جاني رجل او رجال واما بعض من مفعول العدد نحو
له عشرة دراهم وعشرون لانه كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا في
فلا يتعد الاستثنا فلا بعد له وذلك نحو كل رجل الا جاني زيدا وله على عشرة ادرام واما
كان المنكر محصورا ويجوز الصفة لعدم دخول قطعا فيه كقولهم عشرة رجال الا زيد
ففيه الصفة لا غير وكذا في المحصور الاخر نحو ما جاني رجلان الا زيد وما جاني رجالا الا زيد
فان معنى ما جاني رجلان ما جاني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه
وكذا معنى ما جاني رجال ما جاني جماعة من هذا الجنس وعمر ليس جماعة ولا يدخل فيهم
في مثله ان الا الصفة او الاستثنا المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى واجب الغل
في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثنا مع هذه
الشرط ايضا لانه يمكن في صحة الاستثنا صحة الموصوف وقال لاند لبي والمالك لا بد
لما اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المصنف جمع او شبهه منكر او معرف باللام الجنسية
فان لا يثبت فالقوله في قوله بلده قليل بها الاصوات الاغصانها ويجوز في البيت ان يكون
الا للاستثنا وما بعده هابذا من الاصوات لان قليل معنى النبي كما ذكرنا ومذهب سيبويه
جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثنا قال يجوز في قوله ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد
بدا لا صفة وعليه اكثر المتأخرين تشكك بقوله وكل اخ مفارقة اخم لعمريك الا الفرقان
وقوله عليه السلام كلهم ها لكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي تقدير
البيت لان يكون الفرقان ومورد ودلان الحرف الموصول لا يجوز الا بعد الحروف التي تدل
في نواصب المضارع وقال المصنف في البيت شد ودان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور
وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لا فائدة الشرح فقط قال وهذا الوصف صوره الشاعر
لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقان لم يجعل الا صفة بل كان يجعله
استثنا والشدة في الثاني الفصل بالخير بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى
لو كان فيها الهة الا الله لفسد تأقا لسيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت
لو كان فيها الهة الا الله لفسد تأقا لم يحذر يعني ان البذل لا يجوز الا في غير الموصوف
وليس الشوط وان لم يكن موجبا صراحة من غير الموجب الذي يجوز معه الامدال قالت
المصنف ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي الا في اقل رجل واري ومنصرفاته

المسنة
المسنة والرجل في

منه
مع هذه الاسماء

في
وهو

قوله في الاق

فرا كما حال من مفعول الفعل المفعول به واحتمل بزيادة حبه فمفعول اذا كما وكذا في مخرجه
ولا بما ونورا كوكب وكذا قوله ان كوكب اي وحسنه ان ركب الجواب الشرط مذكور
حضره الى ان ركب احسنه بزيادة الحجة ويجوز ان يجعل معنى المصدر الاول اي اختصا مستا
فيكون معنى وحسنه ان كوكب اي ويحسنه بمفعول محقق را كما فعل هذا يعني ان يكون ما ذكره الاثنان
اي قوله ان فلانا كوكب لاسيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة الكو واختصا صافي حال فمفعوله
ويجوز ان يراى ان كوكب لاسيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجزأ الا ان مجزأ الكثر ونبي اعتبارية كما
ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا لا اول اوي واخرى وقد يقال لا يستقام لاسيما واقل ان لا يخلو الا
ان تدخل في الاستمرارية في المنع فعل مضارع اما خبر المبتدأ فذلك ما الناس لا يدرون وما
زيد لا يقرروا وحال خبرنا جاني زيد لا يفتك او صفة نحو ما جاني منهم رجل لا يقرروا ويقيم
ويجوز ان يكون هذا حالا لغزوي الحال وانما شرط المنع تكون الاسفاه من الفعل على قول او عن
الوصول الى العمل على قول اخر فليس بل وفيها عاقتضيه من الالاسه لا كذا وشركها بالالفاء وشرط
كون الفعل مضارفا لما قبله لاسيما وانما الماضى مجزأ وان يلبس في المنع باحد قديمين وذلك
اما اقترانه بتدخلكما الناس لا قد خبروا وذلك لتضربها له من الحال المشبه للاسره واما لتتدم
ماضى شئى نحو قولك ما انتم عليه للاشكر وما اتيته الا انا في وعده عليه الصلاة والسلام ما ايسر
الشيطان من بين اذم الا انا من قبل الناس وذلك اذ قصد لودم تعقب مضمون ما قبله لا لمضمون
ما قبله وانما كانا ان يلبس الماضى مع هذا المقدم لان هذا المعنى هو معنى الشرط والمجازي الاغلب
بحر ان حيثى اكرمك وانما قلت ان الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء تعقبا لمضمون الشرط
بل يكون متارنا له في الزمان نحو ان كان هناك فاذ كان احتراق واذ كان هناك احتراق فذلك تار
وان كان الانسان ناطقا فاحترق فاحترق لى التعقب لذكره الاغلب فلما كان تعقب مضمون
ما قبله لا لمضمون ما قبله هو المراد وكان معنى حرف التثنية مع الاينيد معنى الشرط والمجازي اعني
لزمه الثاني للاول جاز ان يعبر معنى الشرط والجزاء مع حرف التثنية ولا ان يضاعف ما قبله الا واما
بعد هذا مع الشرط والجزاء ذلك انما يكونان شيئين نحو ما ذكرته في الاكرومك او مضارعين نحو
ما ذكره في الاينورين فمثل هذا هو القالب للشرط والجزاء اعني كونها شيئين او مضارعين
فما زكوا الماضى الذي بعد الايهنا مجزأ من تد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال
ونكونه ذلك متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الاغل هذا المعنى المذكور اما شائيا مجزأا متعارفا
مجزأا كازايت وجزا ايضا ان يظن ان يكون مثل هذا الفعل حالا لا حقيقة وان كان فيه معنى الجزاء
فيكون به شائيا او متعارفا مع الواو نحو ما ذكرته الا واذكر متى ولا اذوره الا ويكرمي واما اطره
الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير متعقبة مع مضمون ما قبله كما هو القالب في الحال
بحر ان زيدا كما ولقد ارفنا منفصل عن القابل بالانجاز ان يستظهر مظهر ان ربطه مثل
هذا الحال بنا على الخطا بحرف الربط الى الواو في شرا طره نحو ما اذوره الا ويكرمي وتدرقت
واصك منه كما ترقى باب الحال ويجوز ان الماضى مع الواو وقد ايفنا نحو ما ذكرته الا وقد اذرنى
ولا يجوز الاقتضاه على قد فلا يتيان ما ذكرته الا قد اذرنى لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي
يشتمل على مثل هذا الحال فالجزا لا يجرى من الفاء اذا كان مع قد كما يجزى بابه وان نظرت

ان جعل ال
على
في الموضع

واما في الماضى نحو
انما هي في الموضع

اي الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنته خبره
لمعتون عابله لانه قد يجزى بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير منه صقر شائيا به فذا اي عارضا على القيد
وكذا معنى الخبر اي ما ليس للشيطان من بين اذ من حجة غير النساء الامان ما على اتيانهم من قبلهم جعلوا
المعز ومعليه المجز ومربه كالواضع الحاصل وقد تدخل الاول ما بعنا هاهنا الماضى اذا اقتضاهما مستر
السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول فمرضاه عنه في كتابه الى موسى فزمت عليك لتا
صرت كاتبك سوطا كتبه اليه لما كان كاتبه في كتابه الى موسى فزمت عليك لتا
الله من قرا نشدته كذا انشد اي ذكرته فتذكر فتنشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول المقدي
اي اثنين المعين ذكرتك الله بان انشئت عليك به وقلت بالله انشدت او يكون نشدت بمعنى طلبت
اي نشدت لك الله كقوله تعالى اني ابي لكم اطلب لك الله سبي جميع فاني سخر به الناس
لا تسخر به تعالى عليك وتعين الا فعلت الا فعلك ولا انشئت معي النبي الذي نقشه التبرك انك
اذ اطلعت غيرك بالله تسخر اطلب فقد ضيقت عليه الاسرى فعمل مطاوع بك فكانت قلت
ما اطلب منك الا فعلك ففعلت ففعل المصدر مفعولا به لما اطلبته الذي وان عليه نشدتك الله واما
جفلة شائيا حيثما انشئت ففعلت ففعل المصدر مفعولا به لما اطلبته الذي وان عليه نشدتك الله واما
انت تخرجه فهو مثل قوله تعالى وسيعي الله من زنا في صحاب النار وقوله وحكاه الله ونعتني
مررت عليك اي اوجبت عليك وهو من تسمر الملوك والماء في الاستئناس لا يجزى الا بعد النقل فاعرفوا
مقدرا كما رايت ولا يجزى لان المنع نحو قوله تعالى وان كل لما مع قوله خبر كان واخواتها من الماضى
بعد دخولها مثل كان زيد قائما وامر على نحو خبر المبتدأ بفتح ميم لما قال هو المسند
دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الاصل ذلك لقوله بعد خبرها كما قلنا وقد ذكرنا انه يدخل
في حد نحو قائم فذلك كان زيد امير فاجمع انه ليس بخبر كان قوله وامر على نحو خبر المبتدأ اي فيها
يجوز له من كونه مفعولا ومفعولا ومفعولا ونشدهما على المسند اليه ومتاخر عنه وفما يجب من تقدمه
على الاستمرار ان كان طرفا ولا استمر كرم نحو كان في الدار رجل وامرأته على الضمير او كان جلة او شتمت
او طرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدأ وقد جفت خبر كان ببعض من الاحكام المذكورة
بعضه هنا وببعضه في الاصل المناقضة في قبيل انه من خصا يصح ما في له ابن درستويه وهو
انه لا يجوز ان يقع الماضى خبر كان فلا يقال كان زيد قائما ولعل ذلك لانه لا كان على الميق يتبع المعنى
في خبره اعني ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد قائما لمثل تلك العلة
سواء جزمه على انه غير مستحسن ولا يجوز بطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد طامع
او مقدمه لتتبعه التثنية من الحال اذا لم يستعمل من مجزأ كان وكذا قالوا في اصبح واسمى واصبحي
وظل وبانت وكما ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح ويديقوله وكذا التواقي والاولى كما ذهب اليه ابن
مالك يجوز في خبرها شائيا بلا قد فلا يقدرها ان قوله تعالى ولقد كانوا معا عدا لله ولان
كان في نفسه قد وفي قوله الشاعره
• وكان طوي كشيحا على مستكنة • فلا هو ابداهما وليرتوت مره
• ولا في قوله •
• اصحت خلاواصني اهلهما اخلاوا • اخن عليها الذي اخن على لسيد •

منه خبر كان

او لا من قيام شيئين يفيد ان معنى المضي ومع ابن مالك وهو الحق من معنى خبر صار وليس وقادام
وكل ما كان ما ضيما من مازال ولا زال ومزاد فانها انما صار فكونها ظاهرا في الانتقال في الزمن
الماض الى حاله مستمر وهو معنونه خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع الزمنية ان لا يستمر
به الحال المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت متبالا فمضت وكذا المأذون والخواص
موضوعة لا تستمر افعالها في الماضي الا ان يمتنع قريته وما يصلح للاستمرار هو الاستمرار كما
نحو هذا السعد في الصفة يجوز زيد قائما او مضى او مضروب او افعال المضارع يجوز ان يقدم في الحروب
ويستمر بوجوده اذ هذه عامة لانه وان كان في الاصل فعلا لا على احد الا منته الا ان صار في
اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل في معنى للزمان استعمله فلهذا قلت **اذا قلت كنت** اي
زيدا لا يدل على الاستمرار واذا قلت كنت اراه فظاهرا في الاسم انما نسبت للثلاثة في الماضي
والصفة والمضارع لصلاحتها للاستمرار انما تقع اخبارا للصار والماضي بخلاف الماضي
فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبرا للفعل الافعال وانما ما دام لم يقع خبرها
ما ضيلا لان ما المضي في الماضي في الغالب الى معنى الاستقبال كما
يجي في قسم الافعال فلهذا قولنا جلس ما دام زيد جالسا وقد يجي بمعنى لما جئ كقوله تعالى ما دمت
فيهم وانما ليس مني تليق مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما تبين في الافعال الناقصة والمستعمل
للاطلاق من دون تعرض للزمان انما جازما وصفة او مضارع لما يشبهه اسم الفاعل بخلاف الماضي
واجاز الاندليس وقوم حجازها ضمنية والاولى ما تقدم لعدم السماع وقوله ويتقدم معرفة
هذا بخلاف خبر المبتدأ لانه لم يجز تقدمه على المبتدأ اذ اكانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما
هاتان فلا ليس وان كانا معرفتين او متساويتين لان مخالفت اعراضها رافع للبهس ويكن ظهور
اعراضا صديقا بحركانه زيد هذا ويصحبها هاتان ايضا اذا انتفى لاجراء فيها ولا قرينة ان لا يجوز
التقدم بحركانه الفتح **قوله ويجوز عاقله في مثل القاس مجزئون باعمالهم ان**
خبرها مجزئون مثلها اربعة اوجه يجب الحذف في مثل انما انت شططا انطلقت
اي لان كنت قوله عاقله اي عاقل خبر كان واخواتها وانما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف
من هذه الافعال لان كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضمي وما علم
من فايك وحاضر عاقلها العلم ولو بالعين اي ولو كان العلم بالعين وادفع الشر ولو اصنع
اي ولو كان له في اصبعها اي قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذا بافتاد او كن من شرا اذا قيل
اي ان كان خضا وتقول لا تخن فارسا وان راجلا ولو فارسا او راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا
الخطاب نحو اجل ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت **واما في مثل التركيب الذي في المثل**
امن ان يكون بعد ان استمر وجزاؤها الفاء وبعد الفاء استمر معزها المرد فقول بما قتل به ان
شيئا سيف وان خيبرا الخيبر فتقول تنظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان تعدير فيه او مع
او نحو ذلك كاذن اناس مجزئون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جازي
الاول مع السبب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او في يد سيف وان
كان في عمله خير معن غير منتهى لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيف
لان له افعالا في تلك الافعال خيرا ولا ان في يد او في حوزة وقت القتل شيئا هذا الذي قلنا

من كلامه ان
ابن الاثير ما

من كلامه ان
ابن الاثير ما

في المعنى ضعيف وانما حيث اللغز ضعيف ايضا لان حذف كان مع خبر الذي هو في صورة الما
الفضل حذف شئ كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسم الذي هو خبره
لا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فقد لا يرفع كان التامة قلت **يصعب القلة استعمالها**
ولا يحذف الا كثيرا الاستعمال للتحذيف ولكون الشهرة دالة على المحذوف وان لم يحسن تنبيهه
ولكن تنبيه نصب الاول نحو سير كاسبران راكبنا ككب وان راجلا فاجل اي ان كنت راكبا
فان راكب ورجلا جرمنا بعد جردان او ان لامع ما بعد فايها انما رجوع ضمير كان المقدر الي
مصدر ما عدى بحرف جر نحو الموقوت بقاتل به الاسيف فسيب اي ان كان قتله بسيف فقتله
ريضا بسيف وحكي عن يونس سورت برجل صالح ان لا يمتنع قطا اي ان لا يكن المرد بصلاح
فالمرور بطايع وسورت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لفتح الدلالة على المجاز يتقدم ذكره تبين
بما ذكرنا ان السبب الاول اما تخار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء فمعه اولى لان رفعه
باصرار مبتدأ وبعد الفاء وهو شايه كثير واما نصبه فاما بفتح يركان بعد الفاء فيكون ما يتصل
به سينما او تنقد برفل لا ينحرف نحو يركي خبرا محذوف المبتدأ اولى لانه مفرد من حذف الجملة وانما
حذف المبتدأ اكثر من حذف كان وغير ذلك من غير الفعل الناصب المذكور وقيل لا بد من الناصب الجملة
الاصنية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان يحذف الفاعل الفعلية انما يقبل ان كان الفعل بظاها
فانما اذا كان مبتدأ فلا بد من الفاعل انما ينحرف من زيد او سيبويه فاذ ثبت ان نصبه الاول ورفع
الثاني اصل فعكسه يكون افتح الوجه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعها ونصبها مستو سلطان
لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله **ويجب المحذوف اي حذف كان بعد ان** معرضا عنها انما يحذف قوله
ابا خروا شاة انما انت **اي ان قومي لم ياكلهم الضبع**

اي لان كنت حذف حرف الجر جواز افعالي القياس المذكور في المفعول له شمر حذفه كان وايدل
منه ما فرجبت المحذوف ليلال جمع بين العرف والموضع منه واحال المرد ظهور كان قبل انما زيد
لا عرض ولا يستند ذلك الى سماع شمر او غير ذلك المشاككة في الميم وجوبا في الضمير المرفوع
المتصل بالاعمال يتصل به في مثل منقلا فصار انما انت وتقول ايضا اما زيد قائما فقامت وقامت
الكر في روا ان المفتوحة بمعنى المكسورة المشروطة ويحذفون مجي ان المفتوحة شرطية قالوا القرا
في قوله تعالى ان فعل اي بفتح المعز وكسرهما بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عدهم ايضا
عوضا من الفعل المحذوف والاولى قوله بعد من الصواب لسماع اللغز والمعنى (يا ابا المعز)
فلا نعرف قوله اما انت وانفجر البيت ان كنت فاعدت فليست بهر واما اللغز فليجى النما
في هذا البيت وفي قوله

اما قلت وانما انت **فانه ككلا ما تاتي زمانا تدر**
مع عطف اما انت بفتح المعز على ما قلت بكسر المعز وهو من شرط بلا خلاق
والبصريون يقولون اما انت منقلا انطلق معك بالرفع والكونيول جوزوا جزمه بان المفتوحة
الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جوابا الشرط لكون الشرط محذوف فاحذوا لادما فليسا كان
معنى الشرط ههنا ظاهرا **قوله** **سيبويه** دخل في ان معنى اذ فاما معنى اذ ما شرطية
بلا خلاف ولا بد من البصريين من تقدم فعل يعمل في الجار والمجرور وانما انت في انما انت في هو

من كلامه ان
ابن الاثير ما

لان كنت ولا يصح ان يكون ذلك تاما لان معمول حيزه يبعد عنها واما قولنا يور
 الجمة فان زيدا قام ضيحي الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يجعل فيما قبل الفاء
 الا مع اما الشرطية اما ظاهرا كما في قوله تعالى واما بنوعه ربك فحدث واما مقدرة تحو ريك فكله
 كما في حروف الشرط فيقترن بالبصريون ما انت ذا انظر تنكيره وتثنيه وتثنيه على هذا ان يكون
 قوله فانه يكلل جواب اما انت والعاقل ان اما انت من تجللا محذوف اي يكلل الله لاجل ارتكالك
 وكله تكلل الاول ان تقول ان الشرطية كثير في الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها
 جواز لم يغير حرف الشرط من صورته نحو ان سينا شيف وان حقا وان كذا وان حذف شرطها
 وجوبا مع مشروكه ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مقترن وجب تغيير
 صورتها من كسر الميم الى فتحها لانها لا تبتا هاغل وضعا الاصل مع قطعها وجوبا مع متضاها
 الاصل بلا مقترن هو كالعوض مستكورة فاذا غيرت عن خالها الاصل سهل حذف شرطها على سبيل
 الوجوب لانها تغيير كانها ليست في الظاهر حرف الشرط لا بد ان من ما تكون كالكافة لها
 من متضاها عن الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان تحذف منها كان مع اسمها وخبرها
 او تحذفها مع وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء لتؤذن لكان اما في الاصل حذف
 شرط لان الفاء على التثنية في لفظها لما تغير صورة حرف التثنية اعني ابا وسقط على سبيل
 الوجوب جميع اجزاء التثنية اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمطلق اي اما يكن
 في الدنيا شي فزيد منطلق اي ان يكن شي موجودا يوجد انطلاقه اي هو منطلق لا محالة فلا بد
 ان من اقامة جزء من اجزاء مقام الشرط لان لم يبق منه شي كما في حروف الشرط وان كان
 الثاني فالناظر لا يمتد بل يجوز حذفها والاثبات بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت
 وانظر فان قومي واما فتح ممرق ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبت الكوفيون فليس
 بشهور وقد حذف كان بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجوز حذف الفعل
 مع اما المكسورة وقالت ابو علي لان ما التي بعد ها اشبهت اللام في تأكيد الفعل فمن
 ثم جاز في اما تخاض ومن عصاة ما يقين شكيرها النون كما جازت مع اللام في نحو لتفعلن
 كما في في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما بولك نحو زياتك لذن فائما اي
 لدن كنت قائما وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخراته قال من لدن شولا
 فالي انلايتها اي لذك انت شولا ولا تلا ان تكمل الساقه فتصير ذات تلو قوله
 اسم ان واخراتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيد قائما فيتم ينقص مثل اخر في
 قوله ان زيد قائما اسم اخر قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه
 بعد دخولها تليها نكرة مضافا او شبهها به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك
 فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان مفرقا او مفعولا لا يبين وبين
 لا وجب الرفع والنكرة ونحو قصير ولا انا حسن متاول لم يتم اسم لا التي
 لنفي الجنس كما قال اسم ان واخراتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم
 لا المذكورة ليس منصوبا بل بعينه من نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الي التمييز
 بالتمييزات المذكورة لان اسم لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلاثة كونه نكرة وكونه

هذا اسم لا يكون منصوبا
 باجتماعها وهي ثلاثة

مضافا

مضافا او شبهها به وان يلحقها حل واحد منها لم ينصب كما في ولو قصد الي الاسم
 حيث كونه اسما كان يكفيه ان يقول كما هو عاده هو المسند اليه بعد دخولها قوله مبني
 ونكرة مضافا احواله مترادفة والعاقل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرود اليه قوله
 لا غلام رجل لك مضاف وقوله لا عشرين درهما لك مضاف له وقد بينا معنى المضاف هو
 للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردا اي فان كان اسما لا مفردا ولا مجزعا ذكر اسم
 لا بشرطه لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الي قوله المنصوب بل لا يكون مفردا
 قوله على ما ينصب به هذا اولى كما ترى في باب المنادى من قوله مبني على التثنية ليدخل
 فيه نحو لا غلام رجل لك ولا مسلمين لك ويعني بالمراد ما ليس بمضاف ولا مضاف له فيه خلقه
 ولكن والجمل والحق في لا رجل عند الزجاج والسيوان اعمانية خلافا للمبرد والافضل
 وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجل قول سيبويه وذلك انه قال لا تغفل فيها بعدا
 فتدبره بغير تنوين فلو قال لا وانما ترك التنوين في معونها لانها جملت ونما جملت
 منه بمنزلة اسم واحد كخمس عشرة فاقول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها نصبة او لا
 لكن بني بعده ذلك تحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال
 الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينصل به كما لا ينصل غير
 من خمسة نحرف التنوين مع كونه معربا لثباته بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد
 انما مركب مع عامله لاقامة التثنية للاستفراق كما اذا دته من الاستفراقية في كل من حل
 في الدار لان لا رجل في الدار هو اسم هكل من رجل تركبوا لاسم النكرة كما ان من مركبت معها
 تطبقها للجواب بالسؤال وشعر حذف التنوين لتشاغل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة
 والاولى ما ذهب اليه المبرد وما صحابه لان حذف التنوين في حالة الوصول من الاسم المنون
 لغير الامانة والبناء على معربه وايضا التركيب بين الاول والحق ليس باشده من بين المضاف
 والمضاف اليه والحار والمحب وور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال
 سيبويه انما حذف التنوين من المنون لان لا تغفل الا في النكرة ولا وهو لما في موضع البناء
 فلما حوت لفظا عن حال اخواتها حوت بلفظها ليس ان اختصا بها بالتكثير وكونها مع ما بعد
 مستواسيب تبنا معونها على من هب من قال ببنائها او سبب حذف التنوين معونها عند
 من قال باعرابه لانها مجموع الشين خالفت ساير المعاول كان واخراته حوت معونها
 ساير المعولات وهذا نظري اعني بناء المعرك او حذف التنوين منه لمخالفة المعامل اخواته
 والحق ان تقول انه مبني التثنية على الاستفراقية وذلك لان لا رجل نص في نفي الجنس
 بمنزلة لا من رجل خلاف لا رجل في الدار ولا امرأة فانه وان كان النكرة في سياق النفي
 فتفيد العموم لكن لا ينشأ بل هو الظاهر كما ان ما جاني من رجل نص في الاستفراق خلاف
 ما جاني رجل ان يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاني رجل بل رجلان ولا يجوز
 لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاني من رجل بل رجلان للضرورة والتشاقص فلما
 ارادوا التخصيص على الاستفراق ضموا النكرة منه في قوله هاهاها ببيت على ما نصب به
 ليكون البناء على نكرة استحققتها النكرة في الاصل قبل البناء بين المضاف ولا المضاف له

في قوله لا رجل
 في الدار
 لا رجل
 في الدار

الاضافة تزج جانباً لا سمية فيصير الاسم بغيره **قال الاصل اعني**
 الاسراب ولا يكون مضاف منبياً الا نادراً اخر خمسة عشر ومن قاله المتقرب
 حذف تنوينه دلالة على كونه مركباً مع لا قال لم يركب المضاف والمضاف له لانه لا يركب
 اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل طريق فيسجد حكه ونحو المسلمين ولا مسلمين بيني خلافا للبرد
 فان قال **بـ** لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فنقول يجوز ان يكون **بـ** وباريد
 وهما متباعدان مع وجود النون اذ لو كانا معاً لكان لغيره دليل ياريد بين والنون ليس كالتنوين
 في الدلالة على التمكن كما ترى في اول الكتاب ونقل عنه **قال** لان المتقرب والمجوع في حكم
 المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضاف للمضاف فيجب ان يصب **ورد** في المعطوف
 عليه في باب نحو لا رجل وامرأة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التامع
 والمبتوع فيه كاسم واحد فذكرنا في التامع في نحو ثلاثة وثلاثين ولا شك ان المشي والمجوع
 مثل هذا المنسوق لكنه يقتض بياريدان وباريدون **قال** اما قال ذلك لانه ليس
 شي من المركبات يشي فيه ويجمع الجواب **بـ** انه لم يتم دليل قاطع على ان لا يركب
 مع المتقرب كما يجي ببياننا ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مؤيداً وان سلمنا فنحن نقول
 حضر موتان وحضر موتون في المسمى بحضر موت كما يجي في باب المشي واما جمع سلامة
 المرنث فبعضهم يبينه على الكسر مع التنوين قياساً لاسماء نظراً الى ان التنوين للمقابلة
 لا للتكمين بدليل قوله تعالى من عرفات وهو منقوض بنحو باسلمات مجزأة من التنوين لتمامها
 والجوهر يكره ولا تنوين لانها وان لم تكن للتكمين فهي مشبهة بالتنوين فيكون على هذين
 القولين داخل في عموم قول **بـ** يبين على ما يصب به والماضي في نسخة بلاتنوين نحو قول
 اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه تله ولا لذات للشيب حذر من مخالفة في الحركة
 لتأثير المبني بعد لا التبرية مما كان معرباً بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قلناه
 طرد الباب على نسق واحد واعلم الجار اذا دخل على التبرية منع متا المتني بعدها
 نحو ذلك كنت بلا مال وخضبت من لاش وذلك كما بيني مع لا الزاين قطراً الى النظر كما انشد
 الاخفش لو لم يكن عطفان لاذنوب لها **الـ** لامت ذوا وحاساها عمراً
 فلا زايعة وقد اعتبرت في الاسم لها فاعلم ان يجوز البناء مع عدم زايعتها لكنه من ذلك
 قليل ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند سبويه وجمهور النحاة الظرف بعد
 المتني لا يتعلق بالمتني والا كان مضارعاً للمضاف فاشتق كافي الايجاز من زيد بن
 الظرف متعلق بمجذوف وهو خبر المبتدأ كما في قوله عليك تثريب هذا اليوم معمول لعليكم
 ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا اقام اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدأ وان كان جنة
 اذا المعنى لا وجود فاعلم على حذف المضاف وقوله من امر الله خبر مبتدأ محذوف اي العفة
 المنغية من امر الله وهذا الجملة التبيينية لا محل لها كما قلنا في سفيان لك ان التقدير
 هو ذلك وانما لم يكن الجملة المبينة محل لانها مسانفة لفظاً وقوله من امر الله متعلق بما دل
 عليه لا ما جاء من لا يصح من امر الله فلا تنظير ان شل هذا الجار والمجرور متعلق بالمتني
 وان اؤتمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمجذوف وكل مصدر يتعدى مجزوف من حروف

هو انما هو اول على الـ
 شع بناء المتعبد

في قوله لا تثريب عليكم اليوم عند سبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المتني لا يتعلق بالمتني

الجوز جمل في ذلك الجار خبر اعني ذلك المصدر مشتقاً من او متفياً كما تقول الاكالة
 واليك المصير ويمكن الحذف ركن الاستغاثة وما عليك الا التوكل وليس بك الا التوكل منه
 لا تثريب عليكم وذلك لان الجار المفعول بها هذا اي ما يتبعان به الجار فيه معنى المبتدأ المتفخه
 ضميره ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل فلا تقول ذلك مثلاً على ان بك خبر من مثلاً فكذا قد وما
 مدلول لا ما جاء من قوله من امر الله وتقول لا مسلمين ولا مسلمين بيني خلافا للبرد
 في الجامع اي ليس في المجرور من يصب في الجامع ويجوز ان يكون مستقراً في الجامع من يصب في غير
 واذا قلت لا مصل في الجامع فالمتن ليس في الجامع متصل متواصل في الجامع او في غير هذا
 وحكي ابو علي في البعد ان يبين انهم يجيزون كون الظرف والجار في نحو لا اسرا بالمعروف
 ولا ما جزمه البربر من امر الله من صلة المتني المتني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى و
 ابن مالك الى ان مثل هذا مضاف معرب لكنه انزعج تنوينه تشبيهاً بالمضاف
قوله وان كان معرفة او منصوباً لا يبين وجب الرفع والتكرير
 اعلم ان لا التبرية انما قيل لتشابهها لان وجه التشابه ان في اللفظ في الاثبات
 اذ معناه التحقيق لا غير ولا التبرية للمبالغة في النفي لانها النفي الجهنس فلما توغلتا في
 الطريقين اعني في النفي والاثبات تشابهتا فاجلست عليهما وعلمنا مع هذه المشابهة ضعفت
 لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما قيل لتشابهها الفعل لا بالاعمال
 فهي مشبهة بالمشبته والشا في ان الظاهر ان يبين ان لا التبرية تشافيا وتناقضاً لاشابهة
 ولا مقارنة على هذا فنقول انما قيل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونه النفي الجهنس
 يمكن حصوله فيها مع دخولها في المعرفة اذ ليس المعرفة لفظاً جازماً حتى ينفي الجهنس
 بالتشابهة وكذا لم يقل في المنقول بينه وبينها ما ذكرنا من ضعفه ولما فلا تقدر على
 العمل في البعيد عنها وكما يجوز العمل في المقصود لم يجوز بناؤه ايضا لان الواجب
 للشيء ان يضمن من الاستغرافية ودليل تضمنها لا التبرية على ان يبين ان لها ضعفاً في
 التضمن ومرة **قال** ان النسخة اعرابية **قال** انما حذف التنوين بعد التركيب
 دلالة على التركيب وقد استثنى التركيب بالنصل وقيل انما لم يبين مع الفصل لانها
 لما مرخا نقدي البناء من لا اي المتني بسبب التركيب فاذ استثنى التركيب استثنى نقدي
 البناء اليه ومثله **قوله** ويكون لما ذكرنا من ضعفه على ان يبين مع كون المتني نكرة غير
 مفعولة ويجب في المراضع الثلاثة اي التي اعيت فيها الامسا وجوزها كافي المعروفة
 والمنصوب واما جواز كافي النكرات المتصلة نكرة لا لا يجب ذلك اذا علمتها او بليت
 اسمها وذلك لان المقصود قياساً التبرية على كونه النفي الجهنس وعلمنا على ان اوتنا اسمها
 كافي في هذا العرض اذ لا يكونان الا نفع التبرية فاما اذا الفت فانه جعل تكريرها فيها
 على كونها النفي الجهنس في النكرات لان نفي الجهنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف
 فالنكرات جيران لما فاتها من نفي الجهنس الذي لا يمكن ان يحصل مع المعرفة واجاز ابو
 العباس وابن كيسان عدم تكرير لاني المراضع الثلاثة اما مع المعرفة ضميراً لا زيد
 في الدار وقوله لا نولك ان تفعل كذا او اتا مع المنصوب فنحو لا فيها رجل **قال**

هو انما هو اول على الـ
 شع بناء المتعبد

نكت جزعاً واسترجعت شراذمت ركايتها ان لا يثار جوهرها
 واما مع المنكر المتصل بنحو لا رجل في الدار قال
 وانت امرتنا خلقنا لغيرنا حيوتك لا تنفع وموتك فاجع
 مرشده قولهم لا سوا وقوله فانما ابن قيس لا يراخ وقوله
 تركتني حيث لا مال اعيش به وجين بن زمان الناس اوكس لنا
 واجيب بان قولهم لا نزل ان تنفل كذا لا ينبغي ان تنفله في المعنى في
 الدالة على المضارع وتلك لا يكثر تكريرها والاول مصدر بمعنى التناول وهو ما بمعنى المفعول
 اي ليس منشأ ذلك وما حركه هذا الفعل لا ينبغي ان تأخذ وتتناوله له يستد وقوله
 ان لا يثار جوهرها ولا تنفع ولا يراخ ولا مستخرج ولا سوا تكون لاني لا سوا عوضا من
 المبتدأ المحذوف اذ لا يقال لها لا سوا على ما ذهب اليه سيبويه واما وجوب حذف المبتدأ
 فلكتك استعمال بان لا يراخ ولا مستخرج ولا مال بمعنى ليس فهو محذوف وقوله لا سوا
 وقيل ان لا لا تنفع وما بعد بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اغا
 لا عمل ليس والاولي حل ذلك على الضرورة والشذوذ في هذا القول يجب في الاختيار
 تكرير المفعلة الدالة على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان تكون دالة على الفعل تقدير
 وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا ولا رحب موضعك مرحبا
 ولا اهلا اي لا ايتت اهلا ولا سهلا اي لا طت سهلا ولا مئة اي لا سميت عليك مئة وكذا
 لا سوة ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى المدح نحو لا مة عليك ولا بك السؤلان اذ
 بالفعل اولى واكثر لانه في الاصل امر او نهى فكانه قيل لا سلت سلا كما ذكرنا في باب المبتدأ
 ولا اصلك السؤلان اذ دخلت على نونك نحو لا نونك ان تنفل كذا اي لا ينبغي كما تر واما لم نكرر
 لان هذه المواضع لانه اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ما حيا غير قاطع
 نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صل على نياحي في قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع اخذ
 ثلاثة شروط احدها ان يدخل على لفظه شي سوا الخبر بالاضافة نحو هو ابن لاش او بحرف
 الجواز حرف كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لاش وما انت الاكلاش وخلقيت من لاشي
 او انتخب نحو انتك ولا شي سوا او ارتفع نحو انت لاش وثانيها ان يسبق ما بعده لا شي الجرح لها
 نحو كنت بلا مال ولا يسبق اذا لم يكن لفظ لاش الا بها من بين حروف الجر ولم يثبت خبر ازه
 بالاضافة واما قول جرير
 ما بال جعلك بعد الحلم والدين وقد هلاك مشيب حين لا حين
 فالاولي ان لا يثبت كان قوله في غير لا حريسي وما شئت
 اي ملاك المشيب في وقت وقت الشيب اي لم تشب قبل او انه في وقت يكون في اثنا عشر
 وقت الشيب في الاول اي الوقت الاول من الثلاثين اي ما فوقها مثلا فاضاف الاول اي
 الثاني لاثنا عشر عليه وقال ابو عيل لا غير ايتن على تاويل وقت لا وقت اللهو كما فوق
 الثلاثين واما قول الشاعر
 حنت قلوبى حين لا حين حين
 اي الجملة اي حين لا حين حين حاصل وثالثها ان تقطع ما بعد لاصل الجر ومن غير قوله

في قوله لا يثار جوهرها

قيل

تعالى غير المنصوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وقول
 زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انث غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم زاعوا صولة لا يجر
 بعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعروف باللام فان التعريف فيه غير مقصود
 قصد فهو حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جملها بمعنى غير نحو لا رجل ولا حمار
 وجمل خلاف العلم واما المعروف باللام مع لا التبرئة فلا بد منه من تكريرها في نحو لا رجل في الدار
 ولا المرأة استصغرت هذا التعريف بعد خروج لا الي معنى غير لصغر انفسا بهذا الخروج يجوز
 عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع والزمت التكرير قبل خروجها الى معناه لتوثرها هذا
 وان كان لا بمعنى غير مجرد عن هذه الشروط لم تكرر اياها ايضا نحو قوله تعالى اي ظل ذي ثلاث
 شعب لا طليل ولا بعت من الذهب وقولك زيد لا كاتب ولا ماش وجاني نيد لان الكا والماثيا
 واما قول العوام نحو انا لا راكب للانس لانهم لا يعرفون الا الحيوان فغير مستغنى المحجة وجرار
 ترك التكرير مع الشرط الاول من شرط استعمال لاش ومنع ان الشرط الثاني من شرط استعمال
 اصلها اعني كونها للتبرئة وذلك بتعدد من الاستغناء في الاستغناء لا لتعدد من الاستغناء في الاستغناء
 على حرف الجر فانه اجاز حيث لا بد من غير تكرير العلم وخرج الشرط الثالث من شرط استعمال لاش
 لا غيرا عنها وايضا يكون لا بمعنى غير كقوله تعالى لا اشعر الله بعد هذا كقوله لا يكون لما عذر
 الكلام ويكونا للتبرئة انها لشيء مضمون الجملة فيلزم منها التعدد واعلم انه قد يولد العلم المشتبه
 ببعض الحلال بكرة فينتصب بلا التبرئة وينبغي منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسنى
 البصري وكذا لا صديق في الصديق او ما اضيف اليه نحو لا امر قيس ولا ابن زبير ولا يجوز في
 المقابلة في لعل عبد الله ومحمد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غير تعالي حق يقولون فيقال
 لا هيتم الدلالة على ما قال
 اي الحاجات عند اي حيث فكذلك ولا اثمة في السلاوة
 ولتأويله بالمنكر وجهان اما ان يفهم من صفات موشق فلا يتعرف بالاضافة لشدة في الإبهام
 واما يحل في صورة النكح بزع اللام وان كان المثل في الحقيقة هو المضاف المذكور في
 لا يتعرف بالاضافة الى اية معرف كان لرغاية اللفظ واصلاحه ومن شعر قائل
 على هذا التأويل يمتنع ومنه لانه في صورة النكح فيمتنع ومنه معرفة في الحقيقة
 فلا يرصفه بنكح واما ان يجعل العلم لاشتهار تلك الحيلة كانه اسم جنس موصوف لا فائدة ذلك
 المعنى لان معنى قضية ولا انا حين لما فيصير لما اذ هو كمر الله وجهه كان فيصير لما فيصير لما
 يكونا قال المعنى صلى الله عليه وسلم اقتضا كمر على **رضي الله عنه** فعاد اسمه كمر الله وجهه كالحسن
 المنيد بمعنى الفصل والقطع كلفظ المنفصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قال الكل في غير
 موشق اي لكل جارية تها فيصير موشق وشي لشكها بما بالمعنى المذكور ويجوز ان لا يعرف
 مجرى النكح باخذ التأويل في الصبر واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه هربنا اولاهذا وهو بعيد
 غير موشق **قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله حسنة اوجه فتحها ونصب الثاني ور**
ورفعها ورزع الاول على حسنة ويكون لا بمعنى ليس ونح الثاني يعني اذ اكررت لاش
 عقيب كل منها بلا فصل بكرة جاز في المجموع حسنة اوجه الاول فتحها وجهه ان تجعل لاني المرصعين

في قوله لا يثار جوهرها

في قوله لا يثار جوهرها

كن قلت لا ظرفية فلذا الميراث صفته المناوية في ياريد الظرفية لان السند
 متعلق بالموصوف والناظر في سبب البناء اذا اتصل بينهما ليسر الا
 واحدا هو تلبس النعت اربع شرايط ان يكون نعت المسمى بلا نعت المربب احتراز
 عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثاني وشا بعد فلا يبين كرسير
 في نحو لا رجل ظريف كرسير وان يلى النعت للمسمى ولا يفسد بينهما فلا يبين في نحو لا غلام
 فيها ظريف وان يكون نعتا منفردا فلا يبين في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبين نعت
 المربب لاننا الوجه الاول من الثلاثة المذكورة ولم يبين نعت الثاني وثالثه
 لاننا الاول والثالث **قوله** ولا تنافيها الميراث النعت المنفرد من المسمى بغير النعت
 ايضا وانما لم يبين النعت المضاف والمضاف له لانها لا يبينها الا اوليا لا سيما في نعتا
 فكيف يبينها في نحو بها بحري اسمها ولا يقول في هذا النعت المسمى انه مركب مع الموصوف
 خمسة عشر لانه يحتاج اذن في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة
 الى تكلفات مستحجة وقال ابن برهان في التبريد في تنصيصا من هذا البيت
 لا في هذا الموضع خاصة مركبة مع المسمى بل في اذلة على الموصوف المركب مع صفته
 قبل في محلهما كما يدل في خمسة عشر اذلة **قوله** لا خمسة عشر ولنا خمسة عشر على ما ذكرنا
 من ارتكاب تركب لابع المسمى في هذا الموضع وفي غير تركب للمسمى هنا مع نعت
قوله ومربب زفعا ونصبا او كانت الصفته مفردة او مضافة او مضافة الى مضافة
 وقال ابن عيينة من معطو صفته المسمى المضافة منصرفه لا غير نحو لا رجل كريم الحسب
 ونعتها قاضها قل صفته المناوية المسمى الموصوف مضافة ولنا فرق ان يفرق بان ما لم
 يشررت المضافات لم يكن فيه الا النصب فلو ربه النصب لما وقع صفته ما يشررت
 ويجوز في المضافات التي يشررت لان الرفع وذلك اذ اكره نحو لا غلام رجل في الرفع
 ولا غلام امرأة كلزجه النصب لما وقع صفته ما يشررت وايضا النصب في المناوية بناي
 فكان حمل وصفه المضاف الذي يجب نصبه لرفع مناوية على النصب الذي هو مركبه
 الاثرانية واجبا بخلاف المسمى بلا فان الرفع فيه بناي كل قول وانما في ضعيف على
 اخر الرفع اعترافا في كان حمل وصفه المضاف الذي لا يمتنع رفعه لوقع منفيا على
 الرفع الذي هو مركبه الاثرانية جايزا وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انصب
 يكون مضافا او مضافا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف
 الى هذا ذهب المصنف كما ستر في خبر لا التبريد ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع
 وصفه مطلق لان نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عامله في جعل الاسم ولان الخبر
 بل في مطلقا والخبر المتقدر مرفوع بكون خبر البتة اذ لو علمت النعت في المستند
 وهي معرفة معنى الكلام لكانت كملت ولعل وكان وعوها فلم يجز رفع وصفها
 سمها كالسبحان ورفع اسمها لكانت لاننا معنى الابتداء اسمها كلها ولنا دليل ان
 يعزق بين لا وبين ليس ولعل وعوها بضعف عمل لا الامتري انه يبطل الفصل
 ويخرجها عن المعرفة ويجوز الا لفاع المرفوع من دونه ايضا على زاي المجرور يعني

فلم

عامل

عامل متعريف يملأ المشابهة المشبه فعل هذا يجوز لا غلام رجل ظريف حسن الوجه في
 المنفى مضافا فان المنفى او مفردا او مضافا كان الوصف او مفردا وهذا الاعراب في النعت
 المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على الحمل بل كان هو القياس لان التواضع تتبع
 متبوعها في الاعراب لا في الحركة البناءية بحواليه مولا الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا
 على الحركة البناءية لمشاقتها للاعرابية بعروضها لعروض لاوله والها فكانها عابلة محدثة لها
 كما ترى بخواريد الظريف ويجوز ان نقول ان النصب في الصفه حملا على حمل اسمها المنصوب
 لانها تنقل عما ان يحمل اسمها المسمى ورفع وصفه **قوله** والعطف على الملقب وعلى الحمل جائزا
 قلنا في الصفه سكا هذا اذا لم يكن المعطوف معروفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام
 لك والقياس وكذا في سائر توابيع المنفى المسمى ومن قاله رب شاة ونخلته لم يمنع نحو لا غلام
 واخاه لان مثل هذا المضاف مع كما ترى باب المعرفة ولا يجوز البناء في المعطوف
 كما جاز في الوصف لاننا مسمى بنا وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز لا
 وابن كاتلت في التبدل ان يدور وورد وذلك لضعف لامن التأثير الا فيما يليه او كانت
 في حكم ما يليه اي النعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامرأة بالفتح في المعطوف
 وقياس قول من جعل القابل في خبر للمسمى نفس لا لا ابتداء ان لا يجوز رفع المعطوف حملا
 على الحمل لا بعد الخبر كان ان وقال الاندلسي الذي يبق من التوابيع بعد الوصف والعطف
 من التبدل وعطف البيان والتوكيد اللغظي فلا نقل ضم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم
 لاحكامها مع المناوية المضمومة من التبدل يجوز البناء ان كان مفردا وكرة نحو لا رجل صاحب
 لي وقال ابن مالك التبدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب
 رفعها وقول الاندلسي لوقت اذا لم يفسد التبدل المفرد المنكر عن المنفى المسمى لانه
 يقتصر من النعت الذي متبني جوازا اذا جمع الشرايط بل يسري عليه من حيث كونه هو
 المقصود وللعل ابن مالك فرق بين التبدل والوصف بان الوصف مركب مع الموصوف
 واما التبدل فيحصل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى التبدل مركبا مع التبدل
 منه لكونه في حكم الساقط ولا يمنع لافها واطلة على التبدل في التقدير والتركيب
 امر لغظي لا تقديري اقول قد تقدم انه لم يقيم دليل على التركيب بين لا واسمها
 ولا بين الموصوف والوصف واما عطف البيان فهو التبدل كما يجي في بابيه وتذكر
 في باب التبدل انه يجوز اعتبار التبدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب
 لا التبرية وباب التبدل كما يقول لامثله احد ولا كريد رجل ولا كريد واحد قال
 امري القيس
قوله ويلها في هو الجوطالبة ولا لهذا الذي في الارض مطلوبه
 وهذا يدل على انه يجوز رفع صفته المضاف حملا على الحمل اذ لا فرق بين مطلقا لبيان والوصف
 واذا حلت على اللفظ قلت لامثله احدا ولا كريد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل
 هذا على التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وملوه عسلا واما قول جرير
 لا كالعشيرة وايرا ومزورا

في الاعراب في النعت
 في الاعراب في النعت

في الاعراب في النعت
 في الاعراب في النعت

كان نوات من انما لم ينأ او اخر الميس من انما من القرائح **قول** ويجوز
في مثل عليك اي لا بأس عليك اي يحذف اسم لان لا عليك ولا يحذف الاسم
الاسم والاسم كما لا يحذف الجبر الاسم وجود الاسم للملا يكون احواف
وقوله لا زيد ان جعلنا الكاف اسما جازا ان يكون كزيد اسما والجبر يحذف
اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبر اي لاخذ مثل زيد وان جعلنا الكاف
حرف جازا لا اسم يحذف اي لا احد كزيد **قول** خبر ما ولا المشبهتين
بليس هو المسند بعد دخولها وبولغة اصل الجاز اذا زيدت ان مع ما او
ان تنقل النفي بال لا او تقدم الخبر بطل الفعل واذا عطف عليه بمجرى
فارفع **قول** هو المسند بعد دخولها اي دخول ما في مسالها ولا في
مسالها الا انها يجتمعان معا ولا امتزاج عليه كما في خبر كان **قول** وهي
حجازية اي هذه اللغة وفي اعمال ما ولا عمل ليس زيد كذا انهم لا ينقلون عن احد
لا الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية
او ان اعمال ما وحدها دون الفعل ليس بشرط سيجي ان شاء الله تعالى وغير
الحجازيين وهم يزعمون لا يعملونها مطلقا **قول** واذا زيدت ان مع ما هذه
شروط عليها عمل ليس وما ان طنا جين ولكن ما بانا و دولة اخرى **هـ**
اعلم ان الاصل في ما ان لا يعمل كما في لغة بني قيس او قبا من القوا اصل
ان يحذف بالنيل الذي اصل فيه بن الاسم او اصل فيكون معكنة بثوقها
في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل ما انما الحجازيون قانهم اهلها مع عدم
الاختصاص لقوة مشابهتها ليس لان معناها سواء في الحقيقة وذلك لان معنى
ليس في الاصل ما كان عليه ثم تحذف عن الدلالة على الوجود فبقى مفيدة
ففيكون بمعنى ما يجرد النفي ويعلوم ان نفي بمعنى نفي كونه سواء من حيث
الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند الحاجة ان ما ليس كلاما النفي كالحال
والحق انها مطلق النفي كما هي في الاعمال الناقصة في ان كان قياس اعمالها
ضيقا التزات لادس ما رضى في ذلك بمن ان يعيدها وانما عملها لا فها وان كانت
زايدة لكنها تثاب ان الناقصة لفظا فكان ما الناقصة دخلت نفي النفي او
دخل على النفي افا لا لايجاب فصارت ان كالا الناقصة للنفي ما في نحو ما زيد الا
مطلق ويوز ان يقال انما التزات للنفي بينها وبين سمها وقد جاز ان يعيدها
عند الحاجة وذا وهو عند المبرد فتاس في الشد او على
هـ على عند انما انما ذهنا ولا صريحا ولكن انما الحرف
وان العار له عند الكوفيته نافية لا زائدة ولعلمه يقولون هي نافية زائدة
لما كيد في ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افا لا لايجاب فزود عليهم
بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقين المعنى الا معصولا بينهما كما في ان زيد القباير
واما الجمع بين اللام وتقدم نحو قد سمع الله من ان دكها معنى التحقيق والتاكيد

وفي الان مع ان في معنى التحقيق فلا بد ان يكونها معنيان احران وهما التقرّب
والتوقع فلم يكن لبحث التحقيق وكذا ان الا ان مع ان في الاعمق التحقيق لا
فيها معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء
الا اراي ما ان لا ابيتها
بالجمع بين ثلاثة احرف نافية والرواية لا ما ما ايبتها وما يعز لها عن العمل انتفاض
نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف يعمل مع ذوال
المشابهة وقتل عن يونس انه يجوز انما لها مع انتفاض نفيها بالا وانشد في ذلك
وما الله الا متجنونا باهله • ومطالب الحاجات الاعدبا
واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران مجنون وكذا انعدبا
منصدا اكله تعالى وموصاهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الاسير اكل تامضي
في المنعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غير نحو ما قال بشر
زيد وما في الدار زيد وذلك لصعقها في العمل فلا تنصرف بان تعالى لنصب
قبل الرض كالنعل وقال ابن عصفور وتبعه العبدى لا يبطل عملها اذا كان
الخبر المتقدم ظرفا كما فعل ان واخواتها قال ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها
متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره وقال الرقي الاعمال عندي هو القياس لبقا
معنى النفي وما قول المزدق
فاصبحوا قدام الله دولتهم اذ هم قريش واذا ما مثلهم بشره
فان سيمويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا الايكاء يعرف
وقيل ان خبر ما محذوف اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه
وجوز الكوفيين انتصابه على الظروف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من
الرفعة ويروي ما مسيا من اعتب قالوا وحذوقه
لو انك يا حسين خلقت حرا • وما بالحرانت ولا الخلق
وليل على جواز تقدم الخبر المنصوب اذا لم يأت بدخل الامل الخبر المنصوب
دون المرفوع وعلى هذا بين ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما القيمة
واجاز الاختصاص وهو الوجه لانهما تدخل بعد ما المكعوفة بان اتفاقا نحو ما ات
زيد بقايم قال
لعمرك ما ان ابو مالك يواه • ولا تضعيف قواه
ومنع ابو علي والاختصاص دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للرقي والبعث المذكور
شاهد له ولا يمنع دخول الباقي خبر ليس غير فنقص النفي بالا وذلك لان الباقي لا يملك
النفي فلا تدخل بعد انتفاضه وقد تدخل هذه الناف على خبر مبتدأ بعد هل نحو
هل زيد خارج وفي الخبر المنفي في باب هل نحو ما ظنفته خارج وقد تزداد في خبر
لا التورية نحو لا خير بخير بعد النار وقيل في معنى في وربما زيدت في الحال
المنفية نحو ما جاني زيد براكب وفي خبر ان الآية بعد باب رايت مفيا كونه

ساند خوان

واحد قبل الوجه المذكور سواء لو جعلت مكان النسب المذكور عن ابوه اسم
 ما مكررا فقلت ما زيد بقايم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر
 لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرر الاسم في
 الجملة الواحدة ضعيف عند كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام
 المضمر لان الصغير اخف الا ان يكون في موضع التخييم نحو قوله تعالى القارئة
 ما القارئة ولما في الجملة من تكرار وان اتصلت بقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتي مثل
 ما اوتى رسول الله الله اعلم وان جعلت موضع الست اسم بلا ضمير يرجع الي
 الاسم نحو ما زيد قائما ولا قاعد اعمر وعمر واوزيد لم يحذف لا تكلم بحمله في
 اللفظ موبوطا به بخلاف تكرار الاسم في نحو ما زيد قائما ولا قاعد زيد فان فيه
 ربطا بتكرار الاسم لفظا فكذا جازع ضعفه على ما ذكرناه ولو قلت ما ابو
 زيدب فاهبا ولا مقبلة اثمها لم يحذف نصب ميقم لظهورها مع المرفوع بعدها
 من العايد الى الاسم اي ابو زيدب وان جعلت موضع السب حنبلا نحو ما زيد
 بقايم او قائما ولا قاعد عمر وفكيس مع ما نصب قاعد لان عمر ولا فكيس ان يكون
 فاعلا فاعدا على عطوف الخبر لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيا يجب له وقد
 وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه اوفى بموله ضمير يرجع الى اسم ما يكونه مشتقا
 فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لورفع عمر ولا فاعلا فاذا
 لم يحذف عطفا الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على الجملة فوجب امارف قاعد
 لتقدمه على الاسم او جره ان جاز ناد حوالا الباعل خبر ما المتقدم على الاسم على
 مذهب الرعي هذا في ما واما في ليس بنحو نصب قاعد فاعدا على الاسم والخبر
 على الاسم والخبر بنحو الرفع على عطف الاسمية على الفعلية بنحو الجر على ما ذهب
 اليه الاخفش من يجوز ان المعطوف على فاعلين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف
 عليها ما يشترطه المصنف من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجي
 في باب الفطف وبعض القدامى منع من نحو ما زيد قائما ولا عمر وذا هبنا وكذا في
 ليس بنا على ان المعطوف لا يجوز الا بتقدير العايد بعد العاطف ولا يجوز
 وما لا عمر وذا هبنا ونقص سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابو ذاهبين اجماعا
 والعامل في المعطوف عند هو العامل في المعطوف عليه لا المتقدر كما يجي في التواضع
 واجاز المبرد اعمال ان النافية على ليس مستشهدا بقوله
 ان هو مسترليا على احد الاعلى اصنف المجانين
 وليس مشهور وجميع النجاة جردا اعمال لا عمل ليس مكي الشذوذ وفيه النظر
 الذي تكرر ذكره فانك الاندلسي ينبغي في لا الفاعلة على ليس مراعاة الشرط
 المعتمدة لاعمال ما يلي فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن النجاة لا يدكرون
 ما كتبهم الا شرط واحد وهو كون معولها نكرة اسماء كان او خبرا قال ومن راي
 اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد تنحى ان لا تخلو لا يتحقق

من عملاته السائرة في عمل ليس

من عملاته

بلفظ

بلفظ العين مضافا الى نكرة عزلات حين مناص وقد تدخل على لفظه او ان واللفظة
 ايضا وقالوا ان يكون مع الاوقات كلها والنسب
 والفتاى لات للثاني كافي رتب وتثبت قالوا اما الثاني الكلة اي لا اولها لغة
 النقي كان علامة فاذا اولها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسما محذورا وحين
 خبرها اي لات العين حين مناص تقول على ليس لمشايتها له بكسح التاء او يصير في عدد
 حروفه ساكنة الوسط لا يجوز ان يقال باضار اسما كما في نحو عبد الله ليس منطلقا
 لان الحرف لا يغير فيه وان شاء النصب وان اردت حين قلته فهو اسم لا واخبر
 محذوف ان لات حين مناص كما ملاء لا تسعمل لا محذوفة اخذ الجزين هذا القول
 سيبويه وهذا لا خفى ان لا غير فاعلة والنصب بعد هاء مبتدأ مرفوع بعينه
 لان حين مناص اي لا ربي حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف والخبر وحين مناص
 لا تبي لا التسمية ويقرية لزوم تشكيك ما اضيف حين اليه فاذا التست حين بعدها
 فالخبر محذوف كافي لاحول ولا قوة واذا اردت رفع فالاسم محذوف اي لات حين مناص
 كان لا هيكلة ونفعل من ان عبيد ان التا من تمام حين كاجا
 الفاعل من حين مناص فاعطف
 وفيه ضعف لعدم شهرة نحو في اللغات والفتاى لات او ان ولات ههنا ولا يقال
 تاوان ولا فتاى لات او ان تكسر التا فتكون الكولين لات حرف جر كذا في السير
 عنهم وليس بشي اذا لو كان الجذر او ان والحق من جازي من الجذر ورات نحو قاله
 ولا يسمع لات حين مناص خبر جازي الاشارة او ايضا لو كان جازا كان لا بد له من
 فعل او فعلة يتعلل به واوان عند السير اي والخبر مسمى لكونه مضافا الى الاصل
 الي حيلة فتعني قوله
 ظاهرا صليها لات او ان فاجبا ان ليس حين بقاء
 اي لات او ان ظاهرا صليها حذفت الجملة من او ان على الشكون مشر ابدت التنوين
 من المضاف اليه كما في قوله فكسر التا فتكون الكولين لات كسرة الداء او قوله
 حذفت الجملة من على الكسر المتساكنين لا قبل السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين مشر
 ان التنوين اخر من ولا يعجز التنوين في المضافات من المضاف اليه الا ان كان جملة
 فلا يبدل من نحو من قبل وقيل ان او ان محذوف من متذرعة لات في لات من او ان
 فكذا يكون ولات حين مناص على القراءة المشادة كما قالوا لا رجل اي لاس رجل واما
 لات ههنا فتضاف الى اصل المكان استدير الزمان قال السكت
 حنت نوار ولات ههنا حنت وبعد الذي كانت نوارا حنت
 وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال السكت
 ان اثر الاطمان عيذك حلتح نعم لات ههنا ان قلبك مشح

ليس هنا تلح ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم حليم
ليس على ما قال ابو عيل في ليس صبرا الشان والجملة بعد ما خبرها فلا يطرده ذلك
القدر لو ورد في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا
المسك اما بدلا من الطيب او مضافة له والخبر محذوف اي ليس الا المسك في الدنيا
ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا ساد مسده اذن ولم يثبت **قوله**
المحروقات مؤنثا اشقل على علم المضاف اليه بقبين شرحه بما مضى في حديث
المرزقات وعلم المضاف اليه كاصنى ثلاثة الكسرة والفتح والياء المضاف
اليه كل اسم تسمى اليه شي بواحدة حرف جر لفظا او تقدير امرا داس الاسرار ولا
على ان المحروقات حرف جر ظاهرا مضاف اليه وتسماء سيمويه ايضا مضافا اليه
لكنه خلاف ما هو مشهور لان من اصطلاح النور فا اذا اطلق لفظ المضاف
اليه اريد به ما يختص باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة وانما من
حيث اللغة فلا شك ان زيد في مررت يزيد مضافا اليه اذ اضيف اليه المورر بواسطة
حرف الجر **قوله** لفظا نحو زيد في مررت يزيد قوله او تقديره ايا كان فلام زيد
وخاتم فضة والظاهر ان انصاف لفظا او تقديره ايا كان فلام زيد
وان كان نكرة لا اختصاصه بالاضافة والعامل بمعنى واسطة اي يتوصل بالحرف
ظاهرا او تقديره **قوله** مراد ايا كان بعد حال اي مقدر امرا اقال اجزئت
بمراد اعم المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر وفيها لكنه غير مراد ولتقابل
ان يقول ان اردت انه غير مراد ولتقابل ان يقول ان اردت انه غير مراد معني
لنرجع اذ معنى الظرفية والتعليل فيها ظاهرا وايضا انت مقتر بتقدير ايا حرف
فيها وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا
اي ليس في حكم المفعول به حيث لم يجر المفعول في الاضافة فهو اذ اي عمل وهو الجر
باق كان كذلك قلت المضاف اليه كل اسم صفة كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون
على نحو ما انكرت من عدم المعرب بانه كما تختلف اخرج ويصنع ايا الدور كما
الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف
اليه حتى اذا عرفت حقيقة جرمه ذلك كما قلت في القابل انما يحرم ليعرف
بغيره ثم جعلت في حدك معرفة حقيقة محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا
على ما ذكرناه باقيا على اى الحجة واعلم ان المضاف اليه لفظية خارج عن
هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه في قولنا مضافا اليه حسن بتقدير
حرف الجر بل هو هو وكذا ان صارت زيدا لان صارب وان كان مضافا اليه زيد
لكن بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه ايضا
وام يجب في اضافة اليه لاني ظاهرا للاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد يدعى
اسم القابل بحرف جري لبعض المواضع وان كان من فعل متعد بنصبه نحو انا
صارب لزيد لكونه اصغت ملامن الفعل هذا وفي القابل في المضاف اليه

خلا

وهو في القابل في المضاف اليه

خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي القابل في المضاف اليه خلاف بينهم كما
في اول الكتاب وفي القابل في المضاف اليه اللغزلي اشكال ان قلنا العامل هو
الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدر وكذا اذا قلنا ان العامل معني الاضافة لانا
لا نريد مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب ان يكون العامل والمفعول والحال
وكل مفعول للفعل بل زيد الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان
العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو عيل في هذا الباب لا يعل الجرا لا
لنائبتهن الحرف العاقل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال
على الجمل ان حقه للمضاف الحقيقي بحرفه من التنوين او النون لانصبا
لاضافة قال جاد الله الاضافة مستقيمة للجر والفا عليه للرفع والمنوالية
لنصب وهي في القابل في ان القابل ما تنويز به ههنا المعاني الحقيقية
كما تقدم في اول الكتاب وفي القابل في ان القابل ما تنويز به ههنا المعاني الحقيقية
فتبين ان رافع هو الفعل ولم يقل هو القابل لكونه المقتضى امر اخيا معنويا وما
يقوم به المقتضى امر اظهرا اظليا **قوله** في التقدير شرط ان
يكون المضاف اسما مجرورا تنويزه لاجل ما قال في الشرح الغرض ان يندرج فيه
اللفظ ينزله بعد ما عرفت ان كون المضاف غير صفة مضافة الى مفعول
وفيه نظر لان اللفظ كما ذكرنا كما حسن الوجه وهو في الخدام وصاربه زيد ليس
الحرف فيه مقدر فكيف يندرج في التقدير واما قاله اسما ليخرج المضافات بالحرف
الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او معنى الفصل **قوله** مجرورا
تنويزه اي التنوين او ما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع وكذا ان ليس فيه
التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كما في كم وقيل
وهو جراج بيت الله والصاربه الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل
تمام ما في فيه كما ذكرنا في اعراب الشئ والجمع فلما اردوا ان يميزوا الكلمتين من جاز
تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص ففان الاولى علامة
تمام الكلمة وقد حذف من المضاف لها التانيث اذا امن اللبس كقوله تعالى
واقام الصلاة وايتا الزكاة وقوله ابراهيمها ولا يقاس على ذلك وقالوا
ان العنواه يقيس عليه **قوله** وهي معنوية ولفظية المعنوية ان يكون المضاف
غير صفة مضافة اليه معنويا اي اما معنى اللام فيا صا جمل المضاف وظرفه
او معنى من في جمل المضاف او بمعنى في ظرفه وهو قليل مثل غلام زيد وخاتم
فضة وضرب اليوم ويصدق تعريفه المعرفة وتخصيصه النكر وشروطها بحرف
المضاف من التعريف وما اجازة الكويعون من الثلاثة الاثواب وشبهه من
العند صنف اعلم انه لا يلتبس المعنوية باللفظية ففسر المعنوية بمضاف
اللفظية التي كون المضاف صفة معنوية اي معنوية لان التنوين ان يكون المضاف
صفة مضافة اليه معنويا اي على ضرب من اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد وان

وهو في القابل في المضاف اليه

يوم سنة لكي لا تكون الصفة مضافة اليها نحو مضارع يضرب الله خالق السموات لان اسرار
 القابل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له مجهول حتى يضاف اليه شمر قسم المعنوية ثلاثه اقسام
 اما بمعنى اللام او بمعنى ش او بمعنى في **قوله** فيما عدا جسد المضاف ما كناية عن المضاف اليه
 اي في مضاف اليه هو غير جسد المضاف وغير ظرفه ويعني يكون المضاف اليه جسد المضاف
 ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غير ايضا فيكون غير بعض التزم ونعت التزم وبثلاثهم
 بمعنى اللام لانك تتردد بالتزم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يدور وجهه بمعنى
 اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويدمنه لان من التي يتضمنها الاضافة هي الثبوتية
 كافي خاصه حد يدور اربعة دراهم وشرط من المبينة ان يصح اطلاق اسم المضاف على
 المبيّن كان قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قوله ثلاثه دراهم ورافد حل
 فانما كسيت فيه بالمتدار عن المقدار كما يجي في باب العدد بالثلاثة هي الدراهم والافتراد
 هو الحل ومن ثم يقول دراهم ثلاثة وحل رافد وثرب فان كان المقدار في اصل
 الوضع غير المقدربه وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع التزم وفيه زيد
 وطور سيناء ويوم الاحد بخيرها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كثر وسجد الجامع على ما يجي
 من التاويل لان الثاني اعني الجامع قلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول
 فالجامع في العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيها هو معنى اللام ان يجوز التصريح بها بل
 يمكن افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فتقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام
 ولا يصح اطلاق اللام في مثله فالاولي اذن ان تقول قوله ب اليوم وقيل كذا لا بمعنى
 اللام كما قاله باقي النحاة ولا يقول ان اضافة المظروف الى الطرف بمعنى في فان ادنى ملائمة
 واختصاص يمكن ان يكون في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الحطب لصاحبه خذ طنك ونحو
 كوكبا حرقا سهل وبني التي يقال لها اضافة لادنى ملائمة فتقول كل فام يكن فيه المضاف
 اليه جسد المضاف بالتفسير الذي مر من الاضافة المحصنة فهو معنى اللام وكل اضافة كان
 المضاف اليه فيها جسد المضاف فهي تتقدم من ولا ثالث لها **قوله** وتفيد تعريفا مع المرفوع
 وتخصيصا مع النكرة ضمن الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع المرفوعة
 لان وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للثاني
 مع مثلا اذا قلت غلام زيد وراكب ولز يد غلمان كثير فلا بد ان يشير به الى غلام من
 بين غلمان له مزيد خصوصية اما بكونه اعظم غلاما او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما هو
 بينك وبين مخاطب وبالمجمل حيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان وكذا كان
 نحو ابن الزبير وابن عباس فدل على انه هذا اصل وضعا ثم قد يقال جازي غلام زيد
 من غير اشارة الى واحد معين وذلك كان في اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل
 بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اليتيم بسبتي وذلك كل خلاف
 وضعه فلا يظن من اطلاق قوله في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه متبني
 غلام زيد سواء بمعنى غلام لزيد واحد من غلمان غير معين ومعنى غلام زبيد
 الغلام المعين من غلمان ان كان له غلمان جماعة او لك الغلام المعلوم لزيد ان لم

ان في هذا اللام في الاضافة
 معنى في قولك هذا غلام
 الى

في قوله
 في قوله

بها

يكن له الا واحد **قوله** وتخصيصا مع النكرة نحو قوله غلام رجل تخصص من دم
 امرأة **قوله** وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية بتحديد المضاف من التعريف
 ان كان في اللام حذف لانه وان كان على ان يكون بوجه واحد من جملة من سمي بذلك
 اللفظ نحو قوله

هـ فلا زيدنا يوم النصارا اس زيد كـ باسفين ما من الشئ من يما في
 ولا يجوز اضافة ساير المعارف من المضمرات والمهمات لتقدير تكثيرها وعند
 انه يجوز اضافة العلم مع بقا تعريفه اذ لا يمنع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا
 كما ذكرنا في باب التدا وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به بمعنى نحو زيد
 الصدوق وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قوله مضر الجرا وانما را الشا و زيد
 الحيل فان الاضافة فيها ليس للاشتراك المنطق ههنا وانما تجرد المضاف في اللفظ
 عن التعريف لان اللام من الالة اضافة الى المعرفة فربما اضافة وهو حاصل المعرفة فيكون
 تحصيلها للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف من المضاف المعروف
 التخصيص مع زيادة وهي التبيين واعلم ان بعض الاشياء قد تفرق في التكثير بحيث
 لا يعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية غير غيرت ومثل ذلك ما هو متصف بها
 من فطير كوشهيكات وسواك ومثلهما وانما لا يعرف
 لان مغايرة الخطاب ليس صفة تخصص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في
 الوجود الا انه موصوف له الصفة وكذا امر مثله زيد لا تخصص زايلا نحو مثله
 اخص من غيرك لكن المشبهة ايضا يمكن ان يكون من وجوه من الطول والقصر والشا
 والتشب والسراد والعلم وغيرها لك مما لا يخص في الشا ان الشا اذا اضيفت
 غير في معرفة له عند واحد فقط فتعرف لا غير لا اخصار العينية كقولك فليكن بالحق
 غير التكون فلهذا كان قوله تعالى غير المعصوم عليهم سنة الذين اقرت عليهم اذ
 ليس لهم وهي الله عنهم صفة غير المعصوم عليهم فيعرف غير المعصوم عليهم لتخصيصه بالمرضي
 عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بها مثل كذا شئ من الاشياء كالعلم او الحيازة او غير ذلك
 فتدل على ان كان معرفة اذ اقصا الذي يرا ثباتك في الشا فلا بد والمعرفة والنكرة
 بمغايرة فكل شئ يخص لك بعينه من ساير امته فهو معرفة وفشوح ابن السراج في قوله
 هذا بقوله تعالى فاعلم ان الذي كان مع ان معنى غير الذي كان قبل متاخا اي اصلاح
 لان علمه كان فسادا وقوله الشا عـ
 ان قلت خيرا قال شرا عـ

والجواب انه على التبدل لا الصفة او حمل غير على الاكثر كونه صفة لان الحمل
 فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جازي غير ممول لما اضيف اليه فيما
 قبل المضاف ولا يقال ان زيد مثل ضارب وانما جاز هذا الحمل غير على لا كذا
 قلت ان زيد لا ضارب وما بعد لا يميل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب
 المنصوب بلا النسبة من حمل لا على غير والدليل على ناهيها العطف غير تكرير

في قوله
 في قوله

و ينفيد الاحتياط في اللفظ ومن شعر جاز مروت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد
حسن الوجه وجاز الضارب زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفرع وضعت الواهب
الحاية الحبان وعبد هاندا فاجاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه
والضاربك وشبهه يمين قال انه مضاف حملا على ضاربك **قوله** ان يكون صفة
اي يكون المضاف صفة احتراز عن غير غلام زيد وباب ساج **قوله** مضاف
الي معولها اي الي مفعولها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الي معولها
نحو مضارع منصوب وخالف السمرات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافه
لا الي معولها فاضافة محضة قال المصنف ومن ذلك ما لك يوم الدين في الاصح وهذا
منه يجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما يدعي المصنف ضرب
اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معول اسم الفاعل فيه
صنة مضافة الي معولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الي معولها لكنه
ليس بصفة فاضافته حقيقته واما ان يكون مفعولا فيه فاشنع فيه فالحق
بالمفعول به كما يدعيه النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معول
الصفة فيكون الاضافة غير محضة **قال**

رب ابن عمر لسلي مشعل . طباح ساعات لكى زاد الكيل
ولعل المصنف جعل ما لك يوم الدين يتقدم باللام كضارع بصرفه **قال**
ومن ذلك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى في ظرفه والوجه في
تكون ما لك يوم الدين حتى وقع صفة لله انه بمعنى اللام نحو قيل كسر بلا او انه بمعنى الما
كانه فان ما لك يوم الدين اي امر يوم الدين فيكون كحالف السمرات وايراد ما ضيفا
على طرز قوله وسبق الذين ونادى اصحاب النار لكونه من الامر المحتمل فكان وقع ومضي
وقيل ما لك يوم الدين نكرة جرت على الله على وجه المبدل والاول اولى والمتفق
عليه من اللفظية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف اليه فاعله او مفعوله كما يجي واسم
المفعول المضاف اليه مفعول ما لم يستقر فاعله او الي المفعول المنصوب والصفة المشبهة
المضافة اليه ما هو فاعله بمعنى بعد جملة في صورة المفعول لفظا على ما يجي وبارها ان شاء الله
تعالى والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي ثلاثة اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوف
مضاف اليه صفة او ما ظاهره انه صفة مضافة اليه موصوفها و اضافة الفعل التفضيل
بمعنى من وسيجعلك يا هذا يعرف الله سبحانه اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة
لفظية فتقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونه فاعلا في محل المضاف
اليه اما دفعا او ضمنا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا
في الحقيقة والتوسين المحذوف في اللفظ مقدر معنوي فتكون الاضافة كلا اضافة وهو
المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم
مفعول او فعل تفضيل اما الفعل التفضيل فيجوز حكمه بعد ان شاء الله تعالى واما
الصفة المشبهة فهي ابداء جازية العمل فاضافة ابتدائية لفظية واما اسم الفاعل

و المفعول فعملهما في مفعول موصوب جاز مطلقا سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى الحاضر
او الاستقبال او لم يكونا لاحدا الا زمنا الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستقرار
نحو زيد ضارب بطنه وسود وجهه ومردب خدامه وذلك مما كان لان اذ من مشاهدة الفعل
تكن في عمل الرفع لشدة اختصاص المفعول بالرفع وخاصة اذا كان سببا الاقرب الى رفع
الطرف والمضروب في مفعول في الدار ابوه على مذهب ابي علي ونحو مروت برجل مصري
حمارة وكذا برجل حر صفة مخرجه فاذا كان كذا اضا فاعله اي سبب مفعولها معنى لفظية
دايمية هي من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلا ان المضاف في الحقيقة ذوات المضاف
اليه لا يري ان ذوات زيد قاييم الغلام فالغني غلام قاييم وكذا اخو ذوات الحد امر
وحسن الوجه والعت هو المعنى للموصوف المختص له لا المتعين منه المختص فلم يكن
بين هذين الثلاثة مما اضيف اليه ولا تخصصها منه بخلاف خاتمة فصفة وملازم زيد
فان المضاف اليه في الحقيقة مضافا لغيره لان المعنى خاص بصفة وملازم لزيد
ويعمل ايضا اسما الفاعل والمفعول في الرفع في غير المصنف بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد
الارمنة الثلاثة نحو مروت برجل نا حير في داره عمرو ومضروب على بابك بكرن ايضا
المثل هذه المفعول اذ لا يضر فيه ليصح انتقاله الي الصفة وارتفاعه لخاصة في بلا
مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبهة بالاعمال كما يجي وكذا يعلم ان في الطرف
والجار والمجرور مطلقا لان الطرف يكتبه واجبة الفعل نحو مروت برجل ضارب امس
في الدار ومضروب اول من السوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشاورة الطرف
كذلك المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما على اسم الفاعل والمفعول في المفعول به
وغیره من المفعولات الفعلية فتحتاج الي شروط كونها جنية وموشا بجهتها للفعل
معنى وورثا ويحصل هذا الشرط لما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق
المبني للاستمرار لانهما يشاهدان اذن المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموازن
على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما ملاما جيته للحال والاستقبال
فظاهره واما صلاحيته للاطلاق المبني للاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لانه
للاسم الذي اصل وضعه للاطلاق كقولك زيد يوم من بانه وعمرو ليس بخير بوجوده اي هذا
عادته فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجتي اذا كانا باحد هذه المعاني
الثلاثة فاعلم انهما اذن في ذلك الاجتي لفظية لان هذا مبني على الاول كما تقدم واذنية
المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الارمنة الثلاثة علمت عزائه لمخارج بوايكها ومضروب
ينصل لسيب سوق سماها واسم الفاعل واسم المفعول لا ايضا فان من مطلقا تهما الا
الي الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لهادون سائر مفعولاهما وقد جا بعض
الاسماء مولا باسم الفاعل المستقر فكان اضافة لفظية كقوله **صخره**

بمجرد قيد الاواب وهيكلي
اي مقيد الاواب ومنه قوله **صخره** ناقة غير الهراجر اي عابرة فيها كقول
يا سارق الليلة اهل الدار

وهو ما على اسم الفاعل والمفعول
في المفعول به وغيره
الفعالية فتحتاج الى شرط

القوم من بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر
 مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل
 فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف تشبيهاً بذلك هو الحسن
 الوجه والوجه في هذا المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه خلكت العفة من الضمير وهو
 تشبيه كاي في باب الصفة المشبهة ولما انصبت في مثله فتوطئة المحرر والمشتبه
 انهم لا ارادوا بالاضافة الى الحسن وجهه بالرفع لقصص التخفيف حذفوا الضارب
 وانما في الصفة وهي اللام في المضامين اليه ليصرف الوجه باللام كما كان مضافاً
 بالضمير المضاف اليه واللام بدل الضمير من مثل هذا النظام منظره في ميمه ايضا
 عند الكوفيين كان قولهم **في**
في كان حذف التخفيف **في** **في**
 والاولى ان يكون مقامه فيها لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الحقيقة
 او الصفة او كانت جملة وغيره والشرط فيه ضمير لا يضاف الى اللام مع قصد
 الاضافة فيضربوا الا انما قصدوا جملة مضافاً اليه تشبيهاً للزاعل بالضمير **في**
 فيقول الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليشمخ الاضافة اليه لانهم لو اضافوا
 الى المرفوع مكان الاضافة الوصف الى موصوفة اذ الرفع من الصفات يثبت المرفوع
 بخلاف التام مع المنصوب الاتزان في ذلك فزيد ضارب غلامه عن الضارب **في**
 هو الغلام دون غيره وهو راعون في الاضافة للفظية في الاضافة المحضة فكذا
 لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفة على الاصح كما ينبغي في اللفظية
 ايضا مثله ذلك لكونها مضافة الى المفعول المرفوع في صورة المنصوب من لا يكون كذلك
 انضمت الوصف الى موصوفة تشبيهاً لغيره في المثالين ان الضارب الحسن الوجه حسن
 الوجه وان تشبه تشبيهاً بالضمير فيكون الضارب الرجل وان التخفيف فيه
 حاصل بحذف الضمير واستتار ضمير قولك تشبه الحسن الوجه في النص **في**
 بالضارب الرجل مع ان حذف الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم مرسته الضارب
 الرجل على سبيل التناهي في الجواب الحسن الوجه مع ان حذف الضمير ليس الغرض
 ان يقول تشبيه الضارب زيد بالحسن وجهه وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا
 ان اللفظية تجري المحضة كما لا يجوز في المحضة اضافة المرفوعة الى الذكوة فكذلك
 لم يجوز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انما جازى اضافة الضارب
 الى المرفوع من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعل هذا لم ان يقول الضارب زيد
 يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث ذكره الحنفية اليه مرفوعا وان اختلف الثوريان
 والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المرفوع والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال **في**
 ان التناهي في هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويذكر انما يسميه هذا
 لغيره من زيد وهذا هو الضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل
 يجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير لا يوجب كون صلة الالف

32
 واللام تعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول فاسد قاله يلمزمه
 هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي
 هو غلام زيد قال المصنف واما قياسه على الضاربك فلا يجوز ذلك لان في الضاربك
 قولين كما ينبغي عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل كاف منصوت على انه مفعول فتباس
 الفراء جيت في عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة
 وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظراي التخفيف وانما قلنا
 ان اضافة ضاربك ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة
 المصنوعة بها التخفيف لا تلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيد وانما يلزم نحو
 ضاربك الاضافة لان في اخر اما تنوينا او نونا وبما مشعران بتمام الكلمة والضمير
 المقصود في حكمه تنوينه ولولا لم يحذف ولم تضاف الكلمة لزم كون الضمير متصلا
 منفصلا في حالة واحدة **في** التزموا الاضافة في ضاربك من غير نظراي تخفيف
 حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانها من باب واحد لا فرق بينهما
 الا اللام هذا رتبة كلام المصنف وفيه نظره وذلك ان للفراء ان يقول **في**
 اذا جاز لك حمل ذي اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على المحرر منها لعله
 في المحرر دون ذي اللام وهي اجتماع التقيضين لو لم يضاف لما ذكرت انهما
 من باب واحد فجازي حمل ذي اللام في الضاربك زيد على المحرر منها
 وهو ضارب زيد في صيغة الاضافة لعله حاصلة في المحرر ودون ذي اللام وهو
 حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا ينبغي ان يعرف حال اضافة
 اسم الفاعل والمفعول مجرورين عن اللام ومفعولها وكذا اضافة الصفة المشبهة فاعلم
 اولاً ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين الي ما هو من سببها في حكم الصفة
 المشبهة كما ينبغي واما اسم الفاعل والمفعول المضافان الي الاجنبى المنصوب لهما
 فيقول اما ان يكون كل واحد منهما مجرورين عن اللام او مفعولها وكل واحد منهما مجرور
 عن اللام او مفعولها كل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمير فالظاهر ان ولي
 المحرر جاز اضافته اليه ضمير الظاهر ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولي
 المرفوع باللام جازت الاضافة اذا كان المرفوع بها مثنى او مجموعا بالواو والنون
 لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضارب باليد والضارب باليد وكذا يجوز
 اذا كان المفعول به مفعول باللام وان كان الوصف المرفوع خاليا من نون المشي
 والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارسك الرجل المشابهة
 للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المرفوع بها وهو لم جاز نحو الضارب **في**
 وجه فرس فلام اجي الرجل قال ابن مالك او مضافا الي ضمير المرفوع **في**
 بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجري ضمير المرفوع باللام عنده مجري
 المرفوع باللام وكان على قياس قولهم ان يجوز الضارب على الاضافة اذا كان
 الضمير على ذي اللام ومذهبه ان الضارب ليس بمضاف بل قد يحصل ضمير

المعروف باللام في التابع مثل المعروف باللام كان قول

الرواهب الماية الجمان وعندها

لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتنوع كما يحتمل في ربيب وان ولي المتعز باللام
المجرب ومن المتنوع فيه كما ذكرنا من المظهورات كوجز اضافته اليه خلافا للغير
كما هو وان ولي المجرب من اللام والمقرون بها مضمون في اللون والشون فيهما
واجب على الصحيح المشهور وحكي بعضهم جواز ضاربك وضاربك في الشعر

والشعر

وقيل بل اللون للوقاية تشبيها ببيحيان وان كان شاذا ايضا وقيل

الرواية يحتمل الاحاطة

هم الفاعلون الخبر والامرونه اذا ما خشوا من محدث الامر مقلدا

وقالت سيبويه البيت مصحح وان شذ انشأ

ولم يغير تفق والناس يحتفرونه جملها وايدى المقفين واهقه

قال سيبويه هذا المفعول والشعر وجملها كناية وقال المجرب الما

في الامرونه ويحتملونه للثبات جري الوصل جري الوقت وحركتها تشبيها لها

بما الضمير لما ثبتت وملا شمر ان الضمير بعد المجرب في موضع الجزاء لاضافة

الافعال الاضطرارية وشامر فانه عندها في موضع الضمير يكون مفعولا وحذف

التنوين واليون ليس عندها للاضافة بل للتشديد بينهما في الضمير المتصل

على ما مر واما الضمير بعد في اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذوا اللام مشقي

او مجزعا بالاول واليون فهو منصوب لا غير نحو الضارب لا اعتبارا له المضمير

بالضارب فالضارب عنده كالضارب زيد الا يجوز فيه الا المضمير لا يحتمل عند

بعد المشقي في الجوزع بالاول واليون يكون مجزعا في الاضافة ومضمونا كذا

وقول

بالقب وقالت الرمان والمجرب قد اخذ قوله وجازوا الله ان الضمير بعد في

اللام مفردا كان او مشقي او مجموعا مجزعا بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه

اسم الفاعل والنقول واما في تابع المضاف اليه فسيجيء بحذف ما لا يجوز

في المتنوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على

ان يكون زيد مطلق بيان وهو الحقيقة البذل على ما ياتي في باب فان قد

البذل قايما مقام المبدل منه لم يحذف ذلك وان لم يقدره كذا جازا ذكرنا

في باب المنادى في جزيها قايما زيد ويا فالمر زيد وزيد اوقا الميرد لا يتبع

محمود في اللام الا ما يمكن وقوعه موقعا متبوعه فينتشر

ان ابن التارك البكري بشر

ينصب بشرا لا غير ملام على البكري وقال قد يعطى على مجزوع في اللام كما يكون

في ما يمكن وقوعه موقعا متبوعه يسمى المضاف اليه صيغة الالف واللام لانه

في

في قوة المضاف اليه ما فيه الالف واللام كقول

الرواهب الماية الجمان وعندها

وتقديره وعنده الماية قالت واما اذا عطفت عليه نحو زيد وعلام زيد فليس

فيه الا الضمير محلا على محل المجرب وروى ذهب سيبويه قولي اذ قد يحتمل

في التابع ما لا يحتمل في المتنوع لان التسج فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير

الاستدري الي جواز قوله يا زيد والحادث وعنده ذلك واما الصفة المشبهة

واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجزعا من اللام او مفردة بها

فان في المجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كاذكرنا

وجازت كلها سواء كان ذلك الظاهر محلا باللام بدرجة او بدرجات او منكر

كذلك نحو قولك حسن وجهه وحسن وجهه الى الغلام وحسن وجهه وحسن وجهه

اي فلام او مضافا اليه يرد في اللام كذلك اذ لم يكن ذوا اللام صاحب الصفة

نحو حسن وجهه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف اليه ضمير صا جها

نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال

اقامت على رجليها جازتا صفا كيتا الاعلى جرتا مطلقا

وكذا ما هو في حكم المضاف اليه ذلك الضمير كقول

رجب قطاب يجب منها ديفته

يجب الداعي بصفة المجزوع

اما اذا حذف التنوين من رجب ومثل هذا جاز مطلقا عند الكوفيين

وقال المجرب الضمير في مصطلحها للافعال لان المعنى كيتا الاعلى فيكون

مثل حسن وجهه الاخ جميل فعله وقد يحتمل في باب الصفة المشبهة علة

استنباطهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت

طرفة رجب بالتنوين وان ولي المجزوع مضمير بار وهو فاعلها وجب اضافتها

اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله

يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كائن حسن الوجه ويحذف التنوين والتونين

للمعاقبة لا للاضافة كاذكرنا من مذهب الاحفش وهشام وان ولي ذات

اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضيفها اليه وجب ان يكون ذوا لام

او درجات نحو الحسن وجهه ابن الغلام اذ لا يجوز الحسن وجهه ولا الحسن وجهه

كما يحتمل في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا اليه ضمير المعروف

باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجهه علامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة

اذن تخفيف وايضا يلزم تجزؤ الحسن الغلام والجميل ولا يجوز اتفاقا

بل لتناس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المشي او المجموع اليه اي ضمير

كان وائي المضاف اليه الضمير لموصول التخفيف يحذف النون كقولك منورت

بالرجلين الحسنين غلامها والجميل وكذا بالرجال الحسنين الغلام والجميل

بالرجلين الحسنين غلامها والجميل وكذا بالرجال الحسنين الغلام والجميل

بالرجلين الحسنين غلامها والجميل وكذا بالرجال الحسنين الغلام والجميل

من الابتداء به لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان يتقدم من حيث البيئة
 كما في خاتمة فنية لو فتح اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب
 ولا يقع كان نحو هذا افضل النور فاذا كان اضافته لهذا المعنى كاضافة بعض النور
 فهو يتقدم باللام مثله فتكون محضة بدليل قوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين
 وقوله اضلع البرية خبر مبتدأ محذوف اي هو اضلع وخبر قومه نصب على المسدح
 وثانيهما ان يكون الفعل مفعلا على جميع افراد نونه مطلقا ثم تنصيفه الى شي للتخصيص
 سواء كان ذلك الشئ مشتملا افراد نوع الانسان وله اختصاص بعدا فلا اضافة له
 لاجل التخصيص كان غلام زيد ومضارع مصر لا لتفصيله على اجزاء المضاف اليه هذه
 الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم يقول الفعل بالمعنى الا اما ان تنصيفه الى
 المعرفة او النكرة فان اضيفته الى المعرفة لم تجز ان تكون معرفة نحو افضل الرجل وفضل
 زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه كلى اذ كان ذلك الواحد من اسماء الاخرى التي
 يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البرقي اطيب التمر جاز والرجل ليس حشاشا
 فهذا المعنى فنقول زيد افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الاخر وافضل الرجال
 اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقيين فاما اذا اضيفته الى النكرة فجوز اضافته
 الى الواحد والمثنى والمجوع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون
 افضل رجال فيتطابق صاحب افضل والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز
 افراد المضاف اليه وان كان صاحب افضل مثنى او مجوعا قاله ثنائي ولا تكونوا اول
 كافرنه وحكم اي في الاضافة حكمه فعل بمعنى انك اذا اضيفت اثنا الى المعرفة فلا بد
 ان يكون المضاف اليه مثنى او مجوعا واذا اضيفت الى النكرة جاز كون المضاف
 اليه مفردا ومثنى ومجوعا والعلة في ذلك ان ايا استنهما ما كان او شرط او موصولا
 موضوع ليكون جزا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومما مثاله وكذا الفعل
 المضاف بالمعنى الاول فنقولنا جزا من جملة يخرج نحو الفرس افره والبقال ورفوف
 احسن اخرته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزا من جملة لعدم قولنا
 معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل
 من بين جملة غير معينة من مرض الرجال وكذا يجوز رجلين زيد اي رجال موافقه
 لا يجوز اذ وضع اي للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير معينة وقولنا مجتمعة
 منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو ذلك اي زيد احسن او جهة امريد
 امر رجله فانه لا يجوز لان زيد لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بعد اد
 اطيب اي اي دورها الا ان ينذر المضاف لم ي احسن اعضائه واي اعصابه زيد اي
 دور بعدا ذاي موضوع لتعيين بعض من كل معين وافضل بالمعنى الاول لتفصيل
 بعض من كل معين بعده على ما يراعى صفة فاذا انقضى هذا قلنا لخرج زيد افضل
 الرجل واي الرجل هذا لان الرجل ليس كلاما يشتمل زيد او غير من خلاف قولنا البرقي
 اطيب التمر وقولنا اي التمر هذا لكون التمر حشاشا يقع على الكثير جاز افضل

افضل
 وهو حكم اي في ضا حكم
 في الاسم

الرجل

الرجلين واي الرجلين لكون المضاف فيها بعضا من الجملة المعينة بعده وفي المثنى
 ركنها افضل الرجلين واي الرجال سواء كانت الجملة معنوية او غير معنوية او
 ها واي رجالهم مع ان المحذور في جميعها ليس في الظاهر جملة معينة كما شرطنا
 لان المضاف بكل واحد من هذه المجرورات المفضل متفرقا محققا عن المسؤول
 ومن امثاله فيكون في الحقيقة جملة معينة مخصصة الى المسؤول وامثاله كذا
 بشرطنا فنحن اي رجل اي قسم من اقسام الرجال اذا قسمنا رجلا رجلا واي
 رجلين اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذ اقسام رجلين واي رجال اي اي
 قسم من اقسام هذا الجنس اذ اقسام رجالا رجالا لان المضاف الى الفعل محذور
 افضل رجل اي افضل اقسام هذا الجنس اذ كان كل قسم منه رجلا والزيدان
 افضل رجلين اي افضل اقسام هذا الجنس اذ كان كل قسم رجالا فافضل
 سواء اضيفت الى المعرفة او النكرة لتفصيل مضافه على كل قسم من اقسامه
 افرادا او تثنية او مجوعا فلهذا لم تجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس
 لها اجزاء مثل الزيدين تنصيف بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجزاء افضل
 الرجال والزيدان اي افضل الرجال لان الرجال جميعهم جزء واحد رجلا رجلا
 كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجلا لانهم لا ينقسمون الى اجزاء
 افضل لتفصيل مفضل على مجوع اقسام المضاف اليه فنقول في زيد افضل الرجال
 انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه على كل من اقسامه افضل
 كل رجل ورجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء كانت في التعيين
 قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اي الرجلين افضل
 للرجلين اقسام كل واحد منهما مثنى حتى تنصيف تلك الاقسام ويجوز اي الرجال
 هذا واي الرجال هذا ان او لا لان الرجلين لا ينفصلان فيكونا اقساما ومثبات
 ومجوعا فان قيل كيف يحذف التعيين عن اقسام المفضل با حذو اي في النكرة
 حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجالا ولم تجز مثل ذلك في المعرفة
 قلت لان المنكر لا ينفصل في اصيل الوضع بواحد بعينه فخرج ان يعبر به عن كل واحد
 واحد على البذل اي ان يعنى الجنس تحقيفا بخلاف المعرفة فانهما لتفصيل بعد الاجزاء
 وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غير واحد افضل لا في ما فان الا الى جملة واي
 اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكونان باللفظ متفرقا في كل واحد من المجرورات
 افضل زيد وهو مضافان تكرر المحذور في العطف جازا فلاجل تكرر المحذور
 والمفضل في افضل نحو زيد وعبد افضل رجل وامرأة واي رجل وامرأة هي
 وهذه امثلة لمجرور اي وانك قال المراد به انما النكرة ففصله والتفصيل على ان
 المراد المتكلم في الجائز ان كان لا يبال عليه المصنوع اقسامه نحو جازا بالضمير
 فوجب اقامته اي اقامة الحق المصروف والمطرون عليه اذ لا يقطع على المصنوع
 ولا يقطع المصنوع بالمرور على شي الا باعادة الجاز وتكرار اي التي اقطعه على العطف

مهم واي في النكرات
 الى الجملة والاسماء

لا للمعنى كما في قولك بين وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا ضرورة الشعر **قال**
 فاني ذاك كان مشرا فقيدا الى المقامة لا يواها **هـ**
 وجائز في الضرورة اظلي واظله واي معرب معني ان فيه اما معنى الشرط او الاستنها
 او هو موصول للزوم للاضافة المرتجة بجانب الاسمية المقضية للأمراب ولا يحذف
 المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى اياها تدعو فله الا انها الحني
 اي اي اسم ويجزى هاهنا التامضامة الى صوت الفصحى من الحاق التامضامة بالموصول
 قال تعالى يا اي ارض توفيت قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العزم اي لا يقال
 نحو كل الجمع ولا جميع الكل فانها متماثلان في العزم قوله كليت واسد وحسن
 وضع مثالان المخصوص الاول عين والثاني معنى قوله عين الشيء يريد بالشيء شيئا معينا
 كزيد وهو كقولك عين زيد والا فالشيء اعبر عن المعين وقد اسل المصنف بعض احكام
 الاضافة ولا بأس ان تذكرها احدها حذف المضاف اذا اسل اللبس وجا ايضا في
 الشعر من اللبس **قال**

وهذا الموضع من الشعر
 في قوله تعالى
 يا اي ارض توفيت

من اسم على
 في الشعر

فصل في ايقاف في طبيع **هـ** ما اعيا التطاضي جديما
 اي ابن جديم فاذا حذف فالاول والاعشر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاقرا
 كقوله تعالى واسيل القرية وقد يترك عند سبويه على اعرابه ان كان المضاف
 معطوفا على مثله مضافا الى شئ كما يقال في المثال ما كل سودا حمرة ولا يضاف حمرة اي ولا
 كايضا **قال** ولولم يتقدر ههنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على ما ليس
 مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدح مضافا ويقول ما مثل عبدالله
 يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اي ولا مثل اخيه ولا مثل
 ابيك قال لا يجب اضرار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وانقضى المضاف اليه
 على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبدالله لكان المعنى ما رجل هو مثل ما يقول
 ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك وايضا لو كان
 معطوفا عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه المحرور واجنبي ولا يجوز كما
 يحكي في باب العطف ولو كان لا يبيك في المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل يقولان
 بل يقول وايضا لو لم يقدح المضاف في السيلتين لكان الداخل عليه لا المزيدة معطوفا
 على غير ما نسبت اليه الحكم المنفي ولا يجوز لا نك تقول ما جاني زيد ولا عمرو ولا يجوز
 نحو ما جاني زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ما جاني غلام زيد ولا عمرو ولا عمرو فاذا الجي ليس
 متفعا عن زيد بل من غلامه **واجاب** المصنف عن الاستدلال لان كلاهما ان مثل
 هاهنا كناية وليس بمقصود كما قد يظن ومثاله لا يفعل هذا الى انت يلين في
 ان لا تفعل وذكر المثال كناية ولو كان مقصودا لم يكن الخطاب مراد عند ذلك وعند
 ذلك يفسد المعنى لانه لا يتصور جليدا ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانست
 تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعله هذا او لكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم
 قالوا ما عبد الله ولا اخو ولا اخوان ولا ابوك ولا يحيى النساء ذوات المذكور ثم قال

بعضهم ان هذا الجواب نظرا و ذلك لانه وان كان المثل متحاشا من حيث المعنى والمقصود هو المعنى
 لا يتوهم انك لا تقول مثل لا اقول ومثلك لا تقول ومثلك لا تقول ومثلك لا تقول بالمتا
 اقول اذا اللفظ المعبر عن المشق والمجموع غير من بوز كلامهم كما ان الاحاس فانه يصح ان
 على المشق والمجموع وكذلك استعمال الجود من علامة التانيث بحري الوتف كثير فعلى هذا
 لا منع من اكتساب المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن
 الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فله من قوله
 من لليالي اسرعت واما التثنية فله من قوله ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان واما الجمع فله
 ومما حث الديار شفق قلب **هـ**

وهذا الموضع من الشعر
 في قوله تعالى
 يا اي ارض توفيت

واتا اذ الفاظ الغيبة معنى الخطاب فله في الاعم حرف الخطاب بخلاف قوله لعمركم
 ما مثلك تقول بالخطاب ما جاني المشق مثل اخيك وابتك يقولان وفي التانيث كقوله عليه
 السلام ما رايته مثل الجنة ما عطا لهما وقد يقدح المضاف اليه مقام المضاف في التذكير
 قال لبيتر من وزد البر من عليهم بردي يستحق بالرجوع السلسل
 اي بردي وفي هذا يقال لبيتر بالذكي ويترجم مقامه في التانيث ايضا نحو قطعت
 الكساري فانه ملكت اي قطعت بردي في العزل لقوله تعالى وكه من قرية اهلها ما جانيها
 بانسباياتهم فليكون فقال هم وقال الخليل يترجم مقامه في التذكير ايضا فانه ملكت
 اليها مثل كاذب في المصنوع المطلق في قوله فاذ له صوت ههنا بردي صوت الثاني
 اي مثل صوت جاري فاذ ان تقول هذا ارجو زيد في مثل اي زيد ما استغنى سبويه
 وقال لو كان هذا الجاز هذا قصير الطويل في مثل الطويل في قوله تعالى فاذ له صوت ههنا
 قصيرة ولا ابا حسن فله العمل لعلم المشق بمعنى كالجفن الموصوف له ذلك المعنى في كل
 فزعون موسى كاذب في التثنية وقد يحذف مضاف بعد مضاف ومثله في ابيات المضاف
 اليه الاخير مقامه كقوله وقود حب من خزيمة اصغى اي ذاع صوته في كل مكان
 وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كمثل خذ في الزمان
 وامام وخلف في المكان او شسها به في اوقافها وكغير ذلك ولم يقطع على ان المضاف
 مضاف الى نحو في مثل ذلك الميزة وفها البتة في الغم واليس في الطرود غايات وسهنا
 قطوع ومنه وحيث كما يحكي في الطرود المسمية جميع احكامها وان كان غطف على
 ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوي سواء كان المضاف الاول من الطرود المذكورة
 كقيل زبعد زيد او من غيرها كقوله **هـ**

وهذا الموضع من الشعر
 في قوله تعالى
 يا اي ارض توفيت

هـ ما من راي عارضا استربة بين ذراع وجهه الاسد
 وقوله الا فلا له او بداهة سائح فهد الجارة ليريد من المضاف اليه تسون
 وليريد من المضاف لان المضاف اليه كالباقى بما يسره الثاني على قول المبرد ومنه
 سبويه ان الاول مضاف الى المحرور والظاهر والثاني مضاف الى الحقيقة الى صير
 والتقدير الا فلا له سائح او بداهة فهدت الضمير وجعل المضاف الثاني بين
 المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعرض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا

في باب النداء في يا تيميم عدي ومذهب سيبويه في زيد وعمر وقايم خبر المتبدا
الاول محذوف وهو غير لمدحبه هنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل
بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو يا تيميم عدي فربما يفتقد ذلك فيه لانه
الناصب بلقط المضاف ومعناه فكانه لا فضل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم
يعط عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذا وان
كقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال ورفعا بعضهم فوق بعض واذا قطع كل وبعض عن
الاضافة فالأكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جزوه وقد ينصب
كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان مقرفا حقيقة
بتقدير كله وقد حكى الخليل في المونث كلتهن وليس مشهور وثالثها الفصل بين المضافين
اعلم ان الفصل بينهما في الشعر بالظرف والحجر وغيره من كقوله

لما ذات ساريتك ما استعبرت لله ذر اليوم من لاهما
كان اصوات من ايقا هن بنا او اخر اليس انقاض الفوارج
وبغيرهما من قليل جدا نحو قوله
تمر على ما تستمر وقد شئت غلايل عبد القيس منها صدورها وخلى ابن الاعرابي
موعلا من شاة الله ابن اخيك وقد يفضل في السعة بينهما قليلا بالتسمي نحو هذا غلام
والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالمنقول اذا كان المضاف
مصدرا والمضاف اليه فاعلا له كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله من جحرها
بمزجة زج القلوص اي مزادة

قوله تنفي يداها الحصى في كل هاجر نفي الدراهم تنقاد الصباريف
عند من روي بنصب الدراهم وجر تنقاد وانكرا كثر النجاة الفصل بالمنقول وغيره في السعة
ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالطرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بعينه
الظرف في الشعر اقبح منه بالطرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر
وعند يونس قياس كافر في باب لا التبرية والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من
الكل فعلا كان الفاصل او يمينا او غيرهما فقرة ابن عامر ليست بذلك ولا تسلم وتاخر
القرات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين **قوله** **واذا اضعف الاسم الصحيح**
والمستحق به الي المتكلم كثر اخر **والبا مفتوحة او ساكنة فان كان اخر**
النا ثبتت وفقدت **ثقلها لغير التثنية** **يا وان كان ساكنا دغمت وان كان واوا**
قلت يا وا دغمت **وفتحت الي الساكنين** **قوله** **الاسم الصحيح** **الصحيح** **في اصطلاح**
النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمر وزيد ويعني بالمستحق به ما اخر باو واو قبلها ساكن
كظن ودود مدعو وكري واجي ومعنى الحاقه الصحيح الصحيح في اصطلاح
كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخفف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله
كما يخفف النطق به اذا سكن هو نفسه **قوله** **كسر اخر** **انما الزم ما قبل** **يا المتكلم** **الكسر**
دون الضم والفتح ليناسبه ولهذا جرحه هذا قبل الف المقصور باوان كان

في الفصل بين المضافين

في الفصل بين المضافين

الالف اخذت من الياء فتاوا فتي ولذا قالوا في الالف في بقلب الواو كما في قوله
وهو مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة للصحيح والمفتوح به واما الياء اللاحقة
لغيرها مفتوحة للساكنين كما في وقد تقدم في باب المنادى ان الف لان اصلها
التكون او الفتح ويجوز حرف الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله
فان كان اخره الفاء يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا مفتوحا فلا يخلو اخر من ان يكون الفاء
او واوا او ياء والالف تحت في اللغة المشهورة النسيجة للتثنية كانت كسماي او لا
كفتاي وحيلاي ومغزاي وهذا بل يجب بقلب الالف التي ليست للتثنية كما في كسر
لما رواه ان الكسر لم يزل ما قبل الياء المتناسب في الصحيح والمفتوح به ورواها في حرف
الممد من جمل من الحركة على ما ذكرنا في اول الكتاب ومن ثمة تفاوت عن الحركة في الاعراب
جعلوا الالف قبل الياء كما في نسخة قوله فغيره وهو الى ان يكون ككسر قبله ولما كانت
التثنية فلم يغيروها لانه لا يلبس لرفع بغيره بسبب قلب الالف واما في المتكلم
فا لرفع والضم والجر فليس بعضها ببعض لكن لا يسبب قلب الالف قبل الالف لرايت
الالف ايضا لان الالف من حاصلا فان قيل فلو كان المراد من هذا ان لا يقلب
واو الجمع في جاني مسلي في الياء بل يفسر لرفع بغيره **قلت** **بغيرها** **قوله** **ان**
اصل الالف عدم القلب قبل الياء كقوله كما هو الالف المشهورة النسيجة واما جرحه بل
قلها لامر اسبغتها في لا موجب عندهم ايضا فالاولي تركه اذا كان الياء في الضم بخلاف
قلب الواو في مسلي فانه لا موجب للقلب عند الجميع وهو ايضا في الواو والياء وسكون
اولهما والالف ترك هذا الامر المطرود الا في لسان بعض في بعض المواضع الاستوى
انك تتوكل مختار وتضطر في الفاعل والمنفعل معا ففقدت في الشعر قلب الالف في ما منع
الاضافة الي كاف الضمير **قوله**

يا ابن الزبير طامنا عصا كاه وطامنا عصا الكاه
قوله فان كان ياء اي ان كان اخر الاسماء في ذلك المنقوس نحو قاضي في المشي
والجمع نصفا وجر نحو مسلي وسلي **قوله** **وان كان واوا** **قوله** **وان كان واوا**
والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء لان قياس النون كما في النون اذا اجتمعت
الواو والياء وسكنت او لا ما قلبت الواو ياء وادغم اولها في الثانية كما في ثقبها كراهة
اجتماع المتعارفين في الصفة اي الذين خضع بالادغام فقلب ثقلها الي الواو والياء
الافتح اي الياء وسهل اموا الادغام بقرضها الي يسكون الاول وقلب الواو ياء كما كانت
اولا كطي او ثانيا كسبيد واصلها طوي وسبيد فاذا حصل الادغام فان كان قبل
الياء الاولى فتحة بقيت على حالها كخبرها نحو مسطوق واعلى في مصطوق واعلون وان
كان قبلها ضمة فان لم يرد الي ليس وزن بوزن وجب قلبها كسورة كافي وسهل
ذلك فربما من الاخبار التي هو محل التعديل وهذا هو القلب في شتل وسهل وايضا
فانهم ما شروا في التحفيف في نحو مسلي فالادغام ممنوعة بذلك لضمة كسورة بخلاف
سهل وان ادعى الي اللبس نانت بحجر في قلبها كسورة وانما يضاف في جمع النون اربعة

يشبهه قبل بفعل قوله وفتحت ليا للتساكنين يعني اذا كان قبل يا الضمير الف
او يا او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والمحمق به وذلك
لا يحتاج التساكنين وقد جاء اليانسا كما منع الالف في قواة نافع مجاي ومما في ذلك
اما لان الالف اكثر مد من اخريه فهو يمتد مقام الحركة من جهة فتحه الاعتماد عليه
واما لاجرا الوصل بجري الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وجاز في لغة بني يربوع
فيها الكسر مع الساكنة واذل للتشبيه اليانسا بالها بعد اليانسا كافي مخوفه ولديه ومنه
قراءة حمزة وما اتم نمصرحي وهو عند النحاة ضعيف قال كان لها هلك ياتاني
ولما الاسماء الستة نافي واخي واجاز المبردة ابي واخي وينزل حمزة
ديان في في الاكثر وفي هذا حكم الاسماء الستة عند اصنافها اي يا المتكلم وفي اعتبار
الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الي مضمر وهو ذو وصل
فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم في المضاف الي يا المتكلم وهو ضمير
وضرب يتقطع ويضاف الي مضمر وهو الحسنة الناقية وهي على ضربين ضرب اعرابه
عين الكلمة ولا يها محذوف وهو قول وضرب اعرابه لا امر الكلمة وهي الاربع
الباقية اعني ابوك واخوك وعموك وهنوك اما توك فحالا لانه ثلث قطع الاضافة
واضافته الي يا المتكلم واصله في غير اما في حال القطع فيجب ابدال الواو
مما لا يحتاج حذفه وابقا به اما الحذف فليقا الاسم المتكلم على حرف واحد ولا يجوز
لان الاعراب انما يدور على اخر الكلمة فلا بد ور على كلمة اخر الاولها واما الاتفاق فلا
منونا الى اجتماع الساكنين فيقول الى البناء على حرف وذلك لان اصله قوة يفتح الفاء
وسكون العين فلا بد لادليل على الحركة والاصل المتكلم فحذف لامه شيئا مبدئيا
فلولم نقلت الواو مما لدار الاعراب على العين كافي يدور فوجب قلبها الفاء
لحركاتها وانفتاح ما قبلها فيلحق بنا كان الالف والتنوين فحذف الالف فلما استمر
حذفها وانفتاح ما قبلها في حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونها شفتيتين
واما قوله خالط من سلمي خياشيم وقاه قيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله
فاها قال ابرملي يجوز ان تكون على لغة من لم يبدل من التنوين الثاني التصيب
كافي السرفع والخبر كما قال كني بالثاني من اسماء كاف وقال
واخذ من كل حي غنم وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى
المعرب على حرف واما اضافته الي يا المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما في الاحوال
الثلاث وقياس اصله مروي كعدي شمر فاي لمحرك الواو وانفتاح ما قبلها لانه لما
جري العادة فيها اعراب بالحركات اذا اضيف الي اليانسا يتصرف من جملة الحركات
الثلاث على الكسر للتساكس وكان العين ها هنا كالحركة الاعرابية الواو كالصمت
واليانسا كالكسرة والالف كالفتحة الزمت اليانسا في الاحوال الثلاث قبل يا المتكلم
مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيهها للكسرة التي ليست باعراب
ولا بناء عند المصنف او للكسرة اعرابية عند النحاة بالاكسرة الاء اية لعروضها

وذلك كما شبهت الضمة البناية بازيد بالاعرابية بحمد لها بالواو والالف في يانسان
ويانسان ووشبهت الفتحة البناية في لادج بالاعرابية فقتل لارجلين ولاسلي
بحمد لها بالواو وما قبل اليانسا الاعرابية في الاسماء الستة فكسرت الثاني في وقد
يقال في ذلك وفخر زيد في جميع حالات الاضافة قال كالحرف لا يرويه شي يلقه
ليصبح طمان وفي المحذوفه والاول اصح وانصح لان صلة الحاجة الي ابدال الواو
مما عند التطوع من الاضافة في حرف سقط العين للمساكين ولاساكنين في كالب
الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ستوكه ابدال اليانسا وقد جمع الشاعر
بين اسم والواو قال
انما نلتاني في من قولها عمل الناج العاوي اسند وجاه
بوجه من البدل والمبد منه وتكلفت بعضهم ففتوا بان قال الميم بدل من الهاء
التي في اللام قدسيت على العين واما اضافته الي غير يا المتكلم فالاعراب فيها اعرابه
بالحركات كما ذكرنا وجاز في كافر واما الاربعه الناقية فلها ايضا الثلاث
احوال احدها التطوع من الاضافة والاعراب فيها حذف لامها وقد عرفت في بعضها
كما عرفت في ذكرها واما ثانيا فبالاضافة الحظيرة يا المتكلم فالاعراب في ذلك في ابوك
واخوك جعل لامها اعرابا في حذف اللام كما عرفت في لغتها واما ثانيا فبالاضافة
الي يا المتكلم قال **الجهل** ويجب حذف اللامات لادها في حال الاضافة في يا
المتكلم انما كان لغز حجابها اعرابا والاعراب لا يظهرون في الاضافة الي يا المتكلم
فلا معنى لادها سها واما المبردة فبالاضافة الي يا متريا المتكلم وقال اللام في
الربيعها كما نقل عنه ابن يونس وابن مالك وابن ابي راج ففقط كما نقل عنه جاز الله
والمصنف ولما ردها الزم اليانسا قلنا في في على الافصح وشبهته قوله الشاعر
واي حاله ذو الجحان بداره **واجب**
بانه يحتمل ان يكون اي جميعا لا يضاف الي اليانسا اذ يقال في اب ابون قال
فلما تسان اسرا تباكيين وقدسيت بالابن كاقيل في اخ اخول قال
وكنت لهم كشر بني الاخينا والمذهب لا يثبت بالمحتملات
قوله واذ اقطعت قبل **واجب** وحرو من وفتر **فتح** الفاء **افصح** منها
وحا حمر مثل **بد** وحب **وقال** **مطلعا** **وقال** **مطلعا** **لا**
الضمير **ولا يقطع** **اعش** **لم** ان في اب واخ اربع لغات في اخ خامسة
فاللغات المشتركة ان يكونا محذوفين اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونا
كبد ففتحت بينهما ابان واخان واجمع ابون واخون كما مر في الثانية ان يكونا مقصورين
مطلقا كعصى والثالثة ان يكونا مستندين العين مطلقا مع حذف اللام والواو
وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مطلقا مع حذف اللام والواو
واعرابها بالحروف مضافين واللغة المنخفضة باخ اخوكه لوم مطلقا وفي حبر
ستة لغات اندي منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف

في الاضافة الى غير اليا ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيها
ان يكون له لو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصى مطلقا
ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كجب مطلقا والسادسة ان يكون كرش مطلقا
والسابعة ان يكون كغيب مطلقا والثالث لغات أشهرها النقص مطلقا كيد وبعد هذا الاعراب
بالحروف في الاضافة الى غير اليا والنقص في غيرها ولما لم تكن في المشهوره بنصر صدر الافاضل
انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاء في فيها وثالثها تشديد نونه مطلقا
واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله

رحبت وفي رحليكم ما فيها وقد بدا هتك من الميرز

فلا ضرورة وليس بلغة رابعة وفي ضم لغات أشهرها وانصحبها اعرابه بالحروف
في الاضافة الى غير اليا وفي الفاع مع حته الميم حال القطع وبدا اليا عند اليا
اي اليا والثانية والثالثة والرابعة فمثلت الفاع محذوف اللام نسبيا مطلقا مع ابدال
الواو ثم تثنية الفاع بناء على ان الواو التي ابدل منها الميم تقلب في حال الاضافة الفاء
ويا فيكون الفاع الحالت الثالث اذن مثلثا لا للاعراب يجوز تثنيتهما لان افراد غير الاعراب
ايضا والخامسة والسادسة والتابعة فمثلت الفاع مقصورا مطلقا وكان جمع بين
البدل والمبدل منه والميم بدل من اللام قدمت على العين كما مر فيكون قوله فوهمما مشي
فما والثامنة والثانية فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال حتى اذا ما خرجت
منه قال ابن جني في الضرورة وليست بلغة وكان الميم بدلان من العين واللام
واجمع الفاع العاشر اتباع الفاع الميم في حركات الاعراب نحو هذا ضم ورايت في
ونظرت الي ضم وكانه نظر فيها الى الحالة الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وقد
يتبع فامر ايضا حرف اعرابه فيقال مرو مرو ومرو وعين امرو وابيم تابع بحرف الاعراب
اتفاقا وفي در ثلاث لغات النقص كعصى والتضعيف كيد وحذف اللام مع تخفيف
العين وهو المشهور كيد **قوله** وذو لا يضاف الي مضمر ولا يقطع انما يقطع لانه ليس
مضمورا بذاته وانما موصلة الى جمل اسم الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا ان يصغروا
شخصا بالذهب شلا فلم يثبت لهم ان يقولوا جاني رجل ذهب فجاءوا بذا وواضا ضم اليه
فقالوا ذ وذهب ولما كان جمل المضمرات والاعلام مما لا يتبع صفة كاجبي لم يتوصل
بذوال الوصف بها وان كان بعد التوصل بصير الوصف هو المضاف دون المضاف
اليه فاما اسم الاجناس التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها
من جمل ما يقع صفة اي اسم الجمل كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف
به والمضاف اليه صغروا وعلموا بغير قيامهما مقامه لا متناع الوصف بهما واما قوله ضم
صل على محمد وذويه فشا ذكا ان قطع عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله

فلا اعني بذلك اسفليكم ولكن اريد به الذويين
شاذان وذلك لاجرايم مجري صاحب واما قوله ضم وذوي الالبني فاما
جاء لتاويل العلم بالجمل اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا اسم قالوا اصل

هذه الاسماء الستة كلها تحمل مفتوح النون والعين الا قوله كما ذكرنا مكان قياسها ان تكثرت
لانفراد مقصوره لكن لما كثرت الاضافة فيها وضار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول
الكتاب ولم تكن فيها مقصورة حملوها في ترك النقص معزوات على حال الاضافة اما كون اع
واب وحمل مفتوحة العين فليجمعها على افعال كباية واخاء واما لان قياس فعل صحيح العين
افعال كجبل واجبال واما ذو فلا دليل في اذواه على فتح عينه لان قياس فعل صحيح
العين معتلها افعال ايضا كحوض واخوض وببيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثة
اعني ذات واصلها ذوات كقوة لقولهم في مشاها ذواتا وحذف العين لكثرة الاستعمال
ونون ساكنة العين لقلت في الموت ذية كطيبة وقالب الحليل وزن ذوق وقيل
بالسكون واللام محذوفة في جميع منصرفات ذوالا في ذات وذواتا وقال النحوي الاخ
ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقله اخاء واما من فانه لم يسمع فيه اهتاء
حتى يستدل به على تحريك عينه ومونته وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك
عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل التانيث
لا بد من فتحه وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كمرات واما فوك فاصلة
قوة ليسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها واخاء لا يدل عليها كالايدك اذ واللام
فوك هال لقولهم اخاء وذويه ولا مرد ولا دليل لان عينه واو بدليل ذواتا وذوات واذواه
وبات طوبت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى اذ اشتبه الامر ولام اب واخ
بحمير وهين واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخون واخوات واما هنيته
فاهنية فلان لامه ذات وجرهين وكذا الام حير قد يكون هزلا كالتين **قوله التواب**
كل ثان باعراب سابقة من جهة واحده قوله كل ثان يشمل التواب وخبر المبتدأ
وكل ما اتصله خبر المبتدأ الخبري كان وان واخواتها ويشمل الحال وثاني مغولي اعطيت
قوله باعراب سابقة اي مع اعراب سابقة يخرج الكل لا خبر المبتدأ وثاني مغولي
ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا او التمييز عن المنصوب
كفجرنا الارض عيوننا **قوله** من جهة واحده قال يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع
المبتدأ من جهة كونه مبتدأ او ارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبرا لمبتدأ وكذا انتصاب
اول المنعولين من جهة كونه اولما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب
الثاني من جهة كونه ثانيهما في انتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه منفعلا
به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في جفونا الارض عيوننا انتصاب الاول
من جهة كونه منفعلا به والثاني من جهة كونه تمييزا وضمه نظرا لان ارتفاع المبتدأ والخبر
من جهة واحده وهي كونها عمدة الكلام كما تقدم في اول الكتاب وانتصاب الاسماء
المذكورة من جهة واحده وهي كونها فضلا وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير
اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاني زيد الظريف
من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقي التواب ثم نقول
الاخبار المتقدمة كمتدا نحو وهو الغفور الودود الآية وكذا المسندات في نحو

ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعدي
 بها كذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب وضرب ولا شك ان معنى ضارب
 ومعنى ضرب معنى في تلك الذات ولولم يدل الال على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب
 والحسن ثم يقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى للذات متماثل لثبوت ذلك
 في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات
 مع ان المقصود بها البين ذاتا وما دل دالة اللفظ على شيء الا مع المقصد بذلك اللفظ الي
 ذلك الشيء وان قال ان المراد باللفظ المقصد الالام فان نحو ضارب وان في فعل
 الذات الا ان المقصود الالام به الحدث القاييم بالذات المطلقة الا ان ذلك
 عليها هذا اللفظ فلا يغ ان يقع ان المقصود الالام من هذا اللفظ ببيان المعنى بكل
 المعنى كان يدل عليه تنويعه حتى رتبته على معنى من هذه الصيغة المنقطة الا
 للدلالة على ذات يتوهم بها ذلك المعنى وكذا لك نحو لضرب فانه للوضع اذا كانت
 مطلقة يقع عليها الضرب قال **والوصف الخاص** تابع يدل على معنى في متبوعه
 مطلقا قال يدل في تابع جميع التوابع ويجوز مع ذلك ان يكون اللفظ الثاني لما
 ذكرنا في حد التابع وتكونا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه **قلت**
 يدخل فيه البذل في نحو قولك اعجبني زيد على قولك **يدل على معنى في متبوعه**
 او متعلقه لكان اعلم لدخول نحو قولك قاييم اية فيه بشر نفكر اما في وجع البذل
 وعطف البيان وعطف النسق والتأكيد الذي هو كذا في قوله او معنوي قطا مسر
 ولما التأكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد او كذا في جاني التوهم كلهم
 يدل على الشمول الذي في التوهم فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف
 ان لا يقام من المتبوع والشمول يفهم من التوهم وكذا في جاني البذل كلامنا
 فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حدك مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدا
 فاشين في قوله تعالى نفخة واحق والهي اثنان **فقلت** مطلقا بقصد به
 اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا **فقلت** وان كان مجرد اذ دل على معنى في زيدا
 لكن لا مطلقا بل مطلقا بحال الضرب **فقلت** قد يخرج الحال من الحد بقوله تابع في قوله
 لا ليس باخر من سابقه من جهة واحدة هذا ولا يصح اوجهنا الوصف العام
 اي ما دام مع من الالام وصفنا استعمالا لالام **فقلت** هو اسم وضع ذالا
 على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لكل ما يخص صاحبه فتكون الاسم
 يخرج الحمل الاسمية والفعلية وان سمح وتوهمنا فاعلمنا بانها في نحو جاني رجل ضرب
 اية او اية ضارب وتكونا وضع يخرج الفاظ الدلالة في نحو جاني رجل لا مضافة
 لان وصفها محبة والعدد وكذا اشياء المقادير نحو عدي زيت رطل ويجوز استعانة
 الاجناس سواء وقعت صفات نحو رجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها اذا دللت
 على معان لكانها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صور وعدل في رجل صور
 وعدل لا انه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة

المولة بالاشتق

كما يجي فيقال ان اسد وصوم في رجل اسد ورجل صور صفة وكذا نحو اي رجل لا مضافة
 لا اصل للاستفهام وتكونا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا ان للشمول فان نحو
 نفسه لا يدل على معنى في شيء بل مدلوله نفس متبوعه وتكونا غير الشمول يخرج الفاظ
 الشمول في التوكيد نحو كلاما وكله واجمع ومراد فائدة جاني التوهم عند التبيين
 كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اي جميعها او جميعهم وتكونا وصاحبه
 يخرج المصادر ويدخل اسم المكان والزمان والالة وتكونا صحيح التبعية يخرج هذا
 الاسما لالام لا تخرج صحبة التبعية لغيرها بل لوجرت صفات في بعض المواضع نحو
 رجل مثقب فليس ذلك من حيث الوصف لجار في مررت برجل حمار وتكونا لكل ما يخص
 صاحبه يخرج اسم الاجناس فافها لا يصح ان تتبع بالوضع الا المبهمة فقط فالتابع
 معنى فيه نحو هذا الرجل واياها الرجل ومع هذا فهي اسما لالام عامة فكذا يخرج
 اسم الاشارة لمخصوص كما يجي ببعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية
 الحال وخبر المبتدأ وغير ذلك في نحو جاني زيد واكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها
 صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تتبعها وصفنا وتقول في حد الوصف الخاص اي التابع
 هو تابع واللفظ ذات ومعنى فيها غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا نحو هذا
 الرجل فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل ورجل يادرجل ورجل عيني ورجل
 حسن وجهه ورجل حمار وغير ذلك ويخرج البذل في نحو اعجبني زيد على قوله **فيايدته**
تخصيصا وتوضيحا قد يكون مجردا او لفظيا او لفظيا او لفظيا او لفظيا
 معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في التكرار وذلك ان رجل
 في قولك جاني رجل صاحب كان موضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما
 قلت صاحب قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك
 الحاصل في المفاد اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل لفاضل **قلت**
 وقد يكون مجردا لفظيا قد التقليل في المضارع موزنه بان محبة مجرد
 الشنا او الذم او التوكيد قليل وانما يكون مجردا لفظيا او لفظيا او لفظيا او لفظيا
 فاعلمنا عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو ليس الله الرحمن الرحيم
 اذ لا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعود بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك
 فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم او الفاسق الجنيث اذ عرف المخاطب زيدا لاني قبل
 وصفه وان كان له شريك في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتأكيد اذا اقام
 الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحق والهي اثنان
 فان كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تأكيد لصفة
 نحو الرجلان كلاما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى الهي اثنان
 انما هو واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيد
 تكرير نحو الرجل نفسه وزيد وزيد وتخرجي مجردا لترحم نحو اتاني زيد لاني
 الفقير ولا **قايين ان يكون مستقما في حد اكال وصفه لغز من المعنى عموما**

حد الوصف الخاص

معنى التخصيص

مثل قديم ودي مال او خصوصاً مثل مررت برجل اي رجل ومررت برجل

الرجل ويريد هذا قال في الشرح يعني ان معنى اللفظ ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالة كذلك صح وقرينة نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتنوع هو المشتق نزلهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاتوا غير المشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في اللفظ الاشتقاق كذلك استضعف سيبويه بمررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بريد اسد احوالا تكاد يشترط في الوصف لاني الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيها معا والمصنف لا يشترطه فيها ويكتفي بكونه وصفا والاعلى معنى في متبوعه مشتقا كان اولا ويكون للحال هيئة للمفعول قوله اذا كان وصفه لغرض المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله كالمندوب وذو المضاعف الى اسم الجنس فان لها موصوفات جميع المواضع اما ظاهرا او مقدر افا المراد بالمرصوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموصوح لذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي والى وهو وعلمنا وذو الطائفة لانه الذي قام بمعنى القايم قوله او خصوصاً يعني به ان يكون للدلالة على معنى في متبوعه ان بعض استعماله في اسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذا موصوع للدلالة على معنى في اي اسم الاشارة نحو هذا الرجل كاذب فان باب النقاء اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل الكامل في الرجلية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجلية ليس وصفا فان قيل لم يجز ان يوصف باسم الاجناس اتيانها على ما وصفت له سائر المسميات التي هي غير اسم الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل ويسمع احد كائنا ل هذا الرجل ونذاك الاسد فان شخصا وسبعا ميمها ان كان اسم الاشارة قلت لجمهور الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسم الاجناس لو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يبين الشخصية واسد يبين النسبية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف من الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله

وقتا شيا لا ياوي لنتكنا الا السمحات والاذى والسبل
وكالاورق في الحمار والاطلس في الذهب والغير او الحصران الارض والسمات انا قولك هذا الرجل للموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معنا وفيها ايها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من ما شئت في اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصاً على ما قاله المصنف اي واسم الاشارة في مررت برجل اي رجل ويؤيد هذا فانما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك الممدح واسم الاشارة يقتض

وصفا للعلم والمضات للمعنى الى العلم والى اسم الاشارة لان المراد ان يوصف

بالمشتق

ادنى

او مسار واما في غير هذه المواضع فلا تقع صفة والذي يقوى عندي ان اي رجل لابد ان يوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية مرصوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهة المسئول عنه فاستعيرت لوصف الشيء الكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن ثم قال الفراء في ما احسن زيد ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في ايا الواقعة صفة ان يكون صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها اتمام بل اذ معنى اي الرجلين مومن مومن بين هذين الرجلين وكذا اي الرجال هو بخلاف اي رجل مومن فانه اي فرد مومن افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة واذا جات بعد المعرفة فصبها على الحال نحو هذا زيد اي رجل ويحذف الحال لانه بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بحارية ايتا امة وايتا امة واما اسم الاشارة فانما يقع وصفا للعلم والمضات الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف لخص او مسار في غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلذا اعد من الموضوع للدلالة على المعنى خصوصاً وجميع ما ذكر من الجوامد قياسي عموماً كما ان كالمندوب وذو الموصول ذي اللام وذو الطائفة او خصوصاً كما في التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المصنف وهي على ضربين قياسي وسماحي فمن القياسي كل واحد وحده تابع للجنس مضافة الى مثل مستوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل او جند الرجل وحق الرجل ولا تقع غير الجنس ويجوز على ضعف انت الموكل الرجل وجند الرجل وحق الرجل ولا تقع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلاثة كالتأكيد للفظي فلم يزل هذا الموكل الرجل وليس في زيد معنى الرجلية حتى يتركب كل الرجل ويوصف بها المنكرات ايضا فيقال انت رجل كل رجل وحق رجل وجند رجل ومعنى كل الرجال انه اجتمع فيه من خلاله الجنس ما تفرق في جميع الرجال ومعنى جند الرجل اي كان ما سواك هذا وحق الرجل اي من سواك باطل وهما من باب جرد قطيعة وتقال ايضا في الذم انت اللئيم جند اللئيم وحق اللئيم وانت لئيم جند لئيم وحق لئيم ومنه قولك ماشيت من كذا مقصودا على نكرة نحو قولك جاني رجل ماشيت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعد ها او موصولة وهي خبر مبتدأ محذوف على الحاليين والجملة صفة للنكرة اي مولد في مشيئة او مشيئة ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعد ها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل نادون من لان ما للهم امر وان كان من اولى العلم كقوله تعالى وما رب العالمين وقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا او ما نحن فيه موضع الابهام وفي معنى قولك رجل ماشيت رجل عندي رجل شرعك من رجل ورجلان حبسك من رجلين ورجال

لم يذكر في الجوامد الواقعة صفة

نصفك او فاك او كنيك من رجال ورجل منك من رجل وهكذا كرنا في باب
الاضافة والجاء والجور في جميع ذلك ليند ان المذكور هو المحصور بالمدح من بين
اقتسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين ورجلا رجلا كما قلنا في
افضل رجل وفضل رجلين وافضل رجال فبجى مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح
والتمجيد عزى اليك من ليل ولبه ودرديد من رجل وقا له الله من شاعر وقال
عز من قاتل والمعين في الجميع واحد اي هو المدح والتعجب منه خاصة من جملة
هذا الجنس اذا انشأوا ففهموا هذا التقسيم وقولهم منك من رجل مصدر بمعنى
المنقول اي مهورمك اي مقصودك او من هو اي اذا به اي يذميك وهذا
خاصه كقولهم منك اي شغل عليك عدة مناته من هزم المصيبة اي او هنت
وكسرت ومن القيس ايضا ان تكرر الموصوفه وتضيفه الى موصوفه وسوا نحو عدي
رجل رجل صدق ورجل حارسه والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الحزمه
لا الصدق في الحديث والصدق في الحديث مستحسن جدي عندهم حتى صار
الصدق يستعملونه في مطلق الجوده يقال ثوب صدق ورجل صادق والخرصة كما
ان الكذب مستحسن عندهم بحيث اذا افتقدوا الاغرابين قالوا كذب عليك قال
عدي من عدي كذب لمن شك اليه المخلص كذب عليك العسل اي العسلات
عدي عليك به في الزمان ويجوز ان يكون المراد بالصدق المعروف وقال

اي عليك بها والاضافه في نحو رجل صدق في قوله السوء والملايه وهم كثيرا ما يضيفون
الموصوف الى مصدر الصفة نحو هذا السوء اي الخيرا التي تعني رجل صدق ورجل
صادق اي رجل جدي فكانت قلت عدي رجل رجل صادق قلنا كان الموصوف
بذكر رجل الثاني صفت هذا رجل صفة صفة للامد كما يفي من باب التاثير
في نحو لا تبارك او جودان كره الثاني بلام من الاول كما قيل في قوله تبارك
بالتاثيرية فاصية كاذبة خاطية في الايام واليومين فطابتها بقرينة التكرار
كونه صفة ومن القياس الوصف بالمعاني نحو عدي رجال ثلثه قال عليه السلام
الناس كابل حاية لا تجد فيها واحدا من المقادير العاقلة على المطول
الوصف بالادب والشعر والاباح وعيرون ذلك من المقادير العاقلة على المطول
والقصير والعقل والكثرة في قوله والشعبي كل شريين اما شابع كثير وهو الوصف
بالمصدر والافضل ان يكون المعاني الفاعل نحو رجل صوف وعدي وقد يكون بمعنى
المنقول نحو رجل من رجلين قال بعضهم هو على حد المصداق اي في صورته و
رجلي والاولى ان يقال اطلق اسم الحديث على الفاعل والمنقول معا لغة كما هما من
كثرة الفعل فحتما منه واما غير شابع وهو موصوف احدها جعفر مشهور بمعنى من
المعاني بوصف به جعفر في قوله كثر رجل اسد شدة اي يشابه الاسد
شدة فانتساب شدة الى التمييز من نسبة شدة الى غير المذكور كما في قوله الكرمي

رجل اسد قال المبرد
عدي مثل اي مثل اسد
ويقول تاويله قولهم
مررت برجل شدة

تأعلى ما ذكرنا في الحال في قولهم موزهر شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وموس
يؤك عند سيمويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتاويل مثل الاسد كما ذكرنا
في قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار حمر اي مثل نار حمر وتجوز
ان يكون اسد شدة ونار حمر بمعنى كامل شدة وكامل حمر فلا يكون بتقدير حذف
المضاف بل يكون كقولهم انت ارجل على ما ذكرنا في باب الحال والمنفرد
في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور وقال غير المفسر
بل شاربيل الجومري في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فعني برجل اسد
اي سري وبرجل حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا
التاويل قال الشاعر

وليل يقول الناس من طلحات سوا صحبات العيون وعمورها
كان لنا بيتا حصينة سوا طاعا عاليا وساجا ستورها

فيكررم

اي سودا عاليا وكثيفا ستورها وثانيها جنس يوصف به ذاك الجنس فيكون اللفظ
بمعنى الكامل نحو مررت برجل اي كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا اي
كاملا وثالثها جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم حديد
قال سيمويه يستكره نحو خاتم طين وصفه خرو خاتم حديد وباب ساج
في الشعر ايضا قال السيرا في اذا قلت مررت بسراج خوصته وبصحة طين
خاتمها وبرجل فض حلية سيفه ويدار ساج بها وادرت حقيقة هذه الاشياء
لوجوهها غير الرغ فيكون كذلك بدابة اسد ابوها وانت تريد بالاسد
التبع بعينه لان هذا هو المراد فلا يجوز ان ينفعت بها قال وان اردت المماثلة
والحل على المعنى جاز هذا الكلام قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى صفة
حلية سيفه انما صفة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على فتح الوصف
بالجو امر على المعنى بتاويل معمول من طين ومعمول من فضة وقرب منه قولهم مررت
بقاع عروج كله كاي من عروج ومررت بنوم عرب اجمعون اي كايين عربا
اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى لسراج خوصته اي سراج لين صفته
كالخزول ليس بخزول وكذا في صفة حلية سيفه اشارة وان لم تكن قصة واما طين
خاتمها فالتشبيه به بعيد ومن غير الشايح قولهم مررت برجل اي عشرينه
واخ لك واب لك قوله وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم القصر

انكلم ان الجملة ليست بنكرة ولا معرفة لان التعريف والتكثير من عوارض
الذات اذ التعريف جعل للذات مشارا بها الى خارج اشارة وصفية والتكثير
ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يحكي في باب المعرفة والنكرة واذ لم تكن
الجملة ذاتا فكيف يجوز لها التعريف والتكثير فيحضر قولهم التعت يوافق
المنعوت في التعريف والتكثير بالتعت بالمعروف فان قيل فاذا لم تكن الجملة
لامعة ولا فكلما جار نعت النكرة جادون المعرفة قلت لمناسبة النكرة

منه الجملة خبرية ولا موصوفة

يذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتبر بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان لم يكن السببي
ما ضا حاز عند سببويه ان يفت به مطلقا كان المفعول سواء كان حالا او مستقبلا نحو رجل ضارب
غلامه زيد الان او عدوا سواء كان علاجا ومما كان يحسبوا يري كالتال والضارب او غير علاج
كالغالب والعارف والمحالط والملازم وقال سيبويه لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال
يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضارب به عمرو ويزيد
مخالطة او الزم سببويه نحو يرضيه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده من اجراءه
على الاول الاضافه فينبغي ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب على الحال
واما نصبه في نحو بزيد المخالطة او في ما لا يلزم لانه ليس بمضاف الى الصيرورة
في المضاف بل نقول الصيرورة محال النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة على مذهبهم
والمستقبل عند سبويه يجب رفعه علاجا كان او لا على ان يكون هو المفعول بعد جملة اسمية
صفة للنكرة نحو مررت برجل ضارب به عمرو وسببويه يوافق في جواز النصب في الاول والرفع
في الثاني ونجاءه في وجوبهما مستشهدا بقول ابن منبادة

ونظر من خلل السور باعين مريض في حالها السقام صحاح

واسم الفاعل هاهنا للاطلاق وحكم حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال

والرواية في الحال بالجر والشدة فيه

حينئذ العراقيب العضاض تركنه به نفس غالي في حاله فخر

رفع مخالطة وليوش ان يحمل رفعه على الابتداء او قال عيسى بن عمران كان علاجا وجب
رفع على الابتداء لا كان او مستقبلا واما غير العلاج فان كان حاد وجب نصبه على الحال
وان كان مستقبلا وجب اتباعه الاول وسببويه ينافيه ايضا في الوجوب لاني الجواز والانهما
سببويه بما لا يحسن لما عموه لانه قال المضاف اضافة لفظية كالمفعول عند الحرب
وعند النجاة والمفعول سببا كان او غير نحو جريه على الاول علاجا كان او لا لا كان احد
مستقبلا وكذا ينبغي ان يكون المضاف المفعول بتدبرا ولا بسبب في الاضافة عارض لا يجب
الرفع او النصب فايحايث احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم
الفاعل على الفعل اما اذا لم تنرد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو
مررت برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمته وجل جلت ملازمته بمثوله ما لم يؤخذ من
هذا الفعل كما جعل مناجحه كذا فاعلى هذا نقول في المشتق والمجموع برجل ملازمه الزيدان
وملازمه بنو فلان ومما يقع سببيا قيا شام من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
الاسم المنسوب نحو برجل مضري حمارة لكونه بمعنى منسوب فيعمل عليه ومما جاء من ذلك
مما فاعل فجمع سواء نحو مررت برجل سواء هو والقدم وسواء ابوه وامته والنصب المشهور
رفع سواء على الابتداء او الخبر فعلى هذا يتبع كون الازدراءم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه
فاعل سواء في قوله تعالى انذرهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء من مفعول على انه خبر ان
بل الوجه ارتقاؤه ومما بعد على الابتداء والخبر وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اي تافر
فيطلب تاملا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستوفون من اثنين فذو راوس السباعي

الو

الصبح قوله برجل حسبك فضله ورجل رجل ابوه اي كامل وكذا المقادير نحو رجل عشرين
علما به وبجته ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو برجل عشرين
خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المقايي نحو برجل اسد غلامه اي اجريه وكذا قوله برجل
مشك ابوه ورجل ابى عشرة ابوه وههنا كماله من الجوامد التي تقع صفات لاهل الناس
كما تقدم ذكرها **قوله** فالاول يتبعه اي الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في اربعة من
جملة العشرة الاشياء المذكورة احدها تلك الاربعة واحدها من الثلاث التي في الافراد
والثانية والجمع واما برمة اعشار او اكسار ونوب اسماء ونطقه امشاج فلان البرمة
مجموعة من الاكسار والاعشار وهي قطعها والتواب مولف من قطع كل واحد منها فكل اي
لحق واللفظة مركبة من شيئا كل واحد منها مشبه على ان كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب
منها جاز وصفه بها فحسبواهم على ذلك كون **افعال** جمع قلة في حكمه او احد قال
نقالي تستقيم مما في بطنه والصيرور لا انفاء وقال سببويه افعال واحدا لا جمع وقا قيس
شرا ذم وحسبوا ذيل وثانيها واحد من التثنية والتثنية والجمع والجمع والكثيرين وضعف
النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم واستشهادا بقوله نقالي ويل لكل همزة لمرة التي جمع
مالا والجرور على انه بدل او لغت بمقتطوع رفا او لغت كما جى في موضعه واجاز الاقش
وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال **قوله** الاوليان صفة لاهران يقومان مقامهما
والاول انه بدل او خبر مبتدأ بمحذوف وثالثها واحد من التثنية والتثنية والجمع
واحد من ثلاثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر وانما يتبعه في هذه
العشرة لكونه اياه في المعنى **قوله** والثاني يتبعه في الخمسة الاول اي الوصف
بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الاول اعلى واحدا من ثلاثة انواع
الاعراب واحدا من التثنية والتثنية **قوله** وفي التوابي كالفعل اي هذا السبي
في الخمسة التوابي اي الافراد والصفة والجمع والتثنية والتثنية كالفعل اي ينظر
الى فاعله فان كان الفاعل مفعولا او مفعولا او مفعولا السبي كالفعل والسريل
وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقت السبي كالفعل فاعله في التذكير
والثاني او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقي في التثنية او غير حقيقي فاعله
ولو نظرت حتى النظر لوجوه الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة التوابي
منظورا الى فاعله وكما بنا كالفعل لان فاعله حقيقي في التثنية والتثنية والتثنية
موصوفة والفعل اذا استند الى خبر في الخمسة الاول في التثنية والتثنية والتثنية
العاقل والسون في جمع الموصوف ويؤنث في الواحد الموصوف ولذلك قلت في رجل
ضارب برجلين ضاربين بحال ضاربين وبامر اتيين ضاربين
ويؤنث ضاربين كالفعل في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان
ويضربون **قوله** ومن ثم حسن قاع رجل قاعه غلامه وصرف قاعدون ويجوز
قوله اي ومن جهة ان السبي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعه غلامه
كالحسن في غلامه وحسن ايضا قاعه غلامه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كالحسن

تتعد علمانه وضعف جاني رجل قاعدون علمانه لانه بمنزلة يتعدون علمانه ولحقا علمانه
المتشبه والجمع في الفعل المسند الى الظاهر المشي والجمع ضعيف كما جئ في اخر الكتاب
لكن ضعف قاعدون علمانه اقل من ضعف يتعدون علمانه لان الالف والواو في الفعل
فاعل في الاغلب لاكثر ويخبر بهما علامتين للمتشبه والجمع ضعيف كما جئ بخلاف
الالف والواو في مشي الاسم ويخبر بهما حرفان وضعا علامتين للمشي والجمع كما جئ
في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النسب والجوريات قاعدتين وقاعدتين
بل هما في المشتق مثلما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قاعد
تعدو علمانه وان كان فتود ايضا جمعا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل
خرج لقطا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكره فلم يكن في فتود علمانه
لمشابهته ليقعدون الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو عن الامية
الى الحرفية او تجعل المظهر بدل لامن الضمير او تجعل الفعل جبر امتدما على المبتدأ
فعل هذا ايضا مررت برجل قاعدتين ابواه لانك كقعدان ابواه بل الوجه برجل
قاعد ابواه او برجل قاعد ان ابواه **قوله والمضمر لا يوصف** علم ان المضمر لا يوصف
ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والا اصل
في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواو يحصل الحاصل اما الوصف
المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف
المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب لم يظن فصار بسببه
واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب
واما المحل على المتكلم والغائب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما جئ
من الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون احص او مساويا ولا احص من المضمير
ولامساوي له حتى يقع صفة له **قوله** بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معني
فيه نظرا ان هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلورجع الى ذال على معنى كاسي الفاعل
والمتنول والصفة المشبهة له عليه ايضا كقولك زيد كريم وانت هو واحا
الكساي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم
وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون شمله على المدح ولم يذكر المصنف
انه لا يوصف بالضمير لا يبين ذلك بقوله بعد والموصوف احص او مساو فانه
لا شيء احص من المضمير ولا مساو له **قوله والموصوف احص او مساو ومن ثم**
لن يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف اليه ينبغي ان لا يعرف
انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد
اقل ما يطلق عليه لفظ الصفة او مساو له فان هذا لا يطرده لان المعارف
ولا في التكرات اما ان المعارف فانت تقول جاني الرجل العاقل وهذا الرجل
وليت الش العجب ولما في التكرات فانت تقول رايث شيابين وهذا
ذات قد يمتد او راجحة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني انا رايث

انه المضمر لا يوصف

بلغ

والا

والاعلام والمهمات وذال اللام والمضاف الى احدهما لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح
الوصف به منها الا ان يكون الموصوف احص اي اعرف من صفة او مثلهما في التعريف
فتلك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان احص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انها
من جهة التعريف الطاري على مدلوليهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل
لقطه من العظم من الرجل من حيث انه ليصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مشا رايه
كان لكن التعريف الاشارة اقوى من تعريف ذي اللام كما جئ في فعل هذا يختص قوله
الموصوف احص او مساويا المعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها
اقوى من بعض حتى تبين عليه الامور في قولهم الموصوف احص او مساويا والمنقول
عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان تعرفها المصنرات شعر الاعلام وشعر الاشارة شعر
سعر باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واما الغائب
فلان احتياجه الى لفظ يصف به يجعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم احص وافر
من اسم الاشارة لان مدلوله العلم ذات معينة مخصوصة عند الواو مع كانه عند
المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواو مع اي ذات معينة كانت
وتفصيلها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسنة فكثيرا ما يقع اللبس بين
المشار اليه اشارة حسنة فلهذا كان اكثر اسما الاشارة موصوفا في كلامهم
ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم
الاشارة احص واعرف من المعرفة باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم
الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين
فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين احص مما يعرف باحد مما لا يفهم
تفرد ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب كما جئ في
باب المعرفة والنكرة والموصول كذا اللام وانما المضاف الى احدهما لا يعرف
تفريده مثل تعريف المضاف اليه سواء لا يكتسب التعريف منه هذا عند
سيبويه واما عند الجمهور فان تعريف المضاف انتقص من تعريف المضاف
اليه لانه يكتسب منه كذا يوصف المضاف الى المضمير ولا يوصف المضمير فعند نحاة
في قولك ذات غلام الرجل الطريف يدل لا صفة وعند سيبويه بوصفه لغلام
ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم شعر المضمير شعر المبهمة ذو اللام والعلم
نظروا الى ان العلم من حين وضع لم يقصد به الامد لول واحد معين بحيث
لا يشار به ناسمه ما يماثله فان اتفق مشاكلة موضع فان بخلاف ما يشار
المعارف كما جئ في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمير شعر العلم شعر
اسم الاشارة شعر ذو اللام شعر الموصول وعند ابن السراج اعرفها الشعر
الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب شعر المضمير شعر العلم شعر ذو اللام
وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم شعر العلم الخاص اي الذي يتفق له
مشارك وصحة المخاطب جعلها في درجة ضمير الغائب السالم من افعال

واحد او معولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يحجز جمعها في وصف
 تاما ان تصرف كلا منهما بوصف او بحجزهما في نعت مطلق فان اوردت فالاولي
 ان يكون نعت كل واحد الى جنسه خولقي زيد الطريف عمرو الطريف وبحجز جمعها
 خولقي زيد عمرو الطريف الطريف نعت الثاني بحذيه ونعت الاول بعد نعت
 الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعونه ففصل احدهما عن صاحبه
 اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا الحال لما عند البصريين اذا اتفقا معنى
 بحجز ريب زيد عمرو واذا جاز هشاره وتعليل جمعها في نعت مع اتفقا قريبا وتكثيرا
 نظر الى المعنى اذ كل واحد منهما قابل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاره في
 مراعاة جانب الفاعل لانه معتد باللام فيرفع الوصف بحجز ريب زيد عمرو والظرف
 وتعليل يسمي بين الرفع والنصب اتفقا في المعنى وان لم يكن العامل واحد
 تاما ان يكون العمل واحد الاول وفي الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعها
 في وصف نحو قام زيد وقام عمرو والظرفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان
 العاملان من نوع واحد اي كانا اسمين او فعلين او حرفين واثنين او صاحبين
 او كانا اسمين جازعين او حرفين او مبتدئين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الآخر
 والمفعول مشترك كان في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين فان التبع
 والحزب يترافعا على الصحيح جازعه في سبويه والتحليل جمعها في وصف اذا اتفقا
 قريبا وتكثيرا نحو قام زيد وقام عمرو والظرفان وضربت اربيل فاكرمت سكر
 الطويلين وجاني غلام زيد واد عمرو والظرفين واخوك زيد واد عمرو والظرفان
 متساويان الظرفان صفة للمبتدئين او الخبرين والمجرد والرباج وكثير من المتأخرين
 فابون جواز ذلك الا اذا اتفقا كمالا لان معنى ضم الشروط المذكورة بحزب
 احزن وتعد ابوك الكريمان والمجرد يمتنع بحزب ذلك امرأه منطلقا لاختلاف
 اسمي الاشارة قريبا وبعد اخلافا لسيبويه فانه جازع بهما كفا على الفعلين المختلفين
 فان لم يعطف احدهما على الآخر لم يشترك المفعولان في اسرخاص او لم ينفقا قريبا وان
 لم يحجز جمعها في وصف لا تقول هذا مجارته احزى ابنك لفلان كراو على ان كراو وصف
 لاحزى ابنك العقلا وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا اتفق جازع زيد
 وذهب رجل كرماني بل ينقطع الاختلاف المعولين قريبا وتكثيرا وذهب بعض المتأخرين الى وجوب
 النظم عند اختلاف الفاعلين مطلقا لان العامل في الرفع والمنعوت شي واحد بل الصحيح قيل
 كون الصفة معرفة لفاعلين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرو وكثير
 ونحو هذا الغلام زيد فاجاز هشاره في وصف وازجازه بعضهم نحو غلام زيد والظرفين
 وان اختلفا لعمالان والعمل معا فاجاز على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا انكساي
 فانه اجاز جمعها في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو والظرفان لان
 زيد وعمروا مهان معا واعلم انه لا يجوز تخوم من عباده وهذا زيد الرجلين الصالحين
 على القطع لانك لا تستثنى الاغلى من اثبت وعلمه ولا يجوز ان تخلط سورة بمن لا نعت لم

تجويد

منه في بعض النسخ

فتجعلها بمنزلة واحدة وثانيتها تفريق الصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوفين
 اذا كان مجموعا متغيرا الصفات فاما ان يجرى بالصفات على وفق عدده او اقل في الاول يجوز الاتباع
 والقطع الى الرفع على انه خبر مبتداه محذوف او مبتداه محذوف الخبر تقول مررت بثلاث رجال
 شاعر وكاتب ومزارع اذا رفعت فالمتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم مزارع او لم يسم
 وكاتب ومزارع او منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم مزارع ولو تخالفا لغيرنا وتكثيرا قطع الوصف
 الى الرفع اولى ان لم يكن هناك لئلا معنى نحو الرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النعت
 ايضا في الحال ان كان لهما معنى نحو الرجلين ضاحك وباحك ولا يمنع في الوجهين الاتباع
 على الب. لا يجوز القطع الى الرفع في خبر عراسح الابداء نحو قوله فلا تجعل مني ضيف
 مقرب واختر معزول من البيت جانب اي منها ضيف مقرب ومنها اخر معزول وقوله
 واصبح في حيث التقينا بشر يديهم طلح وسكوت اليديين ومزجعت
 اي منهم طلح وقوله فمر عدا اي ازعه المروت اي قاربه وفي الثاني اي فيها كان الصفا
 فيه اقل الرفع لا غير على المنقطع نحو رايت ثلاثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم
 وصف البعض دون البعض محذوف قوله كما في شعرهم لما استقلت ثلاثة اكتب بطاير
 واما ان كان الموصوف متعديا والصفات متعديا نحو مررت برجل شاعر كاتب مزارع فالاولي
 الاتباع ويجوز القطع على عمل تقدير وهو شاعر ولا يجوز تقديرهم كاتب ولا بعضهم كاتب
 وتاثيرا قطع الصفة وفقا او ضميا اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت
 للتاكيد نحو اسس الدارس ونحوه واحدة لانه يكون قطعا للشئ مما هو متصل به معنى لا
 الموصوف في مثل ذلك فينفع في معنى الصفة دل عليه فلهذا لا يقطع التاكيد في نحو جاني القور
 اجمعون اكتبون والشرط الاخر ان يعلم الشاعر من الصفات المنعوت بذلك النعت فاعلم
 للمتكلم لانه ان لم يعلم المنعوت يحتاج الى ذلك النعت ليسه ويبيظه ولا قطع مع الحاجة
 وكذا اذا وصف الموصوف بوصف لا يعرفه المتأخرين لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا اخر
 فذلك النظم في ذلك الثاني اللان من نحو مررت بالرجل العالم المحجل فان العلم لا غلب
 في خبره فيجوز مع اجماع الشروط جازا القطع وان كان نعتا اول قوله تعالى وامرأته
 جملة الخطاب وتلك الحيدة الحيدة بشرط الزجاجة في القطع تكرار النعت والاية رد عليه
 فتقول ان كان النعت المراد قطعه معروفة وجب ان لا يكون المنعوت اسما لاشارة لما ذكرنا ان
 اسما لاشارة محتاج الى نعته لشيئين ذاته وان كان ككرة فالشرط سبقه نعت اخر مبين
 وان لا يكون النعت الثاني ايضا بحجز والتخصيص لانه اذا اختلفت النكرة الى النعت
 لتخصيصها التخصيص لا قطع اذ لا قطع مع الحاجة ولا فرق بين نعت النكرة المقطوع بالواو
 العلة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاذا قطع بحرف موصوف
 في القطع اعني الواو قال **ويأوي الى سوتة عظيم شععا مواضع مثل السعالي ونحوه**
 المعرنة ايضا القطع مع الواو وتقول الخزيق
لا يجوز في الذين هم سقر العداة واحدة **لا يجوز**
النار بكل معتري والطيبين **مخافة الارز**

والواو في النعت المقطوع اعتراصة نصبت له ورفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت
 تقريباً وتكثيراً كقوله تعالى ويل لكل همزة لمرة الذي جمع مالا وعدده واذا كثرت نعت شي معلوم
 اتبع او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تعدد الاتباع بعد القطع كقوله تعالى ولا اكثر في
 كل نعت مقطوع ان يكون متبوعاً او ما او ترجحاً نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو
 المسكين وقد يكون تشبيهاً نحو يزيد الفاضل حتى وقد ذكرنا في النسخة ان هذه المنعوتات
 والمفعولات ويولسن وجب الاتباع في الترجيح اما على النعت فيما يمكن واما على النعت
 فيما لم يمكن نحو رايته السابيس ومررت به المسكين والخليل اجاز قطعها وفقاً ونصبها كما في المذبح
 والدم ولولم يتصمق النعت شيئاً من المعاني المذكورة لم يحذف قطعه كقوله بزر الخزان
 او صاحب الثياب الابعديل ولكن فانه يحذف قطعاً ما بعدهما على الرفع فنقدت المعاني
 المذكورة اولاً وسواها كان المعطوف عليه نعتاً اولاً لانها حرفان للاضراب والاستدراك
 فيما موزنان بالقطع تقول مررت برجل قائم وفي غير النعت تاريد قائماً بل قاعد ولكن
 قاعد ومبرماً قطع النعت الاول بالواو والاتباع باق بحاله اذا طاله ذيل المنعوت كما قال
 الزجاج في ولكن البر من امن الى قوله والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من امن وهذا الذي
 ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا اجاز الاتباع على النعت ايضاً فاما ان لم يحذف
 كان الامثلة المذكورة في القسم الاول اي في جمع الاوصاف مع تعزق الموصوفات فلا ذواتها
 حذف الموصوف اعلم ان الموصوف يحذف كثيراً ان علم ولم يوصف بنظر او جملة كقوله
 تعالى وعندهم قاصرات الطرف عين فان وصف باحد ما اجاز كثيراً انما بالشرط المذكور بعد
 لكن لا الاول في الكثرة لان القاييم مقام الشيء يعني ان يكون مثله والجملة مخالفة للفرد
 الذي هو الموصوف اذا لا يكون الا فرد وكذا الطرف والجار لكونها متدبرين بالجملة على الاصح
 وانما يحذف موصوفها بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من الجحدور ومن ادبى قال
 تعالى ومنهم دون ذلك وقال تعالى ومما لنا الا له مقار معلوم اي ما من ملايكتنا الاملاك له
 متماثل معلوم وقال الشاعر

هذا الموصوف محذوف كثيراً

وما المدمر الا نادى فانها امرت واخرى ابغى العيس دعى
 اي منها ثارة امرت فيها وحكي سيبويه ما منهم مات الارابته في حال كذا وقال
 فكلتها ثنتين كالمات منها واخرى على لوح احمر من الجحر وقال
 لو قلت ما في قومها لم تمشيهم يعضلها في حسب وميلهم
 فان لم يكن كذا لم تقم الجملة والظرف مقامه الا في الشعر قال
 انا ابن جلا دطلاع الثنايا منقاض العامة تعرفوني وقال
 ما لك عندي غير سهم وحجر وغير كبد اشهد بده الوتر كانت يكي كان من ارمي العشر
 وقال كانك من جمال بنو قيس يتعق خلف رجله لسبع وانا اكثر بالشرط
 المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه فيكون كانه مذكور واعلم انه ان ضل
 النعت لمباشرة العاقل اياه اجاز تقديمه وابدل المنعوت منه نحو مررت بظريه رجل
 قال والمومن العايدات الطيز مسجها وكان مكة بين النبل السند

التر

150
 وقرئ منه قوله تعالى وغرائب سود لان حق غريب ان يبي سرد لكونه تأكيداً لخواجرا في زمان
 يصلح لمباشرة العاقل اياه لم تقدمه الا ضرورة والنية التأخير كما تقول فان رجلاً منكم في الدار
 منكم رجلاً واذا وضعت المنكرة بمفرد وطرف او جملة قدم المفرد واخر احد الباقيين في الاصل
 كقوله تعالى وهذا ذكر مثلك اترلناه وليس ذلك بواجب خلافاً لبعضهم والله ليل عليه قوله تعالى
 وهذا الخائب اترلناه مباركة وقوله فسوف يقوم بحجهم ويجونه اذلة وقال الشاعر وليل اقاسيه
 بجلي الكواكب وربما نويت الصفة ولم تذكر العلم بها قال

لا اياها الطير المرتبة بالضمي على خاله لقد وقعت على لحم الى لحم الى لحم
 اذا انا لي النعت لا اوانما وجب تكريره كاذكر في الحالة قال تعالى لا تارض ولا يكر وتقول لقيت
 رجلاً منكم رجلاً واما جازها لا وقد يوصف المضاف اليه لفظاً والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال
 الجرا بجاز ولا في الاصل الحاصل بين المضاف والمضاف اليه لفظاً والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال
 نعت الثاني لفظاً وذلك كايضات لفظاً المضاف اليه الى ما ينبغي ان يضاف اليه المضاف نحو هذا
 حبي وهذا حيث رماي واسى يؤلك الجرح والحب لا الضب والزمان والخليل بشرط الجرا بجاز
 توافق المضاف والمضاف اليه افراد او تثنية وجمعاً وتذكيراً او تانيثاً فلا يجوز الا هذا ان جرحاً ضب
 حزان ولا يجوز خربان خلافاً لسيبويه واستشهد سيبويه بقوله

نابيا كرم وخيثة بطن وادهموزا ناب ليس لكم بسبي
 بحرموز وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جرح ضب خرب جرحه وحذف للمضاف المذموم
 فيكون اصل قوله هموزا ناب هموزا ناب حيثه حذفت المضاف اي حيثه مبق هموزا ناب ثم لما اضيف
 هموزا ناب استتر له يرفه كما في حسن الوجه وفي قوله كبريانا في يجاد من ميل يحذر
 من ميل مجاورته لاننا من تقدير لا ليجاد وذلك لان الجان والمجور متعلق بميل ولا تقدير كبريانا من
 من ميل في مجاد **قوله القطف تابع مقتضو بالنسبة مع متبوعه بشرط بينه وبين**
متبوعه احد الحروف العشر وشيئاً من قوام زيد وعمر وقوله مقتضو بالنسبة يخرج الوصف
 اعطى البيان والتأكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلاثة هو المستوع وذلك لانك تبتين
 بالوصف المستوع من كرمه فيه وتقرضه يعطى البيان المستوع بذكر معنى فيه وتقرضه يعطى البيان
 مستوع بدرسه واسميه ولا شك انك اذا بينت شيئاً بشيئاً فالمقصود هو المبين والبيان فرعه
 وكذا انما تجي بالتاكيد اما البيان ان الموصوف اليه مقدم ما هو المنسوب اليه في الحقيقة فلا يجوز
 لم يبق غلط ولا مجاز في نسبة الفعل اليه فاعلاما كان او مفعولاً او مشبهاً لهما او غيرهما ونسبة الاسم
 اليه اذا كان مضافاً قرله مع متبوعه يخرج النعت لان الموصوف مقدم دون متبوعه
 وسند كرا الكلام عليه في بابيه ونذكر ان عطى البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف
 بلا ويل ولكن واما وادلان المقصود بالنسبة معها احد الامر من المعطوف او المعطوف
 عليه قوله يتوسط بينه الى اخر ليس من تمام الحديث هو شرط عطى النسق ذكره بعد
 تمام حدة قال ولم يستغن في الحديث يقول القطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
 الحروف العشر لان الصفات يعطى بعضها على بعض كقوله

في قوله القطف تابع مقتضو بالنسبة مع متبوعه بشرط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشر وشيئاً من قوام زيد وعمر وقوله مقتضو بالنسبة يخرج الوصف اعطى البيان والتأكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلاثة هو المستوع وذلك لانك تبتين بالوصف المستوع من كرمه فيه وتقرضه يعطى البيان المستوع بذكر معنى فيه وتقرضه يعطى البيان مستوع بدرسه واسميه ولا شك انك اذا بينت شيئاً بشيئاً فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا انما تجي بالتاكيد اما البيان ان الموصوف اليه مقدم ما هو المنسوب اليه في الحقيقة فلا يجوز لم يبق غلط ولا مجاز في نسبة الفعل اليه فاعلاما كان او مفعولاً او مشبهاً لهما او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافاً قرله مع متبوعه يخرج النعت لان الموصوف مقدم دون متبوعه وسند كرا الكلام عليه في بابيه ونذكر ان عطى البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا ويل ولكن واما وادلان المقصود بالنسبة معها احد الامر من المعطوف او المعطوف عليه قوله يتوسط بينه الى اخر ليس من تمام الحديث هو شرط عطى النسق ذكره بعد تمام حدة قال ولم يستغن في الحديث يقول القطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشر لان الصفات يعطى بعضها على بعض كقوله

عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف قلنا لم يصح المعطوف في يازيد وعبد الله لان ضم المنادي ليس بحرف النداء فقط بل لذلك وكونه مغزواً ومعروفاً كما قلنا ولأنه المينصب للمعطوف ولا يزيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى تابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدهما فنقول يجوز عطف الخبر الجاهل على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبراً لم يجب لكونه خبراً فقط اذ خبر المبتدأ يستجر أيضاً عن الضمير اذا كان جامداً بل بالنظر الى نفسه أيضاً وهو كونه مشتقاً اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه اذ هو معلول فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قياً منه مقامه قوله ومن ثم لم يجب في ما زيد بقا ضمير اذ قايماً للضمير لكونه خبراً مع كونه مشتقاً فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف بالظن الى كونه خبراً ذاهباً مشتقاً والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو وبالجملة ولا في ذاهباً عمرو فان قلت **فجوز ولا ذاهباً عمرو** وعمل عطف الاسم والخبر على الاسم ليس خالفاً لنفسه كحال الموصوف عليه من يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيها بخلاف الثاني فصارت في عطف الجملة على الجملة مثلاً لاغلام رجل ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذاهب على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز مررت برجل قائم عمر ابواه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حمل على المعنى لان المعنى لا قاعد ابواه فهو في حكم ثابت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المشتق في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريتها لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيحة جاريتها قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الباب في قولك يطير الباب فيغضب زيد الباب تقول انك اذا اخبرت عن الباب في قولك يطير الباب فيغضب زيد الباب تقول انك اذا اخبرت عن الباب في قولك يطير الباب فيغضب زيد الباب في قولك يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كان المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذا التعليل سببته لا للعطف ولا لما في المعطوف هذا الذي قاله المصنف والذي يتوهم عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير خبر المستدرك والصلة والصلة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معني يكون مضموناً بعد مضمون الاول مترادفاً لا او بغير ذلك جاز بخبر واحد في الحالتين عن الضمير الرابط اكتفاء لما في آخرها البقي كغيرها سواء كان مضمون الاول سبباً لمضمون الثانية كافي مسئلة الباب او لا كما نقول مخبراً عن زيد في جاز زيد تغربت الشمس الذي جاز تغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب محبة غروب الشمس زيد وتقول مخبراً عن الشمس التي جاز زيد تغربت الشمس وليس محبة زيد سبباً للغروب ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاول وان كان مترادفاً نقول

المعطوف في الالف بغير المعطوف عليه فان جرى ما هو مستقل كما اجبى من شئوه على ما هو كالجزء
مما فقهه لخالق الباع والسيوع فان قلت فلما طردوا الحكم على هذا الوجه في جميع المواكيد
اذ كلنا متصل بمتبوعهما كما قلت ولم افرقوا النفس والعين بما كيد متبوعهما الذي هو قوع
مستقل او لا بالمنصل مثل التاكيد قلت ذلك لعله اخرى وذلك لان النفس والعين
كثيرا ما يليان العامل ويقعان غير تاكيد نحو طابت نفس فلان ولتيت عينه فاولم تؤكد
معها او لا بالمنصل للتبعية الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاني نفسه
وهند جاني نفسها شطر طرد الحكم في البواقي مع ان ضاريا بارزة نحو من شئت انت نفسك
وان لم يلتبس واما كل واحد اجمع فلا يلتبس بالفاعل في نحو الكتاب في كل لاء الا لا يلي
للعامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاني كلهم ولا قلت كلهم ولا مرصت بكلهم بل يستعمل
مبتدأ لا غيرا ما لان العامل معنوي كما هو عند من لا يهود ولا من يهوده التاخر اعني عن
حاضر المبتدأ كما اخبرنا في اول الكتاب هذا وقد عطل المصنف اختصاص النفس والعين
بشئ من تاكيد يؤكد بما بالمنصل بانهم كرهوا ان يكونوا الجرم بما هو كالمنصل قال لان
النفس تستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذا العلة تبطل في قوله مررت
بك نفسك فالاول ما قد مرنا **قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن شعر حميد**
في جازيد قاسم او قاسما ولا ذامب عمر ولا السرفع وانما جاز الذي يطير
في غضب زيدا الذي لا لها فالسبيبة لا يريدون يقبلون ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه نطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف الجنب
على النكرة وبالعكس **وقيل** المعطوف على المنبئ وبالعكس وعطف ما يؤد على المشي اذا المجموع
وبالعكس وعطف بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر
الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا ادم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة
ذات صغير عاندا اليه كونه جملة له لزم مثله في المعطوف وكذا اذا اتقضى ما قبله كونه نكرة
كجبر وزيت او الجبر وربكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا ضعف الواهب الماية **البيان**
وبعد ها فنقول في ثبوت شاة ونحلم ان المعطوف نكرة كما يجب في باب المضمرات وكان يجب
على الاصل المتقدم ان لا يجوز نحو قوله عطفها بها ونحو ما باردا ونحوه مستقلا حسا ودق
انما تجاز لان المنصوب عند العاطف ما عطفنا معمول اذا لم يقدر معطوف على العاطف بل
الاول حذف اعتمادا على ضمير المراد في عطفها فبينا وسقيتها متا باردا واحمالا ربحا مستقلا
سيفا وكذا وجب تباعدا الاصل المتقدم ايضا ان لا يجوز يازيد والحارث او جرب
يختص بالمعطوف عن اللام بالنظر الى ما قبله كان المكروه **وهو احتياج اللام وحرف المنبئ** اذ
ولم يتبعها حال كون اللام في المعطوف جاز كان يا فيها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم
بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف
عليه فكذا وجب بنا المعطوف في يازيد وعمر ولا في ضم المتا بالنظر الى حرف النداء والجب
كونه مفردا معروفا وكان يجب بنا المعطوف على هذا الاصل في لارجل وامرأة كان النكرة لكن
العلة قد تقدمت في المنصوب بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كان المعطوف

الذي جازي شمر عزبت الشمس زيد اذا المعنى الذي تراخي عن مجيئه عزوبت الشمس زيد وكذا
 التي جازي شمر عزبت الشمس وكذا نقول في خبر المبتدأ زيد قام فعزبت الشمس وزيد عزبت
 الشمس فقام لا يمنع من جنيح هذا وهذا كما تقطع على الضمير الرابط في الجملة التي قبلها
 الضمير اسما ظاهرا جازي شمر عزبت الشمس وعزوا او تقطع ضميرا على بعض اجزاء الجملة المذكورة للضمير
 الحالية منه عزوبت الشمس عزوا اباه وانما جازي في ذلك لان اجزاء الجملة المذكورة ضميرا
 لانه تلك المعطوف المعطوف مضارع من جملة اجزائها بسبب العطف اذ لا يستقل المعطوف فلما
 لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء وشمر وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة متعلقة
 مضمونة مضمونة فصار كاحد اجزائها فان كسفي بالضمير في احدهما واما ان لم يكن
 للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وعزبت هذه زيد عزبت
 الا ان يتعلق المضمون بالمضمون معنوي فيقول الذي قام وعزبت هذه زيد عزبت هذه
 زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا الذي تقوم القيمة ولا يكتسب انت لان
 الاقتران لم يجر لان معلوم من ترتيب الحال واذا لم يكن قطع الرواوية الاقتران لم
 يجر لان الرواوية لا يجر لادالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الناقص وتعلق
 معنوي بين المضمونين هذا وتلك لقيت زيدا واباهما جازي اتفاقا بالواو والي
 المسئلة اذ اذكرت مقارنا او الفاء وشمر او او خلاف فلا يجرها قوما لان الاجتماع
 ليس بجاصل مع الفاء وشمر او فيحتاج الى تقدير فعل اخر المعطوف فتبقى الجملة الاولى
 بلا ضمير عايد على المستعجلات الرواوية لاجتماع فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس بشئ
 لان القابل ليس بمقدر في المعطوف كما تبين فاحد التوابع وكلنا ايضا جازت
 على ما ذكرنا لان الجملة الثانية مع الفاء وشمر او وتعلقا معنويا بالاولى واما ان صرح
 بالفتحة في الثاني مع الواو عزوبت زيد اكرمت عمرو واكرمت باه فان قصدت التذكير لما قبله
 جازت المسئلة وان قصدت الاستيعاف امتنعت الاولى نحو الجملة الخيرية على الضمير
واذا عطف على عاملين لجر حلا في الفاء او زيدا والجر
عزوبت حلا في السين معنوي فظهر العطف على العاملين في الفاء او زيدا والجر
 معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمصنوع والمفروق او متفقين كالمصنوعين على
 معمول عاملين مختلفين نحو عزوبت زيد وعزوبت عمرو وبكر خال هذا عطف
 متفق الاعراب على معمول عاملين مختلفين وقولك ان زيد عزبت عملا وبكر اخوه
 عطف متفق الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما هذا القول منهم
 كل حذف المضاف والنا عطف المجرىين متفقين كانا مختلفين على معمول واحد
 فلا بأس به نحو عزوبت زيد وعزوبت عمرو وبكر خال هذا عطف على عاملين
 عزوبا فاضلا وبشرا خال هذا محذرا لان حرف العطف كالعامل ولا يجر ان يكون
 حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعاملين او ثلاثة او اكثر اعلم ان الاخفش
 يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف
 المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خال هذا لا يجوز اجماعا منهم جواز

هذا هو العطف على عاملين

على عاملين ومن لم يجوز اما عند مجرور للفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور
 واما عند من لم يجوز فلما هو للعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله
 يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطلقوا على المنع كما ذكرنا لما ذكرنا فان في المجرور
 في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو زيد في الدار والجرع عمرو واجازة الاخفش على ما نقل
 منه الحروفية وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار
 وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلا المجرور
 للعاطف فلما جاز الاخفش ما زيد بقايم ولا قاعا عمرو ومنع سيبويه العطف على
 عامين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه معتزلة عاملين مختلفين
 فنحو قوله صررت الى العزوبت والجرع والجرع لا يجوز اجماعا اي الاسمين اوبت
 حرف العطف اذ الاخرى منضوية بينهما وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك
 سواء كان الفاصل طرفا محمورا اليوم بزيد واسم عمرو والمرجع او المنصوب
 فختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وابو علي في السعة وذلك اذ لم يكن الفاصل
 معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرجع او المنصوب الذي بعده
 نحو ضرب زيد وعمروا بكر وجاني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالنظر قال
انقروا امر لا رسم دار مغطلا من العام تغشا ومن عامر اول
قطار وتارات حريق كاهن مصلة يوق رعيلا فحسلا
 وان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب
 وفي عدم جوازه في النصب ودرجوا في اسم عمرو واليوم بزيد وضرب زيد وعمروا بكر خال هذا
 ولا يجوز صررت اليوم بزيد واسم عمرو ولا يجوز صررت بزيد واسم خالد قال ابو علي
 انما تجز الفصل بين العاطف والمرجع او المنصوب باليس بمعطوف لان العاطف
 كالنايب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما لا يفصل بين العامل
 ومعموله واجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرفع والناصب ومعموليهما
 بالرفع او بالانصب كما في قوله تعالى ولا يجر الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور
 بالقسم نحو قام زيد وشمر والله عمرو اذ لم يكن المعطوف جملة فلا تقول شمر والله عمرو
 اذ لم يكن المعطوف جملة فلا تقول شمر والله عمرو ولا يكون الجملة اذ اجزأت
 لتقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطف على ما قبله بل الجملة
 التسمية اذ المعطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيد ان
 اكرمتي عمرو او بالظن نحو خرج محمدا او اظن عمرو بشرط ان لا يكون العاطف
 الناقصا او لو كان على حرف واحد فلا يفصلان من معطوفهما ولا امر لان امر العاطفة
 اي المتصلة يليها مثل ما يلي ممنرا لا تستفهما التي قبلها في الاغلب كما يجي في حروف
 العاطف ولتجمع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف
 على عاملين الاما فيه الفصل بين العاطف والمجرور لما ذكرنا وسيبويه يمنع مطلقا
 كما نساه له ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش فيهما اي سيبويه والفراء

الجاري كل صورة تؤهم اعطفت على عاملين نحو قولهم مأكلا سودا ثمرة ولا ايضا شجرة اي ولا كل ايضا
وقول تعالى والذين كسبوا السيئات جزا سيئة اي وللذين واعتذر ابن السراج لما في قوله
تعالى واختلاف الليل والنهار ان قوله ايات او ايات على القرائتين بان ايات اعيدت تأكيد للاولي
لما طار الكلام وليس المعطوف مذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش والمنع مطلقا
الا باصطفا راجحا كما هو مذهب سيبويه والنار واما المتأخرون فان الاعلم الشنقري منع نحو
زيد في الدار والحجرة عمرو ومع تقدم الجور الى جانب المعطوف قال لا يشر يستوي آخر
الكلام واوله تعالى فاذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على الخبر منه نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو جاز لا استواء اخر الكلام واوله في تقدم الخبرين على الخبرين قلنا يترتب
مثل قولنا زيد حنجر غلامه وعمرو واخوه والى زيد اخراج غلامه وبكر اخوه لاستواء اول
الكلام واخوه وهو لا يجيزه والمصنف يجوز بالقياس الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم
الجور في المعطوف عليه ويتأخر المصنوب او المصنوع بشرط ان المعطوف على ذلك
الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيد والحجرة عمرو لا للصلة
التي ذكرها الاعلم بل لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاشتقاق من المعطوف على عاملين
هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غير اذ العطف على
عاملين مختلفين مطلقا خلافا للاصل فان اطرد في صورته معينة دون غيرها لم يقتصر
عليها فلم يدرى المصنف ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه ينبغي الاشكال
عليه في علة تخصيصهم الصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين
مختلفا للاصل فلا اعتذار باصطفا راجحا كما يغفل سيبويه والحق لا يكون تحكما **وقول**
خلانا للفرابي يعني ان الفرائض مطلقا وفي هذه الاحالة نظر على ما قلنا **وقول** الا في نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز مطلقا وفي هذه الاحالة نظر على ما قلنا **وقول** الا في
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز مطلقا وقياس عليه اذا كان مع الضابط المذكور
قوله خالفا لسيبويه اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولم يذكر بنية
احكام المعطوف فيها انه قد حذف واو المعطوف مع **وقول** الا في نحو
اشتركا هو زيد قلت اشتركا عمرو وزيد **وقول** تعالى لا يستوي مسلم من انفق من عباده
الفتح وتماثل الآية وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا من بني ليل والنهار اني الليل
نقيل اكثر يعني امر في النهار وقد حذف الواو من دون المعطوف **وقول** ابو علي
في قوله تعالى ولا تلحق الذين اذا ما اتواك لتكلمهم قلت اي وقلت وحكي ابو زيد اكلمت
سما لينا ثمرا وقد حذف او كما تقول لمن قال كل الامن والسما كل سما لينا اي اولنا وزيد
لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما قد حذف المعطوف عليه بعد يلى واخواتها تقول
من قال ما قام زيد يلى وعمرو اي يلى قام زيد وعمرو لا يلى تصديق زيد يلى المعطوف
عليه الذي هو المصدق المثبت كما يجي في بابها وكذا تقول يلى زيد ويلى عمرو زيد
ويلى لان يلى لا يجاب بعد النفي بكون التقدير يلى قام زيد وعمرو تقول لمن قال
ما قام بكر نعم لكن زيد اي نعم ما قام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم

اشتركا وعمرو
مع معطوفه مع الف

لا سبقها نفيها كان او اثباتا ولكن للاشياء بعد النفي في عطف المقدم كما يجي في حروف العطف
وتقول لمن قال مات الناس يلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد يلى بل عمرو او نعم بل
عمرو اي يلى قام زيد يلى عمرو ونعم ما قام زيد يلى عمرو ولا حذف المعطوف عليه بعد حروف
التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق
المنع واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجي في حروف العطف وقد حذف المعطوف عليه بام
قال تعالى امر من موثقات انا الليل اي الكافر خير امر من موثقات ويجوز تقديم المعطوف
على العامل فلا يجوز زيد قام عمرو ولا امرت زيد بعمرو وذلك العامل يعمل في المظرف
بواطة العاطف فهو كالالة للعمل ومرتبة الالة بعد المستعمل لها ولا يستشاع كون
التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوعه اي العامل في المتبوع فمن ثم لم يتقدم
ال معطوف عليه الترم اضمار عامله فلا يقال ولا اسد اياك لانه يكون اذن متقدما
على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال زيد ضربت انت
بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ موخر الخبر دخله حرف تاسخ او لا
فلا يجوز ان وعمران زيد ايمان وما زيد عمرو قايما بين لضعف الحرفين فلا يعمل ان مع الفصل
بغير المظرف وكذا لا تقول لعمر و زيد قايما لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الاين
او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قايما زيد وعمرو وكيف زيد عمرو جازا ضارا
لتأخره عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون
المعطوف عليه مقرونا بالاول او معناتها فلا تقول ما جاني وزيد لا عمرو واما جاني وزيد
عمرو وذلك لكون ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها لئلا يتأخرها نفيها واثباتا كما مر في باب
الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الي
المعطوف بالواو او حتى مع المعطوف عليه يطابقها مطلقا نحو زيد وعمرو جاني وما **وقول**
الناس حتى الانبياء وقتوا والصغير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين
يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالعنى ولا ينفقون الكنوز لالة لا يكتزون على
ارضهم **وقول** حتى ان يرضوه اي يرضوا احدهما لان ارضا احدهما
ارضاه الاخر وقوله واذا راو تجارة اولوا انفضوا اليها اي الى الروية ويجوز زيد
وعمر وقام على حذف الخبر من الاول اكتفا بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف
الخبر من الاول اكتفا بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثاني
اكتفا بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس لمبتدأ وحده عطف على المبتدأ
اذ لو كان كذلك لقلت قايما واما القايما فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع
المعطوف عليه ففي مطابقة لما خلافا قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من
الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد فعمرو قام اي زيد قام فعمرو قام واما من الثاني
نحو زيد قام فعمرو قام فعمرو قام اي فعمرو قام فعمرو قام لان تقاوتها في الترتيب
يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد فعمرو
الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى ينقض القايما اذ قد يقال

انما العطف
اذا كان العاطف ام واما

الواو والقايما
التر على المعطوف عليه نحو
ضرب مروا او فمروا
او عمرو او عمرو او عمرو
لا عمرو او زيد بشرط ان لا
المعطوف

[illegible]

قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاظهار والالفاظ في هذا سواء قاما وقام الرجلان شلانا
في احتمال اجتماع الغيايين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة
اتفاقا نحو جاني زيد فهو قتلها وجاني زيد ثم بكونها صديقا ياما لا ولكن قبل
وامر او واما فطابقة الضمير معها وتركها موكولا ان قصدك فان قصدت احدهما
وذلك واجب في الاحضار عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه مستدلين وجب افراد الضمير
نحو زيد لا عمرو جاني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو اتاك وكذا نقول زيدا وهندا جاني
ولا نقول جاني اذ المعنى احدهما جاني والغلبة للتذكير ونقول في غير الخبر جاني اما زيد
واما عمرو فاكتمه وازيد اضربت امرعا فواجبته وما جاني زيد لكن عمرو فاكتمته وان
قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاني مع اني دعوتها وزيدا وعمرو
جاني وقد جئتها واكتمتها ونقول في او التي لا اباحة جالس الحسن او ابن سيرين واباحة
ويجوز وباحتها وكذا نقول هذا جوهر او عرض او اما عرض ثم نقول وبما محمد ثا قاك
الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بها وليس او بمعنى اولى او كما قاله بعضهم بل نقول
جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى بالعتي والعتير
معانا اما قال تعالى واذا رايتم تجارة او اسرا انفضوا اليها باقرا والضمير مع ان الاقتصار
اليها كان معالان الضمير راجع الى الروية المدلول عليها بقوله رايوا ولا يستنكروا وضمير
الافئتين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل
او كثيرا في الاباحة تجاوز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو
لهذا جاز قوله وكان ستيان او يسرحوه والحق ان لا يسرحوا غنى او يسرحوها واغبرت
قتال مع ستيان او يسرحوه والحق او يسرحوه ونقول ازيد اضربت امرعا وبما مستحقا
للضرب وما جاني زيد لكن عمرو بل عمرو وقد دعوتها ومنها انه يعطف الفعل على الاسم
وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى فالتق الاصباح وجعل الليل سكنا
على قراءة عاصم اي فخلق الاصباح وكذا قوله تعالى منافات ويقبضن اي يصفقن ويقفن
قالت بابت يفتشها بغضب باتر يقصد في السوء ربه
اي ويجوز ولا يجوز مرفت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل
ويعطف الماض على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى والذين يسكنون بالكناب
واقاموا الصلاة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لمن يقيد
زيد ولا يقيد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجاوزت
بالواو بل نحو زيد ابوه كريم وغدا له اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اذ من العكس كونها
فوعا عليه فكونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب ونحو مرفت برجل
طريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابو كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد
لان تطابق الغنة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ والخبر والحال وصاحبها الاستدري
ان الاولين يتطابقان تقديمغا وتنكيرادون البواقي فتولد جيتك اخاف وراحيلا وهندا
ابوها كريم وشريفة ليس في التسجع نحو برجل ابو كريم وشريف ويجز عطا السيه

و العكس
انه يولد الفاعل عن الاثم

عبد الحليم
عبد الحليم

منها
جل
تین
ری
سند
سید

نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان المعومات
 المتخصصة كثيرة فيدفع هذا الوباء بكلمة واجمع واخوانه وكلامها وثلثتهم واربعتهم
 وخوها هذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد قوله امر المتبوع اي ما يتعلق به من
 نسبة الفعل المذكور اليه وكونها شاملة عامة له فالتكرير لفظا او معنى بقدر ما يتعلق
 بالمتبوع من انصافه بكونه منسوبا اليه وكونها شاملة عامة له فالتكرير لفظا او معنى
 الفعل والفاظ الشمول تقيد ما يتعلق بالمتبوع من انصافه بكونه منسوبا اليه عامما
 لاجزائه شاملا **وقوله** في النسبة او الشمول بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه
 كما يقال شانه في العلوة اعظم من ان يوصف وامر في الفقر ظاهر اي في باب الارباب
 الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع في كونه منسوبا اليه وفي باب كون النسبة شاملة
 عامة لافراد فعل هذا يخرج عما حدد التاكيد نحو قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنا
 انما هو ال واحد فان اثنين وواحد وان قرا وحقة امر متبوعها وهو الاثني عشر
 والواحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه الاتحاد الذي
 في قوله تعالى لا تتخذوا ولا من باب شمول الاتحاد للالهين وكذا في قوله نفخة
 واحدة لفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا
 لاحاد النفخة اذ لا احاد لها وقد اورد المصنف الاعتراض على نفسه نفخة واحدة
 فقال ان لفظة واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تأكيدا واجاب
 بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن ذلك لالة تضمن لمطابقة لان مدلولها
 بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فحذف الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمننا لمطابقة
 ولنايل ان يقول المدلول اعظم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول
 المتبوع امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمننا او التزاما وايضا اجمعون
 يقرر مدلول القوم تضمننا لمطابقة لان كونهم مجتمعين في المحي بحيث لم يخرج منه احد
 منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معروفا باللام المشار لها الى رجال معينين لا مدلول
 اصل الكلمة اعني كونهم رجالا لا مجتمعين وهو مركب من

في باب

والاجتماع

والاجتماع باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو في
 رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال
 ثلاثة اواربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحد والاثني عشر والاجتماع
 باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار المعنى على ضربين بعضها لم يجز الاستصواب على
 الحال وهو وصح فقط تقول جاني زيد وصح اي لم يشارك احد في الجي وبعضها لم يجز الا انما
 على انه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا الى المشهور
 الفصح استغنا بكلا وتستعمل القوام نحو يا زيدا ايتها واهموم ومتصرفاته واخوانه
 مثل لا يجز الا تابعة مضافة في التقدير على راي الخليل وبما نصبت جمعا وجمع
 حالين كما تنى القبيلة جمعاء والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف الجمع اضافة ظاهرة
 يؤكد به لكن بقاء زائدة نحو جاني القوم باجمعهم ولا يقال جاني القوم اجمعهم بخلاف
 عينه فانه يؤكد بها مع الاء وبدونه نحو رايته عينه ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى
 اجمعين ويستعمل على احد ثلاثة اوجه اما متطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى
 عسى الله ان ياتيني بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المحي
 فان اردت ذلك المعنى فتل يا تيني بهم معا بل معناه انه لا تخلف منهم احدا فمفهوم
 في الاثني اذ افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تأكيد عليه
 العوامل نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا تأكيد او هو اقل
 الثلاثة نحو جاني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تالفا لالتأكيد وسواء
 حالا وذلك من الثلاثة فما فوقها كما مر في باب الحال نحو جاني القوم ثلثتهم وجاوي
 ثلثتهم ولا يؤكد بثلاثة واخوانها الا بعد ان يعرف المخاطب كية العدد قبل ذكر
 لفظ التأكيد والالم يكن تأكيدا بخلاف الوصف في نحو جاني رجال ثلاثة فحينئذ
 انك تقول في الوصف واحدا اثنان وجماعة لغير معين العدد وثلاثة واربعة فصاعدا
 المعين العدد وتقول في التأكيد او الحال واما بمعنى واحد ههنا واهنا وكلامها
 وانه غير معين العدد وثلاثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد
 فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظرا الى نسبة الفعل الى متبوعها وانما اذا
 قصدت بها التأكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها وصاحبها بمعنى انه شمل
 ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ وتأكيد
 وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا يخرج هذه الالفاظ صفات عما حدد
 التأكيد الا بقوله او الشمول والافتقارها تأكيد وصفا قال المصنف يدخل عطف
 البيان في قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول اقول
 ان كان معنى القوم ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ ودل عليه وليس جميع
 ما هو عطف البيان مدلوله عليه بلفظ المتبوع نحو جاني العالم زيد والقاضل عمرو
 اذ لالة العالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك
 نحو انه يوحفه لمرؤذ او زمنا انه ليس هناك ممن سمي بابي حفص الا اثنان

هذه
 الدالة

او ثلاثة وان كان المراد بالتعريف التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا اخر
 فليس بواجب ويقتضي صيانة الحدود ومن مثل هذه المحتملات قوله **وهو لفظي ومعنوي**
فاللفظي تكرير لفظ الاول مثل جاني زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي
بالفاظ محفوظة وهي نفسه وبينه كلاما وكله واجمع واكثر وايضا بالاول
يجمان باختلاف صيغها وضميرها تقول نفسه نفسها نفسها انفسهم انفسهم
والثاني للمثنى كلاما وكلتا هما والواري لغير المثنى باختلاف الضمير في كله
وكلاهما وكلها وكلهم وكلين والصيغ في الواقي اجمع وجمعا اجمعون اعلم
 ان التاكيد اما بالتعريف شمول لنفسه وهو ان يكرر من حيث المعنى فانهم من المجرع
 تضمننا لامطابقة وذلك بكلا وكل واجمع وثلاثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما بالتعريف
 اصل النسبة وهو ان يتكرر اللفظ الاول او يتكرر نادله عليه المتبوع مطابقة ووجه
 بلغظ النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها
 اسما كانت او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والتكرير اما مستقل
 او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز
 فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا التي تؤدي معنى الجملة وتختص معه في الغالب
 وهي لا ونحو ذلك فان جميعها يصح الوقف عليه مع الابتداء به فتعريف المستقل ان كان
 على حرف واحد كواو اعطف وقابه ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول نوع
 من الكلم كالخوف الجور لانها لا تنفك عن مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضمير
 المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله **ولا والله لا يكون لما بي ولا للماهم ابدا شقانا**
 وقوله وصناعات كلها يوثقين والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما
 بمجرور ويل يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان
 العاد في الاول معولا ظاهرا فالجواز عند الثاني بضميره لا يظهر كقولك زيد
 قايم في الدار فيها وان لم يكن غير المستقل على حرف والواجب **بضمير**
 وحده نحو ان زيد قايم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيد قايم
 وان عند الاول بمجرور ظاهر اخير عند الثاني بضميره نحو ان زيد انه قايم وليت
 بكرة اليه قايم ومجرور عند ظاهره ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها
 اخر غير تكرير العاد وهو ان تكرر متفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت
 وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذا ضرورة دعية
 الي المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عا دل لا يصير المتصل غير متصل
 وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور ومنفصل حتى
 يؤكد به فانت سير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصلا لا يؤكد الا بالمنصوب
 المنفصل او منصوب ضمير منفصل فيقال زائتك اياك ورايته اياه لكنهم كما اوردوا
 تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيده بالارفع الما سله راكته

هو فالمرفع المنفصل يقع تاكيده انظما لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا
 وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب
 والمجرور فنصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كاجي
 وباب الضمير ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب
 المنفصل لما بين المجرور والمنصوب من الاخرة كافي باب المثنى وجمع التصحيح وباب
 ما لا ينصرف وقال النجاة ان للفصل في نحو ضربتك انت تاكيده وفي ضربتك اياك
 يدل في هذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمفعول يوجب ان يكون
 كلاهما تاكيده لا اتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما يظهر
 في حد منها **وقال** الزمخشري في مررت بك ان الثاني يدل وهذا العجب
 من الاول اذ هو صريح التكرير لفظيا ومعنى فهو تاكيده لا بدله وهذا مثل قوله في
 باب المنادي ان الثاني في يا زيد زيد يدل وجميع ذلك تاكيده لفظي بل يمكن في
 بدل البعض والاشتمال ايراد الضمير المنصوب من المنصوب نحو تلك الرغيفين
 اكلتهما اياه وعلم الزيد ان استحسنتهما اياه كما يجي في باب البدل ولا يجوز اذا
 تحالت البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما ما وكما جاز لك ذلك في التاكيد لان
 المقصود في البدل هو الثاني فكا انه باشره الناصب فلا يجي مرفوعا الا تدرى
 انك تقول في باب النبا يا زيد اخ فتجعله كالتاء او المستقل هذا كله في غير المستقل
 واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو جاني زيد زيد **قال**
قائين الى ابن النجاشي بطلقي انا ان اناك اللاحقون احبب احبب

وقال في الحرف المستقل
لا لا الحسوح بحت مية الفا اخذت ملي مواثقا وعمه ودا
 او مع فصل كقوله مترا كها من ابل ترا كها وقال تعالى وسم بالاحرة هم كافرون
 ويجوز التكرار اذ ذكرت ما يطلب شيئين اولهما دليل فيكره المقتضى بعد تمام
 دليل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن بالثا الذين يفرحون بما اتوا ويجوز ان
 يجدون بما هم يعملون ولا يحسب بينهم بالثا ايضا بمقارنة من العذاب فانه طال المنقول
 الاول بعلمته شمر التاكيد اللفظي على ضميرين لانك اما ان تعيد لفظا اول
 بعينه نحو جاني زيد وجاني جاني زيد او تقويه بموازنة مع اتفاقهما في الحرف
 الاخير وليس اتفقا وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى
 ظاهر نحو هنيئا مريبا وهو ليس بمراد ولا يكون له معنى اصلا بل ضم الي الاول
 لقرين الكلام لفظا او تقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو
 قولك حسن بسوق او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو حيث نبيت من
 نبيت الشراي استخرجته وقولهم اكنون ايصعون ايتقون قيل مبن
 القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حوله
 كستم اي تامر ومن تبصع العروق اي سال او من بضع اي روي ومن ابع وهو

وهو طول العنق مع شدة معززه وعلى الوجهين يمكن ان يحل على ما قال ابن برهان
 ان هذه الالفاظ تأكيد لا جمعون لا للمؤكد الاول فانه جعلها اما من القسم الثاني
 او من الثالث لا لفظا بالنسبة الى اجمعون بحسن لبس او كناية ببيت وباب
 الاتباع بعينه مبنى كيصيب ويحيى حيث كايحي في المركب ويجب ان يراد في تخلص
 اللغتين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا اقبلوا او ابوص يا واصل حيض بوض وقد
 يكون منع التأكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله
 لا تحسبن خلاف التأكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الالفاظ على بعض ولا يقطع
 كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاني القوم كلهم و اجمعون ولا جاني القوم
 كلهم واجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه
 مستغنيا عما تقدم عليه و جازا القطع فيه تنبيها على المدح او الذم او الترحم الذي فيه
 والالفاظ التأكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض و
 فيها معنى المدح والذم والترحم فلو عطف او قطعت لكان كقطعت الشيء على نفسه وقطع
 الشيء عن نفسه واما جازا العطف في بعض التأكيد اللفظي بالالفاء او ثم فكايحي في حرف
 العطف وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجزي التأكيد وذلك قوله
 ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم
 يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعها على البذل
 وعلى التأكيد وكذا قولهم مطرنا سبلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع
 المواشي ومطر قومك ليملهم ونهارهم هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال فجوزت مجري
 التأكيد لان المعنى مطرت اما كسنا كلها ومطرت اما لنا كلها ومطرت اوقانهم كلها على
 حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها على التأكيد ولجربها مجري اجمعون
 جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض والاشتمال ففيل ضرب زيد الظهر
 والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر
 قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقانهم كقولهم من على اذا اسناد الفعل
 المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الجمل مضمون نحو ضرب زيد ظهره
 اما على انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واخذنا موسى قومه اي من قومه
 او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومثبت الشام وعلى الوجهين لا يقاس
 عليه فلا يقال ضرب زيد الرجل واليد ونقول مطرتهم السهل والجبل وبطننا نصب على الظرف
 او المفعول الثاني او البذل وكذا نقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذ
 قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانصبه على ان ظرف او مفعول ثان ونقول
 مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الالفاظ التأكيد قوله فالاولان يعني نفسه
 وعينه قوله بيمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجروح في المذكور والمثنى فلهذا الواحد المثنى
 تغيير الصغير فقط تقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغير الصغير مع الصغير في مثنى المذكور
 والمثنى ويجمعها نحو الرجلان والمواتان انفسها وعينها وقد يقال نفسا ونفسا معا على

التأكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الالفاظ على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاني القوم كلهم و اجمعون ولا جاني القوم كلهم واجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه و جازا القطع فيه تنبيها على المدح او الذم او الترحم الذي فيه

ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولي لان نحو قولك اولى من فلانا كما يجي في باب المثنى
 وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني يعني كلا
 لمثنى المذكور وكلتا المثنى المثنى تقول كلانا وكلتا كائنا وكلتاها وقوله اي كله و اجمع اي
 ابصع لغير المثنى اي للمزدوجين والجمعين باختلاف الصغير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم
 وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكر المصدر باختلاف الصغير في البواقي يعني في اجمع وما بعده
 تقول في الواحد المذكور اجمع اكثع اتبع ابصع والواحدة جمعها كقوله ابصعا وجمع المذكور
 العاقل اجمعون اكثرون اتبعون ابصعون وجمع المثنى جمع نضع عاقلان او جمع ويجوز
 لك اجرا اما الواحدة اعني جمعها واخواتها على كل جمع الا جمع سلامة المذكور لانه لا يوثق كما يجي
 فتقول بالرجال او بالنسوة او بالمتصور او بالزيبات او باله وركلها جميعا كقوله ابصعا
 ثعلبا وركلها كلها بالجمع ويجوز لك ايضا اجرا جمع الجرح الا جمع المذكور السالم مجري
 جمع مثنى نحو بالمتصور او باله وركلهم جميع كقوله بضع بضع كما تقول بالنسوة وبالزيبات
 كلهن جمع كقوله ويجوز الا بدلي في جمع المذكور العاقل اذا كان مكسرا تقول بالرجال
 كلهم جمع كقوله على تاويل الجاهات مستغنى بها بقول جرير

اقبلن من فعلان او وادي حبيم على قلاص مثل خيطان السليم
 ومنه قولهم الخواارج جمع خارجة اي فرقة خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اي الطراف
 الصافات وليس بشئ لان ذلك انما جاز في الخواارج والصافات لكون واحداهما مؤنثا للفظ
 كما ذكرنا وقد جازا الكوفون والاختصاص لمثنى المذكور اجمعا ان كان ابصعا اتبعان ولمثنى
 المثنى جمعها وان كتعا واد بصعا وان تبعا وان وهو غير سموع **قوله ولا يوكه**
الا و اجمع اي بجمع المثنى او حكا نحو المثنى كلهم والاشترى
كله بخلافه جازي كقوله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه نحو القوم والرجال
 فان له افرادا يتميز في الحسن بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما متوقفا متصل
 الاجزاء كالعيد والعمار وزيد فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء
 والبيع فيجوز اذا تكرر ما كانا اشتراقت العبد كله فانه يصح اشتراعه دون الباقي ولا
 يصح اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجي والذهاب فلا نقول جاني العبد كله وذهب
 زيد كله فان اجزا العبد لا يفترق بالنسبة الى المجي بان يصح بعض منه ولا يصح الباقي فعلى
 هذا القياس لا يقال انضمم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاشتراك
 او لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال انضمم زيد ورجل واجاز الاشتراك ختم
 الزيدان كلاهما وهو مرد ورجل فذكرنا وبعد السماع وقد كان يجزى نحو اشتريت العبد بيا واشترت
 العبد من افتراق الاجزاء حكما احتل المعنود اعني نحو اشتريت العبد كله لكنه لم يمكن
 رفع ذلك الاحتمال بتأكيد اذ لو قلت اشتريت العبد كله لم ارفع احتمال افتراق الاجزاء
 حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون افتراق الثاني اشهر فيسبقي التمسك اليه فلا يحتمل
 المقصود فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزا العبدين وجميع
 ارج العبد واذا كان الاسر نكرة لم يوكه اذ التأكيد كاذرنا رفع الاحتمال هو اصل

منه اذا كان التام

نسبة الفعل الى المتبوع او عن غور نسبتها لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات النكرة وانه
 اي شئ هو اولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة فوصف
 النكرة لتتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع تاكيده النكرات
 شئ واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه الصلاة والسلام
 فتكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تعالى دكت الارض دكا فهو مثل ضرب ضرب
 زيد واما توكيد المنكر في قولك قرات الكتاب سورة سورة وقوله تعالى وجار بك والملكت
 صفا صفا فليس في الحقيقة تاكيدها اذ ليس لثاني التكرار ما سبق بل هو لتكرار المعنى لا لثاني
 الثاني غير الاول معنى والمعنى جمع السور وصفها مختلفة وقد اجاز الكوفون تاكيده
 المنكر اذا كان معلوما مقدرا موقعا كدريم ودينار ويوم وليلة وشهر وكل واخوه لا بالنسب
 والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل به من ذلك الوقت فعلى هذا
 لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد تعريفيا وتنكيريا عندهم خلافا للصريحين واما مخرب
 ودوام مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيده واستشهد الكوفي لجواز
 ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيتا مرضعا تحلني الدلفا حولا اجمعا وقول الآخر
 قد صرت البكرة يوما اجمعا واما قوله

وهو جاز كقولهم يا كذا المنكر اذا كان معلوما مقدرا موقعا

اولا كينوخير وشركليهما جميعا ومعلوم القوم ومنكره
 فحل عليها على البدل عند اهل الجصول اولى لان خبر وشركليهما موقعتين ويجوز تحكي كليهما غير
 تاكيدها اذا كان تابعا لما ليس بتاكيد كقوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما
 فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدها والمعطوف حكم المعطوف عليه وفي قراءة
 اما يبلغن موبدل لكونه معطوفا على البدل وقد يجذف المؤكد واكثر ذلك في القسمة
 كقولك جاني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاني قوم ضربت
 كلم اجمعين وبعدها خبرا مبتدئا نحو القليلة اعطيت كلم اجمعين وذلك لما عرفت في باب
 المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة ومن خبر المبتدأ ومن الصفة اولى
 منه من خبر المبتدأ وبعضهم منع من حذف المؤكد للاحتمال اذ لو التاكيد للمعطوف
 فتناويا وقال هشام اذا عطف على شئ لم يخلج الى تاكيده ولعله نظر الى ان يصف جميعه
 والى انك لم تقلط فيه والاولى الجواز بخوضب زيد زيد وعمر ولا نك زيدا بخوزت في
 نسبة الضرب الى زيد او زيدا بخوزت في ذكر زيد وارتد ضرب بكر وعطفك بتا على ان المذكور
 بكر قوله واذا الكذا الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين الكذا بمنفصل نحو

ضربت انت نفسك قد مضى شره في باب العطف قوله واخواتي اجمع
 فلا يتقدم ذكرها دونهم ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التوكيد
 المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من الكفيعين
 الى اجمعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى
 فيها تقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موصو
 لما هيته حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في

ضربت انت نفسك قد مضى شره في باب العطف قوله واخواتي اجمع

تعالى

تعالى كل شئ هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلو كان افضل فافضل ايضا لان كل واحد يقع
 بمقتضى اجمع فانه لا يقع الا تاكيدها واما تقديم اجمع على اخواته فلو كان افضل فافضل ايضا لان اجمع
 اجمع منها لانه من قولهم حوله كيتع اي تا موهنا المعنى خاف فيها وان لم يقتض اجمع بين هذه
 الالفاظ فذلك لا يقتضيه على انها شئت ومن التمس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخر تابعا للمقد
 بل كذا انكر العين من دون النفس و اجمع ومنصرفا عنه واخواته من دون كل واقفا كاستمع
 واخواته فافضل يوان على ما حكى الاندلسي عنهم جعلوا النهاية ابضع ومنصرفا عنه ولم يذكر وا اجمع
 ومنصرفا عنه فافضل وهذا ايضا على قوله واليغداديون جعلوا النهاية ابضع واخواته فافضل
 اجمع لا اجمع ابضع اجمع وكذا في الجوزي والزمخشري قد اتبع على ابضع ومنصرفا عنه المصنف
 ولا ادري ما عساهما المشهور ابضع بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة والمشهور وانك اذا
 اردت ذكر اخوات اجمع وجبت الابتداء باجمع وشعرني يا خواته على هذا الترتيب اجمع
 اجمع ابضع اجمع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع عن اخواته وقال ابن كيسان
 تبدأ يا ايها الذين آمنوا اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعايته
 الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية على سماع جاني القوم اقتصروا مع ايضا اجمع ابضع
 وجمع بضع وايضا اجمع بضع وايضا اجمع بضع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس
 والعين والكل و اجمع معا وجبت الترتيب المذكور وقال ابن برهان اذا قلت جاني القوم
 اجمع اجمعون اجمعون اجمعون فكلهم تاكيده القوم و اجمعون تاكيده كلهم وكذا
 اليك اي من واحد منها تاكيدها فافضل وقاله غير الصحاح ان كلهم تاكيده المؤكد والاول
 كل الصفاة المشائية وقال المبرد في الجارح في قوله تعالى فسمي الله بكة كلهم اجمعون
 ان كلهم ما اهل على الاحاطة و اجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشئ لانك
 اذا قلت جاني القوم اجمعون فسمي الله بكة والاحاطة لانفا فانهم لا اجتماعهم
 في وقت واحد فكذلك يكون منع تقدم افظ كلهم وكانها كرها في انفسهم لعين واحد
 واني محذو وورد في ذلك مع قصد المباهلة لفظ

قوله البذل قال يعقوب بن اسحق
 البذل هو الذي ينفذ به ما نسب اليه المتبوع يخرج التاكيد والموصف
 والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول وهذا
 قوله ولا يطرد ما قاله في كل جاني زيد بل عروفا والمقصود هو الثاني دون الاول وهذا
 مع انه عطف نسق اقول وانما الى الان لم يظهر لي فرق اجمع بين بدل الكل من الكل
 وبين عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلامهم في قوله لم يذكر عطف البيان على
 قال انما بدله المعرفة من النكرة فهو موزون رجل عبد الله كانه قيل عن موزن او ظن انه
 يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اخرق منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم
 صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك موزن بقوم عبد الله وزيد وخاله والرفع جيد
 اي هم عبد الله وزيد وعبد الله يا غي ان تتقدم في قوله ولدتهم او تحل عليهم فان الذكر
 محمد وعبد الله الذي عرفت ببطون عروفا في الظاهر عتبا عن

بعض و

وهو جاز كقولهم يا كذا المنكر اذا كان معلوما مقدرا موقعا

خلاص

قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب **انا لانسل ان المقصود**
بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فنظروا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه
هو المقصود لانه الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب
اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما يذكر في كل واحد من الثلاثة
صونا لكلام الفصحى عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبويه صلى الله عليه وسلم فادعوا كونه
غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوب اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يعم ان تنسب اليه
لاجلها دعوي خلاف الظاهر ثم يقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا احد الثلاثة
اشياء بالاستقلال اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة غير زيد رجل صح او كونها
متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد ورجل صالح زيد وقد يكون الثاني محمدا
التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان الابهام
اولا في التفسير ثانيا وقعا وثالثا ليس للثانيان بالمفسر ولا في ذلك نحو رجل زيد فان
الفائدة المحالة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا
ولا يجوز العكس نحو زيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف
البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موصفا للاول وذلك اما بان يكون لشي اسمان
هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن احص منه نحو قوله **اقسم بالله ابو خضر**
فان ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان عمر اشهر منه بالحق فخص ولو فرضنا انه ليس في
الدين من اسمه غير ولا من كنيته ابو خضر الا اياه فانه ان يكون اسمان مطلقا
على ذات ثابتهما جامدا وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افردوا ولا يحا
اذا كان كذلك خمسة اخوة اسرا احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسلمين بزيد احدهم اخوك
فاذا قيل جاني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ
اخيك وكذا ان عكس فقيل جاني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة ما يطلق عليهم زيد
فالثاني في الصورين اخق من الاول عند الاقتران واما عند الانفاد فاحدهما
مساولا في الشهرة لان كل واحد منهما يطرأ
حيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحجج المتبوع قلبه في المعنى فان لم يكن جامدا
كقوله **فلا وانيك خير منك اتي لي ودينني الصهيل** قدر الموصوف اي فلا وانيك
رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول جاني زيد العالم لا يحتاج الثاني الى مقدمة
قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العايدات الطير بدل
في الطير العايدات صفة بخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما
من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج
الى المتبوع كالاحتياج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كالفهم ذلك في التاكيد جازا اعتبار
مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرا به بتجنية الاول جازا ان
يعتبر مستقلا اخرى فالاول نحو يا خانا زيد مبيهاين والثاني نحو اخلا

هذا الكلام من البيان

بشر وبشر امعربا بالوجهين ويا اخا فلزيد بالنصب وكذا قوله انا ابن التاركة البكري بشوبا بحر
وكذا المنسوق يجوز جملة مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعللة المذكورة
بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمرو ولا يا زيد وعمرو بالتثنية كما جاز يا غلام لبشر وبشر في البدل
لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرة له والفائدة في بدل البعض والاشتمال
البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم
يحقق بالثاني بعد التجوز والمساواة في الاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فتعصدا لرغيف
ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا في بدل الاشتمال فان الاول في حجب ان
يكون بحث تجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك
قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذ سلب ثوبه على حذف المضاف ويجوز
ان تتركب زيد او قد ضربت ثلامه وقال سيبويه في قوله رايته قومك اكثر هم
وصرفت وجهها ولها انك اردت رايته اكثر قومك وصرفت وجهه ولها ولكنك ثبتت
الاصح وتوكيد الكثرة تعالى فيجد الما اليك كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب الا انه بالنسبة
بعد الابهام فرائسه قالوا والفتوى في الاخر ان البدل في حكم تكرير المعامل ولو سلمنا ذلك
فيما تكررا المعامل فيه ظاهرا في شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك
استمه عطف البيان مع التسليم في البدل ونقرأ ايضا بينهما بعدد وجوب توافق البدل
لانه نقيضا وتنكرا بخلاف عطف البيان والجواب تجوز التحالف في المسمى عطف
بيان ايضا هذا الذي ذكرت هو الذي يتوحي عندي قوله **وبدل الكل وبدل البعض**
وبدل الاشتمال وبدل الغلط الاول بدلول الاول والثاني جزوه والثالث
بينه وبينه ملائمة بغير ما قال اباي ان يقصد اليه بعد ان غلطت بغير قوله
فالاول مدلوله مدلول الاول فيه لتسامح اذ مدلول قولك اخيك في زيد اخيك لو كان بين مدلول
زيد لكان تاكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن بيده زيد لكن مراده انها يطلقان
على ذات واحد وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الاخر قوله والثاني جزوه اي
بدل البعض جزوه الاول نحو كسرت زيدا بده قوله **والثالث بينه وبينه ملائمة بغير ما**
اي بين وبينه وبينه بغيره وجملة هذه الاطلاقي يدخل فيه بعض بدل
الغلط نحو جاني زيد غلامه او حمارة ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الغلط وانما
قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع كاشتمال الطرف على المطرف
بل من حيث كونه دالا عليه لاجل ادمتقا ضياله بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول منشوفة
الى ذكر ثان منتظرة له فيجي الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبيها له وقيل المبرد والقولان
متقاربان يسمى بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المستند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان
الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مستند الى زيد لا يكتفي به من جهة المعنى لانه
لدرعجيك المحمودة بل المعنى فيه وكذا اسلب زيد ظاهرا في انه لم يسلب نفسه بل سلب
شي منه وكذا السؤال عن نفس الشجر في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان
يكون الحكم من احكامه غير معين وكذا العن اصحاب الاضرو ومطلقا غير مفيد الا لفعله

هذا الكلام من البيان

الاخذ ودعا استحقاقه اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضربت زيدا
 معينه غير محتاج الى شيء اخر ولا يقول في بدل الاشتغال حوقل الامير سياقه وبني الوزير وكلاوه
 لان شرط بدل الاشتغال ان لا يستغنى عنه من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة
 على البيان للاجمال الذي فيه هذا الاول غير محتمل اذ يستغنى عنه من قولك قتل الامير ان القاتل
 سياقه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصول الابدال في الاربعه انه
 لا يحل مبدل الاول الثاني من ان يكون مبدل الاول الاول والاو الاول بدل الكل والثاني اما ان يكون فيه
 الثاني بعض الاول او الاول بدل البعض والثاني اما ان يكون فيه البعض المبدل منه
 مشتق على الثاني اي متقاضيا له بوجه تام او الاول بدل الاشتغال والثاني بدل الغلط وهذا
 الذي يسمى بدلا الغلط على ثلاثة اقسام اما ان يكون بدل المبدل منه عن قصد ولهد مشروط بان
 فالظ يكون الثاني اجنبيا وهذا يعتمد على الشرح المبين في التبيين في الضميمة وشروطه ان
 يرتقى من الاول الى الثاني كقولك هتة نجم بدو الشمس كأنك وان كنت معتقدا انك ذكر النجم فقلت نفسك
 ومترى انك لم تقصد في الاول الاتساع بها بالبدل كذا قولك بدو الشمس واما غلط صريح
 محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاني حمار فسيفك لساني الى رجل ثم تداركك الغلط
 فقلت حمار واما نسيان وهو ان تعتد ذكر ما هو غلط ولا يستغنى لك ان تذكره لكن تلتصق
 المقصود ثم بعد ذلك تتدارك بذكر المقصود ولا يجزى الغلط الصوف ولا بد النسيان
 في كلام الفصحى وما يصدر عن وويته وفطانة فلا يكون في شعرا صلا وان وقع في كلام حق
 الاضراب عن الاول المخلوط فيه بدل ومعنى بدل الغلط البطل الذي كان سبب الانيان
 به الغلط في ذكر المبدل منه لان يكون البطل هو الغلط واما الكل من الكل بحسب موافقته
 المتنوع في الافراد والتثنية والجمع والثاني نيت فقط لا في التثنية والتكثير واما الابدال
 الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتكثير وفروعها ايضا **فصل في معرفة بدل الغلط**
باب في معرفة بدل الغلط ان المبدل والمبدل منه في الاجزاء الاربعه يقعان معرفتين بكونين
 الاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعه في الاربعه ستة عشر فامثلة الكل من الكل
 يزيد احيان رجل اخ لك يزيد اخ لك رجل اخ لك رجل اخ لك رجل اخ لك رجل اخ لك
 امثلة الاشتغال يزيد علمه برجل علمه يزيد علمه برجل علمه امثلة الغلط يزيد حمار برجل حمار
 يزيد حمار برجل حمار قولك واذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك
 النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل في بدل الكل من الكل وان دويت نكرة بالنصب
 فاطعن واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز تركه اي ترك
 وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد منها البطل ما ليس في المبدل منه كقولك تعالى
 بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسما لو ادي بل كان مثل خطم وضلع من العلي لانه قدس
 مرتين فكانه طوي بالتقديم وكقول الشاعر
 انا وجدنا بني جيلان كلهم كسا عدا الغيب لا طوي ولا قصير
 اي لا ذي طول ولا ذي قصر وقوله فلا وانيك خير منك البيت فان لم تعد النكرة الا

منه في النكرة بدل الغلط على اقسام

في معرفة بدل الغلط

ما انفاد

ما انفاد الاول لم يجز لانه يكون ابها ما بعدا للتفسير نحو يزيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه
قوله ويكونان ظاهرين ومضمينين ومختلفين ولا يبدل ظاهرا من مضمين بدل الكل الا
من الغائب نحو ضربته زيدا هذه قسمه اخرى مستأنفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا
 ستة عشر فامثلة الكل من الكل وبما مظهر ان يزيد اخيك واذا كانا مضمينين غوليتهم اياهم
 اذ اتقوا لفظا الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاني الزيدون اخوتك
 والخاتمة يوردون في هذا المقام نحو يزيد ضربته اياه وموتنا بكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد
 وقد اتفقوا كلهم في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تأكيد وكذا في مودت بك انت
 وبه هو فكذلك هذا والمضمين المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو
 رجع اياه على زيد على ما يورده النسخة كان تأكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا
 زيدا كما ان مررت بك انت تكرر لفظي عندم اتفاقا والمظهر من المضمين نحو اخوك لقيت
 زيدا والاخ هو زيد وامثلة البعض قطع زيدا اياه والمضمين من المضمين نحو كسرت زيدا اياه
 ثم قطعت اياه والمضمين من المظهر نحو كسرت زيدا اياه وقطعت زيدا اياه والخاتمة
 يوردون في مثله نحو زيد قطع زيدا اياه ويقولون هو تكلف لا عادة الظاهر بلفظه
 في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملة من ليرتفع التكليف ان كان من اجله والمظهر من المضمين
 يبدل قطعت زيدا وامثلة الاشتغال كرهت زيدا اياه والمضمين من المضمين كرهت
 زيدا اياه والمضمين من المظهر كرهت زيدا اياه والمضمين من المظهر كرهت زيدا اياه
 اياها والمظهر من المضمين كرهت زيدا اياه والمضمين من المظهر كرهت زيدا اياه
 من المضمين كرهت زيدا اياه والمظهر من المضمين كرهت زيدا اياه والمظهر من المضمين
 اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمين كرهت زيدا اياه والمظهر من المضمين
 بدل البعض من الكل بدل الاشتغال ايضا لا اشتغال الاول على الثاني لكونه كلاله ولكن
 المشهور افراده بالتثنية بيد البعض من الكل ولا بد في بدل البعض والاشتغال اذا
 كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقا بالاول وانها ليسا ببدل
 احدهما بل جوررت التثنية في الثاني بالاول كقوله تعالى قتل
 اصحاب الاخذ ورايت الاشترها رقصتهم وانهم ملأوا الاخذ ودنارا قال الكوفيتون
 يجوز سد اللام مسد العنبر نحو قوله مطرنا السهل والجبل اي مطرنا ارضنا على
 حذف المضاف سهلهما وجبلها فهو نحو قوله كحاف الضيف والبرودة قال
 ابن الخطاب لا يجوز جاني زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا
 السهل والجبل فمضى في باب التأكيد قوله ولا يبدل ظاهرا من مضمين الا ان اعلم
 ان بدل البعض والاشتغال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب
 قال الشاعر في بدل البعض
 اودعني بالسجن والاداهم رجلى ورجلى سقنة المناسم وقال
 في الاشتغال فديني ان حلك ان يطاعا وما النيتني حلي مضاعفا

في معرفة بدل الغلط

منه في النكرة بدل الغلط على اقسام

بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاختصاص لا يجزئ نحو في المسكين مررت ولا عليك الكرم
 قالوا لان البدل ينبغي ان يبين ما لم ينفذ المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل واقادة
 بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرا لان مدلول هذه الثلاثة غير مدلول
 الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد التفسيرين
 اي المتكلم والمخاطب وهما حرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من المبدل
 منه فيكون انقص في الاقادة منه اذ المدلولان واحد في الاول وزيادة تقرير وجوب
 الاختصاص منع اتحاد المدلولين في بدل الكل ذكرنا في هذا الباب ولولا هذا كان
 الثاني تأكيد الاقادة الثانية في المثالين زيادة قايمة من صفة المسكن والكرم
 ظاهرة ولا يصح نقصان الثاني في التعريف من الاول الا ان يري الى جواز مررت بزيد
 رجل عاقل وقوله فلا وانيك جزم منك البتة فرت نكرة اقادة ما لا يقصده المفعلة
 وان كان في المعرفة قايمة التعريف التي ليست في تلك النكرة واستدل بالاختصاص
 بقوله تعالى ليجمعنكم الي يوم القيامة لا ريب فيه ان حشرنا والباقيون يقولون
 هو نعت مقطوع للزعم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت منقطع
 يصح انتفاعه بغيره بل يكفي فيه معنى الوصف الاستري الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة
 الذي جمع ما لا وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير الا لازم الاستتار وهو في الفعل
 امر او تفعلي في الخطاب وافعل وتفعلي واذا وقع ما جزم ذلك فهاك فعلا
 مقدرا من جنس الاول نحو **يجمعني جملك اي يجمعني يجمعني جملك** ولعل
 ذلك استقبا حال ابدال الظاهر مما لا يقع لظاهره ولا ضميرا بارزا اذا ابدل بممتا
 تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتضائ النعت بالبدل نحو من لقيت اذ يدا امرعرا
 ليسين انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تعالى عمن يتسألون عن النبا العظيم
 فهو كما نه جواب الاستفهام وليس ببدل واختلعت النجاة في المبدل منه فقال
 المبرد انه في حكم الطرح معنى بنا على ان المقصود بالنسبة هو المبدل منه وعلى
 ما ذكرنا من موايد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح
 معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان المبدل منه ليس في حكم الطرح
 هو الضمير اليه في بدلي البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا
 لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك او ملئت بشايعه كذلك نحو الذي
 ضربت اخاه زيدا كرسير وقد يعترض الاول في اللفظ دون الثاني قال
 وكان له الحق السراة كانه ما حاجبه معين لبواد
 ولم يقتل معينان وقال
 ان السيوف قد قهرها ورواحها نزلت موازن مثل قرن الاغضب
 ولو كان الثاني في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وقد يبدل الفعل من
 الفعل اذا كان الثاني راجع البيان على الاول كقوله تعالى ومن يبعده ذلك يلق
 انما يضاعف له العذاب وكقول الشاعر

ان على الله ان يتابعنا نؤخذ كرها او نجي طائعا
 ولو كان الثاني بمعنى الاول سوا لكان تأكيد لا بد لا نحو ان تنصرت يقرن انظر
 ولا اعرف له شاهدا والذي يتصل به مذكورا ان كان واقيا بما في المذكور من الاعداد
 جاز في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى قد كان لكم اية في فتيين التقتا
 فية تقابل في سبيل الله لا اية اي منهم فية وقال الشاعر
 وكنت كذى رجلين رجل ضحجة واخوي ري فيها الزمان فشلت
 بيد ري رجل رفعا وحجرا وان لم يف تقين الرفع نحو مررت برجل فاضل
 واخر كريب وقد جازى في غير في البدل باضا راعني كاتري باب
 الوصف واعلم ان التتابع اذا اجتمعت يدي بالنعته شعر بالتاكيد شعر بالبدل
 شعر بالمسوق اما لا يتبع بالنعته قبل التاكيد فلما مر في تقليل قوله ان
 النكرة لا تركه وابن كيسان يقدم التاكيد على النعت اذا نعت بغير ما لا ينفذ
 الاول بخلاف التاكيد وانما تقدم التاكيد على البدل لان مدلول المبدل غير
 مدلول المتنوع في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متنوعه واما تقديم المبدل
 على المتنوع فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او بالعضوية والاشتمال
 واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متنوعه **قوله عطف البيان تابع غير صفة**
يوضح متنوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمرو فضله من البدل لفظا في مثل انا ابن
الشارك البكري بشر قوله يوضح متنوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق
 اصل نسبته او تحول النسبة لجزائه وعدم ايضاح المتنوع لمتنوعه ظاهر وكذا البدل
 عند الحاجة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف
 البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة والاولى ان يحذف هذا الحد الا ان الثلاثة فيدل
 فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحذف بدل الغلط بما حذبه المصنف مطلق البدل قوله اقسم
 بالله ابو حفص عمر فقتله انه ابي اعراي الى عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال
 ان اهلنا له ثم وان على ناقة دبر عفا فقتلوا سحله فظنه كاذبا فله حمله فانطلق المبراني
 فحل يعبر ثم استعمل البعيا وجعل يعون وهو يمشي خلف جدير
 اقسم بالله ابو حفص عمر فقتله من نقت ولا دبر اغفر له اللهم ان كان في
 وعمر قبل من اهل الوادي فجل اذا قال اغفر له اللهم ان كان في حشره قال اللهم صدق حتى
 التفتا فاحذبيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذ اي نعت عفا فجل فحقق على بعيره ونز
 وكساه قوله في مثل انا ابن الشارك البكري بشر **قوله** قال انما قلت في مثل اشارة الى ان
 العنق يقع في غير هذا الباب ايضا كقوله يا اخانا الحارث ولا يجوز جعل بدلا لعدم
 جواز الحارث وكذا يا غلاما زيدا او لوجعل بدل لوجب الغم وقد ذكرت ما عليه في باب
 البدل والعنق يجوز الضارب زيدا فلا يشترطه الاستدلال بهذا النعت على ان الثاني
 عطف بيان لا يبدل والمبرد انكر رواية الجوزي في بشر الا انصب بتأويل انه بدل
 والبدل بحج جواز قياسه مقام المتنوع والبيت المبرر الاسدي وتمامه عليه الطير رقبته وقوله

معدا

قال شارك عدينا الى مفعولين **فعله** عليه الطير **ثانيهما** ان جعلناه بمعنى المصير والانهو خال
وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا عليه وان كان مبتدأ فهو حال من الصغير المستحق المستكن
في عليه ونحو قوله عجبني زيد عليه ومن عمر وجوده الثاني فيها كانه عطف بيان والمعلول عليه
محدوف والاصل عجبني شئ من اوصاف زيد عليه وحاصله من خصال عمر وجوده وكذا كسرت
من زيد يده اي كسرت عضوا منه يده حذف المعلول عليه واقترن المعلول مقامه كما يحذف
المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاء في الازيد وهذا اخر قسم المعربات من
الاسماء والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه اجمعين
قوله المبني ما ليس من الالف او وقع في مركب المبني كما مر في حد العرب ضربان اثناسيني
للفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلثة والالف باثنا
وزيد عمرو بكر واثناسيني لوجود المانع من الاعراب مع حصول مجيء وذلك المانع مشاهدته الحرف
او كونه اسرف فعل كما يحكي قال ولا يشهد الحد بلفظة اولها الحرف وواحد الشيين هاهنا لا للشك
الذي بنا في تبين الماهية قال ولم اقل في حق ما لا يختلف اخر كسائر النحاة لان معرفة انتقاء
الاختلاف ضرر على تعقل ماهية المبني فلا يستقيم ان يحصل تعقل ماهية المبني في حال معرفة
انتقاء الاختلاف فيؤدي الى الدور كما ذكرنا في الاعراب هذا كلامه وقدمنا الكلام عليه في حد العرب
فلا ينبغي وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو
يعرفها كان تقريرا للنبي بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني **والقائه ضم ونسخ وكسره**
اي القاب حركات او اخره وشكونها والضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها
سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات العرب كقولك في زيد انه مستحرك
بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم **الضم** اجل انه مستحرك بالضم ولا تقع
في حروف البناء فلا يقال ان يازيد ان مبني على الضم واما القاب الاعراب فانها كانت مطلق
على الحروف ايضا في نحو جاني زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة ولا يقال في نحو لارجلين
انه مبني على الفتح هذا كله على مذهبه المصنف والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم
يصنعوا القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر والالتفات المعينة فالرفع كالضم
والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يسمون على حروف لقيامها مقام حركات
الاعراب اسما للحركات مجازا فنقولهم في نحو يايت الزيدان ان الزيدان منصوب مجازا وكذلك
اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلاق اسم المصوب على التائب مجازا فنقول ان السموات
واحد خلق الله السموات واما احد ان الاول منصوب والثاني مجرور ونمايش المانع على هذا
ان يطلق على الحروف القايمة مقام حركات البناء اسما لتلك الحركات مجازا فيقال في لارجلين
انه مفتوح وكذلك لاسلمات عند من يكثر ويقال في يازيدان ويازيدون انها مبنيان
على الضم مجازا فلا يكون اذن لفظ المصم على النحاة اطلاقا ان يازيدان مبني على الفتح
ولارجلين على الضم وجه هذا والتميز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وكوبها
في اصطلاح البصريين متقدمهم ومناخرهم يقتضي على السامع واما الكوفون فيذكرون
القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما **قوله في المعربات** واما

ولا يفرق بين المعربات

اولا على الالف واللام والهمزة

الالف

الاشارة والموصلات والمركبات والكتابات واسماء الانفال والاصوات وبعض القلوب
حصر جميع المبنيات جملة وليطلب لكل واحد منها علته البناء الاصل في الاسماء الاعراب كما مر
في اول الكتاب وان كان مبني على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان احدهما البناء على
الحركة فان اضل البناء التكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واخرى الحركة المعينة لم
اختيرت دون الباقيين **قوله والمضمر ما وضع المتكلم والمخاطب والغائب تقدم ذكره**
لفظا او معنى او حكما ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت
لا يصلحان الالمعنيين وكذا ضمير الغائب فمن ان المراد هو المذكور فينبغي نحو جاني زيد
واباه ضربت في المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذلك الاسماء الظاهرة فانه
لوسي المتكلم والمخاطب بعلمها فمنها التباس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب لم يأتواهم
انه غير الاول وانما بعيت المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتا في ضربت
والكاف في ضربك ثم اخرجت بقية المضمرات نحو انا ونحن وانما ومما مجرما طرودا للباب
واما لشبهها بالحروف لاحتمالها الى التفسير اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم
الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الا فرادى واما لعدم موجب الاخر
فيها وذلك ان المتعني لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات
مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب الاستدراك ان كل واحد من المرفوع
والمضنوع والمجرور له ضمير خاص قوله ما وضع المتكلم يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب
وقولك لزيد يازيد افضل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على
المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضع المتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم
الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم المذكور من شعر قلت
يا تميم كلمهم نظروا الى اصل المقادي قبل البدء ولهذا يقول المستحق يزيدي زيد ضرب
ولا يقول يزيدي ضربت لانها ليست تقدم ذكره كقوله يوي ونحوها وانما جازيا تميم **كلم**
لان بادليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم ويدخل في حده لفظ المتكلم والمخاطب
الا ان قال ما وضع المتكلم به او مخاطب به اي متكلم بهذا اللفظ الموضع والمخاطب به وكذا
في حدة اسم الاشارة ينبغي ان يعيد يقال ما وضع لمشار اليه به من لا يدخل لفظ المشار اليه
قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا
نحو ضرب زيد غلامه والاخر متقدم لفظا تقدم را نحو ضرب غلامه زيدا اذ زيد
متقدم في اللفظ تقدمه بالكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي قسمين احدهما ان
يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر حجة مدلول ذلك اللفظ قوله تعالى
اعدوا ما قرب للفقوى اي العدل اقرب لان العدل يدل على المصدر والزمان والثاني
ان يدل سياق الكلام على المفسر التماسا لا نقصا كقوله تعالى ولا يوبه لانه لما ساق الكلام
قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ضمير مورث تجري الضمير عليه من حيث
المعنى هاتئذ بكلامه رحمه الله تعالى وفيه مخالفة لطريقته المألوفة لان عادته
جعل التقدم برسم اللفظ لا قسما كما قال في اول الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل لفظا

لغائب م

القدم اللفظي

القدم المعنوي

او تقدمه او قال بغيره التقدم بينهما تقدم شرقي **قال** واللفظ في ما عده نجعل نحو ضرب غلامه
 زيد مما تقدم معنى اولى اذ هو متقدم معنى وتقدم لفظا فاذا جاز سلب للفظية عن هذا
 المتقدم بان يقال ليس لفظ المتقدم كذا قبل الضمير فكيف يكون المتقدم لفظيا فان
 قال اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقدم فيقول فقد جازا هو اقرب ايضا
 من هذا التفسير لان التفسير فيه كانه متقدم اللفظ ايضا في التقدم ولا فرق بينهما
 الا ان المتقدم في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المتقدم في نحو اعد لوا هو اقرب
 التقوي والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقدم بري وكلامنا في التقدم اللفظي لاقى
 المتقدم الملفوظ به او المتقدم وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو انه في ضرب
 غلامه زيد لا بد من تقدم مبرجع اليه هذا الضمير تقدم لفظيا او معنويا وهو راجع
 الي زيد وهو متاخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز جعله من باب المتقدم
 معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان نقول التقدم اللفظي ان يترك المتقدم قبل الضمير
 ذكر اصريا سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث
 المعنى متقدم على المفعول او كان من حيث المعنى متاخر كقول تعالى واذ ابتلى ابراهيم
 ربه لان المفعول من حيث المعنى متاخر عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم مما يصلح للتفسير
 شيئا فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاني زيد وبكر فضرته اي ضربت بكرا ويجوز
 مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاني عالم وجاهل فاكرمه والتقدم المعنوي ان يكون
 المفسر مصروفا متقدما بل هناك شي اخر غير ذلك الضمير يقتضي كون المتقدم قبل الضمير
 وذلك ضروري كعنى الفاعلية المتقضى كون الفاعل قبل المفعول ورتبة كضرب غلامه زيد
 ومعنى الابتداء المتقضى كون المتقدم قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المتقضى
 تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهمه زيد وكذا ضربت في داره زيد وكلفظ الفعل المتضمن
 للمفسر والمفسر متصل بذلك الفعل نحو هذا سرقة للقران يدسه او منفصل
 عنه نحو قوله اعد لوا هو اقرب التقوي وقوله تعالى بل هو شر لهم وكد الصلوة كقول **قال**
قال اذ اجر السعيه جري اليه اي الى الله **قال** ساء الكلام المستعمل والمفسر
 استلزاما قريبا كقوله تعالى ولا يربيه لان سياق ذكر الميراث والى على الميراث ولا
 التزاعية او بعبارة كقوله تعالى من توارث باحباب اذ العيش يدل على توارث الشمس وقوله
 تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على
 ان المنزلة هو القول مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القران وكذا قوله تعالى
 ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع لفظة على في قوله تعالى كل من عليها فان وكذا
 قوله تعالى فان كانت واهن اي ان كانت الوارثة واهن اذ هو في بيان الوارث **قال** والتقدم
 الحكمي ان يكون المتقدم موحرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك
 الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لفظا ولا معنويا الا انه في حكم المتقدم
 نظرا الى وضع ضمير الغائب وانما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه
 الواضح معرته لانفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدم مفسره بقى بينهما

منكرا لا يعرف المراد به حتى ياتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فافضل
 لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه قلت قصد التخصيص والتعظيم في ذكر
 ذلك المفسر بان ذكره او لا شيئا منهما حتى تستوف نفس السامع الى العثور على المراد به
 ضمير مفسره فيكون وقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال ولا بالتفصيل
 ثانيا فان قلت هذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرنا ام يصير نكرة لعدم
 شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت الذي ارى انه نكرة كما يجي في باب المعرفة وعند
 النجاة يبقى معرنا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مسبقا
 فتقبل الوصول الى التفسير فيه الا بها من الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه منع
 اختصاصها بالنكرات وانما حكوا بيقا به على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما فات
 بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكسب التعريف من المضاف اليه اما
 الجبران في رتبته رجلا ونعم رجلا وبش رجلا وسائلا فظاير لان الاسر المميز المنسوب
 لم يوت به الا لغرض التمييز والتفسير نفسه على التمييز مع عدم انفصاله عنه قايصر
 مقام المفسر المتقدم فاجبران في مثله في غاية الظهور وقرب منه ضمير يبدل منه منسوخ
 نحو مررت به زيد اذ لم يوت بالبدل الا للتفسير واتا في الثاني والقصة فاجلة بعين وان لم
 تات كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان تقدمه لتخصيم الشأن بذكره بجملته مفسرا
 ثم اتصال الخبر المفسر بالمتبدا سهل الاتيان به مبهما في هذا التفسير دون الاول ولما تآخر
 المفسر في تباين التنازع نحو ضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لاث
 يجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به بمجرد التفسير
 بلا فصل كما في نعم رجلا زيدا وقصد التخصيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشأن والاول
 في ضمير المتنازع معدومة اعني قصد التخصيم والتمحي بالمتبدا للتفسير واتصاله بالمفسر
 فضعف فنشرح حذف الكسائي الفاعل مع ان فيه محذورا ايضا وما اجاز له المحرر
 والاختصاص من نحو ضرب غلامه زيد اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المتقدم ليس
 باضعف مما اركبه الصلة لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كانا العاقل والمفعول
 واحد لزم من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصري في باب التنازع **قال**
 المصنف اردت بالتقدم الحكمي انك اذا قصدت الا بها من التخصيم فتعقل المفسر في ذلك
 ولم تصرح به فلا بها من على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع اليه
 المذكر قبله فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا يتم ما ذكره في باب التنازع
 اذ لا يقصد هناك التخصيم **قال** وهو متضمن ومنفصل فالمتفصل المتضمن
بنفسه والمتفصل غير المتضمن يعني المستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله
 يكون كالاستتمه لها بل هو كالظاير سواء انفصل عن عامله نحو ما ضربت الا اياك واصل
 به نحو ما انت قائما عند الحجازية وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو
 ما اليوم انت قائما فليس كالجزم قبله واللام مجزأ انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل
 بعامله الذي قبله ويكون كالاستتمه لذلك العامل وبعض حروفه فالضمير المستتر في نحو

استتم الحكمي

زيد ضرب ويضرب وهذا تضرب وضربت واضرب امرا واضرب وتضرب في خطا بلغة كقول القضا
 نحو زيد ضرب والزيدان ضاربان الى اخره تقاربتا كلها متصلة كما ينبغي تحقيقها وليس المستتر
 فيها ما يبرز نحو زيد ضرب هو وعمر واسكن انت وزوجك الجنة وهذا زيد ضاربه يبل السائر
 في الجمع تاكيد للفاعل لا فاعل كما ينبغي شرحه وفي منفصل يدل قولك زيد ضرب اليوم وهو عمرو
 وهذا زيد ضاربه اليوم هي **قوله وهو مفعول ومنضوب ومجرور فاعل مفعول والتضروب**
متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاولى ضربت المجرورين الثاني
انت الى من والثالث ضربت الى ضربين والرابع اياي الى ايا من والخامس ثلاثي وفي
اي ثلاث من ومنه وعلم ان الضمير انما كان مفعولا ومنضوبا ومجرورا لان الضمير كقولنا
 قايض مقام الظاهر رفع الالتباس وحسن اوله والاختصار فيكون كالظاهر مفعولا ومنضوبا ومجرورا
 وانما لم يكن المجرور الامتداد لان المتصل كذا ذكرنا هو الذي كذا مجزوء الاخير لفاعله بحيث
 لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل ليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر
 قلت ذلك منع الظاهر فيجب فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير الذي هو اشارة انضاما لبقائه
 من الظاهر وكل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون ثمانية عشر معنى لان كل واحد منها انما ان
 يكون متكلما او مخاطبا او غائبا وكل واحد من هذه الثلاثة انما ان يكون لمفعول او مثنى او مجموع
 صارت تسعة وكل واحد من التسعة انما ان يكون لمذكر او لمؤنث وقصار المتكلم ستة وللخاطب ستة
 وللغائب ستة وصنوا المتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا
 وضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكور والمثنى المؤنث
 والمجموع المذكور والمجموع المؤنث وانما اشركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث معروفا كان او غائبا
 لقلة الالتباس في المتكلم وانما ارجل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة وهي ناكدة قولك نحن
 ولم يزد والمثنى الفاعل والجمع واو كان فاعلوا في مثنى الخاطب وجمعه والغائب وجمعه لا ت
 مشاهما اشركوا ضم اليه لفظا اخر مثله يدل انك اذا قيل انتم قلت انت يا زيد انت
 يا عمرو وانت يا خاله واما اذا قلت نحن واددت المثنى فتقول لك فصل قلت انا وزيد
 وانا وانت او انا وهو وتقول في الجمع انا وزيد وعمرو وليس كل افعاله انا فاعل المكن شتر ط
 المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ حاصلا لم يميزهم بصرفا تنقيتها وجمعه
 على ما جرى عليه سائر التثاني والمجموع فارتجوا المثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للاس
 من اللبس بسبب القرين وقد يقول المعظم نفسه فعلنا ونحن ايانا قد انفسه كاجاعة ووضعوا
 منها للخاطب خمسة الفاظ اربعة منها نفوس وهي ضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت
 مشتركة بين المثنى المذكور والمثنى المؤنث وهو ضربتها وحكم الغائب حكم الخاطب في التثنية
 والاشترائك نحو ضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت
 التثنية والتثنية تانيث ويجب ان يكون المقدران في ضرب وضربت مغايرين كافي السائر
 نحو موهي هذا بنية الانواع الخمسة جارية هذا المجري ان المتكلم لفظين وللخاطب
 خمسة وللغائب خمسة وقصار المجموع ثماني عشرة كلمة ثمانية عشر معنى واعتلم ان اوله
 ما ابتدئ بوضع من الانواع الخمسة ضمير المفعول المتصل لان المفعول مقدم على غيره

لكونه اخبر فنقول انما ضموا الثاني في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم
 بها لان القياس وضع المتكلم اول الامر الخاطبة الغائب وفتحوا الخاطب من قايض المتكلم
 وبينه وتختصا وكسروا الخاطبة موقفا ولم يكسروا الامر بكسرها الخاطبة وفتحوا الخاطبة
 لان خطاب المذكر اكثر من التخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث فخص للفرق بالتخفيف
 فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في ثما وقيل واو الجمع في ثما والاول
 يكتسب المثنى بالخاطبة اذا اشبهت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمة وكان اولى
 الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف
 الصحيحة الى حروف العلة اختصها ولكونها من مخارج الواو اي شغوية ولذلك ضم ما قبلها
 كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يلبس ضمير اشهر من اثبات الواو
 مضمونا ما قبلها وذلك لانهم لما سوا الضمير وجمعوها والنقد بوضع متصلا بالتخفيف كما
 قلنا لما يترأى بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بها في هذان والذات
 والذاتون والذاتين فوقع الواو في الجمع في الاخر مضمونا ما قبلها وهو مستقل حشا كما ستر
 في **الترجيم** فحذفوا الواو وكسروا الميم التي ضموها لاجل الاس من الالباس بالمثنى ثبوت
 الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضمونا ما قبلها فلان ذلك مستعمل في الاسم المرب
 كما ينبغي في التصريف واما ان ولي ميم الجمع ضمير نحو ضربته وجب في الاعرف رجوع الضم
 والواو لان الضمير لا يضاف له ضار كغير حروف الكلمة فكان الواو لم تقطع طرفا وجوز ليس
 حذف الواو وتكسب الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ما ذهب اليه واذا لم يميم الجمع
 ما كان بعدها ضمت الميم رد لها الى اصلها وقد تكسر كما ينبغي وزيدت للمؤنث ثوب
 شدة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختصوا اللون لما صحت بسبب الغنة
 للميم والواو مع كون الثلاثة من حروف الزيادة واستتر ضمير الغائب والغائبة
 لانه لما كان مفسرا للغائب لفظا متقدما في الاصل خلافا للمتكلم والخاطب او اذ كان
 يكون ضمير الغيبة اخبر من ضميرها فابتدأوا في المزددين بغاية التخفيف وهي التقدير
 مرادهم ان **اللفظ** بضم الميم واقتصر الميم مذكورة وموزنة على الالف الذي هو علامة
 التثنية في كل مثنى وعلى الواو في جمع المذكورة **تد** يستغنى بالضممة عن الواو في الضرورة
قال فلان الاطباء كان حولي وكان مع الاطباء الاناس
 استغنى لا الواو المضمومة ما قبلها في الاخير واقتصر على وزن واحد في مقابلة الواو اذا
 واحدة وقول الخاتمة ان الفاعل في نحو زيد ضرب وهذا ضربت هو وهي تدريس لبيان العبارة
 عليهم لانه لم يضع لهما ضميرين لفظا فغيروا عنهما لفظ المفعول المتصل لكونه
 مفعولا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو ذلك المصيرج به وكيف ذا وجوز الفصل
 بين الفعل وهذا المصيرج به نحو ما ضربت الا هو فان قلت بل المفعول المصيرج
 به ضمير المتصل فهو محكم والي هذا نظر من قال من الخاتمة ان المقدر في ضرب
 وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفه او مثله وذلك لان ضمير المفعول
 ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما الثاني ضربت وضربت في حرف التانيث

وهو الخاتمة ان الفاعل في نحو زيد ضرب وهذا ضربت

لا ضمير بدليل ضربت همد وقل جعل الالف والواو والنون حروفاً كما الثاني كما يجي في آخر
الكتاب نحو قاتلنا اعدائنا واكلمنا البراعين ويعصرن السليط اقاربه هذا كله في الماضي واما
في المضارع والامر فلم يبرز الضمير في الفعل ونفعل لاشعار حر في المضارعة بالفاعل
لان الفعل شعربان فاعله انا ونفعل شعربان فاعله انا ونفعل شعربان فاعله انا ونفعل شعربان فاعله انا
والنون بالنون وكذا يفعل نفس في المفرد الغائب فلم يجزوا له الى ضمير بارز واما
تفعل فانه وان كان محتملاً للمخاطب والغائبة لكنهم لم يبرزوا ضميره اجر المفردات
المضارع مجدي واحد في عدم ابرز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاختصاص
على ان قاله اليا في تضرعين ليس بضمير بل حرف ثابت كما قيل في هذيل والضمير
لان الاستتار وانه استنكر الحكم يكون ضمير المفرد ثقيل من ضمير المثني
مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما افضل امر ولا تفعل فيها حكمها حكم
تفعل للمخاطب لان الامر والهي مأخوذة من المضارع كما يجي في قسم الالف
ومذهب المازني ان الحروف الاربعة في المضارع والامر اعني الالف في المثنيات
والواو في جمعي المذكر واليا في المخاطبة والنون في جمعي المونث علامات كالف
الصفات وواوها في نحو ضاربان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عند
ولعل ذلك محملاً للمضارع على اسم الفاعل واستنكاؤه الوقوع الفاعل بين الكلمة
واعرابها اي النون واما الضمير المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة فلم يبرز ذوها لانه عريضة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاء ذوها
له بمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسن الافعال والظروف على ما يجي
بعد وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء ومجموعها الجامدة كالزبدان والزيد وت
حروف زبدت علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات ومجموعها لات
الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات ومجموعها فصارت الالف علامة للمثنى
والواو علامة للمجموع فلم يمكن ان توصل الف الضمير وواو بالمثنى والمجموع لئلا يجمع
الفان وواوان فاستنكر الضمير ان الالف والمثنى والمجموع والمثنى والمجموع والمثنى والمجموع
الالف والواو الظاهر من لبيبا بضمير من انقلابها بالعوامل تحولت ضاربتين وضاربتين
والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على غايته نحو قولك جاري زيد راكبا غلامه فلم يعمل
جاري في غلامه وكذا استنكر النون في ضاربات ومضروبات فبعث الاستتار الضمير في جمع
المذكر اذ هو الاصل واذا استنكر في المثنى والمجموع فالاستتار في مفرداتها احد
فلزم الاستتار في الكل فلا تدري الفاعل ضمير بارز في الصفات الا في نحو انا يصير
ها وما قايم انما واما في نحو زيد عمر وضاربه موقفاً لمنفصل ليس بفاعل بل موقفاً كيد له
لما سيجي شرح لما فرغ من وضع المرفوع المنفصل في الافعال والصفات اخذوا في
وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا المتكلم المذكور المونث وقد تبدل ههنا ههنا
نحو ههنا وقد تبدل ههنا ههنا فاعلت وقد تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين
همزة ونون مفتوحة والالف يوتي بها بعد النون في الوقت لبيان الفتح لانه لو لا

الالف

الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفه لشكون النون فكذلك يكتب بالالف
لان الخط مبني على الوقت والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد يبين فتحها وقفاً بها
التكت قال حاتم هكذا خردني انه قال اي الشاعر
ان كنت ادري فعلي ببدنة من كثرة في عمن اسد
وبنو يميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتونها الوصل في الضرورة
كقولهم علوت
انا سيف العشيرة فاعرفوني جميعاً قد تدرت السامنا
مجا في قراءة تان اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة
قاله ابو علي لا يعرف حروفها من الميم وغيرها فالاولى ان لا يثبت الالف وصلها في موضع
ومذهب الكوفيين ان الالف في النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل في اغلب
مع فتحة النون او سكونه ومعاينة ههنا التكت له وقفاً لبيان على زيادته وكونه لبيان
الحركة وقفاً ونحو المتكلم مع يرم مثل نافي المرفوع المتصل في ضلالتهم المشي والمجموع
والعلة كالعلة ونحو بكه للساكنين وضمه امثا لكونه ضميراً مرفوعاً واما لانه على الجمع
الذي حقه الواو واما انت الي انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انما
عندهم ضمير صابح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدوا بالمتكلم وكان القياس ان يثبتوه
بالشأن المضمومة نحو انت ان المتكلم لما كان اصلاً جعلوا اشركه العلامة له علامة وبيّنوا
المخاطبين بتأخر حريفه بعد ان كالاسمية الكلمة وقالت بعضهم ان الضمير المرفوع هو
التا المنصرفة فكانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعوها بان تستقل لفظاً كما
هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواتها وهو ان الكاف المنصرفة كانت
متصلة فارادوا استقلالها لفظاً لتصير منفصلة لجعلوا ايتاماد لها فالضمير في التي
تلي ايتا وايتاماد لها وما اري هذا القول بعيداً من الضوابط في الموصفين وقاوا في
الغائب هو وهما وهم وهي وهما وهن فالواو واليا في هو وهي عند البصريين من امثل
الكلمة وعند الكوفيين للانشاء والضمير هو لها موحدها بدليل التشبيه والجمع فانك
تخذفها فيها والاول هو الوجه لان حروف الاشباع لا تستحرك ايضا حروف الاشباع
لا يثبت الا ضرورية وانما حركت الواو فالنا لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح
كونها ضميراً منفصلاً اذ لو لا الحركة لكانت كاشاً كاشاً الاشباع على ما ظن الكوفيين لا تتحرك
انك اذا اردت عدم استقلالها سكنت الواو واليا نحو هو وهي وكان قياس المثنى والمجموع
كل مذهب البصريين هو ما وهما وهما وهن تحذف الواو واليا والاشباع في الكلام
في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جميع المونث على ما ذكرنا
في المنفصل سواء هذه الضمير المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر
والصفات وليست كالمرفوعة المتصلة فانه لا يشترك بين الماضي والمضارع منها الا في
الالف والواو والنون كما ذكرنا نقول ما ضرب الامو وما يضرب الا انا واصار
هما وتسكين ههنا هو وهي بعد الواو والفاو ولا م الابتداء جاز كما يجي في التصريف وقد

تسكن بعد كاف الجوايض شاذ او قد تحذف الواو والياء اضطرارا لقوله فبيناه بشري رحله
قال قائل لمن جعل رخوا الملاط بجيب وقوله دار لسعدي اذ من هوا ك وتسكينها قيس
واسد وتشددهما هذان قال

• وان لسان في شهدة يشيقي بهلوه هو على من صبه الله علف حرف
شمر لما فرغوا من وضع المرفوع شذوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات
بلا واسطة والحرف علامتها بواسطه فابتدوا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصلة وشذوا
بينه وبين المجرور كما يجي بعد فوضعوها المتكلمة يا اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب
الاضافة ونال المتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل الساكن في التثنية
عوك كما كرك كما كن وعبر العرب يلحق بكاف المذكور اذا اتصلت بها الضمة والفاء بكاف
المونث يا كما حكي سيبويه اعطيتكاه واعطيتكته تشبيها لكاف بالهاء نحو اعطيتكاه واعطيتكته
قال ابو علي وقد تلحق الياء تا المونث مع الهاء قال دميتيه فاصدت وما اخطأت
الرمية وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء
نحو بكركم وبكن وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو عليكم واسكان الميم كما مضى
في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المنصوب المتصل الغائب من هذا القسم اختصروا وسفروا
به من المرفوع المتصل الغائب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوها يا هي الفاء
فصار هاء لان ضمير المذكور اذ اولى الكسر قلب واوه ياء نحو هي لما تذكره فحذفوا اللباس
المونث بالمذكر وحركة هاء المذكورة لان يكون قبلها يا او كسرة فان كان قبلها احد هما
فاهل الحجاز يقولون ضمتهما ويقولون بهو وكذا نحو وغيرهم يكسر ونها وعلته ان الهاء حرف خفيف
فهو اذا جاز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلت يا الهاء لاجل
الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء متفق عليه الا ما حكي ابو علي ان ناسا من بكر ابن ابل
يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنها ومنهم ومنها اتينا فاعادوا الكلام
في حركة الهاء اما الكلام في اشباع حركتها وتركه فتقول ينظر في هاء المذكور فان وليت
المستحرك اشبع حركتها نحو هي وهو وضروها غلاما هو فستولد من الضم واوس الكسر
يا ويؤنقيل وكلاهما يجوزون حذف الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع
ابقاد ضمة الهاء وكسرها نحو به وعلامه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقول

• بنت لدي البيت العتيق اريغه **•** ومطوي مشتاقان له ارقان **•**
وعبرهم يجوزونها اي اختلاس الحركة وحذفها الضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت
ها الضمة ساكنة حرف لين كان الساكن كعليه او غير كمي فاختار اختلاس الحركة اي
ترك الواو لان الهاء حرف خفي كقلنا فكنا التقي ساكنات وابن كثير يصل مطلقا
نحو عليهم ونهوه ونحوهما فعلى هذا يجي في هاء المذكور الذي بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها
وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات والكسرة اكثر واشهر الاولى كسر الهاء من غير
وصل ياء وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسرة لان في الاول تشبه التقاء الساكنين والثانية
كسرها مع وصلها ياء نحو هي وعليه وهو بعد الكسرة اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا في الثالثة

ضم الهاء بلا واو ونحو عليه وبه الرابعة ضم الهاء مع الواو ونحو عليه وبه ياء اذا كانت
بعد الكسرة لغة خامسة وهي اشباه كسر الهاء شيئا من الضمة بلا وصل وان حذف قبل هاء المذكور
حرف لين جزما نحو برضة ونضله او وقفا نحو فالبته واغزه جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك
قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذف عارضا وجاز اسكان الهاء الجرا
للرسل مجري الوقف وقد قري بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين
فان كانت قبلها فتحة او ضمة فهي مضمومة لا غير نحو لها وغلامهم وان كان الف لو او واو ساكنين
صحيح فذلك لان الاء حكي ابو علي من نحو منه ومنها منهما واضربها واضربهم على ما مضى للاتباع وعد
الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فن قال في الواحد بهو وعليه وهم اهل
الحجاز قال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان غلاميهما وغلاميهما فغلاميهما وغلاميهما
وبغلاميهما وبغلاميهما وجمرة بضم بضم في جمع المذكور ثلاث كلمات عليهم واليهم ولديهم قبل
ذلك لكون الياء فيها بدلا من الالف فاعطى الياء حكم اصلها وقد جاء علاه والاء ولداه على الاصل
وكان يجب على هذا التعديل ان يقتصر في الواحد والمثنى وجمع المونث عليه عليها عليهم
ولم يقتصر او لعل ذلك لا يتبع الاضطرار وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين
مطلقا كان الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة الهاء اما ما مضى في جمع الهاء المكسورة
فلا يخ من ان تقف عليها او لا فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها
وكذا جميع الضمائر تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبكم الالف في نحو ضربتها وبكم
وان لم يقف عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها مستقر كانه او ساكن فان كان بعد هاء ساكن
فكسر الميم لا يتبع كسر الهاء والتقاة الساكنين اقيس نحو من دونهم امراتين وعليهن المذلة
على قسرة ابي عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل فان كان بعد هاء متحرك
فالا سكان اشهر نحو عليهم غير المنصوب عليهم وبعضهم يشيع ضم الميم نحو عليهم في المنصوب
عليهم وبعضهم يشيع ضم الميم نحو عليهم وغير غير المنصوب كقراءة ابن كثير واشباع الكسر
في مثله اقيس للاتباع فصار الميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل
الساكن والكسرة والضم كلاهما مع اختلاس اي تركه الواو وثلاث قبل المتحرك السكون
واشباع الضم واشباع الكسرة وان كان الميم بعد الهاء المضمومة في نحوهم وعليهم في لغة اهل
الحجاز وفي نحو غلامهم وضروهم وقصامهم على ما هو متفق عليه وفي نحوهم على الاشهر وكذا في اتم
وضروهم وغلامهم فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الاقبيس والاشهر
للاتباع والتطرا الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وهو في غاية القلة وسعه لو على ثلاث
قبل المتحرك الاولى اسكان وهو الاشهر الثانية ضمها وصلها بواو الثالثة وهي مختصة بضم
قبل هاء كسرة او ياء كسر الميم وصلها بياء عليها وهي في كسر الميم لجانسة الياء او الكسر
قبل الهاء قبل الواو لاجل كسر الميم ومنهما ايضا ابو علي شذوا فرغوا من وضع المنصوب
المتصل حذفوا وان وضع المنصوب المتصل فجاوا بيا متلو بصيغة ضمير المنصوب المتصل
واختلفت الحاجة فيه فقال سيبويه والحليل والاقفش والمازني وابو علي ان الاس
المضمر هو انا الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعد حرف يدل على احوال المرجوح اليه من التكلم

والغيبه والخطاب لما كان اياها مشتركاً كما هو مذهب البصريين في الثالث بعد ان في انت ثلث
وانما وانتم وانتم وقد مضى وقال الخليل والاختصاص ما يتصل به اسما اضيفت اياها كقولهم
قايما وايا الشواب وهو ضعيف لان الضماير لا تصنف وقال الزجاج والسيراني اياها اسما ظاهرا
مضاف اليها المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياء وايا اسما باهيا
وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرات ما يجتمع الاخر كقائوها وقايا وقال بعض
الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضماير هي اللاحقة بايا واياء عامته لها التصير بسببها
منفصلة وليس هذا القول بعيد من الصواب كما قد منا في انت وقد تفتح ضمير ايا وقت
تبدل المنفرد مفتوحة ومكسورة هاشم حملوا ضمير الجور على المنصوب لان الجور منعول
لكن بواسطة وحمله على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون الضمير الجور ومتصلا على ما مضى
ضمير الجور ورمضيل ضمير المنصوب المتصل سواء **قوله المرفوع المتصل خاصة يستتر**
في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع المتصل مطلقا والخطاب والغائب وفي
الصفة مطلقا انكم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور
ضمتة لانها معولان والمرفوع قاعل وهو كجاء القاعل الفعل يجوزوا في باب الضماير
المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجاء الفعل فاكثروا
بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة البق ويكون فيما ابقى دليل على ما التقي على ما مضى
في الاسترخيم وعلته استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غائب
الماضي وغايبته وفي المضارع في الفعل وتفعّل وتفعّل محاطا وغايبته وافعل وفي جميع
الصفات واسما الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا
وهي افعل وتفعّل وتفعّل محاطا وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد
والثنى والمجوع وما يسكن في نحو اسكن انت ووجهك الجنة تأكيد للمستقر لا قاعل بدليل
انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وفي فعل وفعلت وتفعّل وتفعّل لغايبته
يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضرب الاي وضرب هـ
وما يضرب الاي وكذا في الصفة المفردة نحو اقام الدبدان وما فاجعها وكذا في
الظرف عند اي على اذا اعتد نحو ان الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان
خبرا يظهر الفاعل الظاهر نحو هيها ت زيد والمضمر المنفصل نحو هيها ت هو قوله **ولا يسوع**
المتصل بالمتقدم المتصل وذلك بالمتقدم على عامله وبالفعل لغرض او بالحذف
او يكون العامل معويا او حذوا الضمير مرفوع او يكون مسند اليه صفة جرت على غير من هي
لنحو اياك ضربت وما ضربك الا انا وياك والشور وانا وزيد وما انت قايما وهند زيد
ضاربته هي اعلم ان الضماير المتصل المستتر لانه احضر ضمير المتصل البارز عند حرف
اللبس بالاستتار لكونه اخبر من المنفصل ثم المنفصل عند تقدير الاتصال فلا يقاتل
ضربا لان ضربت مثله معنى واحضر منه لفظا اخر الضمير المرفوع والمنصوب يصحان
كما متر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير الجور وفلذلك ذكر مواضعهما فنقول ان الاصل
في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما متر كالجوز الاخير من الكلمة

بيان
يظهر

اصل

التي

التي يليها ويكون الشيء كجوز كلمة انما يتم اذا كانت مقتضية لها بالامالة ومن حيث الذات
والفعل مقتضى المرفوع كذلك ومن ثمة لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع
كالجوز الاخير منه اما سائر ما يرفع فهو اما ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به
لان المتصل كالجوز من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة واما مبتدا وخبر كما اخترنا
في اول الكتاب والمبتدا اسم وليس الاسم في اقتضا المرفوع كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا
والخبر اما اسم واما جملة وليس المرفوع من لوازم احدهما واما ما الجازية فليست ايضا
كالنقل في طلب المرفوع اذ هو حرف نفى ودخوله على الفعل اولى ومن ثمة كان النصب لا نحو
ما زيد ضربته اربى من الرفع وايضا عليها الرفع بالمشابهة لا بالامالة واما ان واخواتها فالاسم
المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها نحو ان زيدا انت لما عرفت فلعل يكن الضمير المرفوع لهذه الايا
الامتنعلا واما اسم الفاعل واسم المفعول او الصفة المشبهة او المصدر واسم الفعل
او الظرف او الجار والمجرور ففي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحل على الفعل ويتصل المرفوع
من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما بيني وكذا نقول الفعل هو المتعلق للضمير
بالامالة وسائر ما ينصب الضماير وهو ان واخواتها وما الجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل
واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما ينصب بمشابهة الفعل فكان حق المنصوب ايضا
ان لا يتصل الا بالفعل او بالاسماء المشبهة به كالمرفوع لطلب الفعل بالذات والبنواتي
بالحل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به منع استغنايه عنه لكونه فضلة
جازا اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهته كما بيني فاذا افتقر هذا قلنا الضمير المرفوع
والمنصوب اما ان يعمل فيها الفعل او غير وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع
الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعيد الثاني اذا كان الفاعل
محدوفا نحو قولك اياه ضربت وانت ضربت ونحو اياه لمن قال من اضرب وقد مر في
باب التخيير ان اياك والاسد من باب تقدير المفعول على ناصبه واما السد
الاتصال في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجوز الاخير من الفاعل المحذوف
او الموحرا لثالث اذا فصل عن عامله اصغر لا يتم الا بالفعل وذلك في مواضع منها
ان يكون تابعا اما تاييدا نحو اسكن انت ووجهك ولقيت اياك اويل لا تقولك تعبد
ذكر لفظة اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاني زيد وانت ولا يقع الضمير
وصفا كما تفتد منها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا ولما قوله
وما بشاي اذا ما كنت حارثا لا يجوزنا الاك ديار
فشاء لا تقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقولهم كانوا يوم قري انما يقتل ايانا
ومنها ان ياتي اما نحو جاني اما انت او زيد ورايت اما اياك او مراد العن من منها
اقادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثانيا معنويا على او اعطيت ويورث اتصال
الضمير التباسا بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علت زيد اياك
واعطيت زيدا عراقلت الذي علت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عكرو
ولا يجوز ان تقول الذي علت زيدا ولا الذي اعطيت زيدا لانه يلحق من المفعول الثاني

ضاربا ماما ويضربانها وكذا في الموث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم
فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربه او ضربه والزيد ان نحن ضربانا او يضرباننا
وهذا لنا ضربتي وتضربني الا في غيبة المضارع مع مخاطب وفي غايته مع مخاطبين نحو
انت هت تضربها وهت تضربك وانتما هتضربانها وهتضربانها هتضربانها
فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع باي راز الضمير وانما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف
المذكور ويرتفع باي راز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضارباهما نحن والزيدون
نحن ضاربونا هم وكقول الموث انا هتضربها انا فلما رفع المنفصل اللبس فاهذه الصورة
ظرد الايمان به عند البصريين في صور الصفة الثلث اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير
واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن وانما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة
ان من اللبس نحو هتضربها قال

وان امرا اشترى اليك ودونه من الارض موما وبيدا سملق
لمحققة ان تشعبي لصوتته وان تقلى ان المعان مرفق

وكذا ان لم يرتفع اللبس بالضمير ولا بعد في مذهبهم واما المنفصل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجي
تاكيد ضمير اللبس لم يرتفع لان التاكيد فيه لا يرتفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما مر
بجلاء الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن
هي له غيبة وخطابا وتكليا فان قلت ضمير المنفصل مع هذا الاختلاف رافع للبس في نحو قولك
انا زيد ضاربه بالهاء يعرف ان ضارب مستدالي انا اذ لو كان مستدالي زيد لقلت انا زيد ضاربي
فللم يرتفع فقلت لما كان هذا الضمير لم يرتفع به ليجب رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه
خيف الا لتناس على تقدير حذفه فاق ضمير لا يجوز حذفه لمجرد رفع اللبس **قوله واذا اجتمع**
ضميران وليس احد منهما مرفوعا فان كان احدهما اعرافا قد تمت ذلك الخبر في الثاني
نحو اعطيتك وضربك فالا فمرفوع متصل مثل اعطيتك اياك واياه اذ اولي ضميران عاملا
خاليا من مواضع اتصال الضمير به المذكورة فان كان احدهما مرفوعا منفصلا فالواجب تقديمه على
المنصوب لما تقرر من كون المنفصل المرفوع متوغلا في الاتصال وكاينا جرد الفعل حتى يمكن له ان
الكلية وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرافا من ذلك المرفوع نحو
ضربتني او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعراف هو المتكلم بشر المخاطب بشر الغائب وانما
وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كما جرد من رافعه على
ما مر وان وفي العامل المذكور منصوب متصل بالمرفوع قبله نحو اعطاني زيد او بطا المنصوب المتصل
بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون ناقصا مرفوعة منه في
التعريف او اعرف او ساويا فالاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جواز الاتصال
والانفصال نحو اعطاك زيد واعطاك اياه زيد واعطيتك واعطيتك اياه وكذا اخطئك وظنك
اياهم **وجه** ايقاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا عفا فانه على الثاني
بتملته بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول
فعله ليس اتصاله كالمتصل المرفوع والاتصال في باب خلت اولي منه في باب اعطيتك لان

منه كونه في الفعل مرفوعا
بالبس في الفعل مرفوعا

المنفعل

المنفعل الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في باب ما لم يسر فاعله فكان الثاني
اتصل بضمير الفاعل وفي معنوي خلت بعد رايحة المتدارج الخبر اللذين ختمها الانفصال
وجب اتصال اولها لغزبه من الفعل فالاول في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني
اعني الاعراف يجب انفصاله عند سيبويه وحكي سيبويه عن النجاة تجوز الاتصال ايضا
نحو اعطاهوك واعطاهاني قال انما هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف
غير موضعها واستجد المبرد مذهبا للنجاة وانما لم يجز في الثاني الاتصال ههنا سائما
لان الثاني اشرف من الاول بكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا بما هو ادي منه والذي
جوز ذلك قيا الاسما فانظر الى مجرد كون الاول متصلا وانما الثالث اعلم المناوي
للمتصل بالمنصوب فتقول ان كانا غاييين نحو اعطاهوها واعطاهها قال سيبويه جاز الاتصال
وهو عزي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل لا كثيرا لفصل الثاني وان لم يكونا غاييين فالمراد
بجواز اتصال الثاني ويستحسنه قيا على الغاييين ومنعه سيبويه والزم النجاة القائلين
بجواز اعطاهوك واعطاهاني تجوز تحصيلي نفسي اي مجتني نفسي وهذا دليل على انهم
لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا هو المشهور لانه يانف الثاني من ان يتعلق
بما هو مثله ويصير من تتمته وذبوله وانما جاز ذلك في الغاييين لعود كل واحد منهما الي
غير ما عاد اليه الاخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المتكلمين لفظا ومعنى
وانما تجوز في التابع نحو ضربتهوه كما جاز اعطاهوه لان طلب الفعل المتعدي للمنفعل
ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان جذبه للمنفعل اشد كان اتصاله اليق
من اتصال التاكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول
منها مرفوع متصل ولا يكون المستتر اكرامه نحو زيد ضاربك فتدركنا قبل جواز اتصال
الثاني واتصاله ايضا نحو ضاربك اياك وان كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا
فكان اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب اي ينظر الى الثاني هل هو ناقص بقرينة او زيد
او مساو وتقول في الانفص ضربك وضربك اياها قال

او مساو وتقول في الانفص ضربك وضربك اياها قال

فلا تقطع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشئ يستطاع
وكذا اسر الفاعل نحو معطيكها ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتك واعطيتك اياه الا ان الانفصا
ينما ولي الضمير المجرور او من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل فقد في اتصال
الضمير به من المصدر واسر الفاعل لانه يطلب الفاعل والمنفعل لذاته وهما المشابهة وكذا
بشد الاتصال في الثاني فيما اذا كان اريدا ومساويا نحو ضربتهوه قال من آيات الكتاب
وقد جعلت نفسي تطيب لضميرها ها يقصد العظم نابها
وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرفا من المجرور وانفص
او مساويا اذ البارز المرفوع المتصل لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك انا
وضربه هو ولا يكون الاول منها منصوبا الا عند هشام والاختص كما مر في باب الاضافة
في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه هتضربها حكم الضمير الذي يلي المجرور كما مر في
وليس احدهما مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب تقديمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان

الاول اعرف اول قول فان كان احدهما اعرف انما كان ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف
ولم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال الثاني نحو اعطاك اياك وضربني اياي قوله وقد
اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف واخرته وليس خدما مرفوعا وجب ايضا
انفصال الثاني نحو اعطاء اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلاثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا
وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدا ما كان ذلك الخيار في الثاني قوله والافه
متنصل اي ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك او كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاك اياي
واعطاء اياك فالثاني منفصل **قوله واختار من كان لا انفصال ولا اكثر لولا انت**
اي اخرها وسيتالي اخرها وتجا لولاك اي اخرها وسكان ان اخرها انما كان الخيار
فاجر كان واخرها لان انفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل
الفاعل في الحقيقة مفعول الجملة لان الكاين في قوله كان زيدا قائما قياما زيدا كاي في الافعال
الناقصة **قال عمن ابي ربيعة**

• **لين كان اياه لقد حال بعدنا عن الهدى والانسان قد يتغير**
• **وقال ليت هذا الدهر شهرا لا نرى فيه عزيا ليس اياي واياك ولا تحشى رقبيا**
• **وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسى وكانتى قال**
• **عددت قومي كعد يد الطيش اذ ذهب القوم الكرام ليسى**
• **وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسى وقال ابو الاسود**
• **فلا يكتننها او تكتنه فانه اخوها عنه اثمها بلينا لها**
• **وجه الانفصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكذلك كضربته قوله والاكثر لولا**
• **انت الى اخرها بمعنى ان الاول ان يجي بعد لولا غير التخصيصه ضمير مرفوع متنصل**
• **لانه اما مبتدأ او فاعل فعل محذوف او مرفوع بلولا على ما مر في باب المبتدأ فيجب على الوجه**
• **الثلاثة الاتصاف وقد يجي بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد**
• **فانه منع وقال هو خطأ والصحيح وروده وان كان قليلا كقوله لولاك هذا العام**
• **لم ارجح وقوله وكلم موطن لولاى طحت كاخوى باجرامه من قلة التيق منهوى**
• **والضمير عند سيبويه مجرور ولولا عنه حرف جر ههنا خاصة قال ولا بعد ان يكون لبعض**
• **الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الدخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غير عامله**
• **نحو لولا زيد ولولا انت ومثل ذلك بلدى فانها تحذف ما بعدها بالاضافة الا اذا اوليتها**
• **عدوة فانها تنصبها كاي في قوله ونظروا ذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا كاي يحسب فلا بد له من**
• **متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره وقال السيراني الجار والمجرور اي**
• **لولاك في موضع الرفع بالابتداء كاي يحسب درهم دية نظرا لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة**
• **الجار واذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا له ذلك المتعلق لا مبتدأ وقد الانفصال**
• **والفعل ان الضمير بعدها ضمير مجرور نائب عن المرفوع كاتاب المرفوع عن المجرور في نحو**
• **ما انا كاتب وان رجع مذهب سيبويه بان التغير عند تغير واحد وهو تغيير لولا جعلها**
• **حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغيير اثنين عشر ضميرا فيخرج مذهب الاخفش**

بان تغيير الضمير بضمير بعضها مقام بعض ثابت في غير هذه الباب بخلاف تغيير لولا جعلها
حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثرا اذا كان مستوعلا مومن من ارتكاب خلاف الاصل
من المتعمل وان قل وكذلك الاول ان يجي بعد عسى ضمير مرفوع متعلق بغير عسى ومثلا لانه
فعل ما بعده فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب المتصل بنحو عساك وقية ثلاثة مذاهب
قال سيبويه عسى محمول على فعل لتقاربهما معنى لان معناه الطمع والاشفاق تقول
عساك ان تفعل تحمله على فعل في التزجي فتصبه به ويبقى خبره متقربا بان كان متفضلا
في الاصل اعني في نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر من وجه محمول على خبر فعل وهو كونه
في محل الرفع ومن وجه يبقى على اصله وهو اقترانه بان لان خبر فعل في الاصل خبر المستد
ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في نحو عساك ان تفعل لا يناسب خبر فعل
وقد يقال عساك تفعل من غير ان واستعماله اكثر من استعمال عسى زيد يخرج وذلك
لحملهم على فعل في اسمه فاجر واجره ايضا في طرح ان مجرى خبره لكن لا يخرج بالكلية عن
اصله فلا يقال عساك خارج كايقال لعساك خارج وربما يجي خبر فعل مضارفا بان محلا
لما على عسى في الخبر وحده كما حمل عسى في عساك ان تفعل على فعل في اسمه وحده **قال**
لعساك يوما ان تلمر فلهة وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعساك تفعل ان تلمر فلهة
اي لان تلمر وهذا الاستعمال في فعل كثير في الشعر قليل في النثر فعمل مذهب سيبويه
عسى معبر عن اصله والضامير جارية على القياس تنبأ لتغير عسى كما قاله في لولاك وعسى
على فعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولا عنه محققا
بالضمير فلا يقال عسى زيد ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا
بالحق نون الوقاية في عساك في **قال**
• **ولي نفس اقول لها اذا ما تشار عني لعلي او عساك**
• **لان هذه النون لم تلحق اليها بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش عسى**
• **باقية على اصلها والضامير المنصوبة بعدها قايمة مقام المرفوع اسميا لعسى وقوله ان**
• **تفعل او تفعل منصوب محل خبرها كما كان في عسى ان تفعل وعسى تفعل وفعل**
• **عن المبرد وجهان في نحو يا ايها ملك ادعسا كان احدهما ان الضمير البارز منصوب**
• **بعض خبرها والاسم بضمير فيها مرفوع فكيف يكون كقولهم عسى الغويير ابو س**
• **وهو ضعيف من وجوه احدها ان محي خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر**
• **اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجرودا نحو عساك ان تفعل**
• **او تفعل الا ان تجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل الاشتغال اي عسى الامر اياك ففعلك**
• **ويكون يفعل في عساك تفعل حالا من الكاف ويضمير اسم عسى على حسب مدلول الكلام**
• **كما تقول في عساك تظفر بالمراد عسى الواصل اياك طافرا او يكون المضارع بتقدير ان**
• **كافي قوله سمع بالمعدي فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل ذلك**
• **وكل هذا تكلف وايضا ليس كذلك المضمير مفسر طافرا ودثاني الوجهين المتولين**
• **منه ان الضمير المنصوب خبر مقدم الى جاب الفعل فانصل به كافي ضربك زيد والاسم**

وجعل عسى على فعل في نصب الاسم
وجعل الخبر مخصوصا

أما المحذوف كان قوله يا ابتاعك أو عساكا على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قوله
 جاني زيد ليس إلا أي ليس الجاني إلا زيد وأما مذكور كان في قولك عساك أن تفعل وكذا في
 عساك تفعل بتقدير إن أتوك أن أراد حذف الفاعل إضماره كما هو الظاهر في ليس
 فهو الوجه الأول والظاهر أنه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي
 في جواز حذف الفاعل كما سرق في باب تنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد
 الضمير المنصوب ويكون عساك أن تفعل هذه بمنزلة أقاربك الفعل كما كان عيت
 أن تخرج هذا النحاة بمنزلة أقاربك بت الخروج ولا يكون الاستغناء عن مبتدأ وخبر
 لأن أحدهما جثة والأخر حذف إلا أن يقتدر في أحدهما إلا أن يقتدر في أحدهما
 أي على حاله أن تفعل أو عساك صاحب أن تفعل كما ينبغي في أفعال المقارنة **قوله ونون**
الوقاية مع الياء لا زنة في الماضي ومع المضارع مع ياء عن نون الأعراب واست
منه النون وليس والوقاية مع ياء عن نون الأعراب واست
فعل اعلم أن نون الوقاية إنما تدخل الفعل لتقويه من الكسرة لأن ما قبلها المتكلم
 يجب كسره كما مر في باب الإضافة ولما منعوا الفعل الجور كانت الكسرة أصل ملامات
 الجور والفتح والياء فرعا كما تبين في أول الكتاب وهو أن يوجد فيه ما يكون في بعض
 الأحوال علامة الجرمية لئلا في تعيده من الجور ودخولها في نحو أعطاني ويعطيني أمطر
 الباب أو يكون الكسر مقدرا على الألف والياء لولا النون كما في عضاي وقامتي ووضوفا
 مع نون الأعراب نحو يضربوني ونون التأكيد نحو اضربني ومع ضمير المرفوع المتصل
 نحو وضوبني ويصير في أنما جاز يكون نون الأعراب والتأكيد والضمير المذكور مجزئ
 الفعل ولم ينفذوا الفعل من الكسر الذي للمساكين في غزوة عوا الله واضرب اضرب
 لأن الكسرة العارضة للياء الزم من العارضة للمساكين إذ الياء لكونها ضميرا متصلا بحذف
 الكلمة وثانية الكلين في نحو قل ادعوا مستقلة تلزم هذه النون جميع أشئلة الماضي
 وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الأعراب والذي فيه نون الأعراب من المضارع
 الأشئلة الخمسة تفعلان وتفعلون وتفعلين فيلزم النون في هذه الأمثلة سواء كان فيه
 نون الضمير نحو يضربني أو نون التأكيد أو لا **قوله**
هل تبطلتني دارها شديدة لغيت محروم والشراب مقصور
 الأولى فيه خفيفة والثانية نون الوقاية وإنما جاز قيار نون الأعراب مقام نون الوقاية
 دون نون الضمير ونون التوكيد وإن كان اجتماع المثليين في الكل حاصلا لأن نون الأعراب
 لا معنى له كنون الوقاية إذا عراب الفعل ليس معنى كما هو مذهب البصريين على ما يأتي في
 قسم الأفعال فكلاما لا يور لفظي بخلاف نون الضمير ونون التأكيد هذا مذهب
 من قال المحذوف نون الوقاية كالجزولي لأن الفعل جازمها لا من نون الأعراب أما على
 قول سيبويه وهو أن المحذوف نون الأعراب لأنها المعرصة المحذوف بالجزء من والنصب
 ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونون التأكيد ظاهرة لا نفا ليست مبررة
 المحذوف ولها معنى وقد جاز حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة **قوله**

رخ
 فرعاها

تراه كالشعار ففعل مسكا يسوا الغاليات إذا فليين
 ولا يجوز أن يكون المحذوف نون الضمير إذا فاعلا لا يحذف وقد تدغم نون الأعراب
 في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الأعراب ثلاثة أوجه حذف أحدهما وأدغام
 نون الأعراب في نون الوقاية وإثباتها بلا ادغام وتوى قوله تعالى اتخا جوتي على الثلاثة
 قوله ولعن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والراجح الإلصاق بالضرورة وعند
 غيرهما الثبوت راجح وليس المحذوف للضرورة لثبوته في السبع وعلى كل حال كان حق لدن أن
 يذكره المصنف أما مع الماضي أو مع ليت ومن وعن لكنه تتبع الجزولي فإنه قال في لدن أن
 تخبر والقلة حلتها على ما قالوا والحق نون الوقاية في لدن وإن لم يكن فعلا للمحافظة على
 سكوت النون اللازم وإنما لم يأتوا بها في علي والي ولدي وإن كان آخرها أيضا ساكنا
 لا ولما لا منهم من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة وذلك إما قيل بالمشكك أو لأن اللفظ
 أو أو أو أو حركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما تبين في باب الإضافة فلذلك
 لم يجلوا نون الوقاية في نحو ضاي وحاي وعضاي وقاضي في قاض وسلي وسليين وعشري
 ومسلمي في عشرون ومسلمون أو عشرون ومسلمين فإن قلت فكان يجب أن لا تخلف في نحو
 يدعون وضربوني واضربوني ورماني وضرباني واضرباني واضربني وان يقولوا يدعي وضري
 واضربني ورماني وضرباني واضرباني قلت ذلك اجزاء لباب الفعل مجزئ **قوله**
 وحمل للفتح على الأصل لأن أصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمير المرفوع
 المتصلة ولولا تخلف له نون الوقاية لدخله الكسر فحل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر
 مع عدم النون أيضا وهو المعنى اللام والمنفصل به الضمير المذكور قوله وان واخواتها
 يعين باخواتها وإن كان ولكن وماليت ولعل فسبحي حكمها بعد وإنما جاز الحاق نون
 الوقاية بان واخواتها لمشايتها الفعل على ما ينبغي في المرفوع ولما جاز حذفها فلا لا حاق
 للمشايرة لا بالامتنان ولا اجتماع الأمثال في أن وأن وكان ولكن إن الحقت مع كثرة استعمالها
قوله ويجتاز الضمير في ليت المشهور في ليت حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الإلصاق
 الشعر لأن الشدة كذا قال سيبويه وفيه **قوله**
كمنية جارية قال ليتني أصاد قد وافقت بعض ما لي
قوله من وعن وقد فقط كذا قال الجزولي إن الإثبات فيها هو الأشهر وعند سيبويه
 المحذوف في هذه الكلمة ضرورة لا يجوز إلا في الشعر **قوله**
أيها الشايل عنهم وعني لست من قبس ولا قيس مني **قوله**
تدني من نصر الجنيبيش قد ي ليس إلا ما مر بالشحاح الماحذ
 وإنما الحق النون في هذه الكلمة لما قلنا في لدن أي للمحافظة على السكون اللازم وإنما حوفظ
 على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين **قوله** سيبويه يقال في كذا
 لدى ولو انصفت الكاف الجارة إلى الياء لقلت ما أنت كي لأن الأسر والحرف المبنيين
 على السكون يشا بهان الفعل نحو حذوزن ويبعد أن من الأسر الممكنة بل ومهما السكون
 الذي لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون **قوله** وعكسها فعل أي حذفها

كما تقدم لان المراد بالنقل هو المبتدأ فينبغي ان العينة والحضور والمراد بهذا
 الصير الشأن والقصة فيلزمه الافراد والعينة كالمعروف اليه امامه كذا وهل
 الاقل او موشا كما يحكي وهذا الصير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه بسؤال
 مقدّم تقول هو الامر مقبل كانه سمع فتوصلا وجلة فاستبهم الامر ففنا **قوله**
 لما الشأن والقصة نقلت هو الامر مقبل اي الشأن هذا فلما كان المعود اليه الذي
 تضمنه السؤال غير ظاهر قبل الكتي في التفسير بخبر هذا الصير الذي يفتقنه
 بلا فصل لانه معين للمسئول عنه ومبين له فبان لك هذا ان الجملة بعد الصير
 لم يرد بها مجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدات لكن سميت صير المادة
 بينة والقصة لهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتخصيم الشأن فلي هذا
 الايد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعنى فلا يقال مثلا هو الذي
 يطير وقد يحير عن صير الامر المستفهم عنه فتدبر بالمرور تقول هو الذي
 حتى لا يبقى على صيرته باقية **قوله** ابو الطيب هو الذي حتى ما تاتي الخرائق كانه قال
 اي شي وقع من الغرائب فقال هو البين وقوله حتى ما تاتي مبي على ما يفهم من استظهار
 امر البين المستفاد من ابهام الصير اي ارتق امر البين في الصعوبة حتى لا تاتي
 جماعات الابل ايضا واجاز الفتر ان يفسر صير الشأن معنود موقول بالجملة
 نحو كان قايما زيدا وكان قايما الزيدان او الزيد وله فلان قايما في جميعها خبر عن
 ذلك الصير وما بعده مرتفع به وكذا جاز غرضه قايما زيدا او الزيدان او الزيدون
 وكذا ليس بقايما الخواك وما هو بهذا اهل الزيدان والزيدون يمتعون جميع ذلك ولا يجوز
 الا بغير قايمين اخر اك وما هو بهذا اهل البين الزيدان على ان يكون اخر اك اسر ليس
 وبقايمين خبر مقدم او يكون اسر ليس وبقايمين خبر مقدم او يكون اسر ليس صير
 الشأن والجملة الابتدائية المقدمه الخبر خبرها وذكر السير الى التجويز ما اجاز
 الفتر من نحو ما هو هذا اهل الزيدان وجهها وذلك السير في لغيره ما اجاز الفتر
 من نحو ما هو هذا اهل الزيدان وجهها وذلك ان الصفة مع فعلها في نحو ما صار
 الزيدان جملة لانها مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون صير الشأن مفسرا بجملة وفيما ذكر
 نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما تكون مع فعلها بجملة اذا اعتدت على نفس
 ما لا مل المبتدأ بقدها خبر ما في نحو ما زيد يضارب اخوه معنود وبعض البصريين
 يمنع من تحويل هذا اهل الزيدان وما هو بهذا اهل زيد على ان في ليس صير الشأن
قوله لان الشأن تفسيره جملة ولا يكون الباقي خبرا وليس الا اذا كان معنودا
 واما قوله تعالى وما هو بمزحرجه من العذاب ان يعجز فمجرد ان يكون هو صير التفسير
 الذي تضمنه قوله تعالى لو يعجز وان يعجز بل من هو يكون هو راجعا الى احد هـ
 وان يعجز فاعل مزحرجه نحو ما زيد بنا فله واليعجزون يوجبون التفسير بخبر
 الجملة المفسرة لصير الشأن لانها مفسرة فالاولى استغناء جزئيا عن مفسر واجاز
 الكوفيون عدم التصريح باحد جزئها خوفا من كثرت وانه قامت وليس لهم شاهد وهذا

الصير

الصير لبيبه الكوفيون صير المجهول لان ذلك الشأن مجهول لكونه متقدرا الى ان
 يفسر ولا يعود اليه صير من الجملة التي هي خبر لما تاتي **قوله** المبتدأ ولا يبدل منه ولا
 يتقدم الخبر عليه لئلا يزول الابهام المقصود منه ولا يركد لانه اشق ابهاما من المنكر ولا يركد
 المنكرات ويختار ثانيا صير لرجوعه الى المونث اي القصة اذا كان في الجملة المفسرة
 مونث لفقد المطابقة لالان مفسرة ذلك المونث **قوله** تعالى فانها لا تفي لا بعبارة
قوله على انها تعفوا الكون وانما يؤكل بالادنى وان جلي ما يمتصني
 والشرط ان لا يكون المونث في الجملة فضلة فلا يختار انما يثبت عرفة وان لا يكون
 كالفضلة فلا يختار انها كانت التران معجزة لان المونث منصوب بضم الفعلات
 وذلك لان الصير مقصود بهم فلا يراعى مطابقة للفعلات وثانيته وان لم يتضمن
 الجملة المفسرة موشا قياس من ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم تدخله
 نواحي المبتدأ فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كلفا فعلية ايضا كما
 في قوله تعالى فانها لا تفي لا بعبارة وتقول ما هو قايما زيدا قوله ويكون متفعلا وذلك
 اذا كان مبتدأ واسم ما ويكون متفعلا منصوبا بارزاق ياتي ان وظن متفعلا مرفوعا
 مستترا في ياتي كان وكان قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف هذا الصير لعدم
 الدليل عليه او الخبر مستقل ليس فيه صير وابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الامع التمر
 الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبا مع ضمة صير ورتبه بالنصب في صورة التفعلات
 مع دلالة الكلام عليه **قوله** ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها حذاء ذرا وطبعا
قوله ان من لا يرى منى بيت حسان المده واضعه في الخطوب
 وذلك الدليل ان نواحي المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة كما مر في باب المبتدأ قوله
 الامع ان اذا اخفقت فانه لازم اذا اخفقت المنووحة جازا عما لها في الاسم الظاهر
 وانما لها كالمكسرة على ما قال المبري قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر **قوله**
 وقال المصنف كما يحكي في الحروف اعمالها في البارز شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخا سالتني
 والاكثر مع الاعمال ظاهرا لانها تحمل في صير شأن مقدرة بخلاف المكسرة الملقاة فانها
 اذا اعلنت ظاهرا العيت مطلقا ولم تقبل تقدرا وانما اعلنت المنووحة الملقاة ظاهرا
 في صير شأن مقدرة ليحصل بينهما وبين الجملة التي تليها رابط مقدرة من حيث للفظ بسبب هذا
 الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولا سمها بالخبر ارتباط فيحصل بينهما وبين الجملة ارتباط
 وانما طلبوا الا ارتباط اللفظ بينهما لارتباط بينهما معنوي تام وذلك لانها حرف موصول
 وهي من جملتها في تقدير المصدر اي المصدر الذي حرف مصدرى وكان ان وصرفها بعض
 حروف ذلك المعنود بخلاف ان المكسرة فانها مع جملتها ليست بتقدير المعنود هذا هو المشهور
 من مذهب القوم اعني اعمال المنووحة تقديرها حال الغايها لفظا وقد اجاز سيبويه الغايها
 لفظا وتقديرها كالمكسرة فتكون كالمصدرية في مع جملتها في تقدير المعنود مع انه لا ربط
 بينهما لفظا وهذا المذهب ليس بجديد **قوله** ان اصل المضرات اختصا صير المكسرة
 ثم الخطاب ثم الغاي ويؤلف الاخر في الاجماع نحو انا رانت او لم فكناء انت وموقلتا
 والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين

منه خبر الشأن

منه خبر ان المعنود الملقى

بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء اذن بل بقيت على سكونها فخذت الياء للساكين واما

تلك بحذف الف تاقلعة قليلة والمثنى اذ ان وذين وتان وتين واما تشديد التون فقال

المبرد يوفي المشيين بدل من اللام في ذلك وقال كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون

التثنية لان اللام تدخل تمام الكلمة كافي ذلك واولا لك فاجتمع المثلان فنقلت اللام نوناً

والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني لانه المراد تغييره عن حاله بالادغام

في الثاني فتغييره بالقلب ولي وانما قلبت هاهنا الثانية الى الاولى لتبقى النون

الدالة على التثنية وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوفة

في الواحد وهذا اولي لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والي اللذان والاثان مشدودتي

من اللام لم يقبل هذا بالتشديد مع ها كالاتقان هاذا لك وقال الاندلسي لا يفرق

عند اللغويين بين المشدد والمخفف في القرب والبعد النجاة فترقا بينهما وذلك بناء على

مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه في المثنيين بلفظ واحد وفي

جمعها اولاء واولى ثم اوليك واولاك ثم اولك واولاه بالتثنية كما ذكرنا ان التثنية

كاللام في افادة البعد وعلى رأي اخر اولاء ثم اولك ثم اوليك واولاك ودرهم لفترا

ان ترك اللام في الكلمة لغة متميم فيكون قد اقتنعوا للبعيد والمتوسط بالكاف

وحدها وقد يستعمل ذلك في موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم وقوله

ذلك اذ في ان لا تقولوا كما قد يشار بها للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك

والي الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سية بتاويل المثنى والمجموع بالذكور وربما

استغنى عن الميم في ذلكم باشباع ضمة الكاف ونفصل عما التنبيه عن اسم الإشارة

المجرورة عن اللام والكاف تقريل على العلم باضامها به لكثرة استعمالها معه وذلك

باناء واخواته كثير نحوها انا ذاوها انتم اولاءوها هو ذا كما يجي في حروف التنبيه

وبغيرها قليل وذلك اما قسم كقوله تعالى قلن ها العمرو الله ذا قما

وقوله لاها الله ذاما فعلت كما يجي في باب القسم او غير قسم كقوله

ها ان لنا عذرة ان لم تكن ففعلت وقوله

نحن اقتسنا المال نصفين بيننا فقلت هذا لها وذا لياها

اي هذا لها وذا لياها قول تلك وذا لك وتا لك مشددين واوليك مثل ذلك

الذي للبعيد لان الذي للقريب واضح لانه المجرور من الكاف واللام وكذا الذي

للمتوسط اذ هو المقترن بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال

لسقوط الياء في تلك وانتلاها نونا في ذاك وتاك وعدم اتصالها بولا المهدوم مع انه

اشهر من اولي المقصور قوله ولما تم وهنا وهناك كان خاصة اقوله يعني

ان هاهنا الفاظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صلاحة لكات

شارا اليه مكانا كان او غير وهذا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن والى فقط فهنا

للقرب وهنا للمتوسط وهنا لك للبعيد واما شتم وهنا بفتح الها وتشديد النون

ومو الا فصح وهنا بكسر الها فكما لك للبعيد وقد تنجز الثلاثة بمن وقد نجح هنا

تتصل بالثنية عن المجرورة
عن اللام والكاف

المشددة

المشددة الكاف ولا تصح شتم وقوله ثمك خطأ وتديراد هناك وهناك وههنا
الزمان قال الله تعالى هناك الولاية لله الحق اي حبيذ قال
محت نوار ولات هنا حنت اي لات حين حنت فهي ظرف زمان لاضافتها
الى الجملة كما يجي في باب الظروف المبنيه ان شاء الله تعالى قول الموصول
مالا يمتجر الا بصله وعامة اقوله انتصاب جزا على انه خبر يمتج لتضمنه
معنى يصير وذلك ان الافعال الناقصة لا حصر لها على ما تبين في بابها فمعنى
يمتجر يصير جزا تاما وكذا تقول كان تسعة فكلها عشرة اي صيرتها عشرة كما مله
قال المص لم يبق قولنا الموصول مالا يمتجر جزا الا بصله من قبيل لعالم من قارب العلم
اي من باب تعريف الشئ بنفسه وذلك محال لان المجهول في قولك العالم ماهية
العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعلم ان الفاعل ذو الفعل فلو بين العلم في الخد
وقال العالم من قارب ماهية الفلا يمتج شتم الجذ وكذا هاهنا كل احد
يعرف ان الموصول الذي يمتج به صلة وانما الاشكال في ماهية الصلة
اي شئ هو فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشئ بما لا يشكل من ذلك الشئ
الا موقال المصنف انما قلنا انه ليس من هذا الباب لان المراد بالموصول
الموصول في الاصطلاح لان اللغة شتم قال انما قلنا بصله ولم نقل بحملة
جرى على اصطلاحهم فقل هذا وقع فيما فرم منه لان معنى كلامه اذن ان الموصول
في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسحق صلة في الاصطلاح ومعنى
الموصول والمحتاج الى الصلة شئ واحد شتم قال وفترت الصلة بعد قول
وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقران في نفس احد اشكالاً بين
دون التفسير قال ولو جعلت موضع بصله قولك بحملة لا رتفع الاشكال
هذا حق قول يمتج جزا اي يصير جزا تاما ما الجملة ويعنى بحسب الجملة المتدا
والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان تكون اجزا الجمل بل قد تكون فضلة
لكنه ارا دان الموصول هو الذي لو اردت تحمله جزا الجملة لم يمكن الا بصله
وعامة قول وعامة اي يصير يعود اليه قال هو احترام على ما يجب
اضافتها الى الجمل بحيث واذ فانه لا يمتج الا بجملة ايضا وليس موصولا
في الاصطلاح وهذا الموصول الحرفي ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجي
في حروف المصدر ولا يحتاج الى عايد ولا ان يكون صلته جملة خبرية على قول
الاكثر نحو امرتك بان قسم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية اي امرتك
بان قلت لك قسم ويحي البحث فيه في نواصب المضارع وانما يثبت الموصولات
لان منها ما وضع وضع الحروف نحو من وما واللام على ما قيل شتم حلت البواقي
عليها طرود الباب او احتياجه في تمامها جزا الى صلة وعامة كاحتياج الحرف
الى غيره في الجزوية قوله وصلة جملة خبرية وعامة ضمير اقوله
انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلوه المتكلم على ما يعتد

مطلوب من المصنف العايد والحرف
للضاف اليها الى
المصنف

ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو لسم الله الذي
 يبقى ويثبت كل شيء او الاله هو باق او في احد الاذنه نحو الذي ضربني او اضربه او الاله هو ضارب
 او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او في احد الاذنه نحو الله الذي
 يعتقد ان **المخاطب يعرفه بكونه** او يكون سببه يبقى ملكه او ملكه باق وزيدا الذي ضرب غلامه
 او غلامه ضارب او يعتقد ان **المخاطب يعرفه بكونه** او يكون سببه حكما على شيء دائما او في بعض
 الاذنه نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه او الذي مضروبك هو او غلامه هذا يصلح
 وليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلعها
 المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف وليست بخاصية الاعتراض من اعتراض
 بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وفي جملة فلا تعرفت النكرة الموصوفة بها في خطابي
 رجل ضربته لان الموصوف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كونه
 من موصوفة او موصولة وذلك لا نأقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به
 الى المعهودين المتكلم والمخاطب بمضمون صلاته فمضى قولك من ضربته اذا كانت من موصولة
 لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا للشيء موضوعه على ان تكون معرفة بصلتها وانما اذا
 جعلتها موصوفة فكانت لقيت انسانا مضروبا بالكل فانه وان حصل لقولنا انسانا تخصيص
 بمضروبته للمخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لا انسان لا يخصص فيه
 بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعها على ان يخصصا بمضمون صلاتها والشرقي بين
 المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس
 المراد به مطلق التخصيص الا ترى انك تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء اخر مع انها لا تسمى
 بذلك معرفة لكونه موصوف وضعي كما نقول رايت رجلا مسلما عليك اي موصوفه قبل كل احد وكذا نقول
 ان اعداها خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قلت ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولا
 وتخصصها قلت لا نسلم تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا ايضا فالتخصيص في الحقيقة
 بتعيين الموصوف بالصلة كما ان رجل طويل لا يخصص في كل واحد منها على الانفراد وقد حصل التخصيص
 بتعيين الموصوف بهذا الوصف فالمقصود ان تعيينه الشيء بشي تخصيص وان كان المتيقن غير خارج
 وحين وقال بعضهم انما كان الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي بمعرفة فان قصدوا بذلك
 انها صارت معرفة بسبب ضمير تعرفت الموصول لم تجز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة
 ايضا وان قصدوا انه لا الضمير لكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها به او ان تصانق
 بوجه نحو الذي ضرب عمرو فصحيح وثانيها ان الصلة ينبغي ان تكون معلومة للسامع في اعتقاده
 المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم لان الحكم الذي تضمنته الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم
 في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا يقال انا الذي دوح البلاد الا لمن يعتقد انه يعلم ان
 شخصا دوحها وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان محجرا
 عنه قال لان المحجور عنه يجب تعريفه وليس بشي اما اولانا فلان وضع الموصول كما ذكرنا
 على ان يكون مضمون صلاته معلوما للمخاطب في اعتقاده المتكلم وهذا مطرد في المحجور عنه
 وغيره واما ثانيا فلان المحجور عنه قد لا يكون معرفة ولا محتسما بوجه كما مر في باب المبتدأ

لقيت

العرف من المعهود والكل
المخصص

قد ص

والصحيح
 ان الجمل لا بد من
 قدامه واستقر في
 ذلك

وثالثها

وثالثها ان الصلة ينبغي ان تكون جملة لان الحكم على شيء بشي من مضمونات الجمل او ما اشبهها
 من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضا الموصول الحكم وضعيا اصليا لم يستعمل
 من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا لا بالاشتراك وهو الجملة وينبغي فيها طرف او جار
 ومجرور متوحد معه ضل وفاعل هو العايد وربها انما يجب ان تكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا
 انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوما للوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجملة الانشائية
 والطليعية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما قول الشاعر
واذا لراج فطرة قبل التي **التي** وان شطت نواها وزورها
 فقل قوله جازا في ذلك هل رايت الذي قط اي التي اقول لعل ان زورها وتدنق القسيمة
 صلة قال تعالى وان منكم لهن لبيطين اي لهن لبيطين ومنه بعضهم ولا اري منه ما نعاوده
 اجاز ابن حروف وقوع التهجئة **ص** من دون اضمار القول نحو جاني الذي ما احسنه ومنه
 ابن بابشاذ وسائر المتأخرين وهو الوجه لكونها انشائية وخاصة انه لا بد في الصلة من ضمير
 عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنته الصلة من الحكم يتعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه او
 اوسبه او محكوم به هو اوسبه فلا بد من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم
 بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العايد اليه تلوام يذكروا الموصول
 في الصلة لبقى الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابطة التي فيها وقد
 يغني الظاهر عن العائد على قلة نحو ما جاني زيدا الذي ضرب زيد **وسمى**
اللام واللام اسم تامة **اللام** لانها اسم فاعل او مفعول احسن علم انهم اختلفوا
 في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول فقال المازني ان حرف كافي سايرا لاسما
 الحامدة نحو الرجل والقدس وقال غيره انها اسم موصول وزيد الزمخشري
 الى انها منقوصة من الذي واخراته وذلك لان الموصول مع صلاته التي هي جملة بتقدير
 اسم مفرد فتشاكل ما هو كالنكرة الواحدة يكون احد جملتها جملة فخصت الموصول تارة
 بحذف بعض حروفه قالوا في الذي والذ **ب** يكون الذال شراقتصر وانه على الالف
 واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او مؤن المشي او المجموع نحو الخافق او مؤن
 العشرة كاتحي والاولى ان نقول اللام الموصولة غير لام الذي لان زائدة بخلاف اللام
 الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو الموصول
 به زائدة **احسن** المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المتقدر في الضارب
 غلامه زيدا الرجل الضارب غلامه زيدا وفيما ذكرته يلزمه محذوران احدهما ان
 اسمي الفاعل والمفعول غير متقدمين ظاهرا على احد الامور المحسنة اي الموصوف وذلك
 الحال والمبتدأ وحرف النفي وحرف الاستفهام وعلمها من غير اعتماد على شيء مذهب
 الاخفش والكوفيين ومذهبهم في هذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف
 مقدرا فان قال الاعتماد على الموصوف المتقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تعالى
 ففهم ظالم لنفسه فان ظالم على الجار والمجرور لا اعتماد على الموصوف المتقدر والضمير

مطلوب
 جوار كون الصلة
 جملة قسمة

لام الذي هو

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ان

آخر في التكوين **كالذي شرقي زينة فاضطربا** وقال
فقلن لئن تلو منكم نفسى اراها لا تقوذا بالقيم
قال الاندلسي الوجهة الثلاثة فيها اي تشديد الياء وحذفها كما في قولهم
ان يكون لصدرة الشعر لا انها لغات اذ الخفف تشديد لصدرة الشعر وكذا يكتفى بها بالكسر
عن الياء وحذف الحركة بعد الاكثاف قال الا ان يتكوه في حال السعة لا في السعة اذ لا
وتنبيه الذي والى اللذان واللتان يحذف الياءين وجاز تشديد النون ابداء الامن الياء المحذوفة
وعمل مما عريان ارميها على الخلف الذي مرقن ذان وتان وقد جاز اللذان واللتان في الاحوال
الثلاث في غير الاصح والاول القول باعتبارها عند الاختلاف كما هو ما مشى الصهر نحو ما وكما قلنا
فلما غير من وضع واحد ولم يزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه شارب صيغة مستأنفة وحذف
عن نسق المتأنيذ فنه تحذف النون واللتان لا طالة الموصول بصلته قال
ابن كليب ان عني اللذان قتل الملوك وتلك الاعلالا
وقال هما اللتان لو كانت تميم لتقبل خزله صميم
وجمع الذي في ذوى العلم الذين في الاحوال الثلاث على الاشهر الاكثر والذون في الاسترخ
هذه لية قال جاز الله اعراب الجمع لغة من تشدد الياء في الواحد وهذا كالتاء الجوز ولي ان
الذي تشدد الياء معرب فكان اصله اللذان فنه تحذف احدى الياءين ثم عملنا على بقاها وحكى
بعضهم اللذان في رفعها والذين في نصبها وجرأ وهي لغة من يجزئ تشديد الياء لجمع بلا خلاف حذف
شي منه وقد تحذف النون من الذون تخفيفا قال
قزى اللذو بعكاظ طير واشر او من روس قزمك ضربا بالما قبل
ومن اللذين ايضا قال

كون اللذان واللتان
معربين عند اصد
صغيرها وصا
وجزا

لعمري سدا لسان

لعمري الذي موضع النون
نصب من النون
او حذف النون
حسفا

وانا الذي جانت بعين دما ودمهم هم القوم كل القوم يا ارميها
وجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مفرد اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي وان
التي في الذي كقوله تعالى كمثل الذي استوتد نارا فخل على اللفظ اي الجمع الذي استوتد نارا
قال سبورهم فخل على المعنى ولو كان في الالية مخففا من الذين لم يجز افراد العايد اليه وكذا
قوله تعالى والذي جبال صدق وصدق به اوليك هم المنفوتون وهذا كثير اعني ذكر الذي مفردا
موصوفا به مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون من الذين نحو جاني الرجال الذي
قالوا كذا فهو قليل قلة اللذان المشق وقد يقال لذي ولذان ولتن ولتان ولا في الامم وجمع الذي
من غير لفظه الا في بوزن الفعل واللامين رفعها ونصبها وجرأ وتحذف النون فيقال اللذان فيتم بعد
ها يائسا كنهه كالتاني وهو قليل في المذكور الا خفش والذاني يكونون من نسا يصحروا يقال اللذان
الياء وقد جاز اللذان في رفعها واللامين نصبها وجرأ وجمع الذي اللذان على وزن الفاعل من السبي
وفي اسم جمع كالجاسل والباقر والذاني بالهمز كان اللذان وهو كثير في جمع المونث دون جمع الذك
والقراي والقراني كانهما جمعا الجمع وقد تحذف الياء من الاربعة يقال اللذان والذات واللوات
والذوات وقد تشبهت حمزة اللذان بين المذكر واليا كونها مكسورة على ما هو فزارة ورس اللذان مبين
وقد يقال اللذان يائسا كنهه بعد الالف من غير همز كقراءة ابي عمرو البزري قال ابو عمرو وجيء لغة قريش

كانهم

كانهم حذفوا الياء بعد المخرج شرابا لولا الغنة يائسا من غير قياس شرابا لولا الغنة يائسا
وقد يقال اللذان محذوف الياء والتامعا وقد يقال اللذان كاللغات مكسورة التاء ومعرية اعراب
المسلات والاولى جمع المتأنيذ لامن لفظه فالياء التي يشتركان في الاول والذاني الا ان الاول
يجمع المذكور اكثر والذاني بالعكس ويعني الذي وفروعه من المشق والمجموع والمونث من ونا
واي مضاعفا الى معرفة لتكون معرفة ولاضافة اما ظاهرا مرة نحو اعراب ايم في الدار او مقدره
كلقيت ايا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون عايد اي مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له
مستند الا انه قال كذا خلقت بين كذا او ضما الواضع فقال له السائل استحييت لك يا شيخ
عين ان هذا ايضا متشابه فيه وقد علق له ابن بابشاذ بان قال في موضوعه على الابهام والابهام
لا يفتحق الا في المستقبل الذي لا يدرى منقطع ولا مبدوء بخلاف الماضي والحال فانها محصورة
فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غير استعملت معه في الموضوع على الابهام وليس في
الاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر ومنه الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليه
وخالفهم البصريون في الموصفين لعدم الدليل على الدعوى واذا اريد به المونث جاز الحاق
التابع موصولا كان او استغنى ما او غيرهما عز لغيت اربن لغيت او ايتن لغيت قال الاندلسي
التانيث فيه شاذ كاشد في كلهم وخيرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها
ايضا في الاستغناء مروي عن يحيى ايام احوال وايومهم اخرتك وما اشذ من التانيث ويجوز
تصرفها في باب الاعراب قوله **ودوا الطائفة لا تصوف نحو جاني ذ وفعل ذ وفعل**
ودوا فعلوا ذ وفعلت ذ وفعلنا ذ وفعلن قال ويومك ذ وحرف ذ وطويت
اي التي حذفتها ولا تقرب ايضا قال

قولا لهذا المرد ذو جاساعيا **هلم فان المشرق في الغرايض**
ولم يقل ذو جاسا وفي ذو الطائفة اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصرفها مع بناها والتانيث
حكاها الجزو لفظ المصدر المذكور ومثناه ومجوعه في الاحوال الثلاث وذات مضمومة للمفرد
المونث ومثناه ومجوعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالتانيث الا انه يقال بجمع المونث
ذوات مضمومة في الاحوال الثلاث والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصرفها في تصرف
ذوي بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها محلا للموصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات
طائفة قوله **ذ ابعد ما الاستغناء** اما الكوفيون فيجوزون كون ذ او جميع اسما لاشارة
موصولة بقدر ما الاستغناء فيه كانت او لا استدلالا بقوله تعالى مشرانتم هولا تشلون او انتم
الذين وقوله **عذش ما لعباد عليك اماره** بجوز وهذا محملين طليق
اي الذي يحمله وقوله تعالى وما تذك بيمينك اي ما التي يمينك ولع يجوز البصريون
والذاني في بشرط كونها بعد الاستغناء فيه اذ لم تكن زائدة ففي ما ذا صنعت جحك كوفيا
زائدة وبمعنى الذي وفي قوله ما الذي صنعت نص في الزيادة ومثله ذ ابعد من الاستغناء
نحو من واليت ومن ذا الذي يقرض الله واعتذر البصريون عن المواضع التي استدل بها
الكوفيون بان اسما لاشارة فيها بقية على اصلها وفعل الاشارة الذي هو خلاصا لاصل رعا
الاخش وان السراج النجاة في كون ما المصدرية حرفا وجلاها اسما وما بقية وان في صلتها صير

راجعاً إليها وتما كناية عن المصدر قوله تعالى **بما رجعت** أي بالرجع الذي رجعت وليس بوجه إذ لم يجر
 هذا الضمير بأمر في موضع ولا صل عدم الأضمار وسبب في الكلام عليها في الحروف المصدرية قوله **والأفعال**
المفعول بحذف حرفه أقول عايد الالام لا يجوز حذفه وإن كان منعولاً لحذف موصوليها
 والضمير أحد دلائل موصوليها كما مر من الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعا
 في الصلة نحو الذي ضربته في دأره زيداً لا يستغنى عن ذلك المحذوف بالباء في لا يقوم عليه دليل على الضمير
 إما أن يكون منصوباً أو مجزواً أو مفعولاً فالمضبوط يحذف بشرطين أن لا يكون منفصلاً عن اللاحق
 جاني الذي ما ضربته إلا إياه وإما أن يكون مفعولاً كقولك ضيع الزيدان الذي أعطيتهما إياه وكذا الذي أنا
 ضارب زيداً أي ضارب إياه ويجوز أن يكون المحذوف هاهنا مجزواً في محل النصب كما سيجي إلى الذي
 أنا ضارب والشرط الثاني أن يكون منعولاً نحو الذي ضربت زيداً لا الضمير إذ الصلة بخلاف الضمير الذي
 انصل بالحرف الثاني فلا يحذف في نحو الذي إني فاعيد ما المحذوف بشرط أن يجسد باضافة
 صيغة تامة صيغة له تقديرها نحو الذي أنا ضارب زيداً أي ضارب ما تقدم أو بغير حرف جر متعين وانما شرط
 التعيين لا يتولا بتعدي حذف الجوز ومن حذف الجاز أيضاً لا يبقى حرف جاز بلا مجرور فيبقى أن
 يتعين حتى لا يتسبب بعد الحذف بغيره كقوله تعالى فاصدع بآمرأي يؤمر به أي بأمره قال
فقلت لها لا والذي حج حاتم أي حاتم ههنا أي غير حاتم
 أي حج حاتم إليه ويتعين حرف الجوز قيساً إلى الجوز الموصولة أو موصوفة بحرف جر مثله في المعنى وتماثل
 المعلقان نحو مرت بالذي مرت به فالجاردان مثلاً لأن ذلك لما تعلقا بهما ومثلاً الموصوف
 مرت بزيد الذي مرت ورتما يحذف الجوز ويجزى وان لم يتعين نحو الذي مرت مرت معه أو
 ما يحذف ذلك ومذهب الكسائي في مثله التدرج في الحذف وهو أن يحذف حرف الجر أولاً حتى ينصل
 الضمير بالفعل فيصير منصوباً فيصبح حذفه ومذهب سيبويه ولا يخفى حذفها معاً إذ حذف الجوز
 قيساً في كل موضع والجوز له هاهنا استطرالة الصلة ومع هذا يجوز فلا بأس بحذفها مع الجوز
 بها وإنما الضمير المرفوع فلا يحذف إلا إذا كان مبتدئاً أو غير ذلك أما جر وكون الضمير خبراً مبتدئاً
 أقل قليل فلا يكون على المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميراً وأما ما على فلا يجوز حذفه وأما جازان
 وحكمه حكم خبر مبتدأ أي كان زكريا وأما اسرماً المحذوف فلا يحذف أصلاً لضعف عملها ويشترط في
 المبتدأ المحذوف أن لا يكون خبر جملة ولا ظرفاً ولا جاراً ولا مجزواً ولو كان أحدها لم يعلم بعد
 فيها الحذف أنه حذف شيء أو جملة أو ظرف بصحان مع العايد فيها لكونها صلة وإذا حصل المبتدأ
 الشرط فما يصحون قالوا أن كان في صلة أي جاز الحذف بالشرط آخر قوله تعالى إنيهم أشد على الرحمن
 غنياً وقوله **فصل** نسلم على إتيان الفصل
 حصول الاستطرالة فافهم الموصول بسبب الإضافة وإن لم تقل الصلة وقاب الالام الذي ألقاه من
 التمكن مما ليس لأمراتها فلذا نقصان وتعرف فتصرف في صلتها أيضاً يحذف بعضها وإن لم يكن في صلة
 أي لم يحذف بالشرط استطرالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء وفي الأرض الطال الصلة
 بالعطين عليها وأما الكوثرين مجزوا الحذف بلا شدوذ مطلقاً في صلة أي كان أو في غير هاهنا الاستطرالة
 أو بدونها كما قدم من المشرط على التي أحسن بالرفع ويرد ما أنا بالذي قائل لك شيئا وأما قوله إذا
 كان الموصول أو موصوفة خبراً من شكك جاز أن يكون العايد إليه غائباً وهو الأكثر لأن المظهرات

انسجد لما من أي أمر به
 أي بأكراه وقوله تعالى

مرت أي صو

أو في الكلام دليل على أن
 خبر المبتدأ هو المحذوف
 بل محذوف صو

كلا

كلها يجب نحو أنا الذي قال كذا وأجاز أن يكون متكللاً على المعنى قال علي
أنا الذي ستمشني أتي حيدر
قال المازني لو لم اسمعه لم أجوزه وكذا أن كان الموصول أو موصوفة خبراً عما مخاطب نحو
 الرجل الذي قال كذا وهو لا أكثر أو قلت كذا على المعنى هذا كله إذا لم يكن للتشبيه أمامه
 فليس إلا العينة كقولك أنا حاتم الذي وهب السنين أي حاتم وأن كان ضميراً جازاً في غير
 التشبيه حمل أحدهما على اللقط والآخر على المعنى نحو أنا الذي قلت كذا وضرب زيداً والرجل
 الذي قال كذا وضرب زيداً وإن كان الموصول أو موصوفة بخبراً عنه بالمشكلم أو الخطاب
 لم يحذف الجاز على المعنى فلا يجوز الذي ضربت أنا والذي ضربت أنت إذ لا فائدة إذا في الأخبار
 لأنك إذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب أن الضارب هو المتكلم فيكون الأخبار بآنا لغواً
 وكذا قولك الذي قلت أنا فظهر لا أن قولك القاتل أنت أنا ليس بوجه والوجه القاتل أنت
 أنا وأنت لم أن حذف الضمير في المعطوف على الصلة أحسن من حذفه من المعطوف عليه نحو
 هذا الذي ضربته وقتلت فلماذا أحسن حذف الضمير في المعطوف على الجملة التي هي خبراً بالمتكلم
 نحو زيد ضربته وقتلت وإن فتح حذفه من المعطوف عليه قوله **وإذا أخبرت بالذي**
صدر لقاد جعلت موضع الخبر منه ضميراً لها وأخبرته خبراً فأن أخبر عن زيداً من
ضربت زيداً فقلت الذي ضربته زيداً وكذلك الالام في الجملة الفعلية
خاصة ليصح بنا السرا الفاعل والمفعول فأن نقدر أمر منها نقدر الأخبار ومن
نشر اشتم في ضمير الشأن والموصوف الصفة والمصدر الفاعل والحال والضمير
المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه أقول هذا باب يستبى النخلة الأخبار
 بالذي أو بالالام والمقصود من وضع هذا الباب تمهيداً للتعليم فيما نعلمه في بعض أبواب
 النجوم المسائل وتذكيره إياها كما تذكركم مثلاً بمرقة أن الحال والتمييز لا يخبر عنها أنه يجب
 تنكيرها وبعرفة أن الجوز يحذف وكان التشبيه لا يخبر عنها أنها لا يتفقان معترين وبعرفة أن ضمير
 الشأن لا يخبر عنه أنه يجب تصدده لغرض الإيهام قبل التفسير فتقول معنى قوله أخبر عن
 الذي في ضمن الجملة الفلانية بب الموصول أي صنع من هذه الجملة جملة أخرى اسمية وأخبر في
 الثاني أي بالوصف العنواني عن ذات متصلة بما انصفت به أي الأولى معتبراً عن تلك الذات
 بب الموصول ولا تغتفر الأولى عن وضعها إلا قدر ما يغني هذا الأخبار والمذكور فلا بد إذ في
 الأخبار المذكور أن تحصل في الثانية مبتدأ مصدر أو مبتدأ مرتبته المصدر ولا بد أن يحصل
 مكان ضمير راجع إلى ب لأن المسؤل أن تصف بب بالوصف الذي كان لا لا تغتفر شيء من
 الجملة الأولى ولزم يمكن أن يكون ب مكان التصدير مبتدأ فلا بد أن يكون نائباً وهو
 الضمير العايد إليه مكان أولاً بد أن تؤخر في الجملة الثانية خبراً لأن المسؤل أن تخبر من ب
 بأورنته الخبر الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم تخبر عما بب الموصول
 بل أخبرت عن ب الموصول بالالام لما أخبرت عن ب بأو المبتدأ في المعنى هو الخبر أي بطريق
 على ما يطلق عليه فاذا أخبرت عن ب فقد أخبرت عن ما يطلق عليه أفكاً أنك أخبرت عن
 وأما ذكرت الخبر عنه باسمه لأن ب لأن أم المذكر في الجملة الأولى التي هي الموصوفة المعلوم

قوله وأعلم الخبر هو
 في بعض النسخ
 خبر الأخبار بالذي
 والالام واللام

لأن المسؤل سئل أن يخبر عن
 تلك الذات أي الخبر عنه
 في الكلامية مبتدأ صو

على قوله
 صو

المصنوع

اجزاءها دون ب فاما المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السؤال ب الموصول فليس
 معناه اجعل ب بحرا به بل الباء فيه للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار
 المذكور بان يجعل ب الموصول مستندا ومثال ذلك ان يقول العالم للمعلم ليد ربه او ليخبر به اخبر
 عن زيد اذ في قولك ضربت زيدا بالذي في المعنى اجعل الذي مستندا خبره زيد واجعل تلك الجملة
 الاولى في ضربت زيدا صلة الذي بلا تغيير شي منها الا ان تجعل مكان زيد اصغيرا عامدا
 اذ الذي هو خبر زيد اخبر عن الذي فتقول الذي ضربته زيد فالفروق بين الجملة الاولى والثانية
 انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مصرا وبما في الدنيا وربما تخاطب
 به من يعرف شخصيا بمضروبك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب
 به الا على الوجه الثاني اي تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان الصلة يجب ان يكون معلوما
 للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف ذلك لوقف الاخبار عنه بانه زيد ضارفا للجملة
 الثانية لضمها للمحتل الثاني للجملة الاولى **قوله** صدرتها اي جعلت الذي هو المصدر مستندا
قوله واخرته خبرا انصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته خبرا متاخرا **قوله**
 وكذلك الالف واللام في الجملة العقلية لا يخبر بالالف واللام الا عن اسم في الجملة العقلية
 خاصة **قوله** ليصبح بنا اسم الفاعل والمفعول منها فاذكرنا ان صلة الالف واللام اسم
 فاعل او مفعول وذلك لانه يمكن ان يسكن من الجملة العقلية اسما فاعل مع فاعله اذا كان الفعل
 مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب
 او اسم مفعول مع مفعوله اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل
 ويضرب نحو زيد مضروب اي ضرب او يضرب وليس شي من اسم الفاعل والمفعول مع مفعولهما
 بمعنى الجملة الاسمية حتى يسكن منها احدهما مع المرفوع بل مع مفعوليهما جملتان اسميتان
 في اضارب الزيدان وما مضروب البكران لكن في اولها حرفان يمنعان من وقوعها صلة للآخر
 كما سيجي بعيدا ويجب ان يكون الفعل الذي يسكن منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير
 المتصرف نحو نحر وبليس وحيد او عسى وليس لا يجي منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر
 باللام عن زيد في نحو ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون في اوله لك الفعل حرف لا يستفاد
 من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف التثنية وحرف الاستفهام **قوله**
 فان تعذر امر منها اي من الامور الثلاثة وهي تقدير الموصول ووضع العائد اليه مقام
 ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا في الشرط الاول وهو تقدير الموصول يتعذر الاخبار
 عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا تكون الاخبارية ويتعذر
 ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذي من اسم في جملة مصدرة بالذي لانهم يابون وحول
 الموصول على الموصول اذا اتفقا اما قولك

من النفر اللاتي الذين اذ انهم باب اللام حلقه الباب ففعلوا
 فيرونه من النفر الشم الذين والاول تجوز الرواية الاولى لانها من باب التكرير
 اللغوي كانه قال من النفر اللاتي الذي فان تعذرا نحو الذي من فعل كان اسهل عندهم
 قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يخج في كلامهم وانما وضعه النحاة رخصة للتقليد

وتدبر

وتدبر بالهم نحو الذي الذي في داره عمرو زيد فتقول في داره صلة الذي الاخير وعائده مستتر
 في الظروف وعمرو خبر الذي الاخير والذي الاخير مع صلته وخبر صلة الذي الاول
 وعائده الاول لها المجرور في داره وزيد خبر الذي الاول لانك قلت الذي ساكن في داره عمرو
 زيد وتقول الذي الذي اللذان ابواما قاعدان ليهما كريان عزيزة عنده حسن مبتدئ بالموصول
 الاخير فتتوهم حقه من الصلة والعائده والخبر لاستغناء بهما في حيزه عما قبله واحتياج كل مما
 قبله اليه لكونه من صلته فتقول ابواما قاعدان صلة اللذان وعائده الصغير المجرور في
 ابواما وخبره كريان وهذه الجملة اعني اللذان مع صلته وخبره صلة التي والعائد التي التي
 من صلته الصغير المجرور في ليهما فالتق مبتدأ مع صلته وخبره صلة الذي والعائده من الصلة
 اليه لها المجرور في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن وهكذا العمل اذا
 الموصولات ولا تقتنع على حد فاق ذواللفظ واعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع
 الصغير العائده الى الموصول مقام الخبر منه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والظرف
 اذ لا تضمن هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور وبك واسم لا التبرية وخبرها
 والحال والتمييز المنصوب وكثيرة تنبذ لما لا يستفاد من المعارف كالنحيم في ايام رجل
 والاستغراق في كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظها
 كفا على حد ذاته المعارف السادسة كالحال كالعراك ووحده وجهته وشاير ما ذكرنا
 في باب الحال لانها بلفظها تدل على الحال والا ضمما ربيز يله وكالمصدر العائد اذ لا
 يجوز نحو سرور يري بزيد حسن وهو بمرور فيجوز لان لفظ المصدر مراد في العمل اذ هو من
 جهة التركيب اللغوي مشابه للفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة
 كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة واما الاخبار عن قايصر في زيد قايصر
 فانما يجوز اذ لم يعمل في الصير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن
 الفاعل وعند الما في يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو انما انت سير
 وعنده ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف له لالة لفظ المصدر عليه واجاز الما في
 على تتبع الاخبار عن ضربا بمعنى ضربت ضربا وصفه غيره اذ صورته صورة المفعول فلا يصح
 لكونه صلة ويقع الاخبار عن المصدر الذي للتاكيد لغير الاخبار عن فائدة معتبرة
 وكالمفعول له اذ يشترط فيه لفظ المصدر كالمجرور بالالف والواو والقسم وتاينه وحرف
 ومذومند وكذا المرفوع بعد ما اذ شرطه لفظ الزمان وكمية الاعداد المجرور
 فان المحققين استغفروا الاخبار عنه لوجوب كون المصدر صريحا في تعيين الجنس
 والاضمار يحل بذلك وبعضهم جوزوه نحو الذي مائته اكرهم وكالمقارن المبهمة المنقولة
 ما بعدها نحو راقد خلا وعشرون وربما قال الفاعل معتبرة وكالمضاف دون المضاف
 اليه اذ المصنوع لا يضاف وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون
 صلته وكصلة الالف واللام دون الموصول اذ لفظها بشرط واما البدل والبدل منه
 فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل بينهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل
 مبين كالصفة فلا ينفرد من المبدل منه وايضا تخلو الصلة من العائد في نحو جاني زيد

المذكور وعزيرة عنده خبره
 وعائده التي مع صلته

بقرينة النفي نحو لا احد لا يحب
 ولا تسمع ويخرج ايضا
 كل اسم

في النظم

ابوك ان اخبر عن البذل عند من جعل البذل في حكم تكرير العاقل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما
فالاول يقول في مروت كزيد مجبرا عنها الذي مروت به رجل زبده والشاق يقول مجبرا عن المبدل منه
الذي مروت به زيد رجل ومجبرا عن البذل الذي مروت به رجل زبده باعادة الجاز لان المجرور لا ينفصل
له مجزرا ان يقول رجل هو واضع المرفوع مقام المجرور والمجزور ان يبدل البعض والاشتمال
فاجازة الاخفش اذا ضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكري الموصول ويجزى واخواتها
وكالفاظ التاكيد في الاشهر ان تلك الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد وايضا ياتي خبر الموصول تاييدا
بلاؤه وكعطف البيان دون المعطوف وكالمضاف اليه من الكنى والاعلام للأناس وغيرها لان التاسم
وامرئ القيس وابن اوة وابن عرس وابن قنطرة وابن مقرف و امرئ القيس وبنو قيس المضاف اليه
في مثلها صار بالعلمية كعوضه عن الكلمة وكذا اقتصر في قوس فخرج وكل جزء من جزئي المركب
مخرجة بيت وخمسة عشر وبعدها وكذا ومنذ فانها لا يصير ان كذا كل طاهر قام مقام المضمرة
في نحو الحاقه ما الحاقه وقوله

رجل
اذا ضمير
منه اريد

ولا ارد الموت يستحق الموت شئ

مما اظهاره ينفيد التخييم وضع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازها لانه خبر المبتدأ
ويخرج ايضا ما جازا صار له لكن الضمير يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرب ورب وبليس
واخواتها فان هذه الضمائر لا تحي الا سمته مميزة بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق لغيره اي
استحقه غير الموصول كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد قام اذا المبتدأ استحق
الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد
لم يجز لاننا قلنا يجب ان يميز مقام الخبر عند ضمير عايد الى الموصول وايضا ياتي الصلة خاتمة
من عايد الى الموصول وقوله هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عايدا
الى الذي بقى خبر المبتدأ وهو جملة خالصة من عايد الى المبتدأ او قل هو في الاخير ليس في خبر خبر زيد
قوله والاسم المشتمل عليه اقل الاسماء الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول
كغلامه في زيد ضربته فغلامه فان المضاف اليه اسم لفظ غلامه مشتمل على التي الذي استحقه
المبتدأ اقله عليه اي على الضمير المستحق لغيره قبل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن
ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتدأ وذلك كما في نحو زيد ضارب اخوه جاز ذلك الاخبار عن اي ضمير
شئت منها وقالت لانه ليس لا يجوز ذلك لعدم رجوع عايد من الصلة الى الموصول
بل لعدم قابلية الخبر لم يبد لها المبتدأ لان ما قلنا الذي زيد ضارب اخوه هو لفظ هو يرجع
الى زيد لانه ضميره وقد اخر وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فائدة وليس ما قال
بش لان ذكر زيد في الصدر لا يجعل المبتدأ الذي هو الموصول نقضا في زيد حتى يخلوا الاخبار بزيد عنه
من الغابضة بيان ذلك انك ان اخبرت عن ضارب يكون المعنى الذي ضارب اخوه زيد زيد
فتقدر من المبتدأ ان هاهنا شخصا هو مضمرب احلى زيد فيكون ان يكون ذلك الشخص زيدا
غيره فقل انك اذا في الخبر زيد فيه فائدة محبذة وهي ان زيد مضمرب اخيه دون غيره
وكذا ان اخبرت عن ضارب يكون المعنى الذي ضارب زيد اخوه زيد مضمرب الصلة الذي
يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان هاهنا شخصا اخر ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان

ذلك

ذلك الشخص نفس زيد وقالت صاحب المعنى لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما
على المبتدأ سابق على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير
الواحد وليس ايضا بشئ ان لا يلزم بتناهما عادا اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل
بدليل صحة الاخبار عن نحو ضربته ونحوه ولا يتوقف المبتدأ على ارتباط الضميرين به مثل
يكتمنى باحدهما فنقول الاول جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين ان لا مانع وكذا يجوز الاخبار
عن ضمير عايد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة
ثانية بعد ذلك المنسرف جملة اولى لا تعلق لها بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول قد
ضربت به فيصح الاخبار عن هاهنا ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير الخبر عنه خبرا يخرج كل لا
يصح تاخيره كضمير الكشان اذا اخرته لم يحصل لايها من قبل التفسير وهو الغرض في الاثنا
به كما مر وكذا كل مبهمة منسرفا بعد التخييم كضمير نعم وبليس ويخرج كل اسر فيه معنى
الشرط والاستغناء عن كمن وما وايم وكذا كذا الخبرية ولا ينقصدها لما فيها من معنى الانشائي
ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف الغير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعد
بين وكذا نحو وعشا وسامعيات كذا المصادر اللازمة نصبها كسبحان ولبيك ونحوها قالوا
وان اخبرت عن طرف متمكن حيث في ضمير بني كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت
يوم الجمعة فنقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الطرف متوسعا فيه وهذا
القول منهم مني هل ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع
هل ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذي ضربت له ناديب هذا الضمير القايم مقام الخبر
عنه ان كان الخبر عنه مجزرا فهو با رمتصل وان كان مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت
عن زيد من جازيد واما با رمتصل كما اذا اخبرت عن الزيدان في ضرب الزيدان ولما انفصل
كما اذا اخبرت عن زيد في ما جازي الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة
قبل الاخبار منفصلا اذا اخبرت بالالف واللام وجرى صلتها على غير مني له كما اذا اخبرت
عن زيدا في ضربت زيدا باللام فانك تقول الضاربة انا زيد هذا عند النجاه وقد تقدم في باب
المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه
الثلاثة في باب المضمرات اعني المستتر والبارز والمتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان
كان منصوبا فضميره اما با رمتصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا او منفصلا كما اذا
اخبرت عن زيدا في ما ضربت الاريدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت
عن اي ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ ثم اعلم انك اذا اخبرت
عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القايم مقامه غايثا لرجوعه الى الموصول
وهو غايب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كان انا الذي
سمعتني اي حيدره لعدم الفائدة فلا تقول في الاخبار عن تاخريك الذي ضربتك انا ولا
في الاخبار عن الكات الذي ضربتك انت فليس انا قوله القائل انت انا بصحح لفظ
من الحكمة على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختاروا الاخبار بالذي دون من وما وايم وبار
الموصولات لانها ام اليا بدي اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا ولما الاخبار بالالف

ذكر

واللام الضاربة انا واكرمته زيد ابرزت ضمير المفعول في الضاربة وان كان محذوفاً في الاصل
 لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وبرزت انا بحرف الضمة على غير منى له وبعض المتقدمين
 يحذف ضمير اللام في مثله نظراً الى الاصل ويقول على مذهب الاخفش الضاربة انا والمكرمة انا
 زيد وعند الماذن الضارب انا على انه مستد او خبر والمكرمة انا زيد جملة معطوفة على اخرى وتقول
 في هذه المسئلة اذا اعد الاول نحو ضربت واكرمته زيد ابرزت انا والمكرمة انا والمكرمة انا
 التنازع مجزاً من التنازع الاول بالذي الذي ضرب واكرمته زيد انا وبالف واللام الضارب
 واكرمته زيد انا والتنازع باق في الموضعين وعند الاخفش الضاربة زيد والمكرمة انا قدمت
 زيد الى الجنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقا بعض صلته وعند الماذن الضارب
 زيد انا والمكرمة انا والاعراب من تاء اكرمته كالاعراب من تاء ضربت سواء عند كلهم واما الاخبار فزيد
 بالي فتقول فيه الذي ضربته واكرمته زيد فصل الضمير القاييم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب
 انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربة انا واكرمته زيد انا الضاربة هو الضمير القاييم
 مقام زيد وبرزت انا بحرف الضمة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربة انا والمكرمة انا زيد
 وعند الماذن الضاربة انا والمكرمة انا هو زيد وزيد خبر للضاربة لانه كان في الاصل مفعول
 ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمة انا هو متوسط بين جزئي المعطوف عليها وتقول في نحو ضربتني
 وضربت زيداً عند افعال الثاني مجزاً عن الثاني بالذي الذي الذي ضرب زيداً والضارب انا وتقول
 ضربتني ولا ضربت لمانروا والتنازع باق على حاله وتقول في التثنية على مذهب البصريين
 الذي ضربت وضربت زيداً انا وعند الكسائي الذي ضربت وضربت زيداً انا يحذف الفاعل وتقول
 بالالف واللام الضاربة هو وضربت زيداً انا ابرزت هو جري الصفة على غير صاحبها والتنازع
 باق على مذهب الاخفش الضاربة هو والضارب زيد انا والاول لا يقال الضاربة زيد لان
 الاضار قبل الذكر انا جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضاً
 وليس يتيسر في جميع المواضع وعند الماذن في الاخبار بين التنازع بين الضاربة انا والضارب انا
 والاولى ان يقال الضاربة زيد انا لما ذكرنا في الاخبار عن الياء الضارتي هو مبتدأ وخبر
 والضارب زيد انا والاول الضارتي زيد لما مر وان اخبرت عن زيد انا الذي قلت الذي ضربتني
 وضربت زيداً لا يمكن بقا التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مر وبالف واللام الضارتي
 وضربت زيداً وعند الاخفش الضارتي والضاربة انا يا ابرزت انا بحرف الضمة على غير صاحبها
 وعند الماذن الضارتي هو والاول الضارتي زيد والضاربة انا زيد وان اعلنت الاول
 والمخارضة ضربتني وضربتني باظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار
 عن الياء او التنازع الذي الذي ضربت وضربت انا والتنازع باق وبالف واللام الضاربة
 وضربتني ههنا انا وههنا فاعل ضربتته وعند الاخفش الضاربة ههنا والضاربة انا قدمت
 ههنا الى الجنب عامله لئلا يفضل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي وعند الماذن الضاربة ههنا
 انا والضاربة انا في الاخبار عن ههنا التي التي ضربتني وضربتني ههنا وبالف واللام الضارتي
 وضربتني ههنا وعند الاخفش الضارتي والضاربة انا ههنا وعند الماذن الضارتي والضاربة انا
 انا ههنا وتقول مجزاً عن الثاني او الياء في ضربت وضربتني ههنا الذي عند افعال الثاني الذي ضرب

ما الذي ضربت اكرمته جعلت
 مقامه ضميراً فاستقر ضرب
 لان الفاعل انا فاعله وكذا في الخبر

واللام

واللام الضاربة انا واكرمته زيد ابرزت ضمير المفعول في الضاربة وان كان محذوفاً في الاصل
 لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وبرزت انا بحرف الضمة على غير منى له وبعض المتقدمين
 يحذف ضمير اللام في مثله نظراً الى الاصل ويقول على مذهب الاخفش الضاربة انا والمكرمة انا
 زيد وعند الماذن الضارب انا على انه مستد او خبر والمكرمة انا زيد جملة معطوفة على اخرى وتقول
 في هذه المسئلة اذا اعد الاول نحو ضربت واكرمته زيد ابرزت انا والمكرمة انا والمكرمة انا
 التنازع مجزاً من التنازع الاول بالذي الذي ضرب واكرمته زيد انا وبالف واللام الضارب
 واكرمته زيد انا والتنازع باق في الموضعين وعند الاخفش الضاربة زيد والمكرمة انا قدمت
 زيد الى الجنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقا بعض صلته وعند الماذن الضارب
 زيد انا والمكرمة انا والاعراب من تاء اكرمته كالاعراب من تاء ضربت سواء عند كلهم واما الاخبار فزيد
 بالي فتقول فيه الذي ضربته واكرمته زيد فصل الضمير القاييم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب
 انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربة انا واكرمته زيد انا الضاربة هو الضمير القاييم
 مقام زيد وبرزت انا بحرف الضمة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربة انا والمكرمة انا زيد
 وعند الماذن الضاربة انا والمكرمة انا هو زيد وزيد خبر للضاربة لانه كان في الاصل مفعول
 ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمة انا هو متوسط بين جزئي المعطوف عليها وتقول في نحو ضربتني
 وضربت زيداً عند افعال الثاني مجزاً عن الثاني بالذي الذي الذي الذي ضرب زيداً والضارب انا وتقول
 ضربتني ولا ضربت لمانروا والتنازع باق على حاله وتقول في التثنية على مذهب البصريين
 الذي ضربت وضربت زيداً انا وعند الكسائي الذي ضربت وضربت زيداً انا يحذف الفاعل وتقول
 بالالف واللام الضاربة هو وضربت زيداً انا ابرزت هو جري الصفة على غير صاحبها والتنازع
 باق على مذهب الاخفش الضاربة هو والضارب زيد انا والاول لا يقال الضاربة زيد لان
 الاضار قبل الذكر انا جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضاً
 وليس يتيسر في جميع المواضع وعند الماذن في الاخبار بين التنازع بين الضاربة انا والضارب انا
 والاولى ان يقال الضاربة زيد انا لما ذكرنا في الاخبار عن الياء الضارتي هو مبتدأ وخبر
 والضارب زيد انا والاول الضارتي زيد لما مر وان اخبرت عن زيد انا الذي قلت الذي ضربتني
 وضربت زيداً لا يمكن بقا التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مر وبالف واللام الضارتي
 وضربت زيداً وعند الاخفش الضارتي والضاربة انا يا ابرزت انا بحرف الضمة على غير صاحبها
 وعند الماذن الضارتي هو والاول الضارتي زيد والضاربة انا زيد وان اعلنت الاول
 والمخارضة ضربتني وضربتني باظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار
 عن الياء او التنازع الذي الذي ضربت وضربت انا والتنازع باق وبالف واللام الضاربة
 وضربتني ههنا انا وههنا فاعل ضربتته وعند الاخفش الضاربة ههنا والضاربة انا قدمت
 ههنا الى الجنب عامله لئلا يفضل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي وعند الماذن الضاربة ههنا
 انا والضاربة انا في الاخبار عن ههنا التي التي ضربتني وضربتني ههنا وبالف واللام الضارتي
 وضربتني ههنا وعند الاخفش الضارتي والضاربة انا ههنا وعند الماذن الضارتي والضاربة انا
 انا ههنا وتقول مجزاً عن الثاني او الياء في ضربت وضربتني ههنا الذي عند افعال الثاني الذي ضرب

جنب

اللام الضاربة

وضربته هندانا ولا يجوز ضربتي لما تقدم ذبا لالف واللام الضارب وضربته هندانا وعند
 الاخفش الضارب والضاربته هندانا وتقول الما زني مجبرا عن التا الضارب انا والضاربتي
 هندانا والضارب مبتدا وانا خبره وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل وعن ابي الفوارس
 انا والضاربته هندانا اذ ان اخبرت عن هند قلت التي ضربت هند والضاربها انا وضربتي
 هند اظهرت المفعول في ضاربها لان عايد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يحذفه
 مراعاة للاصل وبرزت انا بحري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي
 هندوان املت الاول قلت مجبرا بالذي عن ايا او التا الذي ضرب وضربته هند لانا والالف
 واللام الضارب وضربته هندانا والتا في باق فيها وعند الاخفش الضارب هند والضاربته
 هي انا فتقدم هند الى جنب عامله كما مر ويقول الما زني مجبرا عن التا الضارب هند والضاربتي
 هي انا وانا خبر الضارب وعن ابي الفوارس هند انا والضاربته هي انا ويقول مجبرا عن هند
 بالتي التي ضربتها وضربتي هند وباللام الضاربها انا والضاربتي هي هند وهند خبر الضاربها
 انا والضاربتي هي هند وعند الما زني الضاربها انا والضاربتي هي هند وهند خبر الضاربها
 وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما مجبرا عن التا و ايا بالذي الذي اعطى واعطاه زيد
 درهما انا وباللام المعطى واعطاه زيد درهما انا والتا في باق في الصورتين وعند الاخفش
 المعطى والمعطيه زيد درهما انا واما الما زني فانه يرد في مثله كل ما حذف منه خبر مفعولي
 الاول نحو المعطى زيد درهما او المعطيه موايا انا وليس بوجه لما لفته للاصل في الفعل
 الاول يرد مفعولي وفي الثاني باقائه الضمير في مقام مفعولي الظاهرين بالضرورة
 ولولسلك في هذا الباب سبيله في المتقدم الى واحد اعني جلا لكلام جملتين لقول المعطى
 زيد درهما انا والمعطيه موايا انا وان اخبرت عن زيد قلت انك اعطيت واعطان درهما
 زيد والمعطيه انا واعطاني درهما زيد ابرز عايد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه
 لمطابقة الاصل كما مر على ما تقدم وبارز انا بحري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش
 المعطيه انا والمعطى بالاضافة او المعطى اياي كاتين في المضمرات درهما زيد ويجوز للمعطى
 انا مراعاة للاصل والما زني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني
 وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف عايد كما مر وليس اعطى من افعال
 القلوب حتى يكلف ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا المفعول الاول كما هو مذهب
 الما زني قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه او المعطى اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات
 في نحو ضربتي اياك وضربك ولو قلت المعطيه اياه والمعطى درهما زيد على ان يكون اياه عايدا
 الى درهما لا ضربت المفعول قبل الذكر في غير باب التنازع وهذا لا يجوز في باب التنازع كما مر
 وان اخبرت عن الدائم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهما وعند الاخفش المعطيه
 انا والمعطى انا يحذف الضمير والمعطيه او المعطى اياه زيد درهما كضربك وضربتي اياك والما زني
 يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيد والمعطى اياه هو درهما وتقول في طنت وطمنتي
 زيد اخاك مجبرا عن التا و ايا بالذي الذي طن وطمته زيد اخاك انا وباللام الظان وطمته
 زيد اخاك انا يحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان وطمته زيد

وعند الما زني الضارب
 على انه مبتدأ وخبر
 الضاربتي هند و

وهذا الضارب
 للفعل والمعطيه
 انا والمعطيه زيد

المعطى

اخاك

اخاك انا والما زني لوجه جملتين ورد المحذوف قال الظان زيد اخاك انا والظان هو اياه انا
 فالتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرزته بحري الصفة على غير صاحبها وان
 اخبرت عن زيد قلت الذي طنت وطمنتي اخاك زيد والظان انا اخاك وطمنتي اياه او طنتيه
 زيد نحو طنتيه وطمنتك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظان لكونه
 ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاة للاصل واظهرت شاتي مفعول الظان لان افعال
 القلوب يجب في الاغلب ذكر احد مفعولها وذكر الآخر وبرزت انا بحري الصفة على غير صاحبها
 وعند الاخفش الظان انا اخاك والظان اياه او الظان اياه زيد وان اخبرت عن اخاك قلت
 الذي طنت وطمنتيه زيد او طنتي اياه اخوك والظان انا زيد اياه وطمنتيه او طنتي اياه اخوك
 واجا في بعض الظان انا زيد الاول انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب التنازع وان تاتي
 المفعولين يجب انفضاله عند الالتباس باولهما وعند الاخفش الظان انا زيد اياه والظان
 هو اياه اخوك او الظان اياه هو اخوك كما مر في خلتك وضربك وبرزت الضمير في الظان اياه هو
 والظان اياه لكون الصفة للالف واللام التي هي الاخر والضمير لزيد وزياد وان كان الاخر
 مارجح المعنى لكن العاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما
 منطلقا مجبرا عن التا و ايا بالذي الذي اعطى واعطاه زيد درهما انا وباللام المعطى واعطاه زيد
 بالذي الذي اعطى واعطاني درهما منطلقا وعلته زيد درهما منطلقا انا وان اخبرت عن زيد
 وعند سيبويه المعطى انا درهما منطلقا وعلته اياه زيد وعند الاخفش المعطى انا والمعطى
 درهما منطلقا زيد اذا اقتصر على اول المعانييل وان لم يقتصر فالمعطى انا درهما منطلقا والمعطى
 اياه اياه زيد فاياه الاول لان في الثاني منطلقا ويجوز المعطيه اياه زيد نحو ضربك وضربتي
 اياك وان اخبرت عن عمرو قلت الذي اعطيت واعطانيه اياه عمرو وبرزت انا بحري الصفة على
 غير صاحبها و اياه ضمير اللام لم يحذف عايد اللام لا يحذف على الاصح وجعلته منفصلا
 اذ لو قد منه وصلة بالمعلم نقلت المعلم انا لا لتبس بالمفعول الاول كما مر في مفعول عالم يم
 فاعله واذا ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث قبله ووجب
 هاهنا ذكر المفعول الاول اعني زيد اياك لا لتبس لثاني بالاول وتقايل ان يقول اذا ذكرت
 ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجوز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقين
 لان ذكر احد الباقين يوجب ذكر الثاني فيقتضي ان المفعولين هما الثاني والثالث بل يمكن
 ان يقال وجب هاهنا ذكر الاول ليتبين مراد اوله الامران الضمير ليس المفعول الاول وتقول
 على مذهب الاخفش المعلم انا زيد اياه منطلقا والمعطى موايا اياه عمرو فاياه الذي يفسد
 هو ضمير اللام وهو القايم مقام عمرو المجبر عنه والثاني ضمير منطلقا وان اخبرت عن منطلقا
 بالذي قلت الذي اعطيت واعطاني زيد درهما اياه منطلقا والمعلم انا زيد اياه واعطاني
 اياه اياه منطلقا وبرزت انا بحري الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العايد الى اللام اعني
 اياه الذي بعد عمرو لا لتبس لثاني بالاول و ذكرت الثاني اعني عمرو الذي ذكرت
 الثالث اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيد افعله النظر المذكور ويجوز اعطيه اياه



وعند الاخذ للمعلم انما يريد ان يراى بالعلمى هو اياه واياه منطلق والمعلمية اياه هو وانما ابرز
هو لجرى الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التميز كاف لمن له بصيرة **وقد ابيح**
موصولة واستنهاية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شئ وصفة ومن كذا في التام
والصفة اتوك لما كان في المعانيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب
يراسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل من المعانيات في اسما الافعال
كباب فجار و باب فساق و باب نظام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ودرعاية
المناسبة للفظية لكان القياس يقتضى ان يجعل ابوابا يرأسها قبحها ما قوله وما الاسمية
اعلم ان ما تكون حرفه ايضا وسمى حيدقة على اقسام ايضا ولما كان المصنف **موصوف** قسم
الاسمية تقوى لا قسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحرف قوله موصولة كذا ذكرنا
واستنهاية نحو ما صناعتك وما صنعت ويدخلها معنى التحقير كقول **ما انت وبيب ابيك والحمد**

ومعنى التعظيم كقول **يا سيد انا انت من سيد** والحاقة ما الحاقة ومعنى الانتكاز
نحو **فيم انت من ذكراها** لا تذكرها على احد التاويلات واذ ان الف ما الاستنهاية يبقى في الالف
عند انحرافها بحرف جر او مضاف وذلك لان لها مصدر الكلام لكونها استنهاية ما ولم تكن تاجرا لها
عنها فقد مر عليها وركب معها حتى يصير المجموع كلمة موصوفة للاستنهاية فلا يسقط الاستنهاية
عن مرتبة المصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف اخر من وكما الاستنهاية متين
مجردتين لكونه صحيحا ولا اخر اعطيه بحرفي الصحيح في تحلل الحركات وقد جاء الالف
ثابتا قال **علي ما قار يشتمني ليهم** كخبر يترجم في كتابه واذ اجاب بعد ما الاستنهاية ميتة
لم يحذف منها آخرها اذا تشغل وذلك لان ذلك لم يثبت زيادته ولا كونه موصولا لامع ما صار
ما في الكلمة واحدة وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في حق الوسط لخصته
من الحوادث ولذلك لم يحذف الالف من ما الشرطية المحرورة وان شاركت الاستنهاية ميتة
في المصدر فان الشرطية لا توفى عليها كما توفى على الاستنهاية وشرطية في نحو ما تشنع
اصنع والكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما يحب لك واما محالة كقوله ربما تكرر
التنفس من الامر له فرجة كحل القتال وجاز ان تكون ما ههنا كانه في قوله تعالى ربها يوم الدين
كقوله قال المصنف **الا ان النخاة اختاروا** كونه موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة
الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك لتليل الالبا لشرط المذكور في باب الصفة
هذا قوله ولا يمنع ان يكون من متعلقة بكرة وهي للتعبير كما في اخذت من الدراهم
اي من الدراهم شيئا نكذا ههنا معناه تكرر من الامر شيئا وقوله له فرجة صفة الامر لان
اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمين تكرر معنى شتم وتقبض ويقع بالتامة
كرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجيب عند سبويه ونقاهي اي نعم شيئا هي عند النحوي
وان على ويكون ما ايضا معرفة تامة اي غير موصوفة ولا موصولة عند سبويه معنى الشئ
قال فقهاى اي نعم الشئ بي وكذا في دفتته دقا نقاهي اي نعم الشئ ونعم الدق وما
المصدرية حرف منه سبويه اسم موصول عند الاخفش والمازي والمبرد واما الذي

المصدرية

منها

المصدرية فلا خلاف في استنهاية اللام فيها وذلك نحو قوله عليه السلام في التهجيز نزلت انفسهم
منهم في البلاد كالذي نزلت في الرخا اي نزولا كالزول الذي نزلته في الرخا قوله وصفه
اختلف في ما التى على الكرة لانادة الاباء وتأكيد التكرير فقال بعضهم اسم فاعل قوله
مثلا اي مثلا اتي مثل وقال بعضهم زيادة تكون حرفا لان زيادة الحروف اولها من الاسماء
لاستبدالها بالجزئية ولهذا استعظم الخليل وتجب من الفصل لكونه اسما زيادة لتأيد
الفصل وايضا ثبتت زيادة نقاهي نحوها رحمة ووصفيتها لم تثبت في التحليل على ما عرفت في
موضع الالاس اولي ونايدة ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الاعطية ما او التظيم
نحو لا مرما جدد قصير انقه ولا مرما يسود من يسود او التثويغ اضر به ضربا ثاقما اي نوحا من
انواعه اي نوع كان ويجمع هذه المعاني كلها في الابهاء وتأكيد التكرير اي عطية لا تعرف من
حقاقتها وامر لا يعرف كعلمته وضربا مجهولا غير معين ومن كذا في التام والصفة
اما من الموصولة فنحو لقيت من جاك والشرطية من تقرب اضر ب والاسنهاية ميتة نحو من
غلامك ومن ضربت والكرة الموصوفة بالمفرد كقوله تكفي بنا فضلا على غيرنا حيا لبي محمد
وبالجملة كقوله **رب من انضحت عينا صدره** قد ثمن لي موتا لم يطعم ولا يحيى تامة
غير محتاجة الى الصفة والصلة الاعداى على فانه يجوز كونها نكرة غير موصوفة وتجب
عند الكوفيين حرفا زائدة وانشدوا **آل الزبير سائر الحمد قد علت** ذاك العشرة
والاثرون من عدد **اي** وفي عند البصريين موصوفة اي الاثرون انفسا ماعدودا
وانشدوا ايضا **يا شاة من قفص لمن حلت له** حرمت على وليتها لم تحرم والشهور
ما قفص وعلة جئنا ما ومن الشرطيتين والاستنهاية متين والموصولتين ظاهرة واما
الموصولتان فاما لا احتيا جئنا الى الصفة واتما لما بصفتها لهما موصولتين لفظا وكذا
ما التامة ومن في وجوها لذوى العلم ولا يفرد لما لا يعلم خلافا لقطرب ويقع
على ما لا يعلم تغليباً كقوله تعالى ومن لستم له برازقين ويتول استمر من في الدار عما
كان اوجارية او فرسا ومنه قوله تعالى ومنهم من يشي على اربع وذلك لانه قال تعالى
ومنهم والضمير عائد الى كل دابة فعلى العلماء في الضمير يثنون على هذا التعليل
فقال من يشي على بطنه ومنهم من يشي على اربع وما في القاب لما لا يعلم وقد جاء في العالم
قليلاً حل ابو زيد سيجان ما سخر كن لنا وسيجان ما سخر الرعد جده وقال تعالى
وما سلكت ايمانكم وليستعمل ايضا في القاب في صفات العالم عزوية ما هو وما هذا
الرجل فهو سؤال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك وليستعمل ايضا استنهاية ما كانت
او غير المجبول ما هيته وحقيقته ولهذا يقال حقيقة الشئ ما هيته وهو منقوس
الى ما والمماهة مقلوبة المماهة ها والاصل المماهة اي يقول منسوب الى ما هو على
نقد يرسل الكطين كخلة كقولهم كني يقول ما هذا افوس ام يقرام انسان فاذا
عرفت انما انسان انتم مثلاق شككت انه زيد او عمرو قلت من هو وقول فرعون
وما رب العالمين يجوز ان يكون سوا الاعن الوصف ولذا قال موسى عليه السلام رب
السوات ويجوز ان يكون سوا الاعن المماهة نبيها الفرعون على انه تعالى لا يعرف الا

الذي المصدرية

زيادة ص

نحو

ايانا

المرأة لمرء العدر وقال
ترا القوم يزودن اذا
كثروا وغوا
سعد الله
واما ان وضعها ومع الحروف
كاقبل ومنه الاجر فقامى
وجوهها

وتكون سوي على الصلح و
بيان الاوصاف و
الحاجة

بالصفات وما هيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحانه ما سخوكن لنا وما أصبح إلا رعدا مجده يصلي
يخوز ان يكون لكونه تعالى مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفردان مذكوران للمثنى
والجمع والمؤنث فان عني بها احده هذه الاشياء فاعادة اللفظ فيها فيجوز عنها من
الضمير والاشارة اكثر وتعلب وانما كان كذلك لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحولة
من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى وكذا في غير من وما تقول ذلك الشخص لئنه وان كان
مؤنثا قال تحلفن من نفس واحدة والمراد ادم عليه السلام وقول ثلاث اتين من الرجال
وثلاثه اتين من النساء كما يجي في باب العدد وان تقدم على المجهول على من وما وشبهها
من المحللات ما يعرض المعنى اختصار مراعاة المعنى في ذلك المجهول كقولك منهن من اجها
هو اول من قولك احبته لتقدم منهن فلهذا لم يختلف القرآن تذكير من يثبت ومن يات بخلاف
قوله ولا يجل لانه كما بعد قوله ويجعل لانه كما بعد قوله منكن وهو ما ضد المعنى فلهذا قال
نوتها اجرها وان حصل بمراعاة اللفظ لئيش وجب مراعاة المعنى فلا يقول لئيت من
احبه وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك قريبه ويجب ايضا مراعاة المعنى
فيما وجب مطابقتها للمجهول على المعنى نحو من هي محسنة امك ولا يجوز محسن لانه خبر
لمي المجهول على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقتها للمبتدأ تذكيرا
وتانيها و افراد وتنشئة وجمعاً واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي مؤنثة
من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف هي التي هي صدر الصلة كما في قولهم
ما انا بالذي قاتل لك شيئا وقيل من محسن امك سهل التذكير لان المقدور لم يتعين كونه
بلقط المذكر او المؤنث والاصل الحذف على اللفظ كما مر في مقدمه مذكرا ولكون مراعاة
اللفظ اكثر واول من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المرعاياتان تقدم مراعاة اللفظ
اكثر من العكس قال تعالى ومن من بالله ويعمل صالحا ندخله جنت تجري من تحتها الانهار
حلالا على اللفظ ثم قال خالدين حلالا على المعنى وتكونا اولي ايضا وجع سبحانه بعد قوله
خالدين الى الحلال على اللفظ فقال خالدين ابدان اقد احسن الله له رزقا واما تقدير
مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقول بوسعي من بعض الكوفيين منعه
والاولى الجواز على ضعف الالف اللام الموصولة فانه يمنع ذلك فيها فلا يقال العارفة
كما لحما موصوليتها ثم انك ان اتيت لها بصاحب من الموصوف والمبتدأ لما الزيد ان الضرب
فلامها ومن الموصوف خبرا منهم لم يجز فيها يعتبر به عنها من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها
وان كانت صالحه كن وما المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك
لحفا موصوليتها وكونها كلام التعريف في نحوها الحسن فلامها فكان الضمير راجع الى صاحبها
لا اليها وان لم يجي بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله او تصحى في الظامن الموي اي في
الظامن الموي ويجوز ان يكون افزده لكونه صفة مقدرة مفردة اللفظ اذ في الجمع الظامن
قوله واي اية كن روى معرفة وحدها الا ان حذف صدر صلتها اقول قد ذكرنا في
اي في التذكير والتانيث والتثنية والجمع فاية الموصولة محض ضرب ايم لئيت والاستنها
نحو ايم اخوك وايم لئيت والترطية نحو ايتا ما تدعوا فله الاسما الحسن والموصوفة نحو ايتها
الرجل ولا عرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز لاخض كونه معرفة موصوفة

رعاة اللفظ اولى
من المعنى في من
وما و غيرهما

للتقديم لفظه
من

فيها

ورود اللفظ في
موصوفه كما

كان نحو مرتب باي يجب لكن قيل جال الذي نكرة موصوفة نحو بالذي يحسن اليك واني شع منه
ايضا بالاشاق فلا ادركه لم يرد ذكره المصنف ها هنا ولعله رأى المنة في الاصل استقامة
لان معنى رجل لرجل رجل عظيم قيل عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسأل عنه فترقت
عن الاستقامة الى الصفة فاعتبر عليها اعراب الموصوف واني معرفة من بين اخواتها الموصولات
على خلاف في اللذان واللتان وفي ذوالطايه ومن بين اخواتها المتضمنة لمعنى الاستقامة
والشروط وانما ذلك لانهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسم وليس كل مضاف يعرب
الا ترى الى عدم اعراب خمسة عشر ذكره رجل لعدم لزومها الاضافه وكذا يضاف لذن الى
الفعل ايضا كما يضاف الى الاسم والاضافة اليه كالاضافة كما يجي في الظروف البنية وانما
الزومها الاضافة لان وضعها لتقييد بعضها من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف المضاف
اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا سبق على اعرابه كما في قوله تعالى
ايما تاتوا عوا الا ان كاتين فانه مقطوع عن الاضافة مع عدم اعرابه وذلك لانه يصير كما يجي على
ما يجي في النكايات قوله الا اذا حذف صدر صلتها اقول صلتها اما اسمية او فعلية او فعلية
لا يحذف منها شيء فلا تثنى اي معها والاسمية تذف مصدر صلتها اي المبتدأ بشرط ان
يكون ضميرا راجعا الى اي فلا يحذف المبتدأ في نحو اضرب ايم خلاصه قائم وايهم زيد خلاصه
وانما يحذف كثيرا مع اي دون ساير الموصولات لكونه مستقلا مع صلتها بلزوم اعرافه
وانما لم يحذف احد حرفي الفعليه لان التصاق احدهما فيها اشد وانما حذف المبتدأ اذا
كان صيغة الموصول لانه كما به بالانطلاق الى الموصول كالاسم المذكور على الولا بمعنى فانه اذا حذف المبتدأ
صار ميمنا كاخواته الموصولات وذلك الاشياء اذا افادق اخواته لعارض فهو شدة ياء الترفع
اليها فبأذن سبب يرجع اليها على الصم تشبها بتقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضح
ويبينه اذ الصلة لانها السبب للموصول كما مر كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه الميم
للمضاف وهذا هو منه هب سيبويه وهو الاكثر اعني كونه سببا على الضم عند حذف المبتدأ
قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغير جوده وجان الشواذ ايم اشد على الرحمن
ينصب ايم وذلك لانه لم يحذف الصلة بلحالها بل حذف احد جزئها وقد بقي ما هو مستند
القائدية اي الميم قال الجري خرجت من خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا
يقول في نحو اضرب ايم افضل الامصوبيا وان لم تصف مع حذف المبتدأ نحو اكرم ايتا افضل
فكلام العرب الاعراب واجاز بعضهم التثنية قياسا لاسما فيقول اكرم ايتا افضل موصوفا
ويونس يقولان اضرب ايتا افضل مرفوعا اما على الحكاية او التثنية كما يجي من مذهبها
قال سيبويه لا يرفع نحو اضرب ايتا افضل ولا تثنى ايضا على الضم قياسا على ايم افضل
لان ذلك مخالف للقياس ولو ربيح من العرب الا ايتا افضل منصوبا ولو قالوا قلنا ان اوضوا
وضوا قال الجري اعرابه مع حذف المضاف اليه ايضا معرنا لان حذف المضاف اليه يسر
جانب الحرفيه كما في قل وبعد هب الكوفيين والخليل الى ان ايم في مثل هذا الموضع
معرفة مرفوعة على الابتداء ما بعد جرها وهي استنها ميم لا موصولة قالوا وهي في الآية
مبتدأ اجزاع اشد ومن كل شيعة معمول لشرع كما يقول اكلت من كل طعام قال تعالى واذيت

ربني

اي

دليل على ان كان
على تصاق اليه

مهم
مهم
مهم

التي هي من جنسها
التي هي من جنسها
التي هي من جنسها

من كل شيء يكون من المتبعين والكل محكي اعني ان ايهام اشد صفة شعبة على اضرار القول اي كل
شعبة مقول فيها ايهام اشد كقولهم جاءوا بمذوق هذا رايك الذي تظن ان الخليل واهل علم هذا
استفهامية نحو قوله ايهام افضل اي اضرب الذي قال لطلبه ايهام افضل كما قال الاحطل
ولقد ابيت من القناعة بمنزل فابيت لا يخرج ولا محذور اي ابيت مقولا في لاجل ولا محذور
اي هو لا يخرج قال سيبويه لوجاز اضرب ايهام افضل على الحكاية كما ان اضرب الناس الحديث
اي اضرب الذي يقال له الناس الحديث بل في مثلته يحيى ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ونحو
يونس في مثله ان الفعل الذي قبله اي معلق عن العمل ويجوز التعليل في غير افعال القلوب
ايضا نحو اضرب او اقبل ايهام افضل كما يجي في باب افعال القلوب وليس بشي لان المعلق يجب
كونه في صدر جملة والمنصوب سيجوز اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او
لام لا ابتداء واي بعد نحو اضرب واقتل لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية
كما قال الخليل بل في موصولة بعده **وقال** الاخفش في الاية من فيها زائدة كما هو مذهب
من زيا و من في الموجب وكل شعبة مفعول لنتز عن واهل اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل
وقال المبرد ايهام فاعل شعبة اي لنتز عن من كل فريق تتبع ايهام هو اشد واي بمعنى الذي عند
اي عمرو اية اذ اخذ منها ما يضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب اية لقيتها قال لغيرها صلة
والثاني فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف تعريف الموصولات واعتد بها
الثاني بلا علية وغير يصرفها وهو الفاس **قوله في ما اذا صنعت رجها واحد**
طال في وجوبه رفع والاخر اي في وجوبه نصب اقول اعلم ان الايجي موصولة
ولا زائدة ولا مع ما ومن الاستفهاميتين والاولى في ما ذاهو ومن ذاهو الزيادة ويجوز على اليد
ان يكون بمعنى الذي اي ما ومن الذي هو مفعول حذف المتعدي نحو ما انابا الذي قابل وما تترك
من ذاهو فانه فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل في ما ذاهو الذي يفرض ايهام وماذا الذي ان يكون
زائدة وان يكون اسم اشارة كما في قوله تعالى امر من هذا الذي هو جندكم وها التنبية يدخل على
اسم الاشارة فيقال ما هذا الذي يقول وقد جاز زائدة بعد ما الموصولة **قال**
في ما اذا علمت ساعدية ولكن بالمعنى بقضي **ولما** ان يمنع مجي ذاهو
مطلقا ويجوز في ما اذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله تعالى يسألونك
ماذا ينبغي ان تقول في قوله **الاستفهام** لان المؤاذا جاول **ان** تحت فيقضي
ان صلا لا يرا طل فلان ما متدا والعقل بعد ذا المريدة جزم على تقدير حذف الضمير
في الجملة التي هي خبر ما والذي جزم على اذ ما كون ذاهو ههنا موصولة رفع الجواب والسدك
في النصب المشهور ولوجاز ان يدعي في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن
كثيرا لم يتجند دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ما ذاهو جاول
جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية **واما** ما ذكر من حذف الضمير في خبر المبتدأ فقليل
نادرا كما تقدم في باب المبتدأ ونحو الجملة الخبرية نحو ما ذاهو جاول كثر فالت تعرفنا
ان الجملة صلة لذا لا جزم لما لان حذف الضمير من الصلة كثر **واما** قل اظهار الضمير
المنصوب في الجملة التي بعد ذاهو من بين الموصولات للزومها لما الاستفهامية او من لان ذاهو

التي هي من جنسها
التي هي من جنسها
التي هي من جنسها

وهو الر من صفة من الصفة
وهو الر من صفة من الصفة
وهو الر من صفة من الصفة

لا تكون موصولة الا قبلها احدها وكان التثاقيل الحاصل بانقال العتلة بالموصول الكسر
فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو صلة اولى وهذا كما جاز حذف المبتدأ في صلة ايهام في اللغة
دون صلة غيرها لتثاقيلها بالمضاف اليه وانما كان الجواب او المبتدأ مرفعا اذا كان ذاهو موصولا
لان ما ذاهو جملة ابتداءية فامبتدا وما جزم مقدر لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدأ
مع تنكيره وذاهو في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدأ
محذوف وذلك المبتدأ ضمير راجع الى ذاهو الموصولة فتقوله تعالى اساطير الاولين ليس بجواب
لقوله **لكن** ما ذاهو انزل ريك اذ لو كان جوابا له لكان المعنى هو اساطير الاولين اذ الذي انزلهم
ربنا اساطير الاولين والكفار لا يقرون بالانزال فهو اذن كذا مستانفة اي ليس ما تنوعت
انزاله من قبل بل هو اساطير الاولين واذا كان ذاهو مديدة فاستفهامية المحل مفعولا للفعل التاخر
فالسؤال اذن جملة فعليه يكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على انصار مثل الفعل
الذي انتصب به ما في السؤال فحذف لدلالة السؤال عليه فتقوله تعالى ما ذاهو انزل ريك قالوا
خيرا اي انزل خيرا وانما الزم ههنا النصب ليكون محالنا جواب الكفار لان النصب تنصريح
بكون انزاله مقدرا والرفع يحتمل استيفاء الكلام كما ذكرنا في اساطير الاولين ويحتمل تقدير
الموصول المذكور في السؤال مبتدأ كما في قوله تعالى العفو وان اشتغل الفعل بعد ما ذاهو
منصوب نحو ما ذاهو يفعل او بتعلقه نحو ما ذاهو يقضي حقه فكون ما مبتدأ اولى وان جعلت ذاهو
زائدة ايضا لان الرض في زيد لقيته اولى من النصب كما متون المنصوب على شريطة التنصير
فرفع الجواب اذن اولى كانت ذاهو موصولة او زائدة واما في نحو ما ذاهو اقبل وماذا عرس
وقوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا وماذا احل لهم ما ليس بعد ذاهو افضل ناصب لما قبله
ولا مشتغل منه بصنيع او متعلقة فاجملة ابتداءية جعلت ذاهو زائدة امر موصولة فرفع
البدل اذن واجب ورفع الجواب مختار على كل حال وقول الشاعر
وماذا غسى الوائشون ان يستجدوا سوي ان يقولوا اني لكن عاشق
تتيل ذاهو زائدة لا موصولة اذ الصلة لا يكون الا خبرية وعسى ليس خبر وهذا
يلزمهم في خبر المبتدأ ايضا فان قيل خبر المبتدأ قد جاز طلبية كقوله تعالى بل انتم
لا ترجعوا بهم وزييد اضربه قيل الصلة ايضا جازت لعل مع جزئها كقوله
وانى لواجب نظرة قبل التي لتلك وان شطت نواها اوزها
وعسى ولعل يتقاربان فاما قدما لقولها ههنا جاز للمناع ان يقدره ايضا خبر المبتدأ
ولا يجوز ان يكون ما ذاهو مفعول ان يستجدوا لكون ان موصولة فالقيد ان يستجدوا به
هو لا ياب اس ان تذكر بعض ما اهل المصنف من احكام الموصول واحكام من
وما و اي الاستفهام وما يناسبها فتقول الموصول والصلة كحكي اسم وقد غنت
الموصول التقدم لكون الصلة مبتدأ له فيجب للصلة التاخر فلا تقدم الصلة
ولا جزم منها على الموصول ولا تغل الصلة وما يتعلق بها قبل الموصول لان ذلك المفعول
اذ جازها وقد تقدم ان جزؤها لا يتقدم على الموصول ولا تعلق الصلة بها قبل
الموصول بان يكون مصدرية بل اولى لكن اذ علامة جواب القسم ونحو ذلك مما له معلق

فيما

بما قبل الموصول لان ذلك المتعلق به المقدر اذن جزو الصلة ولا يفصل بين الموصول
والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض يتابع الموصول كالوصف والبدل والعطف والتأكيد
ولا ينجز عن الموصول ولا باستغناء منه اذ هذه الاشياء الال بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر
موصول معطوف على آخر قبل الصلة وما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة للآخر وصلة
الاول بخذوفة مدلوله بالظاهر عليها كما يجي بعد ما جواز حذف الصلة عند قيام الدليل
وذلك نحو قوله من المواقف والى واللاقى **و** نحن كفى كبرت لذي اتي وقد يفصل بين الموصول
والصلة بمحول الصلة نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثله
اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبني انا زيد اضربت لان الحروف الموصولة حروف مصدرية
هي والجملة بعدها بتأويل المصدر فسلطت قوتها من متضمن المصدر وكذا في الالف واللام
الموصولة اذ لا يدخل الالف فعل في صورة اسم التاويل او النقول كما يكون هو وما دخل عليه
كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض
بالعطف على الجملة التي هي صلة كما يقول في باب التنازع مع الالف الذي ضربت وضربوني
علما انه زيد اذ ليس الفصل باجنبي عن الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما يقول
جاني الذي قام ابوه والذي ضرب زيدا اخوه اذ لا مانع منه فان قيل ليس كان الموصول
والصلة كجزي اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزيين فكان ينبغي ان لا يتقدم
بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول قلت بل هما ايضا كالجزيين الا انهما
كجزيين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر كجزيين يجوز تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصلة
والموصول فان تعقب الحرف الذي هو الصلة واجب لكونها مبتدئة للموصول لما مر
فقد بين هذا ما قد قيل من قال ان خبر ما دام لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا حذف
صلة الموصول الا بغير الالف واللام اذا علمت **قالت**
فان ادع الكواقي من انايس اضاعوهن لا ادع الذين
وقد التزم حذفها مع التثنية معطوفا عليها التي اذا قصد بها الدوامي لينبذ حذفها
ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلت الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل
في اختيار البيان فلذلك تركنا على اهما ما بغير صلة مبتدئة ويجوز كون تصغير التثنية
للتعظيم كما في قوله ذو هبة تصغر منها الانامل **وا** حاز الكوفيون حذف غير
الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للمبشرين قالوا قوله تعالى وما بنا الا له
مقام معلوم اي من له مقام ونحوه قول المتنبى **ي** نفس الليالي شهرت من طوي
ويجوز ان يكون من هذا قوله **لعمري** لانت البيت اكرم اهل **وا** فقتل في انما بالاميل
ولا وجه لمنع المبشرين من ذلك من حيث التباس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان
كانت ثا او عينا كشيء وسه وليس الموصول بالذوق منها ولا يحذف من الموصولات
الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجي في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة
عليها وكون الحروف التي قبلها كالناشئة عنها واما احكام من وما وائي في الاستنها
نقول اذا استغنت عن هذا كورسكون عاقل ووقف على من جاز لك حكاية اعراب

ذلك المذكور وحكاية علامة تثنيتها وجمعه وتانيثه في لفظ من تقول متوا اذا قيل جاني رجلان
رجل ومنا اذا قيل رايت رجلا ومني اذا قيل سرت رجل ومنا اذا قيل جاني رجلان
رجلان ورايت رجلين وسرت رجلين ومثون اذا قيل جاني سلون او رجلا او قولا
وفي النصب والحرمين معناه اذا قيل جاني ضاربة او طائي وكذا في النصب والحرمين
ومثان اذا قيل جاني ضاربان او طائان وفي النصب والحرمين ومنا اذا قيل
جاني سلمات او صواب وكذا في النصب والحرمين ومنا اذا قيل
في الحكاية ثلاث حكاية هذه العلامات لانه فيها من محكي مذكور قبل الحكاية ثبت فيه تلك
العلامات حتى تحكي وفرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان الميول عنه هو ما ذكره بينه
لا غيره حتى يكون نعتا وانما اشترط في لحاق العلامات المذكورة عن كونها ساقلا لا عن نكرة لان
المعارف اذا استغنت بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجي لان الاستغناء
عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستغناء عن النكرات فلم يطلب التخفيف بخذوف الميول
عنه كما في النكرات ولو كورت ايضا النكرات لم تجز حكايتها بعد من لان النكرة اذا كورت
فلا بد في الثانية من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانيا هي المذكورة اولا تقول من الرجل
لمن قال جاني رجل ومع زيادة اللام عليها لم تكن الحكاية لانه الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه
بل زيادة ونقصان فلما لم يكن حكايتها فان لم يتصد الحكاية قلت من الرجل او من هو اذن
ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الكثير حذف النكرة واثبت العلامات في لفظ من قبل
حذفها قصد التخفيف لان الاستغناء عن النكرة اكثر من الاستغناء عن المعرفة فلذلك كان
حذفها بعد من اكثر من اثباتها ومع الحذف فالحكاية في من اولى لاجل التخصيص من
اول الامر على ان المستغنى عنه يورد بعدها واما اشتراط العقل في هذه الحكاية فظاهر
لان من للعقل واما اشتراط الوقف على من ولم يشترط ذلك في اي بل تقول فيها اي يفتي
واثا يفتي وياي يفتي فلا يجي فلا بد من كونها مبتدئة يستنكر عليها الاعراب فاثبتوا حكاية
الاعراب عليها في حالة لا يكون فيها على المفرد المذكور في الاغلب وهو اصل المثني والمجموع
والموتث اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تتجوز فيها عن الصرف
والحرف والتنوين وانما اي فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلا
ولا وقفا وانما لردادوا في المفرد المذكور الواو والياء والالف بدل الحركات لانهم لم يحركوا
حركات المنكر كما في كتاب الكلمة في حالة الوقف بحركة بصورة الرفع والجزم وهذا خلاف
عادة الوقف فابدلوا من الحركات حروفا تشبهها ساكنه وجاوا قبلها بحركات تناسبها
هذا مذهب المبرد وقالت السيراني بل اثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في اي
شعر لما كان الحال حال الوقف واما الوقف عليه ساكن اشعوا الحركات فتولدت الحروف
وكلا القولين ممكن ولم يكن اثبات حذف المدد الدالة على الاعراب في منه ادها
التانيث لا يكون في الوقف الا ساكنه فاكثروا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب
وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب **ف** صرع الذات فاذا اشع مراعاة الفروع والاصل
كان حفظ الاصل اولى واجزا ومنا في متون اعرابها وان كانت ممكنة بالاسان بحروف

المجرى ملحات وهنديات في الوقف فانه لا يثبت فيه شيء من حركاته بخلاف متوهمي وفتنا
 فانه بمقتله بخود سيد ورجل دبثت فيه حال الوقف بعض الحركات مع حروف المد فبها
 اعني الفتحة بخود سيد فلم يستكر في من الجادى مجراه عند قصد الحكاية اثبات الحركات والمد
 بعدها واسكان النون في مشتان ومنشئين بفتحه على ان التاء ليست لتانيث الكلمة اللاحقة
 هي مما قبل هي الحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يكرها فيها قبلها الحركة التي يلزم ما قبل تاليثا
 وفريث من ذلك اسكان ما قبل الثاني بفت و اخيت وهت لما لم يمحض التا للتانيث
 بل كانت بدلا من اللام وبتا سكنت النون في المفرد نحو منيت والاكر تخريكها فيه لانك لم
 تقدر في المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا فلا اقل من حكاية تاليثا كما هو حق
 واما في المثني فقد حكيت الاعراب لمحيك في الرفع بالالف وفي النصب والجواب بالياء
 نحو مشتان ومشتين وقد جازمتان بحرك النون التي قبل التا هذا وذلك في من الوقف
 عليها المستتمها من النكرة وجهان اخران احدهما ان تريد على من حروف المد
 واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكور كما للاعراب فقط ولا يحكي علامات
 المثني والمجهر والموت وان كنت تسال عنها اجواب على اصلها من صلاحيتها للكل
 بلقطة واحد فيقول اذا قيل جاني رجل اورجلان او امرأة او امرأتان او لسة منو
 وعلى هذا قياس النصب والجواب تايها افراد من على كل حال بلا حكاية للاعراب
 ولا لعلامات اخرى في حال الوصل هذا حكم من المستتمها من المنكر واما اي فاذا
 استتمت بها من المذكور والمنكر جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثني
 والمجهر والموت في لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكور بل تقره
 بالحركات في الوصل نحو ائى يافنى وايا يافنى وفي الوقف يسكن ياء في الرفع
 والجواب ويقلب التنوين الثاني النصب كما في الوقف على ساير المعربات لان التا معرب
 فسقط في جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كما في الحكاية من وها العقل والوقف
 اما العقل فلان اصل اي ان يستعمل في العقل وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر
 في من واما الشرح في حكايتها كونه المحلى المذكور المنكر لما مر في من ولك في اي وجه اخر
 وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فسقط ائى وايا وادى في المفرد والمثنى
 والمجهر مذكرا كان او مؤنثا وفي الحركات اللاحقة لاي حال الحكاية وجهان احدهما
 ايها اعراب فيكون مبتدأة بخدوفة الجهر ومنعولة بخدوفة الفعل ومجروزة مضمومة
 الجار وهذا ضعيف لان اضرار الحار قليل نادر وايضا تنبيه اي وجهه لغيا حكاية
 ضيفان كما مر الاول ان يقال كما في من ان هذه العلامات اشاعات للفظ المتكلم
 على وجه الحكاية ومحلها رفع على الابتداء والتقدير من هو وائى هو اي رجل هو
 واجاز يونس الحكاية من وصلا قياسا على اي يقال من يافنى ومن يافنى ومن يافنى
 وعليه حمل قول الشاعر اتوانا رى قلت منون انتم قنوا لوالجفن قلت عواظا
 وليس بشي لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكي وحكي يونس انه سمع ضرب من منشا
 استغما من الضارب والمضروب قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا

لا يشبه

(19)

لا يشبه كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستغما واما اعرابا فيقول حكاية كانه سمع
 رجلا يقول ضرب رجل رجلا والافكيت يعونها مع قيا معلقة البناء والظاهر انه ليس بحكاية
 وانه يجوز في بعض اللغات اعرابا لعل وجه الحكاية الاترى الى قول منون انتم وليس لي
 كما زعم يونس اذ لا منكم مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في اخر الكلام
 لانها في حالة الوقف فاذا قيل رايت رجلا وامرأة قلت من ومنه ولذا قيل
 رايت امرأة ورجلا قلت من ومنا وني جاني رجل وامرأتان من ومنتان وعليه نفس
 واذا اجتمع من يقتل وما لا يقتل جعلت لسؤال عن العاقل بمن وعلى غير العاقل باي نحو من
 وايت من قال لقيت رجلا وهما من وعليه نفس واما المعارف بعد من فيقول
 هو اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلاثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا يثنى
 بعدها فما وحكي المبرزة عن يونس ولم يحكمه من سيبويه انها تذكر بعد من بحكاية
 كالاعلام اذا قال التانيث رايت اخا زيد قلت من اخا زيد واجاز ذلك سيبويه
 لعل وجه الاختيار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقريشا ونالها ان يحذف
 وثبت علامات الحكاية فيمن كان في النكرات وذلك لكونه المعرنة المذكورة عند السامع
 مجهولة كالنكرة وذلك كما حكي سيبويه انه يقال ذهبت معهم فيقال مع منين ويقال
 قد رايتهم فيقول منا اما الاعلام المذكورة بعد من فيها مذهبان مذهب اهل الحجاز
 ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشرط وانما خصوا الحكاية بالعلم
 دون غير من المعارف لان وضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف ساير المعارف فان
 كل واحد منها لا يمتنع ان كان كاي في ما المعارف والحكاية لرفع الاشتراك
 فكانت بالاعلام انصب والسرور المذكورة ان لا يكون المسؤول عنه متعوتا
 ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات مع تواليها
 تقتضي عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب اي المسؤول عنه ان المسؤول عنه هو
 المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فيقول لمن قال رايت زيدا
 الطريف او من زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيد الطريف ومن زيد نفسه ومن زيد
 ابو محمد بالرفع لا غير فهم لو وصف باین واسقط تنوينه لوقعه بين علمين لم يمتنع
 حكاية عن اهل الحجاز لانه وان افنى الوصف المذكور ايضا كساير الاوصاف الا ان
 يشترك هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف
 ونصب الموصوف في المنادى يجوز الحكاية فيه فيقول لمن قال رايت زيدا بن عمرو ومن
 زيدا بن عمرو بالنصب وان قال رايت زيدا بن اخي عمرو قلت من زيدا بن اخي عمرو
 بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا تكرير من هو كساير التوابع عند يونس في اشناع الحكاية
 معه سواء كانا علمين او احدهما وحكي سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية
 اذ كان المعطوف عليه علميا سواء كان المعطوف علميا او لا نحو من زيدا وعمرا واخا عمرو
 لمن قال لقيت زيدا وعمرا اوليت زيدا واخا عمرو والنسق بينه وبين ساير التوابع
 ان الثاني فيه غير الاول فالسؤال واقع بالاسم المعنود ثم عطف عليه بعد الحكاية

واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل
 مروت باخيك وزيد لم يجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع
 لا يجوز حكايته بهذا التابع واما اذا اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا
 او من زيدا ومن اخره او من اخره ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم دون ما ليس
 يعلم وذلك لكون كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه مستقلا فيكون لكل
 واحد منهما نفسه كما لو انفرد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن
 زيد او من زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزال اللبس اذا العطف على كلام مخاطب
 مودن بان السؤال انما هو عن من ذكره غير ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكسفة
 خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يجي سانه وكذا اختلف في حكاية مثنى
 العلم ومجموعه بالمحذر نظرا الى واحدتها ولما في نظرها الى زوال العلم بالثنية
 واجمع كما يجي في باب العلم ثم نقول اذا حكى ما تقدم من مرفوع الموضع بالابتداء
 فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لامل انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل
 الخبرية مقدرفيه وان كان مجورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية فاكل
 معرب مرفوع الموضع بعد اعوابه لاشتغال محل الاعواب بحركة مجاورة للحكاية كما
 ذكرنا في اول الكتاب وقيل ان ما بعده من الاحوال معول لامل محذوف كما ستر
 في اي وهو ضيف لما مر هناك وقد جاز حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية
 فيها قيل خلف دار عبد الله فقال السامع دار مني واما بنو تميم فافهم سلكوا
 بالعلم في الاستفهام منه بمن سلك فبين من الاسماء فوايه مرفوعا على كل حال الابداء
 جريا على القياس ولما اذا اسالت باني عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعده
 لا يحكى فاذا قيل رايت زيدا ومروت زيدا قلت اي زيد بالرفع لا غير لان
 الاعراب يظهر في اي فكر هو ان محاله الثاني بخلاف من زيدا ومن زيدا هـ
 وربما حكى بعض العرب الاسم على كان او غير دون سؤال ايضا كما قال بعضهم
 دعنا من تمران على حكاية قول من قال ما عندنا تمران قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل
 ساله مال اليس قريشا مال ليس قريشا فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا اسالت بمن او اي
 عن غير العلم ايضا كما يحكى عن يونس كما مر واذا اسالت بمن عن عاقل نسب العلم سواء كان العلم
 المنسوب على عاقل ولا كما يقال لقيت زيدا او ركبته اعرج جاز لك ان تقول ابلني اي البكرى
 او القرش تاق بمن كان المنسوب اليه العاقل ويدخل عليه الالف واللام لانه كذلك في المستول
 منه اعني البكرى مثلا لان صفة العلم المنسوب الى شيء لا تدفع فيها من الالف واللام ولما جاء
 النسب اخر من كان في آخر المول عنه والاكثر الاشهاد خالف هذه الاستفهام على الالف واللام
 فنقول لبي الممدد التسهيل كما يجي في التصريف في باب تخفيف المنع ان شاء الله وانما اختلفنا
 لانه كذلك في المستول عنه او صرح به نحو البكرى والقرش وانما جاز اجمع من الاستفهامية
 وهمة الاستفهام لضعف تفهمها للاستفهام بمعاملة المعربات التي لا تنضم معنى الحرف
 وذلك بادخال اللام عليها والحقا في النسب باخرها وبعضهم لان في هذه الاستفهام فنقول

المني

المني اكتنبا بما في من من سفي الاستفهام ويجي في لفظ المنى اعراب العلم المستول من نسبة سوا كان
 السائل واصلا او واقفا كالحكاية في لفظه اي توا فيقول لمن قال جاني زيد المنى ياني وكذا المنى
 والمنى وكذا المنيان والمنين والمنيون والمنيتين والمنية والمنيتان والمنيتين والمنيا
 وياني المستول بالجواب على وفق اعراب المنى تقول رايت زيدا فتقول المنى فيقول القرشي
 على انه وصف لزيد المذكور ولا في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضمار مبتدأ اي هو القرشي
 لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام قال مبرماني سالت البرد اذا قال لك رجل لي
 زيدا واردت ان سالت عن صفة قال اتول المنى كافي قلت الظرف في او العالي او البزاري
 قال السراي وهذا قد يعر منه وقياس وليس بمجمع قلت وكانه جعل لي في الظرفي
 وغوه للتاكيد كاقيل في اجوي وداري وان كان صفة العلم منسوبة الى ما لا يعتد
 كالمكي والبصري فلا يجوز المنى اتفاقا فالمرتد القياس الما في او الما في قال السراي في
 وهو تنصير منه وليس بمصنوع واجاز لاقتضال الاستفهام باني على وفق المنى قياسا يقال
 الا اني فيصلح المنسوب الى العاقل والغيره والوجه المنع لعدم السماع ولاشتغال الآيات
اسما الانفال ما لا يعنى الامرا والمائس مثل زيد اي امهله وحياته لك اي قعد
 اقول اعلم انه انما يني اسما الانفال لما يعنى فعل الماضي والامر ولا نقول ان صه اسر للكم
 ومه اسر لا فعل اذ لو كان كذلك لكانا معربين بل ما معنى اسكت وكف وكذا لا نقول
 ان اف بمعنى انفجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا كما هما بل ما معنى نصحت
 وتوحيث الانشائيين ويجوز ان يقال ان اسما الافعال بنيت لكونها اسما لاصلا انشا
 وهو مطلق الفعل سواء في كل ذلك الاصل كالمائس والامر اخرج عنه كالمضارع فعل هذا
 لا يحتاج الى هذا العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وانما هي ليست
 بافعال مع تاذيتها معاني الافعال اسر لفظي وهو ان صيغها بخالفة لصيغ الافعال وانما
 لا تنصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض والظاهر كون بعضها طرنا
 وبعضها جازا ومجورا وما قيل من اصولها وانها عن اي شيء قلت فيقول القائل المصادر
 والظروف في بعضها ظاهر كرويد زيدا وكلمة زيد انصب للمفعول به وقداء لك الاقوام
 بالكسر واما مكي زيدا وعليك زيدا اذ استعمال هذه الكلمات على اهلها كثير كرويد زيدا
 وكلمة زيد بالاضافة وقداء لك بالرفع والنصب وبعضها يشبه ان يكون منصوبا
 في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدر كوشكان وشركان وبطان وشان فانها كليتان
 في المصدر وكهيات فانه كقولنا وتزال فانه كخيار وتزيد كضرب فيقول انها كانت في الاصل
 مصادره لانه تامر دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال مما اصل واشبه ما يكون اسمها
 المصادر للمناسبة بينها وزنا ولا لحاها باخراتها من نحو رويد وكلمة وفدا والظاهر
 في بعضها ان كانت اصواتا نقلت الى المصادر شومنها الى اسما الافعال ثم نقول الا صوات
 المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزوم المصدرية ولم يصير اسر فعل نحوها في الكف
 وروها في الاعراب وروها في التبع والاستطابة ولما وعدنا في الاستعاضة وويلك وكلمة
 وديسك وروي لعمرو على ما مر في باب المفعول المطلق وبعضها استعمل في المصادر الى الاسما

دويم
 في فانه وانما هي فعل الماضي
 وانما هي فعل الماضي
 ولكن من ههنا ضعيفة
 الافعال فذلكم بين

ن
 اصلها

اسما الافعال نحو صفة وممة وهما دغ اي انتعش وبش اي ارفق وهما هلا دغ اي ايه
وهيك وهتك وهيت وسيجي معايتها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم
الفعل والتؤن فيه كما في صفة وممة واييه وهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني
تقاربه على المصدر وتاؤه مراعاة لاصلة اخر اسم الصوت كما في الفعل المطلق والماء الخ وج
ذات واؤه ونج اذا لم يشغل استعمال المصدر وهو ان ينصب نحو انا وتبين بالحرف
كاي لك فالاول ان يقال مبتدأ على ما كانت عليه وانما لو تضمنت المصدر ولا سيما انما لعدم
الدليل عليه كما ان الاول في نوطك بمعنى تقدم او اخذ من قد امك وبعدك اي اخذ من
خلفك وحذر كعرا وحذار كعرا والحقا ك ان يقال انها باقية على المصدر ان لم يتقدم دليل
على انتقالها الى اسما الافعال والفرط للتقدم اي تقدمت واما وحذار ك اي تقدمت وبعد
اي اقبلت فبما وحذار ك عرا اي اخذ من عرا وحذار والحقا ك اي انج التجاه
والكاف حرف كان ذلك فاذا تقدمت هذه ايمت ان جميع اسما الافعال منتقلة اما عن المصادر
الاصليه او عن المصادر الكائنة في الاصل امواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور بلا متدح
اذن باعتبار الاصل لا في هذا الاسم والاحد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله من فرض وعارض
لازم واما امين فبما في رايي وليس الامن اوزان العجبية كتابيل هابيل بمعنى الفعل على ما فيه
الغنى عليه الصلاة والسلام من سالف بن عباس دغ على الفتح ويخفف بخذف الالف فيقال امين
على وزن كريمة ولا منع ان يقال اصله القصير ثم مد فيكون عربيا مصدرا في الاصل كالسندس
والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال لاسم الفعل الذي هو في الاصل طاء ومجوز
نحو عليك واليك اسم فعل لانا نقول لثقل صمد ورويت انه اسم بالتطاول اصله والجار والمجرور
لربك اسما لانهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل فتلا غير مطردة المطرد
في نحو حرك الله ولم يضرب فيصيح ان يقال في نحو كذب العقيق بالصب ان كذب اسم فعل كما
يجي ثم اعلم ان بعضهم يدعي ان اسما الافعال من فوعة المحل على انها مبتدأة لاجرها كما في انايم
الزبدان وليس بشئ لان معنى تاييم معنى الاسم وان شابه الفعل اي ذو قيايم فيصح ان يكون
مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان في نوطك نسيج بالمعدي
نسيج مبتدأ وان كان لفظه صلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن ككاف ذلك ولا فصل عند من
قال انه حرف كان كل واحد منها محل من الاعراب لكونها اسمين فلما انتقل الى معنى الحرفية
عربا عن الاعراب كذلك اسم الفعل لما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب
ان الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق وما ذكره بعضهم من ان اسما
الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشئ اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة
فلم يكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية ولا يقول في اماك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل
مقدر بل النصب فيه صار كفتح فاجفف وكذا لا يقول في عليك واليك اسمي فعل انها حرفا
جر مجرور بها مقلتان بمقدري المضاف والمضاف اليه في الاول ككلمة وكذا الجار والمجرور
في الثاني فصار اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفضل مبنية على ما في لفظ
وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو اماك عليك اسمي فعل كعب الله دغ

عليه فهي منتقلة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صفة مثلا اسم للفظ لكن
الذي هو ذلك على معنى الفعل فهو لفظ الفعل لا لفظه بئس اذ العزيم الخج زما يقول صفة مع انه
لا يخطر بباله لفظ اشكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاصت او امتنع او كفت عن الكلام او
في ذلك ما يروى في هذا المعنى لصح ضمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كان
نزل عن نزه كذب العقيق وما شئت بارود ان كنت سائلي فتوقا فاذ هي
اذا روى بنصب العقيق وكذا في قول من نظروا الى بعير فنبوه فقال لصاحبه كذب عليك البزور والتم
بنصب البزور قال محمد بن الشري ان مضمرا نصب به واليمن يرفع بمعنى كذب عليك البزور الزمة
وخذه ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان وما يغري بصاحبه ويا خذه المكذب عليه
فصار معنى كذب فلان الاغراب اي الزمة وخذه فانه كاذب فاذا انزل بعليكم متار الملع في الاغراب
كانت قلت افرزى عليك فخذت استعمال في الاعراب بكل شئ وان لم يكن ما يعتد منه الكذب كقولهم
كذب عليك العسل اي عليك بالعلان قال
دو نيامة او مت بغيرها بان كذب القراطف والقروف
اي عليك بها وكذب الحج اي عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فينصب به
تجازا ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فنصب كما تنصب بالز فر قال ابو علي في كذب عليك
البزور ان ناعل كذب مضمرا اي كذب السم اي لم يوجد والبزور منصوب بعليكم اي الزمة
ولا ياتي له هذا في قول عنزة كذب العقيق مل رواية نصب العقيق وما ذكرناه اقرب
واسما الافعال حكمها في التقدي والجزو حكم الافعال التي هي بعناها الا ان الباتت في مفعولها
كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعدي مجزى عادية ايضا كاللازم الى المفعول ولا يتقدم عند
البحر ببيت منصوبا عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم اساع تقدم مفعولها
عليها واما صوت حاد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف ارجاء ومجرور
وهما ضعيفان قبل النقل لكون عليهما لضعفهما معنى الفعل وهو ز الكوفيين ذلك استدل لا ينزل
دو نيامة المالح ذروي دو نكا اي زات الناس يحمد ونكا
ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لذروي اي ذروي قد امك فخذها
واكثر اسما الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثير ما يكتفي فيه بالاشارة عن النطق بلفظ نكف لا يكتفي
بلفظ فابشر مقامة ولا كذلك الخبر ومعنى اسما الافعال امرا كانت او غيره الملع واكد من معاني
الافعال التي يقال ان هذه الاسما بعناها اما ما كان مصدرا في الاصل والاصوات الصادرة معك
مشروا اسما افعال فلما تبين في المفعول المطلق فيما يوجب حذف فعله قياسا واتا الطرف والجار
والمجرور فلا نحو اماك اود ونك زيدا بنصب زيدا كان في الاصل اماك زيدا ودونك زيدا
فخذ فتم امكنك فاختص هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة لئلا يبادر
المأمور الى الامتثال قبل ان يتيقن عد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد
واليك عن اي ضمير حكك وشكك اليك واذ هب عن وراكن اي تاخر وراكن في كلها
الاختصاص لغرض التاكيد وكل ما هو معنى الخبر فيه معنى التعجب بمعنى هيات او ما اتعبوه
وشتان اي ما اشتد الاقتران وشرمان وشكان اي ما اسرعه ونطان اي ما ابطاه والتعجب

مصدر

مأمون

الاسماء التي هي في الاصل امواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور بلا متدح

مصدر

هو التأكيد المذكور وكلها بلا علامة المصدر المتبع بها وسدوزه في شئ منها دليل فليسته وان لم يكن منها كهل
 وهات على ما بين وليس لحاق كاف الخطاب ولا التنوين في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماع فيقتصر على
 المسموع فيقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء فاما ان يكون متصلا بها هو ظرف او حرف جز في الاصل
 نحو اما نك واليك ولا فهو في الاول اسم مجرور وتطرا الى اصيله وفي الثاني يخطو فان كان الاسماء التي اتصل
 به الكاف مما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد رويد زيدون زيد الاحتال ان يكون الكاف اسما مجرورا
 نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسما فعلا
 نحو رويدك زيدان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كان هانك اذ لم يأت هانك زيد
 بالاضافة كما جاء رويدك زيد وشله التماثل وان لم يكن اسم فعل على ما ذهبنا اليه وقال الفراء الكاف في
 جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشئ لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ورويك هو الذي
 كان قبل قبل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بل تمكن عوى ذلك في نحو جهلك وهانك لان
 الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل كونها اسمي فعل مع ان وضع بعض الضامير موضع بعض خلاف الاصل
 ويظهر له ان يقول ان في نحو رويد وهانك مجرورين عن الكاف ضمير مستترا ولا تقول بحذف الكاف
 لان الفاعل لا يحذف وقال الكشاف في الجمع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يجرى بعده
 صريحا نحو رويدك زيد عليك زيد وقال ابن ابي اسد الكاف في جميع حرف خطاب كافي ذلك ويتبطل
 قوله بما اورد على التثنية واما التنوين الملاحقة لبعض هذه الاسماء فنجد الجهور للتشكيك وليست لتشكيك
 الفعل الذي ذلك الاسماء المنون بمعنى اذا الفعل لا يكون لامعروفا ولا متكررا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل
 التشكيك راجع الى المصدر الذي ذلك الاسماء قبل صيرورتها اسما فعلا كان بمعنى لان المنون منها اسما
 مصدرا او صوت قايما مقام المصدر او لا ننقل عنه الى باب اسم الفعل ثانيا كما مر في قصصه بمعنى
 سكوتا وايت بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعروف فعن صفة اسكت
 السكوت المهور المعين ونقيض المصدر تعيين متعلقه اي المسكوت عنه اي الفعل السكوت عن هذا
 الحديث المعين فجاز على هذا ان لا يكت الخطاب عن غير الحديث المشار اليه وكذا اسكت اي كفت عن
 هذا الشئ واديه اذهات الحديث المهور فالتعريف في المصدر راجع الى تعريف متعلقه واما التشكيك
 فكانه اللزاهم والتعريف كان في قوله الا ايها الطير المهور بالفتح على خالقه وقد عرفت على الح
 اي لم يزل يحرك فكان معنى اسكت سكوتا وادى سكوت اي سكوتا بليغا اي اسكت عن كل كلام وليس
 ترك التنوين في جميع اسما الافعال مذهب دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التشكيك دليل التنوين
 قال ابن السكيت والجوهري دخلها فيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذف دليل
 الوقف عليه تقول صيد صيد وصيد صيد فتنوين الاول وسكونها الثاني قالا وقولهم في الزمة
 وقتنا قتلنا انهم عن اقرب الهمز وما بال تكليم التيارات البلاغة
 انما جاز غير منون وقد وصل لانه في الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن
 الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير منون عليه جرت من معنى التمكن في هذه الاسماء وحمل
 للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء احوالا واما الكلام عليها فخصلا
 فنقول هو اما متعدية اولازمة في المقديدها وهو اسمر وحذفه ثانيا في لغات الاولى هيا
 بالث مفردة ساكنة للواحد والاثني والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان يلحق هذه الالفاظ

كاف

منه على شئ فقال

كان الخطاب الحرفية كما في قولك وتصرها نحو هانك هانكا هانكا هانكا **الثالثة** ان تلحق الالف همة
 مكان الكاف وتصرها تقرب الكاف نحو هانكا هانكا هانكا هانكا **الرابعة** ان تلحق الالف همة
 مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصر الكاف الحاسمة هانكا هانكا هانكا هانكا **السادسة**
 ان تعرف هذه الحاسمة تصريف دغ **السابعة** ان يصرها تصريف خف ومن ذلك ما حكى الكسائي
 من قول من قبل له هانكا هانكا **الامراة** هانكا هانكا هانكا هانكا **الثامنة** ان تلحق
 الالف همة وتصرها تصريف ناد والثلث الاجزاء انما يصر في لاماض لها ولا مضارع وليت
 باسماء افعال **قالت** الجوهرية هانكا بكسر الهمزة بمعنى هانت وبمعنى خذ واذا قيل لك هانكا
 بالفتح قلت هانكا اي ما اخذ وما هانكا على ما لم يسم فاعله اي ما اعطى وهذا الذي قال
 مني على السابعة نحو ما اخذ وما اخاف ومنها هانت بمعنى اعطى ويتصرف بحسب المأمور انراكا
 وتثنية وجمعا وتذكرا وتانيث **تقول** هانت هانت هانت هانت **الثانية** هانت هانت هانت هانت
 تقول هانت هانت هانت هانت **الثالثة** هانت هانت هانت هانت **الرابعة** هانت هانت هانت هانت
 لا يقال منه هانت هانت ولا يثبت منه هانت هانت ليس بظاهر التعريف **قالت** الخليل اصل
 هانت هانت من اتي يوق اي ايتا فقلت للمعز هانكا هانكا هانكا هانكا **السادسة** هانت هانت هانت هانت
 لقوة مشابهته لفظا للامال **وتقول** هانت هانت هانت هانت **الثانية** هانت هانت هانت هانت
 من حاشي وبشكل من بسو الله ومنها بله اي دغ وليست مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال بكه
 زيد بالامانة الى المفعول كترك زيد وبكته زيد **كذغ** زيد **وحك** ابوعب من الاخش
 انه يحكي بمعنى كيف فيرفع ما بعده ويثبت قوله
تذرا الجاحر ضاحا هانكا هانكا **بله** لاكت كاتها لم تحب لي
 صف الالك ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكي ابوزيد ان فلانا لا يطيق
 ان يحمل الهمز من بله ان ياتي بالهمزة اي كيف ومن اين ويروى من قبل على القلب وذكر
 الاخفش في باب الاستثنا في قوله اعطيتهم الجهد من بله ما اسع ان ابله حرف جر كعزا وخلا
 بمعنى سوف قيل ومنه قوله بله ما اطلقهم عليه ومنها يتدري الى امهله **وحكي**
 البغداديون تيدك زيدا **قالت** ابو علي لم يحك احد لحاق الكاف ببله قال وقياس قول من
 جعله اسم فعل حواز لحاقها به فعل ما قال كان جعل لحاق الكاف الحرفية لجميع اسما الافعال
 قياسا وبنية نظر كما قال ابو علي **تيد** من التؤدة قلبت الراوتة وابدل الهمزة ياءها حكي بسويه
 بيش الرحل في يئس ومنها **رويد** زيدا وهو في الاصل تصغير اريد مصدر اريد اي رفق تصغر
 الرجم اي ارفق رقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير زويد بمعنى الرق غنى الى المنول
 به مصدرا او اسم فعل لتفهمته للامهال وجعله بمعنى ويحكي على ثلاثة اقسام اولها المصدر
 وهو اصل الباقين **عور** و**يد** زيدا بالاضافة الى المفعول كعور الرقاب ورويدا زيدا
 كعربا زيدا **الثاني** ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة المصدر نحو بسوسير اريد
 اي مردودا او حالا نحو سير وارويدا اي مودين اي مهيئين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف
 وقوله تعالى امهلم رويدا يجعل المصدر وصفة المصدر والحال **الثالث** ان يثبت المصدر
 الى اسم الفعل ككثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدّر الفعل قبله نحو رويدا زيدا

هانت

بله

تيد

رويد

بصبي زيدا وانما فتح رعاية لاصل الحركة الاعرابية وتولم دويدك زيدا يجتعل ان يكون اسرف فعل
والكان حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الالف كما مر وقد يترادف مايل ويد اسرف فعل كاتال بعض
العرب لمعاجه لواردت الدرهم لا عطيتك زويدا الشعر اى دغ الشعر ومن اللازمه صه
اى اسكت ومه اى الكف وايه اى زودى الحديث اوى العلى وصه ومه يستعملان متولين وغير
متولين والكسر مع التولين للمساكين وزعم الاصحى ان العرب لا يستعمل ايته الاسونا وخطا
ذال الرمة في قوله **وقفنا فقلنا ايته عن اقرس الير**
وقال ابن السرى انه اراد التولين اذ معناه هابت حديثا اى حديث كان عن ام سالب
فكره للمضروبة ومنها ايها اى كفت عن الحديث او قطعه ويستعمل لطلق الزجر ويجوز ان
يكون صوتا قايما مقام المصدر معنويا كسقياء ورعياء اى كفايتا ايها عفا ويجوز ان يكون
اسرف فعل مضافا للتولين اذن كان في صفة وكذا كل تولين بعد المنفوخ من هذه الاسماء يجتعل الواحدين
خود ويد وجنلا وزيتها وجوز بن السرى في ايها المنفوخ من غير تولين على قلته واوجب غيره تنوينه
وقد تبدل همزة ايته وايتها هاءا هيتا هيه ودهيا ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال
مهلا فداء لك الا قوام كلهم وما التجر من مبال ومن ولد اى ليخدك ومنها هيت مفتوح
الماء شلت التاء وفيه لغة رابعة وهى كسر الما وفتح التاء ومعناه اقبل وتقال وقال
الزمخشري اسرع واذا اجتمعين باللام نحو هيت لك فهو صوت قاييم مقام المصدر كاتل كما لا
ان ايت يجوز اعرابه اعراب المصدر نحو افا لك وهيت ولجب البناء نظر الى الاصل مع كونه مصدرا
واذا التريبتين باللام فهو صوت قاييم مقام مصدر قاييم مقام الفعل فيكون اسرف فعل مع انا
قد بينا في المعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصدر والى يقال انها اسماء انما
يجوز ان يقال بنقائضها على مصدريتها بنقائضها نظرا الى اصلها حين كان صوتا فاولا اذن ان
يقول ان ما هو في صورة المنصوب نحو انا وفتا سبق على المنفوخ والتولين فيه كان في صفة لان للاصل
بقا على ما كان عليه ومنها دغ ودغا ودغا ودغا اى انتفش ودغعا سكر بزرع للتوكيد
وقد اشتق منه المصدر اى الدغ دغ بمعنى قول دغ للمعاشر ومنها هلا وله معيان
اسكن واسرع قال **الاخيبتا ليلى** وقولا لها هلا فقد ركت امر العز مجتلا
اى اسرع ومنها هيتا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد عذف الالف فيلزم الكاف نحو هيتك
وقد تخفف هيتك فبقا الهيك والمعنى اسرع ومنها قدك ونظرك ونجلك وكان الاصل قدك
وقطك اى قطع هذا الامر قطعنا فهو الاصل مصدرا مضاف الى الفاعل فاقيم مقام الفعل
فمنى عذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسم الافعال على التخفيف وكذا بجلك اى
اكتفاك فقال بجلى اى كفا في الا ان الضمير قد عذف من بجلى بخلاف قد وقط فعن قدك
اكتف ومعنى قدني لاكتف قدني من نقر الحسينين قدني ليس الامام بالشحج المحمد
وقال **ومنى اهلك فلا اخبلك بجلى** الا ان العيش بخلك
ولم يصحس وان كان قريبا منها ان المعنى اسرف فعل بل هو معرب مشعر نفع مبتدأ وحالا
كما مر في باب الاضافة ويجب ان الرقابة في قد وقط دون بجل في الاعرف لكونها على
حرفين ودون كما مر في باب المضمرات ومنها جى اى اقبل يعتدى بكل نحو جى على الصلاة اى اقبل

ايها
فدا
دغ
هلا
هيا
توك وقطك وبجلك
لم يصحس
جى

عليها

عليها وعن ابن الخطاب ان بعض العرب يقول جهل الصلاة وقد جاءى متعديا بمعنى اب قال
انشأت اشارة ما باله كرفقته حتى الحول فان المركب قد ذهب
وقد تركب حتى مع هلا الذى بمعنى اسرع ايضا فيعتدى انا بالى نحو جهل الى الشريد
وانما بالى نحو جهلا بغير اى اسرع بذكره والسا للتقدير كذهب به او بمعنى اقبل فيعتدى
بعل نحو جهل على زيد او بمعنى ايت فيعتدى بنفسه نحو جهل الشريد وفى المركب لعاب
جهل عذف الف هلا للتركيب حتى يكون خمسة عشر وقد تسكن هاءه لتوالى النفا
كما قبل خمسة عشر وقد تلحقها التولين مركبين فيقال جهلا وجنلا بنق الحاء وسكونها اذا
وقفت على هذين المتولين قلبت نونها الناء والنبات الالف فيها فى الرصل لغة رديته
وقول البشير **يما دى في الذى قلت له** ولقد يسع قولى جهل سكن اللام للتأنيبه
ولا يجوز في غير الوقت وفى الكتاب التجرى لاي على جهل كسر اللام وتنوينه وعندى على
حالها مع التركيب فى احتمال الضمير كحال نحو حلو حاشى بمعنى ان فى كل منها ضميرا كما كان قبل
التركيب وفى المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع
او اقبل او ايت وعند غيره ان فيها ضميرا واحدا وليس فى كل منها ضمير لانه لا يجى
عن كل منها بالتركيب حكم الاستقلال ولما قول
ضجج الحى من كلب فظل لهم بوتر كبيت تناديه وجهله
ضمه اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبنى غير حمله ثب الى
لفظه حكم **حاز ان يحكى كقولك ضرب فعل** ماضى قال
يجهل لا يجهل كى سبطية اما المطايا سبطها المتقاروف
فحكى وجاز ان يجده بوجوه الاعراب كقول
ان لواء وان كيتا عسقا وقوله
تناديه وجهله كما يحكى في باب العلم وقد يقال جهلك وما جا متعديا ولا زما هلم
بمعنى اقبل فيعتدى الى قال تعالى هلم بنا ومعنى احضرنى غوثه تعالى هلم شهدكم
وهو عند الخليل ها التثنية دكب معها لواء امر من قولك لواء الله شعثه اى جمع اى اجمع
ففسك لينان اللازم واجمع مذكر فى المتعدي فلما ضم معناه عند التركيب لانه صا
بمعنى اقبل او احضرنى ما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة من اصولها
فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يتولوا كسرها كقولهم هلم شهدكم
في اردو واصلهم ولم يتولوا هلم شهدكم كما يجوز ذلك فى مذكرة ذلك ليقول التركيب
وقال تعالى هلم شهدكم ولم يقل هلموا فقال الكوفيون اصله هلا قر وهلا كلمة
استعمال كما مر فتشير الى اهل التخفيف التركيب ونقل صفة المنع الى اللام وحذف كما
هو القياس فى نحو قد افلح لانه الزم هذا التخفيف هاهنا لثقل التركيب قال ابو على
فى كتاب الشعر رداعيلهم ان هلم بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يركب منه هلم وقال
الزمخشري بجى هلم ساكن اللام بمعنى اسرع ضمن اقرم الكوفيين معنى اسرع او اقبل ويعتدى
بالى فى اللام فيقال هلم الى واما فى المعتدى نحو هلم زيدا فهو باق على معناه اى اسرع او قصد

هلم
نشد
هل

وهو السطح والبراح وهو الزوال وكلاج وأزاج وجذاع للقبية بساط للحق لا بساط طهارة
 في البدن من الشعر السبط ومثله كثير ككرار الخوزة التي ترحل بها المرأة ذوها سميت كراد لانها
 تنكر الزوج أي تتركه بزعمهم يقال يا كراد كبريه ان ادب كبريه وان اقل نسوته
 ونشاش وجاد وصامر للدهية لانها تنش أي تخرج ريح الكبر وتخل أي تميل حيث
 بها تنافلا ونصير أي تشدد يقال نشاش نشيه من استيه إلى فيه أي اخرج ريح الكبر
 من استيه مع نعيم ويقال جدي حاد أي ميل فتنا يا ميله ويقال صبي صامر أي اشتدي
 يا شديوة أي زيدا في الشدة أو ابق على شديتك كالتا ويلين في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
 ويقولون عند طلوع من بكرهون طلعت حذاء حديم أي يا داهية الحادة النافعة وفياح
 للغارم يقولون ينجي فياح أي اتسعي يا متسعة على تاء ويل صبي صامر ويقال كويته وقاع
 وهي علم كية على الجارعين وانتصا بها على المصدر من كويت أي كيته لازمة واقعه ويقال
 طمار للكان المرتفع كأنها طامرة أي واثبة ويقال للقص قنار وقنار ونشاش من التشم
 وهو الجمع ومن الجمر ومن الشخ وهو تفرج ما بين الرجلين فذه وأمثالها اعلام للجفون يدل
 وصفها بالجرنه بخوجان الطالعة ولو لم يكن معارف لم يجر حذف اللها معها في خوجان
 فشيء وحذاء حديمه وجدي حيا وكما في باب النداء والغرب الثاني من غير اللازمة
 للنداء ما بقي على وصيتهما نحو قاطط أي قاططه كافيته قال
 (أطلت فوالكم حتى اذا ما نزلت سراهم كانت ظلمات)
 وسببته سته يكون لزاما أي لازمة ولا تنكلا فلان عندى بكال
 أي باله أي لا نصيبه عندى سدى ولا تصله من صلة قال والخليل قد وافى الصيد
 بذا أي متبقة شفرقة فهو حال والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها موشة وان
 المسمى بها مذكرا النفا واما قوله
 قد كنت أجبتكم أشود حفيته فاذا الصاف تبيض فيه الجحش
 يذكرا الضمير الراجح إلى الصاف فلما دله بالوضع ويورد تبيض فيها وصف منزلة من
 منازل بني تميم وخصاف محل وفي المثل أجرى من خاصي خصاف وذلك انه طلبه من
 الملوك من صاحبه للتحلة فنع وخصاه وقطام وحزام ونهار وفلاب وسجاج لنسوة
 معينة وسكاب لرمكة وكتاب وخطاف لكلنين وسناع وملاع لهفتين وبارد ثرا
 لارضين وغوار لبقرة وظفار لمدينه وجميع المصادر والصفات مبدية اتفاقا وقد
 اختلفت في علة بنايته قال المبرد لان فيها ثلاثة اسباب التانيث والعدل والعلمية
 قال بسين بسبب الاسو بعض التمكن فيستحق بالثلاثة زيادة السلب وليس بعدد مع الضم
 الا البناء في قوله نظر وذلك لانه لم يتم كذا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر ولا
 على تانيثها ولا على علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى ولو ثبت التانيث في
 المصادر لم يورث بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلاثة فهو منقوص بأدبتيحان ويجوز
 عمر اذا سمى بونث فانه لذن معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل
 بنت لتضم تا التانيث وبعد تسليم تقديرنا التانيث في المصادر هو منقوص نحو هند

وهو جمع المصا والمصا
 مبتدأ مقادير

ودار ودار وما لا يحصى وقال المصنف لما بهتة نزال رنة فورد عليه نحو سحاب وكهام وجهم
 من المعربات فضم إلى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق فالدليل عليه وشبهت النجوم فاسته
 لا يدل على كون نجار ودياق معدولين منها اذ من الجاريزيادف لفظين في
 معنى لا يكون احدهما معدولا من الآخر وان ادعى العدل المقدر لا يضطرار وجرد ما شئت من ذلك
 كاذر بلع صرف غير وهو الظاهر من كلامه فالدليل على كون نزال الذي هو الاصل معدولا
 وقد قلنا قبل ما عليه وان قدرا العدل لا الاصل ايضا فهو مكلف على نكثت والاولي ان يقال
 بنى قسم المصادر والصفات لمشايتها لتعال الامر قد نأزمتا لغة بخلاف مخونات وكلام
 ومضاه فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الجندية فكان حقا الاعراب لان الكلمة المبدية اذا
 سمي بها غير ذلك المقط وجب اعرابها كما يسمى بآين شخص على ما يجي في الاعلام لكنها ليست لان
 الاعلام الجندية اعلام لفظية على ما يجي في باب العلم فعن الوصف باق في جميعها واما الاعلام
 الشخصية كقطام وحزام فنونهم جردوا فيها على القياس باعرابهم لما عجز عن معرفة اعراب
 فلعزتها من معنى الوصف واما عدم انصرافها فلما فيها من العلمية والتانيث وتبا اهل الحجاز
 لها مخالفة القياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يروى البنا الذي يكون لها حال الوصف
 لكنهم زوا انه لا يضاف بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما في باب ما لا ينصرف فنونها
 بتا الاوصاف وان كانت مرتبطة من منقولة عن الاوصاف اجزا لها مجرى العلم المنقول عن الوصف
 لانه اكثر من غيره او نزل اجرو الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجندية في البناء جامع العلمية
 وقال المصنف في معرفة غير متصرفه عند بنى تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها في تصرف لك
 عليه باجتماع العدل والوصف في خرف ساق عند النجاة والعدل والعلمية في نشاش وفياح ونحوها
 من الاعلام الجندية مع اتفاقهم على بنايتها في ادعاء العدل في الاقسام الاربعه نظرا كمن هذا
 هو مذهب الاقل من بنى تميم واما مذهب الاكثر منهم فخصوا بهم فانهم ينعون صرف الاعلام الشخصية
 الا ما كان اخره كاحضار فانهم يدعون ذلك لان تقديرى الاعراب والتانيث في جميع الشخصية مستقيمان
 لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض من تخصيص البناء بذي الراء قد لا اماله اذ هو امتر
 مستحسن والمصحح للاماله ههنا كسرة الراوى لا تحصل الانتقار البناء لانه اذا عوب ومنع الضر
 لم يكسر واذا بنى كسرا يما فان كان كذا كان تقديره علة البناء لغرض المذكور اولى من تقديره علة
 منع الصرف وان كان ايضا مستقيما واما القليل من بنى تميم فقد جروا على قياس منع الصرف
 في الجميع دون قياس البناء وقال المصنف في الشعر الاخير ان العلم الشخصي ان فيه عند اهل
 الحجاز عد لا تقديره يحصل مشابها لباب نوال بالوجهين العدل والوزن لولا اكتفى بالوزن
 لوجب بنا باب سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديره اذ ليس لما قاطط وحاذمه عدل عنها قطام
 وحزام كالمس لانا عامر العدل عنه غير قال وعند فصح بنى تميم في خوضار العدل
 التقديرى والوزن في خوطام التانيث والعلمية لانا غير مضطرين لمنع الصرف الى العدل
 اذ الكفاية حاصله بالتانيث والعلمية قال وبعضهم يقدرونه ايضا العدل لانه من باب
 حضار المضطربيه الى تقدير العدل اي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل في جميع
 افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضه اي ذى الرا هذا قدرا الكلام على تقدير العدل

قوله الاصوات كل لفظ على به صوت او صوت به لفظ **قوله الثاني كنه**
اقول اعلم ان الالفاظ التي تسمى النحاة اصواتا على ثلاثة اقسام احدها حكاية صوت
 ما در من الحيوانات العجم كقاف او عن الحما دات كطق وشرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه
 الالفاظ مركبة من حروف صحيحة بحركات صحيحه وليس للمحكي كذلك اذ الحيوانات والحما دات
 لا تحسن الانصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه
 المركب من الحروف في اثنائها كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبتها من حروف صحيحة لانه يتعسر
 عليهم او يتعذر مثل تلك الاجرام المصادره منها كافي البعفاء فاخرجوها على ما ادنى ما يمكن من
 الشبه بين المصوتين نصار الواقع في كلامهم كالحكاية من تلك الاصوات وثانيها اصوات خارجة
 من قعر الانسان يميز موضوعه وضعا بل داله طبعا على معاني في انفسهم كات وتقف فان المستكورة
 لشي يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ ات ومن يهزق على شيء مستكروه يصدر منه صوت شبيه
 بتقف وكذلك آه للمتوجع او المتعب هذه وشبهها اصوات صادرة منهم طبعا كايخ الذي التعلال
 الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها تسوقها تسوق الكلام وحركوها تحريكه وجعلوها لغات
 مختلفة كات من لغات ايت واثم وثالثها اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها اما الجني
 كالفاظ الدعا جوت وقوس وخوها واثم الذهاب كهلادج وخوها واما امرا اخر ككسا الشرب
 وهذخ للسكين وهذه الالفاظ ليست مما يحتاج به هذه الحيوانات العجم حق يقال انها اوامر
 او نواه كاذب اليه بعضهم لانها لا تصلح ككلماتها طبعه لعدم فهمها للكلام كاقال تعالى كمثل
 الذي ياتي بالايام الادقا وتداول كان اصلها ان الشخص كان يقصد ان ينادي بعض الحيوانات
 لشي من الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصغير للذابة عند ايلودها
 الما وما بصوت معين مركب من حروف معينة ليعني تحت تحركه مقارنا لذلك التصويت
 على ذلك الامرا ما يضربه وتاديبه واما ما يناديه والطعام فكان الحيوان تمثيل المراد منه
 اما ربه من الضرب او ربه في ذلك البر وكان يشكر مقارنه ذلك التصويت لذلك الغرب
 او البر الى ان يكتفى الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوانات
 من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فبمثل عقب الصوت عادة ودونته فصار
 ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعا لمثل هذا الغرض
 صوتا مركبا من الحروف ولم يقتضوا بسا دج الاصوات لان الصوت من حيث هو هو مشتبه
 الافراد وتمايزها بالقطع والاعتماد على الخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات
 مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوا من الحروف وما ذكرنا من الترتيب
 يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كاللعب والقرد والكلب وغير ذلك هذا وانما لا ادى منعنا
 من ارتكاب مبرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب او البر لما استغن الطالب منها
 اسم الافعال كاذب اليه بعضهم فيكون او امر ونهي لان الله تعالى جعل العبادات في فهم المطلوب
 من هذه الاصوات بمنزلة العقلا فلا بأس بان يحاطت وتكلم بما نفهمه كالعقلا شرب يقول انما
 سميت الاقسام الثلاثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل
 اصوات سادجة لحكاية اصوات العما دات والحما دات او اصوات مقطعة معتد على الخارج

لكنها

لكنها غير مصنوعة لعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به الحيوانات وهذه الاقسام الثلاثة
 ليست في الاصل كلمات اذ ليست بموضوعة قست باسم سادج الصوت فتقل اصوات فوجات
 الاقسام الثلاثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها في اثنائها الكلام كالكلمات فاعلموا
 معاملها والحقها باشراف الكلمات او بالاسماء لتكون اذن كل دخولها في ظاهر اقسام الكلمات
 فصرها تصريف الاسماء فادخلوا التنوين الذي هو من اخص علامات الاسماء في بعضها في حرفاتي
 واثم والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا القطع الصوت لامعناه لتقوله باسم الماد وقوله
 كازقت بالجوت فهو كقولهم امرته با ضرب اي بهذا اللفظ وجعلوا معاني بعضها معاني للمصاد
 اما ان تقرأها اعراب المصدد نحو واثم لك او لاخواف لكما فخذ هذه الاصوات من الكلمات كالنساء
 من الناس صورتها صورتها وما هيتهما غير ما هيتهما اذ ليست بموضوعة في الاصل لمعنى الكلمات
 والتنوين فيما دخلته تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كاقيل في تنوين ملات وليس ما قاله
 بعضهم من ان تنوين عاق للتكثير ليش اذ لا معنى للتقريب والتكثير فيه ولا منع ان يقول في تنوين
 نحو ضيه وايه مثل هذا لما تقدم في اسما الافعال ان نحو كان صوتا في الاصل وبسخر اذن مما
 تكلفناه هناك لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين وانما جني اسما الاصوات لما ذكرنا من
 انها ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فليكن في الاصل منظور فيها الى التركيب
 الذي هو مقتضى الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان يغير اعتبارا بالتركيب العارض وهذا
 اذ جعلتها بمعنى المصاد كاثم مثل واثم لك او قصدت الفاظها لامعانيها قال جهم بن العباس
شده يحتمل وعاج وانما من العاج والحيث جني جفرتا **وقال**
شدا عمن باسوا الشيب شليم **جوانها من قصرة وسلام**
وقال **كأرعت بالجوت انظار القواديا** **وقول** **زهرته بهييد وبقيد**
 وهذا كما تقول في الكلمات المبنيه اذا قصدت الفاظها ان قول **وان لينا عثا ولا تحذ الله**
بارين **واين على ما يحيى في الاعلام ان شالله تعالى والاعراب مع اللام اكثر من الساخون**
العاج والحيث بالجر واسم الشيب لكونها علامة الاسماء الذي اصله الاعراب وهذا كما يحيى
 بعض البغداديين كل الاس وكل الان معربا ومبني مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال
لاي الذي قيس هل لك في شريدة كان ودكها عيون الضالون فقال **اشد اهل عيني**
اشد ما يقال في جواب هل كان كذا معربا والالف واللام لا يوجب الاعراب بدليل الان والة
والخسنة عشر واما اذا دخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقول
يحيى عمن وعاج فاعرابها واجب لانه ان تنوين الفكر وان ادخلها من غير هذا القصد
كان فاق وصيه في مبنيه لافا تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين الفكر كما هو هذا هو
الكلام عليها اجمالا واما المختل فيقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان
او العما دات طبع وهي حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الصياح اذ انما يحا
في اللعب وفاق بكسر القاف وقد تنون وهو صوت الغراب وشبه حكاية صوت شامر
الابل عند الشرب ومنها ما هم محال وهو منغ مكسورة بعد الالف وقيل هو بمنزلة ساكنة
وميم مفتوحة صوت الطيبة اذا دعت ولدها وطارق بكسر القاف وطق كلاما حكاية صوت

وهنا جني اقسام الاصوات

الكلام على تنوين

وقد حجارة بعضها على بعض وقت حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي بصرت
 بها البهايم هلاك لجزر الجبل اي توسعي في الجري وقد صرح به الناقية ايضا وعدش لجزر
 البعل وقد سمي به بعل وفي قوله
 قدش ما لعلك عليك ايمارة نجوت وهذا تخليص طليق
 زجر وليس باسم البعل واللام ليسكن اخره الا ان يقال اخرى الوصل بجري الوقف وهيند
 زجر للابل كسر الهاء وفتحها وكذلك الدال بلا تنوين ففيه اربع لغات وهاد بنسخ الدال المعناه
 وقد اعربها الشاعر لما قصد اللفظ فقال
 حتى اشتقا مت له الا فاق طائفة فاقا يقال له هيند ولاها داي لا يمنع من شيء
 ولا يجر عنه ويقال انهم فاقوا له هيند ما لك اي لم يبالوه من حاله وسع وحته لجزرها
 وقد يقال للشيء ايضا حوت وحث ثلث الباء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا وكذا حاي
 وعاي ياء مكسورة بعد الالف منونه وغير منونة وكاه وعاء بهتم مكسورة بعد الالف منونة
 وغير منونة وقد يصران يقال اذا بنيت الفعل منها حاي وعاء عيت بابدال الالف باء اصلها
 حاي وعاي كما يقال لا كيت لمن اكثر من قوله لا لا ويقول جئ وجوت بنسخ التاء عا لها
 الى الشرب وحل زجر للناقية وكذا هينج بنسخ الهاء وكسر الجيم او سكونها وكذا عا ح كسر
 الجيم منونا وغير منون وجب بسكون الباء وكسر هاء منونة زجر للابل وكذا اجاه مكسورة الهاء
 منونا وغير منون وهذا تسكين لصفاد الابل اذا انفوت ودوه بكسر الهاء وقد تسكن دعاء
 للزجر بنسخ التاء وتشديد الحاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف سكتة صوت عند اناقة
 البعير وكذا هينج ويخ كسر الهاء ويجوز في الحائين الكسر والسكون ويقال لجزر الغنم
 واس مكسورة الميم ساكنة السين وكذا هينج وفيه بضم الهاء وفتح السين المشددة
 وكذا هينج بنسخ الهاء وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذئب والكلب
 وغيرها وقد تكسر الجيم منونة وكذا هينج وفتح وقاع لجزر الغنم ايضا وبش دما لها
 بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة وفي بكسر التاء وقيل بنسخها وسكون
 الميم دعا للنيس عند السقاء ونج وعاء وغير بكسر العين والراء وروي بنسخ العين
 زجر للضان وساء وتشو للحماء الموردة وعاء للحص وهو دعا للفرس وديج صياح بالبحر
 وقوس زجر للكلب بسكون السين وقس دعاله وداه بنسخ الدال وسكون الهاء وتشديد
 ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب فارسي وقد جعلت بعض المصادر مرعى اصلها في البناء في قولهم
 لا داه فلا داه اي ان لا يكن ضرب لان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على
 احوال في نفس المتكلم وهي وهي للتندم او التقيج وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ذلك
 اصله من التندم اي وان اللام كان حرف جر وكان الاصل في ذلك اي عجا لك شر كسر
 استماله معه حتى ركب معه وصار لام الفعل وصار ويك كقولك حتى قالوا ديللا وتيل وتذهب
 غيره ان ديللا وتيل وتيس وقح وويت كلمات براسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال
 لها ولما قيلت بكسر اللام وضربا ينجي في التبريد في تخفيف الميم ان شا الله تعالى ولما كان
 نحو وكان الله فهو عند الخليل وسيبويه في التقيج وكيت مع كان مثله كان لا لاية او مخفة

كاف قوله

كاف قوله ويكون من نكح له نكح نجيب ومن يستقر عيش عيش نصر وفي هذه القول نوع تعسف
 في المعنى لان معنى التقيج غير ظاهر في قوله تعالى ويكاه الله يسط الرزق ويكاه لا يملك الكافرون
 وفي قوله ويكون من لم يكن له نكح وقال العزاي كل نكح الحق بها كاف الخطاب لقوله
 قيل القوا سيوبه ويك عنتر اقدم اي ويملك وعجا منك وضم اليها ان ومعنا ويكاه لا يملك
 الكافرون الموت وان كان الخطاب كان يدعى انهم يملكون فقال له عجا منك فسل لم ينجب
 منه فقال لانه لا يملك الكافرون فحذف حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه
 بمعنى الموت ربان اعرابية سات زوجها ابن ابنك فقال ويك انه ورا البيت اي الموتري
 انه ورا البيت محلا صار معنى ويكون الموت لم يبق كاف الخطاب للموت والشئ والمجموع
 بل لزم حالة واحدة وهذا الذي قاله القوا اتوب من جهة المعنى ومن هذا النوع ان
 داوة وقد ذكرنا ما في اسم الافعال ومنه حش بنسخ الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا
 اصابت بفتة ما يقصه ويوجهه كالحرق والحرق ومنه نخ وهي كلمة يقال عند الالعاب والرك
 بالشئ وتكرر للمبالغة فيقال بنسخ فان وصلته حنفته وبونته مكسورة الحاء وباشدد
 منونا مكسورة قال الشاعر وقد جمعها رواه اكره الرافعات بنسخ النون
 خضم ولذا بين باللام فهو مستعمل استعمال المصدر كما مضى وحكي عن السكب فيه به بمعنى بنسخ
 ومنه انج بكسر الميم وفتحها وخامسة مكسورة وكذا كج بكسوف مكسورة وقد جعله الشاعر
 في قوله وصار وصل الفانيات اخا ويروي نجا كالمصدر فارعيه وهو مصدر
 المفعول الى مكروبا ومنه مض بكسر الميم والاضاد على المشهور ونقل في ضاده النسخ وهو
 اسم لصوت يخرج عند التطق بالشفيتين اي الشفتين بانفراج احدهما عن الاخرى عند
 رد المحتاج وليس الردي مثله ردا يابس بالكلية بل فيه اطاع ما من حيث العادة ومن ثقل
 ان في مض لمطعا دالم يكن هذا الصوت الخارج عند التطق مما يمكن ان يركب من شكله وبشبهه
 كله صبح كله وهي مض وسمى الصوت بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبنى ثانيا
 الحكايات عن الاصوات قوله المركبات كل اسر ركب من كلمتين ليس بينهما فاعول
 لا مطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشئ ولم يكن قوله
 اسر ايضا محتاجا اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في شعر الاسماء لعله ذكره لبيان الوحدة
 اي اسر واحد وحاصل من ركب كلمتين وليس من هذا الوجه ايضا محتاجا اليه لان المشهور ان
 اقسام الاسر والفعل والحرف المذكورة في ابواب الفصول مفردة وقوله من كلمتين اي حاصل
 من تاليفها وانما قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم
 وفعل وحرف ومن فعل وحرف وقوله ليس فيها نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة
 قال انما قلت ذلك ليجتمع المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان من حوزتها
 نسبة قبل العلمية وليس بمبنيين بعد التسمية لهما ولا منافي في المركبات المعينة لما المضاف
 والمضاف اليه فظاهر عدم بناهما بالتركيب واما الجملة فلا توصف قبل العلمية لا بالاعراب
 ولا بالبناء لانها من عوارض الكلمة لا الكلام وما بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما يحسن
 فلا يطلق عليها انها معربة في الظاهر او مبنيّة لا اشتغال حرفها بالحركة التي كانت عليها في

او بنايه او بالسكون الذي كان كذلك وقد خرج من هذا الحد بعض الحدود ولا المركب المقدر فيه حرف العطف
 نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيئت بيئت من جريه نسبة تاوي نسبة العطف وغيره ولا تدخل في هذا
 الحد الاما ركب لاجل العلية نحو معدى كرب وبعليك شرا علم ان المركب على ضربين وذلك لانه اما ان
 يكون تركيبة للعليه او كان مركبا قبلها والاول على ضربين اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب بسبب
 البناء او لان كان فالاول والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بناءه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب
 ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا ان يكون على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لما بالمضاف والمضاف اليه
 تشبيها لفظيا كما جات في متعدى كرب كما يجي في المضاف اليه العطف والمنع كما يجي ولا يستكثر اضافة
 الفعل للحرف ولا الاضافة اليها لانهما خروجها بالتسمية عن معناها المانع من الاضافة هذا هو التماس
 على ما قيل وان لم يسمع في نحو سبويه الاضافة اما الجزء الاول فواجب البناء ان يمتد الى الثاني لكونه
 محتاجا الى الثاني تشبيها للحرف فينبغي على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز
 حكمته حركات المبنى وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثاني اما اسر والاول اسم نحو سبويه
 او فعل نحو جاوهم او حرف نحو من وشبهه واما فعل حال من الضمير والاول اسر نحو انا ضربت او فعل
 نحو خرج ضربت او حرف نحو من ضربت واما حرف والاول اسر نحو انا ضربت او فعل نحو ضربت من او حرف
 نحو من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب بسبب البناء كعدى كرب وسلك فالاول بنا الجزء الاول
 لما ذكرناه هو احتياجه الى الثاني وجعل الثاني منصرفا وقد بينا الثاني ايضا تشبيها بما يضمن الحرف
 من حيث كونهما ايضا كالتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا
 كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى مجزئه فتتأثر الصدر بالعوامل ما يقتل كعدى كرب فان حرف
 العلة يبقى في الاحوال ساكنا ولا يخرج جدي ما له مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف
 اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدوا بالتركيب للصوري كما اعتدوا به في اسكان ياء نحو يكره
 وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف امن على الاضافة اما ضعيف لان التركيب الاضافي غير معتد به
 في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقية بل شبه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا
 من حيث هاتك لثان احدهما عقيب الاخرى ولو كان ايضا حقيقة لانسحب ياء نحو معدى كرب في
 السبب والثاني الذي كان مركبا قبل العلية على ضربين وذلك لانه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلية
 معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او متعربا او لا فان كان وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعينة وكذا
 يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كان في الجملة والاحتمال والعلية اذا كان
 الفعل معربا ومن الاعراب العاقر ان كان كذلك قبل العلية كان في المضاف والمضاف اليه نحو عبدالله
 والاسم العامل على الفعل نحو ضربت في هذا وجه ومضوت غلامه كل ذلك اجزا خاصا بخصوص
 الاعراب او عمومته وان لم يزل منه وقدر ان الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو كجس الكلمة وكذا
 يستترك الجزء الاول الذي على البناء ان كان في الاصل مبنيا كان في النلية اذا كان الفعل مبنيا
 وكذا في سبويه وسوف يضرب ولن يعرب ولم يضرب وكذا في نحو ازيد وعل وكره اذا لاها
 بعد هذه الاحرف مبتداه في الظاهر قال سبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون
 المتبوع واجبت الحكاية ان العاطف كالعامل وكذا على اسم معرب للحرف نحو ان زيدا وما زيدا
 ومن زيد الا ان حرف الجزية تفصيل وذلك لانه لا يجز ان يكون احاديا او لا فان كان فمعدى سبويه

والجليل

والجليل فيه الحكاية لا غير اذا لا يجوز جملة كالمضاف كان الثاني والثاني وقال الزجاج
 يجوز جملة كالمضاف بان تشريد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما في الاخرى
 وتقريبه اعراب المضاف كما تشريدها اذا سميت به وهو مفرد كما يجي في باب العلم هذا
 قوله والاولى ان يزيده حرفا لان الحرفين انما ردتا عليه في حالة الاعراب الا ان زاد ليللا
 يسقط حرف اللين للسكينة فيبقى المعطوف على حرف ومع الاضافة بلا نون حتى يلتقي ما كان
 وان كان على حرفين فقد الجليل وهو لما مر مذهب سبويه انه يجب اعراب الاول
 اعراب المضاف فان كان ثانياها حرف مد ردت عليه حرفا من جنسه كما يقول في المسقى بلى زيد
 بزيد في زيد شدة الياء كما تشريده في الافراد على ما يجي في باب العلم والاول ترك الزيادة
 لانك امن من بناء العرب على حرف بسبب الاضافة واجب ان الزجاج الحكاية في الثاني ايضا وكذا
 الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو شمس وشهر وان لم يكن الاول حرف جز فالحكاية كما ذكرنا لا غير
 اتفاقا منهم نحو ازيد وزيد وانما اختص حرف الجز بذلك لكونه المجزوء بعد التسمية في صورة
 المضاف اليه والمضاف لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كما قال سبويه هذا وقد جاء مدرا الجملة
 المسمى بالمضاف الى العجزه اذ لم يكن القدر ضميرا تشبيها للجزءين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاول
 ان يجوز ايضا اضافة الضمير لوجهه عن معناه لو ثبت اضافة الفعل او الحرف بعد التركيب كما مر
 وكذا يبقى الجز الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقا لاعراب معين لكنه كان مع ذلك مبنيا على حركة
 مشابهة لاعراب كافي يازيد ولا يدل فيحكي الجزان على ما كانا عليه قبل التسمية اجزا للمركب
 مجزئ ما شاعته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلية مستحقا لخصوص اعراب فلا يجز من ان يكون
 مماله قبل العلية مطلق اعراب مع التركيب او لا فان كان ومضى التوابع الخمسة مع متبوعا فاما
 لا غير بقى التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليها كالتالي المضاف
 والاسم العامل على الفعل ويسرا على الاصل في الصرف وتركه ايضا فيصرف عاقله طريقه سمي به حل
 او امرأة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بين المجموع وليس المجموع اشيا متوفا فان سبت بعاقله
 وحدها فالأكثر تركن الصرف لان الاول مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجزا لها مجزئ الصفة والموزن
 فكانت سميت بامرأة عاقله واذا سميت بطلمة وزيد لم تصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية
 بهذا المركب فان اردت بطلمة واحد الطلم لا اسر شخص صرنيه كما كان مصرونا قبل التسمية وكان
 القياس ان يحكى المعطوف عطفت النسق مع وجود المتبوع كما يحكى بلا متبوع لان العاطف كالعامل
 على ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع منتقض اعراب خاص اجري بوجه الاثر
 وتبعه المعطوف ولو يتبع الاول الثاني ليشلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعا فاما
 اجزاها مجزئ نحو معدى كرب في وجهي التركيب والاضافة لا عطفت النسق فان حرف العطف
 مانع منها فان حذف حرف العطف قبل العلية فبناوهم اولى بعدها لقيام مرجبه في كلهما اما في الاول
 فالاحتياج الى الثاني واما في الثاني فيضن الحرف ويجوز في نحو معدى كرب اعراب الثاني اعراب
 غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كافييه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه
 وكذا كالتين الثاني فيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الواجهة الثلاثة بعد
 العلية وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى المجي بالعلية

وان لم يكن الجوز الثاني قبل العلية لا مطلقا عراب ولا مقيمة فالحكاية لا غير نحو المسقى بما قام وقد قام
وكلمة واذا ما راها وكانت رمل ونحوها وهذا تمام الكلام فيما شئت به من المركب **قوله فان قيل**
منها عين كسرة عشر وعشرون واخواتها الا انهم يشعرون بالاعراب لانهم يسمونها
بالا فصح اقول اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشرون حذف الواو فصار الخرج الاسمين وتسمى
وانما خرج هذا المعطوف عليه دون مثل قولك لا اب وابنا لان الاسمين معا ههنا عدد واحد
كعشرة وكما يشعرون بخلاف نحو لا اب وابنا وانما يجوز التيف مع هذا العقد بخلاف ما يراعى
نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها مفردة
وبني الاول كونه محتاجا الى الثانية فشا به الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف للعاطف
وبني على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لما في الاعراب اصلا وعلى النسخ ليخف به بعض
التثقل الحاصل من التركيب ولما زعموا الكوين اضافة لتيف الى العشرة تشبيها بالمضاف
والمضاف اليه حقيقة كما ترى العلم المركب وانتهى

كلفت من عينا شيو وشقوتة بنت ثمانية عشرة من حجة
ويبنى على عشر الى تاسع عشر ثمانية عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرون كما يقول
الخامس والعشرون والرابع والخمسون جرت عادة بهم بانها الجزاء الثاني مما فرق العشرة كما كان او مطلقا
في المفرد من المتعدد كما كان في العدد يقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت
معنى "لف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلاثة وعشرون رجلا ثلاثة
رجال وعشرون رجلا وكذا في ثمانية عشر رجلا اي ثلاثة رجال وعشرون رجلا وليس معنى ثمانية عشر
واحد من الثلاثة وعشرون ولا معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلاثة والعشرون فاما معنى هذا
العطف **قلت** كان القياس ان يبنى من مجموع جزئي المركب في نحو ثمانية عشر اسرا فاعل
واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلاثه وثلاثين اذ لم يثبت من كل واحد من الجزئين
وكذا اسرا فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد كما ان اسمي فاعلين والبن على مفرد من مجموع
فقد المقصود بتبيين ان عشرين في قولك ثلاث وعشرون ليس معنى مفرد من المتعدد كما كان قولك الباب
العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلاثة وعشرون ولو كان معنى المفرد لقلت في ثلاثة عشر
ثلاث عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليس كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد ههنا
في صورة واحدة فيقول ارادوا بنا اسرا فاعل واحد من مجموع لفظي ثلاثة وعشرون اذ ثلاثة عشر
كما بني من الفاظ الاحاد التي تحت العشرة ولم يكن بنا اسرا فاعل منها مع ثبات حرفها لان لفظ الفاعل
اسم ثلاثي زيد فاعل بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض حروف كل واحد
منها وبنا الاخر نحو ثمانية عشر ثلاثا وثلاثين فاعل ثلثين فاضطروا الى ان يثبتوا صورة
اسرا فاعل التي تحتها سبيلها من مجموعها على احدهما لفظا او كون المراد من حيث المعنى كونها من مجموع
لان المعنى احدى مجموع العددين فارتفع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني ليزيد من
اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لان العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف
من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد
ولا على عدد على متعدد لاستحالة الجمع بينهما لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهر

ويستوي فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرين او بحرف مقدّر كما في ثالث عشر فاعل قولك
جاء ثالث عشر جاء واحد من ثلاثة عشر فمعطوف على ثلاثة لعل واحد شر جعل لفظ ثالث مقام
قولك واحد من ثلاثة عشر عطفا على ظاهر هذا التامير مقام المجموع لما اضطررنا اليه فان قيل
لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلاثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلاثة عشر فيقال ثالث عشر ثلاثة
عشرون ان يكون المعنى واحد من ثلاثة عشر قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلاثة
فيضاف ثالث لثلاثة واما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد ثالث عشر ولو يضاف الى اصله ثالث
عشر عشرين او مائة او نحوها لان اسر الفاعل من العدد اذا كان معنى واحد يضاف الى العدد
المشتق هو في الى ما فرقه كما تقول الحسين رضي الله عنه ثالث الاثنى عشر كما يجي في باب العدد
واذا عرفت نحو ثالث عشر وثلاثة عشر باللام فلا خلاف في بقاءه على بناءه لبقاء علة البناء باللام
واما اذا اضيف كثلاثة عشر كثر في اعرابه خلاف كما يجي في باب العدد **قوله فان قلت**
الاعراب مع اللام المرجحة لجانب الاسم كذا ذكرت في الاموات نحو كل الاين قلت لان الجزئ
الذي يشره اللام من المركب اي صدره يتعذر اعرابه للزوم دوران الاعراب في وسط الكلمة والجزئ
الاخر لم يشره اللام فكيف يعرب بخلاف نحو كل الاين فان اللام باشرت فيه ما كان بنيا بخلاف
الاضافة فانها تباشر الثاني في نحو ثلاثة عشر فمن شمر جزئ الاخر اعرابه كما يجي في باب العدد **قوله**
الا اثنى عشر جمهور النحاة على ان اثنى عشر معرب الصد لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان فاجاب
لا رابه علة كما يجي قال بن درستويه مومني كذا يرا خواتمه من الصدور كونه محتاجا الى
مثلهما وقال كل واحد من لفظي اثنى عشر واثنى عشر صيغة متانفة كما ترى هاذان وهاذين والذان
والذين وانما اعرب عند الجمهور اصد منه لانه عرض بعد ثبوت علة التانيه اي تركيبه مع الثاني
وكون الاعراب لواعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب كونها كالمقدّم ومرد ذلك انهم لما راوا مزج الا
حذف الواو والمودن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في مصدر
الكتاب ولو حذف لاجل التكرار الى ما نحو يازيد انا ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت
النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها والنون بعد الالف والواو وسلمان وسلمان لا يجعلها
كالكاين في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون مع التام فكذا يختلف الاعراب
قبل النون في المشتق والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثنان عشر كائنان والليل على قيا عشر
مقام النون انه لا يضاف اثنان عشر كما يضاف اخواته بقول ثلاثة عشر كواثنا عشر لانه
كائنا لك ويجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المشتق والمجموع
لم يعمد في غير هذا الموضع حذفها الا لاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضاف لا يوجب التنا
وليس قول من قال انه اعرب لانه امتنع حذف علامة التنوين اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة
اعراب فلم يسقط الاعراب بشي لان نحو يازيدان ويازيدون مبنى اتفاقا في قيام هذه العلامة
اذا قصد بنا المشتق جرد علامة التنوين عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع **قوله والا اعرب الثاني**
كجاءك وبني الاول في الانصاح قد تقدم شرحه وان بعضهم صف صدر هذا المركب المجن
مع صرف المضاف اليه وتوكله اقول ومن المركبات قوله يارب يدي يدي وفيه لفت احداهذه
وهي سكن يائي الاول والثاني يقول اعطه يدي يدي والاصل يدي يدي فالاول ناعل مس

أي وقت ابتدائك بما تتدري به ومنها أيدي سبأ في قولهم تقفوا أيدي سبأ وإيادي سبأ أي مثل
مفرق أولاد سبأ بن يشجب حين أرسل عليهم سبيل العزم والأيدي كناية عن الأبناء والأسرة لأنهم في
التقوى والبطش بهم بمنزلة الأيدي ويجوز أن يكون في الأصل انتصابه على الحال على حذف المضاف
وهو مثل ويجوز أن يكون على المصدر والمعنى مثل تقفوا أيدي سبأ وامرؤة في بناء الأول والثاني كما مر
في بادي بدي فلهذا التزمنا أيدي السكون وسكن مخرج سبأ ثم قلب الفاء وقد يقال أيدي سبأ بالتشديد
يكون أيدي وإيادي معنيين إلى سبأ لكنه يلزم سكن يائيتها وقلب مخرج سبأ وقد استعمل جواز
خمسة عشر بيعة الجحش طرقت ليوم يوم وصباح مساء حين حين وأحوال نحو لقيته لفة كفة وهو
جاري بيت بيت وأخبرته وألقيته صحرة جحرة ويجوز إضافة المصدر من هذه الظروف والأحوال إلى
العجز والعلم يتعين بنا الجحش فيها كائنين في خمسة عشر الظهور تضمن الحرف في خمسة عشر دون هذه
المركبات لئلا يحتمل أن يكون كلها بنفس الحرف وإن لا يكون فإذا قدرنا هاتين اللفظتين لفظتين يوم يوم
وصباح مساء وحين حين أي يومًا فيومًا وصباحًا مساءً وحينًا فحينًا أي كل يوم وصباح ومساء وكل حين
والفارق قد يكون هذا العجز كما في قولك أسطرته ساعة فساعة أي في كل ساعة إذا فائدة الفاء التقريب
فيكون المعنى يومًا فيومًا معنيته بلا فصل إلى ما لا يتناهي فاقصر على أول الكور أي في التقسية كما في قوله
تعالى فارجع البصر كرتين وليك وحجوه وكذا صباح مساء وحين حين وقلنا إن أصل لقيته لفة كفة
ومعناه متواجهين وذلك كفته متي وكفته منه كان كلامهما كان يكف صاحبه عن القول والأمراض
وأصل حادي بيت بيت والمعنى ملاصقًا يعني وبيته أي مجتمعان ملتزمان كما تقول
وضيعة كما ذكرنا في باب الحال في قولهم ففت الشاة ودرهما وأصل لقيته صحرة جحرة ومعناه
كاشفا للخير طاهرين فدي صحرة أي انكشاف ونحو إذا شاع إذا في غرضين وأخبرته وأحرم صحرة ومعناه
كاشفا للخير إذا ذا المحرم ويجوز أن يكون مصدرًا لا حالًا أي لقا وأخبار إذا صحرة وإلهم بقدر حرف العطف
قلنا أما المعنى يومًا بعد يوم وصباحًا بعد مساء وحينًا بعد حين كقولهم ولا تنل بساكنهم وإن هم صلوا
بالجرب حينًا بعد حين ولقيته في الكفة مع كفته أو بعد كفته كما يروي عن ربيعة كفته عن كفته أي بعد كفته
كقولهم كما برأى كابر وهو حادي بيت بيت أي ذابيت مع بيت أو عند بيت وأخبرته صحرة مع جحرة
ولذا من جحرة إليها امرأت الثلاثة نحو صحرة جحرة جحرة على الاتباع كما في جيب بيت إذ يتعد ترتيب
ثلاث كلمات والتحرر أيضًا بمعنى الأظهار لأن بحر الأبل يتضمنه ومنه قولهم تلتلت جحرا وقولهم للعالم غدير
لأن التل والتحرر يتضمنان الأظهار ما في داخل الحيوان فإذا أضيف هذه الظروف والأحوال لما أن
يكون الإضافية بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير الحرف وأما أن يكون تشبيهًا بالمضاف
والمضاف إليه كما قلنا في معنى كرب وكذا في خمسة عشر إذا جعل ما جازت الإضافية تشبيهًا لما إذا
أخرجت هذه الظروف والأحوال عن الظرفية والحالية وجبت الإضافية ولو جاز التركيب قال
فلولا يوم يوم وماردنا جزأك والقروض لها جزأ ويقولون لبيتك في كل يوم ويوم والليل في صباح
مساء ذلك لأن علة سبأ الأسمين لم يكن فيها طامرة كما مر لكنه حتى تقدير ذلك وقوعها موقع ما يكثر
بنائه وهو الظروف وموقع الحال المشبهة به فاه المبلغ موقعها لم يقدر فيها ذلك واستعمل خمسة عشر
وجوبًا أحوال لأمرته للحالية نحو تقفوا أسفد أسفد وسدرد مدرد بفتح فاء الكلمات وكسرهما وخذع
مذع بكسر الفاء وأخرك أخرك كلها بمعنى منسحق وتركتهم حيث بيت أو مشغولين صاعين وسط

بين بين اي بين الحى وبين الميت وبين الثانية زائدة كقوله المالى بين وبينك ولويسع في هذه المركبات
الاضافة كما سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يتقدم فيها ايضا حرف العطف كقوله الاول نشتر من اشترت
عليه ضيعة اي اشترت ولو ينصب ويغرم بغير الجواز هاج بالمطر ونشره وسد من السد اي
التفوق وسد من التبريد وهو الاسراف والميم بدل من الباء يقال سد ز بذكر بالباء على الاصل او من
سدت البينة اي سدت وخدع من الخدع وهو القطع ومذغ من فوله فلا تداع اي كذا تداع يفتى
الاجار ويشرها حيث بيت وقد يتوان وقد يقال حيث بيت بكسر التاءين واسلها حوت بوث
وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حوثا بوثا من الاستحالة والاستبانة وما ينبغي
يقال استحيث الشئ اذا ضاع في التراب فطلبته وقد جات بات يفتح التاءين وجات بات بكسرهما
ايضا تشبيها بالاصوات نحو قاتر مائس ونحاق باق وحاز قلت الواو او الالف للاستعانة بالحاصل
بالتركيب ومن فوتهما فلكون الثاني اتباعا كما في حيث بيت وكثير من اللفظ هذه المركبات مع كونها
مشتقة كخدع مذغ وسد ومذكر لم يشتمل الا على التركيب وبذر مثل هذا المركب في غير الظروف والاحوال
لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله غير متعين وانما حسنة الحالية والظرفية وذلك نحو قوله وتوفا في حين يمين
اي نفقة عظيمة يفتح الصاد بين والفاء مكسورتان او مفتوحتان والحيض الهرب والبولس السبق
والنقد مراد وتوفا في هرب وسبق بمعنى بعض اللفظ الفتحه فقلوا الواو او الالف للازدواج وهو اولى من التوسل
لان اليا اخذ وقد يقال خصوص بوض بقلب الياء او اوقد تنون الجزان مع كسر التاءين ونفهما فيكونان متحركين
ويشتمل اتع كاذكرنا وقد يقال جيب بفتح الصاد والفاء ان مفتوحتان او مكسورتان تشبيها بالاصل
وجا خاص باض كحات بات بفتحها واما الحاز باز فانه مركب من اسر فاعل حرك اي فتهز وتلك ومن
فاعل يهز اذا ساء وارتفع كانه قيل هو الحاز والبارك مركبا وجعلا استواءا وحدا ونصرت فيه علي
سبحا وجه حاز باز عذت اليان وبنا الاسمين على الكسر تشبيها بالهزوت وحاز باز تشبيها بحبته عشر
وكان اصله الحاز والبارك على عطف احد المعنيين على الآخر وحاز باز كعطفك على ان بيني اولها على
الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل الزاي وانما منع الصرف
في هذين الوجهين للعلية الجسمية والتركيب فاذا دخله اللام انكسر الثاني جزا كان سايرا غير
التصريف وحاز باز باعراها على الاضافة الاول الى الثاني كاجوز في نحو بعلبك يجوز صرف الثاني
وترك صرفه وحاز باز باعراها كفا صفا وخز باز لقرطاس وليس لاختيار مركبتين من كلمتين بل كل واحد
منها اسر صيغ من اسمين كقيل عيسى في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه الالف اللغاب
لم يغير ما كان مبنيًا من بناءه كما في الخمسة عشر قال وجح الحاز باز به جنونا وبها خمسة معان
ضرب من العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب وقوا في اللها زمر والسنور واما خاق باق
للتكاح وقاش ماش للقياس نكل واحد منها من بصوته فيقيا على بناءها **قوله الكنايات كسر**
وكفا للعدد وكث وذيت للحيث **قوله** الكناية في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين
لقطعا كان او معنى بلفظ غير صريح من الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك خانا فلان
ولنت تريد زيد وقال فلان كيت وكيت ابهاما على بعض من يسمع والساعة المعبر عنه كيهن في الشرح
او الغل البعج وكوطيت ونعلت من جامع وكالفابط الحديث او الاختصار كما في البار بالاجفة
او متقدم من النوع من الضاحية كقولك كثيرا الرقاد لكثير القرم او غير ذلك من الاعراض ولكن عند

ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كان فخذ لم تملأوا اكبهما وياركروم خلق
اي خولة ومررت برجل افعل اي احقق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ كالاغاز والمعيان
نحو الكفف في متهمة وكذا الاوزان المعبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقوله
افعل صفة لا ينصرف موعبرة عن كلمة او لها مفعلة زائدة بعدها فاسا كة بعدها عين مفتوحة
بعدها لام وكذا اعز من الاوزان كما يحكي في باب الاعلام فيكون على هذا كمال الاستفهامية ثمانية
لانها للسؤال عن عدم معين وكذا امن وما وكيف وغيرها من اسما الاستفهام لان كلها سأل عن
معين غير مصرح باسمه فنسأل عن ذي العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت اريد
امر عمرو واذك الفاضل اريد لك الجاهل واين سوال عن مكان معين غير مصرح باسمه
وكذا اسما الشرط كلها كتابات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهامية في الموضوع للمعنى
شرطا كان او استفهاما عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذ كان يطول عليك لو قلت كان
اين اريد في الدار ام في السوق ام في الخان الى غير ذلك من المعينات فحرف الشرط والاستفهام
متدران قبل هذه الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهي كتابات عن المعينات التي لا ساهي كما مر
وقول المصنف ليس نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من كناية
عن العملا وما من غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصرع بالمراد وصمها الغايب كناية
اذ هو دال على المعنى بوساطة المرجوع اليه غير مصرح بظايره فيه ويقال كيت من كذا بكذا
وكثوث **قوله** واني لا كمن عن قدور بغيرها واعزب احيانا فاصارح قالوا
التصريح لغة واصطلاحا **قوله** لم ان جميع الكتابات ليست بمبنية فان فلانا وفلانة
منها بالانفاق وهما عربان المبني منها كمر وكذا او كائن وكبنة وذيت واما اسما الاستفهام
والشرط فلم تعد ها هنا لان لها بابا اخر هي اخص به فالكنايات كالظروف في كون كل
واحد منها قسمين معربا ومبنيًا **قوله** المصنف المراد بالكتابات اللفاظ بضمها بغيرها عن ط
وقع في كلام متكلم معترضا املا بها على المخاطب لولسها نه فكم لا يكون من هذا القبيل على ما اقر
به استفهامية كانت او جزئية ولا لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكايية لما وقع
في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت ويلي قولك
قوله فلان كذا او قال كيت وكيت داخل في حق وكائن خارج عنه نحو قولك كائن رجلا
عندي واعلم ان بناء كمر الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل او لشبهها باخترها
الاستفهامية **قوله** المصنف والاندلسي او لتضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا
كتمق الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل
الكلام الجبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الارامنة مطابقة
لما تكلم به فان طائفة من كلامه صدقوا والافك با والانشاء ما لا يقصد المتكلم به ذلك
بل انما يحصل الشكل المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام المصدرية كما اوردت لادب من قصد
المتكلم مطابقة الخارج نحو قولك كمر رجل لقيته وذيت من انضجت غيظا صدرة **قوله** صحيح
ان يقال ما لقيت احدا ولم ينضج صدرا اخذ وجواز التصديق والتكذيب دليل كونها خبرين
فالجواب ان معنى الانشاء في كمر في الاستكثار وفي رتب في الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان

للمعنيين خارجا بل هو الموجد لها بكلامه على يقصد ان في الخارج كثرة اوقله لا استكثارا او استغناء
فلا يصح ان يقال له كذبت فانك ما استكثرت اللها وما استقللت الانضاج كالمو قال ما اكثرهم
صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تفتت من كثرتهم وليس كذلك ما قارر
فانه لا يفيد انك تعد قيامه متبعا بهذا الكلام كما افاد كورجل لقيته انك تعد لقاء كثيرا
بهذا الكلام بل المعنى انك تتكلم بمتبعا في الخارج وياتي تمام القول فيه في افعال المدح
والذم ان شاء الله تعالى وانما بنا كذا افلا في الاصل اذ المقصود به الاشارة وحل عليه
كان التشبيه وكان ذا اشارته الى عدد معين في ذهن المتكلم معهم عند السامع ثم صار المجموع
بمعنى كوراجي عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في فاهما ليليك وايضا في سافصار
الكلمات ككلمة واحدة ولذا نقول ان كذا مال كبرفع مالك على انه خبر ان لا نقول ان
اسرار الكاف الاسمية لانها عند سيبويه لا تكون اسمية الا للضرورة كما يجي في حروف الجر
فسبق في اعلى اصل نايه **قول** كذا العدد وقد يكون غير العدد ايضا نحو قال فلان
كذا او اما كين فهو كاف التشبيه دخلت على اي التي في غاية الابهام اذ اقطعت عن
الاضافة فكانت مثل كذا في كون الجزورين متهمين عند السامع لان في الاشارة في الاصل
الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للعدد والجهم والتمييز بعد كذا او كين في الاصل عن
الكاف لان ذواتي كما في تلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكين رجلا ان مثل
عدد دد الجهم من اي جنس هو ولو بين العدد الجهم فاني في الاصل كان مع **وقال** لكنه
اتجى عن الجزورين معنهما الافراد في وصار المجموع كما هو مفرد بمعنى كور الجزرية بشار كانت
استو بسني على التكون اخره نوك ساكنه كما في من لا تنون تكمن فلذا ايكنت بعد اليان مع
ان التنوين لا صور لها خطأ ولا جمل التركيب ايضا يعرف فيه **فقال** كين بالالف بعد
الكاف بعد ياء مخففة مكسورة بعد هانوت ساكنه **قال** يونس هو اسو فاعل من كان وقد غيب
الميزر وهو الاولي الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوها السماع على فاعل فالكاف قال الكلمة
والنمق التي كانت فاعل صارت عينا وحذفت احدى اليان وبقيت الاخرى لاما وقال
الخليل ليا الساكنه من ان قدمت على النمق وحركت مخركها الوقوعا موقعها وسكنت
النمق لوقوعها موقع اليان الساكنه ثم قلبت اليان التمر كما وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان
الالف والنمق فكسرة النمق لا لتقا الساكنين وبقيت اليان الاحزة بعد كسرة فاذ جهها
التنوين بعد زوالها حركتها كما المنقوص **وقال** بعضهم اليان المتحركة قدمت على النمق
وقلبت اليان التمر كما وانفتاح ما قبلها ثم سكنت النمق وكسرت الساكنين وحذفت اليان
الاولى كما في فاض وسم من قال قدمت العين اي اليان الساكنة على النمق وقلبت الفاعل
سكونها كما في طاري ثم نقل كسر اليان الى النمق انما للتغيير وحذفت التنوين بدل
ان من لغاتها كين نحو كين وقد يقال كين بفتح النمق على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت
اليان التي لا راء اليان التمر كما وانفتاح ما قبلها **وقد** يقال كين نحو كين بفتح حركة النمق
مع اليان الاول كما كاه مخركها انما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى النمق
واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها التنوين كما في غير شيخ فاما كيت ودي

فانما بنا لان كل واحدة منها كلمة واحدة موقع الكلام والجملة من حيث هي لا تبس نحو
اعرابا ولا بنا كما مر في المركبات **فان قيل** فكان يجب ان لا يكون مبنية ايضا كما جمل **قلت**
يجوز خلوهما من الاعراب والبناء لانها من صفات المفرد ولا يجوز خلوهما المفرد عنها فاما موقع
المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل والبناء ولزجرا ان يخلوا منها مثله في الاصل
الذي ينبغي ان تكون الكلمات عليه وهو البناء بعض المبنيات وهو الخالي عن التركيب
يكفيه غرضه عن سبب الاعراب غرضه عن سبب الاعراب سبب اليان كما قيل عدم العمل
علة العدد **فان قلت** انهما وضعتا لكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال
فلان كيت وكيت اي زيد قايير مثلا وهي في موضع نصب **قلت** ان الاعراب المحكي
في الجملة عارض فلم يفتد منه وبنادها على الفتح لثقل اليان كافي اين وكيف او لكونها
في الاصل كناية عن الجملة المدحوبة المحل ويجوز بناؤها على الضم والكسر ايضا تشبها
بحيث وجيز ولا تستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من
الامر ذيت وذيت ومما محققان من كية وذية جذف لام الكلمة وابدال الالف منها كما
في بنيت والوقف عليها بالساكن على بنت ومن العرب من يستعملها على الاصل فلا يكونان الا
مفتوحين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولاهما يا لا واو اذ ليس في الكلام
مثل حيوت وواو حيوان بدل من اليان الا عند المازني ولما قيل ان اصلها كوتة وذية لان الالف
في كيت وذيت بدل من اللام فلو كان العين واو لثقلت ذوت وكوت والياء في كوت
عارة عن التنوين وحكي ابو عبيدة كية بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة **قوله**
فكر الاستغناء **ميرزا** استغنى عن كية بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة **قوله**
من فيهما **ولما قد لا تكلام** **اترك** كرا الاستغناء مية والجزية بدل لان على معدود وعدد
فلا استغناء مية بعد ذيتهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والجزية بعد ذيتهم عند
المخاطب وربما عرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستغناء مية والجزية
فلذا اخرج الى التمييز اليان المعدود ولا يحذف الا لوليل كما يقول شلا كرا عندك اذ اجرى
في كرا الدفات يرا كرا دنيار او كرا عدي اي كرا دنيار قال او حذف يميز الاستغناء مية اكثر لانه
في صورة الفصلات ويميز الاستغناء مية منصوب مفرد جملا على المرتبة الوسطى من العدد
وسجى العلة في باب العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان السائل لا يعرف ولا
الكثرة والقليلة فلهذا على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى وكرهونه تعد برا
لن فصل الميزر عن كرا الاستغناء مية جازي في الاختيار نحو كرا لك فلما ولا يجوز في العدد
الا اضطرارا **قال** على اي شئ بعد ما قد مضى **قال** ثون للمفرد ولا **قال**
وذلك لان العدد مع المعدود ككلمة واحدة لا ترى ان عشرين مع خمسين
بمنزلة رجل ورجلان ولو وجدوا الفظاء الا على المعدود مع العدد كما في المنفر
والمشق لم يجزاها الى العدد وكذا اكل مقدار مع حيز لا ينصل بينهما يجوز طل
زيطا لانه هو بدل ليل اطلاق احد على الاخر بخلاف كرا الاستغناء مية مع غيرهما
ولا يجوز جزيم الاستغناء مية الا اذا اجرت في حرف الجر نحو على كورجوع **فان قلت**

وبكم رجل نزلت فيجوز في مثله مع النصب الجزاء والجواز قصد تطابق كم ومميزه جازا
 والجزء الزاج بسبب اضافة كم الى مميزه كم في الجزية وعند النفاة هو مجرور بمن
 مقدرة ويجوز انصارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدل لان كم بدل
 متضمن الاستفهام فيقرن بمنزلة الاستفهام كما ترى في باب البدل ولا يكون متميزا للاستفهام
 بجواز كم في المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز السيراني في العدد اعشرون
 فلما نال ذلك اذ اردت طرايف من العلم ان ينبغي جواز كم علما نالك بهذا المعنى وقالت
 البصريون لو كان نحو كم علما نالك فالمنصوب حال لا يتميز ولا يتميز بحذوف اي كذا نال
 في حال كونهم علما نادا العامل في الحال الجاز والمجرور فلا يجوز عندهم كم علما نالك لا على
 مذهب الاخفش كما تقدم في الحال والجزء في مميز الجزية باضافتها اليه خلافا للفترا
 فانه عنده من مقدرة وهذا كما قال الخليل في لا وبوت انه مجرور بلام مقدرة وانما
 جواز الفاعل الجاز المقدرها هنا وان كان في غير هذا الموضع نادر الكثرة دخول من
 على مميز الجزية نحو كم من ملك وكم من قرية والشع اذ اعرف في موضع جازت تركه
 لقوة الدلالة عليه فان فصل بين الجزية ومميزها جاز جزم عند الفتاة لانه
 يحتره من المقدرة لا بالاضافة وغير يوجب نصبه جملا على الاستفهامية اذ لا يمكن
 الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يخبر الفصل بينهما في السعة بالظرف
 فيجوز في الاختيار نحو قوله كم بجوز مقرف ناك العلى وكرهه بحلة قدوة
 وقاله الاندلسي ان يونس يخبر الفصلها هنا بالظرف وشبهه اذ لم يكن مستقرا
 ولم يغفل عن عدم الاستقرار عن يونس هاهنا كما نقلوه كما في باب لا التبرية
 نحو ايا اليوم لك والدليل جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله
 كم في بني سعد بن بكر سيد ضم الدسبعة ما جدد نقاع
 وسبويه لا يجيز الجزع الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة نحو قوله كم في بني
 سعد بن بكر البيت واما الجزم الفصل بالجملة فلا يجيز الا الفاعل على مذهب
 المتقدم وذلك نحو قوله كم نال منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتدار اختلف
 واذا كان الفصل بين كم الجزية ومميزها بفعل شفع وحت الاتيان من التلايل نفس
 المميز بمفعول ذلك المتقدم نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكوا من
 قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل بحال الجزية في جميع ما ذكرنا
 وبعض العرب نصب مميز كم الجزية مفردة اكان اوجعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التميز
 بينهما وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون كم مفعلة بالنصب
 جزية وانما انجز مميز الجزية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه
 كم في العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجوز في العدد
 الصغرى لان في لفظ العدد الكثير دالة على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع المميز
 واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس يصح فيه مجوز واجمع مميزه فصرح بالكثر
 قوله ويدخل فيها اي في مميزها اما في الجزية فيكثر نحو وكم من ملك في السموات

وكم من قرية وذلك لمرافقة جزم المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر
 عليه مجرورا بمن ولادك عليه كات من كتب الخولا ولا ادرك ما صحته واذا انجز المميز من
 وجب تقدير كم منونة قوله ولما صدر الكلام اما الاستفهامية فلا استفهامية وانما
 الجزية فلما تضمنت من المعنى الانشائي في التكثير كما ان زيت لما تضمنت المعنى الانشائي
 في التقليل وجب لها صدر الكلام وكى في تضمينها معنى الانشائي زيت وكم نظر كما تجوز
 في باب التعجب وانما وجب قصد متضمن معنى الانشائي لانه مؤشرا في الكلام يخرج له
 عن الجزية وكل ما اشترى في معنى الجملة من الاستفهامية والعرض واليمين والتشبيه
 ونحو ذلك طرعا صدر تلك الجملة خوفا ان يحل السامع تلك الجملة على معناها قبل التفسير
 فاذا احاط المفسر في آخرها تشوش خاطره لانه يجوز رجوع معناه الى ما قبله من الجملة
 مؤشرا فيها ويجوز بقا الجملة على حالها فيترقب جملة اخرى يوشى ذلك المؤشر فيها
 قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان
 منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جزم ومضاف مجرور ولا يرفع مستند
 ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذا لك اسما الاستفهامية والشروط قوله كلاهما
 اي كم الاستفهامية وكم الجزية وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانها اسمان
 ولا بد لكل اسم مركب من اعراب وبما قايلا ان احوال الرفع والنصب والجر قوله
 فكل ما بعده فعل لا يفتصل مواقعهما في الاعراب يعني اذا كان بعد كم في ريسل
 عن نصب كم بنصب الضمير الرجوع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او نصب متعلق ذلك الضمير
 كما في نحو كم رجلا ضربت فلا بد ان كم منصوبا على حسب ذلك الفعل اي على حسب اقتضائه
 فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل فانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلامك
 والاول ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول يوما ضربت فكم
 منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وفي ذلك
 من المنصوبات فتبينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل حسب المميز بقولك يوما
 يعني للظرف فيه ولو قلت كم رجلا كان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربت لانتصاب
 بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدأ الجملة خبر والضمير في
 الجملة مقدرة على ضعف كما ترى قوله ما بعده فعل اي فعل وشبهه ليشمل نحو كم يوما
 انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصا لهما لا مفعولا لهما او ظرفا لهما
 او خبرا كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لآب طي نحو كم ظننت ما لك قوله كل
 ما بعده فعل غير مشتغل عنه متقضى بقولك كم حاك فان حاك فعل غير مشتغل عن كم بضمير
 لان معنى الاشتغال منه بضمير انه كان ينصبه لولم ينصب ضمير كم ذكرنا في المنصوب
 على شريطة التفسير قوله وكل ما قبله حرف جزم ومضاف مجرور وانما جاز تقدم حرف
 الجز والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجاز عن مجروره متمنع لصدقه
 فجوز تقدم الجاز عليهما على ان يجعل الجاز سوا كان اسما او حرفا مع المجرور كجملة
 واحدة مستغنة للتصدر حتى لا يفسد المجرور عن مرتبته وهذا حذف الفعل الاستفهامية

أداة الشرط فلا يفتر عاملها أيضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفتر العامل كما ترى في المصدر
على شريطة التفسير والشرط في جواز عمل الشرط في أداته دون الجزاء ان الاداة من حيث
طلبها للمصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظ اصلا وان كان متأخرا لان مرتبة الحال
المتقدم من حيث عاملا فيصير لها مرتبة التأخر من حيث المفعولية مع تقدمها لفظا لكنهم
جوزوا ان يعمل فيها ما حققه ان يلبسها بلا فصل كالشرط اما الجزاء فلغزنا آخره عنها لم يجوزوا له
فيها سواء كانت الاداة ظرفا كقمت واين او غير كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها
انه لم يسع مع الاستقراء نحو ايهم جاك فاضرب بنصب ايهم وان قلنا ان حرف الشرط تقدم
قبل كلماته كما هو مذهب سيبويه فكلماته ادن مفعوله لفعل بقدر ربيضة ما بعده بالاسماء
كانت مرفوعة او منصوبة انه حرف الشرط لا يدخل الاعلى فعل ظاهرا او مقدر كما يحكي في فسر
الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان معنى الاستفهام
تدخل على الفعل والاسم قوله وفي تمييزكم غمة لك يا جبريل ومخالفة ثلاثة اوجه
تخالف مثل كم مالك وكم صرقت اتوك البيت للفخر ردي وتامه قد غاقت حلت
على عشاري الغدا كما المعوجة الرابع من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكيف او القدر
المربوبينهما يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلفه لانهما نفسا الشدة شدة
الخلفه وانما عدى حلت على تقمينه حلت عشاري معنى نقلت وتسلطت على كثرها
لخدمتها تشكيكا منها فخدمتني على كثره مني ووجه النصب في غمة كون كم خبرية علمية
من جواز نصب تمييزها عند بعضهم واستفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام بل علمية على
التهكم كانه يقول فسر الحلب ثابت الا انه ذهب عن عدد الخاليات والجزء ان كم خبرية
والرفع على حذف المميز اما مصدرا بنقد رجليه نصبا وجزا فالنصب على الاستفهام على سبيل
التهكم والجزء على الاخبار وانما ظنوا بفتح يركم مرة نصبا على التهكم وجزا على الاخبار فيرفع غمة
بالاستواء للنصبها والخبر قد حلت وكم في الوجهين منصوبته المحل اما مفعول مطلق خبر مبتدأ
او ظرف له كما تقول اضربني رية ضرب او امرأتين رية ضرب واعلم ان مميز كم لا يكون
الانكرة استفهاما ما كان أولا اما الاستفهامية تلوجب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية
فلا ناهية عن عدد فيهم ومعدود لذلك والغرض من اثبات المميز بيان جفر ذلك المعدود
المميز فقط وهذا يحصل بالانكرة فلو عرفت وقع التعريف ضايعا وكوفي حالتها مفرقة اللفظ
مذكر قاله الاندلسي فيجوز التحل على اللفظ نحو كمر رجلا جاك مع ان المسؤل عنه مبتدأ
ومجموع ويجوز التحل على المعنى نحو كمر رجلا صالحا حال وجاؤك وكذا الخبر ثالث بعضهم كم
مفرد اللفظ مجموع المعنى ككل فيندفع على هذا ان لا يعود عليه ضمير المشي وهو الخولان
لوجاز ان يستفهم كم عن عدد الجماعة الذي جاء المخاطب مفضلين رجلاين رجلين لوجوب
ان يقال كم رجلين جاك لانك اذا قصدت تفصيل جماعة على مشي او مجموع والتصرع
بالنقشة والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين وافضل رجاله واي رجال كما ترى باب
الاضافة ولم يسع كم رجلين لاستفهاما ولا خبرا ويجوز كم امرأة حاتك وحيثك وجاهك
محالا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير طائفة الى التمييز لبقاء المبتدأ بلا ضمير من الخبر

المجرورة كما ترى الموصولات تقول كم رجل مررت وعلام كور رجل ضربت ويكون اعراب
المضات كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه **قوله** والاف هو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل غير
مشتغل بضمير ولا قبله جاز فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضمير ولا وذلك
اذ لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان اسما مجرودا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون
مبتدأ او خبرا فاما ان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان كان عاملا في ضمير متعلقة
اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاك او كم رجلا جاك علامه او على المفعولية نحو كم رجلا
ضربت او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او متعلقه انه مفسر لناصب كم
والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه أولى للسلامة من الخفاء والتقدير
كما تبين قبل ولا منع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدّر معدوم لفظا والقدر
اللفظي هو المقصود **قوله** ان لم يكن معنى كم ظرفا وكونه ظرفا باعتبار ميم نحو كم يوما
سفرتك فكم ها هنا منصوب المحل اولاد اهل في قوله ما بعده فعل او شبهة غير مشتغل
عنه لان التقدير يوما كاي سفرتك ومرفوع المحل ثانيا القيامه مقام عامله الذي هو
خبر المبتدأ ومثال كونه مبتدأ كم رجل جاك واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون
جزءا لا مبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما ترى في باب المبتدأ **قوله** ولذلك اسما
الشرط والاستفهام اي يقع مرفوعه او منصوبه ومجروره على ما ذكر من مواقع كم الا ان
ما هو من هذه الاسماء التي وان اذا ان لم يجز بحرف جر نحو من اين فلا بد من
كونها منصوبة على الظرفية وقد تخرج اذا عن الظرفية كما يحكي في باب الظروف ويرفع
اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك
بفلان واما اسما الشرط الظرفية فلا تكون الا منصوبة على الظرفية اذ او ما ليس
بظرف نحو من وما يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما مبتدأ نحو
من ضرب ومن قاتلته واما خبر ولا تكون الا استفهاما نحو من انت وما دينك
والمنصوب مفعول به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضرب اضربه ولا يقع غير ذلك
من المنصوبات استقرا والمجروود نحو غلام من انت وبما مررت وعلام من ضرب
اضرب ومن تدر امره والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشرط
لا الى الجزاء فان كان الشرط مستدأ الى ضميرها او متعلقه متقدما كان اولها ما في
مبتدأ نحو من جاك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متقدما نا صا
لضميرها او متعلقه نحو من ضربته يضربك او من ضربت غلامه يضربك فالاولى
كونها مبتدأ ويجوز انتصابها بضمير يفسره الظاهر وان كان متقدما غير مشتغل
عنها بضميرها ولا يتعلق ضميرها فهي منصوبة نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها
مبتدأ على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم في متى
حتى حيثك على ما يحكي في الظروف المبينة لجاز ان يكون في نحو من جاك فاكرمه
ومن ضرب زيد افاضب منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان يكون في نحو من
جاك فاضربه منصوبة المحل بفعل مضمير يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في

و ما وجدناه ولا نقول كم رجلاً ونسأ جارك بعطف الجميع على ميمز الاستفهامية عند المصريين
واما قولك كم شاة وتخلتها وكم ناقة وفصلها فلكون المعطوف ايضاً نكرة على ما يقين في باب
المعارف وقد يجوز بعض النحاة كمر رجلاً ونسأ لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع
كما في قوله الواهب المائة الجمان وعدها وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف عند
قوله وفي حكم المعطوف عليه وتقول لقيت امرأة وكم رجلاً وهي كما اني عطفا على كم ولا يجوز كمر
امراة وانما بالعطف على التمييز لان المرأة الملقبة ذات واحدة فلا بد من التقليل
ولا الكثير واما ما بين فقل السراي عن سيبويه انه بمعنى رت لا بمعنى كم قال لا يستقيم
كم لك ولا يستقيم كاي لك وليس بدليل واضح وذلك لان كم لكثرة استعماله دون كاي
جاء حذف ميمزها وانما رت فحرف جاز لا حذف بحوره ولم اقدر على منسوب بعد كاي
وقال بعضهم يلزم ذكر من بعد ها ولعل ذلك لو لم يأت عن وجب نصب ميمزها
بالجيم بعد المنون فكان ميمزها كيمز كم الاستفهامية معناه انما بمعنى كم الخبرية وقد
كما كاي في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن كعب لزير بن جيس تَعَدُّ سَوْرَةَ
الْأَرْبَابِ اَي كَرْتَعَدُّ سَوْرَةَ الْأَرْبَابِ فَاسْتَعْمَلَهَا اسْتِفْهَامِيَةً وَحَذَفَ مِيمَزَهَا وَهِيَ الْقِلَّةُ
وَيَكُونُهَا التَّضَدُّ وَدُونَ كَذَا مَا قُلْنَا فِي كَرْمِ الْجَنَّةِ وَرُودُ كَذَا مَكْرَامٍ وَوَحْدُ كَذَا
وَكَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَقْرَابِهِ وَمِنْ تَكْرُرِهِ بِلَا وَوَيْكِي بِهِ عَنِ الْعَدَدِ وَنَحْوِ عُنْدِي كَذَا دَرَاهِمٍ
وَنَحْوُ قَالَ فَلَانَ كَذَا وَلَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى الْكَثَرِ انْفِاقًا وَكُنِيَ بَعْضُهُمْ بِكَذَا الْمِيمَزِ مَجْمُوعًا
كَذَا دَرَاهِمٍ مِنْ ثَلَاثَةِ وَبَابِهَا بِالْمَكْرُورِ وَنَحْوُ عَطْفٍ عَنْ أَحَدٍ عَشَرَ وَبَابِهَا بِالْمَكْرُورِ مَعَ الْعَطْفِ
عَنْ أَحَدٍ عَشَرَ وَبَابِهَا وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَطًا بِقَوَائِمِ الْعَدَدِ حَتَّى أَجَازَ وَ
كَذَا دَرَاهِمٍ بِالْجَزْءِ جَلًّا عَلَى مَائَةٍ دَرَاهِمٍ وَهَذَا خَرُوجٌ عَنْ لَفْظِ الْعَرَبِ لِأَنَّهُ لَمْ يَبُودَ مِيمَزُهَا كَمَا جَرَّوْا
وَالثَّانِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَنْظُرُ فِي تَفْسِيرِ الْأَلْفَاظِ الْمُبْهَمَةِ إِلَى مَا يَنْبَغِيهَا مِنَ الْقَائِلِ الْعَدَدِ
الْمُتَّصِلَةِ لِأَنَّ الْمُتَّصِلَةَ تَدُلُّ عَلَى كَيْفَةِ الْعَدَدِ نَصًّا وَبِالْمُبْهَمَةِ لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ بَلْ لَا لَزِمَ الْأَقْرَارُ
بِالْمُبْهَمِ مَا هُوَ يَقِينٌ وَهُوَ الْأَقْلُ فَيَكُونُ فِي نَحْوِ كَذَا دَرَاهِمٍ وَاحِدٌ وَهُوَ الْحَقُّ وَأَعْرَابُ
كَذَا أَوْ كَايُنَ كَمَا قُلْنَا فِي كَرْمِ وَلَا نَقُولُ أَنَّ الْكَافَ فِيهَا وَاحِدٌ فِي جَمَلِ الْأَعْرَابِ لِأَنَّ الْجَرِّينِ صَارَا
بِالتَّرْكِيكِ كَكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا نَقْدَمُ وَلَا نَمْنَعُ مِنْ تَقْدِيرِ الْأَعْرَابِ عَلَى الْكَافِينِ أَعْيَانًا لِلْأَصْلِ
قوله الظروف منها ما قطع عن الامانة كقتل وقعد وجرى مجراه لاغير
وليس من حيث اقول علم ان المصروع من الظروف المقطوعة عن الاضافة
قبل وقعد وحتت وفوق واما ف وقدا وروا وخلف واسفل ودون واولك
ومن على ومن علو ولا تناس عليها ما هو معناها نحو ميمز وثمان وواحد وعين ذلك
ويستلحق ان يعرف انه بحذف المضاف اليه ويورد المحذوف مضافا اليه استمر تابع
للمضاف الاول نحو قوله الاعلاكة اوبدا همة سانج وان لم يورد فلا يحذف الا
ما هو ذاك على امر لئلا يمتنع الا بغيره كقتل وبعيد واخراتها المذكورة وكل وبعض
واذ وقع هذا لا يحذف الا اذا كانا قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما انبت هذه
الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لئلا يمتنع الحذف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف

هم واما ما كان

ورد كذا مكررا و

فان تلك

فان قلت هذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلهذا انبت معه كالاتما الموصولة
مع وجود ما يحتاج اليه من صلته **قلت** لان ظهور الاضافة فيها يرفع جانب استيفائها لاختصاصها
بالاتما اما حيث واذا فاذا فانها وان كانت معاناة الى الجمل الموجودة بعدها هذا الاضافتها
ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصدر تلك الجمل فكانت المضاف الى محذوف
ولما ابدل في كل وبعض التنوين من المضاف اليه لم يثبتا اذ المضاف اليه كان ثابتا بقيوت
بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التنوين لانهما ظرف قليلة التصرف
او عادم مثله على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف
الا عرائق ويجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيجب
قال ونحن قلنا لا زود اربعة شئونة فاشعروا بعدا على لذة حمتان
وقال فساع في الثراب وكنت قبلا لا انا في الغنى بالكم الحبيب فيهم وميمز
القرأة الشاة لله الامر من قبل ومن بعد ويقال ابداه او لا فعل هذا لا فرق في المعنى
بين ما عرب من هذه الظروف المقطوعة وما بين منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما
اعربت لعدم تضمن معنى الاضافة فعني كنت قبلا اى قبله ما وابداه او لا اى متقدما
ومعنى من قبل ومن بعد اى متقدما ومتاخرا لان من زائدة فيقتل ويجوز تنوين هذه
الظروف المضمومة كضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جيتك قبل وقبلا كما قيل
في المنادى المضموم ربا مطرويا مطرا فاجوز ان يكون قوله فاشعروا بعدا او كنت قبلا
وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقا في الاصل ان لا تكون غاية
لتنقيتها المعنى النسبي بل تكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه قد تمت
معناه استغنى صيرورتها غاية للحاقة ذلك لوضعهما فثبت بذلك الاستغناء
ولم يترك كل وبعض مقطوعا عن الاضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه ويترك
حيث من على مغربا ايضا كغيره من غاك كقاضي ومن مغال كرام ومن على كعصا ومن
علو فتخرج اللفظ مثلث اللام فاذا ابدت على الضم وجب حذف اللام الى الياء لئلا يسيء الى
قلت على لا شغل الضم على الياء وحذفها وقلت من على لم يبين كونهما مبدية
على الضم كاخواته واما نحويا قاضي فاجزاء الضم في المنادى المفرد المعرفة بوجه اليه واذا
فقدت بناء على ساكنة العين وجب فتح قايها وكان مع الاعراب يجوز ضمته وكسرة تقول
علو الله كما تقول سبلها اما جواز بناء على الضم نحو من علو من دون ساير الغايات
فلنقل الاول المضمومة واما الكسرية نحو علو فاما تقدير المضاف اليه كما في قوله خالط من
سلي خياشيم وفا وقوله ليس من بالفتح على ما مر في الاستفهام فعل هذا لا يكون هذا
الكسر الامع جاز قبله او مع الاضافة الى الياء الضمير وانما البناء على الكسر استغناء
للضم واما الضم نحو من علو فعلى قياس ساير الغايات ويروى بيت اعشى يا ثعلبه
انني انتقمي لسانك لا انتقمي بها من علو لا يمتنع منها ولا يمتنع ضمها وواوها وكسرها وفتحها
وساير الغايات الحركة ليعلم ان لها عروفا في الاعراب وعلى الضم جازا ياتى الحركات
لما لحقتها من التنوين بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او لكل لها جميع الحركات

النور

لأنها في حال الاعراب كانت في الغالب غير متصرفة فكانت اما مجرورة بمن لو منصوبة على الظرفية
او لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله وأجرى مجرأه لا غير وليس غير **اقول**
شبه غير الظروف الغايات لشدة الإيهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير
محصورة ولاها موز لا يتعرف بالاضافة وهي أشد إيهاماً من مثل فلذا لم تن مثل
على الصتم ولا يحذف منها المضاف اليه الامع لا البتيرة وليس نحو أفعل هذا لا غير
وحتى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس وغير التي بعد ليس بمعنى الأوقد
تقدم رانه يحذف المستثنى بعد لا التي بعد ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس
غير هو المستثنى المحذوف في نحو جاني زيد ليس لا فلما حذف منها المضاف اليه بقيت
على الصتم لمشايتها للغايات بالاهام واما حجب فلما حذف ما اضيف اليه لكثرة
الاستعمال وتبين على الصتم لمشايتها للغايات تشبيهاً بغيره لا يتعرف بالاضافة مثله
كما ترى في باب الاضافة **قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة في الأكثر**
اقول اعلم ان الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع
وهي ثلاثة لا غير حيث في المكان واذ في الزمان على خلاف في اذ اهل في مضافة
الى الجملة التي يليها أولاً كما ينبغي وحيث واذ يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذ ففي
جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما ترى المنصوب على شريطة التفسير واما حادثة
ان الى الجملة ولا يكون الا زماناً مضافاً الى الجملة مستفاد منها احد الازمنة الثلاثة
اشتراط ذلك ليقاب المضاف والمضاف اليه في الدلالة له على مطلق الزمان
وان كان الزمانان مختلفين وانما احيى الى هذا التاسب لان الاضافة الى
الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه هو المصدر الذي تضمنته لا نفس الجملة فعلى
هذا يجوز اضافة مكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الازمنة الثلاثة
كما يستفاد منها اصل الازمنة فاذا اتقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية
لدلالة الفعل على احد الازمنة وضعافاً فلذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها
الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها يكون ثانياً جزئياً
فعلا كقوله تعالى يؤقرهم على النار فيمتنون او يكون مضموناً مشهوراً الوقوع في احد
الازمنة الثلاثة وان كان جزاءها اسمين اما في الماضي نحو اتيتك حين الحجاج امير
او في المستقبل نحو لاخذتك حين لا شيء **قال** تعالى يؤقرهم بارزون **قال**
المتردي في الكامل لا يضاف الزمان الجائر الاضافة الى الاسمية لا بشرط كونها
ماضية المعنى جملاً على اذ الواجبة الاضافة الى الجمل وقوله تعالى يؤقرهم على النار فيمتنون
ويومهم بارزون ونحو ذلك بكثرة هذا الذي ذكرنا كجملة اذ اضيف الزمان الى جملة
هو في المعنى ظرف مصدرية كما رأيت فان لم يكن الزمان ظرفاً للمصدر بل كان اما قبله او بعده
فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرية فلا يستعمل الامع حرف
مصدرية كانه وان وما قبل الجملة **قال** تعالى من قبل ان ينطق وجوهاً ومن بعد
ما كاد يربح ومن قبل ان تلقوه ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الفعلية نحو توقفت

ريث

ريث اخرج اليك فلكونه مصدرية بمعنى البطا مقام الزمان المضاف والاصل زمان
ريث خروجي اي مده ان يبطل خروجي حتى تدخل في الوجود والمعنى ان اخرج فهو نحو
اتيتك خفوق البحر فلما قام مقام الزمان جاز اضافة الى الفعلية وكذا اليه بمعنى اذ
وجوز اضافة الى الفعلية لمشايتها الوقت لان الاوقات غلطات يوقت بها الوقت
ويغتن بها الافعال لكن لما كان ريث واية دخيلين في معنى الزمان اصطفتا الى الفعلية
في الاغلب مقدرة بحرف مصدرية **قال**
بأية يقدحون الخيل شعفاً كان على سنايكما راما
وقالت الاخيرة الامن مبلغ بني قمياء بأية ما يجنون الطعنا
ويقول اقهر شيما اخرج فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية في قوله اذهب
بدي تلم واذ هبا بدي تلمان واذ هبا بدي تلمون فقال بعضهم يوشاذ وذو صفة
للأمر اذهب مع الأمر ذي السلامة اي مع الأمر الذي تلم فيه والباء بمعنى مع وقاك
التي راق الموصوف بدي الوقت اي اذهب في الوقت ذي السلامة اي في وقت تلم فيه والباء
عني فلا يكون الاضافة شاذة لانه الزمان المضاف الى الفعلية وقال بعضهم هو ذو
الطبيعة اعربت وهو بعيد لما ترى في الموصولات النابا الواو في الاحوال على الاشهر وربما استعملت
ذواني الاضافة الى الفعل استعمالاً مضافاً الى الاسم نحو جاني ذو فعل وذو افعال وذو
فعل وذات فعل وذو افعال وذو افعال وذو افعال وذو افعال وذو افعال وذو افعال وذو افعال
كما ترى في الموصولات وان يكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعلية شاذة اوقات سيبويه اذ
كان احد جري الجملة التي تلي حيث واذ فعلاً فتعدي ذلك الفعل اول ما فيها من معنى
الشرط وهو الفعل اول حيث يجلس ريثاً اول من حيث يجلس وفيما ذكر من ذلك في اذ
نظر لكثرة نحو قوله تعالى اذ التما انشقت واذ التما انشطرت واذ الكواكب استشرت
واما الكلام في تباحث في بيان بعد وقد يشبه غير ومثل بالظروف المضافة الى الجملة
لوزن ما عن حيث واذ واذ الانها يشبان مثلها ولا بد لاحصر فيها كما انها غير محصورة بحدود
حاصرة انحصار نحو اليوم والدار فيضافان الى الجملة لكن لما كانا شتمين لها تشبيهاً
بعيداً لم يضافا الى صريح الجملة اضافة اليه بل الى جملة مصدرية تحريف مصدرية
كقوله تعالى مثل ما انكم تظنون **وقول** لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في
غصون ذات اوقال وقوله غير اني قد استعيرت على الحمر اذ احت بالثوى السحلا
واما المصدر ما اضيف اليه تحريف مصدرية دون ما اضيف اليه الزمان الجائر لضافته
الى الجملة وان كان الاضافة اليها في كلا القسمين غير لازمة لان التاسب بين الزمان
المضاف والجملة المضاف اليها في دلالتها على الزمان وكون الزمان ظرفاً للمصدر
الجملة المضاف اليها منعاً من الحرف الفاصل بين المضافين اي الحرف المصدرية في الزمان
وليس بموجبين في مثل وغير فاجتمع معهما الى الحرف المصدرية مع انه نقل الكوفيتون
عن العرب انها تضيف الظروف ايضاً الى ان المشددة والمخففة نحو اعجبي
يومك بحسن ويومك ان يقوم زيد فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والنساء

مركبة الالف على الهمزة

كما في مثل ما انكم وعيزان نطق على ما يأتي واختلاف في كون الظروف مضافا الى ظاهر
 الجملة او الى المصدر الذي تضمنته والراجح في الحقيقة استقلال الاضافة في اللفظ الى ظاهر
 الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها لان معنى يوم قد مر زيد يوم قدومه ولو كان
 مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا الاضافة
 في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لا مر
 التخصيص واللام يتعدى دخولها على الجملة **قال** صاحب المعنى يعرف الظروف المضاف
 الى الجملة فيصح ان يقال يوم قد مر زيد الحارة او الباردة على ان يكون صفة ليوم فقلت
 ومع غزابه هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل
 في الفعلية والمنتد في الاسمية كقوله نحو يوم قد مر امير ويوم امير كبير قد مر في المعنى يوم
 قد مر امير ثم اعلم انه يضاف الزمان بحيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اي منصوبا
 بتقدير في قال تعالى هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم يفتح الصادقين بالرفع والله اعلم
 حيث يجعله سالانه وهو مفعول به ليعلم مقتضى **وقال** بادل حيث يكون من يتد لك
وقال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموصفين صفة لا مضاف ولا مانع من
 اضافته وهو اسهل لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو يومئذ وحينئذ
 وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضاف في المعنى الى جملة محذوفة
 اذ منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت
 وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستبعد المعنى بخلاف نحو قوله تعالى يوم الوقت
 للعلوم فقال ابو علي في الحجة الوقت بمعنى الوجد كما ان معنى قوله مقيات ربه تتوابعه
 فهو معنى قوله واليوم الموعود **قال** ولا يجوز ان يراد بالوقت الماوان لان اليوم اما
 وضع النهار واما برهة من الزمان ولو قلب الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك
 بالشكل هذا كلامه والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانت في الظاهر مضافة الى اذ
 ليست بمضافة اليه بل الى الجملة المحذوفة لانهم لما حذفوا تلك الجملة لدلالة سياق الكلام
 عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقة بهذه الظروف كما بدلت في كل وبعض
 لان كلا واخوهما لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على كذا في المضاف ويتعين
 ذلك المحذوف بالترتبة الحاصلة من سياق الكلام فتلك المراد كقوله تعالى وكلا اتينا
 ورفعا بعضهم فوق بعض **وقوله** فحيثك عن طلائك اقرعوه **بعاقية** وانت اذ صحيح
 لان اذ لازمة للاضافة ولا وجه لتوبيه الا ان يكون عوضا بعد معنى التوكيد والتوكيد
 واما مدة الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاني زيد وكنت حينئذ
 كذا قصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينئذ منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في
 ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين فيه للتوكيد فلما خافوا التماس تنوين العوض في يومنا
 وحينئذ وساعة غيرهما من تنوين التوكيد والتوكيد وصلوا الى الدلالة على الجملة المحذوفة
 المضاف اليها في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بادل الكل ظرفا لازما للاضافة
 الى الجملة خينا في اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم واليلة

وغير ذلك

في قوله تعالى
 يومئذ وكذا
 في قوله تعالى
 يومئذ وكذا

وغير ذلك مسعود الحذف الحذف المضاف اليها ومع ابدال التنوين منها كما في قوله وانت اذ
 في قوله بعد هذه الظروف بادل منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف
 المبدل منها لان بادل الكل مع قيامه مقام المبدل في المعنى يطلق على ما اطلق عليه فكانت
 هو الزمر اذ الكسر لا تقتل الساكنين ليكون كاسم متين يجوز مضاف اليه الطرف
 الاول حتى لا يشكر حذف المضاف اليه بلا بناء على الضمة ولا تنوين عوض لانه لا بد
 فيما حذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان تقطع عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف
كقوله الالالة او بداهة سامية هذه الجزاره ولما وصل باذ الى الغرض المذكور
 وقد تكون مستقبله ما صبه جردا من الماضي وصار لمطلق ظرفية يجوز استعماله في
 المستقبل ايضا كقوله تعالى فيل يومئذ للكافرين ونحوه ولحق انه اذ حذف المضاف اليه
 منه وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز فحة ايضا ومنه قوله تعالى فعلتها اذ اوانا
 من الضالين اي فعلتها اذ ربيتي اذ لا معنى للجزا ههنا كما قيل في اذ انها للجواب
 والجزا وكسر الذال في حينئذ لا الساكنين لا للجزا خلافا للاختلاف في زعمه انه يجوز
 بالاضافة وبما اذ يمنع جره وايضا عن تعليله في قوله وانت اذ صحيح ليس بجواب
 وهو مثله في حينئذ لكنهم انما الرموها الكسر ليكون في صورة المضاف اليه الطرف الاول
 ويجوز في غير الفتح ايضا كقوله تعالى وانا اذ اسن الضالين كما يقتضيه **كقوله** ان الظروف
 المضاف الى الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذي تضمنته الجملة على ما قرنا قبل
 من الجملة اليه ضمير فلا تقول اني بك يوم قد مر زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله
 من مثل هذا الضمير حصل باضافة الطرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيكون كذلك
 قلت يوم قد مر زيد فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل واما وجب الربط كما لم يكن
 الطرف مرتبطا بان كان متوقفا نحو يوم قد مر فيه زيد قال تعالى يوم تسوء وجوه وقد
 يقال يوم تسوء فيه الوجوه ونحوه وهو شاذ **ولست** اذكر شرح قوله في اخر الباب
 والظروف المضافة الى الجمل واذا يجوز بناؤها على الفتح ولذلك مثل وغير مع ما وان
 ههنا فانه محتاج اليه لبيان بناء حيث نقول ان طرف الزمان المضاف الى الجمل انما
 يبنى منه المفرد والجمع الكسر اذ الجني ولا يبنى المشي لما ذكرنا في نحو هذان والذات
 والظروف المضافة الى الجمل على صريحتنا كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في
 الاغلب واذ واما اذ فيها خلاف على ما يحجى بل هي مضافة الى شرطها او لا واما جازية
 الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة للاضافة اليها واجبة البناءا مضافة في
 المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة
 فاضافها اليها كالاضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا يثبت
 على الضمير كغايات على الاعرف واما جازية الاضافة اليها فكل صريحتنا لانها اما ان يثبت
 الى جملة ما صبه المصدر نحو قوله على حين عابثت المسبي على القبي فقلت **كقوله** والى
 يجوز بالافتاق بناؤها على اعراب اعراب فلعمري لم يوافقها الاضافة الى الجملة فكل
 البناء فيها اذ ان عارضة واما البناءا فلتقوى العلة العارضة بوقوع المعنى الذي لا اعراب له

واربع

لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتمى منه المضاف احكامه من التعريف والتكثير
وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تضاف الى
الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى هذا يوم يرفع الصاعون او الى الاسمية سواء كان
صدرها مفعلا او مفعليا في اللفظ نحو جيتك يوم انت امير ولا يبدل له من الاعراب محلا
فبعد بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الطرف المضاف لضعف صلة البناء
وعند الكوين وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعللة الضعفية ولا حجة لهم فيها
يثبت في التسع من فتح قوله تعالى هذا يوم يرفع الصاعون لكونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم
يفتح ولا في قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله
قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان او ان وسئل المضاف الى ما صدره ما
يجوز ضمهما بالاتفاق اعرابا وبنائا قال تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه
صفة لحق او خبرا بعد خبر لا رن ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا بمعنى انه لحق تحقفا
مثل حقيقة نطقكم وقال لم يمنع الشرب منها غير ان نطقكم خماسة في غضون ذات او قال
يفتح غير مع كونه فاعلا ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الاكام في باب الاستثناء
وعلة بناهما مشابهما لادفعه واذا له حيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما يليهما
ولان بينهما الايهام مشابهما لفتقد الحصر كما مره والمبني وبموسا وان واقع موقع ما اضيفا اليه
ما قبل الكوين من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشددة او المحفظة طاز
اعرابا وبنائا نحو مثل وغيره وكذا يجوز اتفاقا بينا الظروف المتقدمة على اذ في نحو جئذ
واعرابا قري قوله تعالى من خزي يومئذ من غير وجهه اعرابا فلهذا علة البناء
اعنى الاضافة الى الجمل واما البناء لموقع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فصار
نحو قوله تعالى على حين عاصت فثبت بما جئنا ان قوله ان الظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها
ليس ينبغي ان يكون على اطلاقه وقوله مثل وغيره وان اي مثل مع ما وغيره مع ان مشددة
ومحفظة وهذا اتمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال المصنوع حيث لانه موضع
مكان حدث يتضمن الجملة فتشابه الموصولات في احتياجها الى الجمل وكذا قال في اذ واذا
وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافة فلا اضافة على ما ذكرنا وقد
فتح التاويكرو وقد تحلف ياءها او مشددة التاء ايضا واعرابها لغة فقهية ويدرر
اصنافها المنفردة قال **لَوْ نَقَطْنَاهُمْ حَيْثُ الْكَلْبُ نَقَطَ ضَرْبُهُمْ** يعني المواضع حيث شئنا
وَقَالَ اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف
الجاء اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعده حيث غير قليل ومع الاضافة
الى المفرد يعرته بعضهم لزوال صلة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بناؤه على بنايهم
لشدود الاضافة الى المفرد وركن اضافة حيث مطلقا الى جملة ولا الى مفرد اذ روطها
غالبه لا ازمه قال **الَّذِي حَيْثُ الْكَلْبُ رَخِلَهَا كَرُ شَفْهِهِ** وكذا في قوله اما ترى حيث
سهيل هو مفعول تزي وكذا قوله تعالى انه اعلم حيث سهيل رسالة **وَحِكْمِي** اي احسن الناس
حيث نظرنا في اي وجهها فهو تميزه وقال **لَا حَشَّ قَدِيرًا** به الحين كما في قوله **لَعَلَّاهُ قَتَلَ بَيْشَ**

حيث

حيث يعدي ساقه قدمه ولا تمنع هنا حمله على المكان قوله ومنها اذا وهي المستقبل وفيها
معنى الشرط فلذلك اختير فوجد ما الفعل وقد تكون **لَمَّا حَاةٌ** فيلزم المبتدأ بعد هذا
وراء لما مضى ويقع بعدها الجملتان **اَوَّلُ** قد تقدم مرهنا علة بناهما وذكرنا في المصنوع
على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجمل بعد ما فتقول قد يكون اذا الماضي كما في قوله تعالى
حتى اذ بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله كما ان اذ ملون المستقبل كما في قوله
واذ لم تحسدوا به فيستولون على انه يمكن ان تقول بالعليلية وكما في قوله فسوف يعلمون اذ انقلا
في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب وناوى اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع جعلتها لاستمرار
الزمان نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذا عاذاهم المستمر وشبه
كثير نحو قوله واذا القوا الذين امنوا واذا ما اتوك لتجملهم والاصل في استعمال اذا ان يكون
لزمان من ازمته المستقبل فحسب من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال
اذا في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا
كثري الكتاب العزيز استعماله لقطع الامر الغيوب بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما نظمت جملتين
يلزم من وجود مضمون او لامها من مضمون مضمون الثانية فالضمون الاول ملزم والثاني
لازمه فلهذا المفروض وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعد
لازمه فيه فالجملة الموضوعه له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعد منه فيه استعمل ان لا يلائمها
موضوعه له كما يجي **فَلَمَّا** كان لولا اتفاق الاول لاتفاق الثاني كما يجي في حروف **اَوْ**
مضمون جوابه للعدد وولازم لمضمون شرطه وباتقاء اللازم يفتي الملزم وقد يكون في
المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الاستفهام معناه فلو موضوعه
لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعد منه فيه لعدم جزائيه وان موضوعه لشرط مفروض
وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه ولا بعد وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزاء
لا بالوجود ولا بعدمه سواء اشك في وقوعه كما في حقا او لم يشك كما ان الواقعة في كلامه تعالى
وَقَدْ تستعمل في الشرطية في الماضي على احد ثلاثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء
او لا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت واتا على القطع بعد منه
فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واتا على القطع بوجوده
نحو زيد وان كان غنيا لكانت نجيلة واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه
في الاغلب الاكثر لانهما ياتي في الجواز **وَقَدْ** تستعمل في المستقبل بمعنى ان وقد
تكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا قال عليه الصلاة والسلام لو ان لابن آذر واديين من
ذهب لا استغنى اليهما لثا فتقول لما كان اذا الامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم
في المستقبل لم يكن مفروض وجوده ايضا في القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى
ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا
في الامور التي توقعها فاطمين بوقوعها على خلاف ما توقعه جوازها وتضمن اذا معنى ان كما في
وساير الاما الجواز فيقول **لَمَّا** اذا جيتني فانت مكرشا كما في محي الخطاب مير جرح
على عدمه بمعنى متى جيتني سواء لكن اضار ان قبل متى وسائر الاما الجواز على مله موب

سبويه في أسماء الشرط وبعد العرض عريضا فابينا اذ لم يوضع في الاصل لزمان منقطع المستكمل بوقوع
الفعل فيها وانما اذا قلنا ان حدثه الواقع فيه كما وضعت لولا ان كان راسم الغرض الذي هو معنى
الشرط في الحدث الواقع فيه متطوعا به في اصل الوضع لم يربح فيه معنى ان الدال على الغرض بل
صار عارضا على الزوال فلهذا لم يجرم الا في الشرع مع ارادة معنى الشرط وكونه معنى متى
قال تترفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا احدثت نورا فترفع
وقال اذا اضررت اسيا فانا كان وصلنا خطانا الى اغدا ايثنا فنصارب
ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يرد عند الاختصاص وقوع الفعلية بعد ما كما ترى في النص
على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في ادوار وجوده عن اصله من اليمين المتعينة
جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذ تضمنه
لمعنى ان ذلك لم يجمع جملتين بعدة على طرز الشرط والجزاء ان لم يكن الشرط وجزاء القول
نقالي اذ اجاب الله والنسخ الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول متظنا معنى الشرط
جاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله
ان الذين فتنوا المؤمنين الى قوله فليصبروا وقال وما آفاه الله على رسوله الى قوله فما اوجستم
لان الفتن والآفة مستحقان الوجود في الماصي فلا يكون فيها معنى الشرط الذي هو الفتن
ومنه ايضا قوله وما يكمن نعيم من الله والناهي مثل هذه الموضع في الحقيقة زائدة
واما اذا الموصول في الايات المذكورة واجللتان بعد ما ترتيب كلمة الشرط
وجملت الشرط والجزاء وان لم يكن فيها معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة
الثانية المضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط ولتحصيل هذا الغرض عمل في اذ اجزاه
مع كونه احد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفا في فسبح وان في ذلك اذ اجبتي
فانك مكرره ولا ملام لا بد اني قوله ائذ اما مت شعف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان
في الذي قلنا في نحو اما يوم الجمعة فانه زيد اقايبه وانما زيد افا في ضارب الغرض الذي
الهدف الترتيب كما ينبغي في حروف الشرط فاذا ائتت هذا قلنا العامل في متى
وكل طرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قاله الاكثر وان لا يجوز ان يكون جزاءه على ما قال
بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف على ما مر الا ترى انك لا تقول ايتهم جاك فاضرب
بضرب ايم على ما مر الا ترى انك لا تقول ايتهم جاك فاضرب بضرب ايم على ما مر في الكليات
ولما جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط قلنا الشرط اول لانها فعلان متوحدان
الى معمول والاقرب لاول العمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل
ههنا لا بعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضم المفعول
عند اهل السمرية كما في زارني وزرته زيد وكان الاول اذن ان يقال متى
حيثني فيه اومتي حيثنيه ولو يسع واما الاستدلال على كون الشرط في مثله
هو العامل في الجواب في بعض المواضع بعد ان واللام او الفاعل متى حيثني فانك
مكرره فانك مكرره وتلاوت مكرره فاما لا استم لان قد مر الاسم لغرض وهو
تسمه لمعنى الشرط الذي له الصدارة جواز مثل هذا الترتيب كما مر انباء واما العامل

في اذا

في متى

في اذا

في اذا فالاكثر على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاول ان
نفصل ونقول ان يضمن اذ معنى الشرط محله حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن
نحو واذا غربت الشمس حيثك بمعنى احيك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذي
في محل الجزاء وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الذي في محل الشرط وهو محصور للنظر في تخصيص
له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولانك استقرأ ولا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان
لكان الاول الاثبات فيه بالصير كما تقتضي في الموصولات ولم يأت في كلامه تخصيصه
له اذن لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف المتخصصة بمضمون الجملة التي بعدها لا على
الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل ولوسلنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز على الوصف
في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى
بمترلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معا جزءا لا يجزان ان تعمل اولا في الثانية كالمضاف
في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يبعد كلمة واحدة بعض اجزاها مقدرا من وجه
مؤخر من اخر فكذلك ما هو ممتزا في المعنى فمن شتر لم تغل صله في موصول ولا تابع في
متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذا جملت فيها الشرط فليست مع الشرط
ككلمة واحدة اذ لا يقعان اذن موقع المفعول كالفاعل والمفعول والمستند ونحوها فيجوز
عمل كل واحد منهما في الآخر نحو متى تذهب اذهب وايضا ما تدعو اذ له الاسماء الحسنة
بلى ان لم يعمل الشرط في كلمته نحو متى قارفت حاز وقومها موقع المستند
مذهب بعضهم فاذا اقرر هذا قلنا ان الفاء في نحو قوله فسبح زائدة زائدة ليكون
الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا بزيادة لان فايد بقا
التعقيب كما ذكر ان السببية لا محلو من معنى التعقيب فاذا احاط طرف للتسبيح
فلا يكون التسبيح عقيب المجيء بل هو في وقت المجيء وقال المصري في شرح المفصل ان
تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل
في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التحصيل به لكونه صفة
له لا مجرد ذكره بعد ذلك ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة اذا كفي لتخصيص متى في متى
قارر زيد وبرز مستخلص اتفاقا بينهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله
اذا اما مت لسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان بمعنى لسوف اخرج وقت
الموت فكانه ينبغي ان يكون الاخراج والموت في وقت فالجواب ان المعطوف مع و
العطف محذوف في الآية لقيام القرينة والمعنى ايدا اما مت وصرت رميا العث
او مع اجتماع الامر كما قال تعالى ايدا امتنا وكما ترابا وعطاما وفاقا اينا الى خلق
جديد واستدل ايضا بنحو قوله اذا حيثني اليوم اكرمتك عند الجواب
اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او بقول المعنى اذا حيثني اليوم كان سببا
لاكرامى لك عند كما قيل في نحو ان حيثني اليوم فقد حيثك امس ان المعنى ان
حيثني اليوم يكن جزاء المجيء اليك امس ولقد مر عراقة اذ في الشرطية جاز مع كونها
للشرط ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما عضواهم بغرور

وقوله والمدين اذا اصابتهم البغي بهم يقتصر ونه ولا منع من كونهم في الاثنين تأكيداً للمواو وللضمير المنصوب في اصابتهم ولعدم عرقها ايضاً جاز وان كان شاذاً جازي الاسم الحادثة عن الفعل بعدها في قوله اذا المنصوب انرى مايل الرأس **انكسر** قيل ليس في اذا في نحو قوله والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط انما بعدة واما مدلوله عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهراً ولا مقدرراً لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هنا ما يدل على الشرط **قيل** اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى القسم فلا يكون القسم منجزاً بل معلقاً بغشيان الليل وهو منته المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نفاذاً غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظراً فاجزاً فأي شيء ناصبه قلت **قال** المقصود ناصبه حال من الليل اي والليل حاصل لا وقت غشيانه فلو فيه نظر اذا لشيء هنا بقدر عاملاً في حاصله الا معنى القسم فهو حال من مفعوله القسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المروزي في قولك مررت بزيد صارخاً في حال صراجه وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان طرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك في وقت دخول الخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما مر في قوله تعالى والفر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالاً من الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبراً عنه وقيل اذا بدل من المقسم به خرج من الظرفية اي وقت غشيان الليل ربي من وجهين احدهما من حيث ان اخرج ادا من الظرفية قليل والثاني ان المعنى حتى القمر مستقلاً لا حتى وقت اتساق القمر وليس بعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بشي الا للدلالة على العظمة فعلقته بالمصدر المقدر على ما ذكرنا في المفعول له من حوازمه مقدراً عند قوة الدلالة عليه وخاصة في الطرف فانه يكتفي براحة الفعل وتوفيقه كما هو مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك بجيتا من زيد اذا ركب اي من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معزلاً لانما التجب كما لم يصلح هناك لكونه مفعولاً لانشاء القسم فاضر العظمة اذا لا يتجرب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا عظيم في معنى من المعاني واذا اجاز اذا بعد حتى كونه تعالى حتى اذا اهلك قلتم فرباقي على ما كان عليه من طلب الحملتين منتصب باخرها كما مر حتى يكون معها حرف ابتداء اذ ليس معنى كونه حرف ابتداء انه يقع للبند اذ بعدها فقط بل معناه انه يستأنف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع ويقول سر حتى يكل الناس **قال** بعضهم يجوز ان يجرد بعد حتى عن الظرفية ويجزى حتى **والسنة** جملة عليه حتى اذا اسلكوكم في غيابة سلا كما ينظر في الجملة **الشرذلة** وهذا البيت اخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جواباً مقدراً معلقة على اغلب اخرها **قال** المبداني اذا فيه زائدة ولنا من ارتكاب زيادته من جهة اذ اخذ الجز التخييم الامر من غير ما كان في قوله تعالى اذا السماء انشقت اي تكون امور لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسماً صريحاً اذا يقترن زياً اذا يقدر على وقت قيام زيد وقت تعود عمرو واياً لم اعتد له على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى اذا دعا كرم من

الارض

الارض اذا انتم تحجون فاذا الاول زمانية والثانية المفاجأة في مكان الغاء كما يحكي في باب الشرط **قوله** وقد تقع المفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجأة في المبتدأ وان لا قرب كونه حرفاً فالامل لها والتي تقع جواباً للشرط المفاجأة كما يحكي في حروف الجزم والكوفون يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القامير بسبب القامير على ان زيدا مرفوع بالظرف كما في نحو العار زيد لان اذا المفاجأة عند مرفوع مكان واتانصب القامير فصاروا لان اذا المفاجأة يدل على معنى وجدت فيجعل له لان معنى مفاجاتك الشيء وجد انك له فاجاءه فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القامير والقامير ثانياً مفعول ليه **ومنه** قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قوله **قوله** كنت اظن ان العنقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها **وقال** سيبويه لا يجوز الا فاذا هو اي لان اذا المفاجأة يجب الابتداء بعدها قال الزجاني مشتملاً على الكوفيين فاذا اعندهم كالنعامة قيل لها احملي قالت انا طأير قيل لها طيري قالت انا حميل ان كانت اذا اكسائر الظروف لزيمهم ان يرفعوا بعدها اسماً واحداً وان اعملوها عمل وحدت طالبا هو بفاعل ومفعولين قال بل يجوز فاذا عمرو قائماً على ان اذا خبر عمرو وقليلاً حال اي فالمكان عمرو قائماً واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدأ **وقال** ثعلب اعتدا الكوفيين في نحو فاذا هو اياها ان هو عاد واداً وجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته **قوله** فالتحمت ولو كانت خراسان دونهما وأها مكان الشوق او هي أقرت **قوله** اي راها اي اقرب **قال** الزجاني ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين **قال** واطل الحكاية في هذا عن ثعلب غلطاً لان العاد عند اهل المصنف لا يكون الاضلة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو في مثلها اصلاً **قوله** هذا اخر كلام الزجاني ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدأ معزلاً باللام وانقل تفصيله في الايتان به مع غير ما نظر كما مر في باب الضمائر وقوله او هي اقربا بمعنى او هي في مكان اقرب فهو نص على الطرف **قوله** قد تقع اذا او اذ في جواب بيننا وبيننا وكلناهما اذ ان المفاجأة والاغلك يحكي اذ في جواب بيننا **قوله** فيينا فسوس الناس والامر امرنا اذا نحن منهم سوقة **قوله** لا ينبغي بعد اذا المفاجأة الا الفعل لماضي وبعد اذا المفاجأة الا الاسمية وكان الاصح لا يستفصح الا زكماً في جواب بيننا وبيننا كقوله في جوابها بدونها والكثرة لا بد على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين رضي الله عنه وهو من الفصاحة حيث هو بيننا هو يستفصلها في حيوته اذ عدها لاخر بعد وفاته ولما قصد الى اضافة بين اللان مراداً منته الى المفرد الى جملة والاضافة الى جملة كلاً اضافة على ما تقدم مراداً عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضى عن الاقتصار لواسعها الفتحة فتولدت الف لكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف قد يوقى به للوقت كما في انا والطوفان واصل بين ان يكون مصدر بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما تقدير بعتك بين خروجك ودخولك اي زمان فراق

قوله كنت اظن ان العنقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها

خروجك ودخولك فحذف المضاف واقسم المضاف اليه مقامه فبين كما قد قرئتين مستعمل في
الزمان والمكان وانما اذا كتبت ما او الالف واضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم
انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف
الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قايما اي بين اوقات قيامه
زيد فحذف الوقت لقيامه القرينة عليه وهي غلبة اضافة الزمنة الى الجمل دون الامكنة
وغيرها فينباد رالفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فصارت بين المضاف الى الزمان
زمانا لان بين ان اضيف الى الامكنة فهي للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا البرق
اضيف الى الاحداث نحو بين تيام زيد وقعوده الا ان يريد به محاذ المكان نحو قول
خرجت بين الخوف والرجا استغرقت لما بين الحدتين مكانا فلما وقع بين خبرا عن الحصة
بينها المضاف تقدير الى زمان محذوف وطاهر الى جملة مقدرة حديث لا بد ان
يكون معنى الزمان فلما اجاز اضافته الى الجمل وكما قلنا في بيانه فيطرد في كل من محي
ما الكافه ليكنه من طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما
اذن زمن مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما يضافان اليه زمانا او مكانا او غيرهما
ولما في كل من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو وما متى شأنتها
اكثر من مشابهاه بينا فلم يدخل الاعلى الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي
بعده عن المستقبل لكنه ليس ذلك بحكم في كل ماض كما كان في كلمات الشرط
المتضمنة لمعنى ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم الذي
فيه كلمات الشرط ففيه وفي كل ما راجع الشرط واما جيتا في كلمة شرط بخلاف
وتفعل الماضي مستقبلا كن وما متى فالعامل في كل ما وجت ما هو في محل الجزاء
الا الذي في محل الشرط كما في الا انهما في الاعراب يستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه
نحو كلما طلعت الشمس اتيك وجلت حيث لم يرد وقد سئلان في غير المقطوع
به نحو كلما جيتني اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسماء المتضمنة
لمعنى ان في المقطوع بوجوده نحو متى طلعت الشمس اتيك وكل ذلك على خلاف الاصل
ودخل بينا وبينما وكما في الماضي والمستقبل وانما ان تركب بينا وبينما وكما
على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها كتبت على الفتح التي كانت
تستحق حالة الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب هي منصوبة فيها
حتى تدعى حركتها الاعرابية وانما رتب بينا وبينما وكما مع جعلتها ترتيب كلمات الشرط
مع الشرط والجزء الماد كمن بيان لزوم مضمون الشائنة للاولى لزوم الجزاء للشرط
ولقد ادخل اذا واذا المفاجأة في جواب بينا وبينما ليدل على انهما في مضمون الاول
بالثاني مفاجأة بلاشراخ فيكون اكد في معنى اللزوم وقيل في كل ما انه معرب وما
مصدره والزمان المضاف الى ما مقدرة فيجوز ادعاء مثله في بينهما فان دخل اذا واذا
للمفاجأة في جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبرور ان اذا المفاجأة طرف
مكان وكذا ينبغي ان ينقل في اذا المفاجأة فاذا واذا منصوبان على انهما ظرفا مكان

ما جوال كذا

لما بعد ما وبينما وبينما ظرفا زمان له فعني بينا زيد قايما اذ راي هندا اي راي زيد هندا
بين اوقات قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان قلنا ايها ظرفا زمان كما هو مذهب
الرجاج فبما مضافان الى الجملة التي بعد ما مخرجان عن الظرفية مستدلان خبر ما بينا وبينما
والمعنى وقت رؤية زيد هندا احاصل بين اوقات قيامه والاولى القول بحرفه كلي
المفاجأة كما هو مذهب بن برقي فالعامل في بينا وبينما كما قال الجوهرى ومن قدسية
وابو عبيدة بزيادة اذ في نحو قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذ افرق منهم طرف زمان
بدلا من الظروف المذكورة ولا يجعله مضافا الى الجملة التي تليها بل يجعل تلك الجملة
عامة في الظروف المذكورة اي وقت الاصابة في تلك الحالة يستشرون وكذا في الباقيين
فالجملة المضاف اليها اذا محذوفة مدلولها عليها بالجملة التي في موضع الشرط اي اذا اصحاب
يستشرون واذا افرق منهم برهم يشرون وكذا القول اذ وقعت جوابا لان في نحو
قوله وان تبصرهم سيرة الاية اي اذا هم يقطون اي في تلك الحالة يقنطون واذا قلنا
انه ظرف مكان فلا يتقدر لها جمل مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الى حيث
بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذ وبينما ولما وان قلنا بحرفه اذ في جواب
الاشياء الاربعة فلا اشكال لانه اذا حرف كالفاء سواء وقد جئنا اذ المفاجأة في غير
جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاني عمرو وجوز اضافة بينا دون هندا
الى المصدر وقالت بينا تعانقته الكواكب ورؤيته يوما اتيته له جري مع
بتقدير بين اوقات تعانقه والاعراب الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر اي تعانقه
حاصل قوله واذا لما مضى يقع بعده الجملتان وذلك لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط
في اذ لان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط في المستقبل واذا موصوفة
للماضى فتناويا واذا ادخل على المضارع قلنا الى الماضي لقوله تعالى واذا يقولك
واذا يقولك ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ انما الله
وقوله بعد اذ انتم مهتدون ولم يعهد بحرفه الا سوا السبع اذ وقع مفعولا بيا
كقوله اذكر اذ من ياتينا بكرمه وقوله تعالى واذا كرنا عاد اذ اندر على ان اذ بك
من قوله اذ عاد وقيل في نحو قوله تعالى واذا وعدنا انها زانية كما مضى وقيل في فعله
لاذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة وان حذف لقيام القرينة غوصت منها التوضي
كما في قوله وانت اذ صحيح فتكررت لها او نفع كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ
لما مر ونجح اذ للتعليل نحو جيتك اذ انت كريمة اي لانه والاولى حركتها اذ
اذ لا معنى لتاويلها بالوقت حتى يدخل في حد الاسرار واعلم انه يتجوز ان يليها اسرعة
فعل ماض نحو اذ زيد قام قبل الفصح اذ قام زيد لان اذ موصوف للماضى
فالاولى الماضى اولى ولا يرد عليه نحو اذ اريد يقوم لاذن اذ اعلى مذهب سيبويه
داخله على يقوم المقدر المفرد لهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها
على اسمية خبرها فعل فهدا واراد عليه ولا يخلص له منه الا استباح استعمال
مثل هذا البعثا غنى نحو اذ ازيد يقوم فالحق انه قبيح قليل الاستعمال

وقال المصنف معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقول ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فقتل له كذا المقصود به القيام بالاستقبال وحكاية الحال المستقلة لم يثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية واذا جاءت ما بعد اذا فهي باقية على ما كانت لا تقصير جازمة متعينة للشرط بخلاف اذا فانها تقصير جازمة بما كان ينجي في الجواز ومنهم من قال يحاذي باذا اما في جزم الشرط والحجاز وانشد للفرزدق وكان اذا ما يسلك الشيف بضرب والرواية مني ما قول **ومنها ابن واقي**
لكن استغناها ما شرطنا ومتى للزمان فيها واثنان للزمان استغناها ما وكيف الحال
 اتوا ابن الاستغناء من جوابي كنت والشرطية نحو ابن تكتي وبنا وما على الحركة للسالكين وعلى الفسخ لا استعمال الضم والكسر بعد السام ولا في ثلاث جمعان استغناءية كانتا شرطية احدهما ابن الا ان اتى مع من في الاستعمال اما ظاهره كقول من ابن عشرون لنا من اتى او مقدرة نحو اتى لك هذا اي من اي من ابن ولا يقال اي زيد يعني ابن زيد وانما جازا اضمار من لانها تدخل في اكثر الظروف التي لا يشترط او قيل قصر فيها نحو من عند ومن بعد ومن ابن ومن قبله ومن امامه ومن لده نصار في جاز ان يفسر في الظروف اضمارها ومن قوله صريع غوان راقهين وزففسه ابن شبت حتى شابت سودة اللؤلؤايب اي من لدن شبت ويحيى اي بمعنى كيف تحو لي توفكوك ويجوز ان رت بمعنى من ابن توفكوك ويحيى معنى متى وقوله تعالى اتى شيتيم على الوجة الثلاثة ولا يحيى بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل واما اي الشرطية فكتوله فاصبحت اتى تالفا تلتكيش ها كلا تركيها تحت رجليك شاحره اي من ابن تالفا قوله ومتى للزمان فيها اي في الاستغناء عن الشرطية كما تجرت هذا بدل بمعنى على انها بمعنى من كقولهم شترين بما البحر شتر ترقت متى لي خضير لهن يصب او بمعنى في فيكون على الوجهين هوفا او بمعنى وسطا كما حكى ابو زيد وضعف متى متى اي وسطا كي اوتى كي ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خيرا من الجنة واما قوله متى انت وبلادك فتى ليس بخبر بل هو ظرف خبر المبتدأ الذي بعده غير ساد مسدده كما سدد في نحو امامك زيد وانت وبلادك نحو كل رجل وصنيعه اي متى انت وبلادك مجتمعات وايات للزمان استغناها ما كنى الاستغناءية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام نحو ايان مر ساعدا و ايان يوم الدين ولا يقال ايان تمت وكسرهم لغة سليم وقال الاندلسي كسر نونها لغة والاولى الفسخ لجاودة الالف وكتب اليهود ساكتة عن كونها للشرط واذا ذلك بعض المشايخين وهو غير مسموع ويختص ايان في الاستغناء بالاستقبال بخلاف متى فانه مستعمل في الماضي والمستقبل قال حتى ينبغي ان يكون ايان من لفظ اي لا من ايان لان ايان المكان وقله فعالة وكسر قلان في الاسماء فلو سميت بها لم يصرفها قال الاندلسي ينبغي ان يكون اصلها اي او ان حذف الهمزة مع ايا الاخير في ايوان فادغم بعد القلب ويقبل

اصله اي ان اي اي حين تخفف حذف الهمزة فاصلت الالف والنون باي وفيه نظر لان ان غير مستعمل بغير لام التعريف واي لا يضاف الى مفرد معرفة قوله وكيف الحال استغناها ما انما عذ كيف في الظروف لا بمعنى على اي حال والحجاز والظرف متقاربان ذكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو استبدال ليل ابدال الاسو منها نحو كيف انت المحجج او سقيم ولو كانت ظرفا لابتدت منها الظرف نحو متى حيث ليوم الجمعة ام يوم السبت والاخفش ان يقول يجوز ابدال الحجاز والمجرى منها نحو كيف زيد اعلى حال الصحة امر على حال السقم فكيف عند سيبويه مقدّر بقولنا على اي حال حافل وعند الاخفش بقولنا على اي حال وحاصل عند مقدّر فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال نحو اياها والبدل منها منصوبا تقول في الجواب متكبيا على آخر او معتدلا وفي البدل كيف يقوم زيد ام معتدلا ام لا فكانك قلت باي صفة موصوفا يقوم زيد ام معتدلا ام لا فمعتدلا بدل من موصوفا مع الحجاز المتعلق به ويجوز ان يكون كيف في هذه الموضع وهو ان يليق قولك مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذي يصح منه ذلك القول فكانك معنى كيف يقوم زيد قيا ما حاصل على اي صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستغناء من مرتبة التصدير لكن لما كان الموصوف بكيف اي المصدر مقدرا جاز ذلك جوابه نحو قيا ما سيرة المصنف منه قيا ما سيرة ام بطنا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على انه خبر المبتدأ فيقول في جوابه صحيح او سقيم وفي البدل منه صحيح او سقيم وان دخلت نواسخ الاستغناء على غير المستقل بعد كيف نحو كيف اصبح وكيف تغلر زيد وكيف منصرف المحل جزا ثانيا المطول في ذلك الناسخ والاستغناء به كيف عن النكرة فلا يكون جوابا له الا كره فلا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد وشذوذ دخول على عليه بما روي على كيف ينبغي الاحتمس واما قوله انظر الى كيف تضع فكيف منه مخرج من معنى الاستغناء من لسقوطه عن المصدر والكوفون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيف قيا سا ولا يجوز البصريون الاشدود اقال سيبويه انها في الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعني في قولهم كيف يكون اكون لان فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزاء في السعة وجا في كيف كي قال

عزرا عيان البصر ان شرذن لثاء كي لا يحسان من بعر اننا اشرك
قال الاندلسي اما ان بقاء هي لغة فيها وحذف الفاء ضرورة قوله
مد ومنذ بمعنى اول المدق فليها المفرد المعرفة بمعنى الجمع فليها القنوة
بالعدو وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمانا متصفا وهو
منذ اجزم ما بعده خلافا للزجاجي اقول عند الحاجة ان اصل منذ منذ خفف بحذف النون استدلالا بانك لو سميت بمذ صغرته على مئذ وجمعة على مئذ

ويؤا على هذا ان الائمة على مذ انك للحدف وهو تصرف فيبعد عن الحذف فان
الحرف لا يحدف منه حرف الا للمصنف منه خورث ورث وهذا كما قال
بعضهم في اذ انته من اذا ومنع منه صاحب المعنى وقال قولهم منيد وانما قد
عن منقولين العرب واما تحريك ذال مذ في نحو مذ اليوم بالضم للسالكين اكثر من
الكسر فلا يذ لك ايضا على ان اصله منديلوا ان يكون اصله الصم مخفف فلما
احتج الى التحريك للتاكيد يترد الى اصله كما في لهر اليوم وكسر ميم مذ ومنذ
لغة سليمة قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة تميم وغيرهم
ويشاركهم فيه اهل الحجاز وحكي ايضا ان الحجازيين يحركونهما مطلقا والتميين
يبدونهما مطلقا وجمهور العرب اذا استعملت منذ الذي هو لغة اهل الحجاز على
ما حكي اولاً يجردون بهما معاني الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم في الجزاء في الماضي
ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا قال الفراء منذ مركبة من من وذو ولعل اللغة
السليمة غرته فالمرنوع عنده في نحو منذ يوم الجمعة من مذ او محذوف اي من الذي
هو يوم الجمعة اي من الوقت الذي هو على حذف الموصوف وذو طائية ويكنى ان
يكون التقدير عنده في نحو ما رايت منذ يومان من ابتداء الوقت الذي هو يومنا
على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين
من اذ فركبا وضمير الدال للتاكيد فالمرنوع بعده فاعل فعل مقدر
فقد يوم منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اي من وقت مضى يوم الجمعة ويكنى
ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايت منذ يومان من اذ ابتداء يوم الجمعة اي اذ ابتداء
اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولنا في الوجود اي من وقت ابتداء يومين
واشتر التكلّف على المذهبين ظاهرا لا يخفى ويكنى ان لا يكون منذ الحارة
على المذهبين مركبة اذ يتعدى التاويلان فهما بل تكون حرفا موافقا للفظا للفظ
هذا المركب وقال بعض البصريين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما
فعل الاضافة وعللة البناء عندها ولا امارا في حال رفع ما بعدهما فلما يحى من
كون المضاف اليه جملة كما في حيث واما في حال خفض فلتعنيهما معنى الحرف لان معنى
مذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخهما معنى الحد المضاف الى الزمان
تضمنا معنى من ومعنى مذ شهرنا من اول شهرنا ومعنى مذ شهرنا من اول شهر
قبل وقتنا على ما سيجي وانه لا بد لذو منذ من معنى ابتداء الزمان في جميع
مقتصراتهما فاذا اتقنا هذا قلنا اذا اخرجنا ما بعدهما فنتهما مذهبنا
الجمهور على انها حرفا جزوا وبعض البصريين انها اسمان واذا اخرجنا ما بعدهما قلنا
خلاف في كونها اسمين وفي ارتفاع ما بعدهما اقول الاول لجمهور البصريين
انها مبتدآن ما بعدهما خبرهما على ما يحى فتدبره والثاني لابي القاسم الزجاجي
انها خبرا مبتدآن مقدمان فان فسر الزجاجي مذ ومنذ بأول المدح مرفوعين
كما يحى من تفسير البصريين فلو غلط لانك اذا قلت اول المدح يومان فانت تحيّر

عن الاول باليومين وايضا كيف تجز من النكرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدر
لا يصح تنكير المبتدأ المؤخر الا اذا انصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال
وان قسرها بظرف كما تقول مثلا في ما رايت منذ يوم الجمعة اي مع ايتائها الروية
يوم الجمعة وفي ما رايت منذ يومان اي بعد ما اي بعد الروية يومان فله وجبة
مع تعشيف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين
كما تقدم ولا بأس ان تركب مذهبا من هذه المذاهب ومما قاله المالك فيها
تقول انهم ارادوا ابتداء اعادة الزمان خاصة فاخذوا لفظ من الذي هو مشهور
في ابتداء اعادة وركبوه مع اذ الذي هو الزمان الماضي وانما حملنا على اركاب
تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ
كما يحى وبها معنى من واذا فاعل على الظن تركيبة منها مع مناسبة لفظه للفظها
وامور النحو اكثرها ظني فتقول حذف لاجل التركيب من مذ اذ بقي منذ يومين
وذال ساكنين وحقق اذ ان تصناف الى الحذف والاضافة اليها كلا اضافة كما مر
فضموا الدال لما اوجوا الى تحريكها للتاكيد تشبيها له بالغايات الممكنة
في الاصل قبل وكعد لما صار على ثلاثة احرف اذ قبل التركيب فانه وان
كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشانه الغايات
المعربة الاصل كما شابهتها حيث فكانه حرف لا اسم مضاف وذلك ان كذا
اسم على ثلاثة احرف او اكثر فبقى منذ كما هو اللفظ السليمة بشر استقلوا الخروج
من الكسر الى ضمير لانه مع ان بينهما حيزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للدال
شراهم يجوزوا تخفيفه بحذف الهمزة ايضا فاذا كان كذا رجع الدال الى السكون
الاصل اذ التحريك انما كان للتاكيد والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد
تجد يد زمان فعل مذكور مع تعين ذلك الزمان كتحديد زمان عدم الروية
في نحو ما رايت منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان مع تعيينه حصل اما بان يذكر مجموع
ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل اخر زمان التكلم نحو مذ يومان ومذ
اليومان ومذ سنتان ومذ زيد قايما اذ استد قايما الى وقت التكلم واما
بان يذكر اول الزمان المتصل اخر زمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر للعلم باقضا
بوقت التكلم مخصوصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيرهما هو بعد نحو مذ يوم
الجمعة ومذ يوم قد مضى فيه ومذ قايما زيد تريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم
اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام ففي الاول اصل مذ من اول
اذ حذف اول المضاف الى اذ فتركب من واد منذ كما ذكرنا وذلك لان معنى
منذ زيدنا يوم من اول وقت يوم زيد او ما في الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير
مضاف وحذفه اذ معنى منذ قايما زيد من وقت قايما فقول يضاف منذ الى
جملتين اما الاسمية الجريين نحو منذ زيدنا يوم والمعنى فيها جميع المدح والظن
لهذا القيد مستحيلة لا اول المدح واما التي احدث جزئها فصل فان كان الفعل

ماضيًا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لا قل المدح وان كان مضارعًا نحو منذ يكتب
زيد ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع حالًا فهو لجميع المدح وان كان حكاية حال ماضية
فهو لا قل المدح ولا يكون مستقبلًا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط لتركة من
اذ الموضوع للماضي وقال لا أخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزمن مجازي كون يقوم
مقام قام وحذف زمان يضاف على ما يجيء في تقدير مذهب جمهور البصريين
والاصل جوازها لان يقوم كما قلنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوفًا كما اختارنا
وجاز أيضًا ان يضاف مبتدأ الى الجملة المصدرية بحرف مصدرى لتغير افعال التركيب
من صورتها التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كترتيب الآية على ما ذكرنا
انه يجوز تقدير الجملة التي بعد ما بحرف مصدرى لكونها غير صريحة في الظرفية
نقول منذ ان الله خلقني ويجوز ان يدعى ان منذ في شكله مضاف الى جملة
محذوف احد جزئياتها كما يجيء بعد في المصدر الصريح نحو منذ سفرتم شمر نقول
يجوز حذف احد جزئ الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل
من اوله الى اخر المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ
رجب اذا كنت في رجب ومنذ شهرنا او كان الباقي في اول الزمان المتصل اخر
زمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو اقترؤا منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم
يحيى هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائه
وذلك لجواز دخول الحد في المحدود وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة
فيه بلا ريب ويجوز كون الزمان المراد به الاول معدومًا ايضا بشرط ان لا يكون
العدد مقصودًا بل يكون المراد به مجرد الزمان المخصوص نحو ما رايته منذ سنة
الجماعة ومنذ شهر رجب ومنذ يوم لقاك ومنذ عشرين ليلة ولما ان قصدت
العدد فقولك ما لقيته من عشرين ليلة وانت تريد ان الروية انقطعت في اليوم
الاول الى الان وكذا الثالث الى اخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول
الى الان وكذا اليوم الثاني نكتب حتى حتى تنقطع في الثاني والثالث بل المقصود
انها انقطعت قبل العشرة ان قلنا بدخول الحد في المحدود وان لم نقل به فالمعنى
انها انقطعت في يوم غير معين من ايام العشرة لان ايامها اذن كساعات يوم الجمعة
او عند انتفاؤها ويجوز ايضا حذف احد جزئ الجملة اذا كان الباقي مضافًا
دالًا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ يوم زيد اذا كان وقت الكلام
نايمًا ومنذ خرج زيد اذ مضى خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين في
الموضع المتبدل كما ذكرنا وان لم يبد منه المحذوف شيء لقيام القرينة مع كثرة
الاستعمال وتقدير الاول منذ ابتداء يومان على حذف الفعل اى من وقت ابتداء
يومان الى اليومين اللذين اخذما زمان التكلم او يومان متديان على حذف
جزء المبتدأ او حازا ابتداء النكرة لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين
المتقدمين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ

موضوع لتوقيت الزمان الذي اخبر وقت التكلم في جميع استعماله سواء كان ماضية
مضرة او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثاني منذ كان يوم الجمعة او منذ
يوم الجمعة كائن اى من وقت يوم الجمعة وحاز ان يجعل الكون يوم الجمعة وقتا على سبيل
المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نداء مناد واما المصدر الدال على احد ما فنقول
في المعنى الاول منذ يومه اذا كان وقت الكلام نائما اى منذ ابتداء يومه او يومه
مبتدئ وفي المعنى الثاني منذ خروجه اى منذ كان خروجه او خروجه كائن ويجوز ان
يكون نحو منذ انك قايما في المعنى الاول ومنذ ان الله خلقني في الثاني من هذا ثم نقول
انما جواز الاضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر ونحو منذ يومين ومنذ يوم الجمعة
ومنذ سفرتم ومنذ قوتهم منذ كونهن وكما سأل عن الزمان اى من وقت يومين
اى من وقت ابتداء يومين ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفرتم ومن وقت كم من الايام
اى وقت ابتداء كونهن وانما جاز ذلك لخروج افعال التركيب عن كونه واجب الاضافة
الى الحمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من الضمة اذ اضافته الى المفرد عارضة
قليلة كما ابقى ضمها حيث عند اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه
الظروف ورفها اصلا ولا تضع الى ما ترى في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في
المعرفة فرقا معنويا نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وهو جواب الروية في يوم الجمعة مع الجر
وعند ما مع الرفع فان ذلك وهو هذا الذي مر اصل منذ شمر انهم قد يوقعا
نكرة عن محذورة للدلالة على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف
وصفه لان اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين
حتى مقدرة وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك
يقتصر مع قصد جعله في جميع استعماله راجعا الى اصل واحد على وتيسر واحدة
وليرجع المشرح ما في الكتاب من احكام منذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين
قال منذ ومنذ بمعنى اول المدح فيلزمهما المفرد المعرفة منذ هم انه اذا ارتفع
الاسم بعد ما فيها اسان في محل الرفع بالابتداء ولما معنيان اما اول مدح الفعل
التي قبلها مشتقان او منفيا نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اى اول مدح انتفا الروية
يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون
هذا الحد غير مفرد نحو ما رايته منذ اليومان اللذان عاشرنا فيها اذ الروية العدد
مقصود او كذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته منذ يوم لقيني فيه اذ المقصود بيان
زمان تحقيق واما جميع مدح الفعل الذي قبلها كان الفعل مثبتا او منفيا نحو صبحني
منذ يومان اى مدة صحبته يومان فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد سواء
كان مفردا او لامفرقا ولا يجوز منذ يوم ومنذ يومان ومنذ اليوم ومنذ اليومان وقد
تقدم ان يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى اخر المتصل بزمان
التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول
ما لقيناه منذ عمرنا ومنذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون

فيه معنى العدد **قوله** المقصود بالعدد اي المقصود مع احدى والباقي مع الا
 كان الواجب ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بتلك يومان عدد اثنين
 لانك قصدت بالعدد يومين **قال** الاخفش لا تقول ما رايته مديومان وقد
 رايته امس **قال** ويجوز ان يقال ما رايته مديومان وقد رايته اول من امس
 اما اذا كان وقت الكلام آخر اليوم فلا شك فيه لانه قد تكمل استغفار الروية يومان
 واما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فاما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم اي يوم
 انقطاع الروية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه يجعل بعض يوم الانقطاع وبعض
 يوم الاخر يومما ولا يجب بعض اليوم الاخر وان اعتدت بهما معا جاز ذلك ان
 تقول منذ ثلاثة ايام **قال** ويجوز ان تقول ما رايته مديومان يوم الاثنين
 وقد رايته يوم الجمعة ولا يعتد بيوم الاحد ولا يوم الانقطاع **وقال** يجوز
 ان تقول ما رايته مديومان وانت لم تشره منذ عشرة **قال** لانك تكون قد اخبرت
 عن بعض ما مضى **اقول** وعلى ما بينا وهو ان منذ لاند فيه من معنى الابتداء في جميع
 مواضعه لا يجوز ذلك **وقال** انهم يقولون هذا اليوم ولا يقولون هذا الشهر ولا منذ السنة
 ويقولون منذ العام **قال** وهو على غير القياس **قال** ولا يقال مديوم استغفرت تقول
 منذ امس ولا يقولون منذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها
 الا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه جواز اقل من ساعة **قوله**
 وقد يتبع المصدر او الفعل او ان يفقد زمان مضاف الى هذه الثلاثة لان معنى
 ما رايته مديوم او منذ انه سافر او منذ سافر مديومان سفر ومديومان انه سافر
 ومديومان سافر لم يذكر المصنف الجملة الاسمية نحو مديوم سافر على مذهبهم
 ومنذ الاسميان عندهم مستدان ما بعد ما خبرهما اذ معنى ما رايته مديوم
 الجمعة اول مدة استغفار الروية تقع الجمعة ومعنى ما رايته مديومان مدة استغفار الروية
 يومان فكانه كان في الاصل في الموضعين مديوم رايته حتى يكون الجملة مضافا اليها
 فحذفت لتقدم ما يدل عليها وبني منذ ومديوم قبل وبعد ذلك قيل منذ
 بالضم وقيل بفتح يني منذ لكونه على وضع الحروف فشر حمل منذ عليه لكونها بمعنى لا
 وقيل حملا على منذ ومنذ الحرفين عندهم وقيل للزومها صدر الجملة اذ لا يتقدم
 الخبر عليها فصار الحرف الاستفهام وخو والكلام مع هذا الاسمية عندهم جملتان
 فارايته جملة ومنذ يوم الجمعة اخرى **قال** والاول لا يجوز عطف الثانية على الاولى
 وان جاز ذلك اذ اخرجت بغيرها كما تقول ما رايته وامدد ذلك يومان وذلك
 ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى متممة بها وصارت كالجملة الواحدة ولا محل للثانية
 عند جمهورهم لانها كالمفسرة **وقال** السيراني هي مفسرة المحل على الحال اي ما رايته
 بتقدمها قالوا واذا اجزما بعد ما فيها حرف جاز فان كان الفعل العامل فيها ماضيا
 فيما معنى من نحو ما رايته مديوم الجمعة اي منه ولا يتم له ذلك في نحو قولك
 ما رايته مديومين اذ اردت جميع المدة اذ لا معنى لتلك ما رايته من يومين

يكون

الا ان يفتره بين اوله ويومين بتقدير المضاف وان كان الفعل حالا نحو ما رايته منذ
 شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى في **قال** الاندلسي وهذا اقرب والاضمة سمي
 ابتداء الغاية ولا تقتضيه في هذا تمام تقدير المذهب واليك الخيار في الاختيار
 واذا عطف بعد المجرور بمنذ ومنذ او المرفوع جاز ذلك ان توافق بالمعطوف
 ما بعد مديوم او زعموا وان تنصبه بالعطف على نفس مديوم على ما اخرنا لانه ظرف
 منصوب ارتفع ما بعده او اجر الا ان المعطوف ان وافق ما بعده مديوم كونه
 لا قول المدة او لجمع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على مديوم اولى
 فقال المواقفة في المجموع ما رايته مديومين مديومين في اول المدة ما رايته مديوم
 الجمعة ويوم الخميس او مديوم الجمعة ويوم السبت اذا اريد ان العدد مقصور ابل المقصود
 بمدة الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثالك المخالفة ما رايته مديوم الجمعة وخمسة
 ايام او مديوم خمسة ايام ويوم الجمعة لان احدا الزمانين لا قول المدة والاخر لجمعوعها
قال الصيرفيون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدّر قبل الجملة التي بعد منذ
 يجوز الرفع والنصب والمجر في المعطوف في نحو مديوم زيد ويوم الجمعة اما الرفع والمجر
 فعلى الزمان المقدّر والنصب على معنى مديوم زيد لان معناه من زمان زيد او على تقدير
 فعل اخر اي وما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على مديوم لان زمان
 مقدّر بعده **قيل** وربما دخلت على كاف الجر على مديومين عن بعض العرب
 انه قيل له مديوم قد نزلان **قال** كذا اخذت في حديثك قيل والكاف في كسر
 اللام دخلت على ما الاستفهامية فحذفت الفاء سكنت الميم **قال**
 اي الاسود كسر الميم في لعمروم طارقات وذكره
قوله ومنها **لدي ولدن** وقد حكاها **لدي ولدن ولدن** ولدن ولدن ولدن
اقول لدي مثل عضد ساكنة النون هي المشهور ومعناها اول غاية زمان او
 كان نحو لدي صباح ومن لدي حكيرو قفا فارقها من فاذا اضيفت الى الجملة
 عطف للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا يضاف الى الجملة منها الا حيث
 وذلك كقولهم صرغ غوان رافق ورقة لدي شحت حتى شابت سودا والرايب
 ويجوز قصد الجملة بحرف مصدر في الما لم يمتحش لدي في الاصل للزمان قال
 عمر بن حنبل فان الكثر احيائي قد يماه ولم اقر لدي اني غلام
 وفيها ثمانية لغات لدي بفتح الدال ولدي بكسرها فكان لدي خفت بحذف
 الضمة كما في عضد فالتي ساكنان فاما ان يحذف النون فسقي كذا واما ان تحرك
 الدال فتحا وكسر الساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسر الدال وال
 الساكنين يحصل بكل ذلك فلهذا جازت مع لدي الذي هي اصلها وقد جاز
 لدي ولدي وكان لدي خفت بفتح الدال الى اللام وان كان نحو عضد
 في عضد قلبا كما يحذف في التصريف فالتي ساكنان فاما ان يحذف النون واما
 ان تكسر وقد جاز كذا يحذف نون لدي التي هي الجميع واسم اللغات ولدي معنى لدي

الا انما اذن ولغايتها المذكورة لمعناها معنى الابتدائية بلذا يلزمها من اسماطها وهو
 الافل او مقدره فهي بمعنى من عند واما الذي فهي بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء
 وعند اعترضة قاسم الذي لان عند تستعمل في الحاضر القريب وفي ما هو في حرك وان
 كان بعيدا بخلاف الذي فانه لا يستعمل في البعيد واعراب ذلك المشهور لغة قيسية
 قال المصنف الوجه في بناء لذن واحوابه ان من لغاته ما وضعه وضع الحروف
 تحمل البقية عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو
 معرفت بالاتفاق والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف على اقل
 من ثلاثة احرف يتام من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام بنفسه
 لمسايتها المبني على ما ذكرنا في صدر الكتاب في حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها
 مبتدأ على وضعها وضع الحروف فالوجه في بناء لذن ان يقال انه زاد على ساير الظروف
 غير المنصرفة في عدم النصرف بكونه مع عدم نصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوصل
 في مشابهة الحرف دونها واما الذي وهو بمعنى عند فلا دليل على بناءه ومعنى عند العرب
 حشا او غنى نحو عندى انك غنى واما فتح عينه او ضمت ويلزمها النص
 الا اذا انجزت بمن ومن حذف نون لذن لم تجز حذفها مع الاضافة الى مضمر
 ١٧ قل من لذن بل من لذن وكذا وكذا لذن لم تجز حذفها مع الاضافة الى مضمر
 فلا يجوز من لذن بل من لذن وكذا ما بعد ما بالاضافة لفظا ان كان مفردا او مقديرا
 ان كان جملة وان كان ذلك لفظا عدوة جاز نصها ايضا مع الجر وقد ترفع اما النص
 فانه وان كان شادا فوجه كثر استعمال لذن مع عدوة دون ساير الظروف كذكر
 وعشية وكون ذال لذن قبل النون الساكنة فتضم وتضمر وتكسر كما سبق في
 لغاتها ثم قد حذف نونه فتشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة
 تبه لها وشابه النون التوين من جهة جواز حذفها نصا لذن عدوة في اللفظ كرا قودها
 فنصبها تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول وعدوة بعد لذن لا تكون الامنونة واما
 كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الانكرة واما لا تا لذن التنية
 لمزيد را منصوبه هي امر مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد جزى الجملة لذن كانت
 عدوة كما قلنا في مذبور الجمعة والفت لدى تعامل معاملة الف على والى تسلم مع الطاء
 وتعلت غايبا مع المضمر وقد حكى سبويه عن قوم من العرب لذك والاك وملاك
 قال طاروا غلامن فطر علاها واشد ديمتي حقب حقواها واما قلب الف
 هذه الكلم الثلاث مع المضمرات تشبيها بالف رمى اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو ميت
 واما تشبه المجرور بالمرفوع دون المنصوب يجوز ما لا لان الحار مع الضمير المجرور
 كالكمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه بالف
 نحو غزالان الراوتفيل واليا اقرب الى الف من الواو واما لم يقل نحو عصاك
 وفتاك لان هذه الالفات اصلا فكم قلبها تشبيها بشي اخر بخلاف الف على
 والى ولدى وقلبت الف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو تشبيها لها بعلى

الحرفية ولا يتصل من المقصود الذي لا اصل لآل فيه بالمضمر الا هذه الثلاثة واما حاة
 على ما جوز المبرد فليس يسمي واما هو قياس منه قوله **وقط الماضي المنفى**
وعوض المستقبل المنفى اقول معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل
 عموما ويختصان بالمنفى وعوض في الاصل اسم الزمان والدر فقط وعوض البنيان
 بمعنى ابد لكن عوض قد يستعمل لجزء الزمان فيعرف قال
 فلو لا نيل عوض في خطبائي واوصالي وبقا افعل ذلك من ذي عوض كما يقال
 من ذي انف اي فيها يستعمل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابد لانه مشتق من القط
 وهو القطع كما يقال لا افعلة البتة الا ان قط يعني لما سيذكره بخلاف البتة وبتها
 استعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كيت اراه قط اي دايما وقد استعمل بدونه
 لفظا لا معنى نحو هل رايت القريب قط وقد يستعمل عوض المبني للمضي ومع
 الاثبات ايضا قال
 ولو لا د فاعى عن غفارق وشدي هوت بغفارق عوض غفارق مقرب
 وهو منقح معنى لكونه في جواب لو لا وبناء عوض على القصر لكونه مقطوعا عن الاضافة
 كقول وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العايبين اي دهر
 الدهاهرين والعايبين الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر
 وبني قط لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي واما ابد
 الاستغراق لازما لمعناه الا ترى الى قوله طال الابد على ابدى وبني قط على الضم
 حملا على اخيه عوض وهو اشهر لغاته اعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشدود
 وجا فظ ساكنه الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل وجاء في عوض فتح القاف وكسرهما
 ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم لقوله
 وضعي لسان ثدي اقرتقا سماءه بالشمخ داج عوض لا تنفرك
 ومن الظروف السنية اسم عند الحجارين وعللة بنايته فتمتة للام التعريف
 وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو اسم وكان في الاصل نكرة ثم لما اريد
 اسم يوم التكلم دخله لام التعريف العهدى كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد
 من بين الجماعة المسماة به كما ذكرنا في باب غير المنصرف فشرح حدثت اللام وقد رت
 لبا در فهو كل من يسمي اسم مطلقا من الاضافة الى اسم يوم التكلم فصار معرفة نحو
 لقيته اسم الاحداث ولورين صباحا ومساء واخواتها المعينة مع كونها ايضا معدود
 عن اللام لان التعريف الذي هو معنى اللام غير طاهر فيها من دون قرينة ظهور في
 امس واما سحر فامر مشكل سوا قلنا ببنائه او يترك صرفه لانه مخالف لاهوائه من
 صباحا ومساء وصحى معقنة فهو شاذ من بين اخواته مبني كان او غير متصرف
 واما لم يبقوا فاعدا مع قصد غد يوم التكلم كما بني امس تفصيلا لتعريف الداخل
 في الوجود على تعريف المقتدر وجوده وذلك لان التعريف فروع الوجود ووجوده
 ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان مستقيا

حال التكم مع انه قد روي عن بعض العرب اعراب ليس مع صرفه كغند وليست بمشهور
واما بنو اتميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير مصروفي حال الرفع وبناءه على الكسر
كالحجازيين في حالتي النصب والجر **قال** سيبويه وبعض بني تميم يفتحون لام مس
بعد مذ **قال** السيراني اما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض
فلما ترك صرفه من يرفع منهم نحو مذ اس تركه ايضا بعد هاء من تجر وكان متبهما
بنفسه **قال** قد رايت عجماء مذ اسماء عجائز امثال الشعالى خنساء
قال وهذا قليل لان الحذف بعد مذ قليل **قال** سيبويه ان سميت باسم
رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به وذلك ان كل مفرد
مبنى تسمى به تحذف فلو اجب فيه الاعراب مع الصرف كما يحكى في باب الاعلام
وان سميت على لغة بني تميم صرفته ايضا في الاحوال لانه لا بد من صرفه في النصب
والجر لانه مبنى على الكسر عندهم فيها واذا صرفته في الحالين وجب الصرف في الرفع
ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع ووجه
منع الصرف في اس اعتبار علمته المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف كاختار وامنع
صرفه رفعا وبناءه نصبا وجرًا كما اختار وامنع نحو حضار ورك صرف نحو خدام وقطام
مع ان الجميع من باب واحد والوجه في مثل هذا الوجه في ذاك وذلك انه جاز ان
يسمى بلسان البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابتداء واعتبار
الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى الاسماء واختير اسبق الاعراب واشرفه
وهو الرفع فصارت حال الرفع معربا غير منصرف في الحالين الباقيتان اعني الجر
والنصب مستويتان حركة في غير المنصرف فاذا ارادوا ان تبقى هذه الكلمة فيها على ذلك
الاستواء فلو جعلوا مستويين في الضم لم يكن اعرابها رفعا اذا كانت نظير مثل حيث
في الاحوال ولو شوي بينهما في النصب لم يكن بناؤها اذا كانت نظير كساير غير المنصرف
فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بنى عليه الكلمة بعد السكون الكسر وايضا تكون
هذه الكلمة حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز **وقال** الرخشي
وجامعة من الناحية ان اس معرب عند بني تميم مطلقا اي في جميع الاحوال ولعله
عزهم قول بعض بني تميم **قد رايت عجماء مذ اسماء** قد **قال** سيبويه
ان بعضهم يفتحون اس بعد مذ فقيده هذا القول بقوله بعضهم **وقول**
بعد مذ فكيف يطلق بان كلهم يفتحون في موضع الجر بعد اى حاز كان فان
نكر اس كترك كل غند يصير اساء وكل اس يصير او ك من اس او اصيف نحو
مضى اساء او دخله اللام نحو ذهب الاس بما فيه اعراب اتفاقا فالر والعل
البناء اى تقدير اللام وزعماني المقارن للام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام
قال سيبويه ولا يصغر اس كما لا يصغر عدا وان شئ اوجع فالاعراب لان اللام
انما قدرت لتقدير الدخول الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا شئ
اوجع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرته المشي والمجموع من هذا

الجنس شهرته من بين اشباهه فاذا شئ اوجع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم
شهرته المشي والمجموع من هذا الجنس شهرته الواحد وليس بناء اس على الفع لغة كما قال الزجاجي
مفترا بقوله **قد رايت عجماء مذ اسماء** منها الآن **قال** الزجاجي بنى لتضمه معنى الاشارة الى بناء
هذا الوقت وهذا مذهب في بناء اس وفيه نظرا في جميع الاعلام هكذا تضمنت معنى الاشارة
مع اعرابه **وقال** السيراني شبه الحرف بلزومها في اصل الوضع موضعها واحدا وبقيها في الاستعمال
عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء يكون في اول الوضع نكرة يتعرف بشرتها ولا يتبع على حال
فلما لم يتصرف فيه ينزع اللام شبه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيها **وقال** ابو علي بنى لتضمه
اللام كاس واما اللام الظاهر فزايدة اذ شرط اللام المعرفة ان يدخل على النكرات فيعرفها
والآن لم يسمع محررا عنها **وقال** النحوي اصله الفعل من ان يأتى اذ دخل عليه اللام بمعنى الذي
اي الوقت الذي خان ودخل قال وهذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في عن قيل وقال
فانما فعلان استعمال الاسماء وتوكل على البناء الذي كانا عليه والجواب ان قيل
وقال يحكى والمعنى في عن قول قيل كذا وقال فلان يعني كثر المقالات والآن ليس
يحكى وكذا مذهب النحوي في اس انه امر من اسى مسمى ويقال في الآن لان وهو مبتدئ
باب تخفيف المنق ومنه المأثرو هو ظرف بمعنى اذا سير عند اى على يستعمل استعمال
الشرط لا يستعمل كلما ولام سيبويه محتمل فانه قال لما لوقع الامر لغريم وانما يكون مثل لو
فتشبهها بلو ولا حرف **قال** ابن حروف ان كما حرف وكلا سيبويه على انه شرط
في الماضي كولا لان لا تنقلا الاول لا تنقلا الثاني ولما الثبوت الثاني لثبوت الاول
وقال لو كان ظرفا لم يجز لما اسير دخل الجنة والجواب انه على التاكيد والتشبيه
فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع كذا الشرط مع جملتها للقرن
الذي ذكرنا في اذ اولى فعل ماض لفظا ومعنى وجوابه ايضا كذا او جملة اسمية مفعول
اذا المفاعلة **قال** تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فرغ منهم اومع الفاء وربما كان ماضيا
مفعولا بالفاء وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف المبينة قوله لم يابوك اى هو ابوك
من اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظروف عندهم حذف لام الجر ككثرة الاستعمال وقيل
لام التعريف فبقى لاه ابوك **قال** لاه ابن عمك لا افضل في حب عنى ولا انت دينا في نحو
بنى لتضم الحرف شمر قلب اللام الى موضع العين وسكن الحاء لوقوعه موقع الالف الساكن
ورجعت الالف الى اصلها من الياء لسكون العين كما هو احد مذهب سيبويه في الله وهو
من لاه يلبه اى تستر فتح لحنه الفتحة على الياء دون الكسرة والضم وقد حذف الياء
فيقال له ابوك **وقال** اسامع فهو ظرف بالاخلاقي عا دمر التصرف مغرب لازم للنصب
وظاهر كلام سيبويه انه مني **قال** سألته يقى الخليل لاني شئ نفسيها يعني لم يمتن على
السكون هذا اللفظ فمن قال انها مبينة قال يكون وضعها وضع الحروف لمشا بصرها
للحرف بقلة التصرف اذ لا يكون الا منصوبة والاولى الحكم باعرابه لدخول التنوين
في كناعها واجراره فمن وان كان شاعرا نحو جيت من معيه اى من عنده وتسكين عينها
لغة ربيقيه يقول مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعد كسر واعينه نحو كنت مع العمور **قال**

محل الآن

محل ما

محل

قال بعضهم وهو الحق هي في هذه اللغة حرف جراد لا موجب للبناء فيه معد وما في المتروكة العين العربية لو قلنا باسميته ثم نقول يلزم اضافة مع ان ذكر قبله احد المصطلحين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطلحان لم يبق ما يضاف اليه فينصب متوفا على الظرفية نحو جئنا معا في زمان وكما معا في مكان وقيل انتصابه على الحالية اي مجتمعين والصدق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجمعنا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا أولا والالف في معا عند الخليل بدل من البنون او لا لام له في الاصل عند من يولي عند يونس والاختصاص وهو الحق مثل الف في بدل من اللام استنكارا لاعراب الموضوع على حرفين فعندهما عكس اخوك يترد لامها في غير الاضافة ويحذف في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها **قول** والظروف المضافة الى المحل واذا جاوزناوها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان **اقول** وقد شئنا شرحه فيما تقدم قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشي بعينه وهي المضمرات والاعلام والمهمات وما عرفت باللام والنداء والمضاف الى احد هاهنا معنى راسه بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في جنس الاعلام **الاصح** اذ الضمير والمهمات وذا واللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معنيين قصد المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا الواضع كما في الاعلام او كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شي بعينه لكان اوضح وانما جعل الواضع في الاعلام موضوعا كاجل والندرس وان كان سر كما لما مر في حد الاسرار ان المركبات ايضا موضوعة بالتاويل الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحويت سعاد وزبيب لقيتهما لانها وضعا لشي معين ويدخل المضمر في رتبة رجلا ونعم رجلا وليس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير المراجع الى نكرة مختصة مثل حكم من الاحكام نحو جاني رجل فضربه لان هذا الضمير لهذا الرجل المسمى دون غيره من الرجال وكذا اذا واللام في نحو جاني رجل فضربت الرجل واما الضمير في نحو زيب شاة فمحلها فمكرة كما في رتبة رجلا لانه لم يختص المنكر المعهود اليه بحكمه اولا والاصح في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص بشاره وضعية فبذلك يدخل فيه جميع الضمائر وان عادت الى النكرات والمعرفة باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان المنكر المعهود اليه او المعهود مختصا قبل حكم لانه اشير بها الى خارج مخصوص وان كان منكرا واما ان لم يختص المعهود اليه بشي قبل نحو ارجل قام ابوه واظن ان امك امر حمار كما يحكي الجحش عنه في باب كان ونحو زيب رجلا وبليس رجلا ونعم رجلا ويا لها قصة وزيت رجل ماخذه والضامير كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرء الى حكم ولو قلت زيت رجل كزيب واخيه لم يحسن وكذا اكل شاة سودا وسقطها بذكرهم لان الضمير يصير معرفة بمرجوعه الى نكرة مختصة بعينه ويدخل فيه الاعلام

حال اشتراكها نحو محمد وعلى اذ يشار بكل واحد منهما الى محمدا وس عند الوضع ويخرج من النكرات المعينة للمخاطب نحو قوله جاني رجل تعرفه ورجل هواخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقى اذ ليس فيه اشارة لاستعمال ولا وضعا فنولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسيته بالوضع كما مر في بابها وانما قيلت الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم الاصل ومن شئنا لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسة الامن سبق معرفته لذلك اللسان فعلى هذا اكل كلمة اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم يقل الى خارج ليدخل فيه جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبين بما ذكرنا ان قول المصنف في نحو قوله اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان ياكله الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشي لان هذه الفائدة بيقينها نفس الاسم المجرد عن اللام فالجواب ان تعريف اللام في مثله لفظي كما ان العكس في نحو اسامة لفظية كما ينبغي في الاعلام فتقول او لا ان التنوين في كل اسم ممكن فيعلم بفيد التمكن والتكثير معا ومعنى تنكير لشي شياعه في اقبته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاني رجل فانه لا استغراق الجنس فكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة التنوين وهو لا يجمع اللام كما عرفت في اول الكتاب فينظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة لاحالية ولا نقلية دالة على انه بعض مجهول من كل لقرينة الشرى الدالة على ان المشتري بعض في قولك اشتر اللحم ولا دالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى واخذ على النار هدي فهي اللام التي هي للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لا استغراق الجنس سواء كان معه علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضربين والعلم او مجرد عن تلك العلامات كالضرب والماء وانما وجب حملها على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ والاعلى ماهية خارجة فاما ان يكون لجميع افرادها او بعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الجارحي بل يمكن تصورهما في الذهن خالية عن الكلية والبعضية لكن كلامنا في الشخصات الجارحة لان الالفاظ موضوعة بازائها لاني الدهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها اي التنوين وجب كونه لكل فعلى هذا قوله عليه الصلاة والسلام الما طاهر اي كل الماء والنور حدث اي كل النور اذ ليس في اللام قرينة البعضية لامتطقة ولا معينة فلهذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو اهلك الناس الدنيا والصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد في مثله يعبر جميع المفرد والمثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل من المرأة الا الذين اي الاكل واحد منهما وقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا اي الاكل واحد منهم ولا يجوز ان يقول الرجل ميرفغ هذا الجحرا الذين آمنوا معا ولا الاكل فكل معا على مجوز ذلك اذا كان الاستدلال

وكذا لا يستثنى من المشتى الا المشتى فعني ان الرجلين برهان هذا الجرح الا اخر تلت
الاثنين منهم ولا يجوز الرجلان برهان الا اخوتك معاني يجوز على الانتطاع ولما اطلع
فمع استلزام الجمع والواحد والمشتى منه خولقت العلماء الا الزيد بن والا زيدا لان
الجمع المشتى بالالف واللام في مثل هذا الوضع يستعمل بمعنى منكم مضاف اليه كل مفرد وغيره
فعني لقيت العلماء الا زيدا اي كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهذا حال المفرد والمشتى
والجمع في غير الموجب قال عليه السلام لا تحكروا الاملاحة اي كل واحد واحد من هذا
الجنس وكذا الاملاحة ان اي كل اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد
الا الواحد ولا من المشتى الا المشتى واما الجمع فهو ما لقيت العلماء فهو خلاصتها بل هو بمنزلة
منكم في سياق غير الموجب مفرد وغيره في استعماله اي ما لقيت احدا من العلماء ولا اثنين
ولا جماعة فيصح استثنا المفرد والمشتى والجمع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا والا زيدا
قوله تعالى لا تدركه الابصار اي شي من الابصار كما توهم بعضهم فقال الجمع في الموجب
وبغير خلاف حال المفرد والمشتى هذا هو العلوم من استحق اكلامهم واما الشكر المشغرة
نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجلا فلا يستثنى من واحدها ومثناها نحو ما لقيت رجلا
فذلك ما لقيت رجلا الا الزيد بن اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول لا يصرف هذا
الجرح رجل الا الزيد بن معا وبقول ما لقيت اخوين معا فلا يستثنى الا الاثنين
منهم ولا يجوز الا زيدا او قول ما لقيت رجلا الا الزيد بن ولا يجوز الا اخوتك والا لا
زيد الا على الانتطاع لان هذا المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة
واله على انه ليس المراد الاستطراق فان كان هناك عزمك فاللام عهدية على ما يحتمل في باب
وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او الثبوت نحو ما اعطيتك الا التمرة او التمرتين فلا
فرق بين المعرف والمنكر معني كانك قلت ما اعطيتك الا التمرة او التمرتين وان لم يكن فيه
علامتها نحو ما لقيت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذي اللام والمنكر تدان الجرح
لاجل التنوين الذي فيه التذكير فيبدأ ذلك الاسم بعض من جملة معني رايت تمر او رجلا
شيئا من التمر جماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد الماهية مجردة عن
الخصية لكن الخصية مستفادة من القرينة كالروية وكانك قلت لقيت هذا الجنس
واشترت هذا الجنس فهو كعامة مخصوص بالقرينة فالجرح ودوا للام اذن بالنظر
الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسها مختلفات فمن شمر جاز وصف المعرف باللام
من هذا النوع بالمنكر نحو قوله ولقد استر على الشيخ يستعني

يقولوا

لما حال اليها

يقولوا المضمرة الغائب بهم لان ما يعود اليه متقدرا لا يكون بهما عند المخاطب عند
النطق به وكذا ذواللام العهدية قوله وهو ما عرف باللام هذا مذهب سيبويه
اعني ان حرف التعريف في اللام وحدها والفرق للوصل فيجب مع ان اصل منزلة
الوصل الكثرة استحال لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تختل
العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلية وصيرورتها لجزء
منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم تختلطها العامل الضعيف واما اخوان
يفعل وان لا تفعل وللاسال فلجعلهم لخاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة
فلذا يقولون اللافس واللا انسان واما نحو هذا وقبما رجة فان الفاصل بين العامل
والمعمول لما لم يكثر معني ما قبله ولا ما بعده هذا الفصل كلافصل والامتزاج الثام
بين اللام وما دخلته كان نحو رجل مغاير الرجل حتى جازتوا اليها في قافيتين ولم
يكن ايطاء وانما وضعت اللام الساكنة ليشتمل على الامتزاج وايضا دليل التذكير
على حرف فلاولى كون دليل التعريف مثله وقالة الخليل ان تكالها الله التعريف
نحو هل وقد استدل بالامتنع وقت سبق العذر عنه وبانه موقف عليها في الذكر
نحو قولك اذ اتدكرت ما فيه اللام كالكتاب وبفعلها عن الكلمة والوقف عليها عند
الاضطرار كالوقف على قد في نحو قوله ارفق الرجل غيرا وكابا لتاسر كرجلنا
وكان قد وذلك قوله يا ليت لي اربعا واستخيرا ان منزل الدار من
اهل الحلال وانما حذف عند مخرج القطع في الدرج الكثرة الاستعمال وذكر المبرر
في كتاب الشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها
ليلا يشبه التعريف بالاستفهام وفي لغة حمير وفند من طي ابدال الميم من لام
التعريف كما روى التمر من قولك صلى الله عليه وسلم ليس من ائمة اصحابي وفي
استفهام ولا ما العهد اللام التي عهد المحاطب مدلول ملحوظها قبل ذكرها اي لقيت
وادركه يقال عهدت فلانا اي ادركته وعهدك اما بحري ذكر مقدم ما كان في قوله
تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسول او بعلم المحاطب به قبل الذكر
بلا بحري ذكر نحو قوله خرج الامير والقاضي اذ الم يكن في البلد الا قاص واحد يشهد
او امير واحد وقد يراء اللام في العلم كقوله وبالفسر عند ما على ما يحتمل في الحال
نحو لما القفير وفي التمييز نحو الاحد العشر الدرهم على فتح كما ياتي في باب العدد
وقد تكون الزيادة لازمة كما في الذي ومستمرة فاته وتكون اللام عند الكوفيين
عوضا من الضمير نحو رجل حسن الوجه اي وجهه وعند المصريين لا يقوض من الضمير
في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة اذ كانت جملة والجرح المشتق ويجوز
في غير كقول الحافي لحاف القبيح والبردة بخرودة

قال الكوفيون قد تكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام ولا يعرف
الضمير في اللام في وصف اسم الاشياء ووصف المنادي نحو هذا الرجل
ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وفي غير الموصفين لتعريف الغائب

وهو في العلم

فخر ب الرجل وفرض اللام الجديدة العظيمة كالصق والبيت على ما ذكر في الاعلام قوله
 والنداء على رجل ومن لم يعد من الفريين في المعارف فلكونه في المعارف لان معرفه
 لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب النداء قوله والمضاف الى احدهما من اجزاء
 عن الاصطلاح الفظية وانما يعرف بالخصنة ما ليس من الاصطلاح المتوغل في الاصطلاح
 ومثل على ما مر في الاضافة قوله العلم بالوضع لشيء بعينه غير متناول غير موضع
 قوله غير يخرج سائر المعارف لتناولها بالوضع أي معين كان خلاف العلم على انه
 وقوله موضع واحد متعلق بمتناول اي لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد
 بل ان تناول كاف الاعلام المشتركة فانما يتناول موضع آخر اي شئ مشترك في التسمية
 الاولى كما ان اسمي شخصين يشترط في تحقق اختلافه وان كان متناول بالوضع
 لمعينين لكن قوله للمعين الثاني موضع آخر غير الموضع الاول بخلاف سائر المعارف
 كما سبق فانما ذكر قوله موضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن جوارح العلم ولا
 يخرج علم اللسان نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف وذلك انه قال اعلام
 الاحساس وضعت اعلاما للحواس الذهنية المتعقلة كما اشير بالامر في نحو اشتر
 الكرم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضع الحقيقة في الذهن فكل
 فهو اذن غير متناول غير ما وضعتا واد اطلق على فرد من الافراد الخارجية
 نحو هبة اسامة مفعلا وليس ذلك بالوضع بل مطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد
 خارجي مطابقة كل كمال عقلي لمقتضى الخارجة نحو قولهم الانسان حيوان فاطق لفظ
 اسد مثلا موضع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه التشريك
 واسامة موصوفة الحقيقة الذهنية حقيقة فاطلالة على الحادث ليس بطرف الحقيقة
 ولم يصح المصنف بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا على مذهبه في الفرد الحادثي
 اذ ليس موضع كماله على ما افترقا وقال **ان الحقيقة الذهنية والافراد**
 الحادثي لمطابقتها كالمخاطبين قال الامد لشيء فلا يقول في اسد معين
 في الخارج اسامة كما يقول الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج ليس
 الاشارة من هذا الجنس فلفظا لا واحدا محصورا لاوصاف المعرفة وكذا ينبغي
 عند ان لا تسم اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الاله
 الفلاني لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها القيد بين
 والحاصل للخارج على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس اسما واداء
 اسامة ونحوه واما بالجنس واقرا عامرا واولئك الحكم الاعلام لفظا من مستمع
 فصرف اسامة وشرك او يقال اللام على نحو اولي واداءة اب وامر ومن وقت
 الى غيرها كافي الكني في اعلام الانبياء ونحوها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع
 هذا كله يطلق على المتكلمين بالاسم واداءة ويصنع فان ذلك لا يحوي بحرك
 الاعلام في الاحكام المذكورة **واقول** اذا كان لتأنيث لفظي كقوله واشري
 وصحرا ونبه لفظية نحو كرمي فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اسما باللام كما ذكرنا

من العلم ما وضع لشيء

من

قل واما بالعلمية كما في اسامة فشر نقول **هذه الاعلام اللفظية** وضعتها الفكري
 الاناسي من الطير والوحوش والاشجار الارض والمغاني فوضعت بعضها اسما وكسرة
 نحو اسامة وابو الحرف في الاسد وبعضها اسما بلا كسرة كسهم للضبغان وبعضها كسرة
 بلا اسر كما في براش شرب بعضها مما لا اسر جنس له نحو من مقرص وحمارة قان وفي
 اكثر هذه الاعلام نحو معنى يناسب التسمية كضاجر لفظ بطنها وبن داية
 لوقوعه على داية البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني المنية شعوت وانه شعور
 والمبرزة رزة والكلمة ذوقه وللعدو كفيان وقالوا في الاوقات غداة
 وبكرة قالوا ومنه سبحانه علم للتسبح ولا دليل على علمه لانه اكثر ما يستعمل
 مضاعفا فلا يكون على **واقول** قطع فند جاسونا في الشعر كقول **سبحانه**
سبحانه شربا كمالا فند فند وقيلنا سجع الجود في الجود **واقول**
وقد جاب اللام كقول سبحانه الله والشكك قالوا دليل علمه قوله سبحانه من
 علمه الفاجر ولا منع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو مرادة للعلم به وابقى المضاف
 على حاله مراعاة لافعال خواله احسن الترخيذ عن التنوين **قوله**
سبحانه من سحبا خياشيم وفان **واما** اولي في اولي لك فهو علم للوعيد فاولي
 مبتدأ او لك خبر والدليل على انه ليس بفعل تفضيل ولا اضل فعلا وانه علم ما كمال
 ابو زيد من قولهم اولاة الان وهابة الان اذا اوعده وادخل في التانيث
 والة على انه ليس بفعل التفضيل ولا اضل فعلا بل هو مثل ارملة وارملة ولولا
 ايضا علم فن **سبحانه** لم ينصرف وهو من وليه الشرب اي قرينه وليس بول اسرفعل ايضا
 بدليل اولاة في تانيثه بالرفع والان خبر اولاة اي الشر القريب الان واما هات
 الان فالزمان متعلق باسم الفعل كذا قاله ابو علي فتميز اولي من التنوين للعلم
 والوزن وقوله للتا لا يضربون لان ذلك في علم اخر نحو كمال لوليت بارمك وارمك
 فكلما امتنعان من الضرب اذ كل علم موضوع ومضاعفان فاعلم ان العلم وان
 كانت لفظية الا انها لما صنعت الاسم تنوين التذكير صار لفظ اسامة ونحوه كاسم
 والشكك اذا كان اللام فيها للتعريف اللفظي كما ان مثل ذلك من المعروف باللام محل على
 الاستغراق الانع القريبة المحضة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثماله او على
 واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة
قوله **ولانت** اجرا من اسامة **اقول** دعيث ترال في الدعيث **قوله**
 فيصح الاستلزام من مثله كما صح في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا
 يقول اسامة بغير الانسان الا الداجن منها والقريبة المحضة نحو لقيت اسامة فانه
 هذه الاعلام كمالها كمال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذا اللام مفردا
 مجزئا عن علامة الوحدة والقيية نحو الضرب والجرم والتوق وقد عرفت حكمه وقد
 اخرى النخاة في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزنها
 ادع بربها عن موزنا فقا بحوي الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يخص بالتركات كسبحانه

حذو

قل لاجن قيلت في الوقفات ما أحسن العروق والمصنات وقَالَ الشاعر في الإجراء
 .. ومن ظنك لا وقاراً وأنت قصير ورأى الموت بالشيف بينهم
 .. نغامة لما صرخ الجور رهطه يبيح في أثوابه كيف شئت

وقد ينقل العلم عن المركب كاسبق في باب المركب شرحه بشر يقول إذا اردت
 القضية بشي من الألفاظ فان كان ذلك مشي أو مجرماً على حقه كضاربان وضاربون
 أو جارية مجرماً كاشان وعشرون الخرب في الألفاظ عارية قبل التسمية ويجوز ان تجعل
 النون في كليهما معتقبا لأعراب بشروط ان لا يجاوز حروف الكلمة سبعة لان حروف
 قرعلا لا غاية حروف الكلمة فلا يجعل النون في مستحقين ومستحقين معتقبا
 الأعراب فإذا الخرب النون أو المثنى الألف دون الياء لأنها اخت منها ولأنه
 ليس في المفردات ما الخرب ياء دونك زائدتان وقيل ليا نحة قال الأنا وبياز الحى
 بالفتح أو المجمع ألياً دون الواو لكونها اخت منها وقد جاز الخرب في المثنى
 على خلاف القياس يقال هذه البحرين بضم النون ووصلت البحرين قال الأزهري
 ومنهم من يقول الجدران على القياس لكن النسبة الى البحران الذي هو التماس كسر
 بحراني أكثر من بحر يفتح وإن كان استعمال البحرين مجعولا لنية معتقبا لأعراب
 أكثر من استعمال البحران كذلك وجب في الجمع الواو قليلا مع الياء قالوا يقربون وقيل
 ويصيبون ويصيبون ويصبرون لان مثل زيتون في كلامهم موجود وقال
 الزجاج نقلاً عن المبرد يجوز الواو قبل النون المجرول معتقبا لأعراب قياسا قال
 ولا أعلم أحدا سبقنا الى هذا انما امر على هو يفتح عن القياس وقال في قوله ولها
 بالماء طرون إذا أكل النخل الذي جمعاً كسر النون اسم الجمع وهو في شرح كتاب
 سبويه بالماء والطاء المفتوحة فان قلنا انه أعجمي وجب ان لا تكون اللام للتعريف اذن بل
 من تاء والاسم الأعجمي ولا انكسر في موضع كسر وان قلنا عروى فليس النون معتقبا
 الأعراب لانتاحه فكان القياس لما طرون بالياء في جعل الواو مكان الياء اشكال
 وطول له وجيزون اجميان وإذا سميت بالجمع بالألف والتاء كعزفات وأورعات
 فلهذا جعل ثلاثة المذكورة في أول الكتاب عند ذكر التنوين وإذا نقلت الكلمة
 المبنيّة وجعلتها على غير ذلك اللفظ فالواجب الأعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ
 سواء كانت في الأصل اسمها أو فعلاً أو مجرماً لاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية جالحا
 كذا وضرب فعل ساين وليت حرف فتمن وقد تحي معرباً عزليت ينيص ويصرف
 قال ليت شعري وابن تيمية إن أو أفان ليت شعري أو ليت شعري
 فان أولئك بالمدرك اللفظ فهو مشرفة فطلقوا وان أولئك بالكلمة أو اللفظة فان كان
 ثلاثياً كان اللفظ كليت فهو كسب في الصرف ومركب وان كان على أكثر من ثلاثياً
 متحرك الوسط فهو مشرف فطلقوا وان كانت الكلمة ثنائياً وجعلتها على اللفظ وقد
 الأعراب فقلت الثاني ان كان حرفاً صحيحاً عروى مذكور بخلاف ما اذا جعلتها على
 اللفظ فانك لا تدرك شيئاً بل تقول بكائي كذا ذابت أسفاً محمدين فيجعل من

باب حذف اللام لان المعرب الموضع على اقل من ثلاثة الحروف وانما حذف
 الحذف حرف من ثلاثة الحروف التي هي في اللفظ كالحكاية من باب يفتح في حكاية
 بالحذف لا في اللفظ كالحكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 وذلك لان الحذف في اللفظ وانما نقل من اللفظ الى اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 ثانياً ليدوم على أن لا يكونان المعربات في اللفظ كالحكاية من باب يفتح في حكاية
 اللفظ فلهذا نقلت الياء في التضعيف كالحكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ
 كان ثانياً في حكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 نحو ليعن ولا وهو في حكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 ويجعل من حكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 حروف أخرى كحكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 باللفظ كحكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 في حكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 حرف التضعيف من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 فكان الحذف من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 اعتباراً من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 إلا ان حكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 بالفتحة من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 فلا تترك حكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 فإذا أركبها وأركبها قلت يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 مع التكرار مع ما سبها فلا تترك حكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ
 أو يترك حكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 حكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 التعليم السان من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 خرجت من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 في حكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 أصل حكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 اللفظ كحكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 التحقيق حكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 في حكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 حكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 جعل حكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 مع حكاية من باب يفتح في حكاية من اللفظ كالحكاية من باب يفتح
 مربية لان أياها يشعل أي كرويه من الحياء وهو المشي وهو أوزمين هو

الرجل او مات وحصل من خطا يحط قال المبرد يجوز ان يكون كلها اجليات
 فلا تصرف للجهة قال السيرافي لا شك ان اصلها العجبة لانها كان تقع عليها تعليم
 الخط بالرياءية وقريشيات يدخلها التنوين كما في عرفات وتعد منها من حيث كونها
 اطلاقا للفظ اذ اركبتها مع العامل نحو اركبت كلون اي هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا
 شئى بقول قال الخليل يقول فخر لان العرب قد كفت انهم هذا لما افردوه فقالوا
 ثم فاد لو الميم مكان الواو ولو اذ لك لقلنا فرب يرد المخذوق كما هو مذ هب سيبويه
 في قوله اذا جئى به فانه يقول هذا اذ هو كفتى بناء على ان عينه متمركه وقالت
 الخليل بل يقول ذى فقل قلت الواو ياء لتكون العين على ما تم من مذ هبما في
 باب الاسماء واجاز الزجاجة في قوله اذا شئى به الانتقال قوة زوال الامل
 ويجوز قد يجرى حرف العلة كشدق في قوله لان رد الامل اول من اجتلاب الاجنبى
 وان جئت موشا جئت كما لو شئتها بزيدي على الخلاف الذي ترون في باب عز المنصرف
 وان شئنا هاهنا فهو كما لو شئنا هاهنا عند جاز الضرب وتركه وان سميت بحرف
 واحد فاما ان يكون حرفا او لا والثاني اما ان يكون متحركا او الامل كواو العطف
 ولازم الحرف وبالاضافة على قول اقلان فان كان متحركا كل ثلاثة احرف بنصفين
 بجانب حرف كنه فانه اوله تكون الحرفين بجانب حرف كنه وانما جملته ثلاثة لانه من
 التفسير والجمع فيقول في المسحوق في الجوزة ولوروث حرفا واحدا من جنس حركته
 لتسطيها التنوين فصار العرب على حرف وتقول في المسحوق بالام لا يتعد الا وان كان
 الحرف ساكنا ككلام العرب عند سيبويه يكل ايضا بتضعيف ومجانس فتحق الياء
 وان كان الحرف الواحد حرفا ساكنا فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكل
 ايضا بتضعيف بجانب حرف كنه كما ذكرنا فيما ليس بضم او لاو ان يكل بشئ من تلك الكلمة فالمراد
 بكلمة ما مائة جميع ما حذف فيقول رجل في الشئ يا حذوفه وقال عز بل لا يتجاوز قدر
 الضمنية فان كان ذلك المتحرك فاكل بالعين نحو فتح في المسحوق ورجل وان كان ساكنا
 ككل والناء فيقال فتح ايضا في المسحوق ورجل ولا يكلان بالام لان الحرف المخذوفه اللام
 من المخذوفه القام او الحرفين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسحوق لاما فالماز في يكله
 بالعين لكونه اقرب نحو رجل في المسحوق بالام رجل يكله كما حذف فاقوة كعدة والاعشى
 يكله بالناء نحو ذلك فيكون مخدوف العين كنه وهو اقل لان المخذوف الناء لا يكله
 من ذلك كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كما كهن جعفر وسبي عدل فالمراد يكله بما كلى به
 المتحرك اذ يورد الكلمة الى اصلها سيبويه في قوله الوصل بكسرة فيقول افع واثق واذا
 وصلته بما قبله استطعت المفعول لكونها للوصل فيقول فيها افع واثق وقال عز
 قد ادى بعض الاسماء على حرف اذا انفصل ككلام غز من ايت بتخفيف عز الوصل المفعول
 وقد عليه المبرد بان تخفيف المفعول غير لازم فكان اللفظ على حرفين بخلاف حذف حرف الوصل
 فانه لازم فبعض الاسماء على حرف وقد ايضا بانها جلت حرف الوصل المتحرك والزجاجة
 سيرة المفعول كما اذا سبوه ويطلقها هرا بما لزم سيبويه ولان سيرة الوصل في

اللفظ المبردة بتعليق وانما يكون في الفعل بالاسم الحادى بحرفه اعم المصدرة فاما الحرف
 فلهذا اذا جئت بتعليق فيه جمع الوصل في اللفظ القوي بوحرف تحت وانما ان يفتتح
 باسم فيه فتح الحرفين كما بين وايضا يفتتح على ما في العدد مثل الحرفين من قبل الحرفين
 ومذ هب غير ما ذكر المذكورين الحرفين بعض تلك الحرفين كما ذكرنا في الحرف المتحرك
 فالعين مثل الحرفين واللام فتكلم الحرفين عند الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 كان ذلك الساكن قبله فتح مثل فان كان ذلك الحرفين الحرفين عند الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 كما ذكرنا ان كان في الاسم يكون انطلق على الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 بفعل متكون الالف حذفا او وقتا كان في سيرة واذ في الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 غير متصرفين لان المتحرك قليلا في الالف كنه في وقتا كان في سيرة واذ في الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 الالف حذفا في الفعل انما كان في الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 ولهذا يتبع الفتح اذا جئت بالباء من قولك بنات النسي وهذا سيرة اللام اذا جئت
 من قبل الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 وانما في الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 للحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 ويصير في قولك فيجوز في الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 والاشارة لانها لا تقف في الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 اللام حذفت تشبيها بحرف الحذف في الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 اذ انما في سيرة حذفت في الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 الالف حذفت في الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 انما في الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 اللام حذفت في الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 وانما في الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 الشاء حذفت في الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 وحذروا اي على اي الالف في الواو فان زجاجة الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 نحو اكلوني البواغيش وحب الحاف في قوله عطف من حذفت في الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 فيقول ضربان وضربون مشق فبذلك لان جواز يربا بالاعراب الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 السوف حذفت الاعراب وكذا اذا جئت بضربان ويضربون في الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 الملايكة اما لو حذفت الالف والواو في الجاهل فيكون من قبل الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 مشق ذلك في المركبات ولو جئت بدوي ورجل فلا بد من رد الالف التي سقطت
 للاضافة ولو شئت بضربون على لغة يفسرون في الحرفين الحرفين وانما بالفاء عند الاعشى وان
 الاعراب فلم يصرفه المتعريف والالف وانما بالفاء عند الاعشى وان
 لانها كنه في الاسم به مذكور انما بالفاء عند الاعشى وان

الاضافة واما احد فيستعمل مطلقا نحو احدى واما الاخر فيستعمل في
 او في الاستفهام او شرط نحو ما جاني احدى ويكلمه الاخر او في التذكير قال تعالى
 لشق كاحد من الناس وقت ربه حينئذ نادى وقد يستغنى عن نفي ما قبله يستغنى
 ما بعده ان يضمن ضمير يجوز ان احد لا يقول كذا ولا يقع احد في ايجاب يراد به العموم
 فلا يقال لقيب احدا الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل فاحدا ايضا للعموم العقلاني غير
 الموجب لكن يؤتى نحو ما القيت واحدا منهم ولا واحده منهم قال ابو علي حمزة احد
 المستعمل في غير الموجب صليحة لا بدك من الواو واما في الموجب نحو قل يا ايها الذين
 امنوا ان الله قد جعل لكم من الدين ما يحب منكم ما جاني احد منكم فليؤتيه
 والاولى ان يقول بمنزلة كل منع بدل من الواو واما في ما جاني احد ما جاني واحد
 فكيف ما فرق وقد يستعمل تليلا احدى في الموجب بلا تقييد ولا اضافة استعمال
 واحد قال تعالى قل هو الله احد وقد يقال في المذموم وفي المثل هو احد الاحد
 وهو احدى الاحد جمعوا احدى على احدى تشبيها بسيرة وسيد رفقن هو احدى لاجد
 قال سخي اشترا وامي احدى الاحد
 ويستعمل استعمال احدى في الاستفهام في غير الموجب الفاظ وهي غريب ودقار
 ودار ودوري وطروري وطوري وطاروي واورق واورق واورق واورق واورق
 ودغوي وشغري وشغري وشغري وشغري وشغري وشغري وشغري وشغري وشغري
 وابكر وابكر وابكر وابكر وابكر وابكر وابكر وابكر وابكر وابكر وابكر
 لواحد من الاثنين واثنان محذوف اللام في التانيث واثنان مثل
 بنت تال الثاني في ذلك من الياء وهو قليل واذا كان الناس لواو كثير كاحت
 وبنت وتراث نكته قوله **ثلاثة الى عشرة ثلث الى عشرين**
اخر يعني ان ثلاثة الى عشرة المذكور نحو ثلاثة رجال واربعة رجال وثلث الى
 للموت نحو ثلث نسوة وسبع نسوة حلف باب التذكير والتانيث من ثلثة الى عشت
 فانث المذكور ذكر الموت وعمل في ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال ما فوق
 الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واعمل باصل وضعه
 ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل
 بمعنى المعداد كان ثلثة رجال فلا يقال في مطلق العدد دست ضعف ثلث واما
 وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونهم على عدد
 فوق الاثنين فاذا اصاب المذكور في نحو رجاله مؤنثا بسبب عروص هذا الغرض فثانيث
 الغرض في نفسه الاولى واما كون العدد مؤنثا فلا بد كما من باب الكرم وهو عرض على ما
 يذكر في موضع ثم انه عليه في الفاظ العدد التعبير بها على المعدود ودفطر اعلمها
 باق من معنا الوصف اذ صار معنا رجال ثلاثة رجال معدودة بهذا المعنى
 كخرج فلانة الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموضوعها اغلب فاستعمال نحو ثلاثة
 بالانتماء من استعد للثلاثة وان كان الثاني ايضا كثر الاستعمال وذلك

لا بل مراعاة اصل هذه الالفاظ في الحدود والقياسات ايضا وبما ضاها الى معدوداتها يحصل
 التخفيف بخلاف النون فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد والاضاف الى معدودها
 فان لم يثنف كان كاحد عشرا الى مائة فاعلمه كاتج فاضافة المشرجال مائة وستم كاضافة
 جرة قطينة واخلاق ثياب على الخلاف المذكورين اعمل المشررين وهذا الضاف الى الالف
 باق على موصوفته كاحد عشرا لكونه موصوف المضاف محذوف عاقر والمضاف اليه
 متبجح له كما هو مذهب البصريه فيه الخلاف المذكور في باب **الاضافة فلا يخفى ان يقال**
تجربوا لكونه نحو الثلاثة الاثالب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثل النظمه
 فلم يترك دخول اللام في الاول والكان تعريف الثاني هو تعرفه كما في باب الاضافة
 وليس ذلك بمتطرد لانه لم يثبت في النظمه النظمه لكونه لما ورد في السماع به في الفاظ
 العدد فالوجه هذا فلما ثبت في الوصف في الفاظ الاعداد وجرت **تالفة**
 لانها في المعدودات كسرا نحو رجال **ثلاثة** والناس كليل مائة واذا رجعت على الموصوف
 اني بما كان موصوفا بغيرها اقامت اليه نحو ثلاثة رجال ومائة رجل واما بسبب نحو ثلثة
 من الرجال واما من غيرهما نحو عشرين درهما جارا او رجل جارا في العاقر التثنية والفرق
 بين المذكور والمؤنث بالتاء مطرودا فان هذا الفرق مطرودا في الصفات المستعنة كضارب
 وضارب اما في الموصوف قليل نحو رجل ورجله وغلابة وغلابة وغير ذلك من المقادير
 يوصف به ايضا نحو ثوب ذراع وبسر قفيز لكن لا كالاصل اذ في الذكر فيقول **ثلاثة**
 الاعداد اذ كانت صفة لجمع المذكور على تانيثها الموضوعه في عليه بان يجعل التال الدالة على
 تانيثه لثمة دالة على تانيث سوفه وذلك من ثلاثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع
 مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانها لا يتبعان صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف
 لفظ الواحد والاثنين فانها لا يتبعان صفة الجمع فقول رجال ثلاثة كرجال ضاربة
 واذا جئ بما كان موصوفا في مضافا اليه نحو ثلاثة رجال ضارب الاعداد تالفة له في
 التانيث وذلك لان لفظ المبر هو لفظ الموصوف بعينه **اخر** الغرض في المذكورين
 اما اذا كان المبر مفردا وذلك فوق العشرة فلم يثبت لعدده لانه لم يبق غير الموصوف
 المؤنث كما تجوز فاصل عشرون درهما ذراهم عشرون وكذا اصل مائة رجل واللف
 درهم رجال مائة درهم الف ولم يبق الاعداد موصوفا بها المجموعه في التانيث
 اذا جرت عليها كما ذكرنا لان اواخر عشرون واخواتيه اربعها الواو والنون ولزوم
 احرامه التاء لما تجي مقبها الالف في مشترك الموافقة لما استقر بالاولين **اخر** عن
 الفاعل فلما لم يوافق موصوفاتها اذا جرت عليها لم يوافقها ايضا اذا ضمت اليها فقول
 الف رجل والف امرأة ومائة رجل ومائة امرأة وانما في التلثة الى التلثة مع التبيين
 ايضا على حالها قبله وان لم يكن لها غير مجموع لان ميمها المجموع محذوف اكنى بالميم
 الاخير عنه اذ عاذه الفاظ العدد اذا زادفت ان تحت ميمها العدد الاخير من
 جملة اتقول مائة وثلثة وثلاثون رجلا كان الاصل مائة رجل وثلثة رجال
 وثلثون رجلا وكذا اثنان عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا ومائة رجل

230

230

[illegible]

يعني الحذف

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

والأخوة

[illegible]

تأويل الارض بالمكان وانما الزمر العلامة لخصا الضمير المتصل بكونه كنه والمهند
تخلد الظاهر والمنفصل وان كان منفصلا فهو ظاهر لا يشك في نفسه وانما الجان
المذكور ان كان اسند الى ظاهرها سوا كان واحد المكسور حقيقي التذكير او التانيث
كجاء ونسوة او مجازي التذكير او التانيث كايام وورد وكذا واحد المجموع بالالف
والتانيث هذه الاتسام الاربع هي الطلحات والزيقات والحيالات والقرنات
في حكم المسند الى ظاهرها حكم المسند الى ظاهر المونث غير الحقيقي الا في شي واحد
وهو ان حذف العلامة من الراض المتصل مع الجمع فتوقالت الرجال الفساق الزنا
احسن منه مع المفرد والمبني لكون تانيثه بالتأويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما
يعبر بها التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قاتل النفسوة لان الجار في الطلحات
ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يظل التثنية في التفكير الحقيقي
في رجال لان التانيث الحقيقي في التثنية لم يظل الحكم بالواو والنون التذكير الحقيقي
في الزيادة لبقاء لفظ المفرد في جميعها فاحترسوه وان القياس على هذا ان يبقى التانيث
الحقيقي في الجمع بالالف والتثنية ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا
انه لما كان تعبير عن المفرد في العلامة اما عجزها ان كانت فاعمالا لغزات او بقلبيها
ان كانت النكاح في الجليات والصحوات كان ذلك التفسير كسوخ من التفسير
وكان تانيث الواحد قد زال لزال علامته مشحول عليه ما التانيث مقدور ولا يظهر
فيه تغيير علامته كالزيقات والهندات لان المقدور لازم في حكم الظاهر والتأويل
على ان التانيث في غير الزيقات مجازي كقول الجاهلي
خلقته في شدي شدي كراشده تحت بصره العنيط ذرادق
وحكم اليبي حكم الاسنان ان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحد وهو ان قال
لو كنت من زمان لم تستعجب لي شيئا
وكذا حكم المجموع بالواو والنون المونث واحد كاسنوك والارضون حكم المجموع بالالف
والثنية لان حذف الجمع بالالف والتثنية والواو والنون فيه عوض من الالف والثنية
وساوي الثاني للزوم من ضرورة العيان دون التانيث الحرفية نحو يقصرون
التليط اقامه نظره في ذلك معنى قوله حكم ظاهرا لجمع مطلقا غير المذكر
الياء حكم ظاهرا في الحقيقي وانما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين
الى اخر الباب فقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين والعاقلات اما الواو
والنون او لا ضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز
قالت لفظ المذكر الحقيقي وانما خصوا العاقلين بالواو دون النون لان اصل
ما يزداد حروف الياء والالف اخذت المشقة والجمع بالواو اولي منهم ما كيا لان ثقل
الواو مناسب للكثرة التي في الجمع فصار في العاقلين اولي لاسانته وصار النساء
لها واحد المونث في تانيثه لثقله على الجمع من العاقلين من حروف المذكر
نحو بالنون مناسب بين الواو وبينها في الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون

اما الواو

اتما وادخا الرجال والطلحات فعلت وفعل وفاعله نظرا الى طرمان تانيث الجماعة على اللفظ
واما من العاقلين وهو ثلثة اقسام مدبر لا يعقل كالايام ومونث يعقل كالنساء والزيقات
ومونث لا يعقل كالنساء والطلحات يجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد المونث الخائب
للتأويل بالجماعة وان يكون النون لكونها جمع من العاقلين وقد قدم ان النون موضوع له
فقول الايام والنساء والقور فعلت وفعلت وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل
وغيره جاز في جميع الضمائر على اختلافها تقول في المرفوع المنفصل انتم وانتم هو وهم
وهو في المنصوب المتصل ضميركم وضميرهم وضميرهن وفي المنصوب المنفصل اما كره
اياكن اياهم ايامن وفي المجرور المكن لغيره لغيره واما اسر الجنس فيجوز ان يظهر
وضميره مجرى ضمير المفرد المذكر والمونث وضميره ما لا يتبع اجزا ضميره مجرى ضمير جمع التكثير
نحو انقعر الخمل وانقعر الثقل والتخل انقعر وانقعر وانقعر اما اسر الجمع فبعضه
واجب التانيث كالجيل والابل والغنم فحاله كحال جمع التكثير في الظاهر والضمير
فبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالرث قال مع القصد كمن احاطه بجمل فهو كاسر الجنس
نحو مني الركب ومنيت الركب والركب مضى ومنيت ومنوا والله اعلم بالقوا
قوله المشي ما لم يخرجه الف او يافتح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله
من جنسه يريد بالجنس هاهنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضعه الواضع
صالحا لا كثر من فرد واحد لخص جامع بينهما في نظره سواء كان ما هيئا مختلفة كالابيضين
لانسان وفردس فان الجماع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى
صفتهما التي اشتركا فيها او تشقة كما تقول الايضان ٢ نساين والبيض لافراس وسوا كان
التعليق بوضع واحد كالرجل والفردس او بالكثر من وضع كالزيدين والزيدين فان نظره
كل واحد من الواضعين في وضع لفظه زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك
المسمى اي ماهية كان متميزا بهذا الاسم عن غير حتى لو سمي بغيره انسان سوفس فنظر الواضعين
في الواضعين الى شي واحد كافي الايضين ونحوه وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها
بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المصنف بخلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم
يشترطون في الجنس كونه بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا
وعند المصنف تردد في جوار ثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة
نحو قولك القزان للطهر والحوض والعيون لعين الماء وقوس الشمس وعين الذهب وغير
ذلك منع من ذلك في شرح المنفصل وذهب الجزولي والاندلسي والمالكي الى جواز مثله
قال الاندلسي يقال العيان في عين الشمس وعين الميزان فهو يعتبرون في الثنية
والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي وهو
ان الاسماء المشتركة اذا وقعت بلفظ العموم نحو قولك الاقرا حكمها كذا اوى موضع
العموم كالكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تعبر في مدلولاتها المختلفة
مثل الفاظ العموم كالكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تعبر في مدلولاتها المختلفة
بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه بامد المعانيه المختلفة بان يقال

نسبة العلم الى سمياته كنسبة المشتك الى سمياته لكون كل واحد منها واقفا على مقام نسبة
لا يوضع واحدا ما عدا المصنف لانه يشترط في التشبيه جمع كون المفردات بمعنى واحد
تكون كان يوضع او اكثر والمعاني المشتركة ليست واحدة بخلاف الاعلام وانما عتد غيره
فقال المصنف لوسل ايضا ان نسبة العلم الى سمياته كنسبة المشتك الى سمياته
فيهما فمصرق وذلك ان المشتك له اجناس يوخذ احادها فتشني وجمع كالقريتين الطهرين
والقريتين الاطهارين فلو شني او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادو الى التلبس وليس للاعلام
اجناس فوخذ احادها فتشني وجمع حتى اذا شني وجمع باعتبار معانيه المختلفة او شني
التلبس وقيل شني غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد ان جعلنا نسبة اللفظ اليه
والشرط فيه لصاحبهما وتشابههما حتى كانا شيئا واحدا كما لاي يكره ويحذف ذلك التكرار
والحسنان وينبغي ان يغلب حتى لا يخف لفظا كما في العمرين والحسنين الا ان يكون
احدهما مذكرا والاخر مؤنثا فانه يغلب المذكر كالقريتين وقيل قد يكون الاختلاف
في الالف والياء والنون وفي الواو والجمع وبآب في اول الكتاب والوزر والالف في المشتني
في الاحوال لغته في الحديث بن كعب قال احب منك الالف والياء فان كانت
ان اباها و اباها قد بلغا في الجهد غلبت اباها وقيل ان قوله تعالى ان هذا
لساخر ان منه وفتح نون التثنية لغة كان قوله الينا با وقوله يارب خال لك
من عزمه لا يعضض فسوته شقيرته شدي ربيع وجماد يمينه وقري في الفعل
ايضا شقيرته قانه قيل اصل المشتني والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه
المضطربا نسب ليث وايت في محل سنك كلاما دوا مشرو ومك وقال **فان**
كان بين فكها والهاك فارة سنك دخت في سلك
وقد جنى العطف شرا في الشدة ودون ضرورة واذا قصد التثنية
كقوله لوعده قبر وقبر كان اكرم ميتا وبعدهم عن منزل الدار او نصب
بينهما بفصل ما هو كقولك بقاني رجل طويل ورجل قصير او به فصل مقدم وخوف ذلك
جاني رجل واكرم الرجل الذي ضربته اي الرجل الجاني والرجل الذي ضربته
جازا العطف كما رايت من دون شدة ودون ضرورة وقد يكون التثنية بغير عطف
كقوله تعالى فقاما ودكادكا وقد شني التثنية ايضا كقوله تعالى فاربع البصر
كربين وقوله لبيك سعديك ومذهب الزجاج ان المشتني والمجموع مستفنان
لتنوينهما والواو العطف كنسبة عشر وليس الاختلاف فيما عداها بل هي صنعة مستأنفة
كقوله في اللذان عند غيره وليس شيئا لانه لم يحدف في خمسة عشر العطف بل يحدف
حرف العطف فنضمت المظروف فيني اما في المشتني والمجموع فقد حذفت المظروف مع حرف
العطف لوسل ان كان كرا بحرف العطف فلم يبق المتضمن بل حرف العطف قائم ان
قال بل المفرد الذي لحقه علامتا التثنية والجمع فيمن معنى حرف العطف
لوقوم على الشين او الاشياء وعلامة التثنية دليل فيمن معنى حرف العطف لوقوم
على الشين ذلك المفرد والواو واحدة وعلامة الجمع دليل فيمنه اكثر من واو

كانت في المقدره

فهو مثل يمين من يمين الاستغناء او ان الشرطية قلنا بل اهدر معنى العطف لوسلنا
ان اصله كان ذلك وجعل المشتني واقفا على شينين بلفظ واحد لا على وجه
العطف كلفظ كلاهما الا ان كلاهما لم يقع على المفرد لم يرجع الى علامة المشتني بخلاف
زيد فانه احتاج الى علامة التثنية حتى لا يلتبس بالمفرد وكذا جعل المفرد في المجموع
جمع السلامة واقفا على اشيا كلفظ كل الا ان كلاما يرجع الى علامة الجمع ولا يلتبس
بالمفرد وكذا جعل المفرد في المجموع جمع السلامة واقفا على اشيا كلفظ كل الا ان كلاما يرجع
الى علامة الجمع ولا يلتبس بالمفرد لانه لم يوضع له واحتياج المجموع الى العلامة لوقوم
ما لحقته على المفرد ايضا وليس كل لفظ مفرد يطلق على ذي اجزا متصتا لوالواو العطف
والاوجب ثمانية وخمسة عشر ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال
بل يقول وقرع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم او الاجزاء على وجهين اما بواو
العطف ظاهرة ومقدرا وذلك جاني زيد وعمرو وجاني خمسة عشر وذلك اذا لم يوضع
لفظ الواو للمجموع واما بلفظ الجمع للمجموع بالوضع وهذا الاخير على ضربين اما ان يوضع
للمجموع بعد وضع المفرد كلفظ المشتني والمجموع او يوضع للمجموع من غير ان يوضع للمفرد
ككلا وكل وجميع والفاظ العدد التي ليست بواحد وبطل مذهب اعراب نحو
مسلمات ورجال اتفاقا مع اطوار ما قال في بنا المشتني والمجموع بالواو والنون
فيهما **قوله** والمقصود ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فالياء
والممدود ان كانت هزمية ملية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا ولا
فالوجهان يعني بالمقصود ما اخره الف لازمه احتراز عن تحوزيد واقفا حتى مقصورا
لانه ضد الممدود او لانه محبوس عن الحركات والقصر الجبس وان كانت لامه
من واواي عوضا عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت واوا **قوله** ان
الكلمة قد يلحقها التغير عند التثنية فتعرض لذلك وذلك في ثلاثه اضرب
المقصور والممدود والمحدوف اخر اعساطا فالمقصوران كان ثلاثيا والفة بدل من الواو
رد الى اصله وحذف للساكين ليلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة
واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء من ان يقلبا الفالان الواو والياء اذا تحركا
مع انفتاح ما قبلهما لم يقلبا الفال اذا كان بعدهما الف كعزو واوزميا وعليان ونور
كما يجي في التصريف ان شاء الله وانما جاز رد واوي الثلاثي الى اصله دون واو والرابع
وناقوه لحقه الثلاثي فلم تستقل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا
غير منقلبة عن شيء كمنى وعلى واذا سميت بهما فان الالف في الاسماء غير المتكلمة اصل
او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة
ولم يكن هناك سبب للامالة من انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها يا فان لم يسمع قالوا
اولى لانه اكثر وراى بعضهم ان قلب الاصل والمجهولة يا اولى سمع فيها الامالة او لا يها
اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في
كلمة مضمومة الاول كالضى او مكسورة ثانيا كالربواو وجب قلبها يا اولى سمع فيها الامالة

اولها الخ من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف المائلة المنقلبة عن الواو في كلمة
مضمومة الاول كالضحي او مكسورة ثانيا كالرواحب قال ابي الياقوت في كتابه في اللغة بالواو في العجز
مع النقرة او الكسرة في الصدر فمثل مثل هذه الالف ويكتبها يا وعموم قلب كل ثالثة اصلها
واو او اول قولهم والافا ليا اي ان لم يجمع الشراطين وبها كونه ثالثة واو ذلك اما بان يكون
ثالثا عن ياء الفتي والرجي او راجعا فافوقه زايه الثاثير كالحبلى والغصير
عن ياء كالمزى والمزى والمسترجى او راجعا فافوقه زايه الثاثير كالحبلى والغصير
والحليق او اللحاق كالارطى والحنيطى او لا تكثير كالقحترى والكثرى وقد تحذف الالف
زايدة خامسة فصاعدا في النشبة والجمع بالالف والياء كافي ربيعى وقبحترى ولا يقاس عليه
خلاف الكوفيين وانما قيل يذروا لامه لانها قبل الالف لثانية في الحذف يا عند
النشبة وهما لم يثبتت نظا الف حتى يثبت يا اذ هو شئ لم يستعمل طبعه **قول**
ولن كان محذوف واخر الممدود على اربعة اضرب اذ قرنته اما مدله من الف
الثاثير كذا في الاول والحق كعلية او مثله على اية والاخرى من الف
اصلي نشأ منه قرى الا ان ابدال الحقة واو الاولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا موصفا
عن اصل بل واقعة موقع اصل ففسدتها الى اصلية لبعده واما المدلة من اصل فتصحيحها
اول من ابدالها فرب تفسدتها من اصلية لانها بدل من اصل وقد تبدل وتقلب المدلة
من اصل بدلا ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وانما صحوا لانهم انما يقبلون الواو والياء المنطوقه
بعد الالف الزايدة منه كافي كساور واما في النشبة اما ان يصح الحذف او يسلوها وهما
لم يتطرقا لتأخرى بقلب هرة اذ لم يستعمل احدهما بالان والالف والنون ههنا لا زمان كافي
مذروا نشأ بان كساية ومطايه وحذف زايه في الثانية في قاصعا ونوع نحو قاصعا
وخفسيان للظول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما حذف اخر اعطيا طاقان كانت
المحذوف روى في الاضافه وجب روى في النشبة ايضا وهو اب وجر وهن لانفس
تقول ابوان واخوان وحموان وهوات ودرما قيل بان واخان واما فوات فلم يرد
اللام في النشبة اذ لم ترد في الاضافه بل وجب قلب الواو بها في النشبة كما في الاضافه
تقول فان كما قلت لم وانما لم يثبت فوان كما قيل وانما لان ذوا الاضافه
مفردة وشناة ومجموعة فانه يختص من الحذف لانه من التنوين واما واو فان النشبة
فانه وان كان ما فوا عليه من التنوين لكن يرد عليها فيها شبه التنوين وبذلك اعني النون
وهي وان لم يوجب حذف واو لكن المهرل بت روى شبه هائلة لمان حال الاضافه فهو في غاية
الاس من التنوين ومن عروشه فلهذا لا يثبت في الواو فيها وليس يقيق في حال النشبة وقد
كان الشعر فوان قال

ودهم مما لم يرد لانه في الاضافه فلا يرد ايضا في النشبة يقال دمان ويديان
واما يديان قال يديان بيضا عند محكم فلي لغة من قال في المفعول **رد**
يدي كرجي وحماد ميان ودومان قال جري الدومان بالجرا اليقين قال الجوهري
لامه واو وانما قالوا دمي يدي كرجي يرضي مع انه من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات
الواو اكثر قال سيبويه هو ساكن العين لجمعه على او ما ودمي كطبا وطج ودم لا ودمي
ولو كان كذا لم يجمع على ذلك قد ميان او دومان عند مبني دما لانه لغة في دمر وشي
ودومان فخط وقال المبرد اصله فعل بحرك العين ولا مة يا قال ودليل تحريك
عينه نشبة على دميان قال الاثرى ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله في قوله
ولكن على اعقابنا يقطر الدماء **قال**
ولا يرد على ذلك يديان مع ان يدا ساكنة العين لان ذلك شئ يدي وهي لغة
في يدي قلت وسيبويه ايضا ان يقول دمي لغة في دمي في يد المشهور
ان يدي في الاصل ساكن العين ان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا يثبت
ولم يستبعد السكون ان يكون فكل يفتحها كقوله
يارب سارب ما توبد الادراع العيس او كفت اليديا
فاما ما حذف لانه لعله موجه فهو اما مقصور منون وفد كناه واما منقوص
كذلك ولا حذف الياء في نشبة المنقوص مع ان بعده ساكنا كما حذف مع التنوين لان
ياوه واجب الفتح مع ذلك اما ان فلا يثبت ساكنان كما لم يثبت مع التنوين
في حال النصب نحو رايت قاضيا يقول قاضيان وقاضيان **قول** وتحذف
نونه للاضافه وحذفت تا التاثير في خضيان والياء انما تحذف النون في
الاضافة لما سكر في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة كقوله
هما خطتا اما اسار ومثله **ب** رضع اسارا اذ اجز فبالاضافة واما فصل
وقد يسقط لتقصير الصلة كالضاربان يدا بالنصب على ما روي في اسرار الفاعل
قول حذفت تا التاثير في خضيان اعلم انه يجوز خصيان واليتاب
على القياس اتفاقا قال
م متى يلحن فرد بن رحف **د** وانف البديك وتستطارا
م قال **ب** لي اء الجمامة وخصيتاه **د** احب الى افراره من قرار
فاما خصيان والبيان فقال ابوعل الوجة فيها انه لما كان مفردا اكل واحدا منها
لا ينفرد احدهما عن صاحبه كان المفرد ان كفرد وكان اللفظ الدال علىهما
كلفظ دال على مفرد اي موضوعا وضعا اول مع الالف والنون وضار خصيان والبيان
موضوعين وضعا اول على النشبة كذا وبين ولم يستعمل مفردا ميا واما خصيتاه
والية فليستنا مفردا بل مفردا ميا حصي والحق في التقدير وقيت **ل**
البيان وخصيان من ضرورات الشعر فانه لم يأت الا فيه **قال**
د يروح الياء ادخاج الطب **وقال**

والمجوز والفرق بين اسم الجمع واسم المفرد مع اشتراكهما في اللفظ على اوزان جمع
الكثير لا الخاصة بالجمع كالتعبد والفعال ولا المشهورة فيه كفضله نحو نسوة ان اسمر
الجمع لا يقع على الواحد والاشياء بخلاف اسم الجنس وان الفرق حد اسم الجنس بينه
فما له واحد متميزا بالياء او بالواو بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقوله مقتضى
جروته مفرد بعض الجمع ايضا وهي جمع الواحد المقدر نحو عبيد وعباد بمعنى
الفرق ونسوة في جمع امراء فينبغي ايضا ان يكون من اسم الجمع كابل وقيل قلت قد مر
ان اسم الجمع هو المفردة بمعنى الجمع التي لا تكون على اوزان الجمع الخاصة بالجمع ولا
المشهورة فيه ونحو عباد ذر وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهورة فيوزنها اوجب
ان تكون من الجمع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل كقناديل وذوقنا كما يقال
قناديل وعلمه وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو هذا كير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن
وشابه في جمع شبيه وان كان لها واحد من لفظها لما ايجز قياسا فكان واحدها
مذكورا ومذكور ومحسن ومشبه وكذا احاديث النبي صلى الله عليه وسلم في جمع
الحديث وليس جمع الاحاديث المستعملة لانها الشئ الطيف الورد في حوشى صلى الله
عليه من مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا ان لم يشأ الاختلاف
النوعين فهو اسم جنس كما في العسل وان شئنا لا اختلاف النوعين
فما هو جمع مقدر بغيره كجمان بمعنى الابيض وكالملك وكالذئب
في التثنية لجمان وفلكان ودلائمان فجمان ودلائمان في الواحد كجمان وككاتب
وفلك كعقل واما في الجمع في كرجال ونحضر الحركات والفرق المزيدي حركات
الواحد وحرفه فتدبر واما قوله تعالى وهم لكم عدد وقوله ويكفون عليهم ضدا
فليسوا اسم الجمع بل واحد اطلق على الجمع لتوادي الجماعة في العداوة والعددية
حتى كاتفر يد واحد ونحضر واحد **قوله** وهو صحيح وكسر الصريح لم يذكر ويؤيد
المذكور ما لحق اخره واو مضمو وما قبلها او يا مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على
ان معده اكثر منه فان كان اخره ما قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان
مفتوحا حذفت الالف وبقى ما قبلها مفتوحا مثل مصطفىون قيل قد تكسر
نون الجمع ضرورة كما قال **قوله** عرفنا جفرا ربني رباح **قوله** وانكر نار عاتق اخرين
فما ان يكون جعل النون مفتحة الاعراب اي زعمت قوم اخرين ولا يجزوا
المفرد في جمع المذكور السالم ان يكون صحيحا او لا وقد مضى في الصحيح والمقتل اما ان
يكون مفتوحا او مقصورا او غير ذلك فانه هو في ذلك في حكم الصحيح كطسعين يكون
في المسمى بطي ودلو والمفتوحين بخلاف ماوه وذلك لانها انفتحت قبل الواو
واكسرت قبل الياء والضم والكسر مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها
كان جاني القاضى ومررت بالقاضى خذافا لتقي ما كان قد حذف اولها كما هو
القياس في الساكنين اذا التقيا اولها مدغم ما قبل الواو يا المر يبق فرق
رفع الجمع ونسبه من النصب والجر واما في حال النصب والجر فحذفت

اليا وبقى الكسر على حاله لكون الجمع بعد ها ولم يحذف المقصود في المشي لوجوب
فتحها كما في نحو رايت القاضين وان كان الاسم مفتوحا حذفت في الاحوال نحو
مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين واما حذفت في الجمع دون المشي
املا منه لو حذفت في المشي ايضا لا لنفسه الرفع اذا انصبت بالفتح نحو جاني
اعلا اخوتك بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعلا اخوتك واجلهم فلا تلتبس به واما
لاننا قلنا الالف في المشي الى الواو او الياء في الواو او مفتوحين بعد فتحه
وبعد ما الف ومثل هذا النقل عندهم محتمل فلا تقلب الواو والياء في نحو
عزوا والقروان والعلبان لئلا يفتقد بالالف بعد الواو والياء المفتوحة وانما
الياء الساكنة في نحو عصوين ونسبين فاصله الالف لما ذكرنا في اول الكتاب
واما الجمع فلانه لو قلب الفه واوا او ياء كما في المشي لوقع الواو والياء المضمومتان
او المكسورتان بعد فتحة وه مثل هذا النقل لا يحتمل فكان يجب قلب
الواو والياء مرة اخرى الى الالف حذفت الالف لا قلب الساكنين رقي ما قبل
الالف على تحته اذ لا ضرورة ملحة الى ضمة او كسرة لان الواو والياء لا يستقلان
بعد الفتح ايضا لو قسم اوكسر لا لنفس المقصود في الجمع بالمقصود وانك فيون يفتون
والالف الزائدة بالمقصود هو ان فيقولون العيسون والعيسين **قوله**
وسرطه ان كان اسما فذكر ان يعقل وان كان صفة فذكر يعقل وان لا يكون
افعل فعلا مثل احمرو وفعلان فعلا مثل سكران ولاستمر بانه مع الموث
مثل مزج وصورة ولا شأنا يثبت مثل علامه **قوله** شرطه او شرط
البل المذكور السالم اذا كان اسما اي غير صفة قال **قوله** في الشرح كان مستغنيا
عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهو مسن
يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللفظ الذي يطلق على الشئ وانما لم
يكن حجة معنى كما يشي الالبس بالاشود فيقال جمع المذكر لغير جمع المذكر
او ليرفع وهم من مذهب من عن مقدم التذكير ولا شك ان هذا
العذر من من اورد الاعداد سم قال ويظن ان ملحة ولعل فيجوز
على المحون وهذا ايضا ليس بشئ لان نحو ملحة ان خرج بقوله **قوله** فخرج
يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مشدود
المعنى لا يخرج بالتالي ايضا وان عليه ان يقول شرطه ليرفع عن التاء
ليدخل فيه نحو ورقا وسلمي اسمي رجلان فانما يجعان بالواو والنون اتفاقا
ويجوز في نحو ملحة وحده واعلم ان شرط الجمع بالواو والنون على مخرج
عاقرة الاسماء والصفات وخاصة باسميها فالعاقرة لها شيان احدهما التثنية
عن التانيث فلا يجمع نحو ملحة في الاسماء وعلا منه في الصفات بالواو والنون
خلاف المذكورين ومن كيسان في الاسماء في الساكنين اجازوا واطحوا **قوله**
يسلون عين الكلمة ومن كيسان يفتح نحو طحون قياسا على الجمع بالالف والياء

كالطلمات والحمرات كما قالوا ارضون لما كان **ح** الالف والتا والذى قالوه
 مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فمخولته نصر الله اعظام ذنوبها
 يستعان بطلحة الطلمات **هـ** واما القياس فلان التا لو بقيت مع الواو والنون
 لاجتمع علامة التذكير والتانيث وان حذف كما عملوه حذفوا الشيء مع عدم ما يدل
 عليه ويغلب على الظن انه جمع المجرود عنها بالواو والنون ولو جازى الاسم
 لما زى في الصفة نحو ريعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا ذلك على ذى
 الالف فليس له ذلك لان المدد لا يغلب واذا اتممت صورة علامة التانيث
 وانما قلبوها واو او دون التا لثباتها في النقل كما فعلت الحركات والالف المقصورة
 حذف ويبقى الفتح قبلها والهاء عليها وانما لم يحدف المدد ودقة بالمقصورة لثباتها
 التا للزومها الكلمة فكانها لامها وكران الما زى كان مجرى ورتا قرون الهزج الواو
 لاجل الضمة قال **السيراني** هذا سهو لان الضمة لانه الجمع بعد هاء فهو كاضياء واو
 نحو القوم ولا يجوز المزج فيها اتفاقا وانما يجوز من الواو مضبوطة ضمة لازمة كما سمع في
 التصريف واذا شئ بسعد وزيت وهند مذكر عام جمعت ايضا بالواو والنون كما جمع
 نحو زيد اذا شئ به موش بالالف والتاء وكذا اذا شئ به موش بالالف والتاء وكذا
 اذا شئ به موش بالالف والتاء وان شئ به موش قلت حمرات واحمر
 والثاني من الشرطين العامين ان يكون من اولي الالف والجمع نحو اوج وفوس طويل
 بالواو والنون وقد يشتهر من ذوى العلم بعدم تلك القواعد اذا كان مضدرا
 تلك الصفات من افعال العلماء كقوله تعالى ايقنا طاعين وقوله تعالى ضللت
 اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لسا جدين ومثله في الفعل وكل في ذلك يسعون
 وقول المصنف علم يعقل ومذكور يعقل الاول فيه ان يقول يعلم ليشمل نحو قوله تعالى
 قسرو الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لا يهاجم العقل للمع من القبايح
 الجائرة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خصصوا العلم بالجمع بالواو والنون
 لانهم اشرف من غيرهم والصحف في الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو
 فلما مر في تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص هذا الجمع من بين
 العلماء الوصف والاعلام دون غيرهما نحو رجل والناس اما العلم فخصصناه بالتصحيح من جمع
 المكسر الذي يكثر التصرف في الاسماء بغيره وعبارة العلم جاركية بالمحافظة عليه من
 التصريف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب زوال التعريف
 الاعلى كما مضى فيجوز التصحيح ما جرى في قوله وكون واما الوصف فلانه لما وضع مشا
 للفعل هو ذا معنى مفعلا مفعلا له متصحا بتصحيحه كما تبين في التصريف اريد ان
 يكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري عليه في الجمع كعلامة الفعل وهي في
 الفعل واو نحو الرجال ففعلوا وينفعلون فجعلت ايضا في الوصف واو وان كانت
 واو الفعل اسماء والاسم حرفا ولياسب الواو من فتح تامر رجل قاعدات
 غلاته كما فتح فيعدون غلاته فلما لم يكن في غير الوصف والعلم بالاعتصام به

من المتسبين للتصحيح لوجوه تصححه والجمع الوصف الذي يجمع بالواو والنون اسما للفاعل واسم
 المفعول وايضا المبالغة الاما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والموصف الا ان المصنف
 يخالف لسائر الصفات من حيث لا يجري على الموصوف من بابها وانما لا يجري لان جري الصفا
 عليه انما كان بعد مد لا لنها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والعلو وال
 والخصوص فانها لا تدل على موصوف معين واما المنقر فانه دال على الصفة والموصوف
 المعين معا او معنى بجعل رجل صغير يورثه وذل رجل يخرج رجل ورجلين في دلالتهما على العدد
 والمعدود واما ما عدا ذلك الى ذكره فليما كما قد مر وكل صفة تدل على الموصوف المعين
 لا يذكرونها كصفات الغالبة وتنفارها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عليها لان
 الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المنقر فهو من الغلبة
 فلا يذكرونها كما لا يذكرونها فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل مفعولات الفعل لم يعمل
 في غير من الظرف والحال وغير ذلك واما الخافض من شروط الجمع بالواو والنون فثلاث
 العلمية وقول تا التانيث في علمية حقيقة بالاسماء المذكرات وقول تا التانيث مختص
 بالصفات فلم يجمع هذا الجمع اصل فعلا وفعلان فعلى وما يستوي مذكوره وموش
 كما ذكرنا في باب التذكير والتانيث وانما اختلف في الصفات قبول التا لان الغالب
 في الصفات انه ينفرد بين مذكورها وموشها بالتا لثباتها معنى الفعل والفعل
 ينفرد بينهما فيه بالتا نحو اجل قامر والحراة قامت وكذا في المضارع التا وان كان
 في الاول نحو قوم والغالب في الاسماء الجوامد ان ينفرد بين مذكورها وموشها بوضع صيغة
 مخصوصة لكل منها كغير واثنان ورجل وناقية وبيان وجمرا ويستوي مذكورها وموشها
 كغير وفوس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاز العكس ايضا في كليهما كاحمر وعسرا
 والافضل والافضل وسكران وسكرى في الصفات وكاسر وامر اية ورجل ورجل
 ورجل في الاسماء فكل صيغة لا تشتملها التا فكانها من قبل الاسماء فلما لم يجمع هذا
 الجمع افضل فعلى وفعلان فعلى واجاز من كيسان اخرون وسكران واستدل
 بقوله فما وجدت رفات بني نوا وحليل اسودين وامرينا وهو عند غير شاذ
 واجاز ايضا حمرات وسكرات يايت بسا على تصحيح جمع المذكر الاصل ممنوع فكذا
 المشرع وقد شد من هذا الاصل ان فعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع
 انه لا يلحقه التا وفعل التا لثباته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول بطريق
 مع ان معناه في الصفة الباعث واختصر من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيها لا يعمل
 معنى الصفة كما جاز النقص بالواو والنون في قولون مكررون وارضون كما ينبغي واجاز يرد
 فاما لا يجمع ما ناوله لثباته المتأكد ما ناوله وكذا مضياعون لثباته فثباته قال
 بسببويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاعلى في فعلان الصفة ان لا يلحقه التا
 فلهذا ناوله وسببانه كما ناوله من قبل الشدة في الاول ان لا يجمع في الجمع على
 على الاخر الاغلب واما نحو عريانون وجمعتان ونون يجوز اتفاقا لان فاعلا
 الصفة يضم التا ليس اصله عند بل هو في التا لما ندرت من بين الصفات

التي يستوي مذكروها وموئها عذوة حملا على صدقة وأكينة حملا على فقر قال
 بعضهم يجوز في مسكين وعدو مسكينون وعدوون **قوله** يجوز في الموت مسكينات
 وعدوات حملا على المذكور وهذا قياس لا سماع كما قال **قوله** سيبويه في ندماون وشدت
 من هذا الأصل صفة على خمسة أحرف أصلية كصهلوق فإنه يستوي مذكور وموئ
 مع أنه يقال صهلوق وصهلقات لأن تكسر الحاء في مستكره كما يحكى نلمبو الالف
قوله وشرطه أن كان اسما فذكر علم عبارة وكيفية وذلك لأنه لا يجوز أن يكون قوله
 أن كان اسما فذكر شرطا وجزا خبرا لقوله شرطه لأن المبتدأ المقدر بعد الضماير
 راجع إلى اسما أي فهو علم فحق لولا الجملة من ضمير راجع إلى المبتدأ الذي هو شرطه
 مع أنه لا معنى إذن لهذا الكلام ومعنى الكلام أن كان اسما فشرطه أن يكون علما فيكون
 على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فذكر وفيه محذورات
الأول دخول الفاعل في المبتدأ مع خلو من سمي الشرط **قوله**
 وقائلة فأنك فتأخر عند الأخش والثاني أن الشرط مذكور أوله في الخبر
 ما يجعله معنى المصداق والثالث أن الفاعل الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر
 ضرورة **قوله** أنك أن يصرف آخره نص صريح كما يحكى في باب ويمكن أن يعتذر
 يكون الشرط الجزاء خبر المبتدأ والتقدير فهو محصور مذكور على أن الضمير المقدر بعد الفاء
 راجع إلى قوله شرطه والمضاف إلى الخبر محذوف مع هذا **قوله** في هذا العذر وكذا
 قوله بعد وان كان صفة فذكر **قوله** ولاستويافيه مع الموت عبارة اسحق
 من الأولى لأن مستويا عطف على أفعل فعلا فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور
 مستويا ذلك الوصف مع الموت ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشئ في نفسه
 مع غيره ولو قال **قوله** ولاستويافيه المذكور مع الموت لكان شيئا **قوله** ونحو
 فونه بالاضافة وقد شد نحو سمين وأرضين **قوله** قد غرق النون للضرورة
 كافي المشي أو لتقصير الصلة كما في قوله الحافظوا عورة العسيرة لا ياتهم من وراءهم
 وزعموا سقطت قبل لا مساكنة اختصارا لكافة الشواذ أنك لا ابتوا العذاب نصب
 العذاب تشبيها لما بالنون في محو **قوله** وخاتمة الطائي وهات المائت
قوله وقد شد نحو سمين **قوله** الشاذ من جمع المذكور بالواو والنون كثيرها
 أتيون قال **قوله** زعمت ثم أخراشني اما أنت يشدز أتيوها الا صاوغلت
 وهو عند البصريين جمع اثنين وهو تصغير أبي مقدر على وزن أفعل كما في
 شدوذة عندم لأنه جمع لم يثبت مكره **قوله** الكريون هو جمع الكري
 وهو تصغير ابن مقدر أو هو جمع ابن كاد في جمع دلو فهو عندم شاذ من وهان
 كونه جمع المصغر لم يثبت مكره **قوله** أفعل في فصل وهو شاذ كما في جيل
 وارض في جبل وزمن **قوله** الجوهرى شدوذة لونه جمع **قوله** الشين
 تصغير ابن جعل هرة الرصل تطعا **قوله** أبو عبيد هو تصغير عبيد على قياس
 منها دهيدهون وأبيكر في قوله قد شربت الا الدهيد هينا قليضا

خولان

وأيضا

فها جمع دهيده مصغر دهاد وهو صغار الابل وجمع أبيكر تصغير بكر ففتحة
 كما في عند البصريين فتوشا من وجهين أحدهما كونه بالواو والنون من غير انقلا
 والثاني كونه جمع مصغر لم يثبت مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير الكري جمع **قوله**
 شدوذة من جهة جمعة بالواو والنون فطحا لدهيد هين ومنها أولها جمع دهي
 غير انقطة ومنها عليون وهو اسم ليدوان الخير على طاهر ما نشر الله تعالى في قوله
 كتاب مرقوم فعلى هذا ليس فيه شدوذة لأنه لا يكون علما منقولا عن جمع المصنوع
 إلى عليه وهم الغرقة والقياس أن يقال في المصنوع اليها على كرسى المصنوع
 إلى كرسى وان قلنا أن عليون ضم على بل هو جمع عليه وليس بمصنوع اليها وهي
 الاماكن المرتفعة فهو شاذ **قوله** التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله
 يقال كتاب مرقوم هو أصح كتاب مرقوم على حرف المضارعة ومنها العالمون
 لأنه لا وصف ولا علم ولما العقل فيجوز أن يكون فيه على جهة التقليل لكون بعضهم
 عقلا ويجوز أن يدعى فيه الصف لان العالم هو الذي يعلم منه فالتقدير جده
 ويكون ذليلا على أنه فهو معنى الياء ومنها أهول وهو شاذ لأنه ليس بصفة ويجوز
 أن يحل له ذلك لأنه بمعنى الالف **قوله** وأما قول **قوله** وأما قول **قوله**
قوله ولولا ذلك أهولون شاذ في الالف **قوله** وأما قول **قوله** وأما قول **قوله**
 فانما جمعة بالواو والنون مع عدم العقل لأنه جعل الذيب واللاقط والعرقاء
 بدل أهليته ومنها عشر **قوله** ان التسعين وتدمست ومنها أرضون وأما
 فيحت إلا أن الواو والنون في مقام الالف والشاذ فانه قيل أرضات لالتفات
 على أنها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز أن تكون أرضون ومنها أبون والنون
 وكهون وشذوذة لكونها غير وصف ولا علم وأما ذونناي فوصف ومنها بون وابن
 لان قياسه أبون وأما جمع على أصل ابن وهو يتو على حذف اللام تشبيها في الجمع
 كما حذف في الواحد ومنها هم بلعث مني البلع مني والقرن مني بضم القاء
 فيها وليت منه البرجين بضم القاء وكسرهما وكذا المتكبرين طها بضم الدواهي
 والشدايد **قوله** ليت غفوين يجوز أن يكون شاذ من هذا الباب
 جعل النون معتق الأعراب **قوله** وأما **قوله** انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع
 أنه خلاف القياس فيها لم يأت له تكثير من الذي غرض من لامة تا التائت
 المفتوح لما قبلها مفتوحا أو ليل بعض تلك الجمع تشبيها على أنها ليست بجمع سلامة
 من الحقيقة فبالواو المفتوح القاع خمسة سنون بكسر القاء وباء سنون وبها وهو
 قليل **قوله** ولما في هذا العيب كسر واو من عشرين **قوله** وكان بعض ما هو مشهور
 الفاء مع الضم الكثير كالقون والشون وليس عطف واذ الطون والكرو
 لم يسمع فيها الكسر وأما المكسر الفاء لم يسمع فيه التحريك كالعصير والمالي
 والقين والريين **قوله** أفعل في فصل وهو شاذ كما في جيل
 وحا قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكثيره أيضا كالمبين والأقاني في الشبة

اذا ما بنوه بعين دقوا فمقتضوا كما نه جعله جمعا لابر انفس وان لم يستعمل قوله للموت
 ما لم يكن له مقتضى ان كان صفة وله مقتضى ان يكون مذكرا جمع بالواو والنون
 فان لم يكن له مقتضى ان لا يكون مذكرا فالحايب والاجمع مطلقا **اقول** قوله الموت
 اي الجمع الموت السالم ولا ينعض حتى نحو سلفاة لان قوله قبل وهو صحيح ومكتسب الصحيح
 لمذكر وموت يتبين ان الموت ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغيرتها وعلى هذا
 كان مستغنيا ايضا في حدة المذكر عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال
 ليس من الحدة وانما طلب له علامتان ليكونا كذا في جمع المذكر وانما خص الزيادة بالالف
 والتا لان عرض منه للجمع والتايت غير حقيقي وكل واحدة من الحرفين قد يدل على كل من
 المعنيين كما في رجال وسلمي والجملة وضارته قوله **ثم طه ان كان صفة الى اخره**
اقول ينظر الى الموت اما ان يكون صفة او لا فان لم يكن صفة قال المصنف
 جمع مطلقا اي لا يشترط شرطه وهو قوله والاجمع مطلقا ليس بشد بل لان الاسماء الموت
 بناء مقدرة كقدر ونار وعقرب وعين من الاسماء التي لا يشترط حقيقة لا يطرأ
 فيها الجمع بالالف والتا بل هو فيها مسموع كالشمرات والكليات والشالات والرياح
 وذلك لحق هذا التايت لانه ليس بحقيقي ولا طاهر العلامة فلا يجمع اذ في هذا
 الجمع قياسا من الاسماء الموتة الاعلم الموت طاهرة كانت فيه العلامة كعدة وسلمي
 وحسنا او مقدرة كعدة او ذوات التايت الطاهر سواء كان مذكرا حقيقيا كعدة
 او لا كعدة ومنه قولك الاكرامات والفحركات **وحي** لان الواحد اكرامة ونحوه
 بتا الواحد اكرام ونحوه وجمع المجرد اكرام ونحوه عند اختلاف الانواع فالاكرامات
 كالضربات والقتلات والاكاريب كالضروب والقنول فلذا يقال ثلاث اكرامات
 ونحوها بتخرج العدد من التا وثلاثة اكرام ونحوه اذا قصدت ثلاثة
 انواع من الاكرام او ذوات التايت اذ لم يشترط المذكر الحقيقي كالشمرات
 والضراواذ التي به المذكر الحقيقي يجمع بالواو والنون كما مر او ما يصير تانيثه وتذكيره
 اذ الربايت له تكسيرا ولو يجمع بالواو والنون كالالفات والتايت الى اخرها
 وذلك لانه لا يشترط ادبوا بجمع الجمع الا هذا يجمع هذا الجمع ايضا مطردة وان لم يكن
 موتا علو غير العاقل المصنعة راضا فانه من وذو الحواس عديم ومن مقرر وذو القعدة
 وذو الحجة كما ذكرنا وتجمع هذا الجمع فالثا غير مطردة فوعان من الاستا احدهما اسرجس
 مذكرا لا يعقل اذ الربايت له تكسيرا كما مات وسراقات وكذا كل خاصي اصلي
 الحروف كسفر حلات لان تكسيرا مشتركة كما يجمع وعند هذا القسم ايضا مطردة
 دائما اذ لم يتركه لانه لا يجمع هذا الجمع فلم يبقوا القاتل لغيره جزا لبقا واما
 بوانات فمع ثبوت ثبوت بشا ونايتها الجمع للمق لا يكثر نحو حالات وصوليات
 وبيوتات فلا يقال الكلمات لقوله كالت وان كان الموت صفة فلا يخلو
 من ان يكون فيه علامة التايت او لا فان كانت فيه جمع بالالف والتا سواء كان
 صفة لمذكر حقيقي كرجال ونعمات وعلامات او لا كضاربات وخيليات الا

الا ان يكون فعلى فعلان او فعلا فعلا انما لم يجمعها بالالف والتا جملا على مذكرها اللذين لهما
 يجمع بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ان كيسان كما ذكرنا حراوات وسكرات كما اجاز اخرين
 وسكراتون فان غلبت الامة على احد يما جاز اتفاقا كقولهم عليه الصلاة والسلام في
 الحضر اوات صدقة وكذا كل فعلا او فعلى سميت به غير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة
 الموتة علامة تانيث ظاهرة ولم يكن خاصية اصلية الحروف لجمع بالالف والتا سواء
 كان له مذكرا يشار به في اللفظ بخرج وصور وسائر ما يستوي مذكرا وموتة جملا على
 مذكرا انها المتشعبة من الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكرا كما يصح وطا في ومطل فمذكرا
 بين ما جرد من التايت وبين ذي التايت فان في التايت معنى المذوت الذي هو مفعول
 الفعل ومطل الموت يجمع الموت فموت جمع الموت نحو يضر من فالحق ذواتا ايضا علامة
 جمع الموت اي الف والتايت واما المجرى فله يمكن فيه معنى الفعل فله يجمع بموتة في الحاق
 علامته جمع الموت اياه بل يجمع التايت نحو حوايص وخيوض ومطافل وان كان صفة
 الموت المجرى من العلامة سواء اشترك فيها المذكر والموت او اختصت بالموت خاصية
 اصلية الحروف كما رجل او المرأة التي تطلق والمرأة المجرى من جمع بالالف والتايت
 تكسيرا فاما في قوله صفة صفة في جمع الموت فموتة وجمع ايضا هذا الجمع مطردة صفة كعدة
 لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالعلامات المذكورة من كليل وجمال سحلات اي سحلات
 وسحلات اي طلال على وجه الا ان وكذا انبات اللؤلؤ وحال ذوات عشائير في ابي البر
 وحال ذوات عشائير او غير حقيقي كليل لا يلا بالالحاليات وكذا اصغر ما لا يعقل كحلمات
 وكشبات لان الصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر جمع
 الموت لانهم قصدوا الفرق بين العاقل وغيره وكان جمع العاقل فرقا على العاقل
 كما ان الموت فرع المذكر فالحق غير العاقل بالموت وجمع جمعة **قوله** ان كانت
 صفة له ولم يذكر فان يكون اي فعلان يكون العاقل الى المبتدأ الذي هو شرطه والجملة
 الشرطية مع الجزا في محل خبر المبتدأ ومعنى هذا الكلام ان الموت اذا كان صفة
 على صفة اما ان يكون له مذكرا او لا فان لم يكن له مذكرا فموتة ان لا يكون مذكرا من السار
 كما يصح وان كان له مذكرا فموتة ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون **فحي**
 بهذا القيد فعلا فعلا فعلى فعلان وجميع الامثلة التي يستوي مذكرا وموتة
 كضروب ونحوها وشميات شاد في وجهه ان فيصلا قياسه لحاق التايت الموت كسيدة
 وميتة ونحوها ايضا الوصف ذواتا التايت التي يشترك فيها المذكر والموتة
 كربعية معلامة ومطردة ونحوها ولا يجوز لانه جمع بالالف والتايت ونحوه في جمع
 بنت وانه سائت وهي جمع اصلها لان الاصل بنوة كما ان بنوة جمع امثال ابن
 اي بنو على حذف اللام نسبيا في الجمع وكذا اخوات جمع اصلها اخوة اي اخوة بغير
 حذف اللام واخوات جمع اخ على حذف اللام نسبيا واللام في حذف اللام المعوض
 منها التايت فلا يجمع التايت او لا فان كانت فيه جمع بالالف والتا سواء كان
 صفة لمذكر حقيقي كرجال ونعمات وعلامات او لا كضاربات وخيليات الا

عروض لا بد من الوجود من تحصيل يتوهم به زمان ومكان وليس المقادير في جميع
عليه وهو المتعدي في بعضها من الآلة والفرق بكونه واضع لكل لفظ على ان
يكون في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ مقامه الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة
على الاعراض والحركة والتمكون ولا بد ان اللفظ الالفاظ الدالة على محالها
فصل في اقسامه فليس من زمان الحدث الذي هو الازمنة
التي هي في متيها مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يتوهم به اوزمانه
المناهي الثلاثة غير الازمنة الثلاثة او ما وقع عليه من هذه الازمنة
المصدر الذي هو موضوع الشارح الحدث صيغة اما مجردة عن زمانه ومكانه
كضرب في المضرب او بغيرها مع الحدث كاستخراج في الاستخراج او بغيرها
مع الحدث كاستخراج في الاستخراج او بغيرها مع الحدث كاستخراج في الاستخراج
بجاءت تلك الصيغة نفسها على احد الازمنة معينة وقعت في وقت واحد ما تفر
به الحدث بعد ما تسمى تلك الصيغة فلا بد ان يكون الفاعل وليست ما تفر به الحدث
فاعلا او يقتضي وجوب ذكر احد اوزمه للآخر من الزمان المدة كالتيومر واللبنة
والبحر والظهور والمسا وحركة او المكان او ما وقع عليه او اوقية والشمس
وعلى هذه كل ما كان عند المذكر ذكره افعلا من باقى الازمنة في تلك الصيغة
فلا بد ان يكون الفاعل في ذلك اللفظ كوربدها شعول عالم يستمر فاعله
فالمصدر من وضع الفعل ذكره في اقسامه الحدث الثلاث مع بعض
الازمنة الاله الاله عند الشك ولما امكن التيقن بالصيغة على الازمنة
اكتفى بها ولم يكن التيقن بالكلية في الازمنة الا في ما كان منها ذكره
اهم من باقى الازمنة بعد هذا وانما قلت في الاغلب لانها ممكنة بعضها ذلك
كالمضرب والمضرب والشمس ما كان الاغلب ما لم يكن فيه ذلك افعلا
المصدر من وضع الفعل ايضا بعد هذا في اللفظ فاعله انما بعد
اضرب وتقر بعد ضرب به لا له العطف عليها في اضرب انا وزيد
وانما جعل لما تفر به الحدث صيغة مختصة افعلا للمبني للفاعل ولتوافق
الوارى صيغة مشتقة منها افعلا لما تفر به الحدث فان الحدث في
محله افعلا من غير ما تفر به الوارى في محله وان كان المبني للفاعل
الاستعمال في المبني للفعول فوقع كل ما يفر به الفعل ولا افعلا كون
ذكره اهم من غير الازمنة في شواهد الازمنة في اللفظ نحو
ضرب زيد في المضرب او ما كانت بالسيوط او تفر عنها لهما او توسطها ولو لم
كن الرفع بطلان هذا لم يكن الرفع وجه اذا تفر المرفوع عن المضرب
فوضعت غير الازمنة في المضرب فمجان نظائر انما تفر
المفعول على الفاعل حده او على الفعل بغيره فمجان نظائر انما تفر

بل المرفوع اهم من الازمنة في اللفظ بغيره فمجان نظائر انما تفر
الفعل على ان يكون مصدره مشتقا الى شي مذكور بعدة لفظا بخلاف فعل المصدر
فانه ليس موضوعا على انه مشتق الى شي في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع
بعد الفعل لانه مقتضاه كامن والمقتضى مرتبط به المقتضى مقتضاه مكان
حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يجعل لافيه لانه ليس موضوعا لطلب
المصدر لكن على غير المسند اليه من المفعولات التي لم يفر مقام الفاعل
بجاء لاقتضاه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب والفعل
فصار الفعل افعلا للعلل في المسند اليه وغيره من الفعل من المصدر واسم
الفاعل واسم المفعول والصيغة المشبهة فروعها عليه وان دلت كل واحد منها ايضا
على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول لهما فليس يفر
ولا تابع للموضوعي بل هو على وقد طرأ الوضع على العقلي وازال حكمه لانت
الواضع نظري في ما هيته الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب افعلا في
نظيره لافاعلا وفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره وان على الفاعل
فلا يطلب لفظا في الالفاظ على المفعول فكل حق هذه الاشياء ان لا تفعل في
الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فقلت عمله ومشاكلة اسم الفاعل والمفعول
اقوى من مشابهاة مصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم علمنا في جميع
المواضع عمل الفعل في الازمنة المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيها كالفعل والاصل
في اضمار المسند اليه الفعل افعلا له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يفصل به غاية
الاتصال وهو اضمار مشترك لما لم يكن المصدر مشابها له مشابهاة اسمي الفاعل
والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان لم يلازم عمل الفعل ولا يلزم معنى المسند اليه
بعدة ولا يجوز الاضمار فيه واما اشتراط الحال او الاستقبال في ضرب اسم
الفاعل والمفعول دون ضرب المصدر فلي مر في باب الاضافة فان قلت
اذا كان مشابهاة للفعل فاضمة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يجعل قلت الافة
لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا فباد في مشابهاة لفظا لهما وضعا اعني
الفعل يتحرك ذلك الوجد الكامن في ان يطلبها ويجعل فيها وان لم يكن ذلك الطلب
لازما كما في اسمي الفاعل والمفعول ولا ذلك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبان
لتضمنهما المصدر فطلب المصدر عقلا اقوى من طلبها وقد مر شرط صلح من هذا
في باب الاضافة فليجمع اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان
بالتقدير حرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح
اذن تقديره بان والفعل افعلا ليس معنى ضرب ضربا او ضربا او ضربا بشد
ضربت ان ضربت واما قولك ضربت ضربا او ضربت ضربا او ضربت ضربا
والفعل لا يشبه اذا كان بمعنى الحال لان اذا دخلت على المضارع خلصت
للاستقبال بخلاف اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى الماضي كلفه
قدروه بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا فمجان نظائر انما تفر

اشهره اكثر استعمالا منها ولقد يرام له بأن والفعل وهو بضم طين انه لا يربط باللام
 لتعذر تقديره اذن بان قول **لا يربط** اقول قيل لانه عند العمل
 هو حرف مصدر مع الفعل والحرف المصدرى هو حرف مصدرى وهو حرف المصدرى
 الحقيقة مع الفعل الذى هو صلة الحرف ومفعول الصلة لا يتقدم على
 المفعول كما هو فى باب الاضافة للموصولات قالوا وكذا يجوز الفصل بينه
 وبين مفعولها جنى نحو جنى اليوم برك اليوم وليس زيد على ان اسطرط
 لا يحسن لان الفصل بين بعض افعاله وبعضها لا يجوز فتعالي كنى الصيام
 كما كنت على الذين من كلك لعل تنفون اياما بمعنى منوموا اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف
 المصدر واقفا مفعولا لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وانما البعض لان بدل
 ايل قوه على انه اذا كان طرفا او شبيهه نحو قولك اللهم ارفعنى من عبودك المراءه والليل
 الغرارة لا تعالي ولا تأخذكم به رافة قال **تعالى** تعالى المراءه والليل
 قلت عنكم نبوتة ومثله فى كلامهم كثير وتقدر على الفعل مثله تكلف وليس
 كل ما وركب بشى حكمه كما اورد به فلا منع من تأويله بالحرف مصدرى من جهة
 المعنى مع انه لا يملك احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظن
 المحسوس بانه راجع الفعل حتى انه جازيها ما سوى غاية الصلة **العمل الحرف النقي**
 وقوله تعالى ما انت نعمة ربك تحبون قوله نعمة ربك متعلق بنى النقي اى استغنى
 بغير الله ويحرم تلك الجنون ولا معنى لتعليقه بجهنم وكذا نقول لم اقم لك لما سالت
 لا حيتك بترك قباى فاللام متعلقة بالنقي لا بالقيام وكذا ايجل الضمير فيها كما فى قوله
وما الحرف الاما ملية وذقت **وما هو منها** ما حدث المترجم
 اى ما حدثت منها وكذا يجوز ان يكون العامل فى الظرف اعنى يومئذ
 من قوله تعالى قد لك يومئذ عسير اسم الاستارة لان المراد به التفت
 ويجوز ايضا الفصل بينه وبين مفعوله باجلى على هذا فلا يتقدرا الفعل لقوله
 تعالى اياما معدودات وكذا يجوز انما المضمر مع قيامه دليل عليه قوله
 ولا يضر فيه معنى كما يفسر في السفة وقد ذكرناه وقد علم المصنف ترك الاظهار
 فى المصدر بوجه قريب وهو انه لو اظهر المضمر المشى والجمع ايضا ولو اظهر
 فيه الشى والجمع علم له المصدر وشئى والا التمس ضمير المشى والجمع والغز
 بعضها بعض ولو شئى المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبار
 مولود لم يحل من ان يؤتى به بعلاضى التفت والجمع وهو مستحق او حذف اخرها
 وجمعة تفتد الاخر وجمعة ولما قيل ان يترك يجوز ان يحل ضمير المشى والجمع ولا
 يكتفى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله **ولا يربط** اقول
 قد تقدم قال المصنف انما ذلك لان التزاه كان يؤدى الى الاضمار فيه اذا
 كان لغايب متقدما ذكره قيا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول
 والصفة المشبهة ولما قيل ان يمنع القياس لاد القياس الى الاضمار المتبع على غيره

مخلاف

مخلاف الفعل وغير قول **ولا يربط** اضافة الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذى
 يقو به فاعله مع كلفا احدا باضافة اليه اول من رفعه له ومن جعله
 مع مفعوله كلفا واحدا وايضا طلبه للفاعل بشد يد من حيث لتقل لانه
 محله الذى يقو به وعمله ضعيف لضعف مشابته الفعل فليس الا اضافة
 قالوا والاضافة الى الفاعل جازية فى المصدر دون اسم الفاعل ويسمى الكلام
 فيه فى اسم الفاعل وليس اقوى انقسام المصدر الى العمل المفعول كما قيل بل
 الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن لا يجوز من المصدر كما يكون الفعل
 فيكون عند ذلك ان تشبها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا كانت
 القريبة على كونه مفعولا اما بجى تابع له منصوب حملا على المحل غير العجى
 صوب زيد الكريم او بجى الفاعل كحكمة صريحا لقول **ولا يربط**
او تقرينة معنوية **العجى** كل الجزر يجوز ان يا قول مفعول مبنى للفعل
 فرفع الفعل وذلك مع القرينة المعنوية نحو العجى كل جزر اى ان كل جزر
 يجوز الاضافة اليه مع القرينة المعنوية لانه لعل كل جزر المضاف اليه
 مرفوع المحل كما بجى **وربما** مرفوع نحو بجى كل الجزر النقي واذا اضيف
 الى الطرف جازا **جمل** ما بعده رفعا وتسا نحو بجى من ضرب اليوم
 زيد عمر اقول **واعماله** باللام قليل انما قل استعماله لتعذر دخول
 اللام على ما يتقدرا المصدر العامل به وهو الحرف المصدرى وليس كذا
 اللام التى فى اسمى الفاعل والمفعول لانها موصولة داخل على الفعل ولما اللام
 التى فى الصفة المشبهة فلم ينعف بها لان عملها المشابهة اسم الفاعل كما بجى
 لا المشابهة الفعل قيل **ولم يات** فى القرآن شى من المصادر المعروفة
 باللام غايلا فى فاعل او مفعول صرح على قد جاء معذى بحرف الجر نحو قول
 تعالى لا يحب الله الجزا بقول من السوء ويجوز ان يقال ان من ظلم فاعل
 المصدر اى ان يجهر على السوء للفاعل ولا استلزام متصل ويجوز ان يقال
 ان التقدير ان يجهر على السوء للمفعول فيكون الاستلزام منقطعاً ويجوز
 ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اى الاجهر من ظلم وسيجيء به والتحليل
 جواز واعمال المصدر المعروف باللام مطلقا نحو قول **ولا يربط**
ضعيف النكاية اعداء **بجاء** الفزارى **يراجى** الاجل
او قوله
اولى المخبر **استغنى** كرمتم فلم اكل عن الضرب مستغنا
 فليست على هذا ان يجوز نحو بجى من الضرب زيد مل ان الكاف مفعول
 والمورد منه لا يستغنى الا استغنى فيه **وقال** **ولا يربط** اعداء اى فى اعداء
 قال **او يكون** منصوبا بمصدر منكرو مقدر اى ضعيف النكاية نكاية لعداء

[illegible]

فيمر المصدر في هذه الترجمة الثلاثية **فعل** وان كان بطلاناً اي نحو لا تطلق
فالقول للمفعول انما كان العمل للفعل المتدبر لما ذكرناه من ثبوت رتبة تدبر المفعول المطلق
بأنه مع الفعل يتوكل على فعل ظاهر او مختار اجازة الاظهار واعتقاد ان كان واجب
الاضمار ويجوز الاظهار فيه وهو ان كان كانه لا يمتنع فوجهاً **فعل** هو ان المفعول
المطلق لا يكون بدليل الفعل حقيقة اذ لو كان لوقد رتبة الفعل فيه كما سبق بالاضمار
المطلق على كونه بدليل الفعل اذ اضمار المصدر في كونه واما ان كان له رتبة في العمل
بحال اذا اوجب في الظاهر الفعل فكانه يدل على انه انما هو هذا ان يجمع بينه وبين الفعل
مطلقاً كما لا يخفى من البدل والمبدل منه فانه اخذت الفعل في قوله لا يمتنع فكذا
سيعبر به التام حيث هو المصدر فيكون كانه لا يمتنع مع الفعل عوضاً عن ذلك اي
اضرب زيد ضرباً فالصديق في الفعل في قوله كانه كالفعل لا لتاويله بان الفعل
وذلك كونه كالفعل امتناعاً في العمل معه وذلك باضماره الى الفاعل
كما ذكرنا في المفعول المطلق وقوله **التكميل** في كل العام وهو ان العمل في
فعل مبدل من يجوز في كل المصروف على المقدرة لا سيما ان لا يمتنع ان يكون
المتابع من تقديم المفعول واما غير ما قيل في قوله **المختلف** ان لم يكن الفعل حدث
لازماً كان فاعلم انما اذا يجوز ضرب ضرباً لا يمتنع في العمل للمصدر لا المصدر في الظاهر
من كلامهم المتعلق بالمتعلق المطلق المحذوف فاعلم انما كان المحذوف او جاز ان يمتنع
خلافه هو هذا العامل او الفعل هو العامل في الاصل ان يقال الفعل للفعل
على كل حال ان المصدر ليس ثانياً بمقامه حقيقة كما هو ثانياً بمقامه كما ذكرنا
والمتغير مع المصدر من العمل كما يقع السواقات في العمل المضعف مع الفعل
بسبب التفسير الذي لا يدخل الاعمال في رتبة **فعل** هو ان الوصف لا يشترط
في العمل وهو يجوز على جميع ما اضعف به المصدر في المثال وهو لا يخرج لقصد
المشاكلة في ظاهر الاعمال وانما يضمار الى العمل اذا اقتدر العمل في المثال
وهو لا يخرج لقصد المشاكلة في ظاهر الاعمال وانما يضمار الى العمل اذا اقتدر
العمل على المثال هو الاصح في الظاهر من رتبة **الاستثناء** في قوله
على عمل المفعول ايضا خلافاً لما في رتبة **فعل** لان المفعول في الموصوفات
التي والاعمال فيها رتبة **فعل** ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد
وعطف البيان ايضا خلافاً لما في رتبة **فعل** من جملة اخرى والاعمال فيه غير
العامل في الاول فلهذا في مذهب النحوي **فعل** لا تدل على الظاهر
من كلامه سيعبر به العمل على موضع المفعول باسم الفاعل وبالمفعول والمصدر
فان جازاً في العمل على العمل في المثال فاعلم انما هو افعالاً او مفعولاً او مفعولاً
المضاف وهو يشترك في الاضمار في الترجمة الثلاثية الدالة وهذا الذي ذكر
سيعبر به هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقرب

في باب النعت والكلام عنها في علمها لا في ايرادها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها
 اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنها وهذه اربعة سبعة حاضرة صارت ستة
 اقسام الصفة باللام مع الثلاثة من اقسام المعول والصفة مجردة مع تلك الثلاثة
 نحو المعول في كل واحد من الاقسام الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور صارت
 ثمانية عشر لان الستة صارت مفعولة في الثلاثة وتضميلها بالتمثيل حسن وجهه
 برفع المعول وتضمينه ونقصه من الوجه كذلك حسن وجهه كذلك هذه تسعة
 مع مجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه المسمى وجهه ايمان من
 هذه المسائل الثمانية عشر متجان بافتقار احداهما الصفة باللام مضافة الى
 معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا ان كان المعول مضافا
 الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجهه علامه والحسن وجهه علامه وذلك لان
 لم تعد الاضافة فيه حصة والمطلوب من الاضافة اللفظية بل وانما قلنا بعدم
 حصول الحصة لان الحصة تحصل في اضافة الصفة المشبهة اما مجردة من الوجه والحسن
 فاعل الصفة او ما اضيف اليه الفاعل واستتار في الصفة كالحسن وجهه والحسن
 وجهه الغلام والحسن وجهه ابي الغلام واما حذف التنوين لصفة الحسن وجهه
 واما ما مع الحسن الوجه ولم تحصل باضافة الحسن الى وجهه اذ هما اذ التنوين لم
 يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف واما في المثنى
 والمجروح نحو الحسن وجهه والحسن وجهه فالحذف في الصفة فيجوز عنده
 سيبويه لكن على قبح كافي حسن وجهه على ما يجي من الخلاف والثابت من
 المتعنتين او تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والضمير كالحسن
 وجهه او وجهه غلام واما امتنع مع حصول التحقير فيها لحذف الضمير من وجهه
 لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوبة فيها التعريف لكنها **تجوز**
 الاضافة المحضة فاذا لم يكن شلها في جواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا فربما
 بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف تنكير
 المضاف اليه وسيله منها تختلف فيها وهي الصفة مجردة من اللام مضافة الى معمولها
 المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه سيبويه وجميع المصنفين تجوزونها على قبح
 في ضرورة الشعر فقط والكوبيون تجوزونها بلا قبح في السعة وليس استغناها لاجل
 امتناع الضميرين فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليس يفيده كافي وحل ضارب
 اليه بل كونه شرفا في الاضافة لقصد التحقير فيقضي الحكمة ان تبلغ اقصى ما يمكن منه
 ونفخ ان يقتصر على اقل التحقيرين اضع حذف التنوين ولا يتعرض لاعتقادهما مع
 الامكان وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والشدى
 اجازها لا قبح نظر الى حصول معنى من التحقير على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها
 ان بابا مستلها من العكس وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اضافة
 الى الحسن الى الو

ص
اجتماع

هذا الكلام
 في باب النعت
 والكلام عنها
 في علمها لا في
 ايرادها في
 نفسها ثم
 معمولها
 المذكور
 بعدها

على ما قال ان لا يضاف المضاف الى ما هو مفعولها في المعنى أصلا وهو علمه والاحتالة
 مع اننا نرى بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مفعولها جعلوه في صورة المفعول
 التي هو اجنبى من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستكرى الظاهر وان اراد انه
 اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانت اضافة
 حسن المضاف فيه وذلك لا يجوز فليس الشيء لان ذلك لو امتنع لا امتنع في الحصة اجمالا
 وقد قيل فيها واحداته وعندها بطلت وصدر كلامه وطلب منه وهو ذلك
 وانشد سيبويه للاشعري على نحوها في الشعر والاشعري
 أقامته على رعيها كما كانا صفا وكذا الاما في قولنا قتلنا
 بل الضمير في مفعولنا لا على افعولنا في معنى المثنى اذ هو المازي وليا المازي
 الا اعلينا وانما يجي بما هو كقولنا
 رواه انف الشيك وشطرا
 قالوا في شطرا راجع الى روي لا معنى رافعين فكانت قال جوتنا
 مضطرا لا على وليس فيه الا واحد وهو المستكن في جوتنا فهو كقولنا قتلنا
 في الكلام فيجعله في فعل الملام ويحذف الملام واما ما في الاصل وهو
 صنع الذي اصابعه الملام في قولنا قتلنا الملام فيض وعلامة كثر ما بينهما فيكون
 له اسود وما ذهب اليه المجرور كقولنا قتلنا الملام فيض وعلامة كثر ما بينهما فيكون
 المذكر سلطان اخر ان يفتتح عند النفاة استغنىها المضاف فيها الحسن وجهه
 وحسن وجهه بضم المعول فيها وجهه استغنىها ان الضمير في معول الصفة
 المشبهة اذ كان معرفة انما اجاز مع كونه في المعنى فاعلا ليبرز في صورة المفعول فلا
 تستعمل الاضافة اليه اذ اقتضا التحقير وذلك لان اضافة الصفة الى مفعولها
 فيجوز في الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر في المرفوع اما في المعنى كافي وذلك
 زينة ضاربت غلامه عزرا قال الضارب هو علامه كان كضافة الشيء الى نفسه الشيء
 في مستقيمة في المحضة وهي اصل غير المحضة في المرفوع في صورة المرفوع لا في
 الصفة الناصبة غير المضروب بها ان المعنى لا يدرى ان الضارب غير مرفوع في
 المثال المذكور فاذا اضيفت اليه بعد لضمه كان كضافة الشيء الى الاجنبى
 فثبت معول الصفة اذ لا اجل توطية اليه فاما ان الحسن وجهه بالجر فتعني
 كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا لان الضمير اذ هو متمم
 للجر وليس مقصودا بانه كمنهم تجوز ومما على قبح في السعة ايضا ليرطبه
 النصب فيما كان فاعلا سوا جازت الاضافة اليه او لا غاية لظهور فيسكن في
 الجرح انه كان قبيح مضمونا قال
 أقمتها اتي من نعا قفا كثر المذكرى وادقة سراتها
 ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها سلطان الحسن وجهه رفع المعول

259

فيهما حسنان كثيرتا الاستعمال وانما كانا اصلين لان الوجه ناعل في المعنى فالاصل
 ارتقاء بالصفة فاذا ارتفع بها فلا بد من الصفة في معناه الصفة اذ ليس في الصفة
 شمر لكل واحدة منهما ان كان حسنان في القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجهها حسن
 وجهها على التميز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجزء على الاضافة لما حصل انتساب
 الموهولين في القياس فلا بد لك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنصبت
 وجهها على التميز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للاهتمام او لا
 شمر التفسير ثانيا كما مر في باب التفسير في نحو نصبت زيد غرضا لخصه
 التحقير للفظي بخلاف الصبر واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن انجراره
 الوجه مع اللام فلان في حسن الوجه تحقير احد الماهيات الصفة والاخر في معولها وفي الحسن
 الوجه تحقيرا واحدا في المعول وفيها معا تعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير
 مراعاة لاصوله في التحقير التعريف وهذه فائدة لفظية واما من حيث المعنى ففيها
 الاهتمام شمر التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التميز كما في الاولين والدليل على
 انشغال الصبر فيها الى الصفة قولك عند حسن الوجه الزيدان حسنا الوجه والزيدون
 حسوا الوجه ولا ياتي في هذه العلامة في الصفة الاونها في شدة لاني القدرة على قوام وجهها
 تاعدون على ما به وانما جاز استبعاد الصفة الصبر المبني على استنادها الى السبب كذا
 اللفظ جارية على السبب غير ان نعتا او حالا وفي المعنى انه على صفة له في نفسه شواكا
 في الصفة المذكرة كان زيد وجهه حسن الوجه فانه يحسن وجهه او لا يجوز زيد غلب
 الشفيع اي قبح فان لم يجز في اللفظ على السبب نحو حسن وجهه حسن او جرت
 لكنها استدل على صفة له في ذات لم تجز استكان الصبر فيها فيقع اسود بربس فلام الاخ وزيد
 ايضا لثرو زيد اصغر فلما لا لا معنى للجمع الا انه صاحب سبب متصرف بالوصف
 المذكور فيقع ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضم فيها صفة نفسه او كزيد صفة سببه
 على صفة نفسه فاول ثبوت ليس كذلك الصفة في نحو زيد اسير قررة على صفة له في ذاته
 وفي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى كونه صاحبه فهو ومن كون الثور سببا لزيد
 لانه من صفة السبب وانما حسن جان الطلب لانه كناية عن كونه اي هو كرم قال

الوجهين

الحزان باننا والعقور كلنا
 رسالة لا قيمة ولا غاية الحسن وهي حسن وجهه اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه
 حاصل فيه الا مطابقة المعول لاصوله في التعريف واذن في مسایل نتيجة ثمة لا يفتي
 المصنف في حال النقص في الحسن وجهه وحسن وجهه والحسن الوجه وحسن الوجه
 في المعول في جميعها والاوليان افع من الاخيرين لعدده موافقة المعول فيها لاصوله
 في التعريف وجهه في الاربعة حكا الصفة من عايد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور
 فليس يبيح اي وجهه منه والوجه منه قال ليعمل الوجه وجهه بدلان من
 الصبر المستحسن في الصفة قال في قوله تعالى متقوا الله الابواب وهذا اصل الدور
 بالوجه لان بدل البعض في الاستعمال لا يخلو ان من غير المبدل منه في الغالب

والوجهين

من الوجه بدل من الصبر كما في قوله
 نصف والبربر رده
 مائة كما كان وقد مر ان ابدال اللام من الصبر في ما يشترط
 لبصريين وميلتان فيها وجه خشن لكن قل استعمالها لا يستلزم
 ما الحسن الوجه وحسن الوجه نصيب الوجه فيها اما وجهه حسنا فلكون
 دليلا للجزء وهو حسن كما مر واما استنكار طاهر ما فنصب ما هو فاعل حقيقة
 لعل التميز وعند الكوفيين نصب المفعول في مثله على التميز ليجوزهم تعريف المميز
 كما مر في باب ثلاث سائل نتيجة لا يجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين في
 السبعة بلائح عند الكوفيين وفي الحسن وجهه وحسن وجهه نصيب وجهه فيها وحسن
 وجهه محتر وجهه كما مر وسلتا بطلان اتفاقا الحسن وجهه الحسن وجهه محتر
 المعول فيها كما تقدم وبالمجموع ثمان عشرة سئلة ولست ان تحلل استنباح الثلاث
 البتة في السعة بعلة واحدة بقول لما استكن صبر المستحسن في صفة السبب لما ذكرنا
 من الامر من اني جريها على السبب واستلزامها لصفة له في نفسه فعدارت مئة السبب
 لصفة المستحسن صار السبب كالف في مجيئه بعد الفاعل اي الصبر المستحسن فنصبت
 شيئا بالمنعول في نحو الضارب زيد بزيادة الاضافة لذل المانع من الاضافة الى السبب
 في المانع منها انما كان رفعه كما زنا فلما استقر ضمن السبب في الصفة استتبع
 شيئا في السبب ايضا لانه انما يحتاج الى السبب ليتبين كونه سببا واضمار
 الصبر والى السبب لانك ما صرح فيها الا لالة صفة سببه على صفة نفسه كما تقدم
 فاعني الصبر في الصفة عن الصبر في السبب فلو اني فيه كان قبحا وليس يجوز زيد ضارب
 غلامه كذا لان الصبر في ضارب ليس لالة صفة سببه على صفة نفسه وانظر هـ
 التميز في الحسن وجهه محتر المعول الى عدم حضور التحقير في الاضافة اللفظية
 فينتا كذا امتناعه وقال الكوفيين بل هو على التميز في الجمع وقال
 هذا عند البصريين وقال الكوفيين بل هو على التميز في الجمع وقال
 بعض النحاة على التشبيه بالمنعول في الجمع والاولى التفصيل في ما كان فيه صبر واحدة
 احسن وما فيه صبران حسن قد ذكرنا ما عليه قول ومن رغب في ما فلا يصير بها لما
 كان معرفة الحسن والاحسن والبيح عنده مبنية على الصبر من هـ فاعني
 يبين بها الصبر والصبران والتجوز عن الصبر فقال الصبر اما ان يحل على الصفة
 او ان معولها فان كان في المعول فهو ظاهر لبروز وجهه او الوجه منه وان كان في الصفة
 فان اذ السرفع طاهرا فنوش لتاثير الصبر ويبنى ويجمع لتشبيه وجهه فان رغب
 في معرفة كاشف يوش لتاثير الفاعل ويغرد عنه انزاده وتشبيه وجهه كما ذكرنا في
 باب التعت ثمة ان حكم المعول اذا كان معر فابا اللام حكمه مضافا الى
 المعرف بها او الى المضاف اليه مالم يمتنع بلوغه بمررت رجل حسن الوجه وحسن وجهه
 الغلام وحسن وجهه ابى الغلام وكذا الورد وكذا حكم المعول المضاف الى الصبر

على ان صاحب الفعل مفضل على غيره مطلقا فان في ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يجوز من
التفضيل من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن من عمرو او وقتد
كقول علي كرم الله وجهه لعل صور يومنا من شعبان احب لي من ان افطر يوما من رمضان
يحبوت عند الخائف قد دره كرم الله وجهه محبوبا اليه ايضا ثم فضل يوم شعبان
عليه فكانه قال فبت انه محبوب عندى ايضا ليس صور يوم من شعبان احب منه
وقال كرم الله وجهه المصرايد لي منهم خير منهم اي في اعتقادهم في ان فيه خيرا
وايد لهم لي شيئا من اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن منه كرم الله وجهه شر او مثله
قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كما فهموا الاختار او سويحت النار احب كذا
النار ويقال في التكم انت كالم من الحار فكانت قلت ان امك ان يكون الحار لم توات
مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التثنية منها في شي معلوم
استقار عن الحار واما نحو قوله انا اكر من الشهر وانت اعظم منه من ان تقول لعل
المقصود تفصيل التكم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بهما من الشعر
والقول واصل التفضيل مفيد هذا الفاضل من المفضول دة زنة عنه فمن في مثله
ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قوله احب من زيد وايضا ت من تعلقت بافضل
المستعمل بمعنى تجاوزا وبان لا تفصيل في قولك انت احب اعز من ان اضربك اي يا ابن
من ان اضربك من فرط غرابة على التمايز ذلك لان من الله بليدة متعلق بافضل التفضيل
متعلق بافضل التفضيل بقرين من هذا المعنى لا ترى انك اذا قلت زيد افضل من
عمرو فعاد متجاوزا في الفضل عن مرتبة من فيضه في كالتفضيلية الا في معنى
التفضيل بغيره قول علي كرم الله وجهه علي بما تقدم من قول البلاد بجملة والنقص
في بيان اصدق وان من ان كذا بك او كذا ك ان في تجاوزا من فرط صفة في
من الكذب ويجب ان يكون من التفضيلية فافضل لانها من تمام معناه بل هو له قال
وقال انا ابن العز من جوح ساعة الى الشوق من رطل يمان فستهم
وقد تفصيل فيها الموقوعا نحو قولك هي احسن وان شئت من الحسن وقد تقدم
عليه في الشعر كقولك

واسقتر الى انقرا وهي من عقاب لوج الحوا على سقري
وبل لمر ذلك ان كان المفضول اسما مستقرا نحو من اعلم بكذا ومضافا اليه
نحو من علام ايم اكر ما انت قوال فاذا اوصف له معان احدها وهو الاكثر
ان يصفه بالرا او على من اصفه الله اقول انما كان هذا الاكثر لان وضع
افضل لتفضيل الشي على غيره فالاول ذكر المفضول وليس قوله على من اصفه الله
مرفوعا ولا مفضل على من غيره من جملة ما اضيف اليه وليس مضافا اليه
ايه وليت بذلك وهو من تلك الجملة في المرفوع لتفضيل الشي على نفسه وقول المصنف
في نوع هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قوله زيد افضل الناس لغيره
التفضيل عليه معهم بل هناك الشبهة لغرض التشريك معهم في اصل التفضيل ليس شي

لان

وقد تفصيل في الشعر

لانه لا يحتاج لمفضول هذا الغرض الى واسطة لان لفظ افضل يكفي في هذا الغرض الى واسطة
لان لفظ افضل يكفي في هذا الغرض لما ذكر المصنف بعد هذا وهو قوله لا ضل محتات
ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة في شئ ثبوت اصله ولا يحصل الغرض الا بعد
الاصل فقوله لفظ افضل يدل على اضافة صفة باصل الفصل فلا يحتاج لاجله الى
شي اخر والا في تحليل دخوله في جملة المضاف اليه ما ترقى باب الاضافة فليرجع
اليه وقوله بعد هذا في الشرح ان لا فعل جنتين الى اخر الكلام قد مضى الكلام في
في باب الحال **قوله** الثاني ان يتعد زيادة مطلقة اي بقصد تفضيله
على ما سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما يضيفه الى شي لمجرد تخصيص
والغرض كما يضيف سائر الصفات نحو مضارع مصر وحسن القوم مما لا تفصيل فيه فلا يفتقر
كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو احدم كقولك بليت
صلى الله عليه وسلم افضل قرين اي افضل الناس من بين قرين وان تضيفه الى جماعة
من جنسه ليس دافعا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة
يوسف بدليل انك لو شئت ان يضاف يوسف الى يوسف لرجح جديده لك عدة فيهم بل يدخل لو
قلت احسن الاخوة او احسن يوسف وان يضيفه الى غير جماعة نحو لان اعلم بغداد
اي اعلم من سواه وهو محتمل جدا لانها منشاؤه او مسكنه وان قدرت المضاف
اي اعلم اهل بغداد فهو من ان الجماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله **وهو في الاول**
الافراد الى اخره يعني اول معنى المضاف اقول اعلم ان الاصل في افضل
التفضيل ان يدكر مفعلا يضيفه وضعه وهو من التفضيلية لانه يصوغه على هذه
الصيغة المفيدة لهذا المعنى فيجئ الى المفعول من الابتدائية كما ذكرنا فافضل
التفضيل يستمر عما يشارك في هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسمر
كما فكل في بده النظر من التفضيلية فصارت كأنها من تمام الكلمة فلهذا لا يفضل
بينهما الا بمفعول افضل وذلك ايضا قليل فماد ارفعه من لا يطابق به صاحبه تثنية
وجمعا وتانيثا بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكور خوزيد او لويان او الزيد
او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو شئ وجمع وانث كان كثنية
الاسم وجمعه وتانيث قبل كماله فاذا اضعفه واردت تفضيل صاحبه على من سواه
من اجزاء المضاف اليه كان كافضل المضاف لمن في لوزومه صفة واحدة وذلك
لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعد مجرورا ولا سيما ان افضل المصاحب
لمن مضارع المضاف كما تثنى في باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى
الا من حيث ان المجرور يبين مفضول لجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه
مفضوله الا صاحب افضل الداخل فيه معناه لافرق بينهما لفظا الا ذكر من في الجملة
دون الاخر فجاز اجزا المضاف بهذا المعنى مجرى الصاحب من المشابهة التي ذكرت
وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من المضافة من التصرف
وقال بن الدهان وبين السراج ومن بعدش يحجز المضاف بهذا المعنى

المفاعله

Sept 13

265

توکل و التوکل و التوکل علی اللہ
والتوکل و التوکل و التوکل علی اللہ
والتوکل و التوکل و التوکل علی اللہ
والتوکل و التوکل و التوکل علی اللہ

قطعا كانه وقع ونفى ثم هو مجرعه عنده يصرف اليه اذا كان متبعا بلا ازاو ان جواب
القسو نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا يلزم تركيز الالف لزم في الماضي الباقي على معناه
قال والله لا عدت بكم بعد هاستند
وينقلب ايضا اليه بدخول ان الشرطية وما يتضمن معناها وب دخول ما النائية
عن الظرف المضاف نحو ما ذكر شارح ومما دامت السموات لقضها معنى ان اي ان اوت
قليل او كثير او في سبقي بها على الماضي كقوله وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم
ويحتمل الماضي والاستقبال بعد تنوين التسوية نحو سوا على ائت ام وعدت ولعد
كلما وحشها لان في الثلاثة راجحة الشرط وكذا بعد حرف التحضيض اذ يحتمل العاين
والنفي كايحي في باب وكذا اذا كان صلة للموصول عام هو مستاء اوصفة لمنكره
عامة كذا نحو الذي اتاني فله درهم او كل رجل اتاني فله درهم لان فيها راجحة
الشرط كما ذكرنا في باب **قوله بنى على الفتح** اقول اما بناؤه فعلى
الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلما شابهته الاسم بوقوعه
موقعه نحو مررت برجل ضرب اى ضارب فالمضارع لما شابه المشاهدة التامة استحق
الاعراب وهو بمشا هتته شايحة ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه
موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل وتحص بالفتح ليقول فعل لفظا اذ لا يجد
فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بد لانه على الصدر والزمان ويطلبه
المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فاما انقل به ضمير مرفوع متحرك سكن اخر كراهية
اربع متحركات فيما هو كالقلم الواحدة وانما كان الضمير لا يفتح المتصل **قوله**
الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات ولا سيما اذا كان
فاعلا وهو لا يجمعون في كلمة واحدة من اربع متحركات على الواو ولهذا قالوا اصل
هذبيذ وعلبط هذا بدا وعلبط **قوله** الضمير المرفوع احراز من المنصوب
نحو ضربك وضربنا فانه لا يسكن **قوله** المتحرك احراز من المرفوع الساكن نحو ضربنا
فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا انقل به الواو انضم اخره
لمجانسة الواو **قوله** المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايث لوقوعه
مشتركا وتخصيصه بالسين فالمتع المتكلم مفرقا او بالنون له مع غير ما التمام
للمخاطب والمؤنث والمؤنث غيبة والياء للعايب غيرهما وحرف المضارعة
مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يفتد من الفعل غيرة اذا لم يتصل به
نون توكيد ولا نون جمع **قوله** اقول **قوله** ما اشبه الاسم اي الفعل
الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع بمشاهدة الاسم لانه لم يسر
نضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشاهدة مشتقة من الضرع
كان كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا يقال **قوله** تضارع
التضالان اذا اخذ كل واحد منهما لجملة من الضرع وتقالا وقت الرضاع **قوله**
باحد حروف نايث ليس بيانا لوجود المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا

تخصیص

وخصيصة السين والباء هما اللسيتية اذ لا يبدآن هذه الحروف على اقلب
الماضي مع تغيير بعض حركاته سبب يحصل بينهما شاذة المضارع للاسما
وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكرنا فاما البناء فيه كان ذلك بسبب زيادة كقارون
في الثوة **ق** باحد حروف ثابت يخرج الماضي اوقوعه مشتركين لوجه
شاذة المضارع لطلاق الاسم ولما مشا بسببه لاسم الفاعل خاصة بالموارنة
وصلاحيته للحال والاستقبال فذلك على علمه كما تقدم **ق** لوقوعه
مشتركا قال بعضهم هو حقيقة في الحال مجازي في الاستقبال وهو اقرب لانت
اذ اخلاص القرابين لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة
وهذا اشارة الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة
كما اخبره وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجازي في الحال لئلا الحال
اختلف لثقله فقل الحكما ان الحال ليس بزمان وهو جوهري هو اصل
بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التصفين تثنيا وليس يثنى في الحال
عند الحاجة غير الان المختلف في كنه زمانا بل هو ما على محضتي الان من الزمان مع
الآن سواء كان ايضا زمانا الحد المشترك بين الزمانين ومن شعره قول ان
يصل في قولك زيد يصلي لمع ان يثنى افعال صلاته ماض وبضهايات
فجعلوا الصلاة الواقعة في الايام الكثيرة المتتالية واقعة في الحال
وقيل في المضارع يشبه الاسم بدخول لام لا بدخول اذ لا يبدل
كما تقول ان زيد يلحق لا يقال ان زيد يلحق لان اللام الدخلة في جران
ان يدخل في مبتدأ مشرقة عن الامة الدخول ان في هذا فعل على الاسم
على ما اشبه الاسم مراعاة لاصلا وهو المبتدأ وما قرره ان زيد في الدار
فليشبه الحرف مقام حاصل كما ينبغي في **ب** ان يثبت الحرف في
لام لا يبدل الدخلة على المضارع بحقيقة له بالحال كما ان السين حكمت
بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها انما الشاذة بل كالسين في التخصيص فذلك
لا يجوز ان لا زيد السوف يخرج للتناقض واليه يربون يجوزون ذلك لان
اللام عندهم باقية على اعادة التأكيد فذلك كانت تبيده لما دخلت على المبتدأ
قول **ل** لوقوعه مشتركين **ل** في التثنية **ل** بالسين **ل** في قول
يكون منها نحو رجل شعره يفتن بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع
بهم لصلاحيته للحال والاستقبال مشرقة يفتن باحدا بالسين وفصل
المضارع مغرب الشاذة المدكور عند البعض من الاجل قراره المعاني
المختلفة عليه فاني الاسم **ل** الكويعون اعوب المضارع بالاصالة للشاذة
وذلك لانه قد توارده ايضا عليه المعاني المختلفة بسبب اشراك الحروف الدخلة
عليه فحتاج الى اعرابه الميثية في ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع تحا
لثبته في ذلك كقولك لا يفتن دفعه بخلص يكون لا للنفى دون كثنى

وخرمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تأكل السمك وتثرب اللبن فنصب بشرط
 دليل على كون الواو للصرف وخرمه على كونها للعطف ونحو قولك ما بالسمك حاجة فيظلمك
 نصب بظلم دليل على كون الواو للصرف الفاعل للعطف بسببية ورضة على كونها
 للعطف ونحو نصب خرمة دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لامر في الامر
 المحذور وينبغي المعنى بظلم واحد من الاعرابيات المذكورة ثم طرد الحكم في ما لا يتيسر
 فيه معنى معنى نحو يضرب زيد ولن يضرب ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم
 فيما لم يتيسر فيه الفاعل والمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان الموضع المتبينة
 في الاسم او في الفعل اكثر من غير المتبينة او اقل او مساوية لها فانها قد يطرد
 في الاكثر الحكم الذي ثبتت عليه في الاقل كخضم الواو في تعذر ونفد وانعقد
 لخضمها في يحد وكذا اخذوا المخرج في تكرم ويكرم ويكرم كخضمها في كرم
قوله فالنمق للمكمل مفردا تبين المعاني حروف المضارعة ليعلم انها لا تكون المضارعة
 الا باعتبار معانيها والاف في اول اكرمات ايضا ثم لم يثبت للمتكلم لشوقها
 مع الغائب والمخاطب فلا يكون الفعل بسببها مضيا كما لا يتم للمتكلم وحده
 مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غير سواء كانا كرين او مؤنثين او
 مختلفين وكذا يصلح الجمع بالاعتبارات الثلاث ويؤيد الواحد المعظم ايضا بفعل
 وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدم المعظم كالجماعة ولما روي للواحد الغائب
 والمخاطب المظلمين كقولوا وفعلتم في الكلام التثنية المعتد به وانما هو من
 استعمال المولدين **قوله** والتا للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مذكرا كان او مؤنثا
 او مجموعا والمؤنث الغائب والمؤنثين ايضا **قوله** واليا للغائب عندهما
 اي غير المؤنث والمؤنثين فيكون للاربعة الواحد المذكور ومثناه ومجموعه وجمع
 المؤنث **قوله** وحرف المضارعة مضموم في الرباعي سواء كان حروفه اصلية
 كيدجرج او فيه زائد ككرم واسله تياكرم ويقطع ويقابل واصل الانفعال
 ثلاثي ورباعي تحت حرف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لحقه هو الاصل
 فكان بالثلاثي الاصل اولي اولا في الرباعي اقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم
 وتركوا الكسر لان الياء من حروف المضارعة الا الياء لغة غير المجازيين اذا كان
 الماضي مكسورا العين كما يجي في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كانت بعد هذا
 ياء اخرى فلما اضممت الي الرباعي الاصل حروفه حمل عليه الرباعي المزيد كتناعل
 وتقل وتقل وتقل وتقل وتقل وتقل وتقل وتقل وتقل وتقل وتقل وتقل وتقل
 واسطاع يشطع فتدبني زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجي في التصريف
قوله ولا يجزئ من الفعل غير وقد تقدم علمه **قوله** اذا لم
ينصل به نون توكيد اقوال اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نونا
 التوكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركية مع النون ولا اعراب في الوسط
 واقام النون حرف ولا حظ له في الاعراب فبقي الجزان مبنيين فان قيل

لما اقبلت اعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسر الموحث بالتاء على التثنية كذا
 او صلا اعراب مع هذا الاستعراج على ما قبل النون كما اعرب الاسر مع امتزاجه بالضم
 على ما قبلها قلت اما لان الاسر اصل في الاعراب والفعل فترغ عليه فزوي
 اعراب الاسر بقدر ما يمكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الانفعال
 فتخرج جانب التعلية وضخت مشابهة الاسر وهذا على مذهب البصريين واما
 البنية اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور على اعراب الاسر واكثر الافعال
 مبنيية فزعموا ان التثنية في سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان المعرب
 داعيا اخر الى ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا الاسر على ما قبل النون
 فخرج بذلك الداعي بوجوب البناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون الموحث
 بالبناء كالمجتهل للفرق بين المفعول المذكور والمفعول الواحد الموحث ففعلوا في
 الاول والثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسر
 الاعراب لم ينفوه من كبا مع التثنية بنا الفعل مع النون وايضا لم يكن التثنية
 معه استعراج قوي الا في السكون في سقوطه في الوقت وفي الاضافة ومع اللام
 في بعض الاعراب لم يعربوا على التثنية كما اعربوا على التثنية وقال
 بعضهم جميع ما اتصل به النون من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسر مع النون
 معرب لانهما اشتغال حرف الاعراب بالبناء فبقي اعراب الكلمة لاجل
 الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المصنف وقال
 بعضهم المضارع مع النون مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل
 تفر ان او الواو نحو هل ترضون او التاء نحو هل ترضين لان الضمير البارزة تقع
 التركيب لصلها بينهما والمذكوف المتساكين في حكم الثابت فتخوتن فيمكن
 ونصرتن كقنن ونصرتن فاستند الى احد الحروف الثلاثة معرب
 مقدرا لاعراب اشتغال بحركة الفرق فان قيل هل قام اكرات معربة
 فلم يعربوا النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون ونصرتين
 لما اشتغل بمحل الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للمذكوف التي هي
 ضمير قلت كراهية لاجتماع النونات وانما لم يندر الاعراب عند هذا ولا على
 نون التوكيد كما دل على في الشب وقام الثابت كسقا بفتح التثنية والاعراب
 قبل التثنية لا عليها ولتساويهما قلب الفاني نحو اضطعا **قوله**
لا يجمع اضطر اقوال فاعلم ان الفعل مبني للحاقه
 في السبب ان يجمع بين شابه ضربين يعني انه لما سكن الحرف وان اسر
 بفتح فقيه اربع متكررات جملا على ضربين جازيناه ايضا جملا عليه واذ ايجاز ذلك
 لتسوية الفعل بالاسر واخرجه من اصله من التثنية فالاول في الفعل المشابهة
 للفعل ان يندر الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بناءه وهو الزام
 لاجل الاعراب الاسكان لمشاكلة نحو ضربين وقال بعضهم هو معرب لضعف

كقوله ان هالكة كل من يفتني ويقتل او الفعلية الشريعية بخلافه اذا سقم وان لو
استقاموا لم يحتاجوا الى فرق اخر اذ المصدرية تلزم الفعلية المؤولة معها
بالمصدر فلا يحتمل ان تدخل في الاستة ولا الشريعية وان دخلت على الفعلية الصرفة
فان كان ذلك الفعل غير متصرف لقوله تعالى امر لو يكتفى اي لم يعلم الى قوله
وان ليس للانسان وتولاه او لم ينظر او اي يتفكر الى قوله وان عسى ان يكون قد
اقررت لم يحتاجوا ايضا الى فرق اخر لان المصدرية لا تدخل على الافعال
بل الشريعية لانها تكون مع الفعل بعد ما يتاويل المصدر ولا مصدر غير المتصرف وان
كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان يفصل المحففة من الفعل اما بالشين نحو علم
ان سيكون او سوف يكون او قد يكون ليعلم ان قدما المظهر او حرف نفى نحو علمت ان لم
يقسم وان يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان المصدرية لا يفصل بينهما
بين ما يوشى فيها المتصرف ولا لا يفصل بين ما يوشى المصدرية والفعل كما يجب
بل قد يفصل لابين المصدرية والفعل لانها لا تكون دوراتها في الكلام يدخل في موضع
لا يفصلها الخواتم نحو جيت بالمال اذا اتقى وقرع لا بعد المحففة فان كانت
المحففة بعد فعل العلم لم يلتبس بالمصدرية لما قد مرنا ان المصدرية لا تتبع بعد
فعل العلم وان كان بعد فعل الظن جاز ان يكون محففة بمصدرية كان قوله
يقال وحسبوا ان لا تكون فتنة فتري بالمرء والنسب فالمرء على ان الحسان طاقا كانت
تلا الناس عينها الا في مثل قفرا الموضع وتسل الحاجة هذه الحروف التي تصدق ان
المحففة حروف التعريف لانها كما تعوض من احدى حروف ان جاز ان يؤول الظن
بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعد المحففة وذلك كغيره وكذلك قد ثبت
لحروف او التعاضل والحق بالمستقيم فيقع بعدها ايضا المحففة كقوله
فلا تدعني بالسلامة فاستحي انك اذا ما كنت ان لا افوتها
وجوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن بما اذا يقال علمت ان يخرج زيد بالنسب
اي ظننت وجوز الآخرون الانباءى وقرع المصدرية بعد علم فعل علم غير موقوف
فيجوز ان يكون قوله
فلا ارا في ان شك الله ما له وائل هو خوردا وسند مفاخرة
من هذا يجوز ان يكون محففة من غير تعويض كما هي المبررة من العادة علمت
ان يخرج بالمرء بعد عرض وذلك شاذ لقوله ان ان التزليت بعد العلم ولا ما يور
فعلها ولا ما يورى معنى القول ولا بعد الظن ومن مصدرية لا غير ما كانت بعد
فعل التزيت المحففة وظهرت وورثت واروت او فعل في قوله تعالى ان
يكون لهم ان يعلم فاستحي ان قلت وما كان جواب قوله الا ان قالوا ان لا بعد
فعل كقوله فقال لولا ان كتب الله وان تقوى خير من ان تقعد وقيل حتى المصدرية
ولا ينصب المصدر القول
ان تقوا ان على اسمها وحجها من السلام وان لا تقوا ان تقوا

علم
كثرة

هذا
جوز
ان
يكون
قوله
فلا
اذا
ما
كنت
ان
لا
افوتها

وفي حرف مجاهد لمن اراد ان يتم الرضا على ما للمحل على ما المصدرية او على
المحففة والتي بعد الظن ان كانت بعدها غير لامن حروف العوض مخففة لا غير وكذا
ان كانت بعدها لا دخله من غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها
لا دخله على الفعل احتملت المحففة والمصدرية **قوله** والتي بعد العلم مخففة لا غير
وكذا التي بعد ما يورى معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول لتحقق ونظرت وانكثت
وظهر وان كان فيه معنى القول كما قد وثق واوحى ونادى فان فيها معنى اعلم
وقالت معاً فنقول ان وليها فعل غير متصرف كناديته ان ليس عندنا شي فهي مفسرة
او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مصدرية
وان تكون مفسرة ولا يحتمل المحففة لعدم العوض وذلك كقوله تعالى فدى ان بورك
من في النار بمعنى اي بورك او بمعنى بالمباركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة
لا غير وكذا في نحو امرته ان قسم وذلك لان صلة المحففة كما لا يكون امرا ولا نصفا
ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذلك صلة المصدرية على الاصح كما يجب في
الحروف المشبهة بالفعل **وبل** اذ سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون
معنى امرته ان قسم اي بان قسم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت لظفر
الاما امرته ان اعبدا الله يجوز ان يكون مصدرية فيكون بدل من ما او من الهاء
في سب او خبر المبتدأ محذوف اي هو ان اعبدا الله وان يكون مفسرة وفي **حكمة**
نحو ناديته ان ياريد قسم لان الفصل بالنداء كالفصل كان الفعل اول ان واذا
وليت ما فيه القول وليها فعل متصرف مصدر بلا جار نحوها مخففة ومفسرة ومصدرية
نحو امرته ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان تكون للنفي لان المحففة
لا تدخل على الطلبية وان كانت مفسرة جاز كون لا للنفي او للنهي فيرفع الفعل
او يجره وان كانت مصدرية انتصب الفعل اي امرته بان لا تفعل ولا يجوز
ان يكون لا نصفا فيجرم الفعل الاعداى على فان وليت ما فيه معنى القول
ووليها فعل متصرف مصدر غير لامن حروف العوض نحو اوحى اليك ان ستفعل
مخففة او مفسرة وكذا قوله ونادينا ان يا ابراهيم قد صدقت الرويلاء ان
الفصل بالنداء كالفصل وان وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفصل الصرف بل وليها
اسمية نحو ناديته ان زيدا في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية
لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليتها الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب
ان اذا سمعتم وقوله قل اوحى الى قوله وان لو استقاموا واحاذا الاخشى ان
تنصب ان الزائدة **وحجوز** الكوفيين كون ان شرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا
في قولك اما انت منطلقا انطلقت وقا لوانى قوله تعالى ولا يجتر متكم شأن قوم
ان صدوكم ان الفتح المخرج وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون وجوز
بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان النافية ولا ينقدرون على ان الموصولة معكوك
معولها كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله

دون القالبية دون العطف ان بعد ما لينتفي من المضارع الحالية الماضية
للقاد من السببية ومشكلة ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وبألف معنى الا او الى
نصب الفعل بعدها لان النصب ما تر النواصب اي ان المصدرية اولي فتكون بمعنى
المصدرية مشعرا يكون الواو معنى مع التي لا تدخل الاعلى الاسماء ويكون او بمعنى الا او الى
التي هي حقها الدخول على الاسماء واذا جاز لك اخبارك بعد الحروف التي هي القاد والواو
واو ومعنى في الا جاز اخبارها بعد الاسماء وانما الواو مجزاة فاعلم ان بعد اذن
لاستشعارهم للتلفظ بها بعد ما هو كذا الفعلين اذن والمنصوب بعد
لان المفتض انصبه لما كان قد انشبه على ان اذن الجواز اذن لاقتضائه
النصب كانه عامل النصب كما ان السببية وواو الجوزة صار تارة عاملا
في الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل بغير القاد والواو واذن
كنواصب الفعل التي لا يفصل بينهما وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما خلافا
اخراتها جاز ان يفصل بينهما وبين الفعل باحد ثلاثة اشياء دون القاد والواو القسم
نحو اذن والله اكرمك والذات اذن اذن اكرمك والذات اذن اكرمك والذات اذن اكرمك
اكرمك وذلك كقولهم قد قرر هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينها وبين منصوب
بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك فيمكن الامر والاذن اذن اكرمك والذات اذن اكرمك
لان الظرف والحال اذ يكونان محمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يفتقد على الموصول
ما في خبر صلة بخلاف القسم والذات والذات والذات والذات والذات والذات والذات والذات
اذن بل يتصور ان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنبيه على معنى الشرط
في اذن والشرط هو تقيده القدر فلا انفسا كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية
من شرط قول الله ان اتيته لا اتيته فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى
الشرط لم يبرأ ذلك نصب الفعل بعد مقتضى ما تقدم من شروط وجوب نصب
الفعل الاصح بعد اذن ثلاثة اشياء بقدره وذلك اذا كان جوابا وان تليبه
الفعل غير منصوب بل بغير القسم والذات والذات وان لا يكون الفعل حاكما
واما اذا قصد ان يوجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى
واذن لا يلبثون خلقك وقولك فاتيته فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك
نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقرة مستقلة عن حيث كون اذن في اول جملة
مستقلة هو مستقر في خبر نصب الفعل بعدة ومن حيث كون ما بعد العاطف
من تمام ما قبله نصب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط ارتفاع
الفعل بعد العاطف اكثر من هذا المقتضى اذ لا يلبث الا في الشاكلة لا يفتقد
في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر متداخر في خبره
وجوابا فعني اذن اكرمك اذن اكرمك جاز ان اكرمك جاز ان اكرمك جاز ان اكرمك
خبر المتبدا لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي هي في خبرها فتشبه ان الفعل بالاشارة
ايضا فيدعى بالابتداء حق الظهور في الخبر وكان كانه اجزى من الفعل والذات

القول

القول في المنصوب بعد القاد على ما سيجي واما تنوع المعيدى من ان متروكة
فشاء وانما جعل على ادعاء ان اذن زمانية بخذوفة الجملة المضاف اليها ظهور
معنى الزمان فيها في جميع احتمالاتها كما في اذن غانه معنى ان حيثي اذن اكرمك
في وقت المجي اكرمك وكذا الوزر تنى اذن اكرمك ولا سيما في قوله تعالى فعلتها
اذن وانما من الضالين وقوله اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متحضرة للزمان ولا
شرطية فيها وقلب فونها في الوقت الفاتر جاز باب اسميتها ونقل عن المازني انه
كان لا يرى الوقت عليها بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين وقال
الفر اذ اعملتها فاعلمتها بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين وقال
اذا عملتها فاعلمتها بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين وقال
والشدة والدعاء يقوى كونها حرفا ناصبة بنفسها كان وان لا يفصل بين الحرف
ومعوله بما ليس من معوله واما قولهم في الشرط ان زيد يضرب فهو منصوب
البحريين بفعل مقدّر كما يجي بعد واما قولهم فان نجحنا اخاك نصاب القلب
فلقوة شبه ان بالفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة
بنفسها قال سيبويه ويروى عن الخليل انها ان انتصاب الفعل بان مقدّر
اوضحته سيبويه بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديره في نحو زيد اذن اكرمك كما جاز
في اذن اكرمك زيدا اذ المعنى لا يتغير ويكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا فقال
بعض الكوفيين انه استمرنون ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذ ان
فركا كما قال في ان اصله لا ان ووجهه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ
فلم يزل الفعل بعدها وجاز ان يلبها الحال وانما قلنا قبل ان النص
مع حصول الشرايط اقصى لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمران ان ناسبا
من العرب يقولون اذن افضل ذلك في الجواب بالرفع فاجرت يونس بذلك فقال
لا يتعذر ذلك ولم يكن يروى غير ما سمع هذا الكلام سيبويه قول اذ الربيع ما بعد هائل
ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون
ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك والى اذن اكرمك وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها
قال لا جعلني فهم شطيرا ان اذن اهلك او اطيعا
ثواب ان الجز هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدره كما تقول زيد ان يقوم
قال لا بد لي من ان يكون خزان محروفا اي ان اذن او لا احتمل شرعا واما
اذن اهلك قال الوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا الموضع الثاني ان يكون خبرا للشرط
الذي قبل اذن نحو ان تاتي اذن اكرمك وقول الشاعر
ازجر حمارك ولا ترغ برضتنا اذن شررت وقد العزم مكر وب
يجوز على مذهب الكسائي ان يكون لا ترغ مجزوما يكون لا فيه للنهي لانه جواب الامر
ورده مجزوما لا منصوبا بكونه جوابا للنهي كما هو مذهب من يخوفك لا تكفر تدخل النار اي
تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا ترغ ان ترغ شررت وعزم عزم ترغ من صوب واذن منقطع عما قبله

لها ان

ناصية بنفسها وقال انظر الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف
 بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى مخالفته في الاعراب كما انتصب الاسم لما خالف بعد
 الواو ما قبله في المفعول معه وانما حصل التخالف بينهما لا طرأ على الفاعل مع السببية وعلى
 الواو مع الجمعية وعلى او معنى النهاية او الاستفاد قوله لا تاكل السمك وتشرى اللبن انتصب
 على الصرف بمعنى قوله نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظروف في نحو زيد
 عندك لانه خالف المعتاد والخبر اذا لا يطلع على زيد انه عندك كما اطلق في زيد قائم ان زيد
 هو القائم والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امر معنويا ناصيا كما ان الاستدعاء معنوية
 رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لم يجز المعطوف في نحو مرت زيد لكن عمرو وجاء في زيد
 لا عمرو ولا يرد على الجرمي الاعراض بوجوب اختصاص العامل احد القائلين لانه يقول
 ان هذه الحروف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع واما نحو قوله تعالى فانشر
 فيه سواء قليل وهو من باب وضع الالوية مقام الفعلية كما في قوله لو تغير الماحل في شرق
 وقوله فهي نفس ليلي شفيها ويرجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين
 قالوا حتى حرف جر فلا دخل الاعلى اسرها او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان
 اوكى او ياولا يصح تقديرهما ولو لا انها لا ينتصبان ظاهرين فكيف ينتصبان مقدرين
 مع ان لولا حتى مصدرية لا بعد فعل التثنية كما يجي ولا يصح تقديره لان كي لا يستعمل
 الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لكي اقوم او بمعنى اللام على قد جات بمعنى ان
 من غير سببية بعد فعل الارادة في نحو قول اني ذوب بزيدين كما تصديتي وخالفوا
 وهل جمع التثنيان وحل في عهد كما جات اللام المنصوب بعدها الفعل غير السببية
 بعد الارادة كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب وبعد فعل الامر كقوله تعالى وارث
 لا عدل بيكم تكون اللام زائدة كما في ردكم اي ردكم واذا كان في معنى السببية لم يصح
 تقديرها نحو اسير حتى تغيب الشمس فلم يبق الا ان التي في او الباب لانه ثبت تقديرها
 ايضا في غير هذا الباب نحو وتقر عيني واحضر الوعى وحمل المشكوك فيه على ما ثبت
اول قول وحتى اذا كان مستقلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها يعني ليس على ان
 تكون الدخول وقت التكلم فهذا الكلام مستقلا متوقفا على الشوط ان يكون مضمون الفعل
 الواقع بعد حتى مستقلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كما دخل بالنظر الى السير
 فان الدخول كان عند السير متوقفا لا رتب يجوز نصب سواء كان الدخول وقت
 الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الثلاثة الالوية وذلك بان حصل
 متلك السير اما الدخول حتى بمعنى كي او الدخول حتى بمعنى الى وعرض مانع من حصول
 حصول الدخول فلا يكون الدخول ماضيا وحالا ولا مستقبلا **وقوله** اذا كان مستقلا
 بالنظر الى ما قبله لا يصح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رده
 لان حتى التي تقع بعدها المضارع مرفوعة كان او منصوبة لا يجوز ان يكون اما معنى الى او
 بمعنى كي ولا الوجهين لابد ان يكون ما بعدها مستقلا بالنظر الى ما قبلها لان المستقبلي
 لابد ان يكون...

بالنظر

بالتحليل

بالنظر الى ما قبلها جوازا عن اعتراض يورد قد يرد ان يقال انك اذا جازت في نحو سرت حتى
 ادخلها بالنصب ان يكون الرضا ماضيا او حالا عند الاخبار كما يجوز ان يكون مستقلا فكيف انتصب
 الفعل باله التي هي علامة الاستفاد ان يجوز انتصاب عنه بان الفعل مستقلا بالنظر
 الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم في اجازة انتصابه بان مشر اذا ادنا ان سير حتى
 مسر فمع المضارع بعد ها ومن نصب فتناداك الى قصد التكلم فان قصد الحكم حصول
 قصد الفعل الذي بعده حتى امان حال الاخبار اذ في الزمن المتقدم على الاخبار على سبيل
 حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بنا الكلام المتقدم على اليقين نحو
 انما زيد اسار حتى يدخلها او اعلم اسار حتى يدخلها او على الظن نحو ظن عبد اسار
 حتى يدخلها وادى انه سار في يد دخلها او بعفت الظلم حتى يدخلها حتى يدخلها
 انما اطلق وانما حتى يدخلها بلعني ولا ادري وذلك انك قد حكمت بحصول المضي على سبيل الثالث
 والظن لا يحكم حصوله على سبيل اليقين في شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث
 يمكن ان يعود حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعده حتى سواء التعليل يكون الاول
 مضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو راى من العمار الاول شيئا حتى استطاع
 ان يركب العامش يصل هذا يجب ان يكون ما قبل حتى مجزا حصول ما بعده فلا يجوز ما سرت
 حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى ادخلها لان السبب منتف في الاول ويجز بحكمه ثبوته لا يعلم
 ولا الاشك ان الثاني فكيف يمكن ذلك كما حكى حصول مستبعد وقالوا لا يصح نحو ما سرت
 حتى ادخلها فاعلا لان ما كرا بالسير غير مستقيم عنه وانما الاستفاد من المسار لا من السير
 رادنا قلت قلما سرت حتى ادخلها فاعلا بل ما سرت حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير
 قبله جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرايمه في ذلك في اللط بجزء النفي المضارع وهو ان
 اردت بعد ذلك التاكيد النفي الصرف وهو الانتفاء كما ذكرنا في باب الاستفاد حيث نصب
 وانما نحو ما سرت او قد سرت اذا سرت بغيره فيجوز الرفع على في لان التحقير كالتحقير انما
 لا يقتضيه على الشيء نحو قوله للرجل ادعى الشجاعة واكرم واعلم انما انت شجاع اي فك هذه
 الحسنة فقط فيجوز الرفع اذن لا في ولا يجوز سرت حتى تعرب الشمس بالرفع لان السير
 لا يكون سبب الغروب ويجوز ما سرت الانوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا لئلا لا يكون
 النفي انتقض بالاعلام في رفع ما بعده حتى وان قصد التكلم ان مضمون ما بعده حتى يحصل
 بعد زمان الاخبار يجب نصب وكذا يجب ان لا يقصد لا حصوله في احد الالوية الثلاثة
 ولا بعد حصوله فيها بل قصد كونه متوقفا مستقبلا وقت الشرع في مضمون الفعل المتقدم
 حصل في احد الالوية الثلاثة او عرض مانع من حصوله ومعنى النصب يجوز ان يكون حتى حتى
 كي ومعنى الى نحو سرت حتى تغيب الشمس متعين بمعنى الاتمهاد نحو علمت حتى ادخل البيت
 متعين بمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما ولا يجوز ان يعلق الشرع على المضمون
 ولا العكس لا مع إعادة حتى نحو سرت حتى ادخلها حتى تغرب الشمس **قال**
 الجوزي **وقوله** انما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صرح الاسم بخلاف ما اذا كان الاتمهاد
 نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخوله في المضارع كما ان في التمهاد لا يدخل من الاتمهاد الا على



عمل ما فيه ما بعد الفاء واسطة او غير واسطة الى المستثنى المثلث بل الى شي في خبر المنفى
نحو ما قام احد الاعداء فاحسن اليه او فأكرمه والضمير لانهما لان المعنى ما قام احد
فاحسن اليه الاعداء على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم
باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصريين الا الاشياء
للعُدوة هناك وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى
النفي اصلا كقولهم

ما ترك منزل لبني تميم والحق بالحجاز فاسترجع
وخو اليمنى ليك عندنا فيكرمك والعرض نحو الامتزوزنا فيكرمك والاستفهام نحو
هل تتركنا فيكرمك وكان الاصل جميع الافعال المنفية **بعد** في السببية الرفع على
انها جملة مستأنفة لان في السببية لا يعطف وجوبا بل يستأنف في الاغلب بعد هذا
الكلام كاد المفاجاة ومعناها ايضا متقاربان وذلك يتبعان في جواب الشرط الا ان اد
المفاجاة ومعناها ايضا متقاربان وذلك يتبعان في جواب الشرط الا ان اد
مختصة بالاسمية وقد بقي ما بعد الفاء السببية على رتبة قليلة كقولهم تعالى ولا يؤذن
لهم فيعتدروك وقولهم

المرسال الرابع الفاء فيطلق **وقولهم**

لم تدر ما جزع عليك فزع
جامع هذا على الاصل ومعنى الرفع فيه كعنى النصب لو نصب وكذا الامنع من ابقا الرفع
فيما بعد واول الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني
فاضربك بالرفع وكذا في قوله تعالى وقال تعالى يقاتلونهم او يسلمون ومعنى
الرفع معنى النصب اي الى ان يسلموا لم يصرفه الى النفي اعتمادا على ظهور المعنى
والاكثر صرف الى النصب بعد الاحرف الثلاثة وانما صرّفوا ما بعد
فالسببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية
لان المضارع المرفوع الاقرب منه مخلصه للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال
كما تقدم من باب المضارع وكان لو ابقوا على رتبة ظاهر في الحال وليسبق الى
الدهش من تقدم والحال ان الفاء لعطف الحال عليها فالصرف الى النصب
فيه في الظاهر على ان الفاء ليس لعطف الجملة على الجملة لان المضارع المرفوع
بلا قرينة المنطوق مرفوع وخلف المضارع للاستقبال اللابح بالجرانته كما في المنطوق
بعد ان كان في شأن دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه للحال فيكون
ما بعد الفاء ان مبتدأ محذوف الخبر وجوبا كما ذكرنا في ان سؤالا في السببية
حت دخولها على الحال وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بقدر مفسد
معطوف على مصدر الفعل للمقدّر رتبة في يجوز اني فأكرمك بتقدير ليكن منك
زيارة فأكرا مني لان في السببية ليست للعطف وجوبا بل قد يكون وقد لا يكون
كما في ما

فأما العطف وجوبا

في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتدروك وقولهم

ان الفاء في السببية لا للعطف والتي هي في السببية ما يوطف لا يعطف بغيره على مورد
بل على لا تدخل الا على الحال وكذا نقول في الفعل المنطوق بعد واول الصرف انهما قد
معنى الجملة فيها انصبوا الفعل بعد ما يكون الصرف مرفوعا من قول الامراء انما ليست
للعطف فهي ان اسما او محال واكثر وجوها على الجملة لا سببية فالمضارع بعد هذا
مبتدأ محذوف الخبر فصح في قوله وقولهم اي قسم وقيل اي باستأني في حال ثبوت قياي
واما بقى مع قياي كما تقدم في الاسماء التي هو مفعول معه فصاحبة الاسماء
الاسماء فنصبوا ما بعد الواو والوجه ان الواو ما طئة المصدر على مصدر ومشتق من
الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قياي وقياي مني او يكون في هذا المنفذ من صومعة
على معنى الجمع كما يمكن ان تقرأ فيهم في الفاء في السببية بل يكون واو العطف الجملة
قليل على كل رجل وصيغته الاولى في تعدد النصوصية وانما شرطوا في ما بعد
فالسببية دون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير رتبة المنعوتين في
واقعة المصاوير حاصلتها يكون كما اشترط الذي ليس متعلق الوقوع ويكون ما بعد
الفاء كما بهاد شرطها ما قبل في الجملة في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل
فالسببية التي هي اكثر استعلاء من الواو في مثل هذا الموضع اعني في التقابل
المضارع بعد هذا وذلك لان السببية الواو للفعل في اسفل العطف وفي صيرف ما بعد
على سبب العطف بقصد السببية في احد جهات الجملة في الاخرى فابينا القصد معنى الجملة
من التقابل الذي هو لازم للسببية في جملة ما كان ما بعد الفاء محذوف
الخبر وجوبا صار القاص ما بعد هذا الشد انما لا يما من الجملة الجزائية بلطالة
الشرطية بخلاف في هذا القالب ما لا يجوز في الجملة الجزائية في ذلك انك تشمل جميع
الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل يعمل فماتك زيد حيث شرط بين اداة الاستفهام
التي هي مثل او الظرف او كيف او لم ومن الفعل المنطوق في قوله تعالى ولا يؤذن
مخرج ومقنا كقولهم مشهور في حكمة فاستقبلك بحسن ولم تأسير لغيره ويجوز ايضا
حذف الفعل المنطوق من الموضع او لغيره هذا الجواب فانه لا ينافي في اللفظ لظهور
ما هو كالمشيط بقولهم فأسير معك اي متى تأسير فأسير معك ولا يجوز شي من
ذلك في صريح الشرط والبيان لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة في الجواب
الجواب بالفاء لا يجاب ايضا الشيء الواحد نحو ابيهم تعالى ولا يظن
الذين يدعون من دونه من جواسيد يكون من الظالمين وقوله ما عليك من حسابهم
من شي فنظروهم جملة متوسطة من الشرط والحال في وجود ان يكون فيكون عطفها
على نظروهم وانما التخصيص من كمالها في كل الشرط والجواب من معنى التي نحو
لما ياتينا بعد ثنائنا ما بعد هذا الشد في الحديث لانها شرطية وهو الايجاز بقوله
تعالى لا يظن عليم فيقولوا هذا هو القياس وذلك لان الجواز قياسا على جعل
الفعل الذي قبله مشتبا ان لم يكن وقد جعل في قوله ان يكون القاصع ما بعده من
الفعل جزمه كما نقول في قوله تعالى ولا تظنوا اني جئتكم بالبرهان

فأما العطف

في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتدروك وقولهم

وصريح كما هو وحمل عليها التي تعني الى الان المعنى الاول اغلب في التي بعدها المضارع واما
 الواو والقاف واوفلا فلما اقتضت نصب ما بعدها للتفصيل على معنى السببية والجمعة
 والانتها كما تقدم صارت كقوله من نصب فلم تظهر الناصبة بعدها وقت ظهور ان بعد
 او في الشعر **قال** او ان لمورحاجة الوامها واما وجوب الاظهار مع لام كي اد ا
 رلتها لا فلا استكره اللامين المتواليين واما قول المصنف لانهم لا يدخلون حروف الجر على
 ف النفي لاستحقاقها صدور الكلام ففيه نظر لان لامين منها تظنها العوامل بحوكتها لاملال
 حسبو ان لا تكون فتنة والكوفيون يجوزوا اظهار الهمزة مع لام الجود بدل لام اللام وتأكيده
 لان من ذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون تقدير معول الفعل بعدها على اخلافا
 لبعضين واستدلوا بقول الشاعر
 لقد عدتني امر عجزوا لو ان مقالها ما كنت حيا لا شمعاً
 لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي حرف مصدر وهو عند البصريين على تقدير فعل
 ناصب اي ما كنت اسمع مقالها شعر كرر لاسهامها مفعلاً للمضمر واعلم ان الناصبة
 تضمن في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع لكن لا تغفل لتضعفت
 نحو قولهم سمع بالمعدي لان تراه ومنه عساك تفعل كذا وقيل ذلك اذا كان مقدرا
 سم برفع كما في سمع بالمعدي ولا سيما اذا كان فاعلا وقد جازوه
 وحقق المشي يا بليثنة بجرع
 في الاصول مفعول وقد نصب مضمره سدودا حو قوله
 لا بهذا اللام ان احضر الوعني وهذا انت محلي
 والكوفيون يجوزون النصب قياسا **قوله** ويجزى بلم فلما ولام الامر ولا في النهي
 وكل المحازاة وهي ان ومما واذما وحيثما وايين ومتى ومن وما دأى واى
 واما مع كينما واذما وبيان مقدرة هـ اذا ذكر الجواز مطلقا **قوله**
 فلم تغلب المضارع ماضيا وفيه ولما مثلها ونخص بالاستغراق وجواز حذف الفعل
 ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهي المطلوب بها الترك اخذ تفصيل
 كل واحد منها **قوله** لغلب المضارع ماضيا فقد ذكر في باب المضارع ان بعضهم يقول
 ان لم دخل على الماضي فقلب لفظه على المضارع **قوله** قد جازم في الشعر غير جازمة حو قوله
 لولا فوارش من نعم واسر نعم يوم الصليفا ولم يوفون بالجار
 وجاءت ايضا في الضرورة مفعولا ليتها ومن محذومها **قال**
 فاصبحت مقابنها قفا وادومها كان لم سوى اهل من الوحش **قوله**
قوله ولما مثلها يعني لغلب المضارع ماضيا وفيه اي في الماضي **قوله**
 ويجزى بالاستغراق اعلم ان لما كان قالوا كان في الاصل لم زيدت عليه ما كما زيدت
 في ان ما وانما فاختص بسبب هذه الزيادة باشياء اخذها ان فيها معنى التوقع
 كقوله في الايجاب في الماضي اعني انه يستعمل في الاغلب في الامر المتوقع كما جبر
 بقدر في الاغلب عن حصول الامر المتوقع يقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير

الوقت ان يعطيني فهو في محل الضب على انه ظرف لما قبله او عند من سره ما لي وما بعده
يتاويل مصدر مجزور يا و التي بمعنى الى هذا مضى وقال سيبويه في قول الشاعر
وما انا للشئ الذي ليس بافعي
ويعصب منه صاحبي يقول مجزور رفع يعصب وضمه اما الرفع فلعلطفه على الصلة اعني
قوله ليس بافعي وقال ابو علي في كتاب الشعر بل هو عطف على نافي ولا يجوز لانه يكون المعنى
اذن ما انا يقول للشئ الذي ليس يعصب منه صاحبي اي لا اقول شيئا يعصب منه صاحبي
وهذا هو صفة المقصود واذا نصبته فهو على الصرف قال الجوزي لا يجوز ذلك لان في
نفي النفع والعصب معا وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذي يعصب منه صاحبي
لا اقول قلت الذي قاله اثنان لمزجوا جعلنا هذا القرف في سياق قوله ليس بافعي
لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا يجمع فنع وعصب صاحبي منه وهكذا عكس ما ينبغي لانه
ينبغي ان لا يقول قولا يجمع فنيه وعصب صاحبه واما اذا جعلناه في سياق النفي الذي هو ما
فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذي لا ينفعي مع عصب صاحبي منه
وذلك اما بان تقياهما معا او بان تقيا احدهما لان المركب يفتني بان تقيا احدهما كما يفتني بان تقيا
مجزوءا فيقدم الواو على ما هو معنى حقيقة اعني القول الذي تضمنه قوله يقول كقوله والواو
على الفعل المستفهم عنه في قوله من فاكرمك تلزم من كما تقدم بقليل ذلك وقال سيبويه
وتقدم ابو علي ان يعصب لمنضوب معطوف على الشئ اي الذي يعصب صاحبي اي لست غصنه
صاحبي وفيه نظر لان الضمير ثمانية يرجع الى الشئ عز النافع فيكون المعنى وما انا يقول
لشئ يعصب صاحبي عن الكلام الذي لا ينفعي على ان من متعلق يعصب لا بيان للشئ
ولا فائدة في هذا ولا يجوز ان يرجع الضمير عن المضاف المقدر لانك انما اصفته الى العصب
ليعلم ان العصب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما يتناني الظروف المضافة الى الجمل ان حقوقك
يوم لتؤد فيه الوجع فيجوز **قوله** والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما عطف على حتى في
قوله وحتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة يقدر بعدها ان حقوقها للبشر عااة وتعرفني
اجب الى من ليس الشفوف
ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا بالقار وغير نحو اعجبني ضرب زيد فيلثم وضرب زيد يشر
يلثم وضرب زيد ايشتم والواو والقار او في مثل هذه المواضع لا تشوبها معنى السببية
والجمعية والاشتهاء **قوله** ويجوز اظهار ان مع لامركي والعاطفة وتجب مع لاني اللام
اخذ بين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدور والموضع الذي تجب فيه ذلك
فان الذي يبقى من القسمين هو الموضع الذي لا يجوز اظهارها فيه فتقول انما جاز
اظهارها مع لامركي والعاطفة واللام الزائدة لا يجوز بحواضرت لان اكون لان هذه
الثلاثة قد دخل على اسم صريح نحو جيتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وعصته
واردت لعنك كقوله ردك لمخاز ان يظهر معها ما يثبت الفعل الى اسم صريح
وهو ان المصدرية واما لام المحذوف فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعد هاذلك
وكذا حتى لم يظهر بعد ها ان لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي لهذا المعنى لا تدخل على

ولما تركب وقد يتصل في غير المتوقع ايضا غوهم ولما يفهم الندم واختص لما ايضا ابتدا
فيها من حين الى حين التكل غوهم ولما يفهم الندم فعدم النفع متصل بحال التكل
وهذا هو المراد بقوله في الاستغراق ومنع الاندلس من مع الاستغراق فيه وقال
في مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة
واما لم فيجوز انفصال فيها من الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت
لما ايضا عدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول انما لم يضرب ولم لا يضرب ومن لم يضرب
كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب فكان ذلك كونها فاصلة قوت بين العاقل والمد في
شبهه ومجوله واختص ايضا بجواز الاستغناء عن الاختيار عن ذكر المنفي في قول عليه
دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لم ادخلها كما جاز ذلك في قد نظيرتها قال
وان
وقد جاز ذلك في لم ضرورة قال حفظ وديك التي استودعتها في الاغراب وان
واذا دخلت فمخ الاستغناء لم على لم ولما في الاستغناء على سبيل التقدير بمعنى التقدير
لما الخطاب الى الامر بامر يعرفه قوله تعالى في المشرق وقوله الما انتم فاما
التعجب في الامر الامر المعلوم بها الفعل يدخل فيه لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي كونه
فيها لغة وقد يمكن بعد التوليد والاعاء اكثر لان انما بعد ما الشد كونه على حرف واحد
فما والقار والار ومع اللام بعد ما حرف المضارع ككلمة على وزن فاعل وكيف تخفف جذا
الكسر واما شمر نحو لم عليها كونهما حرف عطف مثلها وسيلزم اللام في الفعل على الفا عسى
الخطاب وهو اما فعل المفعول نحو لا ضربت انما ويضرب انت هذا الفعل الفاعل الغائب
المجد وقت واما فعل الغائب المذكور نحو لم يضرب زيد ولضرب هند وهما كيران واما فعل
المتكلم لقوله عليه السلام فلو فاعل كرم قال في مثل خطا بكم وهذا قليل الاستعمال
لان امر الانسان لغيره قليل لكن ان استعمل فلا بد من اللام فان كان المأمور جافه بعضهم
حاضر وبعضهم غائب فالتاسين قليل الحاضر نحو فاعل الحاضر وغائب فاعل الغائب بعضهم حاضر
ويجوز على قلعة ادان اللام في المضارع الخطاب لتعبد الخطاب واللام الغيبة نعم الفاعل
يخرج الامر من مع التخصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه السلام انما اخذوا
مما تم من قسري في الشراء فذلك فاعلهم واما في النظر هذه اللام في فعل غير الفاعل الجازم
قال محمد فقد تسلك كل نفس اذا ما حجت من امر تبا لا وازار العواذ في الشرف فخر قوله
تعالى قال الله تعالى قل اعبادي الذين آمنوا بآياتي واتوا بها على حجة قونية لا يكون القول
سبب الاقامة والاولى ان يقال هو شريك في الامور ولا يميز لان يكون الشرط
على ناسه حصول الجواب كفي في كونه شرطاً فوقف الجوابه وان كان مستوفيا لهما على شي الختر
كما تقول ان تروى من سبلانك وقال الله بعضهم جرمه كونه شبه الجواب كما قلنا في كونه
على قوله ان لم يروى واستبعد هذا التاخير بالاستبعاد الاول وان كان كذا في الامور فليس هذا هو
الامر وان التاخير في امر الفاعل الخطاب ان يكون باللام ايضا كما في الغائب لكن لما كثر استعماله
في اللام وحرف المضارع تخفيفا في زوال مشابهة للاسم زوال حرف المضارعة لان زوال

موازنة الاسم زوالها مع زوال الشياخ واتصلح لام الابتداء واما مع الجوارم والغرائب فلم يزل
الموازنة بل زوال الشياخ ودخول اللام وقد جازي الحديث امر الخطاب باللام نحو ليقدره ولو يشوكة
في اخر الى تقوى الى مصافكم وسوى الشعر اكثر قال لتقرأت بآب خير قريش
تقتضي حواج المسلمين وان الذي عند الكوفيين حتى قالوا انه مجذور والحازم مقدور القياس المذكور
وايضاً بجيشه باللام في الشعر وايضاً معاملة اخرى معاملة المجذور كما جازي وايضاً الحمل
على لا التي فانما تقبل في الخطاب كما تقبل في الغائب **قوله** ولا التي المطلوب بها الترك يعني
جذر مغلان لان النقي وقد سمع عن العرب الجزم ايضا بالنقي اذا صلح قبلها في نحو حيث
لا تكن له على حجه ولا يكون ولا منع ان يجعل لان مثله للنهي ولا التي في الخطاب والغائب
على السوا ولا يجتص بالغائب في اللام وقد جازي المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قوله
لا ونيك ههنا لان المنهي في الحقيقة ههنا هو الخطاب اي لا يكون ههنا حتى اذات **قوله**
وكلمة المجازاة تدخل على الفعلين لسبب الاول وسبب الثاني وليتبان شرطاً وجزاً فان كانا
مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان امر الكلمات الشرطية
الجازمة ولهذا توقف عليها في الشعر قال قالت بنات العجم يا سلى وان كان فقيرا
معدوماً قالت وان وتخذ في السعة شرطها وحده اذا كان متغنيا بلا مع اما لا نحو ايستحي
وان لا اضربك اي وان لا ياتني اخربك ويقولون افضل كذا واما لا فافضل كذا اي اما لا افضل
سدا وعند الكوفيين حتى ان يعني اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب وقوله
ان كنتم مومنين انها بمعنى ان لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه والجواب ان
لعدم القطع في الاشياء الجارية وقوعها وعدم وقوعها لا للشك ولو سلمنا ذلك ايضا قلنا ان
تعالى مستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التاويل
كقوله تعالى ليلوكم لما كان التكليف من حيث تحيير المكلف في صورة الابتلاء وقال لعلمكم
تتقون لما كانوا في صورة من يبرح من منهم ذلك وقال يضل من يشا اي يضل الا لطاف
لمن يعلم انه لا ينفعه ذلك فلما قال ان كنتم مومنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه
محتملا للابيان وضده **قوله** مما اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن
فعل فحقها على هذا ان يكتب بالياء ولو سمى بها لم ينصرف لكون الالف زائدة واما ان كانت
للتاثير فلم ينصرف معرفة ونكرة وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما يلحق بكلمات
سائر الشرط نحو متى ما وان ما شراستكوه بتابع المثليين فابول الالف ما الاولى حالها سبها
في الخمس وقول الخليل قريب قياسا على اخرائها وقال الزجاج هي مركبة من مة بمعنى
كف وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى للكف في معنى الشرط الاعلى بعد وهو ان يكون وداعلى
كلام مقدرا كانه قيل لك لا تقدر على ما افعل فقلت مما فعل افضل وسوى قول الزجاج حكمية
الكوفي عن العرب مهم في الادوات الشرطية قال اما وى مهم فيمن في صديقه اقاويل
هذا الناس ما قال بدمر وهذا الوثب دليل قوي وقد جاء بهما للاستعانة بمعنى
ما الاستنهاية الشد ابو زيد في نوادره
مهما في الليلة متم اليه اودي بنعلي وبسر اليه

مهم وكلمة المجازات
الشرطية

مهم في ان يخطأ

مهم كالمهم

وهما اسود ليل يجمع للفتنة اليه قالت فقال لها فانتا من اجور قاتل الشايع
فهما وكنت اليه كما وفدتا طرقتا زمانا فقلت ما تجلسن ومهما تجلسن
اجلسن انما تجلسن من الزمان اجلسن فيه واما انتم فموسى يجرى حروف كان واعلمه نظر ان
ان لفظه ما دخل على او امع ان فيه معنى الشرط وهو المستقبل وان دخل على الماضى كان فلا يجرى
ما زمامها فكيف اذا لم يجرى للماضى ولا يجرى من معنى الشرط فيها قال السيراني ما قلت
اجلسن الخوفين وكذا ما غير موسى واصحابه واستشهد بسبويه له يمتين احدهما
قوله انما دخلت على الرسول فقتلته فقال عليك اذا اطاعت المجلس
والاخر قوله

انما تدين في اليوم اذ هي طهيته في السيلاد واقترع
وقالت بعض الكوفيين اصله انما هو لا يحل الا ان يكون عليه حجة نحو قوله انما تدين
فما كان تكسر البيت بالفتن غير ضرورة اما بقلب السيلاد الاول والاولى له هذا في قوله
انما دخلت وقالت طهر اذا ما تانيه على المنها وما كانه لما من طلب الاضافة ذهبت
للشرطية والشرطية كان حيث فانها اشارت ما يمتنع المستقبل وحازته والاصل بها التكملة
على الاسمية التي كانت عليها بعد وتغيرها بالخرقة بدخول كلمة اخرى وانما الناس على اذا
حيث لم يضر جازمة فلا يجرى اذا ما يمتنع بعض الكلمات بعض الاحكام بلا شرح اختيار انهم
الاشترى ان حيث مثل اذا متضمن معنى الشرط بل اذا اتى فيه وجب حيث مع ما دون
اذا واما حيثما فنقول ما فيها كانه حيث من الاضافة لازمة كانه في اما وميما لان حيث
كانت لازمة للاضافة فكانت متعينة حسب المساق اليه فلا بها عن طلب الاضافة لتفسير
مبته كباي كلمات الشرط وانما وجب انما كلمات الشرط انها كلها تجزم لتضمها معنى ان
التي هي على الابهام فلا يستعمل في الامر المتيقن المتطوع به لا يقال مثلا ان غرت الشمس
او طلعت فجعل الجرم في اسم الشرط كما يقال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان
لا تدفع عزم اللفظ والشرط وهذه الاسماء كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم
في الشرط الواقع وايضا فانهم سلكوا في طريق الاختصار وتضمن هذه الكلم مع عمومها
معنى ان اذا كان يطول عليهم الكلام فقالوا يمتنع ضربت ضربت ويدا ضربت وان
ضربت بواضبت الى ما لا يخفى وكذا انما وبنى وسائر اخواتها وانما الكلام على من وما وان
وايان وسنن فقد تقدم وكذا على كيف وكيف اذا حربت الثلاثة او لا يجوز ان يقال
ما الزائدة بان وان وايمان واين وسنن وقد اختلف في العامل في الشرط والشرطية
فذهب الشاذ الى ان العامل فيها كلمة الشرط لاقتضائها للتفصيل لفتنوا وانما
او ربط احد الجملتين بالآخرى من صارتا كالواحدة فهي كالاشياء العامل في الجملتين
كقننت وان واخواتها على الجملتين لاقتضائها لهما وذهب الجليل والمبرد الى ان
كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا معلان في الجزا ارتباطا طهما معا وصيرورتا كشرا
وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كذهب من قال ان البتة والخس
معلان في الجزا والجواب عن ضعف الحرف عن عملين ان ذلك يجوز اذا اقتضى شئين

كان واخواتها وما دون عن الاضطر ان الشرط مجزوم بالاداة والجزا مجزوم بالشرط وخدعة
لطلبه للجزا وضعفت الاداة عن الفعل وعمل الفعل الجزم قريب اما ضعفت الاداة فتدليب
عنه وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجزا مجزوم بالشرط وكان قوله
كبير اناس في حيا ومثيل
والجزم اخو الجزم وليس بشئ اذ العمل بالحوار للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق
ويجزم الجزا بغيره عن الشرط بدون الشرط وقال المازني الشرط والجزا مبنيان لعدم
قوعهما موقع الاسم لعدم وقوعهما مشتركين بشر مختصين ولعدم دخول لام الابتداء
وهو قريب من ما اخرنا قبل وكلمة ان لاصالتها في الشرطية وكونها امر الباب جاز ان
يدخل اختيارا في الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب وان زيد
ضربت وكذا لو نحو لو انتم تمسكون بخلاف كلمات سائر الشرط فانه لا يجوز فيها
ذلك الا في ضرورة الشعر

فمنى واعل منهم مجبوه ويعطف عليه كاس الشاق
وقالت انما الزبح تميلها فقل وقالت ومن نحن نؤمنه بنت وهو اثن
وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد المفعلة الاستهائية وسواها من اول الاسم فعل ولا نحو
زيد ذهب وازيد ذاهب ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستهائية وان كان بعد ذلك
الاسم فعل نحو منى زيد ايلقاه فأكفه ومن زيد يضربه ومن زيد يخرج وهل زيد يخرج
في شرط ان لو كان بعد ذلك الاسم فعل جاز نحو منى زيد خارج وهل زيد خارج والفعل
الذي يكون بعد الاسم الذي يلى ان وما تضمن معناها من الاسماء يكون ما غيا سواء
كان الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيد القيت وقد يكون مضارفا في
الشذوذ نحو انما الزبح تميلها فقل وقول شئني عليك وانت اهل ثايه
ولديك ان هو ليس برك مرديد وضعفه لخصوك الفضل من الجازم وما عمل فيه طاهرا
مع ضعفه فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عزم جمهور البصريين مرفوع بفعل مضمر
يفسره ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع ان زيد القيت الا ما حكي الكوفيون
في الشاذ ان منقول هلكته وهو ايضا عند مرفوع بقدر ربي للمقول كما تقدم في
المنصوب فمضمر على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتداء
لكن يجب كون جزم فعلا لان كلمة الشرط مقتضية للفعل في الجملة التي يدخلها سواء
كان بينهما فصل ولا وفعل من الاضطر ايضا انه مبتدأ لكن العامل في المبتدأ عند
الاضطر الابتداء وعند الكوفيين الخبر والصير في الخبر كما مر في باب المبتدأ من مذهبه
وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل مستغلا بعده بصيره او متعلقه فهو
المنصوب بفعل قد مر على شريطة التفسير وعند الكوفيين بالفعل الظاهر كما تقدم
في بابيه وان لم يستعمل الفعل بصيره ولا متعلقه نحو ان زيد اضربت فعند الكوفيين
المنصوب مفعول للفعل المتأخر وعند البصريين المقدر المفسر بذلك المتأخر
كاكان الفعل المشتغل بالصير سواء وذلك لما ثبت عند م من قوة طلب كلمة الشرط

الفصل في الجواب الجوزم على الجواز قالوا والدليل على ان مرتبة التقديم **قوله** يا اصوي
 ابن حابس يا اصوي انك ان تقترن الحرك تضرع وضع الجواب مراعاة لاصلة من التقديم
 والجواب اننا لا نسلم ان مرتبة الجواز التقديم بل الجواز من حيث لمعنى لازم كما ترى الطرفين
 المعينة ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله يصح ضرورة اما على حذف القائل له
 من يفعل الحسنات استيكرها **قوله** **قوله** **قوله**
 هذا اشارة للفكران بدرسته **قوله** والمرور عند الرشي ان يلقها ذيب **قوله**
 وقوله وانني متى اشرف الى الجنب الذي به انت من بين الجوانب **قوله**
 فانه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر الا ضرورة ولا يقال زيد ان لقيته كرمي
 بل يقال فكريم اي فكريم هو يكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ واما تعليقه بين
 القسم وجوابه فيصح واما محو قوله تعالى انما امرنا بشي اذا اردناه ان نقول له ان يكون
 فلقد مر عرقه اداني الشرطية واما على التقديم والتأخير للضرورة اي انك تضرع
 اي تضرع الحرك ويجوز ان يكون القسمان المذكوران ههنا واما تقديم منصوب
 الشرط على ادائه فاجازة الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على أداة الشرط
 ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين محو له لفظا لان الشرط صدد ر
 الكلام بل هو دل عليه وكا لعوض منه **قوله** الكوفيون والمبرد هو جواب في اللفظ
 ايضا لا يجوز ولا يكون بالآراء لتقدمه وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب جواب من
 حيث المعنى اتفاقا لوقفه صوته على الشرط ولهذا لم يحكم بالاقتران في قولك لك على الذي
 ان دخلت لمداد فلي هذا تقدم مع هذا المقدر جوابا لشرط بل هذا المذكور يعني
 عنه فهو مثل اسما كان المذكور الذي هو كالعوض من المقدر ان ذكرت احدهما لم يذكر الاخر
 وعلى مرتبة البصريين وهو كون مرتبة الجواز التأخير عن الشرط لا يجوز ان يقال ان اضرب
 جوابا للشرط لفظا والى عن رفته اذ لو كان كذا لوجب جزمه ولزم ان يقال اني ضربت
 مكررا ان اكرمتني ولما ضربت فلامه ان ضربت زيد على ان ضربه غلامه راجع الى زيد
 واذا دخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا يدخل الا اذا كان صدد ذلك
 الشرط المذكور او الى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزا من ذلك الشرط نحو
 قولك اكرمه وان شقني فالشتم بعيد من اكرام الشاتم وصده وهو المدح او الى الاكرام
 وانست وكذا نقول في نحو اطعموا العلم ولو بالصين فالظاهر ان الواو اعترضت
 ويعني بالجملة الاقراضية ما يتوسط بين اجزا الكلام ومتعلقاته معنى ستاننا لفظا
 على طريق الالتفات نحو قوله انت طالع والطلاق اليه **قوله**
قوله يرى كل من فيها وطشان فاني **قوله** وقد عجي بعد تمام الكلام نحو **قوله**
قوله انا سيد ولد آدم ولا خرد **قوله** فيقول في الاول زيد وان كان غنيا بجيل
 وفي الثاني زيد بجيل وان كان غنيا بجيل الشرط مدلول الكلام اي ان كان غنيا
 فهو بجيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر ولو اظهره لم تذكر
 هذه الجملة الظاهرة ولم تذكر الواو والاعراض ايضا لانه لا يربط به الا في صدر جملة

الفصل في الجواب الجوزم على الجواز قالوا والدليل على ان مرتبة التقديم **قوله** يا اصوي
 ابن حابس يا اصوي انك ان تقترن الحرك تضرع وضع الجواب مراعاة لاصلة من التقديم
 والجواب اننا لا نسلم ان مرتبة الجواز التقديم بل الجواز من حيث لمعنى لازم كما ترى الطرفين
 المعينة ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله يصح ضرورة اما على حذف القائل له
 من يفعل الحسنات استيكرها **قوله** **قوله** **قوله**
 هذا اشارة للفكران بدرسته **قوله** والمرور عند الرشي ان يلقها ذيب **قوله**
 وقوله وانني متى اشرف الى الجنب الذي به انت من بين الجوانب **قوله**
 فانه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر الا ضرورة ولا يقال زيد ان لقيته كرمي
 بل يقال فكريم اي فكريم هو يكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ واما تعليقه بين
 القسم وجوابه فيصح واما محو قوله تعالى انما امرنا بشي اذا اردناه ان نقول له ان يكون
 فلقد مر عرقه اداني الشرطية واما على التقديم والتأخير للضرورة اي انك تضرع
 اي تضرع الحرك ويجوز ان يكون القسمان المذكوران ههنا واما تقديم منصوب
 الشرط على ادائه فاجازة الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على أداة الشرط
 ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين محو له لفظا لان الشرط صدد ر
 الكلام بل هو دل عليه وكا لعوض منه **قوله** الكوفيون والمبرد هو جواب في اللفظ
 ايضا لا يجوز ولا يكون بالآراء لتقدمه وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب جواب من
 حيث المعنى اتفاقا لوقفه صوته على الشرط ولهذا لم يحكم بالاقتران في قولك لك على الذي
 ان دخلت لمداد فلي هذا تقدم مع هذا المقدر جوابا لشرط بل هذا المذكور يعني
 عنه فهو مثل اسما كان المذكور الذي هو كالعوض من المقدر ان ذكرت احدهما لم يذكر الاخر
 وعلى مرتبة البصريين وهو كون مرتبة الجواز التأخير عن الشرط لا يجوز ان يقال ان اضرب
 جوابا للشرط لفظا والى عن رفته اذ لو كان كذا لوجب جزمه ولزم ان يقال اني ضربت
 مكررا ان اكرمتني ولما ضربت فلامه ان ضربت زيد على ان ضربه غلامه راجع الى زيد
 واذا دخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا يدخل الا اذا كان صدد ذلك
 الشرط المذكور او الى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزا من ذلك الشرط نحو
 قولك اكرمه وان شقني فالشتم بعيد من اكرام الشاتم وصده وهو المدح او الى الاكرام
 وانست وكذا نقول في نحو اطعموا العلم ولو بالصين فالظاهر ان الواو اعترضت
 ويعني بالجملة الاقراضية ما يتوسط بين اجزا الكلام ومتعلقاته معنى ستاننا لفظا
 على طريق الالتفات نحو قوله انت طالع والطلاق اليه **قوله**
قوله يرى كل من فيها وطشان فاني **قوله** وقد عجي بعد تمام الكلام نحو **قوله**
قوله انا سيد ولد آدم ولا خرد **قوله** فيقول في الاول زيد وان كان غنيا بجيل
 وفي الثاني زيد بجيل وان كان غنيا بجيل الشرط مدلول الكلام اي ان كان غنيا
 فهو بجيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر ولو اظهره لم تذكر
 هذه الجملة الظاهرة ولم تذكر الواو والاعراض ايضا لانه لا يربط به الا في صدر جملة

ثم اذا تقدم على أداة الشرط
 ما هو جواب

متوسطة او متاخرة وقال الجري هو او عطف والمعطوف عليه نحو وف وهو ضد الشرط
المذكور الذي هو اول الجملتين كور فالتقدير زيدا ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فهو جليل
وقد تقدم من باب العطف جو ارجو ان المعطوف عليه عند القرينة لكنه يلزم ان تأت
بالثاني الاختيار فتقول زيدا وان كان غنيا فجليل لما تقدم ان يجوز ان لا يتقدم كويس
لا يجوز الا في الشعر واما على ما تقدم من كون الواو او اعترافية فلا بد لزم ذلك لانها لا تأتي
الا في رسد الكلام او او اخره وعن الزحشر ان الواو والهاء فيكون الذي هو كالعوض
عن الجزاء ملاقى الشرط نصا على المثال انه حال كما على جواب متى عند بعضهم في متى النصب
على الظرفية ومعنى الحال والظرف متقاربان ولا يصح اعتراض الجري بان معنى الاستقبال
الذي في ان ينقض معنى الحال الذي في الواو لان حالة الحال باعترافها مستقبلا
كان او ماضيا نحو اضربه عند مجيئه او اضربه اس مجيئه او مستقبلا ان باعتبار زمان
التكلم فلا يتناقض ان الماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربه متى واضربك ان لزم
تقطي متى لا يعمل في الشرط كما لا يعمل في الجزاء وقد بقي في الشعر المضارع نحو ايلك متى
باسم الله سبيحيه فقلت

تعمل فوق طوقك انما مطبوعة من ياتها لا يصبرها
من ياتها كما كان وان متى اشرق البيت على القلب فان تقدم ما هو جواب معنى على الظروف
الزمانية او المكانية متى واذا وايان واين وحيتها وانى فلا شبهة في تضمين الشرط
او ليست استغناء عنه فيكون شرطية ولا واسطة بينهما واما ما يصل من كلمات الشرط
ككونها موصولة ايضا نحو من وما واي فان جاء بعد هاء متى احتل عند سبيحيه
كونها موصولة وشرطية نحو انى من اتاني فان كانت موصولة فالفعل الذي بعده هاء ماض
احصل عند سبيحيه كونها موصولة وشرطية فهي منصوبة بالفعل المقدم وان كانت
شرطية فهي مبتدأة والخبر مختلف به كما ذكرنا في باب المبتدأ والخبر التقديم من اتاني
انته فان كانت موصولة فالفعل الذي بعده هاء لا يعمل له وان كانت شرطية فهو في
محل الجزاء من السراج جو مجيئها موصولة عملا بالمظاهر فان جاء بعد هاء مضارع نحو
ان من ياتي فاجبه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على فتح فيجوز المضارع وذلك لما
تقدم ان الشرط يكون في الاختيار ماضيا او تقدم ما هو جوابه معنى وان اختلفت
الظروف الى من وما واي على طريقة اضافتها الى الجمل فالواجب كما ذكر سبيحيه
جعلها موصولة نحو وايها ما من غير اذكر ان من انا اكرامه المضارع نحو ان ذكر جن ما يفعله
انعانة وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال سبيحيه

ان قيل لو جاز الجذر في العنة في نحو فلان من يضرب ضربه ولو جاز في نحو اذكر
اذ من ناهينا تكرر وانما اضاف الى ما بعده كما ان فلان ذلك قلت لان فلان واحد
بكلمة الشرط بسبب اضافتها اليها فصارا كلمة واحدة فيها معنى الشرط ويسرى معنى الشرط
من المضاف اليه من المضاف فلان لا يلزم تقدمه وانما اقامه مضاف الى الجملة لا الى من

وهو الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما ذكرنا في الظروف المبينة وذلك المضمون
فهمنا مصدر كونه اي تذكرت اكرامنا من ياتينا فلم يصح من كالتسليم الواحدة
ولم يلتزم منه معنى الشرط الا ليس مضافا الى من كما كان غلاما بل هو الجزاء لمصدره
كالزمر مصدر غلام بل هو معمول لتذكر المقدم عليه فلما جاز تقدمه على كلمة الشرط للضرورة
صدر الكلام فان قلت متى مع دخول اذ عليه في صدر كلامه وعلق كلمات الشرط والاستهانة
كونها في صدر كلامه ما كان يجوز زيد من يضربه اضربه ونحو جان التي من يضربها يضربه قلت
قد ذكرت في باب المبتدأ ان كلمة الشرط والاستهانة لا يتقدم عليها ما يكون من تمام جملتها اذا
اشترى تلك الجملة معنى وازيده ههنا شرعا فافترس لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط
والاستهانة ما يجمع امورا من احدهما ان يتصل تلك الكلمات من غير فصل والثاني ان يحدث
في الجملة التي من تمامها تلك الكلمة معنى من المعاني بغيرها عن معناها وذلك كان وظل
واخراتها وما التقي لا نقول ما ومن يضرب اضرب ولما ان تقعد اقعد واما لا فليست
كما لانها تعلق في نحو كنت بلال مال ومرتت برجل لا كريم ولا شجاع فلذا نقول لامن يقطعك
تقطعه ولا من تكرمك تكومه وكذا نقول لان ايتيناك اعطينتنا ولا ان قصدا صدك سالت
عنا والظروف المضافة الى الجمل لا تشك في انها تحدث فيها معنى وهو نصيرها بمعنى المصدر
فلا يسبق كلمة الشرط في الحقيقة في صدر كلام لان المصدر مفرد وليس الصلة وخبر المبتدأ كما كان
فيل خبر المبتدأ ايضا اذا كان جملة نصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد قلت لان لم وما الدليل
على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلارها ان عليها فطعي سوى انه قالو الاصل
هو الاقراء فيجب تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدأ الافراد بل لو ادعى
ان الاصل فيه الجملة لم يقدح لان الاخبار في الجمل اكثر وكومها في محل الرفع لاندل على تقديرها
بالمفرد ولا نقول لم قلتم انه لا يكون في تقدير اعراب الجمل ونوعها موقعا بفتح
وقوع المفرد فيه بل يحتاج الى كونها مقدرة بالمفرد مع ذلك لا بد لها من دليل فيجوز
وقول ما انا بجيل ولكن ان ماتي اعطتك لان لكن لا تخبر معنى الجملة التي بعدها
بل في الاستدراك ما قبلها كما جرى في الحروف المشبهة بالفعل فاك فليس بحلال التلخيص

ولكن متى يسترفد القوم ارفد
واما قوله وماذا لك ان كان بن عمي ولا اخي ولكن متى املك الضرائع
سرفع لنفع لان التواني مرفوعة فعل التقديم والتاخير لضرورة التعدد كما مر في قوله

انك ان نصيرع اخوك نصيرع
وهي شرطية بلا شبهة محذرة املك اذ لا يجي موصولة كما ومن واي واما اذا المفاجاة فيصح
مجي من وما واي شرطية بعدها نحو مرتت فاذا من ماته يعطه كما يجوز فاذا من ماته
يعطه كما يجوز فاذا من ياته مقطعه على ان موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا نصير
ما بعدها من معناه على الصحيح فانها ليست مضافة واما عدم وقوع ان بعدها وعدم
وقوع الجمل الاستثنائية فلا خصوصا بها بالجملة الاسمية الخبرية ومن كان مذهبه ان اذا
المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها يجب ان لا يخبر وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار الجمل

مما هو ان يصح على كل ما اطر
والله اعلم بالصواب

بعد ما اذا اعمدنا ان نشبه بقطعة لا ذكرنا في انتفاع الذكر اذ من تائنا كرمه ولا اعتبار حسن
 بعد اذ الحاجة الى الترتيب في مثل فرج ثقب فاما التفتيح فاما التفتيح فاما التفتيح فاما التفتيح
 بعد ما من اوصاف اوراق وبعد ما من اوصاف مضارع فاما من يتبع جعلها مقروية لان الجواب
 لا ينادون كل شرط والى بعد ما كما يحق من حروف الشرط ومع جوب
 الشرط مع انه لا جواب له طاهر كما قلنا في ذلك ان ما شئنا فالاول جعلها مقروية
 نحو ما من ياتش فاني اكرمه وان كان بعد ما من جاز جعلها مقروية وموصولة
 نحو ما من اتي فاني اكرمه فالتحالي فاما ان كان من المقرون قد خرج ورجحان
 ولا يكون بعد ان واخرها فاما وكان واخرها فاما فلتن واخرها فاما فلتن واخرها فاما فلتن
 لثاثيرها معان فيها بعد ما وكان قياسي في الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط
 لكن لثاثيرها معان فيها بعد ما وكان قياسي في الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط
 نصيبه ومن لثاثيره شتمته فان قدرت في كان غير السان جاز دخولها على كلمات الشرط
 وكذا لو حدثت صير المثلان بعد ان على في قوله كما ياتي في الحروف المشبهة بالفعل كقوله
 ان من لا يترى من تحت حشانه المنة والعقب في المظهر **قوله**
 وذلك ان كل الشرط لم يزل اذن تلك المواضع في الحقيقة فانه اذا كان المفعول
 الثاني لهذه المواضع جملة مسددة بكل الشرط نحو كان لا يترى من تحت حشانه المنة
 ولو قدمت ها هنا الحروف الثاني على الاول فقلت كان من يترى من تحت حشانه المنة ولو قدمت
 فاما الحروف الثاني على الاول فقلت كان من يترى من تحت حشانه المنة ولو قدمت
 الشرط المؤشر في الجملة واما قولك علمت ايمور يدي وعلت اري في المدار او نحو ذلك
 فانا لا اعتد اذ من في باب المبتدأ واعلم ان الجزاء حذف عند قيام القرينة بقا ان
 ان استيقن اكرمه فقول رانا ان استيقن وكذا في لوقالت السعد والى ان قرنايت
 به الجبال الالية واذا حذفت جواب الشرط اداة الشرط اللازمة فالواجب في الاعتبار
 ان لا ينجز الشرط بل يكون ما ضيا لفظا او معنى نحو ان لم الفعل كيلا يعمل الا اداة
 في الشرط لفظا كما هو على في الجوز **قوله** فان كانا مضارعين او الاول
 معي او كان الاول مضارفا والثاني غير مضارع نحو ان تنزوني ذرتك او فانت مكرم
 فان كانا مضارعين فاما جزمه ان لا يضر واما قوله ان اضرع اخرك فاضرع فقتل
 تقدم الجواب منه واما كانا مضارعين فاما سفيان في جعل الجوز نحو ان ضربت ضربت
 وان كان الاول مضارفا والثاني ما ضيا فالاول مجزوم ومشبه قليل لم يات
 في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجر الا في ضرورة الشعر **قوله**
 من يكدي يستخرج كنت منه كالسحج من كذبه والوريد
 والابعد ذكرنا ما سارعين فليست باللفظ المعنى شمر كونهما ما ضيين لفظا نحو ان ضربت ضربت
 او ما ضيين معر نحو ان لم تضربني لو اضربك وان لم تضربني ضربتك وان لم تضربني ضربتك
 فالاول كون الشرط ما ضيا والجزء مضارفا كقولك تعالى من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها
 وقف كثر ومكة ضعف الوجه نحو ان تنزوني ذرتك الا اداة او ان تضربني في الفعل

الابعد

285
 الابعد فقله الى معنى المستقبل من غير ان يوثق بالافعال شيئا بغير المعنى ويجوز ان يكون
 الشرط ومعطوفه مضيا واستقيا لا نحو ان زرنتي وتكرمتي وان تنزوني واكرمتي
 والاول هو انهما كالشرط والجواب وكذا في الجواب نحو ان زرنتي واكرمتي وان تنزوني
 اكرمتك واعطيتك واذا ذكرنا في الشرط فعل ليس من دولته ان لا يكون مضارع لانه لا يجر
 نحو ان تكتسبي اعطيتك او صلة نحو ان تكتسبي رجل اكرمتك فاما ان يتلفظ لفظا
 ومعنى نحو ان تنزوني احسن اليك فيجب جزمه لكونه توكيدا لفظيا فاما ان يتلفظ لفظا
 نحو ان ياتن لسانه اخصي اليك فيجب دفعه جازا وان جاز ان يكون متعول للشرط فيجوز
 ان نحو ان تاتني اذ هيبت اليك ان تاتني بان اذ هيبت فهو منصوب المحل بل هو مفعول
 واما ان يتلفظ معنى لا لفظا نحو من يفعل ذلك يلق اثنا عشر مضاعف فهو بدل من الاول
 واما ان يتلفظ لفظا لا معنى لفظا نحو ان يترى من تحت حشانه المنة فمكره لانه لا يجر
 لفظا ومعنى وذلك الحكم ان ياتي الفعل بعد الجواب فالمتفان لفظا ومعنى نحو ان تاتي
 احسن اليك احسن والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان تاتي اكرمتك اسرع والمختلفان لفظا
 لا معنى نحو ان تاتي الى اهلك احسن والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تاتي اكرمتك
 اضرب اي اسير فان جامع المتوسط واول اوقاة او شجرة فوجه الجوز وذلك النصب
 مع الواو اية على النصب كما ذكرنا في السببية واول الجعينة وكذا ان الفعل المتأخر ينضاف
 الى ذلك في المتأخر جواز استينافه ايضا نحو ان تاتي اكرمتك فاحسن اليك او احسن
 فيكون النصب على السببية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اي فانا احسن
 اليك قال ابن السراج اذا قلت ان تاتي اكرمتك فاحسن اليك فاحسن اليك فاحسن اليك
 من شكل الاول فقلت لا يجر نحو ان تاتي اكرمتك فاحسن اليك فاحسن اليك فاحسن اليك
 شكل الثاني نحو ان تاتي اكرمتك فاحسن اليك فاحسن اليك فاحسن اليك فاحسن اليك
 اوجه الجزم على العطف والنصب على العطف والرفع على الاستيناف وان عطف
 ما يجر الاول والثاني نحو ان تاتي اكرمتك فاحسن اليك فاحسن اليك فاحسن اليك
 وجهين على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على العطف والجزم على العطف
قوله وان كان الثاني والوجهان **قوله** اي ان كان الثاني اي الجوز مضارفا والشرط
 ما ضيا في ذلك الجوز وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر عند الكوفيين جيب الرفع لان
 الجزم في الجواب الجوز فاما الشرط فيجوز الجزم في الجواب وعنده
 النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما كونه في الرفع القديم واما النصب المتأخر
 قبل الفعل ومنه نظرا لان هذين الوجهين مختلفان بالضرورة وكلامنا في ان الشدة
 والاول ان يقال كفت يجر على ان هو وضعفت في هذه الصورة عن حرم الجواب
 لميلولة الماضي بغيره وبينه جزم محمول فيه فاما الشرط في الشرط لم يجر في الجزم
 فيكون الادة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديره كما يجز مرسل الجوز مرسل الجوز
 كرم لما والامر الامر الا اني وهك كذا يقول الغير فيما تقدم عليه لما هو الجوز
 معنى تقول هو جزم محمول فيه وذلك لضعف ان هو الجوز في المقدم عليها ولما الكوفيين

على انه قد جازله تعالى ومن يحلل عليه عصى قد هوى وهو معنى الاستقبال قال ولما دخل على المضارع
المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه فانما المصدر بلا النفي قال ان لا
وان كانت الاستقبال قد جازله للنفي نحو حيث بلأمال فتكون الاداة اثر في الفعل المصدر
بلا تخصيص بالاستقبال وان لم يجز ذلك للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فتجوز الفاء
وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو ان جيتني فانت مكررا لان الاداة اخصت
مضمون الاسمية بالاستقبال **قوله** ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت
معنى الماضي جعلت الشرط لفظا كأن كقول تعالى ان كنت قلته وان كان قيصه وانما اخصت
ذلك بكان لان الفاعلة التي يستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط ذلك لانه
يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يعلم من خبره نحو كان زيد قائما مطلق
الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل على تعيين الحادث ويستعمل فيعين الحادث ويستعمل
تعيين الحادث من دون الحدوث فعني كان زيد قائما في الزمن الماضي زيد قائما مفعلا
معدوله هو الزمن الماضي فقط ومع النص على الماضي لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا
من خصائص كان دون ساير الافعال الناقصة لان صار تدل على الاستقبال الذي
ليريد خبره عليه وكذا باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا قد تكون بمعنى مريض الوقوع
في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قيصه وقد يكون متحقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان
غنيا الا انه يجيل وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وان كان غير لفظا كما
لكنه قليل **قوله** ان اذا اذنية خترنا ونحو قولك انت وان اعطيت ما لا يجيل
وانت وان صرت اميرا لا اهلك **وقال** المصنف التفسير ان يثبت خرا اذنية
ليكون الشرط مستقبلا وليس بشي لان الفرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت
وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت غدا سافرا في نظرنا الى ذلك الحدوث
المطلق دون الزمن المعارض في جميع الافعال بسبب القيغة الطارئة على وجهها الكلية
وكون كان للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال
ابن السراج انما لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لان
هذه الحكاية انما تجوز يوم القيامة وكون عيسى عليه السلام قابلا لذلك او غير قابل انما هو
في الدنيا وايضا يجوز التفرغ بقوله ان كنت اعطيتني من سوف افايك اليوم وقوله
تعالى ان كان قيصه قد طاهر في الماضي **قوله** ونجى اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء
قوله الشرط ان لا تكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل ان قامت مقام الفاء
ان مناسبة بين معنيهما **قوله** وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والنفي
والعرض اذا قصد السببية **قوله** لا تكسر تدخل في النفي خلافا
للكسائي لان التثنية **قوله** ان كسر اقواس اعلم ان كل ما يجاب بالغا فينصب المضارع
بعد الفاء ليعلم ان يجاب بمضارع مجزوم لا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي
خبر يخص والطلب اظهر في تعين معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح الخبر من الخبر
وذلك لان كل كلام لا يرد فيه من حامل المشكك عليه وحامله على الكلام الخبري افادة الخبر

في ما يخص كان

منه من ان بعد في
والنهي اذا قصد السببية

المعروف

بمضمونه يقول ضرب زيد وما ضرب زيد اذا قصدت انما هو المحاطب ضرب زيد وعنده
ضربه وانما المحاطب على الكلام الطلي فيكون المطلوب مقصودا المشكك اما انما هو
ومعنى لونه مقصودا الغير انه سوف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط
اعني توقف عن عليه فاذا ذكرت الطلب ولم يذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جواز
المحاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه والغير وان ذكرت بعده ذلك طلب على طلب
كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لانتفاءه فيكون ان معنى الشرط في الطلب
مع ذلك الشرط اظهر وانما الخبر فانه اذا ورد خبره المحاطب على انه انما تكلم به المشكك فافادة
المحاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصودا لنفسه او لغيره اذا قد خبر بشي مع ان ذلك الشرط
غير مقصود الخبر لقوله ان يضرب زيد مع كرايتك لضربه فلو جيت ايضا بعد الخبر
يصح ان يكون خبر المضمونه لم يرد فيهم المحاطب الى انه خبر فافادة ان ذلك في الطلب انما
كان ليقاد في نفسه الى ان المطلوب اما انما هو او لغيره مع ذكر الغير فالاول ان يكون له
طلب فاقتران في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء بعده معنى الشرط بما ذكرنا ان تحذف فالبقية
ويجب ذكره الجزاء كما يجب ذكره في الواجب وانما الجزاء هذه الاشياء لان مقدرة ظاهره مذهب
الحليل لانه قال في الشرط ان هذه الواجب كما فيها معنى ان فلهذا لا يجوز الجزاء
ومذهب غيره ان مع الشرط مقدرة واحدة وهي دالة على ذلك المقصود ولعل ذلك
لا يستلزم ان لها النفس من معنى ان اسناد الجزاء الى الفعل وليس ما استبعدت
لانها اذا جاز ان يجزى الامر المتضمن معنى ان فعلين فالمانع من جزاء الفعل المتضمن
معنى ان فعلين فالمانع من جزاء الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا علم انه يجوز
الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو ضحك او كبتك او شريك سببكم الناس
وانني الله اقدر وتعمل خيرا تكتب عليه فذكر الله اسماء الافعال بخصه وتراكت
والامر المقدر نحو الاستدراج وانما امر يقصد الفعل في جواب هذه الاشياء
التي فيها معنى الامر بعد القابل وجوب النص صريح الامر والي عند في الكلام في جواب
الجواب المجزوم فانه لم يشترط التضرع قبله بالامر والنهي اتفاقا لانه قال السببية
قد يرتفع ما بعد ما مع بقاها على معنى السببية كان قوله تعالى ولا يؤذن لهم
فيعتذرون **وقوله** الشاعرا لم تذكر ما يخرج عليك **قوله** في
وقع الرمح تصقت دلالة الفاعل السببية لان الرمح محلل والمتكلم في حيزها
وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الاشياء الثمانية مشابة للشرط في قدرته
مدلولها من ان مضمونه المعنى السببية في الفاء فافادة ان يكون قبل الفاء صريح
الامر العريق في الامرية حتى ان تصقت دلالة السببية في القابان يرضع الفعل بعدها
كان صريح الامر قبلها الشدة قوية لسميتها مما هو محمول على الامر بل مكي معناه وقيل
في قوله تعالى هل اذكركم على عذارة تحبكم الى قوله يعجز لم جواب بقوله ترمون لانه بمعنى
امتنوا وليس بجواب هل اذكركم لان المعطوف لا يعقل بالذلة ولا منع من ان يقول
في جوابه كما في الامر الامر قوله تعالى قل لباي الدين اقموا وقال في قوله

فيه وان كانت زائدة الا انها مخرقة قطع وانما حذف المخرقة في المضارع لانه كان يجتمع المخرقات
 في المضارع المتكلم فحذف الثانية التي منها الاشتغال ثم جعل اخراته من انكره وتوكرم
 وتوكرم عليه طرد الباب وان كان بعد حرف المضارعة ساكن في الحال والاصل منع
 فلا بد من مخرقة الوصل نحو اضرب واستخرج وانطلق فان قلت فلم راعيت المتحرك
 الاصل في نحو انكره وتوكره في الامر ولو جعل مخرقة الوصل ولم تراع السكون الاصل
 في قول ونحاف وتبع فيجوز مخرقة الوصل نظرا الى الاصل قلنا اجلاب مخرقة الوصل
 شي اطردت اليه ومع امكان مراجعة الاصل لاصرورة فلا تحلب مخرقة الوصل ولا ضرورة
 في نحو قل ونع وخف اقتضارا على الحركة المنقولة ولو كما ايضا ارتكنا الرجوع الى اصل
 السكون فاجتلبنا مخرقة الوصل لاحتجنا الاقل حركات حرف العلة الى ما قبلها كما في المضارع
 فكنا نستغنى عن مخرقة الوصل بمتحرك ما بعدها فكان يكون سغينا في ضلال اذ كان حذف
 المخرقة المحتملة وتحرك الساكن كما كان **قوله** وليس برابعي يعني باب فعل وحده
 فان ما بعد حرف المضارعة فيه ساكن ولا يحتلب فيه مخرقة الوصل لما ذكرنا من رجوعه
 الى الاصل بل مخرقة القطع المفتوحة المحذوفة **قوله** مضمومة ان كان بعد
 ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان حركة مخرقة الوصل الكسرة في الاء كانت او الانفعال
 او الحروف ولا تعدل الى الفتحة او الضمة الالهة كما يجي في التثنية ان شالله وذلك
 لان المخرقة اجتلبت ساكنة على مذهب الجمهور لما فيه من دليل الزيادة ثم لما احتيج الى
 تحريكها حركت بالكسرة لان الساكن اذا حرك حرك بالكسرة لانه اهل الحركات لا يحتاج
 الى متحرك لتكون اول الكلمة فاجتلبا ساكنة ليس بوجه **قوله** سيمويه قدمت
 الزيادة متحركة لتصل الى التكم بها ومنه هبه اقرب وانما ضمت فيما انضم اليه اتباعا
 واستثالا للخروج من الكسرة لان الحاجر غير حصين لسكونه وكذا في غير باب الامر
 نحو انطلق به واستخرج واذا بقي الامر على حرف واحد فان وصلته بكلام بعده فلا كلام
 وان رقت عليه فلا بد من هاء السكت اذ لم يات بها وجب ان لم يكن ذلك الامور
 الوقف على متحرك وان سكنته لزم الابتداء ساكن **قوله** فعل ما لم يسر فاعله هو
 ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ونضم الثالث مع همزة
 الوصل والثاني مع التاجوف اللبس ومعتل العين الالفح قيل وينع وبج الاشياء
 والواو ومثله باب اخير واقيد دون استخير واقيد وان كان معنارعا ضم اوله
 وفتح ما قبل آخره ومعتل العين يقلب فيه الفاعل معنى فعل ما لم يسر فاعله فعل
 المفعول الذي لم يسر فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه يفي له ويجوز ان يميز بما لفظ
 ذلك الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص نحو فعل الماضى وفعل
 المضارع وفعل الامر **قوله** هو ما حذف فاعله هذا حذر مطرد في سيمويه واما على مذهب
 الكسائي فيخوض بين ضربين زيدا وهو ان الفاعل محذوف في الاول على ما تقرر في باب
 التنازع وعلى مذهب الاخفش على ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن
 حذف الفاعل خلافا للجمهور وشاهد هذه الشبهة وابصر فليس ما ذكره المصنف محذوم الا ان

يقال هو ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله **قوله** فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل
 آخره وهذا عام في كل ما من ثلاثي بحذف وكسبه او ضم فيه كاستخرج واكرم او راعي بحرف
 كاستخرج او من يديه كاستخرج ونما غير صيغة الفعل حذف الفاعل الاول لا يغير ولا يغير الفعل
 التامير مقام الفاعل بالفاعل وانما اخير البني للمفعول هذا الوزن الشبلي ووزن المسبق
 للفاعل كوزن الاقل استحقاقا لانه في الثلاثي الفاعل دون ساير الالوان البعده
 عن اوزان الاسماء ولو كسر الاول ونضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من
 الهمزة الى الكسرة اول من العكس لانه طلب ختم بعد الثقل بخلاف الخروج من الكسرة
 الى الهمزة ثم جعل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر **قوله** ويضمر
 الثالث مع المخرقة والثاني مع التاجوف اللبس يعني كل ما فيه مخرقة الوصل او اقتصر على ضمها
 وكسر ما قبل الاخر لا يفسد عند الوقف الماضى المسمى للمفعول بالامر من ذلك الباب
 لوقفت ما لا الا استخرج مفتوح الياسا في الاخر للوقوف فت لا تعلق بالامر وادام يصغر
 ما بعد الياء ايضا في اوله تار ايدة وهو نحو وتكلم وجاهل وتخرج **قوله** ومعتل العين
 يعني ما قبل عينه من الثلاثي الماضى نحو قال سباع يديه ثلث لغات قيل وسبع
 يا شامرا الكسرة وهي فتحة واسلمها قول ديع استقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت
 عند المصنف وهو ينقل الى ما قبلها اذا الثقل بها يكون الى الساكن دون المتحرك فيقول
 وشج تيا ساكنة بعد الضمة فيحذف قلب التاواو الضمة ما قبلها يقول ديع وهو اقل
 اللغات والاول قلب الضمة كسرة فيبقى سباع لان تغيير الحركة اقل من تغيير الجنس
 والانه اخف ايضا من بوع ثم جعل قول عليه لانه معتل عين مثله فكسرت فآوة فاقبلت
 الواو والياء وعند الجزولي استقلت الكسرة على الواو والياء جعلت الى ما قبلها لان الكسرة
 اخف من حركتها ما قبلها وقصدتم التفتيت مما يمكن يجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك
 بعد حذف حركته اذ كان حركة المفعول اخف من حركة المفعول اليه فيبقى سباع وقول فقلت
 الواو والياء الكسرة ما قبلها فيبقى الواو على حاله وقلب الياء والياء ما قبلها وهذه اقلها
 لثقل الضمة والواو والاولى اول الحقة الكسرة والياء وقول الجزولي اقرب لان اعمال
 الكلمة بما تقتضيه نفسها اول من حملها في العلة على غير هاء هوى المصنف انما اختار
 حذف الكسرة لاشتغال نقل الحركة الى متحرك ولا يبعد فيه على ما ذكرنا وما مشا
 الاشياء فهو نصيب وحقيقة هذا الاشياء ان سب نحو بكسرة فالفعل نحو الضمة فمقتل الماء
 الساكنة بعد هاء خوال او قليلا في سبعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد النحاة والقدر
 بالاشياء في هذا الموضع وقالت بعضهم الاشياء هي كاشياء حاله الوقف اعني ضم
 الشددين فقط مع كسر الاكسرا خا لمتا وهذا خلاف المشهور عند الفراءيين
 وقالت بعضهم الاشياء هي كاشياء حاله الوقف اعني ضم الشددين فقط مع كسر
 الفاكسرا خا لمتا وهذا خلاف المشهور عند الفراءيين وقالت بعضهم هو ان ياتي بضمة
 خالصة بعد هاء ياسا كاشياء وهذا ايضا غير المشهور عند لان الاشياء عندهم هاء
 حركتها بين حركتي الضمة والكسرة بعد هاء حرفين الواو والياء وقال المصنف العرض

بالاشتمال الابدال بان الاصل المضم في اوائل هذه الحروف وانما بنوا على الضم الاصل هاهنا خلافا
 نحو بيض في جمع ابيض هووا للفق في من الملق للفاعل والمبني للمفعول عند سقوط العين لكون اللام ابتداء
 الضمير وقال نحو بيض باخلا من كسر وعبرت من العيادة باخلا من ضم يلبس فيه المشي للفاعل بالمشي
 للمفعول بالقرينة ولو قلت بعث باعبد بالكسر وعبرت بالضم كان ظاهرا في كونها للمفعول
 بسبب القرينة فيقول اذا استطاع العين في المبني للمفعول بانضال الضمير المرفوع قال فان قرينة
 جاز ذلك اخلاص الضم في الواو واخلاص الكسر في الياء وان لم يبق نحو بعث وعبرت فلا بد في الواو
 من اخلاص الكسر والاشتمال في الياء من اخلاص الضم والاشتمال لئلا يلتبس المبني للفاعل وظاهر
 كلام الشيرازي انه لا يجب منه الفرق بل يفترق فيه الالتباس لقلته ووقع مثله **قوله** ومثله
 باب اختيار وانفرد يعني ان ياتي في الفعل والمفعول العين كالب في الثلاثي المعتل العين في مجي الوجو
 الثلاثية فيها مشاركتها له في علتها وهي اشتغال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان
 ما قبل حرف العلة في انتقالنا وهذا الفرق لا يؤثر في العلة وانما في الفعل فاقبل حرف العلة كما
 في الثلاثي المجرد **قوله** ووزن استخبر واقيم يعني ان ياتي استعمل والفعل معتل العين لا يجي فيها
 الا الاخلاص لكسر دون الضم والاشتمال لان سببها في الثلاثي المجرد والتاخير المذكورين ضم
 ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في ياتي استعمل والفعل ساكن فلا بد من نقل الكسرة للمستقلة على
 حرف العلة عليه كما هو في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها
 في الموضع المذكور ان لا يكون اللام حرف علة فلا تنقل في نحو طوى ولا اقوى ولا استعوى ولا انما
 ولا احتوى وانما لم ينقل ذلك اذ لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب
 العين الثاني المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال كما في قول قاتل وقد يقول قلبت تقول يطاي
 ويثاي ويستثاني وينطاي ويجثاي ولا يحتمل في الفعل لنقله يا مضمة وان كان قلبا سكوت كما يجثر
 في الاسم نحو اري وداي لحقته وكسرتا فعل لا يغير نحو رقة لغة والضم اكثر لان الكسر في المعتل
 العين الماكان اشتغال اللوا بعد لغة وزجما شغل اللغ في المدغم منه ايضا لكن اقل من اشتمال ما قبل
 العين لان علة اشتمال ما قبل العين انما كانت حرف الالتباس فتحدث العين كما ذكرنا واخلف
 هاهنا من الضمير بل يفتك اذن الادغام نحو ردت وسررت وربما كسرتا فعل المشي للمفعول التحقير
 في الصحيح يقول في عهد عهد تقول في المشي للفاعل في شجيد شمد وفي الاسم في عهد عهد **قوله** وان
 كان مضارعا ضم اوله فيج ما قبل اخره قل ان ضم الاول في المضارع والمضارع للمعوض عن الفاعل للرفع
 دية نظر لان المفعول المرفوع عوض منه والاول لا يتنقل على عوض واحد فتقول ضم اول المضارع جملا
 على ضم اول الماضي وانما في ما قبل اخره دون الضم والكسر فلعل في الضم بالفتح في المضارع الذي هو
 انقل من الماضي **قوله** ومعتل العين ينقلب فيه الفاء في المضارع المعتل العين ينقلب في
 المبني للمفعول الفاعل فيقال وينباع جملا للمضارع على الماضي لانه ماضى زيد على حرف المضارعة
 فهو ينقلب في سلق الاعلال لان الاعلال المعتل العين الاتري ان قال اعل ينقلب عنه
 وكذا اعل قبل فعل عنه ياتي بياك قبلها الثاني جميع الماضي في مجزئ الاعلال ونقول في
 كل واحد منهما انما يتلحق به فعل ماله اصل معلن اذا انفتح عنه وسكن ما قبله ينقل النسبة
 الى الثاني ونقل العين التي نحو هات واقام واستقام وليس لنقل لاجل النقل لان النسبة

لا

لا يستقل بل لاجل قصد قلب ذلك المفتوح الفتح للتخفيف فلو لم ينقل الفتح الى ما قبله لالتصا كان
 وقد تسمى الحروف في المقرب وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسرنا على ولم يستعمل
 منه فعلت والاعراب في ذلك الاء ولم يستعمل فاعلم لان من المعلوم في غالب الاحاد انه هو الله
 تعالى فحذف لشهرته والاعراب كقوله تعالى قيل يا ارض ابلعي وتلك الافعال نحو من وسئل
 وذكر وورد وحسب ونشد ووعك قال سيبويه لو اردت نسبتها الى الله تعالى كان على
 الفعل نحو احبته الله وارسله واركنه واورده الى فعل الله به ذلك ولعل ذلك لان فعل
 لا السرايات فيه فعلته صار كالر وجمع وعي وفرد ذلك من الاكلام التي في بابها فعل مكسورة
 العين فصار يفتدي الى المنسوب كما يفتدي باب فعل ذلك بالنقل الى الفعل **قوله**
 المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه
 كضرب والمتعدي يكون الى واحد كضرب ذ الى اثنين كاعطى والى ثلاثة كاعطى واخبر
 وحسب وانما ونشأ وحديث هذه منقولها الاول كفعول اعطيت والثاني والثالث
 كفعول علمت **قوله** متعلق مفتوح اللام وهذا كما ذكرنا في حدة المفعول به انه الذي
 يقع عليه فعل الفاعل كضرب زيدا او يجري الرقعة عليه نحو ما ضربت زيدا واحداث
 الضرب وينبغي على ما حدث ان يكون نحو قرب وبعد وحج متعديا اذ لا ينهم الخرج
 مع اسناده الى مرتفع به لا بمتعلق اخر ولما ان يلزم كونه متعديا لكن بحرف الجز متوك ان نحو
 ما ان وطرف هو اللازم فقط لانه لا يتوقف فهمه على متعلق بخلاف نحو قرب وبعد
 حرج ودخل الى ذلك خلاف اصطلاح القوم فان قوله متعد على الاطلاق لا يقع للفعل
 المتعدي بنفسه ويقولون في المتعدي عرف الجر هو لازم متعد بحرف الجر الاتري
 الامر قالوا باب فعل يفعل لا يكون الا لازما مع القرب وبعد منه ولا يعبدان يجر
 المتعدي بانه الذي يصح ان يتحقق منه اسم مفعول غير مقيّد على ما ذكرنا في حدة المفعول
 ويرسم اللام بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك واعلم ان فعلا واحدا قد متعدي مره
 بنفسه الى المفعول فيلحق متعديا ومره بحرف الجر فيلحق لازما وذلك اذ ايسر في الاشتمال ان
 وعلت كل واحد منهما نحو شكرتك وشكرت لك ونصحتك ونصحت لك هذا ما قبل الاول
 جعل اللام زائدة والحركة متعدي هذه الافعال مطلقا اذ معناها مع اللام هو معناها
 بلا لام والتعدي واللام في حصة المعنى وهي بلا لام متعدية متعدية اجماعا فلذا يكون مع اللام
 فهي اذن زائدة كما في ردف لكم الا انها مطرودة الزيادة في هذه بخلاف ردف فان كانت
 معده بنفسه قليلا نحو اتممت الله واختصا بنوع من الفاعيل كاختصاص خط بالقدي
 الى الامكنة وامسا في غيرها فبقي كدخلت في الامر فهو لا يزدح من حرف الجر وان كانت
 فتعدي بحرف الجر قليلا فهو متعدي والحرف زائدة كما في يقرأ بالشور ولا تقرأ بانيه يكر
 وروى لكم واذا تعدى الفعل الى المفعول به يحذف الجر فاجازة والمجذور في محل نصب
 على المفعول به ولهذا قد يعطى كل الموضع بالنصب قال تعالى فاشحوا برؤسكم وارجلکم
 على قراءة النصب وقال **لبيد**
 فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون سعد فذكر عنك الحواة

من غير ان المتعدي غير المتعدي

منه اذا تعدى الى المفعول به
 حروف الجر فاعلم ان
 في محل النصب

زيدا وبنيته فقول خالد ولمع الحور ان مثل هذا لم يحن في السعة فاذا اقتضت هذه اعلنت
 ان قولك حوشك او بانك او اخبرك زيدا قايما ليس بمعنى حدثك الحديث المحض من
 وبنك هذه التسمية المعينة وجزءك التخيير الخامس لا انما انما زيدا قايما لكونها
 متضمنين للمفعول به اي حدثك شيئا زيدا كما ذكرنا لا كونه مصدر اميضا نوعه عرفت
 ضرب زيدا لان زيدا قايما لبيان الخبرية وتعيينه وتعيين بيان كيفية فعل الاخبار الذي
 هو الحدث الواقع منك اي التلطف والتفكر المخصوص وان كان سريعا او بطيئا وغير ذلك من
 صفات التلطف فقولك اخبرك زيدا قايما الى اخرتك هو الخبرية والخبرية مفعول به
 لا محالة ولا يقع اسم المفعول به لا محالة على المصدر فلا يقع في ضرب ضرب الضرب
 منه وبك كذا في باب اسم المفعول به فظهر بهذا ان ما قاله المصنف لا يقتضيه خبر
 زيدا قايما اخبرك زيدا ان زيدا قايما اخبرك زيدا وقولك اخبرك زيدا قايما
 على انك مفعول مطلق ليس بشي لان الاول خبر من خبر الثاني بل انما الخبر الثاني
 بمعنى الاخبار لا الخبر بوجه فقولك اخبرك زيدا قايما اخبرك زيدا قايما على انك
 مفعول به وكقولك قلت انك اخبرك زيدا قايما خبرك زيدا قايما خبرك زيدا قايما
 ان زيدا قايما خبرك زيدا قايما وانما قولك اخبرك زيدا قايما اخبرك زيدا قايما
 فتبين ان الفاعل انما كان بعد الكلف في الخبر الثاني واسم الفاعل لا يضاف الى المصدر
 انما يارب خبرك الاخر او ضرب الامير وكذا انما الخبرين به على نفسه من قوله
 مطلق ليس زيد مطلق بمعنى المصدر الخامس بل هو مفعول به
 انما خبرك خاص بخلاف قلت قولك زيدا قايما على انه مفعول مطلق ومنشأ الخط ان الخبر
 يستعمل بمعنىين بمعنى الاخبار وبمعنى الخبرية كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى
 القول فاعرفه **الاول** مفعول به الاول كقولك اعطيت اعدا ان مفعول به
 الاول كقولك اعطيت والثاني والثالث مفعول به الثاني اعطيت لا ياتي ان هذه
 الافعال في الحقيقة متعدي الى مفعولين او مفعولين الثاني فمفعول الثاني في الحقيقة
 مفعول الثاني والثالث مفعول الثاني زيد انما مفعول الثاني انما مفعول الثاني زيد
 مفعول اعطيت زيدا بهما يجوز ذلك ان لا يذكر مفعولا أصلا كما كتب اعطيت وان يذكر
 جميعا وان يذكر الاول دون الثاني والثالث وتكون الاخر فاعلم ان ما يحكي في افعال القلوب
 ونحوه من ذهب سيبويه انه لا يجوز ذلك الاول دون الثاني والثالث لا نعم قال
 لا يجوز ان يستعمل واحد من الثلاثة مفعول في افعال القلوب على ظاهره
 ولو جاز انما لا يقتضيه على الاول واجاز من اسراج مطلقا او قال البيهقي اراد سيبويه
 ان لا يحسن الاستعمال على الاول لا ان لا يذكر مفعولا في اسراج الى اسبغ
 اول اذا ما نفع ويتعد المتأخرين فاذا انقطعت النظر عن الاول جاز المفعول الثالث
 مع الثالث كما قال اول مفعول على الثاني لانها مفعول الاول هو الذي اذا نصب
 المفعول كما في قوله **الاول** افعال القلوب فقلت وحسبت وحسبت وزعمت
 فقلت ورايت ووجدت تدخل على هذه الاسماء لبيان ما هي من فمقتب الجوزين

في خبرك

ان

انما ان الحمل التي تدخل عليها الافعال لا يحلوا من ان يكون المقصود من ما حكاه
 لفظها اولا فالاولى الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد او زيد ضارب
 فالقول لا يعمل فيها اذ المصدر كاية اللفظ فيجب مراعاة حال الحمل والثانية اي التي
 المقصود منها معناه دون لفظها لا بد ان تعمل الفعل الداخل عليها خبريا لتعلق
 معناه بمفعولها فلا تدخل ان الاعل الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المصدر اليه
 بقدر عمله في الفعلية لان عمل الفعل ضروري على رفع الاسم المصدر اليه فلا بد من رفع
 به الفعل الذي في الجملة الاسمية الفعلية ولا بد من رفع ما اسند اليه ذلك الفعل الثاني
 اذ لا يرفع اسم بغيره اذ لا أشد واحد من موشون مستقلين وان كان مع المصدر اليه
 فلا يعمل الا نصب فيجب ان ينصب كلا جري الفعلية والفعل لا ينصب ظاهرا الا بالمر
 والمصدر اليه يستعمل انصافه ظاهرا فلا يبين فيها أشد الفعل الداخل على اذا كان فعل
 مععلق عن الضرب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في الظاهر كقولك قلت
 ثم وعلمت اي يورسرت وايضرايت نصب اي مفعول الذي يطلبه الفعل
 من الاسمية المدخول عليها انما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك في باب كان
 رفعنا المبتدأ تشبيها له بالفاعل ونصبا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم يجوز رفعها
 لان المصدر الفعل لا يرفع فاعلين فلا يرفع تشبيها بالفاعل ولا نصبها اذ يبقى
 الفعل لا مرفوع ولا مجزول ولا نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل
 طلبه للمنصوب والفاعل في الحقيقة من مثل هذا مصدر الخبر مضاف الى المبتدأ
 في كان زيد منطلقا الفاعل انطلاق زيد لانه الحادث الكائن في الحقيقة
 وكذا في صار زيد منطلقا الصاير هو انطلاق زيد ولذا ان جميع اخوات كان لان كل ما
 بمعنى كان مع قيد آخر فعني صار كان بعد ان لو يكن وحسب ما زال واخواتها
 كان دائما ومعنى اصبح واخواتها كان في الماء والصح والصحى ونحو ذلك ومعنى
 ليس ما كان واما افعال المتابعة فليست من هذا النوع افعال المدخلة على الاصل
 على المحملة بل المرفوع بها فاعلم ان الحقيقة واخواتها مفعول كما يحكي في بابها
 وان اقتضى مفعولا نصبا جزى الكلمة لان ما فيها متضمن للمفعول الحقيقي ولو لم يكن
 يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى قلت زيدا قايما علمت قيام زيد فاعراب
 الجزين اعراب الاسم الواحد اي ذلك المفعول الحقيقي فذلك لو يدخل على هذين
 الجزين لفظه ان الجاعلة للجزين في تقدير جزو واحد ولو تدخل الجزين اللذين بعد كان
 واخواتها وان كانا ايضا بقدر المرفوع كهذين الجزين المنصوبين مشعر هذا المقتضى
 للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال القلوب على ضرب اما للظن وهي
 حكاية لمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب وكذا اذهب جز يتصرف فاذا كان
 الافعال بالمعنى المذكور ولها الاسمية مجزوة نصبت جزئها فان كان حكاية
 علم او قصد او غير ذلك وخال بمعنى اختلف وهب امر من الهبة او كانت الاسمية
 مصدره بان لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب بحسب المفعولين اذا

ولها اللاحقة عن مصدره بأن ويستعمل أرى الذي هو المصدر فاعله لاري بمعنى ظن عاملا
 عمله ولم يستعمل بمعنى علم وأما اليقين فقط وهو عمل إذا كان بمعنى اليقين وهو المعرفة
 بمعنى واحد ولا يشوبه إن بين علمت وعرفت فرقاً من حيث المعنى كما قالت بعضهن
 كان معنى علمت أن زيداً قائم وعرفت أن زيداً قائم واحد إلا أن حرف لا ينفك جزئياً
 اللاحقة كما ينصبها علمت وذلك ليس لشوق بينهما معنوي بل هو مذكور في الحسار
 العرب فالعلم قد يحسن أحد المتشابهين بحكم لفظي دون الآخر وإجازة ههنا الخاق
 عرف وأيضاً يعلم في نصب المفعولين ويستعمل وري بمعنى علم وقيل أمراً بمعنى علم
 لكن لا ينصبان المفعولين بل قبل قوله اللاحقة بعد ما مصدره بأن نحو دريت أنك قائم
 وقيل أن بعد الذي وشأنه لا يشترط في تعليل معنوي بل في ذاته قيل لك تعلم أن الأمر
 كذلك لا يقلل بطلان علمت فانه كان يرى معنى جمل وتعلم من علمت الشيء أن تكلمت
 في علمه فليست من هذا الباب فليعلم نصب المفعولين إذا لم يصدر بأن وأما المفعول في الظاهر
 مع احتمال في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى الظن إذا أولها اسم مجردة عن أن
 قال تعالى في الظن بمعنى العلم أي ظننت أي فلاقى حسابيه وقد عني ظن بمعنى
 الظن فينصب مفعولاً واحداً ومعنى الظن أن تجعل تحتها موضع الظن الشيء تقول
 ظننت زيداً أي ظننت به أنه فعل شيئاً وكذا ائتمنت وأما الاعتقاد الخارقي في أنه على صفة
 معينة سواء كان مطابقاً أو لا وهو رأي فإذا كان بالمعنى المذكور ووليت له اللاحقة المجردة
 عن نصب جزئياً خواريت زيدا غيباً سواء كان في نفس الأمر غيباً أو لا قال تعالى ترونه
 بعيداً وهو غير مطابق وترونه قريباً وهو مطابق وقوله تعالى الرشد إلى الدين خروجاً
 من ديارهم متفقين بمعنى الانتهاء إلى لربيتهم ذلك إلى حالهم وقد لحق رأيي
 الخلية بمراد العلم في نصب المفعولين قال تعالى رأيتهم على ساجدين وأما
 الاعتقاد كون الشيء على صفة غير اعتقاد غير مطابق نحو قد جعل وإذا كان بالمعنى
 المذكور وليتها اللاحقة المجردة فصاحبها نحو كنت ما عهدت فغير أنان غيباً وقال
 تعالى وحققوا الملائكة الرحمن أماناً أي اعتقدوا بهم الأنوثة وأما القول بأن الشيء
 على صفة قولاً غير مستند إلى وثوق نحو عمتك كذا وقد استعمل في غير التحقيق
 قال **أية** الله موفى للناس ما عتقوا وأما الإصابة الشيء على صفة وهو
 واحد والى لأنك إذا وجدت الشيء على صفة لزمت أن تعلم عليها بعد أن لم يكن معلوماً
 فلذا عرفت من أفعال القلوب لزوم العلم به وقوله تعالى وقجدك عابلاً لا يجوز
 عن هذا لأنه تعالى قد تستعمل من الأفعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة إليه على سبيل
 التشبيه كقولك بمتليه ونفل نحو ذلك فكأنه قد صادفه عابلاً وعلمه بعد أن لم
 يعلم فاصح حاله ولا يستعمل أصاب وصانف استعمال وقد في نصب المفعولين خلافاً
 لأن دوسويه في هذه الأفعال المذكورة مفعولها في الحقيقة مضمون مفعولها في الظاهر
 أعني مصدر الخبر مضافاً إلى مبتدأ معنى علمت زيداً أقيما علمت قيار زيد وظننت أنال
 زيداً أي ظننت زيداً عابلاً وإن وثقت بعد هذا الفعل في البند في ضمير الشأن مصدر

من

قبل الفعلية لتفسيره اسمية نحو حسبت تقول زيد أي حسبته تقول زيد وبعض هذه الأفعال
 تكون نعتاً لمفعول واحد مع أنه بالمعنى المذكور نحو علمت زيداً وعلمت خروج زيد أي عرفت
 وبعضها نعتاً لزيد في ذلك نحو علمت وعلمت قال **أية**
أية ولقد نزلت فلا تظن عزم من عجزه المحدث المذكور
 أي لا تظن شيئاً غير نزل ذلك كما قال الفراء وقد يقدّم الضمير واسم الإشارة مقام
 مفعولها تقول لمن قال اظن زيداً مطلقاً أنا أيضاً اظنه واطنه واطن هذا وكذا
 باقي أفعال القلوب قال لا بد لي لو جاز قيام لفظ ذلك أو هذا مقام الجملة لجاز
 وفوعة صلة وليس ما قال بشي لأن مفعولي باب علمت بتقدير المفرد على ما قد مر من الصلة
 لاقتدر بالمعنى على حال فقال لا بد لي وقيل أن الضمير واسم الإشارة بمعنى المصنف
 أي ظننت لظن ولا منع مما قاله الفراء كما ذكرنا ومقول ظننت به إذا جعلته موضع ظننت
 قال تعالى يظنون بالله عز الحق كافي قوله فلا تظن عزم **قوله** تدخل على الجملة
 اسمية لبيان ما هي منه أي لتعيين الاعتقاد وقوله هي عنه على حذف المضاف
 أي حكمها عند حكم المنكح على المبتدأ بمضمون الخبر صادر عنه فقولك علمت زيداً أقيماً
 علمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو زيد صادر عن علم وفي
 ظننت زيداً أقيماً أي عن ظن **قوله** ومن خصا يصها أنه أذكر أحدهما وذكر الآخر
 بخلاف أعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها أنها تعلق بحرف الاستفهام والفتحة واللام
 مثل علمت أزيد عندك أم عمرو ومنها يجوز أنه يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشي واحد
 مثل علمت مطلقاً ولعلمها معنى آخر يتعدى به إلى واحد فظننت بمعنى التفتت
 وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى أبصرت ووحدت بمعنى أصبت **قوله** إذا ذكر
 أحدهما ذكر الآخر بخلاف باب أعطيت يجوز بالقرينة دالة عليها شيئاً منسياً تقول
 فلان يعطى ويكسوا فيبقاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت
 وظننت فانك لا تحذفها معاً شيئاً منسياً لا تقول علمت أو ظننت لعدم الفايده
 لأن المعلوم أن الإنسان لا يحتملوا في أغلب عن علم أو ظن فلا فائدة من ذكرهما
 من دون المفعولين وأما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفها نحو من يسمع يجل أي يجل
 مسموعه صادراً **قوله**
بأي كتاب أمر به سته **شدي** جهه عازاً على وحسب
 نفساً أيضاً من خواص هذه الأفعال وأما حذف أحدهما دون الآخر فلا شك في قلته
 مع أنها في الأصل مبتدأ وخبر وحذف المبتدأ أو الخبر مع القرينة غير قليل بسبب القلة
 ههنا أن المفعولين معاً بمنزلة اسم واحد لأن مضمونهما هو المفعول به في الحقيقة
 كما ذكرنا فلو حذف أحدهما كان حذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ومع ذلك قد ورد ذلك
 أما حذف المفعول الأول ففي قوله تعالى ولا تحسبن الذين يخجلون بألبان إلى قوله هو خير
 لهم أي يجلهم هو خير لهم وأما حذف الثاني فكما في قوله
أية لا تحسبن عذابي أن ظالمين قد وثق بنا الاعتقاد

هم وورد في المصنفين
 مقام المفعولين

اي لا تخلفنا اذ لا على امر اليك الملك **فاما قول** ومنها انه يجوز فيها الالف اذا توسطت والآخر
 لا استقلال الجزئين فلا ما بخلاف اعطيت مثل زيد علمت قايما الفخوق بين التعليق والاقا
 ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والاقا ابطال العمل لفظا ومعنى فاجلته مع التعليق
 في تاويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة
 اخرى متضمنة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت زيد منطلق وبكر افاستلا
 على ما قاله ابن الحنابل **واما** الالف فاجلته مع العلمت ببناء بل المعرفه فمضى زيد
 علمت منطلق اي زيد في ظرف منطلق والجملة المعلق عنها العمل لفظا لا معنى لا يتم مفعولا به
 والجملة المعلق عنها متضمنة العمل والفتوق الاخرى الالف ليس بما منع فتورى بل هو
 اختيارى والتعليق ضرورى وبطل الجملة المعلق عنها فاقول زيد بغيره على اليقين
 واشك ما مر من خلاف المعطوف وليس بشي لان الفعل المعلق ليس ما مصدر عنه مفعول الجملة
 من الشك او اليقين ولا شك ان كنهى الملقى معنى الظرف فمضى زيد قايما فمضى بغيره
 قايما في ظرف ومع الظرف لا بد من كون الالف الاولى مفعولا على اليقين وبفتح الالف
 مع تاخر العمل في فعل القلب لان عامل الرفع مفعول وعامل الضم نفس في فعل الرفع
 يعطى اللفظ المعنوي ومع ذلك قد جازى **فاما**
فاما اذيت حق من خلق **ان** وصوت ملال الميرة الادب **فاما**
فاما اربوا وادامك ان مد نوا وادامك **فاما** احوال الدنيا منك تويسل **فاما**
فاما اجاز ذلك مع ضمه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأشيرها بظاهرها
 كالاعمال وايضا مع لفظ الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وهو لا يجوز له على الالف
 بل على التعليق ويقرب الالف من ضرورة حذف ضرورة مفعول خبر الشان مقدور
 بعد الفعل وهذا اقرب لشبهة لك ضرورة في نسخ الالف **فاما**
ان من دخل الكنيسة يروى **فاما** يلحق فيها حادرا وطنا
 فالفعل اذن عامل لاسمى واسمى ونقل الفخ من حوسى فمضى زيد فالفعل على عند تقدم
 مفعوله الخبر اذ هو مقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدأ والخبر وهو مفعول ضعيف
 واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر وهو مفعول ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدأ
 والخبر جاز الالف بالفتح ولا ضقت حلولا هو الموضع الطبقى للعامل على ما قبل المفعول
 من العامل الملقى فيضمحوى المعنى شيئا ومع ذلك فالالف اول لتقدم الفعل على خبر المفعول
 من العمل بل جواز زيد ضربت وانتاع ضربت زيد وقد وقع الملقى بين الفعل
 ومفعوله نحو ضرب احب زيد وبين اسم الفاعل ومفعوله قاله واستمر فاعلم
 احال حتى ينال المطالب الرقود وبين مفعول ان نحو ان زيد احب قايما وبين
 سوق ومفعولها نحو سوف احب بغير زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو
 جاز زيد واحب عمرو وتوكيد الفعل الملقى بعد مفعول يبعث اذ التوكيد ليس
 الاعتبار بحال الفعل والالف ظاهر في ترك الاستنابة بكتبتا في التثنية
 واما تركيد بالضمير او اسر الاشارة المراد بها المصدر فاسهل اذ ليسا حرفين في

المصدرية نحو زيد احبته او احبب دال منطلق ومصدر فعل القلب اذ المكي مفعولا
 مطلقا يقوم مقام فعله في العمل والتعليق نحو احببني فلنك زيدا منطلقا وظنك لزيت
 منطلق واما الالف فاجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قايما فمضى حاصل اذ المصدر
 لا ينصب ما قبله كما قيل وقد تقدم ذلك في باب المصدر وكذا ان لم يذكر الفعل معه
 وحذف جوازا نحو ظننا زيد منطلقا في الصوريين بحذف الالف الفعل وعماله متوسطا
 ومتاخرا لى الالف قايما لما ذكرنا من فتح تأكيد الفعل الملقى واما ان حذف وجوبا وذلك
 اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيد منطلقا اي ظن ظنا فمضى من قال العامل الفعل
 دون المصدر كما تقدم ذلك في باب المبتدأ هو كما حذف جوبا يجوز الالف متوسطا
 ومتاخرا نحو زيد ظنك منطلق ومتى زيد منطلق ظنك لان فعل الفعل لا يكونه
 مقدرا بان والفعل يجوز الالف والاعمال ايضا فتوسط او تاخر لان العامل فيما تقدم
 عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون انصباب ظنك لكونه مصدرا
 مؤكدا لغيره كزيد قايما حقا على ما قبل لما ذكرنا ان المفعول المطلق **فاما** ومنها
 انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي والتعليق ما خوذ من قوله امرأة معلقة اي مفعول
 زوجها يكون كالمشى المعلق لا منع الزوج لفقدانه ولا بلاد روح لتجوزها وجوده فلا ينقد
 على التزويج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وقد تدبر لان معنى علمت لزيد
 قايما علمت قايما زيد كما كان كذا عند انصباب الجزئين ومن شرط جاز عطف الجملة المنفردة
 الجزئين على الجملة الملقى منها نحو علمت لزيد قايما وكذا عند **فاما** بحرف الاستفهام
 المعلق وقد يكون حرف الاتهام وهو المضمرة اتقا وكذا اهل على خلاف فيما ياتي وقد
 يكون اسما مضمنا لمعنى الاستفهام كقول **فاما** يعلم ان الجزئين احصى وعلمت ان قلت
 وهي محذوح وفي معناه الاسر المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد
 يكون لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرف النفي وهو ما وان ولا نحو
 علمت ما زيد منطلقا او ان زيد منطلق وعلمت لزيد في الدار ولا عمرو ولا رجلا
 في الدار اما الاستفهام ولا لام الابتداء ونحو وان النافين فللمزوم وقوعها مصدر العمل وضعا
 فابقيت الجملة التي دخلتها على الصورة الجميلة رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت
 ناقصة المفرد واما دخول لام الابتداء في المفعول في نحو ان زيد القايما فمضى
 ملجئة اليه وهي اجزاء ان واللام كما يحى واما لا الداخلة على الجملة الاسمية فانما كانت
 معلقة لانها لا السورة المشاهدة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات
 ان المكسورة اذ السري يمكن فتحها وذلك دخولها على الجمل ومن اذ اجاز في خبرها لام الابتداء
 نحو علمت ان زيدا منطلق فان اللام لا تدخل الامع المكسورة كما يحى واما اذا تجردت
 ان عن اللام فانها لا تعلق لاسكان فتحها وجعلها مفعولا لفعل قلب وذلك لان
 المنفويين بعد فعل القلب في تاويل المصدر فاذا التوكيد جعل ان حرفا متعديا
 مفعولا لفعل القلب بان فتحه هزتها فمضى من عزل العامل بكونه من علمه واما قوله
فاما ولقد علمت لتأين مسيئي **ان** المنايا لا تطير بها

من الحاق

من الحاق

وانما جرت لعلت معنى القسم لتأكيد الكلام لان فيه اللام المعينة للتأكيد مع قد المؤكدة وفي
علت معنى التحقيق فصار كقول **واسمى قسما اليك مع الصدوق لا يفل**
وقد جرت نحو علم الله مجرى القسم فجاب جوابه معنى بعد ان المذكورة نحو علم الله انك
تأمر اي والله والنقل الملقى قد دخل على الجملة الفعلية نحو علمت عن ثبوت وعلت ايضاً
ضربت بنصب اليهم على انه مفعول ضربت وعلت اي يوم سرت وعلت اي وقت
واعراب الجملة المعلق منها كما عرابها الفاء اذا التيقن من فعل القلب فيجوز ان يعلت اي
يوم الجملة وانه اي على انه خبر مقدم على المبتدأ اي اي يوم يوم الجملة وقصبة على ان الجملة
بمعنى الاختراع تكون نحو علمت اي يوم خرجت قال

لقد علمت اي يوم خرجت
وهو ايضا خبر مقدم واذا انظر في المفعول الثاني بكلمة الاستفهام في الاول ان لا يخلو
فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلت بكر او من هو وجوز بعضهم
تعلية عنه اي لا ان معنى الاستفهام وهو الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت اومت
زيد وليست بغير لانها خبر على الضب فانها نحو علمت زيد اما هو منطلقا مع ان المعنى علمت
ما زيد منطلقا واما قوله علمت زيدا ما منع معنى اخر من فليس من هذا الباب حتى يجوز
فزيد في الضم على الضب واجب فيه ومعنى اريت اخبر وهو مفعول من اريت بمعنى ابريت
او عرفت كانه قيل ابريت وشاهد حاله الجعنة او عرفت اخبر عنك فلا تستعمل الا
في الاستفهام عن حالة بعينه لئلا يؤول بعد المنسوب الذي كان مفعولا به لاريت
نحو اريت زيدا ما صنع وقد عرفت ان اريت ان انا كذا عذاب الله الالية وكذا ليس مفعول
كما جازى بل هو حرف خطاب ولا عاقت بعد المنسوب اول ما يات به من استفهام ظاهر
او قد جرت الحال المخبر عنها فانها نحو قوله اريت زيدا ما صنع وارايتكم ان ايتكم عذاب
الله فجاءه وحده هل يعلم وارايتكم ما تدعون من دون الله اذ في ما ذكره الخلق والمقدر
كذلك قال اريتكم هذا الذي كرس لغيري اي اريتكم هذا الكبر لم كرمته وقوله
ليس اخبرني كلام ستانف وقد تكون الجملة المنفية للاستفهام جوابا للمشروط لقوله تعالى
ارايتكم ان ايتكم الالية وقوله اريت الذي يبين هذا اذا صلى اريت ان كذب وتولى
المراد علم وقوله اريت ان كان كذا اريت للتأكيد ولا محل للجملة المنفية لمعنى الاستفهام
لانها انما في الحال المخبر عنها كانه قال مخاطب لما قلت اريت زيدا عن اي شئ تسأل من
حاله فقلت ما صنع فهو معنى تراءى اخبرني عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة المفعول
الثاني لاريت كما قلنا بعضهم وسحق الكاف الحرفية باريت الذي بمعنى اخبر لانه لما
صار بمعنى اخبر كان اسم المفعول المنقول الى الفعلية عن شئ اخر نحو الجاك فاستغنى
بتعريف الكاف الى **وجاءت ايتك من بقرين** الخطاب فتبقى الثاني الاخوال
مؤداة مفتوحة سواء كان الخطاب مذكرا او مؤنثا مفردا او مشي او مجرعا وقاله الضرا
بل ازل لاسناد عن الالكاف وهو مثل مذهبه في قوله وذل والجاك كما مضى
انما الاتصال بالالكاف من فرع الجمل فاذا اردت مرات فعل القلب فالكاف الملقية

وإذا قصد الاستفهام
بكلمة الاستفهام

المخفية اسر تصرف بتصرف المفعول الثاني وكذا الثاني تصرف بتصرفها وناعمل
ارايك القائل ان لا لتصرف في نحو ويدك لان مفعوله بقى منصوبا على حاله مع صيرورته
بمعنى اخبرني هو ارايتك زيدا ما صنع فلا منع من بقائه عليه ايضا هو ارايتك زيدا وارايتكم
الزجرين وارايتك ههنا وارايتكم الههين وارايتكم الههات واهل انك اذا قلت علمت
من قام وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القاييم بعد ان لم
اعرفها وان جعلتها استغماية فليس في الظاهر دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت
اي شخص حصل منه التام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القاييم وانما زيد
مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام لا يحذف عنها مفعولا لما تقدمت عليه لا تقتضاه
صدرا الظاهر فكون مفعول ان مضمون الجملة وهو قاييم الشخص المستفهم منه اي زيدا
واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكذلك قلت علمت زيدا الذي
قام وبقيت في اي الاستفهام من غيره فكونه مفعولا نقول في الاستفهام علمت ايهم
قام بعد رفع ان واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بعد رفع اي واذا كان في نحو
علمت ايهم قام بعد رفع اي واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بعد رفع اي واذا
كان في نحو علمت ايهم قام بعد رفع اي لا يستفهام المتكلم بها المزجور التناقض وذلك لان
علمت للتقدم على ايهم مفيد قائل هذا الظاهر عارف بنسبة القاييم الى هذا القاييم
المعني لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي الاستفهام المستفهم
لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القاييم اليه لاني ايهم قام استفهام عن مشكوك
فيه هو انتساب القاييم الى المعين ربما يعرفه الشاك بانه زيدا او غير فيكون المشكوك
فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو ناقض لمعنى داة الاستفهام
اذ لا حجة للاستفهام ولا للاستفهام المشكوك والمفنى برفض المشكوك فيه
المستفهم عنه وهو ان نسبة القاييم الى اي شخص هي وذلك الشخص في منتهى
زيد فالمعنى عرفت قاييم زيد واما لو صرح باسم القاييم ولم تقل علمت زيدا قايما
او علمت قاييم زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ايصار الشئ على الخطاب مع معرفته
بذلك الميم كما يكون له داع الى المقصود به كقوله تعالى ولنا اياكم لعلى تزدق
او في ذلك مبين ومثله كثير فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه
لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ان زيد قاييم او هل زيد قاييم والمشكوك فيه
الذي يستفهم عنه ههنا انتساب القاييم الى زيد او عدم انتسابه كما كان المشكوك
فيه مع الحق وامر وضع اسم الاستفهام ان انتساب الفعل الى هذا المعين اولى ذلك
من الانتساب الى الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ان زيد قام او علمت
هل قام زيد او علمت وجوابها لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا
نسبة القاييم الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى قل علمت هذا
الذي يشك فيه فستفهم عنه ومنع توهم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم
بعد فعل القلب استدل بالان مضمون الجملة الاستغماية لا يبع ان يكون متعلقا

للعلم الا بتاويل وهو ان يقال متعلقته ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي
 يقال في جواب الاستفهام بامروا بما يتبع الاستفهام من معنى منسوب اليه الحكم
 المذكور في الاستفهام فعلى ان زيد قايما مفعولا لم يأت احدهما بعينه على سعة
 القياس لان ذلك هو الذي يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد اي زيد
 قايما وعمدرو اما اذا قلت قلت هل زيد قايما فليس جوابه نسبة القايما الى زيد
 او نسبة ما في يقال ان العلم يتعلق بتلك النسبة او فيها فانما جوابه نعم
 او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا ان العلم
 الاول ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا بعلمه للتناقض المذكور ولما
 سلمنا ذلك قلنا ان نعم اول في الجواب متضمن لمعنى النسبة وفيها ايضا لان المعنى
 بل زيد قايما وقايد قايما مفعول المقصود اعني المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب
 وهو المصحح لتعلق العلم بشئ اعلم ان جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه
 المذكور ان لمجرد الاستفهام لا استفهام المتكلم بعد فعله بل لا يخرج
 فيه لاحد الجانبين على الآخر ليتبين المشكوك فيه نحو اشكتك ازيد في الدار
 ام عمدرو ونسيت او تردت اقوم ام اقعده كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى
 العلم كعلت وتبينت ودرست وكل فعل يطلب به العلم كفكرت وانقشيت
 وطلبت وسالت واستفهمت وجميع افعال الحواس الخمس كملت وابصرت ونظرت
 واستمعت وشمت وذقت تقول تفكرت ازيد يجيش ام عمدرو وقد
 نصرنا لذلك على التكرار قوله تعالى يتواري من القوم مرة سو ما يشبهه ايمسكه على
 هون ام يبدشه اي يتفكر ايمسكه ام يبدشه وفي التبع بآليات اقتضاهما ايتما
 يسبق صاحبه كالتفكير اي يفكر ان ايتما يسبق وكما يسبق مثل ذلك في الظن
 الذي هو ترجيح احد الجوزين على الآخر وجوزيوسن التعلق في جميع الافعال
 نحو ضربت ايم في الدار وقيلت ايم في البيت وقد مضى العذر عنه في الموصولات
 ويجوز في نحو ما لتك هل زيد قايما واستصحت اقام زيد ان يكونى بعدة
 القول والجملة مفعول لذلك المنوى على ما هو مذهب البصريين او بعض السوال
 معنى القول في الحق به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يجى بعد
 من مذهب النحويين فنقول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع نصب وهي
 اما في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك
 نحو شككت ازيد في الدار ام عمدرو واي شككت في هذا الامر او في موضع مفعول
 تعدى الفعل اليه بنفسه اما لاقتضا الفعل اياه وضعا واما لتضمن الفعل ما يقتضيه
والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا
 نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق عنها في موضع مفعوله اي عرفت
 هذا الامر واما ان يطلب اكثر فتكون تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول
 او الثاني نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث

نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو علمت هل
 زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيد ايمسكه وكذا قوله
 فقال وما ادرى ان هذا هو زيد لان ادرى متعدى الى المفعولين نحو ادرى
 الحق وان كان في معنى العلم في مقام الثالث وحده نحو علمت زيد ايمسكه
 وكذا الثاني اعني العلم بمعنى العلم فهو كل مفعول انه مما يطلب به العلم نحو
 فكبرت على زيد في الدار فان فكر لا مفعول لكنه يتعدى الى مفعول المتضمن
 معنى فكبرت اي تعرفت هذا الامر بالتفكيرية وكذا قوله انظر اليها قايما هو امر قائم
 اي تعرف هذا العلم بالنظر اليه ورفع زيد في مثال نظره او سئل زيد ايمسكه
 فكونه بمعنى سئل او سئل ايمسكه زيد ايمسكه من رفعه في نحو علم زيد ايمسكه هو لا يات
 بمعنى تفكر وسئل ايمسكه لان لا يقتضيان زيدا لوسط شيئا عليه كما اقتضيه اعلم
 او استدلته عليه وهذا الحكم ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالرفع فخطبه
 من المفاديل ما اقتضاه وضعه شمر في الجملة المعطوفة في موضع المفعول الزايد له
 بسبب تعديته بمعنى التعريف نحو استقضيت زيدا هل هو كذا اي تعرفت كونه
 بامتثاله وادبوت زيدا هل هو في الدار اي تعرفت كونه في الدار بلقصاره وكذا
 قوله تعالى لسا لولك من الساعة ايمان مرسا هذا اي يتعرفون وقت ارساليها بسواك
 عنها وهو ما قلنا في المفعول المطلق في عمرك الله ان التعلق مفعول اصل
 الفعل والله مفعول الفعل المضمون وقد تكون الجملة المعلق عنها بلا ما قبلها
 نحو شككت في زيد هل قايما هو او لا اي شككت في قيامه فمن في محل الخبر
 وتقول عزتلك الحال ازيد في الدار ام عمدرو وفي محل نصب بدل من الحال
 وكذا عرفت زيدا ايمسكه هو الجملة بآل من زيد هذا وقت اوجب الاقش ان زيدا
 ظننت اخوه قايما قال وانما يجب ان ظننت اخا قايما لان اللام للاستدلال
 فلا بد من الماض كما سيجي في باب ان في التقدير الجملة على اخوه كانت ظننت
 لاخوه قايما فاما الاشارة الى ان العلم في الاعمى من المفعولين الاخرين فالظاهر
 كاذهيب اليه الماكن وان يجوز الالقاء والتعلق بالنسبة اليها كما جاز ذلك في
 ظننت فتقول علمتك ازيد مطلق وازيد مطلق او عمدرو وما زيد مطلق وزيد
 علمتك مطلق وزيد مطلق علمتك وكذا الحكم اذا عرفت بابك اعلم ما لك
 ليسم فاعلمه نحو علمت ما زيد قايما وزيد علمت قايما وقال اللان الذي
 انقول عليه امتناع التعليق والالتقاء بالنسبة اليها وفي بعض نسخ الجذولية ما يدل
 على انك اذا ايدت الفعل للتفاعل امتنع القارة وتعليقه واذا ايدته المفعول جاز
 او ان لا اري منهما متغا سوا بني الفعل للتفاعل او للمفعول وتاخرت من جعفر لسو
 العيت فقلت زيد علمتك قايما او علمت فقلت علمتك لزيد قايما لم يحصل
 الاقار والاعمال في حالة واحدة لانه لا بد من افعال المفعول الاول
 وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة وليس ما قال يفي لان اعماله بالنسبة الى شئ

والقائه او تعليقه بالنسبة الى شئ اخر فهو مثل زيد علمت قايسر علمت
 في الفاعل والغيت من المفعول وكذا في علمت لزيد قايسر علمت في الفاعل وعلمت
 من المفعولين وايضا المفعول معنى المفعول اي التفسير والمثل او المعلق اصل علم فالتعلق
 غير للمفعول واعلم انه لا خلاف في انه لا يعلق ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو
 كقول مفعول اعطيت **قوله** ومنها انه مثل علمت مطلقا صح في المقررة يجوز ان يكون
 فاعله مفعولها مفعول لشي واحد هذه الافعال المذكورة في متن الكافية وهب معنى
 احب ورك الخلية يجوز ان يكون فاعله مفعولها مفعول من متصلين يتحدى المعنى نحو
 علمت قايسر وقال تعالى ان اراي اعصم خيرا وكذا ان كان احدهما مفعول
 نحو قوله رايتم مع رسول الله ورايتكم تقول كذا وقد يحوزها راي البصيرة
 جملة راي العلية وعندهم وقع جملة على وحده لانها ضمة في اصل الوضع
 وانما لم يحز اتحاد الفاعل والمفعولين ضميرين متصلين لان اصل الفاعل ان يكون
 موشرا والمفعول به موشرا منه واصل الموشران نفاير المتناثر فان اتحدا
 معنى كره اتفاقهما لفظا فلهذا لا تقول في المظهر ضرب زيد ورايت زيد
 ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتني ولا ضربتني وان تحالفا لفظا
 لاتحادهما معنى واتفاقهما لفظا يكون كل واحد منهما ضميرا متصلا بقصده مع اتحادهما
 معنى تقايرهما لفظا فتقدر الامكان فلهذا قالوا ضرب زيد نفسه فصار
 النفس باضافته الى ضمير زيد كلفا غيره لعلمته مغايرة المضاف للمضاف اليه
 فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر
 واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة
 بل بمنون الجملة كما معنى فجاز اتفاقهما لفظا لانها ليسا في الحقيقة
 فاعلا ومفعولا به والقياس هو ان يكون زيد قائما اي نفسه واما ان كان
 اتحدا مفعولا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب انفسا
 سواء وقع المنفصل بعد الاو معناها او لم يقع بعدها نحو ضربت الاياك
 واما يقبل انا وياك فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل
 والمفعول متحدين معنى واحدا هما ضمير متصل والاخر ظاهرا نحو ضربت
 اظن قائما وظنه زيد قائما السر بجر المثال الاول مطلقا وحاز الثاني
 في افعال القلوب وان كان المضمير متصلا جاز مطلقا وقت دنيته جميع ذلك
 بعلمته من المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكر المصنف من خواص
 افعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوب
 بها جزاها نحو علمت ان زيدا مطلقا ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك
 لان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم من مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المستدرا
 وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى تقول افعال القلوب اذ ادخلت على ان المنقوطة
 ناصبة لمفعول واحد وهو مفعولها الحقيقي ويكره ذلك فان كان ذلك

التميز

هذا هو القيد

الفعل مما نقل فيه لمفعول واحد نصبا صريحا وذلك في حيث وظننت وخلشت
 كما تقدم في اول الباب لانها لا تطلب في طاهر الاستعمال الاستدلالا
 اليه سواء نصبا كما في حيث زيد قائما او لم نصبا نحو حيث ان زيد قائما
 اذ مقصود الجزين المنصوبين هو ما صرح به في الاستعمال الاخر الذي مع ان اي
 المصدر وهذا ما ذهب سيبويه اعني ان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا يقد
 له مفعولا ثانيا خلافا للافتش فانه يقتدر مفعولا ثانيا نحو علمت ان زيدا قائما
 حاصل اى قايسر زيد حاصل لا حاجة اليه كما بينا ولو كان مقدر الحجاز اظهارة اذالم
 ليسد مسددا شئ حتى يكون واجب الاضمار ولا يقول ان مع اسمها وخبرها
 سادس اسمين مما مفعولا فعل القلب كما تقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئها
 في تقدير اسم بعدد كما يحكي في الحروف المشبهة بالفعل كيف يكون ان يقتدير
 اسمين بكسر الهمزة ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت ان زيدا قائما سادس
 مسد ان مع اسمها وخبرها مفيدان فامدتها اذ هما يتقديران المصدر بلا الة
 مصدرية كما كان الكلام مع ان يتقديران المصدر لكونها اداة المصدر وهذا اخر
 الكلام في افعال القلوب وانما غير افعال القلوب من الافعال الناصبة
 لحيث في الجملة كائنين يتقديران المصدر فهو ضمير وما زاد منها من جعل
 وهبت غير متصرف ورة وشرك وتحد واتحد وكان واصل الباب
 صير ومفعولاه في الحقيقة هي السروحة لصار في الاصل اذ منزلة صيرت
 زيد قائما من صار زيدا قائما كثرلة اخرجت من المصدر من صدر زيد التمر
 في افعال القلوب في عدد جواز حدتها مع ما لا يربطه وجوازها معها كحال
 مفعول علمت يقال جعلت زيدا كائنا فتقول اننا جعلت واما بالقرينة
 فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يحتمل ان يصير شيئا الا اغلب فلا نأيد
 في ذكر افعال الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد
 المفعولين الا قليلا لان مضمونها هو المفعول لصير كان مضمونها فاعل صار
 وكان المتيان مع افعال ان المفعولين في تقدير المصدر جواز حذف مصدرها بان كان
 مفعول علمت الا انه روي اصلها حين كانا اسمها وخبرها صار قائما اذن لا يصدر ان
 بها كما ذكرنا في اول الكتاب هذا الكتاب واما القاصير ومراد قائما وتعليقها
 في المصنف ان كان افعال القلوب لانها انما جاز افعال القلوب لصنعها من
 حيث لم يظهر تامثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير
 فانه يظهر اثره في الاغلب نحو جعلته غنيا فلهذا التصيير امر مظهر
 للعيوب هو احداث الشئ بعد ان لم يكن ومزاد فوات صيرت ويجوز من
 هذا الباب اذ لم يمكن بمعناه كقول تعالى وجعلنا الظلمات والنور اى
 خلق فوهب اى اعطى ورة اى جعله راجعا وشرك بمعنى خلق وعقد
 واتحد بمعنى اخذ واما ان كان في قولنا الاستعمال لكنه لا يحى الا بمعن صير

هذا هو القيد

هذا هو القيد

واما انما ومعنى صير لما بين قبل ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى كان جعله
كايضا فحصل من المنة معنى فعل من كان الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل
كون متعديا الى المفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير نحو قوله تعالى
ضربت الله مثلا عيدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فملون **مسألة**
مفعولا ثانيا وعيدا او كاي جعله مثلا وصنعه مثلا من ضرب الحاشية واللسان
ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اي بين فهو متعدي الى واحد والمفعول بعينه
عطفت بيان وقال **بن درستويه** سألني غادر نصير كما الحق به نون الذي
بمعناه نحو عاذرت صريحا ويجوز ان كان الثاني مكررة جعلة مالا وعاد
بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة كقول **بن**

فتركه حذر السباع

فالظاهر ان الخلق غادر نصير ومما انفصل المبتدا والخبر من غير افعال القلوب
وعبر مرادفات صير مع المعلق تقيين نحو سمعتك سوت كذا ومفعوله مضمون
الجملة اي سمعت قولك ويجوز نصير الجملة بان نحو سمعت انك تقول كذا
ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز نصير الجملة بان نحو سمعت
انك تقول كذا قالوا واذا عمل في المبتدا والخبر لا يكون الخبر الا فعلا او
صوت نحو سمعتك تنطق او تتكلم وانا لا اري المنع من نحو سمعتك تمشي لحوار
سمعت انك تمشي انما قال **بن** سمعت الناس **يخرجون** غيثا **بن**

قلت لصيدج اني جيتي بالالا

بصب الناس وقد روي بغير فقه على حكاية الجملة ومما ادخل على المبتدا
والخبر القلوب وما يتصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعد اللفظ المحكي
الذي معنى ذكره قبل نحو قلت زيد قاييم او الذي هو واقع في الحال
نحو اقول الان زيد قاييم فينبغي ان تكون الجملة الواقعة بعد اقول
في هذا الكلام متلفظا به بلفظ اخر في غير هذا الكلام والاصل ان تكون حكاية
او الذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قاييم او قل زيد قاييم واللفظ الواقع بعده
اما مفعولا او جملة والجملة اكثر وقرقاء المقصود من الجملة الواقعة بعده اي مفعول
اللفظ المتلفظ به في آخر هذا الكلام لا يجوز اسلم مع المعنى في حيث مراعاة
اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفعولا نحو قيل زيد قاييم
اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان نصير
اللفظ بشرط واما اللفظ المعبر اليه بالمعنى الذي نصير من الاصل لانه ربما يتعذر
اذا اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين نحو روا تغيير اللفظ في كلام من لا يتعذر
عليه ذلك ايضا كالباري تعالى وكذا غير مما يتعذر عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ
يجب ان لا يعمل القول في اجزاء الجملة اجرا لهذه الجملة بحسب اصلها اعني المحلوة بايمان

الفاظها

تغير عن ظاهرها
اعني السري

الفاظها فعل هذا الله ان تقول حكاية عن قال زيد قاييم فلان قاييم زيد وهذا
تري الكتاب العزيز يقتض عن الامم المختلفة الاسنمة باللسان العذري وقول
قال زيد قاييم قاييم قلت له وانت خيل وعاية للفظ المحكي ونحو قال زيد قاييم
قلت له قاييم قاييم باللسان الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيد وعمران حال
الحكاية غايبان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا
ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا وكذا فيما يروى معنى القول قالت قاتل قاتل
بالله لبيته ولييته بالشار والنون وهذه الجملة منصوبة الموضع بكونها
مفعولا تها ولا يجوز ان يعلق على ما هو المصنف فيها فتدبر في باب اعلم وارضى بذلك
لان معنى قلت زيد قاييم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد قد تدبر ان اي المفعول
به ان يطلق عليه اسم المفعول ثم تقول ضربت زيد فهو مضروب ولا تقول ضربت
زيد قاييم مضروب وكذا تقول الا قاييل زيد قاييم بالاضافة والظاهر ان
لا يضاف الى مفعوله فلا يقال زيد ضارب الضرب القوي والى انهم المصنف
قوله صرح ان معنى قلت زيد قاييم قلت هذا القول وهذا هل عن ان القول
يطلق على القول فلما قلت كون الجملة منصوبة المحكي في موضع المفعول به قلنا
يجوز ان يعلق المفعول عليها منصوبا نحو قلت اما زيد قاييم او لفظ اخر مثله وقد
يتم المفعول بعد القول على خمسة اوجه احدها ان يكون موقفا من الجملة فقط
ويعتبر ذلك بان يعلق مكان ذلك المفعول جملة بشرط ان ذلك المفعول على تلك
الجملة كما تقول مثلا قلنا فلان قاييم او فلان قاييم او فلان قاييم او فلان قاييم
او قلت زيد قاييم ثم تقول زيد قاييم كلام حق او كلام مستور او باطل وثانيها
ان يعتبر به عن المفعول والجملة نحو قلت فلان قاييم لانك تقول زيد لفظ زيد
قاييم لفظ فقستصيب هذه الثلاثة لانها ليست عن الفاظ المحكي حتى تدعى
وليست ايضا جملة معبر عنها اعني على بقا المعنى كما قد تدعى انواعا اصلها
ورايها مفعول عن غير محبره لاعني جملة ولا عن مفعول بل هو اوجه نفس ذلك اللفظ
يعينه فثبت حكاية وعاية اعرابه نحو قال فلان قاييم اذا **مسألة**
سئل من يرويها فاما سئل من يرويها فاما سئل من يرويها فاما سئل من يرويها فاما
سلامة فمذكرون اي عليكم سلام

قال اذا قلت قلت ذبا

اي من دابة وقوله تعالى قالوا سلاما قال سلاما يجوز ان يكون سلاما
المستوفى معقرا به عن الجملة لانه يقال فلان يترك السلام اي سلاما عليه
فيكون المستوفى اعني سلاما في معنى المرفوع في قوله قال سلاما ويجوز ان يكون
من القسم الاخر اي مفعولا مطلقا لفعل محذوف اي سلمنا سلاما فيكون
الجواب المرفوع اعني قوله قال سلاما احسن منه على ما قال تعالى في جواب
يا حسن منها لعلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ما في باب

ويراد فاتها تامة على الاصل قال **ففرنا الى الحسى ورق كلامنا وصب فذلك صعبه الى ادلال**
وقال ايقنت ان الاحالة حيث صار التور صابرا الى مكان انتقال القوم فقلت **وقال** فوظن ان ابن
 يحور على ولا بد من التامة ان يليها الفظة على والى ظاهر من او مقدرين لان الرجوع والانتقال من الامور
 النسبية لانهم من دون المتقل عنه والمتقل اليه وليس الحاق مثل هذه الافعال بصيا قيا سابل سماعا
الاب ان انتقال لا يلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا زيد على ما زال من مراد فاتها ما فتي وما افتاء
 وما انك وما وقي وما وافر من داور يدير اي بصرج واصل ما زال وما برح وما فتي وما افتاء
 وما انك ان يكون تامة بمعنى ما انفصل فيتحدى من الى ما هو الا ان مصدر خبرها فيقال في موضع ما زال زيد
 من العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما فيض الجرح مضى كان وانما جعلت بمعناه لا
 اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دائما وكذا اصل بصرج ودام ويكونان تامين بمعنى ذلك عن
 مكانه فيتعديان باسمهما ومن نحو رحت بابك ودمت بابك ومن بابك واصل وفي فقر فكان الاصل
 ان يعدي بفي نحو ما وقي زيد في القيام فقلت الثلاثه بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا يتفصل عن الفاعل
 ولا يقصر فيه يكون فاعلا له دائما وانما افاد وعول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات
 واذا اقيدت نفي الشيء بزمان وجب ان يعبره لك النفي جميع الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا اقيدت
 اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضربت كذا في صدق
 هذا القول ووقع الضرب في جزء من اجزائه الماضي واما قوله ما ضرب فانه يبيد استغراق نفي الفعل
 جميع اجزاء الزمن الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد
 وطرف يقضي فلو جعل النفي كالاثبات مقيدا بوقته اي ووقع النفي في جزء من معين من اجزائه
 ذلك الزمان المخصوص لم يكن تناقض ذلك الاثبات او يمكن الجزاء الذي يقيد الاثبات به
 غير الجزاء الذي يقيد به النفي فلا يتناقضان فاكنت في الاثبات بوقته مطلقا ولو مرة وقصدوا
 في النفي الاستغراق اذا استقروا الفعل اصعب واقل من استقروا الترك فصار نحو ضرب
 وما ضرب كالموجب الجزئية والسالبة الكلية للثنتين تناقض احدهما الاخرى فلتبين لهذا
 ان النفي يبيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي النفي
 يكون ايضا دائما كما ان نفي الاجبات يكون دائما ونفي النفي يبيد منه الاثبات فيلزم من نفي
 النفي اثبات دائما وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيد للنفي دخل عليه ولا يجعل معنى
 كان دائما بل كان ذلك موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل وما فارق مناربا ولا يقال ما زلت
 اميرايما بل كان ذلك موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل وما فارق مناربا ولا يقال ما زلت
 فاما ما زال فيقول كمال يقول **وقال** زال يزيله اي فرقه من السافنا ثمان **وقال**
 حكي سيبويه وادب الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا او كيد يفعل كذا واصلها زول
 وكود ففتلوا كسرة الواو فيها الى ما قبلها وقلبتا كما يفعل في المبنى للمفعول نحو قيل وهو خلاف
 القياس والاكثر ما زال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرية بما للنفي تامة
 نحو ما برح من موضعه قال تعالى لن ابرح الارض وما وني في امره وما انك من هذا
 الامر واما ما زال ولا يزال وما فتي او فتا فلا يستعملان الا ناقصين **قال** سيبويه
 ان به في قولك ما زلت به حتى فعل مفعول به والاولى ان يقول هو الجرح اي ما زلت معه نفس
 ابنه من اخوات اصغر او راج فقتالهما لا يكونان الا تامين وان جابعد مرفوعهما منصوب

مرفوعا فانما هو جرح النفي على المعنى دوم
 الاباب

في حال موت **مد** اطاولنا يعارض هانبا **اقول** اذا كان غدا يعني شيء في العتداء
 كقول تعالى اغدوا على حركه وراح يعني رجع في الراح وهو ما بعد الزوال الى الليل يخرج
 الى بيته فلا يرب في لباسها واما قوله يروح ويغدو اذا هبنا شمس فان كانا بمعنى كل
 في الراح او العتداء فمعنا ايضا ما مان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون في الغد اف
 والراح فمعنا فاضان فلا يمنع من كونها ناقصين ومن الملحقات جابقتها جات
 حاجتك اي ما كانت حاجتك وما استغنا مية وانث الضير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضير
 موشا كما في كلت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسركات وما خبرها واول من قال
 ذلك الخواص قالوا لان عباس حررتهم وشولا من على رضى الله عنه ومنها فقد في قول الاعرابي
 اذهب سزته حتى قدرت كانها حربة اي صارت **قال** الاندلسي لا يجاوز الخبرين اعني
 وقصد الموضع الذي استعملها فيه **اب** **قال** وطرد بعضهم **وقال** المصنف وانما اد
 الاولى طرد جاني مثل جاني البر فقير وقيل هو حال لانه لا يراد ان البر جاني حال كونه فقيرا
 لا معنى له **قال** واما فقد فلا يطرد وان قلنا بالطرده فانما يطرد في مثل الموضع الذي
 استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا يقال فقد كانتا بمعنى صار بل يقال فقد كانه سلطانا
 لكونه مثل قدرت كانها حربة قوله تدخل على الجملة الاسمية لا تعطى الخبر حكم معناها وذلك
 كما قد منا ان مضمون الافعال لناقصة صفة لمضمون خبرها قوله فترفع الاول بوض
 الثاني تسميه مرفوعها اسمها لاولى من تسميته فاعلا لها اذا الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر
 الجرح مضى الى الاسم وهذا لا يحذف اخبارها لبا حذف خبر المفعول لكون الفاعل مضمونا
 مضى الى الاسم فكما لا يسم مضمونها المشبه بالمفعول مفعولا فالتياس ان لا يسم مرفوعها
 المشبه بالفاعل فاعلا لكونهم مرفوعا على الفعلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما بعد واسن
 ان كل فعلا لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول **قال** فكان الى مطلقا شروع يذكر
 معاني هذه الافعال لناقصة وميد كرايضا بمعنى بعضها تاما او زايذا قال نيكيت كان يكون
 لناقصة بمعنىين احدهما ثبوت خبرها مرفوعا واما بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص
 اما ما ضا او حالا او استقبالا فكان للماضى ويكون للحال او للاستقبال وكن للاستقبال
 وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته قوله قال
 وكان الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستغنى عن خبرية وجوب كون الله سميعا بصيرا
 لانه لفظ كان لا يبرى انه يجوز كان ناقصا نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد
 ضاربا لم يستغنى الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار وقول
 المصنف واما او منقطعا روع على هذا التايل معنى ان كان لا تدل على احد الامرين بل تدل
 الى القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو تكليل بالنسبة الى المعنى الاول
قال بيتا قدر والمطل كانها قضا الخزون قد كانت فواخا يوحها **قوله** ويكون فيها ضمير
 الشأن اي يكون في كان لناقصة على اي معنى كانت من مضمونها ضمير الشأن مقتدرا
 فترفع المبتدأ والخبر بعد ما منصوب في المحل جرحا لكان **وقال** بعضهم كان المضمر فيها
 ضمير الشأن تامة فاعلا لذلك الضمير وقت النقصه مرفوعة بالجملة والاول

ليس اخبار كان قصاروا واما اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالانذار اذا قصدت الانذار
وقد يمتنع ذلك فيها ايضا وذلك اذا قصدت اخبارا عليها فلا يجوز الاقتران بها في زيد
والاعني لم يصرف الا لاقتناع تصدر الاما في باب وقدر في قوله
... **خارج ما شئت** **الاشارة** على الحذف او تسمى لما في قوله **فقد**
واعتدوا بالانذار تاما اي بما تفرق وطبعا ومناخه حال وعلى الحذف متعلق بناخه جعل
الحذف كالارض التي تضاف عليها كقولهم تحية منهم صرت وجميع ونحوه مطلق على مناخه نحو قوله
تعالى صافات ويقتصر **وتشبه** في ناقصة خبرها على الحذف أي معه ومناخه حال وفيه ضعف
من وجهين ان كان العامل في الحال ما يفتقر احدهما الى المفعول فلما ياتي في المشتبه وان كان
المستثنى فضله ايضا كالحال في مثالنا والثاني ان العامل قبل الايجل عند التفسيرين فينا بعد
المستثنى الا ان تابعه اولى المستثنى منه كما ترى بانه وان كان العامل في الحال على الحذف فيضيه
ضعف من ثلاثة اوجه **أحدها** ان المفعول فلما ياتي في المشتبه كما ذكرنا والثاني ان عامل الحال
يكون الطرف المتأخر منه ولو جرد سيجوز خلافا للاقتناع **الثاني** ان المستثنى اذا لا يكون
مطلقا في الاستثناء المشرع على عامه ولا يجوز ذلك عند البعض من كاشف في باب الاستثناء
قوله **وما دام** لم يوقت امر الى اخره الى توقيت فعله في وقت قيامه اي زيد وكذا ان كان
فاعل الخبر صير ما دام نحو لم يمس ما دام غمونا بيا قوله ومن شرط اقتراح اي ومن اجل كونه
توقفا لمشي يكون للوقا في ذلك الطرف فضله فلا بد من تقدمه في جملة اسمية كانت او فعلية
لفظا او تقديرية كغير من الفضلات واما التي في اول ما دام مصدرية والمضاف اليها هو
الزمان بخلافه في مدة وقام زيد قوله وليس لنفي مصدرها الجمل قال سيبويه
وتجوز في الاقتراح ليس لنفي مطلقا نحو قوله ليس خلق الله مثله في الماضي **وقال**
قوله **لا يوم** ياتيهم ليس مصدر واقعه في المستقبل ويظهر الحاجة الى انها لنفي الحال قال
الاندلسي **واحسن** ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد به هذا قوله وحكمها حكم
ليس ان لم يقيد بزمان محتمل على الحال كما يحل في اخبار عليه في غرضه تاثيرا في زمان
من الحزمه فهو على ما يقيد به هذا قوله وحكمها حكم ليس في كونها عند الإطلاق لنفي الحال
في عند التقييد على ما تقدم وقد ذكرنا حكمه في باب المضارع واصل ليس ليس كائنا
علم في علم والزامهم تخفيفا بالاستكان وتكره قلب ياتها اليها كقوله القياس في باب
الحال في اخبارها في غير التصرف ولا يجوز ان يكون مستتر في اليا اذا التفتحت لاقتداف في العين
تخفيفا وسبويه ولا يكون على ان فعله في تصرف وقال ابو علي اخذ قوله انه حرف ذو لكان
تخفيفا على كسبه في صيد لحداد في حركة عين اليها عند اتصال اليهم كسبت في الجواب ان
ذلك لما في قوله اخذته لا عدم التصرف قاله واما الخاف في الخبر فيستقيم بالتصريف
كونه على التثنية ومعنى ما كان وكونه واقعا وانما كما الحق في الخبر في ما هوامها هنا
ما عاين مع كونها سببا في الفعل **فقال** **وتجوز** الى ليس ذكرين معطو ان خبر
ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكره من الافعال يجوز تقديم اخبارها
عليها من غير خلاف على سببي واما ما دام فلا خلاف في اقتناع تقدم خبرها عليها كما ذكرنا

ولذا لا يفصل ما من الفعل بالخبر كما مر هناك واما ما دام في اوله ما من هذه الافعال
فاجاز الكوفيين غير المتأخر واقسم من كيسان تقدم اخبارها عليها قالوا لان ما لزم هذه
الناقصة وصارت معها **بشي** **الاشارة** في خبرها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم تزل بها
بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولست يجوز ذلك في هذه الافعال ولتجوز ذلك
غيرهم نظرا الى لفظ ما دام ولو لم يكن فيها معنى لنفي لم يصرف الكلام متعنا بمعنى الدوام واما توسط
الخبرين ما الناقصة والفعل في هذه الافعال فلم تجوز احد منهم لانها لازمت هذه الافعال
حتى صارت كعوض حروفها فلا يجوز ما قال قال زيد كما جاز ما قالما كان زيد وكل حكمه ذكرنا في ما
الناقصة فهو **فان** ان الناقصة واما غيرهما من حروف التي تخولم وكذا فاذا اتفقت لهما
الافعال المذكورة لم تجز توسط الخبر بينهما وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما وجوز
فقد تقدم عليها اتفاقا لانها لو كانت كما في طلب المصدر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير
واما ليس فالاكثر على جواز تقدم خبرها عليها ومنع الكوفيين ذلك لان مذهبهم انها حرف كما
في خبرها بها كان ووافهم المبرد وان كان مذهبها انها فعل نظرا الى عدم تفرقها وشاققتها
لما انفصلان فعليتها جاز مشترك من الوقاية معها كما في قوله تعالى اذهب النور الكواكب
وذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بالاكما في قوله ليس الطيب الا المسك بالرفع
واستدرك المجوز بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصدر واقعه في المستقبل ولا يجوز وقوعه
الا حيث تجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيد ان يضرب ولم اضرب ولا مع
ان يقال ان يوم ياتيهم ظرف وليس فان الافعال الناقصة تنصب الظروف لولا انها على
مطلق الحدود **وقال** **انه لا تدخل** **الافعال** **الناقصة** **على مبتداء** **واجب** **الحذف**
كما ذكرنا في باب المبتداء ولا على مبتداء لازم المصدر كما سما الاستفهام والشرط ولا على مبتدا
عادم التصرف كما في التخيبة ولا على مبتدا يلزمه الابتدائية لكونه في المثل كقولهم الطعن
بطار او يلزمها لكونه في جملة كالمثل والاصل الاعراضية كقوله فانت طلاق والطلاق الية
او يلزمه الابتدائية لكونه بعد اما واذا المعجاجة او لتضمنه معنى العاكس لا عليك فانه
يلزمه الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتداء ولا يقع اخبار هذه الافعال
جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات بمصادر اخبارها في الحقيقة لا
تسمى ان معنى زيد كان قايما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قايما
لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قايما لزيد قيام
له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر
كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تحل في ان يكون خبرها او طلبية فان
كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها متدل
على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على
انه غير محكوم عليه بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها
فاعل للفعل الناقص كما مر تقريظ فلو قلت هل كان زيد هل ضرب غلامه كان ضربه
لغلامه مخبرا عنه ثابتا عند التكلم مسولا عنه هل ضرب غلامه عنده وهو تناقض واما قوله

علت ان زيد عندك امر لا قبله من ثابت فمعه وهو ناقص وانما قولهم فقد ذكرنا ان زيد ليس
 لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها
 وهي كما ذكرنا صفة الاخبار اكنى بالطلب الذي فيها عن الطلب اي في اخبارها ان كان
 الطالبان متساويين او الطالب في طلبها خبرها يقول كذا قايما او قايما وهل يكون
 قايما اي هل يقوم وقد جاء الطلب فيهما في الخبر **قالت** وتكون بالمكان مذكورة
 وان اختلف الطالبان بان يكون احدهما امرا مثالا والآخر استفهاما نحو كوني هل ضربت
 اجمع طالبان مختلفان على مصدر الخبر في حاله واحده وهو محتمل وان كان خبرها مفردا استفهاما
 لمع الاستفهام جاز لان ذلك المردج ب تقدمته عليها نحو كان زيد وايم كان زيد وايم
 كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة احدها في الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل
 اخبار حتى يقتضها الكلام فان قيل يجب ان يجوز تقدم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت
 نحو ايم ضرب كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام تحدث في الجملة التي تليها فلا فضل معني
 الاستفهام لان جملة اخرى بعد فعل هذا يجوز وقوع اسمها الاستفهام اخبارا لهذه
 الافعال او المرفوع مصدره بما المعنى فلا يقول ابن ما كان زيد ولا في ما زال زيد لوجوب
 تصدق ما التقي ويجوز من لم يزل هذا وابن لم يزل نحو واه وقت لم يكن سماعك
 ومع الجزولي والاشلوس ذلك في ليس نحو اين ليس زيد كان من هذا لك بناء على ان المنع
 من تقدم خبر ليس اليه فتقدم الظاهر عليه وان منعنا لا دايه الحال من حيث المعنى
 لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ونقص من
 ذلك ما يميز المستحيل نحو من ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته ثم يقول ان كان الخبر
 مفردا مشتملا على ماله مصدر الكلام وجب تقدمه على كان واخواته ان لم يصدر عما وذلك
 اما كلمة الشرطية ان تكون اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايتم كنت واذا كان الخبر
 ظرفا والاسم نكرة وجب تأخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل من الدار كان رجل
 وكذا ان دخل على الاسم نحو لم يكن قايما لا زيد او قايما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب
 الناقص وجب ايضا تأخير خبر الخبر اذا كان خبرا خبرا في الاسم نحو كان في الدار
 صاحبا وكذا اذا كان الاسم مع صلته نحو كان عندك انك قايما وعنده كان اليك قايما
 او لو تأخر الخبر لا شبه المتوقفة بالمكشورة على تقدير اخبارا الثاني في الفعل ويجب تأخير
 الخبر عن كان واسمه معا او دخله الا نحو ما كان زيدا الا قايما ويجب توسطه او تأخير
 اذا كان الفعل مصدر ايا يتسمى المصدر وكان مما لا ينفصل عنه وبين الفعل كهل
 واسما الاستفهام والشرطية نحو هل كان زيد قايما ومتى كان قايما زيدا او لا تفصل
 هذه الكلمات الفعل كاسم من المنصوب في شرطية التفسير واما ههنا الاستفهام
 وما التقي اذ المرفوع مع زال واخواتها يجوز توسط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص
 نحو ما قايما كان زيد ما قايما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليها ويجب تأخير الخبر ايضا
 عن الاسم اذا تأخر مرفوعه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيدا وجهه
 او حسنا كان زيدا وجهه لفصلت عن العامل ومفعوله الذي هو كجزية بالاجني وامسا

اذا تأخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيدا عمر اذا المنصوب
 ليس كجزية اما اذا كان منصوبه ظرفا فان يجوز بلا فتح نحو ضاربا كان زيدا اليوم او في الدار
 اذا الظروف منفتح فيها والاسم بعضه تأخر الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او
 تقدمها والاصل الخبر الازول لا ينفصل عند البصرية بين كان واخواته وبين المرفوع بها من
 محولات الخبر الا بالظرف او الجارة نحو كان امامك زيد جالس ذلك لكون الفعل الناقص
 عاملا ضعيفا فلا ينفصل بينه وبين مفعوله بشرط ان يكون فضله بغير الظرف ايضا نحو
 كان زيد ضاربا وفردق بعض البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك المفعول الفاصل
 وبينه اذا اتصل خبر في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المتصل نحو
 كان زيد عمرو ضاربا وما او غير خلا ذلك قد رتبة البصريون ضمير الشأن اسما لكان واخواته
 نحو كان زيد لم يجمع تأخره او كان زيدا ياخذ الحج **قالت**
قنا فقه هذا جازن حول يتوقف بما كان انا هم عطية عودا
 ويجوز في البيت زيادة كان **واعلم** انه يجزى هذا الباب عن النكرة المحضة
 اذا حصلت النائية ولا يطلب التحصيص مع حصول النائية على ما ذكرنا في باب
 المتبدل **قالت** ما دام في خبره في خبرا **قالت** ما دام الرجل واقفا وكذا
 في باب ان قال وان شئت عمره ممترا **قالت** كذا الشد سبويه وقد يجوز هذا
 الباب وفي باب ان يعرفه من نكرة ولم يجوز ذلك في المتبدل والخبر للالتباس لا يشارك
 امراني الخبرين هناك واختلافها ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال في من زيدا
 ان من مبتدأ وزيد هو الخبر وقال الزحشر لا يجزى ههنا عن نكرة معرفة الا ضرورة
 نحو قوله يكون مزاجها غسلا يوما فبين يرب مرلها **وقالت**
ولايك موقت منك الرواها **وقالت**
 ان مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول ولايك موقت منك
 الودعا وان يرفع مزاجها على اخبارا الشأن في كان كان الرواية الاخرى ولا خلاف
 عند مجوزة اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا **الاستدراك**
 انهم قالوا ان اولي بالاسمية مما تقدم في نحو قوله تعالى ما كان محجهم الا ان قالوا
 مع كونها معرفتين لما بينهما المضمرة من حيث لا يرصد كالمضمر واما نحو اهر على
 تنكير الاسم وتقدم خبره عن اللبس في ثاني كان وان واورد سيبويه التحليل
 بالاخبار عن النكرة بالمعرفة **قالت**
اشكر ان كان من المراجعة **اذها** **تبيها** **بجوف** **الشام** **أمر** **يساكر**
وقول **فانك** **لا** **تأني** **الى** **بعض** **الاطفي** **كان** **أملك** **أمر** **حجاز**
وقول **الامن** **ببئ** **خشان** **قني** **أطت** **كان** **نحو** **أمر** **جبول**
 ورد عليه المبرد بان اسم كان هو المضمر وهو معرفة واجب المبرد عن سيبويه بان
 هذه الاستفهام في اظني وأطت واسكران دخلت على اسم مرفوع بعد الفعل
 المسند اليه فيمنع فارتفع ذلك المرفوع بمضمرة فيتم ذلك الفعل اول فاسم كان اذن

جوز ان يكون
اختيارا

جوز ان يكون
اختيارا

بقدر هذه ستمطى ثلاث السكلى والجوايح السيسى فيه عند المتأخرين قايمة مقامه ان
 لكونها للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل من مضمون الجملة الاسمية
 التي بعده كان قوله تعالى مشتمل على خبر من بعد ما روي الايات لم يثبت اي يترقم
 اطلاق ثلاث السكلى قول **والثاني كاد** اي ما وضع له نحو حصول الخبر
 وهو من كاد يكاد كيدا وكفاية كبرت نقاب وحكي الاصمعي كود ابا الواف يكون
 لحقت تخاف حرقا وخفاقة والاول اشهر واوشك بمعنى كاد في اصل الوضع قريب
 ولا يستعمل على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل وبقي اوشك واول وكرب
 وهلهل وكرب في الاصل بحرف قوت يقال كربت الشمس اي وقت للغروب وانما اولى
 فعناء الاصل قارب قال فاول بين هاديتين منها واولي ان يزيد على ثلاث اي قارب
 وكاد ولا يستعمل الا مع ان فالظاهر كونه منقول لا اولى وجب مجزئ خبر **هلهل**
 مع ان واما كاد وكرب واوشك فيستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجويد مع كاد
 وكرب اكثر واذا كانت مع ان فهو يتقدم بحرف الجز اي كاد وكرب من ان يقوم
 واوشك في ان يتقدم بحرف الجز على القياس ووجبواها هنا حذفا لكثر الاستعمال
 وان اما منصوبة او مجرورة كما مر وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان
 يخرج زيد اي اسرع حوجه ويجوز ان يكون في التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد
 لكن يستعمل استعمال كاد اي مجرور الخبر من ان ويستعمل استعمال عسى على الوجهين المعجلين
 واذا حذفت ان مع اخبار هذه الافعال الثلاثة فاما ان يفدر مع الحذف كافي فظهر
 بتمع بالمعجدي واما ان يحذف واسا بلا تقدير لها ويستعمل كاد وكرب واوشك لشدة
 دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ولا استعمال كاد مثل كان تعالى الضرورة وما كرت
 ايتاء هذا الضمير الثاني فيه نحو كاد يفتح قلوب واستعمل ايضا الافعال التي للشروع
 في الفعل استعمال كان وهي طفق واحذر انشاء **اقبل** وقرب وهت وعلق وجعل
 وكانت بذلك اولى من كاد واخراتها لان اخبارها حاضرة المضمون كاخبار كان بخلاف
 خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل واحذر في الفعل وجعل الفعل من قوله
 جعل الظلمات اي اوجده وكذا انشاء الفعل واقبل في الفعل وقرب في الفعل وهت في الفعل من قوله
 هت البعير في سيره اي نشط فيه فاستعمل استعمال كان لتضمنها معناه وانما هلهل فاعلم
 الزم مجرد خبره من ان مع انه مع كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة في القرب لا حق بالافعال
 الدالة على الشروع فاستعمل خبر غير ان استعمالها نحو هلهل اقوم وكون افعال للمقاربة
 اي كاد وبراد فاته وافعال الشروع اي طفق ومراد فاته وافعال الشروع فترعا لكارت
 ونحوه عليها كترت خبرها عليها كما كان تنقد اخبارها عليه وانما الزم كون اخبار
 افعال الشروع فاعلم مضارها مجرور عن ان دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بان لا ان
 المضارع المجزئ ومن علاماته الاستقبال فظهر في الحال كما مضى في باب هت من حيث الفعلية
 يذك على المحدث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قايما لسم
 يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مستغلا

والاصل انما هو في الراجح
 في الفعل استعمال كان

به دولة الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال فامر دل على انه كان فرغ من القيام
 في ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت الزوال بغير مدرك على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت
 منع حدوث القيام في احوال الالفعال على كان وقصد المعنيين اي حدوث مصدر خبرها
 وكون فاعلها مستغلا به وجب ان لا يكون انما ولا مضيا ولا مضارعا مغترنا بان وانما غلب
 في افعال المقارنة اي كاد ومراد فاته ان يكون اخبارها كالك ذلك وجوز انما بان كونها من
 شدة القرب الذي ينبغي ان يكون لها الاشتغال والشرع في لبيت مضمونة لمع كان مثل
 افعال الشروع بل محولة عليه من حيث الاستعمال فطفا في افعالها في بعضها اقتران الخبر بان كوله
 قد كان من قول النبي ان ينضج **ولم ينضج** وذلك خبر فعل الاشتغال واما الزمهم في خبر
 عسى كونه مضارعا فانهم من ان يكون مصدر اخو عسى زيد القيام وكذا استعمل من
 عسى قيام زيد فلان المضارع المختص بان الاشتغال خاصة والظن والافتقار لخصات
 بالمستقبل فهو اليقيني من المصدر ومن شرطه فعله وان كانت من احوال ان عليه
 قوله ان يقول قوله **ان الذي على كاد الى القوم** **والثالث** قال بعضهم في كاد
 ان نفيه اشياء واشياء مني اما كونه اشياء نفيها فلا ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد
 يقوم واشياء كونه من القرب فلهذا الاشياء نفي فهو مطلق فاحسن وكيف يكون اشياء التي
 نفيه بل في كاد زيد يقوم اشياء القرب من القيام بل لا ريب وان ارادوا ان اشياء كاد فعلك
 على نفي مضمون جزم فهو صحيح وحق لان قولك من الفعل لا يكون الا مع استتار الفعل منك
 او لو حصل منك الفعل فكنت اخذت الفعل لا قريته منه ولا ما كونه نفيه اشياء فاحسن
 ان قصد وان نفي الكون اي القرب في ما كاد اشياء اشياء لذلك المضمون فهو من القرب
 مطلق وكيف يكون نفي الاشياء وكذا ان ارادوا ان نفي خبر القرب من مضمون
 الخبر اشياء لذلك المضمون ببل هو الخس لان نفي القرب من الفعل يطلع في استتار
 ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه وان سافرته من القرب اكد في نفي القرب من ما مضى
 بل قد يفتح مع قولك ما كاد زيد يخرج قريته تدل على ثبوت الخروج بعد انتفايه
 وبعد استتار القرب منه تكون تلك القريته دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقته
 بعد وقت انتفايه وانتفا القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين استتار التي في وقت
 وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفايه في وقت واحد
 فلا يكون اذ ان نفي كاد مضمون الثبوت مضمون خبر بل المقيدة لثبوته تلك القريته فاول
 حصلت قريته فكما قلت اثبت مضمون خبر كاد فيه انتفايه كان قوله تعالى فذروها
 وما كادوا يفعلون وما كادوا يفعلون اي لما حلوا اية بكون قتلهم وما قروا امل
 اشارة الى ما سبق قبل ذلك من انهم في قولهم ما كادوا يفعلون امل فاعلم انك لا بد من
 لما ما لو انما ارج القرب في الماضي وهذا القرب ان لا يضل ولا يفتقر الى الفعل
 ايضا وان لو ثبتت قريته هكذا اخبر قولك مات زيد وما كاد يسافر قلنا اي مضمون خبر
 كاد على انتفايه وعلى انتفا القرب منه كان قوله تعالى لم يكرهها **والرابع**
 في افعال الماضي اليقيني ان يكون من هذه المواضع مما يدل على حصوله بعد انتفايه

لا يستعمل

من قول النبي على كاد

وما أتبعه وتمد به ما يتعدى أصل الفعل وهو من الكائن من الكائن ان فعله فيجب
 اسرعا من الفعل وقوى وهم فيهم فيهم اياه في نحو يا ايها الذي لا تأشدها لنا واما الكسائي
 فوافق البصريين في فعلية ولا لا استأخ افضل الحب واستأخ الحب منه بعدة انتصاب
 المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصرف وقد اعتدوا الفتح اجزه بكونه متعلقا بالمفعول
 المحب الذي كان حقيقيا بان يوضع له حرف كاشف واما اسرعا لانه في نفسه معنى الحرف
 وشئ على النسخ لكونه اخف فاستبد او احسن في شئ من الاشياء متجرب من خبره وما نكرة
 غير موصوفة واعتدوا بالنصب المحب منه بعدة اصل بكونه متعلقا بالمفعول المحب بعد فعل
 المشابه لمفعول ضمير فاعله فمفعول به فانتصب انتصابه فهو قوله ولا ابعده
 ٤. ولذا تأتبعه بد نأب عيسى **لجئ الظاهر ليس له مقام**
 بنصب الظاهر وهو ضعيف لان النصب في مثل ارجب الظاهر حسن الوجه وتطية الصحة
 الاضافة الى ذلك المنصوب كاشف في باب الصفة المشبهة ولا يضاف الفعل الى المتعجب منه
 والجواب عن تصحيص العين في نحو ما اقوله وابيحه واقول به وانين لان الاعلال
 نوعين في فعل المحب من تصرف ومن شئ ليجز الادغام في نحو استعديت به في فعل
 المحب كاجاز في غيره واما التصغير فيكون شأنا متصفا في السماع لا عند ان كيان
 فانه يدعى اطراده ويقطع عليه الفعل به في اجواز التصغير والتجاذر لان لا يندم
 التصغير فيه شأنا فعل الا في كاشف واقول منك قوله **في توصيل المحب اقول**
 يعني بالمحبة لا يكون نأشيا نحو ما احسن استعديت ووجهه او كان من الالوان
 او العيوب الظاهرة نحو ما استعديت او عوده او لم يكن نأشيا نحو ما استعديت كونه
 قائما واما ما كان لازما للمفعول في ما احسن او مضمونا للمفعول او عاد ما مقتدر
 شهود فلا يمكن التوصل بمصادرها الى المحب منها ولا الى بيان التتميل فيها الا عند
 منفي نحو نحن او مضمونا للمفعول نحو نحن وكذا الامصدر والظفر ويضرب ويذو يدع
 معنى وقع شيئا منها بعد ما استعديت واشد منك وزجما استعديت عن بعض ما يصح المحب
 منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل نأشيا استعديت بها اكثر فالتمة قوله
ولا يمتنع عليها بتقديره ولا تأخير اقول كل واحد من المتقدم والتأخير
 مستلزم للاخر لانك اذا قدمت شيئا اخرت المقد عليه عن المتقدم فيريد انك
 لا تقول زينا احسن ولا ما زينا احسن ولا بد من احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم
 التعلل فاما انما التعلل بين الفعلين والمحب منه فانه لم يتعلق الفعل
 بهما فلا يجوز انما التعلل للفعل بين المفعول وعامله الضيف بالاجتناب فلا تقول
 لتيه نأ احسن زينا احسن انما يتعلق احسن بتيه وكذا انما يتعلق بها وكان غير
 ظرف نحو ما احسن قائما زينا احسن وذلك لان تدفع بغير من علم المحب وان كان بين
 الفعل والفضلة واما بالظرف لانه لا يخلو والفرز واجبا زه الفراء والجرى واول
 والملا في نحو ما احسن بالرجل ان تصدق واحسن اليوم بغيره واجاز في كيان
 بوسط الا فراض بل لا الاتباعية نحو ما احسن ولا لكمة زينا ويصل بكان وبعدها

في

٣٥٨
 بين ما وافق وفي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقالت السراي كان خبر ما
 وفيها ضمير واحسن زيد احسن كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التحيية وعمل المحب
 لا بد ان يكون على فعل وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التحيية وعمل المحب
 حسن واقع وايضا لانه لم يتصل به مان التعلل بل كان دليلا قبله مشددا للفعل
 باصح وامس في قوله ما اصبح ابردها والصير للمعدوم وما افسى اذ فاتها والصير
 للعشية ولا تجاوز المسوع فيها ولا يقاس كون على كان في الفصل به علا فلا ان كيان
 قوله **وما اقول** او مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه والاضحى في احد قوله
 وذلك لان المحب كاذرنا انما يكون فيما يحيل به من التكرار نأب على المحب فكان
 معنى ما احسن زينا في الاصل شئ من الاشياء لا شئ محض فعل زيد احسن شئ في انشاء
 المحب وانما في معنى الجمل فجاء استعماله في المحب من شئ يستحيل كونه يعمل جاعل
 نحو ما احسن والله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على شئ منه وهو المحب من
 الشئ سواء كان محمولا ولا محب او لا فيبقى الفعل لغيره ما كان لازما بالاحسان
 نحو ما احسنه او لتقديره ما صار لازما بالفضل لا لخل في مفعول غير مفعول الاول
 وهو فاعل اصل الفعل محصور في غير ما افسى فافضرب زيد احسن فافضرب فاعل خبره
 ضمير راجع الى ما هو عامله والمنصوب بعده مفعوله وقالت الاضحية في الموقوت
 الاخر ما موصولة واجملة بعدها صلها والخير محذوف اي الذي احسن زيد موجود وفيه
 لغة لا في خوف المحب وجوبا مع عدم ما يندم منه وايضا ليس في هذا التقدير
 معنى الايهام اللاتي بالتحب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من
 وجه وهو انما استحال ما نكرة غير موصوفة نأشيا في قول ولا يسمع مع ذلك
 مبتدأه وقالت الفراء ومن درستويه ما استنهامية ما بعد ضارها وهو قوي من
 حيث لمعنى لانه كان جمل سبب حسنه فاستعتم عنه وقد يشق من الاستعانة
 معنى المحب نحو ما ادرال ما يور الدين وان يدرى من هو ولله دره اي رجل كان قال
 والله غيبا احسن ايمافتي **فصل** وهو ضعيف من حيث انه لو قيل من الاستعانة
 الى المحب فالقول من انشا الى انشا مما لم يثبت او ما احسن بغيره بعد سيبويه
 الفعل صورته امر ومعناه الماضى من الفعل اي صاروا فعل كالحق اي صاروا الحق
 والبا بعد زائدة في الفاعل لازمة وقد تحذف ان كان المتعجب منه ان وصلها نحو
 احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس وصفت قوله بان الامر معنى الماضى
 لم يجره بل هو الماضى بمعنى الامر نحو اتق امور ربك واما ان الفعل مع صاروا كذا قيل
 ولو كان منه الجاز الحرف بزيد واشجح بزيد واما زائدة اليه في الفاعل فليقل الخطر
 في زائدة في المفعول فقال الفراء في قوله الماضى من حروف احسن هو السك
 احدا بان جعل زيد احسن واما حمله كذا بان تصفه بالحق فكانه قيل صفه
 بالحق كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت
 مكان القول اسفة فان وجود لسانا قاتلا فعل وهذا معنى مناب المحب

الى

قوله **تحتل** ومن العايدات الطير **وجرد** قطيفة **فصار** **من** **سهم** الرجل **ذلك**
 في غاية الجودة وكانه كان رجل **فجر** اي رجل **جيد** **فصار** **من** **سهم** **الرجل** **ذلك** **من** **سهم** **الرجل** **ذلك**
 كان جملة مستقلة وهذه ابطاء **فصار** **من** **سهم** **الرجل** **ذلك** **من** **سهم** **الرجل** **ذلك**
 قائما وكان **زبد** **مطلقا** على ما مر في باب **ظننت** **ومع** **جمع** **الله** **فان** **الجملة** **في** **هذه**
الشيء **مستقلة** **عن** **مضمر** **الجملة** **بما** **يل** **كون** **مضمون** **الاول** **مبتدأ** **على** **ما** **قبل** **ومضمون**
الثاني **مفعولا** **ومضمون** **الثالث** **فاعلا** **ومضمون** **الرابعة** **مضافا** **اليه** **وبني** **كلامهم**
ان **الجملة** **اذا** **صارت** **بمعنى** **المفرد** **وان** **كانت** **علا** **في** **حكمة** **مطلقا** **وان** **لم** **يكن** **فان** **كانت**
فعليه **شكوك** **على** **حاله** **كما** **مر** **في** **باب** **علمت** **قال** **نقالي** **شرك** **الهم** **م** **بعد** **ما** **اراد**
الايات **ليست** **بشيء** **اي** **بشيء** **الهم** **بجنتهم** **اي** **ان** **كانت** **اسمية** **اعرب** **الجوان** **بما** **استحق**
مضمونها **ان** **كان** **مفعولا** **فعلت** **زيد** **اقام** **بما** **اعرب** **الجوان** **الاول** **بما** **اعرب** **الفاعل** **والجزء**
الثاني **بما** **اعرب** **المفعول** **ان** **كان** **المفعول** **فاعلا** **كان** **باب** **كان** **وحكى** **الجزان** **ان** **كان**
المضمون **مضافا** **اليه** **اذ** **لم** **يكن** **جذرا** **لان** **اسما** **واحد** **لا** **يجز** **الا** **اسما** **واحد** **من**
دون **اتباع** **ولو** **ان** **تصر** **على** **جذرا** **اولها** **لم** **يكن** **لثانيها** **اعراب** **مناسبة** **كما** **كان** **في** **باب**
كان **نصب** **الثاني** **مناسبة** **للمفعول** **بما** **بالفعل** **واما** **الجملة** **التي** **من** **جذر** **المبتدأ** **او** **ما** **اصلة**
الجزء **كثير** **كان** **وما** **في** **مفعول** **ظننت** **والحال** **والصفة** **فليست** **بشيء** **بمعنى** **المفرد** **ولا** **دليل**
في **كونها** **ذات** **محال** **من** **الاعراب** **على** **كونها** **بمعنى** **المفرد** **كما** **مر** **في** **باب** **المتقصور**
فعل **لما** **صار** **فعل** **الرجل** **بمعنى** **المفرد** **وجب** **حكايتها** **لكونها** **فعلية** **كما** **في** **سوا** **عليهم** **النداء**
لكن **ليس** **كونها** **بمعنى** **المفرد** **كان** **سائر** **الجملة** **المذكورة** **اعني** **بمعنى** **مضمونها** **بل** **بمعنى** **بمعنى**
مفرد **هو** **الفاعل** **بوصف** **بالفعل** **المفرد** **كما** **ذكرنا** **وكان** **الاصل** **تشكي** **فاعل** **نعم** **وبين**
لا **يعني** **حيث** **المعنى** **جذر** **المبتدأ** **الذي** **هو** **المفرد** **كما** **يجب** **اذ** **معنى** **فعل** **الرجل** **زيد**
رجل **يجز** **لكنهم** **الزمر** **ان** **كون** **الفاعل** **مفعولا** **باللام** **تقدم** **لنفس** **كما** **في** **اشتر**
الهم **ذلك** **وهو** **انهم** **عللوا** **انا** **خير** **هذا** **المبتدأ** **من** **الجزء** **ليحصل** **به** **التفسير**
بعد **الانها** **اذ** **لها** **في** **النفس** **وقع** **فادروا** **الفاعل** **في** **صورة** **المعرفة** **وان** **كان** **نكرة**
في **الحقيقة** **ليكون** **الكلام** **المفيد** **للمدح** **او** **الذم** **من** **الظاهر** **موضوعا** **على** **وجه** **لا** **يت** **كلام**
مدح **فخص** **من** **الاشخاص** **او** **ذم** **لا** **قايمة** **فيه** **فبنوا** **امر** **المدح** **والذم** **من** **اول**
الامر **على** **وجه** **في** **الظاهر** **والجمله** **الفعلية** **كما** **ذكرنا** **ان** **تقدم** **يرفع** **هو** **الفاعل** **الموصوف**
بالفعل **وذلك** **لان** **شملت** **من** **الفعل** **معنى** **الزمان** **والحدث** **فصار** **فعل** **جيدا** **فكانت**
مقدمة **مشبهة** **وتجوز** **ذلك** **كون** **جميع** **الافعال** **في** **المعنى** **منافاة** **لها** **علا** **فصار**
فعل **الرجل** **كسود** **قطيفة** **ولا** **يقال** **ان** **ما** **ذكر** **قريب** **مراد** **على** **العيب** **فان**
الافعال **تقدم** **وتدعو** **اليه** **وذلك** **لان** **تقدم** **تقدم** **لها** **لعل** **ان** **المفرد** **من** **المتقصور** **تقدم**
بالمبتدأ **فان** **تقدم** **لان** **خير** **مبتدأ** **مقدر** **ان** **لو** **كان** **لم** **يبدل** **واضح** **المبتدأ** **عليه** **تقدم** **كما**
في **باب** **المدح** **والذم** **ومر** **عنه** **تقدم** **فعل** **الرجل** **ونعم** **التقدم** **ان** **تقدم** **تقدم**

الجملة التي لا تقدر بمفرد

فانما ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبر فلو كان الخبر باقيا على جملة لوجب ان يكون فيها
 عائدة اليه والاعتذار يكون ذي اللام جفتا مستغورا وكون الاستغراق له ولغيره
 بمنزلة العايد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا العريق مع الضمير اليهم المستغرا بالكرة استغراق
 لان استغراق المضمر للمضمر من معهوده والنكرة المفردة ايضا بعينه من الاستغراق لكونها
 غير الایجاب والاعتذار يكون ذي اللام قام مقامه راجعا الى المبتدأ من محتاج الى
 التفسير في نحو زيد نعم رجلا وكذا ان نعم رجلا زيدا ايضا لان الضمير فيه اذن كان قولك
 ابوه قايما زيدا وليس ايضا اعتذارا لان الذي يكون اللام للتعريف الذهني المطابق
 لغيره فيكون اذن كالضمير الرابع بغير اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق
 كل مفرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهني كل زعمهم وقد مر في باب المعرفة
 ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجه الا ان تكون الجملة
 في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد كونها بتقدير
 المفرد دخول حرف الجر على نعم وليس مطرد القول الاعرابي لما يشترط مولوده
 وقيل نعم المولودة والاسماء بنعم المولودة بضرها كما وبها سمة وتوهم
 نعم الشير على بيش العير وليس زيد بنم الضاحك وبذلك وليس ذلك على
 الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم قوله والله ما لي بياض صاحبه اي بقوله
 فيه ذلك لان ذلك في نعم وليس بطرد كثير خلاف بياض صاحبه وحكى قطرب نعم
 الرجل على وزن سديده وكرهه ففهم الحكاية ان تحت توكله كون نعم كالصفة
 المشبهة بفعل ما ينظره من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير وبابيش الرجل على انه
 منادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء اولام التسمي عليها نحو زيد البشير الرجل
 والله نعم الرجل انت مع انها لا يدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشياء التي
 غرت الفعلة حتى قلن انهما من الاصل اسمان ولو كانا كذا لم يكن لدفع ما بعدهما وجب
 الابتكاف ولا جمل كون الجملة بمنزلة المفرد ليرتبط بين جزئيهما لا طرف ولا غيره
 فلا يقال نعم اليوم الرجل فاذا اقتضت ذلك قلنا في نعم الرجل زيدان زيد مبتدأ
 ونعم الرجل خبر اي زيد رجل جيد ولم يجر الى الضمير العايد الى المبتدأ اذ لان الخبر
 في تقدير المفرد والاكس في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير
 بعد الاينام كما مر في باب ما مل المبتدأ موقرا نحو نعم الرجل زيد وقوله بياض نعم
 الشيد ان وتقدم على كل حال من جميل ومبهر وقد يتقدم المخصوص على نعم
 وليس يجوز زيد نعم الرجل وهو قليل مع ذلك يشتمل الفاعل بلام زائدة كما ريت لبعض
 من اصحابنا بعدة كقول الاخطل
 نعم ابو موسى فحمدك نعم جدا وشيخ الحق خاله نعم خالا
 واما الزم كون الفاعل منها مع تقدم المبتدأ لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى ما خرج
 ويدخله مقدم ما واصل المبتدأ نحو نعم الرجل قطنتك نعم الرجل والضمير في قوله
 نعم جد الا يدرج الى المبتدأ واللام يجر الى الضمير بل هو ضمير قبل الذكر فسر ما بعده

قول وانما هي
معول الاعراب

ثلاثة زوى وان كان كالشاة فقلت له من قولهم يفرقونهم فترى ما ذبحوا فترى
 ليس الضمير انهم والواو برا جبين الى الموصوف واللام يفسد قوله **مضرا ميم**
منه او مثل فنغامي **اقول** اعلم ان الضمير المجرى من فعلهم وليس على الاظهر الاغلب
 لا يثنى ولا يجمع ولا يثبت اتفاقا بين اهل المصيرين لعلين احدا ما عدم تعريف
 ضمير وليس فكل يقولوا لغارجلين ونحو ارجالا ونحو امرأة لان ذلك النوع لثمة فثمة
 وهذا اجازة واعلم المرأة هذه كاجازة المرأة لكن الحاق بالثانيه ان يكون من
 الحاق بلائق التثنية والجمع لاننا تلحق بحروف افعال ثلاث وثلاث وربت واحدا
 ولذا لم يطردهم المرأة ولم يطردهم ارجالين ونحو ارجالا والعلة الثانية
 ان الضمير المنفرد المذكور اشتد ايمانا من غيره لانه لا تستعمل منه الا لم يتقدم ما يجره
 عليه الا معنوش وثم يصح التثنية والجمع والمذكر والمؤنث ولو تثنيت وجمعت
 وانثت لتفصيل بين اتحاد معنى التثنية والجمع والثاني والمضمر بعد الضمير الابهام
 فكان اوله في كانه اولي واما تميز هذا الضمير فيتميز فيه افراد او تثنية او جمع
 وتاثيرا نحو فخر رجلا ورجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نسوة اتفاقا منهم
 واما الضمير في رتبة رجلا فالصريحون يثبتون ان رتبة العلة الثانية المذكورة
 والتكوينين يجره مطابقة لما يتقدم فيكونه ويوشونه وليس ما ذهبوا اليه
 بجيد لانه مثل قوله **ويكلمها فاجبة ويا لها قسوة ويا لله من ليل**
 وقد تعرف في الضمير كرايت واما تميز هذا الضمير فذهب الجوزي ونحوه من شرح
 كلامه الى لزوم واخراده وانظروا انه هو من كل مطابقة لما قصد عند
 اهل المقصود اما عند اهل الكوفة فظنوا انهم يثبتون بالضمير تميزه في التثنية والجمع
 والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلا يفرقوا بين التثنية والجمع في التثنية والجمع
 الضمير لاجل اللبس الى التثنية والجمع والجمع وقد خرج من ذلك المصنف بطائفة
 لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المجرى وتميزه لشدة احتياجه
 اليه الا بالاطرف **قال** يقال يثنى للظالمين سدا واد المرء يفسل بين من هو عاشر من
 رجلا من المجرى وتثنيه الاتى الضرورة فانظروا في مثل هذا التثنية وقد كان اذا ضمير
 الظرف نحو فخر زيد رجلا وحشدا زيدا رجلا ولا يجوز ان يجر هذا الضمير بالقراب كالباء
 والتاكيد العطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بتميزه وهو المميز للمعدوم
وسلم هذا الضمير بالباء ان تميزه **يقول** في قوله تعالى يبين مثل القوم الذين
 ان التمييز محذوف اذ ليس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه
 المحضوص اذ ليس مثل القوم مثل الذين او حذف المحضوص اذ ليس مثل القوم
 المكذبين مثلهم كاجبي وقد جئنا عند المبرد والى على تقدير الفاعل لظاهره
 تميز للتاكيد **قال** **منه او مثل فنغامي** **اقول** ففهم الزاوية البيتك زادا
قال تعالى ذرناها سجون ذراعا وهذا كجى الحال في قسم قائما وتعالى خائبا

ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام ويؤول البيت بترتبه مثل
 مثل حال من منقول تنزود وهو زادا وقوله تعالى ذرناها سجون
 محذوف عن الفعل قوله **او ما مثل فنغامي** **اقول**
 قيل كافة هيئات لغمر وليس للضمير على الجمل كاقيل في قلنا
 انما ليس هذا الجمل لان الفعل لا يثبت لثمة وانما ذلك في الحروف
 ان يكون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما اجاز ان تكتب بضمير
 مع فتايتهم ما لعدم تعريفها ومشايتها للحرف لانه يحتاج الى تكلف في اصدار
 الباء والجر في نحو فنغامي **قال** القراء ابو علي هو موصولة بمعنى الذي فاعل لغمر
 ويضرب والجمل بعد ما صلة تاتي قوله **بنيما اشتروا به انفسهم** ان يكونوا اما فاعل
 وان يكونوا محذوفين وقوله تعالى لغمر يعظكم به المحضوص محذوف ويثقفه
 فله وقيل الذي ضمير كانه فاعلا لغمر ويضرب ولذا محذوف الصلة باجمعيها في فنغامي
 لان من محضوص اي ضمير الذي فعله الصدقات وكذلك نحو لغمر وقفته ذراعا
قال سجون ذراعا والكتابي ما معروفته تامة بمعنى الشئ فعني فنغامي لغمر الشئ هو فنغامي
 هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي محضوص وتضعفه عدم مجي ما بعني المعرفه
 التامة اي بمعنى الشئ في غير هذا الوضع الا ما حكي سجون ذراعا انما انما فعل
 ذلك اي من الامور من الشان ان افضل ذلك **قال** والاشيت قلت انما افضل
 بمعنى ربما افضل كاجبي في الحروف بيل جى ما بعني شئ اما موصوفة او غير موصوفة
 نحو ما احسن زيد كاجبي في الموصولات وايضا بيل جى في الموصوف اي المحضوص
 واقامة جملة مقابلة في نحو لغمر يعظكم به وبنيما اشتروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب
 اللف في قوله **الاناث من رجلا وطلائع الشايات**
 فكون التثنية في ضمير الشئ في يعظكم به وبنيما اشتروا به انفسهم مع امثله
 فكذا ضربا في قوله لغمر الشئ ففقت به اخوانه يور البقيع حوادث الايام
 اي في ففقت به ويجوز ان يكون يخرج في قوله تعالى كبرت كلمة تخرج منפה
 محضوص محذوف وان يكون منفة التمييز المذكور والمحضوص محذوف اي قوله
 وفي قوله تعالى بنيما اشتروا به انفسهم ان يكون ان يكون على هذا القول
 ان يكون ما بعني الشئ قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمفعول
 بياننا الاستحقاق المذكور وان يكون منفة مضموم محذوف وقوله ان يكونوا
 منة للمذموم او جبر متدا محذوف وبالحكمة بيان المذموم **قال** الزمخشري
 والناسي في احد قوليه ما نكرة مميزة منسوبة الى الجمل اما موصولة بالجملة والمحضوص
 اما محذوف كاجبي نحو لغمر يعظكم به او مذكور كاجبي بضمير اشتروا به انفسهم ان يكونوا
 او غير موصولة في نحو فنغامي وقوله ذرناها سجون ذراعا ولا يركب فاعل لغمر الظاهر
 تاكيد امعنا لانه لا يكون الا للمخالف كما هو مذهب البصريين وهذا المعترف
 باللام في معنى النكرة كاجبي **قال** يور تاكيد لغمر الرجل الرجل ذراعا

منه او مثل فنغامي

[illegible]

قوله اعظم ان الحق نعم وبئس كل ما هو فعل فاعل بعين بالاصالة نحو ظرف
الرجل زيدا او بالتحويل الى الضمير فاعل او فعل نحو وموت السيد يده وقطو
الرجل زيدا بشرط قنيت معنى التعجب ولقد اكثر انجازا فاعله الملقى بالسام
اذلك لكونه معنى فاعل نحو ظرف يزيد اي انظر به ويكثر ايضا استغناء عن
اللام كقوله وحسن اوليك رفيقا وديقا تميز لاهام اوليك وقيل حال ونحو قوله
بعد ما متنا بلى ما فيه زائدة وكذا ان قوله شدة ما لك واجب وان فاعل
شدة ويجوز ان يكون ما فيها كافي فيجاء ومتنا بلى وان محصور صان ويضمر فاعل فعل
المذكور كثيرا على وفي ما قبله نحو جان الزيد ان ذكرنا اي ما اكرهها ولم يجز ذلك
ان نعم وبئس وذلك لعدم عواقبه في المرح والذم وكونه كعمل التعجب معني
قوله وبئس فاعله فاعله قالوا اصل حب حب كظرف اي صار
حيثا فادغم كغيره والضم منع التعريف لما ذكرنا فاعله نعم وبئس قوله
ولا يفتخر اقول يعني لا يفتخر ذوا الجمع ولا يفتخر بل يقال هذا الزيد ان
وحب الزيدون وحبذا هبة ولا يقال حب ذان ولاحت اولاد ولاحت ائمة
منهم كالتمييز نعم وبئس فالكثر الاقتران مثله وخلق منه الاشارة لغرض
الابهام فحبذا بمعنى حب الشيء وعند المبرد ومن السراج ان تركيب حب مع ازاله
فعليه حب لان الاسمر اقوى فحبذا مبتدأ والمحصور خبره اي المحبوب بزيد
وقال بعضهم بل التركيب اذ ال اسمية وال الفعل هو المبتدأ فاعله له وحار
الماعل كغيره وفي الفعل فحبذا فعل والمحصور فاعله واذا دخل افعلى حبذا
او افق بئس معنى والاولى ان يقال في اعراب محصور حبذا لانه اعراب محصور
نعم اما مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر كما قاله قرة هناك لكنه لا يعمل التواضع
في هذا المحصور ولا يقدم على حبذا وقال بعضهم المحصور بعد حبذا عطفت
بيان لذا وكان بئس اي ان يجوز او قائل ذلك في محصور نعم وبئس الا ان يدخل
التواضع يمنع من ذلك قال الربيعي واذا زائدة كافي فاذا صنعت والمحصور فاعل
حب وقد اشق منه فعل نحو لا تحبذ كجواني وبسمل ونحو ما قوله
يتبع قبل المحصور وبعد ثم تميز نحو حبذا زيدا رجلا وحبذا رجلا زيدا وان كان شتبا
حبذا ان يقع حالا ايضا والقابل مع حب نحو حبذا امجادا رسولنا وحبذا رسولا محبذا
ولم يجز في نعم تأخير التمييز من المحصور اختيارا وحار فهنا لان التمييز هنا
عن الظاهر اي اذا وهناك عن التمييز ولكن وايضا التمييز لا يقر من التمييز جازم
من ذوا انما جازم كالتمييز هنا فتنسب لظاهره على التمييز وقيل انما يجوز ترك
التمييز في نعم افق يلتبس المحصور بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو عظم
السلطان بخلاف حبذا فان ذاهبه طاهر فاعله وربما حذف المحصور ههنا
للتورية كاحد في نعم وقد يجوز حب عن ذاهبه لانه نقل عنه عنها الى فاعله
كاجوزا حذوها قالوا وحب بها مقبوله حتى نقل

حجج شروا الظاهر ومذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك ثم من اول الليل الى اخره
 وهو كثيرا الاستعمال ويصرف الى الاستدلال بان يحسن في مقابلتها الى اوسا يفيد فائدة نحو قولك
 اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التحي الى الله واقرا بيه فائدة فائدة افادت معنى
 الاشارة واذا قصدت بمن مجرور كونه المجرور بها موضعا انفصل عنه الشئ وحسب من لا كونه
 سيد الشئ متمية حازا ان يقع موقعه من لانها مجرور بالتحول والماضي ويقتل انفصلت منه وعند وفيه
 من كذا ونحوه ونحوه من العينة ومن العينة ان يحد منها واما من التفصيلية فمن وادوات لمجرد
 الجائزة كما مر لكنه لا يستعمل لانها صادرة عن الفاعل وكبعض حروف الفعل
 التفصيل فلا يغير واجبا من السراج كون من لا يتأخر عن الفاعل والمفعول كونه الفعل
 مشتركا بينهما خذ ريت الهلال من مطلق من حلال السحاب فبذلك مكانك ومبدأ كونه
 الهلال من السحاب خذ ريت الهلال من مطلق من حلال السحاب فبذلك مكانك ومبدأ كونه
 اخذت من الدرام والمفعول المخرج محذوف اذ اخذت من الدرام شيئا واذ لم يذكروا المفعول
 القدر او ذكرته محذوف اخذت من الدرام هذا فنسبته باخذت لا غير لانه تمام مقام الفاعل
 على اخذ من الدرام والدرام ما خذوها ولو ذكرته بعد المفعول المذكور اخذت شيئا من
 الدرام جاز ان يكون الجاز مقبلا على الفعل المذكور وان يكون صفة الشئ فيخلق بغيره اذ اى شيئا
 كائنا من الدرام يجوز ان اخذت على النكرة ان يكون حالا على النكرة المجرورة قال تعالى
 خذ مما اموالهم صدقة وثرف في تحريمه بان يكون هناك شئ ظاهر وهو بعض المجد ومن كان قوله
 قال خذ من اموالهم صدقة كذا لا يخشى ان اصل من المبعضة ابتداء لقائه لان الدرام من قولك
 اخذت من الدرام لم يتبدل اخذت **قوله** والخبثين كان قوله ثم انما جازعوا الرجس من
 الاوثان ويجوز بان يكون قبل من او بعد شئهم تشكيك ان يكون المجرور من تيسر له ويوقع
 اسر ذلك المجدور على ذلك الجهم كائنا لاشلا الرجس اية الاوثان ولعشرون انها الدرام
 والضرب بقوله من غير من قابل انه القابل بخلاف التبعيض فان المجرور بها لا يطلق على
 ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسر الكل لا يقع على البعض
 فاذا قلت عشرون من الدرام فان اسرت بالدراهم الى دراهم بعينة اكثر من عشرون
 فنسبته لان العشرون بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي بعينة لصفة اطلاق
 اسر المجزور على العشرون ولا يميز ان يكون الماخوذ من اخذت من الدرام اقل من
 النسبة كما قال بعضهم لانه لا يقع ان يصح ويقول اخذت من الثلاثين عشرون ومن عشرة
 نسبة قالوا لا يخشاه كونها للخبثين واجمع الى معنى الابتداء وهو جاز لان الدرام
 هي العشرون في ذلك عشرون من الدرام ومحال ان يكون الشئ متماثا لنفسه ولذا كانت
 الاوثان نفس الرجس فلا يكون سدا له واما جاز فقدم من البعينة على الجهم ونحو قولك
 اناس خطبة في رؤيته ومن رؤيته في حقه وعنده من المال ما يفي من الخيل وعشرون
 لان الجهم الذي تقرر من البعينة مقدرة تحريمه لانك قلت اناس من خطبة في رؤيته
 وعنده من المال ما يفي من رؤيته في حقه وعنده من المال ما يفي من رؤيته في حقه وعنده
 كثر من زينة يدية اى شئ من اعصاب يدية في جميع هذا اما المعطوف عليه محذوف

في قوله اخذت من الدرام
 ما خذوها ولو ذكرته
 بعد المفعول المذكور
 اخذت شيئا من

والذين يقدرون على بيان له كاذبنا في باب عطف البيان كان ذلك مفيد البيان
 بعد الايهام لان معنى بعينة من زيد اى شئ من اشياءه بلا ريب فاذا قلت ومجد او كونه قد
 ثبت ذلك الشئ واما معنى من التحريمية فمقتضى زيد اسد انليس من هذا بل هو
 مثله في حزن المضاف اى لقيت من لقا زيد اسدا اى حصل لي من لقايه لقا اسد والمراد
 شربه بالاسد وكذا بالتحريمية في نحو قوله تعالى نسال به خيرا وقوله لقيت بزيد
 اسد اى لقا اسد خيرا ولقيت لقا زيدا اسدا اى يكون من لقايه لقا اسد وقوله تعالى اضم
 بالحياة الدنيا من الاخر قال

فليس لنا من ما دمر شربة مبررة بانث على الظناني
 وعرف بصر قيار لفظ **قوله** ولا يذية في غير الموجب **قوله**
 مواما في نحو ما ريت من احد او من غير لا تضرب من احد او استنها ثم نحو هل ضربت من
 احد من الاخف والكوفيين شرط فيها شرطين كونها في غير الموجب ودخولها على النكرات
 والكوفيين والاضحى لا يشترط ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فم في
 حيز الانجباب ومن اخذ على المعرفة ومن عند سيبويه مبعضة اى يغفر لكم من ذنوبكم
 فمن في حيز الانجباب ومن اخذ على المعرفة خطاب لقوم نوح وقوله تعالى ان الله يغفر
 الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم ولو كانا ايضا خطبا لامة محمد واحدة
 فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران كلها بل عدم غفران بعضها ينافي غفرانها
 بما حكى الجواديون من قول العرب قد كان من مطر واجب بانه على سبيل الحكاية
 كانه شيل مل كان من مطر واجب قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية
 المزيد في غير الموجب كاقالت دعي من غمرتان كاستر في الموصولات **قوله** الم
 شئ من مطر ومن التبعية او التبعية فيه نظرا لان حذف الموصوف واقامة الجملة
 والظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف
 فاعلا لان الجاز والمجدور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجاز وازيدا
 نحو كنى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يتصرفه لولاه والفعل
 لا يقصر عنه فاعله ولو صح تاويله لجاز ان يكون الكاف في قوله

استلهمون ولن تفتن ذوي شطط كالظن لملك فيه الرث والقتل
 حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم الجاز مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان
 الكاف اسر وقوله تعالى ولقد جاءك من نبي المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب
 اليه المعصومين من ان يقال ضمير جارا للقران وقوله من نبي خال والدليل على زيادة
 من الاستغراقية وعند الكوفيين والاضحى بزيادة ايضا في استغراقية كان المرجب
 ونافية من الاستغراقية كاذبنا في باب لا الترية اى التضيض على كون النكرة
 مستغرة للجنس اذ لو لاها احتمل احتمالا مسرجوحا ان يكون معنى ما جاني دخل
 ما جاني رجل واحد بل جاني رجلان او اكثر منى اذن للتأكيد ما استبعد من النكرة
 في غير الموجب من استغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق

من التحريمية

في قوله اخذت من الدرام
 ما خذوها ولو ذكرته
 بعد المفعول المذكور
 اخذت شيئا من

في قوله اخذت من الدرام
 ما خذوها ولو ذكرته
 بعد المفعول المذكور
 اخذت شيئا من

ان جميع حروف الجبة لقضية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن بمعنى التقضية المطلقة قال
تقل من الفعل كالمفعول والضعيف وتغيره وهذه المعنى تختص بالباء من بين حروف الجبة
تخوذهت به وقت به اي اذهبت واقتته ولا يكون مستقرا **قوله** والظرفية اي بمعنى
في نحو ما تكلم الامير بالاطلال اي فيها **قوله** وتكون للشيء نحو قوله تعالى فظلم بها القوم
هادوا وقوله تشدوا بالتحول وفي فروع الاستعانة وقيل جاز للتجيين نحو قوله
عالي واسموا بذكركم قال بن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يوردون الفتاوى
انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسه ويحيى معنى من نحو عينا قسرب بها معاد الله
ومعنى عن نحو قال سائل بعد اب ويحيى للتجريد نحو رايت بزيد اسدا اي بودية زيدا اي بودية
كأثر في من **قوله** وزائدة في الجز في النفي وفي الاستفهام بهل لاني مطلق الاستفهام فلا
يقال هل بزيد قاييم والنفي ليس بزيد براك وبما نحو ما زيد براك وقيل
بلا التبرية ايضا نحو لا خير في بعده والمار والاولى انها بمعنى في لم يسمع في النفي بان فاعل
للمصنف ان يطلق النفي والاستفهام وتنفرد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجمعت وبعث
وتقيت واحسنت وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اي بحال زيد على حذف المضاف وفيما اذا
قياسا ايضا في المرفوع في كل ما هو فاعل لكن ومتصرفاته وفي فاعل الفعل في التقب
على مذهب سيبويه وفي المتعدي فاعل كذا ويزاد شاذ في خبر المبتدأ الموجب نحو جزا استية
بثلاثا عند الاخفش ويزاد ما عا بكرة فيه نحو التي بيده نحو يضرب بالسين وسوجوا
بالنمرج وقيل لا في خبر لكن **قال**
ولكن اجزا لو فعلت بجهتين وهما ينكر المعروف في الناس والاحد
ومع ان مرفوعة **قال**
الاهل انما هذا الخبر جملة بان امر القاتلين من تلك بيقولوا
وتد ذكرت مواضع زيادتها في ما الحجازية ومن غريب زيادتها ان يضاف في المجوز
نحو **قوله**
فاضجج لا يسأل الله عن ثأبه اصعدني على الهوى اترت صوبنا
تغير كثير مع الله القسم نحو الله لا فعلق وشاذ اقليل في غير كقول
زوية خير لمن قال له كيف اصبح **قوله** واللام للاختصاص اقوال
لام الجبة مذكورة مع غير المضمر متروكة معه وكبرها لغة ايضا لغة خراعية وزعمنا
نحت قبل ان المضمر نحو لعلم بنع الميم ويقللها مع جميع المطهرات اعلم
ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والقاف واللام الاستدخا لفتح لفتح الضمير الكسرة
على الظمة التي في غايية الحقة يكونها على حرف واحد وانما كسرت يا الجوز والاسم
لموافقة معولها ولم يكره كاف التشبيه لانها تكون اسما ايضا نحوها اذن ليس في امالة
بل للقيام مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الحجاز وانما بقي لام الجبة
الداخلية على المضمر على نحو الحجاز لانها لا تلتصق اذن بغيرها من اللغات
غير ذلك وانما خفف لام المضمر بذلك لانها لا تلتصق اذن بغيرها من اللغات

او الضمير المجرد وغير المرفوع ولو فشت في غير الضمير لا تلتصق بلام الابتداء والعرف
بالا عراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر سبيا وموقفا عليه وقاعدة اللام الاختصاص
اقبال الملكية نحو اللام لزيد او بغيرها نحو الجبل الفرس والجنة المؤمن والابن لزيد والتي
لشقي لام العاقبة نحو قوله تعالى ذرنا لجنهم وذو القربى فرع لام الاختصاص كان خلقهم
لجنهم وولادتهم الموت وكذا التي للتخليل نحو جنتك للمحسن والمضرب اذ المجي يخص به لان
واللام المقربة للفاعل الضعيف يتأخر عن مفعوله نحو لزيد ضربت ويكون اسم فاعل
نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن ويكون مفعولا نحو يا لزيد وبالاستا
لام الاختصاص **قوله** وتندجى بمعنى الى نحو سمع الله لمن دعاه اي استمع الله الى من سمعه
ويجوز ان يكون على نحو قوله الجهم اي عليه ويجوز ان يكون اي عليها **قوله** وزائدة في نحو
ردف لکم اقوال لان ردف يتعدى بنفسه وكذا ان شكرت له على ما ذكر في باب المنفرد
واما في وزنته المبالغة ووزنت له قال الامر ليست بزيادة بل هي فدية قد عرفت تخفيفا
وهي في لا اياك زائدة عند سيبويه وكذا اللام المتدرة هذا ان هذا فعل الاسر
والارادة على ما مشي في نواصب الافعال وزائدة ايضا في قوله تعالى واذا بوا ان لا اراهم
وكذا اللام في قوله فلا والله لا يلقى بلاني ولا تلم ابا اذ **قوله**
ويجوز ان يقال الثانية تؤكد لفظي **قوله** ومعنى من مع القول اقوال
بمعنى في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا ولو كانت كاللام
في ثلث ليريد لا يقول فقال ما سبقتمونا وقد ذكرنا ان افعال القلوب التي كلام
على هذا **قوله** ويعني الواو في القسم للتجيب نحو لله لا يوحى الاجل **قوله** في التقب
يعتدل في الامر العظيم الذي يستحق ان يتجيب عنه فلا يقال له لقد قام زمين
بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتعشن وقيل ان اللام في اختلاف قدر يش
والمفرد الذين احضروا للتجيب والاولى ان يكون للاختصاص اذ لم يثبت لام التقب
الاني القسم وقيل بجي بمعنى في ويجوز نقض وتدة كذا في باب العدد **قوله**
ورب للتقليل فاعلم ان الكلام منقضة بكرة موصوفة على الالف وفعلا ما صر
معدود فاعلم ان وقت دخل على مضمر منهم ميم بكرة موصوفة بالضمير مذكور
خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز وسيلتها ما قد نزل على الميم وواوها موصولة
على بكرة الموصوفة اقوال في رتب ثمانى لغات اشهرها ضم الراء فتح الباء
المشددة والثانية ضم الراء فتح اليا المخففة والثالثة ضم الراء ضم الباء المخففة
والرابعة ضم الراء اسكان اليا المخففة والخامسة فتح الراء المشددة والسادسة
فتح الراء فتح اليا المشددة المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء فتح اليا المشددة
والمخففة بعد ما تامت موصوفة ووضع رتب للتقليل يقول في جواب من قال ما لقيت رجلا
رئت رجلا لقيت اي لا ينكر اقل للرجال بالمره فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا
قال ابن السراج النحاة كالمجدين على ان رتب جواب الكلام اما طاهر او مقدر
ففي الاصل موصوفة لجواب فعل ما ض منق فلما عجزوا عن رتب رجل كرم اضر

على ما اخترنا كقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه ولا يوصف ذنب فلا يقال ذنب رجل
 رجل كقولهم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون ذنب تحرف التثنية في التقليل عند
 كالتثنية فلهذا لم يقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله **حذوف** **قالت** اقول
 اذا كان الكلام الذي ذنب جواب عنه منصرفا به نحو ما لقيت رجلا لم يمنع حذف
 مفتحة بحذف ذنب لعل القربة عليه وكذا اذا كانت القربة من ذلك كان قول
 واخرى من مفتحة اقبال اي استرثم وان لم يكن هناك قربة وجب وصفه بحذف
 ذنب بما يفيد معنى الكلام التام كما ذكرنا في اقل رجل ووصفه اما بفعلية نحو ذنب
 رجل لقيته او جازة وبحذف ذنب في الدار او اماكن او اسمية
 نحو ذنب هيتجا وخية من دونه اوصفه مشتقة من قوله عليه الصلاة والسلام
 رب ضيق طاعة الخبتامة وليس شيء من هذه الاشياء غايلا في رب بل هو
 وصف لمجرد وها كما ذكرنا وتسميته بحذف ذنب بحذف ان يعطف قياسا على
 المحذوف وروى في كم وعلى النكرة المحذوف بكل واى اسم مضاف الى خبرها لكون
 ذلك الضمير مذكورا كاستحقاق باب المعارف نحو ذنب شاة وسجلتها وكفاية
 ونصليها وكل رجل واجبه واى رجل وعلامه **وقال** الجزولي هذا المخطوف
 معرنة لكتبة جاز ذلك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المبتدع وليس يشي ولو كان
 كما قال لجاز ذنب غلام والسيد **قوله** وقد تدخل على مضمرة هذا الضمير مذكورة
 كما متروك باب المعارف **قوله** مميزات مذكورة الى قوله في مطابقة التمييز ومضى
 شرحه في باب نعم وليس قوله **وسلمها** **قوله** اذا دخلها ما فالاكثر
 كونها كافة ورب المكسفة لا يحل لها من الاغراب وان كان اسمها على ما اخترنا
 لكونها تحرف التي الداخلة على الجملة وقد حذفت بعد ذنب زايدة **قالت**
ذنبنا ضمة بيب فتقبل بين بضمي وطعنة بخلا
وقال ناري يا ذنبها غارة ومثلها ما التي على كاف التشبيه والاولى
 ان تكون كافة نحو كن كاني كاني كاني وريد صديق كما عروا خي
 وشدة اعمال الكاف مع ما وما لا تكن عن نحو عما قريب واما اذا وليت الباء من
 في زيادتها واعمال الحارين نحو فيما رحمة وبما خطياتهم وقد كفها كما يحق
 ورب المكسفة لا تدخل الاعلى الفعل كما قال س وقوله
ذنب الجاهل الموبل بينهم **وعنه** اخرج بينهن المثار
 شاذ عنه ومثله قياس عند الجزولي فيجوز مجازية قاتلهم والستزم
 ابن الراجح وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع ذنب للتقليل في
 الماضي كما ذكرنا والعذر عندهما في نحو قوله وربما يؤذون الذين ان مثل هذا المتقبل
 اي الامور الاخرى غالت عليها في القرآن ذكرها بكلف الماضي نحو وسيتق
 الذين نادى اصحاب الجنة **وقال** الربيعي اصله ربما كان يوذخف كان
 لكثرة استعماله بعد ربما **وقال** قتيلنا **وقال** الشنل ربما ورجما يكون غل

القول

القول الكرام لنا الظن ان ربما كان مثل قوله فلهذا كان يكون الخادم وذبحا
 والمشهور جواز دخول ذنب المضارع بلا تاويل كما ذكره والعذر عندهما في نحو قوله
 ابو علي في غير الايضاح وقوله وربما استكروا النفس ثاقبة مذكورة موصوفة
 النخلة لا كافة كما استحقاق الموصولات وقد حذف الفعل بعد دنها عند القربة قالت
 فذلك ان يلقى الكربة يلقها حميدا وان يستحق يوما فموتها اي بما يستحق ذلك
 قوله وواوها واوردت مثل قوله
وبارة ليس ما انفس الا اليها فيزول العيش
اعلم ان حروف الجر لا يحذف مع بقا عليها قياسا الا في الله تعالى الله البصريين
 واجاز الكونية قياسا لبقا الفاعل المتشبه على الله نحو المصنف لا يخلو وحذف حرف
 الجر قياسا مع بقا عليها اذا كان الجاز ذنب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في
 الشر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو والفاء مثل واما حذفها من دون هذين
 الحروف نحو وشهد اير وقتت في ظلمة كذبت اقصى الحياة من اجلة
 فشا في الشعر ايضا قالوا وكول
وقال في الامحاق خاوي المحق ترق
والفنا كقول **قالت** فان اهلك فدى حتى لظافة على يكا ذيلها في الهمام
وسئل كقول **سئل** يلهي صغيد واخفاف اما القادر بل لا خلاف عندهم
 ان الجر ليس بها سبل بوزن المتدرة ههنا لان سبل تحذف عطفا بها على ما قبلها
 والقجواب الشرط واما الواو والفاء فللحذف ايضا عند سيويه وليت جازة فان لم
 تكن في اول المقيدة والمربط كقول
وليلة حسن يصطلي القوس رخصا **وانقطع** اللان بها ينسكل
 فكونها للعطف ظاهرة وان كانت في اولها لقوله وقامت الافاق فانه يتدور
 معطوفا عليه كانه قال ذنب مولدات عليه وقامت الافاق وعند الكوفيين
 والمبرد انها كانت حرف عطفا ثم ما ورت قايمة وقاير ذنب حارة بنفسها الصيرورتا
 بمعنى ذنب فلا يقدرون في نحو وقاير معطوفا عليه لان ذلك نقص وكذا اذا كان
 في وسط الكلام نحو ليلة جسر لا يقدر وقاير على الكلام السابق بل هو عطف
 بعن رب وجاز مشله ولو كان للعطف على بقاها ذنب بعد ها كاجازة
 بعد الله وسئل في هذه الواو عندهم كانت حروف عطفا قياسا على الفاء وسئل
 ولكنها صارت بمعنى ذنب لجر ذنب كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها
 في وسط الكلام نحو ليلة حسن ولا ليلة اعتبارا لاصلها بخلاف واو التسم فاما لم
 مستكن في الاصل واو المطلق في هذه الاطراف دخول واو العطف والفاء وتشرع على هذا
 كله على مذهب البصريين في ذنب اما على ما اخترنا فوزن معان فقد روي في
 عليه بالحروف الثلاثة قوله **وواو القسم** **قوله** **فانما يكون** **حذف الفعل**
القول **قوله** **بالظاهرة** **قوله** **بالظاهرة** **قوله** **بالظاهرة**

منها في الجمع ويطلق القسم باللام واو وحروف التي وتحذف جوابه اذ اعترض او
تقدمه ما يدل عليه اقول اعلم ان واو القسم لها ثلاثة شروط احدها حذف
 فعل القسم عنها فلا يقال اقسم والله وكذلك تكثر استعجالها في القسم فهي اكثر استعجالا
 من القسم من اصلها اي الباء والثاني ان لا يتصل في قسم التوال فلا يقال والله اخبرني
 كما يقال بالله اخبرني **والثالث** انها لا تدخل على الضمير فلا يقال والله ان كان
 بك واختصاصها بالحكمين الآخرين لكونها فرع الباء وبذلك لا وانما حكمها باصا ليتها
 لان اصلها الاصلاق فهي يلحق بفعل القسم بالمقسم به وابتدت الواو منها لانها
 تناسبا لفظيا لكونها شفهيتين ومعنويا **الاستدراك** ان في واو العطف واو العطف
 معنى الجمعية القريبة من معنى الاصلاق **والثاني** بدل من الواو كما في زوات وتوات
 وكله وتلكه فلما قصرت عن الواو فلم تدخل الا على لفظ الله وفيها اختصاص
 الثلاث التي كانت في الواو وحكي الاختصاص بقرينة وتكرار الكعبة وهو شاذ ولا
 الحد يجرى بمن الواو كما ذكرنا ايضا محقة بلفظ الله في الامور العظام وكذا من مكسورة
 الميم وتندفع والكسرة اكثر محقة بلفظ الله **ومذهب** من كذا ذكرنا انها حروف جز
 قامت مقام الباء وضم الميم للدلالة على تغير معناها وحذفها من ماها كما تقول في العلم
 شمس بن مالك بضم الشين ومذهب بعض الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة من
 ايمى والمكسورة من ايمى وبه نظر لان ايمى تختص بالياء او بالكعبة ومن محقة
 بلفظ الله ولا منع ان يقال تغير حكمه عند اختصاره وبمعنى ان يستدل ببناء القسم
 على انه ليس بمحدد فاما ايمى العرب لان اختصار العرب وروية الحرفين لا يوجب البناء
 كما في دمر والاولى ان يقال ان ما دوى من قوله من الله مضموم الميم والنون
 ومكسورهما مع لفظ الله وحدها من الجارة المستعجلة مع روى تجعل النون الميم ضمما
 وكسر الساكنين **واما** من الله بفتح تنقل اصله من الله بكسر الميم وفتح النون اتبع
 الميم النون وان كانت تحت عارضة لتساكن طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة
 في القسم يختص بجري اوبالله وقيل بل الثلاثة اي مضموم الميم والنون ومكسورهما
 وضوحا مع لفظ الله مقصورة من ايمى اما اقتصار من الله بفتحين من ايمى وظاهر
 واما المكسورة والمتوحشة فلا ارى لكونها مقصورة من منه وجها لان ايمى عند هـ
 واجب الرفع سماها كما يحكى والقصر لا يوجب البناء من اين كذا كسر النون وفتحها **بلى**
 لوجا ايمى الله على ثلاثة اوجه بالرفع والفتح والجاء كما جاء ايمى الله وفتحها ونصبها عند
 الجميع وجر الاضمار عند الكوفيين جازا ان يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان
 يكون من الله بفتحين مقصورة من عين الله باتباع الميم النون فتحا بعد القصر
 ويجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورة من عيني الله باتباع النون الميم لانه
 حركة الاعراب لا تنال لاجل الانتاع **واما** من الله بفتح الميم وكسرهما مع ضم الميم فذلك
 من ايمى بفتح الميم وكسرها وقد يقال قيل الله بفتح الميم المفتوحة هـ وقد تحذف
 الياء في النون فيقال ايمى الله بفتح الميم وكسرها وكل ما قصر من ايمى لا يستعمل الا مع الله

والله اعلم

على الجمع الكعبة عمل من معنا وقد يقال والله وما الله بضم الميم وكسر مقصورة من
 من ومن على ما قال من قبلها مقصورة من ايمى ففى كسر الميم اذن اشكال ويقل المكسورة مقصورة
 من ومن على ما بدلان من **الميم** والواو شفهيتين فاختصاص بلفظ الله كما توافيه
 لولا الكلمة التي على حرف لم يجرى في كلامهم مضمومة والنا حذف حرف القسم الاصل الى الباء فان لم
 انما فاختار النصب بلفظ القسم ويحذف لفظ الله بجواز الجرح حذف الجاء بلا عرض والكسرة
 روى الجوى كل ما حذف منه الجاء من القسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لا تعلق العطف لا تعلق
 ويحذف لفظ الله بتعويضها او بغير الاستغناء من الجاء وكذا يعوض من الجاء فيها قطع ميم الله
 في الدير فكانها **فت** للدير ثم روت عوضا من الحرف وجر الله جملته الاحرف به لاني الواو
 ولعل ذلك لاختصاصها بلفظ الله كالتا فاذا جيت بها التبيين به لاني بدلان يجرى بلفظ الله
 المقسم به لا غيرها الله ذواي حها الله ذواي **وتكرار** تبيينها لعمرو الله ذاشنا والظا بدلان حرف
 التبيين من تمام اسم الإشارة كما ياتي في حروف التبيين قد علم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف
 ليكون عوضا منها واذا دخلت على الله فقيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الف هـ وحذف
 ميم الوصل من الله فيلحق ساكنات الف هـ واللام الاولي من الله وكان القياس حذف الالف
 لان مثل ذلك انما يقتضي كلمة كالضالين اما في كلين فالواجب الحذف نحو ذاشنا والله
 لان لم يحذف في اغلبها هـ ليكون كالقنية على كونها تمام ذاقان هـ الله ذاشنا
 الف هـ رايهم ان المعوض من ميم الله كبرت في رقت وحياتك في اياك والثابتة والمتحركة
 في العلة والكسرة هـ الله ذاشنا حذف الف هـ الساكنين كاني فاشنا والله والنا لثمة ومي وون
 الثانية في الكسرة الباء الف هـ وقطع ميم الله مع كونه في الدير تبيينها على ان حقها ان يكون
 مع ذاشنا الله فكان الحذف لم تنفع في الدير والرابعة حكاهما ابو علي وبني قل يجمع هـ الله ذاشنا
 ميم الوصل وفتح الف هـ الساكنين بعد قلبها الف هـ الضالين وواو الله ذاشنا حليل ذاشنا
 جواب القسم وموجز لبيان حذف الالف او فاعلى اي ليكون ذاشنا او لا يكون ذاشنا جواب الذي
 يال بعد تبيينها واثباتا نحو هـ الله ذاشنا ولا تعلق او لا تعلق به لاني لا يكون ذاشنا او لا يكون ذاشنا
 ذاشنا اي لا انا اخرك وعزوه **وقال** الاختصاص من تمام القسم اما صفة الله اي الله الحاضر
 المناظر او مبتدأ محذوف الجزاء فاقسم بعد هذا اعلان الجواب او يحذف مع القرينة واما
 ميم الاستغناء فاما ان يكون للانكار بقول الجاهل في الحسن البصري الله ليعين عبيد العبد
 فيقول كذا وكذا والاستغناء كما قال صلى الله عليه وسلم بعد ايمى يسعد لما قال هذا راسي في كل
 الله الذي لا اله غيره فاذا دخلت ميم الاستغناء على الله فاما ان يبدل الثانية الفاصلة
 وموا لا كسر او تسهل كما هو القياس في الرجل ولا يحذف للبر ولا يبق للاستغناء واما قطع ميم
 الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله فاقبلها ميم الاستغناء تقول شخصك لعت
 دارك فيقول نعم فيقول الله لعت كان كذا ويجوزه خولا العا من غير استغناء خوفا لله لقد كان
 كذا وميم الاستغناء ليست عوضا من حرف القسم هـ المفضل بينها وبين الله بلفظ العطف
 وعند الاختصاص لفظي فانه لا يرد ويل كونه هـ الثلاثة اذ لا معنى فيها لحذف القسم
 في اوم الجرم منها دون النصب مع ان النصب بلا عوض كذا تقدم واعلم ان الجليلين اعني القسم والجواب

ثابته فائدة الـ ... ولاجل افادته فائدة قد تقدم على فاعله فاي مقام جملة القسمية والجملة
 فاعله فقد ناعرف مقدر ربيع فاعله مما تقدمه كون التوكيد وما يقابلها من لا يتك وعرض ما يتك
 المفروض حيث سبب القسم كما في نحو اياهم والجملة فان قيل ... ومن اجل هذا القسم قوله
 هذا تايها اوليتي حسن لانه موضع قرير لحيث يحسبوا وانهم مقام القسمية ايضا بعض
 حروف التثنية وموجوب معنى الجمع والجماع ان التصديق توكيد وتثنية كالقسم تقول خير لا تفعل
 فانك قلت نعم وانما لا تفعل في سبيلك على الكسرة وكذا تفتح كلف ولعل ما يعني عتاقا فالقوم
 وبار ما فهمه لوانه قيل في سبيلك ومعنى ولا يكتفى به الى المرافقة العظيمة لانه الى
 اعرب الى معنى اللغة وقد يكون هذا ان قسم قال ... وفلان على المعنى ومنه شره اجل خير
 ان كانت ايجت دعاء ... وربما يكون ضمير في قوله قال ... وقاية الميت فقلت فيما اسى انه من ناك
 انه وبه استدل من هذا الى ... القامه من مواسم فصل على عريف ولا يفهم ان التوكيد
 في جميع حروف التصديق وقد يستغنى بذكر القسم من ذكر القسم كقوله فاقم وشيئا فانار سوله
 الى قسم ما يقسم ويستغنى كقوله في القسم على ان لا يكون كقوله لا تفعل لان القول بها
 مواضع كما في ... لا يفهم من هذا ... انما هو قوله مع الله ولرب ما قام ثم يفهم
 دليل على كونهما جازي القسم فلا يكون ... كما تقدم وقد يفهم مقام القسم قاطباً
 مقطوعاً وما اشبهه في جملته لا يفهم ... انما هو قوله لا يفهم من هذا ... انما هو قوله لا يفهم
 قد يفهم على كذا الفهم ... انما هو قوله لا يفهم من هذا ... انما هو قوله لا يفهم
 وعلى الاستدلال وقد يكون ... انما هو قوله لا يفهم من هذا ... انما هو قوله لا يفهم
 للفرق بين الاثنين في الظرفية في الحاضر مثل ما رايت هذه شهرها ومضى منى وكاشى وعلا وخلا
 قوله من المماثلة الى ... انما هو قوله لا يفهم من هذا ... انما هو قوله لا يفهم
 من القسم الى ... انما هو قوله لا يفهم من هذا ... انما هو قوله لا يفهم
 لا يفهم وكذا ... انما هو قوله لا يفهم من هذا ... انما هو قوله لا يفهم
 عند قولك ... انما هو قوله لا يفهم من هذا ... انما هو قوله لا يفهم
 حتى تجاوزت ... انما هو قوله لا يفهم من هذا ... انما هو قوله لا يفهم
 اعظم من ... انما هو قوله لا يفهم من هذا ... انما هو قوله لا يفهم
 قال واحد منها ... انما هو قوله لا يفهم من هذا ... انما هو قوله لا يفهم
 والكبر ... انما هو قوله لا يفهم من هذا ... انما هو قوله لا يفهم
 كابران ... انما هو قوله لا يفهم من هذا ... انما هو قوله لا يفهم
 على مناهنا ... انما هو قوله لا يفهم من هذا ... انما هو قوله لا يفهم
 حتى افعلت ... انما هو قوله لا يفهم من هذا ... انما هو قوله لا يفهم
 اياها ... انما هو قوله لا يفهم من هذا ... انما هو قوله لا يفهم
 زمله ... انما هو قوله لا يفهم من هذا ... انما هو قوله لا يفهم
 على ... انما هو قوله لا يفهم من هذا ... انما هو قوله لا يفهم
 حقيقة ... انما هو قوله لا يفهم من هذا ... انما هو قوله لا يفهم

وعلى ظاهره ومنه على قضا الصلاة وعليه القضاء لان الحقوق كانهما كانهما لم يزلوا
بان على ربك حقنا الله استعلاش عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال فليس له راع اصل
مقتضى عظمنا اعظم الله وان كان كذلك يحمل بقله عليه ومنه تركت على الله واما قوله
انما رزيت على بنو قيسر للعل على رزيت على صفة اي حطت وقوله رزيت اشهر او حطت اي على
مرضا كانه ملك مذاقها وشملط عليه فهي قيل اليه وتبعه وقوله فلا ان على جلالة تقول
كذا اي معنا كان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لركوبه من قولهم ركبته انه يركب اي لزمه ومنه سر على
اسم الله اي يلزمها به فانه ركب بحلك الى مقصده ومرت عليه يفيد ان مروي كبه به كان من جهة
الفوق بخلاف مروت به وقوله ان الكريم وايك ليقول ان لم يجد يوما على من يتكل على
ليس فيه زيادة على الكلام على المقديهم والاثا جيز واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه ناسخ حذف
الضمير المحذورا لارجع الى الموصول كما مرفى باب الموصولات فقدم على من يتكل فصار على من
يتكله فحذف الضمير لانتصابه بمتكل صرحا لان المانع من المنصب كان الحرف الجار **قوله**
وقد يكون ان **اقول** اي عن وعلى اسميه فلا يستعملان لا يجوزون من وانا القاب ان اسميتهما
لان الجوز فواصل لاسما قال بصيف قطاة

لان الجوز من موصلة سما قال يصفى مطبوخة
 غدت من عليه بعد ما تم ظهورها
 وقال ولقد اراني للمراح ذرية
 من عن يمين مرة واما جي
 ينيان اذن لكونها على لفظ الحرفين ومناسبتين لما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناه جاب
 خلاف علا قال يانت توش الحوض من علا
 نوشاته تقطع اجواز النلا
 ادى نوق قوله
 والكافي للتشبيه وويل حرمته وقوعه صلة في نحو جال الذي كريد ضوشل الذي في الدار
 فان قيل لولا يجوز كونه بمعنى المثل والبسطة المحذوف الذي هو كريد اي مثل كريد قلت
 قد تقدم في باب الموصولات ان حذف البسطة في صلة غير اي اذا لم تنظر في غاية القلة كما ترى
 في الساذن اما على الذي احسن واستعمال نحو الذي كريد تابع كبير ويسمى اسمها اذا اخرجت
 كما في قوله يضعك عن كبد اللههم واذا ارتفعت كما في قوله

١٠ التثنية ون ينهى ذوى شطط ١٠ كالطعن بملك في الرية والقتل
 وست لا يحكم بامتنها الا عند الضرورة اما الاخرين فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولي ويكره
 ايضا زيادة اذالم يلتزم بالاصلية كما في قوله ١٠ لو احق الاقواب فيما كالمحقق ١٠ ان فيه
 المحقق الى الطول ١٠ ويحكم زيادتها عند دخولها على مثل نحو ليس كمثلها في او دخول مثل علم كقوله
 فاجبوا مثل نصف ما كرك ١٠ اما الفرض انه لا يثبت بها المشتبه فلا بد من زيادة احدي ادا في
 التثنية وزيادة ما هو على حرف اولي ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الغلب لان الاما تقل
 زيادتها دون الحروف والحكم بزيادة الحروف اولي واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله ١٠
 وصايات كما يؤثفين ١٠ فلما ان يكون من باب التوكيد لفظي فما اذا اسما او حرفا
 كقولهم ولا لما بهم ابدأ فوا واما ان يكون احدا فما زيادة فتكون تلك الزيادة حرفا او زيادة
 الحرف اولي فتكون اما الاول فيضو مثل قوله ليس كمثلها واما الثانية فتكون كقوله مثل كعصف
 ويجوز ان يكونا اسمين او حرفين واحدا فما زيادة فان قلت لفظ مثل لا بد له من اسم مجزور

[illegible]

أدق ووصال فاعل قلنا وهو عند كانه ووصال مبتدأ **قوله** ومذ ومذال آخر **أقول**
فمضى نحو حرف الظرف المبينة **قوله** وحاطا وعدا وخلا للاستغناء **أقول** معنى شرهما في باب
الاستغناء مستقر وأعلم أنه إذا أمكن في كل حرف جر توهم خروجه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى
أو زيادة أنه يبقى على أصل معناه الموضع بوجه وبغير فعله المعدي به معنى من المعاني يستقيم به
الكلام فهو الأول بل الواجب فلا يقول ان على معنى من في قوله قلنا وإذا أمكن الراجع للناس بل تضمن
الأمور معنى جكرا في لا كناية وتسليطا ولا يحكم زيادة في قوله بجح في عراقيها فبلى بل تضمن
جرح معنى يورى بجرح وقد مضى في ذلك في ما ذكره **قوله** الحروف المشبهة بالفعل ان وان
وكان ولكن وليت ولعل فاحدرا الكلام سوادان فيني بعكسها ولحقها ما قلغي على الأصح ويدخل
حاصلك على الأمثلة **أقول** سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما لأنها
تشبه ليس الذي هو متصل ناقص غير مضاف وهذه تشبه الفعل التام المتعريف المقدر وأيضا
ما التجارية تشبه ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الأفعال المتعدية معنى كالجح والفظا من حيث كونها
على ثلاثة أحرف فضاء أو ما فتحة وأخرها فاك لم نقل أنها المشابهة للأفعال بل قلنا هي لا تشبه
بسبب تشبه الأواخر واليا وليت فهي حجة أخرى لحاشا به الماضي فتعمل على الأفعال وإن قلنا
أنها المشابهة بالفعل فلا تشبه بسببها الأفعال لأنها تكون أن بسبب المشابهة المتقدمة
فما أعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض حركات المشابهة ولذلك نؤكد الوقاية أن قلنا أنها
لحفظ فتحها فقط كما يحفظ سكونان وعن فهي من حركات المشابهة وإن قلنا هي لأجل المشابهة
فلا تشابهت الأفعال المتعدية معنى لطبيعتها الجارية مثلها وشابهت مطلق الأفعال
لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها للأفعال فهي من مشابهة ما التجارية فتعمل عليها أقوى بان قدم
منصوبها على مرفوعها وذلك لأن عمل الفعل الطبيعي أن ترفع ثم تنصب فعكسه على غير طبيعي فهو
نصرف في العمل وقيل عدم المنصب على المرفوع فقصد إلى الفرق بينهما وبين الأفعال التي هي
أصلها من أول الأمر أو بينهما بحملها فرعيا على كونها مرفوعة بالفعل وهاتان العلتان
ثابتتان في ما التجارية ولم يقدّم منصوبها فاعلمت هي الأولى ومشابهتها معنى لمطلق الفعل
من حيث الذات وأن معنى صفت والكوت وكان بمعنى شئت قال الزجاج في المبيية أو
كان جرحها جرحا كذا ربيها سد ولشك إذا كان صفة مشتقة من كذا فكأنك تارم لأن الجرح
ههنا في المعنى هو الاسم والشئ لا يشبه بنفسه والأول أن يقال لا التشبيه أيضا والمعنى كأنك
شخص قائم حتى يتغير الاسم والجرح حقيقة فيجب تشبيهه أحدهما الآخر إلا أنه لما قام الموصوف مقام
الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه مواجزة بعينه صار الصمير في غير وجود الاسم
لا إلى الموصوف المقدر فكذلك القول كأن في أمشي وكأنك مشى ولا يصلح كأن في رجل مشى وكان ذلك
رجل مشى وقيل في التحقيق في كأنك بالذي لم تكن وكأنك بالآخر لم تره وكأنك بالليل قد

اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان للتشبيه اي كان الدنيا لم تكن والاول
ان يقول بيقا كان على معنى التشبيه ولا يحكم بزيادة في ونحوه القدر كما كان في الدنيا اي تشابه
من قوله تعالى فصرت به من خبيث ما خلقه لا يجوز ان يقال ان كان كجرب سياتي تشابهها في كناية
الا ترى ان قوله كان بالمثل وقوله قبل وكان يزيد وبذلك والاول لا يخلو من اجابات اختار
له الحروف ولكن معنى استندركت ومعنى الاستدراك دفع توميم قوله من الكلام السابق وفعا لغيرها
بالاستدراك من لم يقدرا الاستدراك المقطع فكل اذا قلت لاني زيد فكانه توميم ان عمرا ايضا جاك لما
بينما ان الالف عرفت في ذلك الوقت لم يزل في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت وما هيته
التي في غاية التزجي لا ان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو استعمال الالف في الممكن
والحال باختصاص التزجي في الممكن وذلك لان ما هيته التي محبة حصوله التي هو يقتضيه وتبر
حصوله اولاً والوجه الثاني في لا توفيق حصوله في غير ذلك لانه لعل الشئ في ذلك في لا تقاب
المطع والاشفاق فاطلع ان تقاب في محسوب نحو لعلك لعلنا ولا لعلنا في ارتكاب المذنب
نحو لعلك نزلت الساعه وكذا اضطررت كلامهم في فعل الواقعة في كلامه في لا محالة تقرب
عند الموقر في حصوله عليه تعالى فقال قطرب وابو علي معناها التبدل في فعلها انما
لعلك في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
معنى التبدل في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
تعالى لعله في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
السر بل فتبين ان لعلك في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
او الاشفاق في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
لعلك في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
كانت في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
زيدا قايماً في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
لا يتعدا وكذا خبر لا يجر في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
مما وجر هذا الخبر في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
مضافا الى الاسم اي ثبتت قيام زيد في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
سواء في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
نحو وانما خبر لا يجر في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
على كماله وعامله جازيت المحذوف واليت ايام الصبي لنا ولاح في كماله وعامله جازيت المحذوف واليت ايام الصبي لنا ولاح
اي باليت ايام الصبي كانت في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
استعمالها فيه فتكون الشهور في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
الفرانصبا لجزء من المائة ايضا كما رواه عنه عليه الصلاة والسلام ان نزلت في محركات ان لم يجر او لا
لشعبين خريفا والشعر في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا

وذلك ان اسم كان سلب وجرح سلبه به في المنقول لان لبيت الاول ينظر لا بلا جاز
ر لكان

والثاني منقول عرف جرحه ليس ما قالوا بشعر وقد مر على هذا الساعد وقت الساء وهذا
البيت وقال الممدوح السور كتب اذنيه اذ الشوق قادمة فنقول ان ليت مستغنى عن الفعل
فلا فاعمالا لعلك في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
بدلالة كون محموله منقول على نفسه ليت واما خبر قوله
يا ليتني و سبيعا في غم والخروج منها فمق كذا اجم
ناك مع انها وجوب محمول من المحمولين لانها منقول على نفسه في معنى على ما ذهب اليه الاخفش
في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
كالاعتراض واجاز الاخفش قياس لعلك في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
ولم يثبت لها خبر في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
واما قوله كان لعلك في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
نا بغير معنى الكلام ويؤيد في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
ولن نقدر من في المنصوب على شريطة التفسير عند جاز في وسطه في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
والاستغناء من التشبيه والتخييل في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
الناقصة فانها والناشئة في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
واما انتم في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
من اقسام الكلام فوجب تصديرها بخلاف في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
تقوية لما ثبت لا يجر في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
واما ان المنقوصة فلكونها جازية في تأويل المنقوصة لكونها مصدرة وجوب وقومها موضع
الاعتراضات كما انها على المنقوصة وجزاها المتداولة ولا يصدر روائ كانت في مقام
المبتدأ الذي حقه الصدور كما ان في باب البيت ما ثبت وعلل وكان في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
على سبيل في جرح معنى الطلب في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
الطلب منقول في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
واما كان فلا في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
بما نحو كان في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
او عند ذلك او في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
نحو كان خبرها امر استعها م لوجب تقديمه عليها فيسقط ان كان في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
لها والصفة المتأخر في مقام ذلك الخبر المنقوص لا يكون الاجزئية لان اللفظ كما مر في باب
لا يكون طلبا من شئ او قول نحو قوله حادرا بذا في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
المنقوصة فلا في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
نحو ان ان في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
كما تقدم في نواصب المنصوب واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارها منقوصة متعنا في الطلب
لما مر في كانه واما الجملة الطلبية كالامر والي في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا
والعرض والي في محركات ان لم يجر او لا يستقيم في قوله تعالى وما يذكرك لعلك في محركات ان لم يجر او لا

ولما دامت لقات وهي ضاربة ان الرياضة لا تنص بك المشيب
قول ولهما ما قلني على الانصح **اقول** اما دخلت ما على ليت جاز ان تعزل وتلخي
 وروي قوله

والايتام هذا الحام لنا الى حاشتنا ونصفه نفع
رفعا ونضيا والالفا اكر لانها تخرج جماع الاختصاص بالجملة الالمية فالاولى ان لا تقل
كما تقدم في بنا الحجازية فاذا اسملت فاكافة ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وتال
اين درستويه انما تكتب بمزلة ضمير الشان فتكون اسما والجملة بعد ما جزها واذا اعلت
فاز ابدية حرفية كان قوله تعالى فارجعوه دورا بواحسن وحده في انا وانا الاعمال والالفا
والاعمال قليل فيها لضعف معني الفعل فيها لان لا يكد بقرينة الثابت لاسمى اخر مستجد
وعدم سماع الاعمال في علمها وكانا وكما وقياسها في الاعمال على قياسها في عند الكسائي
واكثر الخانة اذ لا فرق بينهما وبين ليتها وانما سمع في انما مع ضعف معني الفعل فيه فاظن انك
تحدث الحروف لكن الالفا اولى بالاتفاق لعدم السماع ونحوات الاختصاص بسبب ماوس
يسمى الاعمال في غير ليتها للسماع المشهور فيه دون غيره **قوله** فان لا تكتب معنى الجملة وان
مع جلها في حكم المقدر ومن ثم وجب الكسر في موضع الحمل والفتح في موضع المقدر فكسرت ابتدا
ولبعد القول وبعد الموصول وتحت ناعلة ومنقولة ومضافا الى او مبتدأة وقالوا لولا انك
لانه مبتدأ ولولا انك لانه ناعل فان جازا التقدير ان جازا لار ان مثل من يكر مني فان اكرمه
وانا ان عبد التقى والمهازم وشبهه ولذلك جازا المطف على اسم المكسورة لفظا وحكما
بارفع دون المنقولة مثل ان زيدا قائم وعمرو ولي شرط معنى الجوز لفظا او لغة راجلا
للكوفيين ولا ان يكونه مبيها خلافا للمبتدأ والكسائي في مثل انك وزيدا هذان ولكن
كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الجزاء على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على
ما بينهما وفي لكن ضعف وتخفف المكسورة قبلها اللام وبحوز الفاء وهما وحيث دخلها
ما قبل من افعال المبتدأ خلافا للكوفيين في التثنية وتخفف المنقولة فتعمل في ضمير شان
معه رتبة حل على محل مطلقا وهذا اعمالا في غيره ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد
او حرفا **قوله** فان لا تكتب معنى الجملة اخذ في تنصيل معاني الحروف
الستة فان موضوعه لا يكد معنى الجملة فقط غير مقيد لها وان المقتضى من موضوعه للمكسورة
بتأويل صده جزها مضافا الى اسمها فنحن بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا ان كان
الحجر جامدا نحو بلغني انك زيدا اي زيد بك فان يا اللب اذا الحقنا اخر الاسم وبعد ما التا
انادت معنى المصدر نحو الفروسية والصاربية والمضروبية وكذا بلغني ان زيدا في الدار
احصول زيد في الدار لان الجزئية الحقيقة حاصل المقدر **قوله** ومن ثم وجب الكسر
باب من جهة عدم تغيير المكسورة معنى الجملة وتغيير المنقولة معناها الى الملام
قوله فكسرت ابتدا **قوله** ان مبتدأ جاسوا كان في اول كلام المكلم نحو ان زيدا قائم

[illegible]

عيسى بن الذين يفرحون بما آتوا بجوارحهم ان يجدوا بالمال لينسوا فلا يحسبهم بمقارنة من الله به ومثله قوله
 قال ومن بالآخرة من قال هذا قول البري ومراحمي وقال المبرء انكم من جوارحهم اذا تم
 ونسبوا الى اسميتهم خيرا ثم قال فقلت موتكم اخرجكم ويجوز وقوع ان المكشورة خبر اللاحرف
 الستة تكمله • ان الله سريه • وقوله •

لقد علم الحى ليا نون اننى **•** اذا قلت اما بعد الى خطيبها **•**
 حوافر ورومها المتخ على ان يكون تكويد لان الاولى كافتنا في الاية الكريمة **قل** ونخفف المنكسرة
 الحرف اذا اخففت بطر خفصا صها لا لا يغلب الاضا قاله ثقات في الامال وان كلاما لم يثبت
 تخفيف ان ولا يعز هذا الكوفيين اعال الحفظة والاية رويهم قال المصنف وتلزمها اللام مع
 التخفيف سواء قلت او اعلنت اطبع الاسماء المتفرقة بين التخفيف والتثنية واما مع الاول
 فلا طر و هو خلاف مذهب س و سائر الخلة فانهم قالوا المعلقة لا تلزمها اللام لحصول العرق
 بالعلم وقال ابن مالك وموصن تلزم اللام ان خيف القياس على ما بناه في فصل قوله تلزمها ان كان
 الاسم مبنيا او محرابا مقصورا او اما ان دخلت على الانتقال لم تلزم اللام ولا لقوله اما ان خراك
 اس خيرا اما تمام لم يدخل فيه اللام لان المدعى لا يظه التثنية فانه دخل التخفيف على الفعل لم عند
 المعبر عن كونه من التثنية فحق لا يخرج اليه بالتخفيف على صيغة باليكلة والكوفيين يعمون جوار
 وخفصا على الافعال مابا كقول **•**

والقول ان يزينك لنفسك وان يزينك لطيفه ومن عند الجبريين شاذ واختلف في هذه اللام
النافذة فذهبوا على واتباعه ان لا يزيل لام الابتداء التي تجامع السند قبل اللام احزي للفرقا
وكانت لا ابتداء لوجب التليق في ان علت لا بدقا بما دللنا دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء في نحو
وله ان قلت لسما وان يزينك لنفسك وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب
ان قولهم ان علت لا بدقا بما ان التليق واجب لو دخلت على اول منقولنا انما في القول بالانها
لا تدخل بعد الافعال الناصحة لا ابتداء الاعلى الجزاء الجزاء والجزء قد خلع المتكلم اما على
بابتداء الموحزا والجزاء والقيام مقامه وفي الامثلة الواردة في المنقول لم تدخل الاعلى ما كان
جزاء في اصل نحو وان كانت فكيف وان كنت من قبله لم في لفافلين وان وجدنا الكرم فليس
وان نظن ان لم الكاذبين ولما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعنى فلا بد من نصب الثاني وان
دخله لام الابتداء قال تعالى هل يكاد الله ين كرهوا ليرتقونك وان كادوا ليقبضوك واما قوله
ان قلت لسما وان يزينك لنفسك فشاذ ورقا كعسا في بين ان مع اللام في الاسماء وبينها
معها في الافعال فجعلنا في الاسماء المحقة واما في الافعال فقلنا ان نافية واللام بمعنى الا لان
المحقة بالاسم او ليظنوا الى اصلها والنافية بالنقل لان معنى النفي راجع الى النقل وعزم من
لكن في قولهم انما نافية مطلقة دخلت في النقل او في الاسم واللام بمعنى الا وقول الجبريين
وكان اللام بمعنى الا لجان طاني القوم ليريد اي لا ريدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما انخفض بعض
لاشياء بعض المواقف كما اختصا لما بالاشتقاق بعد النفي او معناه وضع ابو علي في لكسورة المحقة
لم يزل ثم بعد بر خير لان ليدوها وجزء ذلك بعضهم قياسا على المنقحة وتدمر في الاشياء

بحري القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف كملت زيد قام وشهدت زيد فاضا
 كقولهم **•** اني وجدت مملوك الشبهة الادب **•** والدليل **•** شياؤة بحري الي
 قوله تعالى شياؤة اخدم الربح منها مايت باقية انه من الصاوقان في قولك شهدت ان زيد اخا
 واشهد لزيد قام بحوز ان يكون معلقا كظننت لزيد قام وبحوز ان يكون بحري بحري القسم واللام جوابه
 ولا بحوز اجر شهدت مع اليا بحري علت نحو شهدت بان زيد القابيم لان حرف الجر لا يعلق ولا بحوز
 انه فاسب وانك لتقام لعطفك بكلمة على المعنوية واعلم ان من العرب من يميز بينك لرجل صدق
 قال **•** طنا المقضي علينا التاجر **•** وقال **•** لحن لاشقي الناس ان كنت غارضا **•**
 وقد تحذف اللام وموقيل **•** قال **•**

• الابا سنا برق على قتل الخمر • لحنك من برق على كبريم •
 وفيه ثلاث مذاهب احدها لسر وموان الخطاب لمن مخرقة ان كبا باله وهياك فلما غيرت صورة
 ان يغلب مخرقتها باجاز جامعة اللام اياها بعد الاستماع والمثاني قولوا لنزل وموان اصله والله انك
 كما روي عن ابي اسم الكلابي له ربي لا اقول ذلك بقصد اللام ثم حذف حرف الجر كما يقال اسد لا فعل
 وحذف لام الترتيب ايضا كما يقال لاه ابوك اى سدا بولك ثم حذف الف فعلا كما يحذف من الحمد
 ان افقر كما يقال الحصاد والحصد قال •
 • الا لا بارك الله في سبيل • اذا ما الله بارك في الرجال •

[illegible]

[illegible]

خلا ان جيار قبرش تفصلوا • على الصلوات الى الايام فضلا •
قالوا ايحيى له ايت حزان المذوق لا يحل ولا يجوز ويجوز ان لا يجهد في ايت حزان في ذلك
سائر الاعيان ايضا او ايت الله والى ذلك ان قوله ولا يجل الى جميع الاعيان
مفوضه ظاهر وقال في تعريضه استيعابه معنى قوله لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز
حزان كل رجل وضيمته والحال عيان من غير دليل قاطع ان يات في تعريضه ثانيا معنى القسمة
بعد من حيث استعواضت الشئ بغيره فليس معنى قوله لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز
ان تمام مرادهم من هذا قوله في تعريضه لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز
استعواضه بغيره كما يات في قوله في تعريضه لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز
شعري ما ينبغي ان لا يفتقر الى استعواضه شعري كما ذكرنا في قوله لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز
ان قوله لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز
لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز
لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز لا يحل ولا يجوز

دکتر ابو سعید فی عرس احمدیث
و مسوئان مع فیکم دیک
کافاه لهم م

لأن ذلك ما الذي غيروا ذلك الشيء وقال **ان** يبعثوا الاستغفار من سائر الجبال كسجد حجاب لولا سجد
المبتدأ الذي بعد انظروا لان محل خبر شرط الذي هو مصدر بعد جميع ذوقه من ناعله ومنفعله
ثم بعد الاستغفار في مقام الجواب مقامه بعد كل موجز وجب حذفه بلا
سوء كقوله الاستغفار وقد يحذف الاستغفار مع العلم بخوقوله

ليت شعري من اين لي عرو • وليت لي شوطا المحزون •
 ليت شعري انما لي • اوسنا من شادي وقد يجرحنا بشرط الافادة عن كبرية بكرة لانه ذكرنا في باب
 المبتدأ ان التخصيص غير مشروط في الاستفاد مع حصول الغاية واما لم يجز عن المبتدأ المنكر غير موخر لانه
 يفتقر المبتدأ بالجزء الذي هو في اعقابها واما هنا فالاعرابان مختلفان فالنظائر شائعة معرارة
 ويجوز ايضا الاشارة الى المنكر بالمعرفة قال تعالى فان حسبنا الله وما قبلت في باب كان اعظمي كان
 املا تاما ويجوز ان يكون كخافا في قوله •
 فلا • كخافا كان خيرا • وقولك عننا ارتوى الماء •

اسمك يا حليم جبره على ان يروي خمرتك بالنضب فيكون اسمك ان وكلا فاجرح ايضا فكون لك
 حليم يا حليم الى كذا وان روي بفضه فاسمك حليم يا حليم حليم يا حليم حليم يا حليم حليم يا حليم
 اسمك ان وكلا فاجبره ولم يبين لكونه مصدرا في الاصل او عنى متعلقا كما قال اي مكفوفين عني
 والماعل هذا الوجه مضروب اي ما ارتوي من تسمى الماء وفيه خمرتك من تسمى ما ارتوي باسم حليم يا حليم
 على اسمك ان وجبره اعني خمرتك كذا فاجبره على كذا فاجبره فاسمك حليم يا حليم حليم يا حليم
 فكون واسمك باليامه وارفع - ويكون الماعل هذا من تسمى ما ارتوي اسمك فاجبره الماعل ان **قولك**
 فكون واسمك باليامه وارفع - ويكون الماعل هذا من تسمى ما ارتوي اسمك فاجبره الماعل ان

[illegible]

في النسل في اركان او مكان فتوالت جان زيد وعمرو وعمرو واولم عمرو واصل النسل من كليهما
خلاف جا زيدا وعمرو واصل النسل من اجد هما دون **الاحقر** فالاولو والجمع مطلقا معني المطلق
انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيدا واولا وان يكون حصل من
عمرو واولا فثلاث احتمالات عقلية لا مزيل في الاول وعلى شئ منها هذا مذاهب جميع البصريين
والكوفيين ونقل بعضهم عن الخزل والكسائي ونسبوا الى الرعي وابن رستوم وبه قال بعض
المتأخرين انها للتركيب دليل الجمهور استحالة انما يصح في الترتيب نحو المالين زيد

او جبرنة قدحت ونقض ختامها. وقوله تعالى واسجدوا لى وقوله فوفى الوعد والاصل
فى الاستعمال الحقيقة ولما كان للترتيب لتناقض قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا

بعد ثبوت احدهما لطلب التبيين ومن شئت لم يجز ان يرد ام عروا ومن شئت كان جوابها بالتبيين
دون لغو اولها والمقطعة كبل والحق مثل انما لا بل ام شا واما قبل **الوجه** لاؤمة مع اما
جائزة مع **القول** اعلم ان الاحرف الثلاثة لاحد الامر به او لا امر به واما الماطقان
سواء في المعنى لا في شيء واحد وموانع الحق على الولاو الحق ايضا للاضرب بمعنى بل لا يكون
اذا بعد هذا الا بجل فلا يكون حرف عطف بل حرف استئناف واما كانت حرف عطف فتدفع
المعنى نحو جاز ان يرد او عرو وقد تطف الخلة نحو ما اياك انت افضدت وتوارة لا استئناف
انا اخرج اليه ثم تد ذلك لاقامة فتقول واقيم اي بل قيم على حال وهذه في هذه المصوقة
كحكمة للعطف فتكون على ذلك التقديم متروك دابين الخرج والاقامة واما في قول **الوجه**
بدت مثل فنك الحسن في روث العصى **الوجه** وصورتها اوت في المعنى امع
فلا عمل العطف اذ لا يصح قيام الجملة بعد هاهنا مقام قوله مثل فنك الحسن كما هو حق المعطوف
وكذا في قوله الى ماية العوا ويزيد وانه يلزموك وانما جاز الاضرب بل مع كونه تعالى عالما
بعدهم ويانهم يزيدون لانهم اجر عليهم بانهم ماية الف على ما يجزئ الناس من غير تحقيق ثم اخذ
تعالى في التحقيق مضربا عما ينط فيه غير بناسهم على ظاهرا الخروا الى رسلنا الى جملة مجزوم
الناس ماية الف وهم كانوا ازيد من على ذلك وكذا قوله تعالى كلهم البصر او موافقك وقالوا لك
لا واذ كان في الخبر الثلاثة معان الشك والابهام والتفصيل واذ كان في الامور ثلاثة معان
التخيير والاباحة والشك اذا اجرت من احد الشبان ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفت
بعينه وقصدت ان تبهم الامر على مخاطبنا اذا قلت جاز ريدا او عرو ولو تعرفنا بجاي منهما
ناو للشك واذ عرفت وقصدت ابهام الامر على السامع فهو للابهام كقول **الوجه**
ومل انا الان ربيعة او مضرب **الوجه** والظاهر انه كان يعرف انه من ابيها قال تعالى اناها امرنا
لا او نزلنا او التفضل اذ لم تسلك ولم تقصد الابهام على السامع كقولك هذا انا ان
يكون جرموا او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جرم لا يميز او على انه عرض لا يميز او على انه
لا هو الا ذلك والماني الامرنا ان حصل الامر بما جمع بين الفعلين فضيلة وشرف في الغالب
في الاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والافنى للتحقير نحو اضرب
ابدا او عروا لفرق بينهما ان لا باحة تجزئنا اجمع بين الفعلين والاقصا على احدهما
وفي التخيير تجتمع احدهما ولا يجوز اجمع هذا ما قيل وبني ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين
نحو تعلم النحو او الفقه لم يفهم من انا وابل لبيتنا لا لاحد الشبان معنى كل موضع واما
استغثت الاباحة من ما قبل الماطقة ونما بعدها مع لان تعلم العلم جزو زيادة الخبر
خبر قد لاله او واما في الاباحة والتخيير والابهام والتفصيل على معنى واحد
الشبان والاشياء على السواء وهذه الثاني تعرض في الكلام لمن قبل او واما بل من قبل ايضا
احرنا لك من قبل جعل التكلم وعدم قصد الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث
قصد الى ذلك واما في الاباحة من حيث كون اجمع تحصل به فضيلة والتخير من حيث لا يحصل به
ذلك واما في سائر انقسام الطلب فاستغنا عن ان يرد عندك او عرو لا يعرض فيه من
حان المذكورة واما المتن فخرت لي فرت او حارافا لظاهريه جواز اجمع اذ من غلب

في الامور الثلاثة

المشاعرات ان ترمية احدها لا ينكر حصولها من اياها التخصيص نحو هلا تنقل العقدة او الخوصلا
لتضرب ريدا او عرو **الوجه** لا لا تنقلوا الخوا والعقدة والانتزاع ريدا او عروا فكل الامر في حال
الاباحة قال وكان شيان ان لا يسير حرا **الوجه** او ليس حرا بها واقرت السج **الوجه** فان
شيان يعني مستويان وموقال شيان كسر غنيمة او كسر عظم عظامه واذ انيت الجزم نحو
مدريت ريدا او عرو فان اردت نفي ريدا شيان قلت ما رايه واحدا شيان او ما رايه احدهما او ما
رايت ريدا ولا شيان وان اردت نفي روية احدهما لا روية شيان فالتبيين في ذلك في الواحدة
وقصدت ليعينه للمخاطب سبب نحو ما رايته ريدا او ما رايته عروا وان لم يتبعان عندك التبيين
لكن قصدت ابهامه فقلت ما رايته ريدا او عروا فيكون المعنى ما رايته احدهما ورايت لا جز وكذا
اذا نيت الامر وموالماني كما اذا قلت في اضرب ريدا او عروا لا تضرب ريدا او عروا فالتبيين
يقضي ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب لا جز كما كان في الامر معناه اضرب احدهما
ولا تضرب الاخر فان قلت **الوجه** فلا يبقى اذا فرق بين الامر والمي ولا بين الخبر والبشر والمعنى في رايته
ريدا او عروا او ما رايته ريدا او عروا قلت **الوجه** لا يبقى فوق فاصل الموضع الا اذا كان الحدودا
من شيان فانك اذا قلت اضرب ريدا او عروا او طالع المعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقيين
وكذا في الجزم نحو رايته ريدا او عروا او طالع او ما رايته ريدا او عروا او طالع المعنى تضرب
اصل الموضع ثم بعد ذلك يضرب عروا ثم ريدا ثم استعمل لفظ احدهما في معنى في الايات
معناه الواحد فقط واذ استعمل في غير الموضع معناه الموم في الغلب ويجوز ان يراد الواحد
فقط ايضا لتفسير ذلك انما اذا قلت في الموضع بصرط بالواحد ما رايته ريدا او عروا
وكذا في ابوديه معنى الواحد رايته رجلا شيان او رايته ريدا او عروا فان كان لالفاظ الثلاثة
يعني انك رايته واحدا منها فقط واذ قلت في غير الموضع ما رايته واحدا منها او ما رايته
رجلا شيان او ما رايته ريدا او عروا فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة وان حمل ان تريد
به الواحد فقط فيكون المعنى ما رايته واحدا منها وليت الاخر لكي لا يظهر ولا غلب
في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا منها فكيف بما فوق المراد في الرواية
كلمتها وانما كان كذلك لان الاصل عدم الروية فاذا قلت لقيت واحدا منها او ما يودي
معناه نحو لقيت ريدا او عروا فقد اخرجت واحدا منها ما كان اصله في عدم الروية فيبقى
الاخر على اصله اي غير مروي واما اذا قلت ما لقيت واحدا منها او ما يودي معناه وما لقيت
ريدا او عروا ولا اصل عدم الروية ولم تصح فيه لا بعدد روية واحدا منها فيقال الاخر على
اصله من عدم الروية او لي فيكون نفيها لمطلق الروية فان قلت **الوجه** فاذ كان الاصل
عدم الروية كان عليك ان لا تلي بقوله لرايت لا واحدا ولا اكثر من تحلى يوم المخاطب
ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكمنك ان تقول ما لقيت من جنس الرجال فاذ عايش
الى تقيده نفي الروية بالواحد قلت **الوجه** قصدت ابهامه وبيان ان ذلك الاصل اي عدم
الروية ببق على حاله ولم ينفى بقل ما يكون اي الواحد بما زاده فاذا قلنا رجلا
ظهر لك على قولهم اننا لنكره في غير الموضع تقيده العزم في الغلب وذلك ان الشك
تقيده الوحدة والوحدة في غير الموضع تقيده العزم كما معناه **الوجه** قصدت التخصيص على

العام

بعد لولا غير التخصيصية قال
الارثتها الا اجها فقلت بل لولا انما زعمى شغلي
يقول بل هو لم يزل لولا انما زعمى شغلي
لان المقدرة كافي قوله شغلي بالعبارة لان زعمى شغلي
هذه الحروف اذا دخلت على الماضى او المضارع فلا بد من معنى التحقيق ثم انما يضاف
في بعض المواضع الى هذا المعنى في التقرير من الحال مع التوقع ان يكون مصدره متوقفا
على ما عليه واقعا فيجب ان يكون متوقفا على ركنه لا بد من ركنه اي على ركنه فيكون متوقفا
ومن قول المودك قد قامت الصلاة فبعد انك ثلاثة ثمان بجملة التحقيق والتوقع والتقرير
وتدبر مع التحقيق والتقرير ففقط ويجوز ان يكون قد يكون ركنه فيكون متوقفا
تدخل على الماضى غير المتصرف للمؤنث وهي وليس لانها ليست بمعنى الماضى حتى يفرق منها
من الحال وتدخل ايضا على المضارع المحذوف من ناصب وطرح من جوف تنوين فيضالى الى التحقيق
والاغلب التحليل بخلاف الكذب قد يصدق في الحقيقة بصدق الصدق وان كان قايلا
وتدبر ليعمل التحقيق بخلاف معنى التحليل فبعد انك ثمان بجملة التحقيق والتوقع والتقرير
في موضع التقرير كما ذكرنا في بابا قال تعالى تدبر ليعلم الله العوالم قال
قد انزلت القرآن مصفيا انما له ولا ينسب الى الله لا لغيره فخرته والله اعلم الله وتدبر في قال
كذا وقد يعني عن الفعل ليل يحدف ليلها قال لما نزل رطل لانا كان قد **قوله** الاستفهام
الفرق وما اخصه بالكلية ليعلم الله العوالم قال تدبر ليعلم الله العوالم قال
او يدا صرت واتقرب ريدا ويكلى حرك واريد عندك ام عرو واما واقع وان كان واو كن
كانت ذلك هل **قوله** لعلها صدر الكلام من باب ك **قوله** اريد قايما وقا حرك
وكذلك هل **قوله** يعني بدخلان هل بعد الاستفهام والاسئلة لان التمر يدخل على كل
ايت سوا كان الخ فربما استعمل في حالها لا تدخل على اسمية جبرها فعل نحو هل ريدا قايما
الا على ليدود ذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد يتقبل هل قال
اصل عرفنا له باربع الفين وكذا استفهاما كذلك في حذف التمر كقوله الاستفهام
استفهاما عنها واقامة مقامها وتدرجات هل اصل قوله تعالى هل ان على لسان
اي تداني فلما كان اصلها قد منى من لوازمها لافعال ثم تطلعت على العزة فان رات حفا
في حيزها تدرت بعد ما يحى وحتالى لاله المألوف وما تفتته وان لم تخرج في حيزها
لست عنه فاحلة ومع وجود الفعل لا تمنع من مفسرا ايضا للفعل المقدور بعد ما فلا يجوز
اختيار اهل ريدا صرت كالمضارع المنسوب على شريطة التفسير **قوله** والفرقة اعم **قوله**
يعني انما تستعمل فيا لم تستعمل فيه هل منها لا يقال هل ريدا خرج لا على كون ريدا قد دخل على
كونه ناعلا ليعلم الله العوالم بل ريدا صرت على ان ريدا منسوب بابعد ولا يندرج ولا
يقال على ريدا صرت على ان ريدا منسوب بقد دخل على انما تقدم ومنها ان التمر تستعمل
في الالباب للاستفهام ولانكار ايضا قال تعالى انزلون على اعداءكم لانترون وقال الشاعر
طربا وانت تفسر في ذلك ان ريد في لانكار ولا تستعمل هل لانكار وانما دخلت

الفرق على الثاني في بعض النسخ على المخاطب على ان يقربا من بعد في الموضع لك والمجدك
اوليه في ذلك في الحقيقة لانكار وانكارا في البات واما هل فلا تدخل على الثاني
تدخل على مطر امع امر المصلحة ولا تستعمل هل منها الا اذا كان كاسم مفعول
هل يحكمين دون الحق وما كونا للتقدير في الالباب كقوله تعالى هل ثوب الخمار اي
المحسوب وتوهم هذه تلك فعل جبرتها باعوم وانما ثوبا فائدة الثاني حتى جاز ان يخرجها
لا تصدق الا بآيات لقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان اي ما جزا الاحسان قال
وهل الامن غزية ان فوت غويت وان زشد غزية ارشد
ومن خطا يصح الفرق ان تدخل على الغاء والواو ثم كما تقدم في حروف العطف ولا تدخل عليها بل
تكونها في الحقيقة فلا تستعمل بغيرها وهذا الحروف تدخل على هل ولا تدخل على التمر لكونها
اصلا في الاستفهام الطالب للتصديق قال تعالى هل انتم مسلمون وقال الشاعر
وهل انا لان غزية ومنقول ان كرتك هل كرتي ولا نقول انكرتني كما مر في الجواز وتدر
اسم عليه هل لمقت الخ والفرق لا غنى بعدا ويجوز ذلك في هل وما يركم الاستفهام
لعمرك مني الاستفهام فيها كالتين من مذمبة من حذف عن الاستفهام بل هذه الاس
وعرارة الفرق في الاستفهام فلا يجمع بين حرفي استفهام وقال
ام هل كبريكي لم تقص عبرته اثر لاجة يوم البين مشكور
وقال تعالى ام من يجيب المضطر قال الشا عبد
ام كيف ينفعنا يطلى العلوق به ريان انفا اما ضرب باللبين
وبغير ذلك واذا جئت ام بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعد ان يطمئن امر السمع
واين كل امرين اشرب اذا قصد اشتراك ما بعد امرية فلا يجوز من يطعمني ام من يستقني وان لم يقصد
اشراكه فيه غرض من يطعمني ام يستقني ريدا جازا واوجب اعادة مع قصد الاشتراك فيه لان او متقطعة
اذا المتصلة لا بد من ان تعقد المعنى وام المتقطعة حرفا متبينا والمقطعة بمعنى بل وحرف
استفهام ولربما كانت غائبة لا يستفيد معنى ذلك الاسم بالعطف وام المتقطعة لا تبعد معنى
تلك الاسما المتكئة المتضمنة معنى الاستفهام اذا المتقطعة بمعنى بل وسادج الاستفهام في
الذي هو معنى الفرق فلا يفيد معنى الاسما الاستفهامية المقدمة لان معناها اشياء مقربة
بمعنى الاستفهام فاذا افقدت معناها ولم يستفد من امر لا بالعطف لان المتقطعة حرف
استفهام كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الفرق لم يكن لك بد من الضمير جابعا
واما هل فليجوز فيها ترك الاعادة لانها سادج الاستفهام وكما الفرق ويجوز الاعادة ليدلها اخر
الاسمية في عدم العرارة وقد جمعها الشاعر في قوله
هل ما علمت وما استودعت مكثور ام جعلها اذا نالتك اليوم مصرور
ام هل كبريكي لم تقص عبرته اثر لاجة يوم البين مشكور
وربما ابدت ما هل بمره من جواز الفرق جواز ذلك المقرب بعد اعطاء على ما سبق من ذكره
ذلك المقرب في كلامه متكلوا اخر عوالم لك منكرا او مستفهاما ريدا وريدا او ريدا لمن قال
طربا ريدا وريدا او مررت بريدا ولا نقول هل ريدا وهل ريدا وهل ريدا

استفهام

الفرق

بحتم بل قد يحى الجواب للشرط وان قل نقول لين يثبت بنا البيت ثم اعلم انه لو وقع جواب العلم
على ان الشرطية ما تضمن معناها مفعلا مفعول ومفعول وان فعل فالمراد بالشرطية
مسد جواب الشرط قال تعالى ولين ايتت الذين اوتوا الكتاب بكل اية ما بقولهم ولين زالت
ان اسكنوا ولين ارسلنا رجلا ينطق بالناس **قوله** لقد يرا القسمة **قوله** ان القسمة
المقدرة كما للمفروضه سواء كان هناك لام موطية كما في قوله لين اخرجوا اولم يكن كما في قوله وان اطعمهم
انكم لم تكفوا وقال بعضهم ان قوله انكم لم تكفوا جواب الشرط والفا مقدره اي يقدر قضا وهو
ضيق لان ذلك انما يكون لصعوبة الشئ كقوله من يبيع الحسنات اسد ليكرها وما اذا تقدم
مفعول الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كن وما وان ونحوها او حرفا كان ولو
ناجزا لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملة من الشرط والجزا تكونها جملة واحدة عدا ان يضربك
تضربه بجزم تضربه وكذا لو ضربك لصعوبته وكذا ان تاتي اتيك بالجرم ويونس برفع الجزا لا اعتاده
على المفعول ولا يفعل ذلك في غير المفعول من كرم الاستفهام بل نقول ان اضربه يضربني بالجرم لا عين
اتقا لا في المفعول بل لاصل في باب الاستفهام ولا نقول في المفعول ان ايتت ايتت بتقدير
ايتت ان تاتي وكذا ان تزيروم بكمرك بالرفع والحق هو الاول وهو مذهب من لان كلتا الشرط
انما تاتي اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب على ما مضى وهما ليس كذلك فالاولي ان يجعل الجواب للشرط
ويجعل الاستفهام داخل على الشرط والجزا متا كدخول الموصول عليها متا في جوابي لذيكان تاته
ليترك بجزم ليترك والليل على قوله تعالى انا ان مت فهم كالدون لم يقل فان مت بل كان
يقول ان مت فهم كالدون اي انهم كالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الحرف وما
المرقة الداخلة على اذا مت في الحقيقة داخل على ما هو في موضع الجزا لانه ليس بجزا كالحرف في الطرف
المبينة بل موضع موضع الجزا الغرض ذكرناه هناك فليست اذا اذن مع جليتها كان مع جليتها
بل مرتبة جزاها التقدم من حيث المعنى على اذا لانه كما ملها كما تاتي في موضع المذكور للاستفهام
داخل في حقيقة عليه من ثم لم تاتي الفا في قوله ايذا كنا عظاما وانا تا ايذا خلق جدي لان
التقدير اينا لفي خلق جدي اي انا وانا وطنا كقولنا ما يكره الاستفهام في انا عفو قوله ايذا
متا وكما تارا عظاما اينا لمديون لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان
حتى الاستفهام ان يدخل على ما مر في موضع الجواب كما كرر قوله فلا يحسنهم بعد قوله ولا تحسن
الذين لم اطل الكلام والفا في ولا تحسنهم زائدة والعامل في اذا نزلت لمديون مع ان في اوله
مفعول الاستفهام وان ولا جعل في غير هذا الموضع ما بعد ما قبلنا واوله لان الغرض المذكور
فيما تقدم فهو مثل ذلك اما يوم الجمعة فان رندا تايم انضاب يوم بقايم على الصحيح على ما يحى
مع كون جرات الغرض ذكره هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصود كون الشرط
الثاني مع جزاها جزا الاول فلا بد من الفا في الاية الثانية لما ذكرنا في الجواز فعد ذكر موانع
ومرنا الفا في الجزا تنزل ان دخلت فان سلت فلذلك كما وان سالت فان اعطيتك فعلى كذا
لان الاعطاء بعد السؤال وان فحدث الفا اداة الشرط التي تدخلها بين اجزا الكلام
الذي هو جزا وما معنى اعنى الشرط الاول مع الجواب لاجز فلا يكون في اداة الشرط الثاني فا
كقوله فان عشت بعد ما ان زالت نفسي من ما تاتى قولنا لعل فهو مقوله والله ان ايتتني

لا يترك ثانيا في الشرطين لفظا اولها معنى ومثله ان تذب ان تذب زحما ان تذب فان تذب
تذب ان تذب اكثر من شرطين كذا سالت ان تذب ان تذب ان دخلت المدا عطفك فان تذب فان
سالت اعطتك سالت فان سالت مع الجواب فان تذب فان تذب فان تذب فان تذب فان تذب
مع جوابه جوابان عطفك وعلى عطفك ان كان اكثر **قوله** **واما التفصيل** والزم حذف
فعلنا وعرضه بينا وبين قوله جزاها جزاها سالت ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب
حذف مطلقا وقيل ان كان جزاها مقدم في الاول لا في الثاني **قوله** **واما التفصيل** والزم حذف
حذف التفصيل لانه لا يجوز ان يكون جزاها مقدم في الاول لا في الثاني **قوله** **واما التفصيل** والزم حذف
ما يقتضيه ولا يستلزم في ان ما بعد صفي بوجه حكيم لا حكمه ومن يشرط ان فيه معنى الشرط
لان معنى الشرط ايضا هو سالت ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب
الشان في الاستفهام لان معنى في جميع اوجه استعمالها غلات معنى التفصيل فانما تذب بعد وقد
انتم بضمهم هذا المعنى ايضا في جميع اوجه استعمالها غلات معنى التفصيل فانما تذب بعد وقد
ولما تحرك في العلم به قوله اما الذين في قلوبهم زيغ على معنى واذا ارادوا ان يخرجوا من
محملا في هذا المقام لان جواب الشرط هو على معنى واذا ارادوا ان يخرجوا من
فيما وما بين معنى الشرط ايضا فان قوله في حرف معنى الواجب حذف ثم ما ذكرنا في الاستفهام
في الكلام وكما في الاصل في قوله التفصيل وهو مقتضى كونهما كذا كذا فانما تذب بعد وقد
واما في فتكره في قوله الاستفهام ايضا وايضا حذف ذلك وجوبه لانه في قوله ذلك
الجملة ما ان يتروها هو المفعول في قوله الشرط الذي هو المفعول في جميع
الكلام لتفسير الشرطية اصلها في مقام ما يكون في زيد تايم يعني ان يكون في التبع لا في
شيء يتبع في مقام زيد فجزم برفع فيا برفع وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول
شيء في الدنيا وما فيها الدنيا ما في الدنيا حصول شيء في الدنيا لما كان الغرض لكل من هذه الاثارة
المذكورة بين الشرط والجزا في مقام ما يندرج في المعلوم الذي هو الشرط الذي هو
واقف المعلوم في مقام ما يندرج في مقام المعلوم في مقام الغايين المستلذات الجزا في السببية
ما بعد هذا لا بد من ان يكون في مقام الكل وهو المعلوم انما تذب ان تذب ان تذب ان تذب
في غير موقعا فتدبرين انه حصل طهر من حرف الشرط واثارة جزاها جزاها سالت ان تذب ان تذب
سالت احد ما في حقيق الكلام حذف الشرط الكثرين لاستعمال في مقام ما هو المعلوم حقيقة
في مقام المعلوم مقام المعلوم في مقام المعلوم في مقام المعلوم في مقام المعلوم في مقام المعلوم
ما هو المقارفة في مقام المعلوم في مقام المعلوم في مقام المعلوم في مقام المعلوم في مقام المعلوم
لم ينفذ في جوبه الا مع سالت بوجه لا يوجب ان يندرج في مقام المعلوم في مقام المعلوم في مقام المعلوم
الكلام في مقام المعلوم في مقام المعلوم في مقام المعلوم في مقام المعلوم في مقام المعلوم في مقام المعلوم
من اجزا الجزا المفعول به او المفعول به في مقام المعلوم في مقام المعلوم في مقام المعلوم في مقام المعلوم
انما ملزوم في مقام المعلوم في مقام المعلوم في مقام المعلوم في مقام المعلوم في مقام المعلوم في مقام المعلوم
غيره لك من سالت ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب
كان ضاربك في المفعول به كذا ما تارا يا انا ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب ان تذب

بغزوا ورايت المعلى وحكم ان يراى على اخر مثل اخر فيجتمع ساكنان فيجذف اولهما نحو العاصيه والمعللا
 والغزوه وان كان الساكن صحيحا تنوينيا كان او غير تنويني بالسكر الساكنين فلا يكون زياده
 الانكا واذن الا لما عوار يدينه ولم تنص به وان كان متحركا فذره الانكا من ذلك
 بنايه كانت او عواريه تكون بعد الضمة او وبعدها الكسرة يا وبعدها الفتحه الف نحو اريد ويا
 وازيد ينيه والاميروه فليس مدى الانكا واذن كعلامه البديه لان تلك يجب كونها الف الا عند
 اللبس ويجوز ان يكون كافي مدى الانكا واذن مر بده بعد المذكور مدخلا في قوله ممنوع الاس
 فلا يكون المدى اذن الا بالانكا تكسرون ان الساكنين وزياده **البيان**
 والايضاح لان حرف المد والطا حقيقتان ههنا يدا كما في ما ان يغفل قال المصنف الظاهر انهم
 لم يريدوا ان لا يدا اخر ساكن بحافظه لذلك الساكن لانه لم يرد ان تحرك الساكن ان كان
 صحيحا وسقط ان كان مدى ورد قوله بجها بعد المحرك في نحو انا ابيه لان لو كانا متحركين
 ولجاء بان الزيادة انما تكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان لم يكن بينه
 لمحي بعده في حكم الوقف عليه بالالف ولو لم يرد ان يثبته انا عند احد من اليمين وقيل
 ما قاله ان يقال المعلى ابيه والقاضي ابيه والغزوا ابيه وهذا الذي قاله من تخصيص ان الساكن
 اخر قياس منه لم يات في كلام النحاة لم اعلم انه لا يجوز الانكا واما الحكايه مع ترك مدى الانكا
 وان كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو اريد يا فتي كما تركت
 العلامات في من حين تقول من يافتي وانما يجوز انما التثنية هاهنا في حال الوقف لقصد
 الحكايه مع زياده الانكا بتوسط التثنية وتبقى المصا موقفا عليه فلا يستغنى بها التثنية
 وتعاو مدى الانكا وتنفع في منتهى الكلام بعد الصفة والمسطوف وغير ذلك نحو اريد وعمر
 فمن قال لقيت ريدا وعمر اريد الطويله واذ قال ضربت عمر قلت اضربت عمر اشد خل
 منزه الانكا على الجملة والمنزه على ان يسمي من انقسام الكلام بخلاف الف البديه كما
 في المناوي ولا به في حال الوقف من هاهنا واما حرف التذكير فليس في كلام فضيحه
 وانما يكون ذلك اذا نطق من تذكير بكلمة ولا يريد ان يثبته ويقطع كلامه فيصل ليرتدك
 الكلمة بمدى تحاشي حركتها ان كان متحركا كما تقول في قال ويقول في العام فالان فيمد فحة
 اللام الى ان تذكرا مني بفضل به وكذا يقولون في العامي وبفضل يا ساكنه ان كان
 الاخر ساكنا صحيحا تنوينيا كان او غير تنويني اذ اردت سفا من صفته كيت وكيت
 وتقول في قد ضال وفي لالف واللام من نحو كحارث ملاقدي والى وان كان اخر ساكنا
 حرف مد نحو القاجني والمضا ويغير مددت ذلك الحرف الى ان تذكر ولا يجنب مدى
 اخرى ويجوز ان يقال انه مجتلبها ويجذف الاولى كقول في مدى الانكا واولي هذه
 الزيادة هاهنا السكت بخلاف زياده الانكا لان هذه انما تزداد اذ لم يقصده الوقف والله اعلم

بالصواب واليا المرجع والمآب ثم انكأ
 بحمد الله وعونه حسن توفيقه صلى الله عليه
 وسلم سيدنا محمد والرضا
 وسلم تسليمات

AMCA ZADE
 HUSEIN PAS
 4/2

